

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
1401AH - 1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة الرسائل الجامعية ٢٤

النفس الإسلامية على العالمين

دراسة في فناء وظواهر الجماعة الدولية في التطعيم ولي الحديث

تقديم
د. عزالدين فودة

محيي الدين محمد قاسم



محى الدين محمد محمود قاسم

- مواليد سوهاج ، مصر ١٩٦١ .
- بكالوريوس العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣ .
- ماجستير العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٠ ،
موضوعها " السياسة الشرعية فى ضوء جوهر مفهوم السياسة فى العصر
الحديث " .
- دكتوراه العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥ ،
موضوعها " التقسيم الإسلامى للمعمورة : دراسة فى نشأة وتطور الجماعة
الدولية فى التنظيم الدولى الحديث " .
- مدرس بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة
القاهرة .
- _ أهم الاعمال المنشورة :
* السياسة الشرعية فى ضوء جوهر مفهوم السياسة فى العصر الحديث .

التقسيم الإسلامي للعمارة

التقسيم الإسلامى للمعمورة
دراسة فى نشأة وتطور الجماعة الدولية
فى التنظيم الدولى الحديث

د. محى الدين محمد قاسم

تقديم

أ.د/ عزالدين فودة

أستاذ كرسى المنظمات الدولية

جامعة القاهرة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

القاهرة

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

(سلسلة الرسائل الجامعية ؛ ٢٤)

© ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - ج. م. ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

قاسم ؛ محى الدين محمد .

التقسيم الإسلامى للمعمورة؛ دراسة فى نشأة وتطور الجماعة الدولية فى

التنظيم الدولى الحديث / محى الدين محمد قاسم ؛ تقديم أ.د. عز الدين

فودة. - ط ١ - القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

ص. سم - (سلسلة الرسائل الجامعية ؛ ٢٤)

يشتمل على إرجاعات بيلوجرافية .

تدمك ٦ - ١٣ - ٥٦٥٨ - ٩٧٧ .

١. الحدود السياسية ٢. القانون الدولى

أ. العنوان. ب. (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٤١,٤٢

رقم الإيداع : ٩٤٩٢ / ١٩٩٦

المحتويات

الصفحة	الموضوع	تصدير
٧		تقديم : بقلم أ.د. عز الدين فودة
٩		المقدمة
١٩		الباب الأول : التقسيم الإسلامى للمعمورة : التطور التاريخى والأساس
٤٥		الفقهى
٤٩		الفصل الأول : تقسيم المعمورة عند الأمم قبل الإسلام .
٤٩		المبحث الأول : تقسيم المعمورة عند الشعوب القديمة .
٤٩		المطلب الأول : تقسيم المعمورة فى الشرق القديم .
٥٩		المطلب الثانى : المعاهدات ومركز الأجانب فى اليونان وروما .
٧٢		المبحث الثانى : رؤية المعمورة عند الفرس وبيزنطة .
٩٧		الفصل الثانى : التقسيم الإسلامى للمعمورة : الأساس الفقهى والنماذج التاريخية .
٩٨		المبحث الأول : فى التعريف بالتقسيم الإسلامى للمعمورة .
٩٩		المطلب الأول : الأهلية القانونية الدولية لدار الإسلام : المعايير الأساسية .
١١٢		المطلب الثانى : دور الاختصاص الإقليمى فى تحديد الأهلية القانونية لدار الإسلام .
١٢٩		المبحث الثانى : تداخل المعايير الأهلية الدولية : دار العهد .
١٣٨		المطلب الأول : الأهلية الدولية للوحدات الخليفة : حالة الأتراك (ما وراء النهر) .
١٤٦		المطلب الثانى : الأهلية الدولية للوحدات الحاجزة : حالة أرمينية وقبرس .
١٥٦		المطلب الثالث : الأهلية الدولية للوحدات المحايدة : حالة النوبة .
١٦٥		الباب الثانى : نشأة وتطور الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث .
١٧١		الفصل الأول : نشأة القانون العام والجماعة الدولية من منطلق العلاقات الإسلامية الأوروبية .

١٧٨	المبحث الأول : الإسهام التركي في نشأة وتطور البروتستانتية وتأثيره على تطور الجماعة الدولية
١٨١	المطلب الأول : موقف مارتن لوثر من الحرب ضد الترك : دراسة في رسالة عام ١٥٢٩ م .
١٨٧	المطلب الثاني : دور الدولة العلية في مساندة البروتستانت : نموذج تاريخي للإصلاح الديني .
٢١٤	المبحث الثاني : الامتيازات الأجنبية : النشأة والطبيعة دراسة في العلاقات التركية - الفرنسية
٢٤٠	المبحث الثالث : القانون الأوروبي العام وعوامل تشكيل الجماعة الدولية .
٢٧٧	الفصل الثاني : تطور القانون العام والجماعة الدولية الأوروبية .
٢٨٠	المبحث الأول : المسألة الشرقية في التنظيم الدولي الأوروبي .
٢٨١	المطلب الأول : دار العهد في وسط وشرقي أوروبا .
٢٩٤	المطلب الثاني : معاهدة باريس ١٨٥٦ م وقبول الدولة العلية في عضوية الجماعة الأوروبية .
٣٠٨	المطلب الثالث : تطورات المسألة الشرقية في التنظيم الدولي الأوروبي .
٣٢٨	المبحث الثاني : معايير العضوية في الجماعة الدولية المتمدنية : نفي الآخر .
٣٢٨	المطلب الأول : التمدين ومعايير العضوية في الجماعة الدولية .
٣٥٢	المطلب الثاني : المسألة الاستعمارية ومعايير العضوية في الجماعة الدولية .
	المبحث الثالث : التنظيم الدولي المعاصر
٣٧٦	عضوية المنظمات الدولية والوديعة المقدسة للحضارة .
٣٨٤	المطلب الأول : معايير العضوية في الجماعة الدولية المعاصرة .
٣٩٤	المطلب الثاني : الوديعة المقدسة للحضارة .
٤٢٣	خاتمة الدراسة : البوسنة والهرسك : مقدمات التحليل والتناول
٤٣٧	ثبت المراجع

تصدير

لقد مثل "مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام" الذى قام به المعهد العالمى للفكر الإسلامى من خلال فريق من الأساتذة والباحثين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ما يمكن أن يطلق عليه جماعة علمية أو بواكير مدرسة فكرية أو نموذجاً معرفياً خاصاً بحقل العلاقات الدولية ، حيث كانت الإدارة العلمية المتميزة للفريق البحثى واللقاءات المتكررة والمنظمة لجميع العاملين فيه سبباً جوهرياً فى خلق نوعية من الاهتمامات الفكرية والهموم العلمية أثرت فى تشكيل رؤية المشاركين فى الفريق ، فجاءت أبحاثهم ودراساتهم العلمية متكاملة مع المشروع البحثى ومكملة له، بحيث يمكن وضع هذه الدراسات ضمن مجلدات المشروع دون أن ينشأ أى نوع من الافتعال أو أن يكون هناك شيئاً من التغيير فى السياق المضطرب والمنطقى للمشروع .

ولذلك كان ضرورياً أن يتم نشر هذه الأعمال ملحقاً بالمشروع لتكمل الصورة وتعطى الموضوع زحمته الذى يستحقه ، وقد تفضل الأستاذ الدكتور طه جابر العلوانى رئيس المعهد العالمى للفكر الإسلامى والأستاذة الدكتورة نادية محمود مصطفى المشرف العام ورئيس الفريق البحثى بالموافقة على تخصيص الميزانية اللازمة لنشر هذه الأعمال التى خرجت من رحم المشروع إلى جانب منتجاته وذلك من خلال الاقتطاع ولو بصورة جزئية من ميزانية نشره.

وهذه الدراسة التى أعدها الدكتور محي الدين محمد قاسم تمثل إضافة حقيقية وجوهرية للمشروع بل إنها تمثل جزءاً أساسياً وأصيلاً فيه . والباحث من أعضاء الفريق البحثى ومن المهتمين بنشأة التنظيم الدولى الحديث ووضعه فى تاريخه وسياقه والكشف عن حفرياتة المعرفية ومتضمناته وكوامنه ، والقارئ لهذه الدراسة يرى دون عناء كيف أنها كانت وبحق كاشفة عن كثير من الأبعاد التى لم تكن متداولة فى حقل التنظيم الدولى والعلاقات الدولية وكيف أنها تمثل جزءاً بنائياً فى مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام يجعل هذا الموضوع أكثر وضوحاً ويفتح باباً آخر لمزيد من الدراسات فى هذا الموضوع ، وتلك هى غاية البحث العلمى وهدف أساسى من أهداف مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام يجعل هذا المشروع فى صورة نواة تدور حولها وتنطلق منها وتبنى عليها جهود علمية أخرى .

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

مكتب القاهرة

تقديم

يعد تقسيم المعمورة أحد المبادئ الأساسية للشرع الإسلامى فى معالجته للعلاقات الدولية، فهو مبدأ فريد فى بابه ، تميز به الفقه الإسلامى فى تحديد كيان الدولة الإسلامية وسريان أحكام الشريعة فى نطاقها . وبنى الفقهاء - على اختلاف فيما بينهم - على هذا التقسيم الأساسى للمعمورة تفريعات وأحكاماً مختلفة، تتعلق بسريان أحكام القانون، وقواعد النظام العام للمسلمين وغير المسلمين داخل دار الإسلام ، وعدم إمكان ذلك خارج نطاق دار الإسلام .

وقد بلغت المدرسة الحنفية فى هذا المجال شأواً بعيداً . فعرف صاحب السير الكبير محمد بن الحسن الشيبانى دار الإسلام بأنها "اسم للموضع الذى يكون تحت يد المسلمين ، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون". وعرفها الإمام القهستانى فى جامع الرموز بأنها "ما يجرى فيه حكم إمام المسلمين " كما عرف دار الحرب بأنها "ما يجرى فيه أمر رئيس الكافرين".

وبالنظر إلى هذه التعريفات وغيرها ، نجد أن الفقهاء قد اعتمدوا فى الحكم على الدار بأنها دار إسلام أموراً مؤداها أن تكون السيادة والغلبة فيها للمسلمين ، وأن يأمن فيها المسلمون على أنفسهم وأموالهم وعقائدهم ، وأن تسرى فيها أحكام الإسلام.

ويجب أن نقرر بداية أن هذا التقسيم المتداول للمعمورة بين دار إسلام ودار حرب ، فضلاً عن دار العهد ، هو تقسيم فقهى لا أساس له فى القرآن أو السنة ، واجه به الفقهاء الضرورات التى استلزمها الجهاد والدفاع عن العقيدة ، وما يتطلب ذلك من تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية ... الخ ، ثم ما ينبى على ذلك من تفريعات وأحكام فى حكم اختلاف الدارين ، وسيادة كل منهما على إقليمه سيادة إقليمية - وهو المفهوم الذى ظهر مبكراً فى الفقه الإسلامى وفى المذهب الحنفى بالأخص - فى الاعتراف بالحالة الفعلية فى تقرير سلطان وسيادة كل دولة ، إسلامية أو غير إسلامية على من يقيمون على إقليمها وداخل حدودها ، مسلمين أو غير مسلمين.

وحقيقة الأمر أن نظرية تقسيم المعمورة إلى دارين ، وتحديد نطاق دار الحرب ودار الإسلام ، لم تعدو - بتعبير آخر - أن تكون فكرة سياسية بحتة ، استلزماتها طبيعة الأمور فى وجوب سيادة الدولة على أراضيها وسيطرتها على من يقطنون عليها سيطرة كاملة .

وأما ما اختلف فى شأنه العلماء والفقهاء ، الحنفية من جانب والشافعية والمالكية من جانب آخر ، حول اختلاف الدارين والأحكام الفقهية الواجب تطبيقها فى شأنه ، إن هو فى حقيقة الأمر إلا اختلاف فى فهم مضمون السيادة : هل هى سيادة إقليمية أم شخصية ، وفى تحديد طبيعة القوانين والأحكام الشرعية: هل هى إقليمية تطبق داخل الإقليم على جميع القاطنين فيه ولا تتعدى حدوده إلى الخارج أم يجوز تعديها إلى أرض دولة أخرى فيصبح المسلمون أينما كانوا خاضعين لأحكام شريعة الإسلام.

ولكن يجدر بنا فى الأساس أن نشير إلى أن الاختصاص الإقليمى ليس مجرد دلالة سياسية تتطابق مع السيادة أو تتزادف مع الاستقلال لجزء من أجزاء المعمورة ، ولكنه يحمل فى ذات الوقت دلالة قانونية أهله لممارسة السلطات القانونية عليه وعلى جميع الأشخاص الطبيعية والاعتبارية والممتلكات والأشياء التى فى نطاقه ، فضلاً عن الاختصاص فى رسم حدوده بالطرق المناسبة . وقد شاعت وتعددت النظريات القانونية التى تناولت طبيعة الإقليم والاختصاص فيه مرتبطاً بالدولة فى مراحلها المختلفة من حيث هى ذات طبيعة إقليمية.

ومن ثم ، كانت لدار الإسلام حدود معروفة ، أسميت "بالثغور" البرية والبحرية كما أسمى أحياناً بالرباطات ولا سيما فى الغرب الإسلامى ، وكانت بمثابة مراكز منعزلة متقدمة على حدود الدولة ، تستخدم للدفاع والهجوم معاً . ومن هذه المراكز انتشر الإسلام فى سهوب آسيا الوسطى وفى المغرب الأقصى وكذلك فى ثغور الأناضول وتخوم أسبانيا ، وأصبحت منشآت ذات طابع مزدوج ، دينى وعسكرى ، ذلك أن الصفة الحربية كانت تمتد على إقليم الثغور كله ، وأن فكرة الجهاد أو الغزو من أجل الجهاد ونشر العقيدة هى الأساس الذى يستوجب الصفة الحربية .

وقد اشتهرت الثغور بكونها منطقة الحصون والقلاع التى بنيت على تخوم الشام والجزيرة لصد غزوات الروم . وقد عرفت بهذا الاسم فى عهد الرشيد الذى قام على العناية بها فى طول البلاد وعرضها ، وكان لكل ثغر أو حصن حصوناً فرعية من حواله تعرف "بالمسالح" أو المراقب ، توضع عند نقط مختارة من الطرق ، وإلى جنوبها توجد منطقة دفاعية أخرى تعرف "بالعواصم" ، فما كان إلى الشمال فهو من الثغور ، وما كان إلى الجنوب فهو من العواصم .

ويقوم جند الدفاع والغزو فى المدن والقلاع الثغرية ، أو يتجاوزونها إلى أرض العدو أثناء الحملات . ويضاف إليهم عنصر متحرك هو "الطالعة" وهم عبارة عن

رابطة فصلية تقدم إلى الثغر من المدن الأهلة بالسكان . ومن بعدهم يأتي الجند الغازى صيفاً أو شتاءً، بما يشكل الأساس فى الحملات المعروفة باسم " الصوائف والشواتى " . وقد يكون الجند الغازى من بين المجندين الذى تقع عليهم النوبة فى الغزو . وقد تضيف الدولة إليهم حشداً آخر تجمعهم عن طريق "ضرب البعوث" على بعض الأقاليم.

وإلى جانب كل ذلك ، كان يوجد وسط هذه العناصر التى توجهها وتديرها الدولة عنصر هام جداً هو عنصر المتطوعة ممن يتطوعون بأعمال تقدر بحسب قدرتهم وحماسهم . فمنهم من يقصد الثغر ليقم فيه إقامة دائمة ، فيكون من حيث الإقامة كالفرس والندب دون أن يكون له فرض الأجناد المرتب فى ديوان الجند . ومنهم من يتطوع للإقامة الفصلية . ومنهم من يتطوع لمدة شهرين أو أكثر فى مدة الغزو . ولعل هؤلاء المتطوعة من الشيوخ والعلماء ورجال الدين هم الذين أبرزوا صفة العبادة لهذه الثغور ، وجعلوا للنظام الثغرى طابعاً دينياً إلى جانب طابعه الحربى.

ويمثل سكان الثغور المواجهة للروم كل شعوب المشرق الإسلامى فى ذلك الوقت : فمنهم عرب الجزيرة والشام ، ومنهم فرس من خراسان ، ومنهم متطوعة من المغرب والمشرق على السواء . وهم حين ينزلون الثغر يربطهم رباط واحد ، هو رباط الفروسية والجهاد والتخلق بأخلاق المجاهدين والفرسان ، والدفاع عن حدود الدولة الجامعة لهم . فليست جبهة الثغور جبهة خاصة بالعرب ، وإن كانت من الناحية الحربية جبهة تدافع عن الشام والجزيرة والدول الحليفة كأرمينية وقبرص وبلاد ما وراء النهر - الذين اتبع المسلمون فى شأنهم سياسة التعاون والمسألة - إلى جانب السياسة الحربية وأشركوهم فى الدفاع عن الحدود وحمايتها.

وبفضل هذه السياسة والتقاليد العربية التى سادت الثغور باسم الهجرة فى طلب الجهاد ، وأن الرباط عمل صالح يتعين على الجميع عند الضرورة وبفضل ما شاع فى هذه المدن الثغرية الصغيرة من تقاليد للبيئات المقفلة - مثل العبادة والفروسية والجهاد - وتعدد المساجد على طول الطريق حيث يقيم الناس حول العلماء طلباً للتعليم والرباط ، عمرت الثغور البرية والبحرية ، وأصبح للتقاليد الثغرية أصول يؤدّيها الفرسان فى تواضع وتوقير العلماء والمجاهدين فى سبيل الله.

وغنى عن البيان أن الدولة الإسلامية كانت هى التى تبنى ولاية الثغور ولا تتركها بحال للجهود الفردية ، فهى التى تتولى تحصين الحدود واختيار المواقع الاستراتيجية للقلاع والأبراج فى السهول والجبال وإنشاء العواصم وبناء المساجد ومنازل الجند والإنفاق عليهم من ديوان الجند ، وإطعامهم وإراحتهم ورواحلهم ،

وتسيير السكان من كافة أنحاء البلاد للقيام بأعمال التشييد والبناء والسكنى ، بحيث يبرز الطابع الحكومى - العسكرى والثقافى فى كل نواحي الحياة فى هذه المنطقة الهامة . فالثغر أو الرباط هو عنوان الدولة الإسلامية الذى يمثل حرصها على أن تبرز فيه روح الحضارة الإسلامية وقيمها فى حب الجهاد والتخلق بأخلاق الفروسية وحب العلم والحضارة.

وبمعنى أصح وأوضح أن العلاقة بين الدارين (دار الإسلام ودار الحرب) لم تكن لتقوم على الحرب ، وإنما كانت تتوقف على حال دار الحرب وموقفها من دار الإسلام ، لأن أساس السياسة الإسلامية - كما هو معلوم - هو الجنوح للسلم ما جنح إليه العدو ومحاربتة إذا عاند ولم يسالم.

كما كان الهدف من الثغور - على الوجه الذى أسلفناه - هو تأصيل التواصل الحضارى عبر الحدود سياسياً و تقنياً فى علاقة العرب المسلمين بغيرهم من الأمم والشعوب المحيطة بهم . فقد عمل استقرار الحكم الإسلامى على استخدام شبكة واسعة من العلاقات التجارية والسياسية مع بلاد وسط آسيا وأرمينية وبيزنطة ، حيث اتسع تنقل الأشخاص وتبادل السلع وسارت السفارات السياسية والثقافية والعلمية تحمل مختلف أنواع النفوذ والتعايش .

ويمكننا المقارنة بين الحدود الإسلامية وبين الحدود الرومانية أو البيزنطية والتي لم تعرف فكرة التواصل الحضارى تلك. فالحدود المتأرجحة بين الرومان والشعوب المجاورة لهم فى الشمال والشمال الشرقى بالأخص ، كانت حاجزاً فى طريق الاتساع الحضارى. فهى قد ظلت فى الحقيقة والواقع حدوداً حربية واستراتيجية لحماية أنفسهم، ولم تبلغ مبلغ الحدود أو التخوم التى تصون الاتصال التجارى والثقافى والحضارى أو الحدود السياسية كما نعرفها فى العصر الحديث، وبالأصح فهى لم تعد أن تكون حدود ارتطام بين الحضارة والهمجية .

وعلى سبيل المثال ما كانت جبهة الراين والدانوب وشرقى وشمالى البحر الأسود حيث كانت قبائل الجرمان من البرابرة وقبائل الآفار والإنشاي والسلاف والبلغار يعددون غاراتهم على بلاد الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية إلا أمثلة على هذا الارتطام بين الحضارة والهمجية حول حدود غير آمنة أو مرعية . بل ومن الصعوبة بمكان أن يرسمها خط حدود على الخارطة، تحت ضغط المناطق والقبائل التى ما برحت بربرية أو همجية ، ولا يفصل الانتقال الجغرافى إلى مجاها مدخل عريض أو منطقة فاصلة تفرض أماناً أو استطالة للسيطرة عليها.

هذا على حين استطاعت الدولة الإسلامية أن تقنع الأرمن وغيرهم من الشعوب بمزايا الحضارة الإسلامية ومدى تسامحها ، فضمتهم إلى حلف العرب والمسلمين والدخول في عهدهم (دار العهد) وأن تخلق بينهم وبين العربي تآلفاً وتجانساً حضارياً دام قروناً طويلة برغم اختلاف الدين .

وتتلخص سياسة دار العهد تلك بادئ ذي بدء في أن الدولة الإسلامية لم تتبع مع بعض خانات وملوك آسيا الوسطى وأفريقية سياسة الحرب التي اتبعتها مع الروم في غير هواده ، والتي تفترض أن لا سبيل إلى التفاهم مع العدو في دار الحرب ، إما لتمسكه بدينه تمسكاً يقوم على العداء للإسلام ، وإما لثبات دعائم حكومته ثباتاً لا سبيل إلا الحرب لتقويضها .

فالمسلمون اتبعوا إلى جانب السياسة الحربية في دار الحرب سياسة التعاون التي تحرص على موالاة بعض هذه البلاد ومصادقتها ، على أساس احتفاظها ببعض شخصيتها السياسية المستقلة ، وإبقاء ملوكها وأمرائها عليها ، وإنشاء الحصون وتدعيمها بالحاميات لحمايتها ، مادام في حمايتها حماية فعلية لدار الإسلام . فكل طرف من أطراف العهد أو الحلف يعترف بسيادة وسلطان دار الإسلام ، على أن يظل محتفظاً بأربعة أشياء : جيوشه وإدارته ورؤسائه وحرية الدين . فالوضع القانوني لدار العهد هو التحالف من أجل الاستقرار والأمن لدار الإسلام من جانب ، وأمن المجموعة المجاورة أو المتاخمة التي طبق عليها مركز خاص أسمى بدار العهد من جانب آخر .

ولم يكن المقصود بالتعاهد مع هذه البلاد - كممالك ما وراء النهر - هو إخضاعها لأحكام الإسلام الدينية والسياسية ، وأن تصبح بمثابة العراق وخراسان ومصر والشام ، وإنما حرص الإسلام بفتحها على إحاطة نفسه بدول صديقة أو حليفة ، وسعى لهذه الغاية بالسيف والسياسة معاً .

وقد كان من مرونة السياسة الإسلامية في هذا السبيل ما جعلها تتحاشى جرح كرامة هذه الشعوب وأنفتها ، بل أخذت تفرق بينها ولا تسوس علاقتها معها على درجة واحدة ولا في وقت واحد ، كما لم تكن طاعة هذه الشعوب والممالك على حال واحدة . فكانت توجد بلاد يقر المسلمون فيها حامياتهم ويغزون ما وراءها ، وبلاد أخرى يكتفى فيها بإقرار نفوذهم ولا يغزون ما وراءها ، وإنما يحرصون على طاعتها هي فحسب .

كانت هذه هي حال الترك مع سياسة دار العهد ، فقد سبقهم في ذلك عهود المسلمين مع نصارى ويهود بخران ونصارى العرب من بني تغلب وقبرص والنوبة فضلاً

عن أرمينية . وقد امتدت نظرية دار العهد تلك مكاناً واستطالت زماناً حتى بلغت عصر المماليك والعثمانيين وبلاد الأندلس . فمن يتصفح على سبيل المثال مجموعة الوثائق الدبلوماسية في أرشيف مملكة أراجون يجدها غاصة بالعهود والمواثيق المعقودة بين سلطان غرناطة قبيل سقوطها والمغرب وتونس ومصر المملوكية وبين دولة أراجون ما بين سنة ١٢٩٦م وسنة ١٣٧٧م .

ومن الملاحظ أن الديناميكية الإسلامية قد عبرت بغزاة الفتح من أن يكون غزوهم مجرد ظاهرة محلية وعاملاً داخلياً في حياة العرب انساحت به إلى قوة كونية وعقيدة عالمية ظهر أثرها وتراثها في العالم الغربي المطل على البحر المتوسط وفي أوروبا الشرقية . وقد كان ذلك فيما عدا الدور الذي لعبته الحروب الصليبية ، على أوجه ثلاثة : فقد قدر لبعض هذه البلدان أن تصبح أراضى إسلامية دائمة كما كان الحال في تراقيا والبوسنة والهرسك وقوصوة وألبانيا التي أصبحت في شبه جزيرة البلقان جزءاً من دار الإسلام .

أما بعضها الآخر فقد كان كذلك في العصور الوسطى وفي مطلع الأزمنة الحديثة لمدد متفاوتة ، ثم لم يعد كذلك . ونعني بذلك البلاد التي اعتنقت الإسلام بصورة غير دائمة أو ارتدت عنه إلى المسيحية كشبه جزيرة إيبيريا وصقلية وكريت وقسماً كبيراً من أراضى البلقان والبغدان (مولدافيا) والمجر والقرم . أما الوجه الثالث فكان بالنسبة للبلدان التي تأثرت بالإسلام ولكن لم تقع تحت سيطرته ، مما يشكل المنطقة الجيوبوليتيكية والثقافية لأوروبا في نهضتها الحديثة ، وتضم فرنسا وشبه جزيرة إيطاليا وأوروبا الوسطى .

وإذا كانت ديناميكية الفتح في علاقتها بأوروبا تقع في مرحلتها الأولى في العصور الوسطى المبكرة ، حين كان الإسلام فتياً في أصوله العرقية العربية التي تخللها عنصر بربرى إفريقي ، فإن المرحلة الثانية تتعلق بأوروبا الشرقية وحدها ضمن فترة من مطلع العصور الحديثة لعب فيها الأتراك العثمانيون دور البطولة ، ومثلوا آخر موجة من الفتح لدين محمد في منطقة حوض البحر المتوسط وشماله حتى ما حول البحر الأسود .

وقد بدأت الدولة العثمانية كولاية من محاربي الترخوم التركية الذين ألفوا ممالكهم في آسيا الوسطى كدار عهد، حتى دخلوا الإسلام وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من دار الإسلام، وكونوا الدولة العثمانية في غربى آسيا الصغرى ، وعبروا بها بحرى إيجه ومرمرة ، ونقلوا عاصمتهم من بروسة إلى أدرنة في أوروبا سنة ١٣٦٢م ، ثم أخذوا في الانسياح في بلاد البلغار والصرب ومقدونيا والمجر والأفلاق (رومانيا) والبغدان

(مولدافيا) والقرم ، عاملين على تطبيق سياسة دار العهد تلك فى علاقاتهم مع هذه الشعوب وبلاد أوروبا الشرقية ، على حدود مملكتهم خاصة .

ومن المعلوم أن انتصارات العثمانيين توالى فى أوروبا الشرقية وشمالها ، بينما كان المسلمون يقدمون التنازلات للمسيحية فى الأندلس ، وينسحبون من هزيمة فى بلد إلى هزيمة فى بلد آخر ، حتى اختتمت المأساة بتوقيع اتفاقية جائزة تقضى بترحيل أبى عبد الله سلطان غرناطة من الأندلس إلى المغرب. وأمام ذلك لم يجد آل عثمان وسيلة لتقديم النجدة لأهل الأندلس خاصة أمام رفض مماليك مصر المتحالفين مع مملكة أراجون وقشتالة مرور الجيوش العثمانية ببلادهم اللهم إلا بفتح أبواب بلادهم للمهاجرين من مسلمى ويهود الأندلس ، وفى التوسع بالجهاد فى أوروبا الشرقية بغية إضعاف التحالف الأوروبى العام .

وهنا يمكن القول بأن العثمانيين على عهد سليمان القانونى قد أمنوا دولتهم فى شرقى أوروبا من الشمال، ووضعوا لها حدوداً وتخوماً ومناطق للدفاع عن طريق سلسلة من الملوك والأمراء المعاهدين لهم ، تبدأ بخانية التار فى القرم ثم مملكتى الافلاق والبغدان ثم مملكة المجر . ونستثنى من ذلك منطقة الشمال الغربى التى دخل فيها البوشناق والأرناؤوط ومنطقة السنجق فى الإسلام ، وأصبحوا جزءاً من صميم الدولة العثمانية.

وهكذا وطدت سياسة سليمان وأعماله الباهرة - التى لم تكن حرباً فقط - نوعاً من النظام السياسى العام للدولة العثمانية ، ونوعاً من التوازن الدولى مع الدول الكبيرة والآخذة فى الظهور شعوراً بقوميتها وسيادتها فى أوروبا ، بدءاً بأقدم الصلات مع فرنسا وتلتها إنجلترا فى عام ١٥٨٠م ، ثم هولندا سنة ١٦١٣م والدانمرك سنة ١٧٠٦م والسويد سنة ١٧٣٧م وبروسيا ١٧٦٣م ، وهى الدول التى كانت تتوسط بين تركيا وخصومها فى الصلح .

وقد ساعدت الصراعات الدينية بين المذاهب المسيحية ، وما تلا ذلك من حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨م) وما ألحقته بأوروبا الوسطى من وهن وضعف ، الدولة العثمانية فى أعقاب عصر سليمان من أن تستمر فى نشاط الغزو والجهاد ، وأن تجد لنفسها متسعاً فى السياسة الأوروبية ، والمساهمة فى قانونها العام من خلال العدد الكبير من المهادنات والموادعات والعهود التى تقرررت بينها وبين الدول الأوروبية خلال القرون الثلاثة اللاحقة .

وغنى عن البيان أن سليمان لم يك غافلاً عما كان يجرى حوله فى أوروبا من محاولات للانقضاض على الدولة العثمانية الواسعة الأطراف . ولهذا عمل على الاستفادة من الصراع الدائر بين المذاهب المسيحية ، ولا سيما الكاثوليك والبروتستانت حتى حال الأمر إلى تأخير وحدة ألمانيا ومساعدتها للبابوية والنمسا فى الحرب ضد العثمانيين واسترداد المجر .

فبينما كان البابا كليمنت السابع ومن بعده يحثون أمراء وملوك المسيحية على حرب صليبية لاستخلاص المجر من قبضة سليمان ، كان مارتن لوثر ينصح الأمراء البروتستانت أن يلزموا أوطانهم ، حيث كان العثمانيون - من وجهة نظره - زوار من لدن الله ، وأن مقاومتهم هى بمثابة الخروج على إرادة الله .

ومن ثم ، نرى زعماء اللوثرين يتهجون ويحتفلون بهزيمة جيوش البابوية وفوز الأتراك المظفر فى موهاج. ومع ذلك لم يلبث لوثر أن دعا إلى ذبح أبناء المسلمين ودعوة أتباعه إلى المشاركة فى قتال جيوشهم التى غطت السهول والتلال فى سانت ستيفن - قرب فيينا - لأنه كان من الواضح أنه بسقوط فيينا عام ١٥٣٢م ستكون ألمانيا واللوثرية هى الهدف التالى لهجوم العثمانيين ، وأخذ يذيع الأنباء فى كل أنحاء أوروبا أن سليمان قد أقسم أن يخضع كل أوروبا للعقيدة الصحيحة ، الإسلام.

ولاشك أن سليمان ، كما كان حاذقاً فى خدمة التوازن فى أوروبا كان مطلعاً على مرامى السياسة الأوروبية التى لا تعرف التسامح ولا وخزاً لضمير أو عرف أو أخلاق ، عارفاً بأوجه نفاقها كما أرساه معاصره ميكافيلى.

والمهم فى هذا المقام أن أمد الصراع العسكرى الطويل بين العثمانيين وبين المسيحية قد آذن ب بروز الشعور الوطنى ، ودفاع كل شعب من هذه الشعوب عن محاضنها فى أوطانها الخاصة التى أصبحت تتكون فى وحدات جغرافية وسياسية لها خصوصياتها ، ولدت لديها الارتقاء بوعيتها القومى بصورة مختلفة عن كافة الأشكال العفوية والقبلية السابقة.

فقد كونت هذه الشعوب فى محاضنها تلك خصوصياتها ، من وحدات إدارية وجيوش ودول وحكومات وأصبحت كل دولة وحكومة أو سلطة تجاهد لتوسيع رقعتها ، لا من أجل الحماس الدينى فحسب ، ولكن من أجل اقتصادها

فى نشئ عصر الأسواق التجارية وزيادة مواردها ودخولها من جهة ، ومن أجل إيجاد أرض حاجزه حامية لأراضيها وعواصمها من جهة ثانية .

فالسطة أصبحت تنغيا حدوداً وتحوماً حتى تسيطر وتنظم وتراقب وتردع وتنبي بوجودها ، ويصبح وجود الحد ترجمة لغاية وإرادة . ومن ثم أصبحت الحدود الطبيعية للدفاع ، وبناء قلعة منيعة للهجوم فيما أسمى حيثئذ بالثغور فى بلاد أوروبا الشرقية Thogores (نقلاً عن الاسم العربى : الثغور) أمراً حثيثاً لابد منه للشعور بالاطمئنان والأمن ، كأن الدولة كائن حتى يصنع حدوداً ليعبر عن التماسك والوجود .

ومن ثم ، الدول الأوروبية الحديثة تلك كونت فى مجموعها ما أطلق عليه الأسرة الأوروبية و الجماعة الدولية الحديثة التى نشأ القانون الدولى لتنظيم العلاقات المتبادلة فيما بينها . ولعل هذا هو السبب فى إطلاق وصف القانون الأوروبى العام على القانون الدولى فى بدايات نشأته المسيحية الأوروبية .

فلم تكن الأسرة الدولية إلا مجرد أوروبا الغربية المسيحية ، ولم يكن تطبيق النظام القانونى الدولى يحكم إلا العلاقات بين هذه الدول الأوروبية ، وما عدا ذلك لم يكن فى حسابان هذا القانون الدولى الأوروبى إلا شعوباً همجية أو بلاداً غير متمدينة ، لم تصل بعد إلى مستوى تطبيق قواعد القانون الدولى الملزمة (الأمرة والناحية) على قدم المساواة بينها وبين الدول الأوروبية .

ومن ثم ، فقد آذن الصراع بين الإسلام التركى فى أوروبا الشرقية وأوروبا المسيحية (الكاثوليكية الإقطاعية والبروتستانتية البورجوازية) أن تبزغ شمس الأسرة الأوروبية والقانون الدولى الأوروبى ، فالقانون الدولى الحديث فى صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ والذى دعا إليه لويس الرابع عشر لمد حدوده الشمالية عبر نهر الراين وفى الوالون وبلاد الفلاندر، ودعا إليه السلطان العثمانى فأبى أن يقبل الدعوة معلناً أن مؤتمر أوزنابروك ومونستر (وستفاليا) هو مؤتمر لصالح الوحدة المسيحية بين الولايات الألمانية ولويس الرابع عشر فى معاداة الإسلام .

هذا بعض من كل ما هدف إليه هذا الكتاب، والذي كان في الأصل رسالة
للدكتوراه في العلوم السياسية (فرع القانون الدولي) بإشراف منا نال بها الدكتور
محي الدين محمد محمود قاسم بن الخطيب درجة الامتياز بمرتبة الشرف الأولى .

القاهرة في

١٩٩٦/١٠/٢٨ م

أ.د. عز الدين فودة

أستاذ القانون الدولي العام بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

(أستاذ كرسي المنظمات الدولية - جامعة القاهرة)

مقدمة

تدور فكرة هذا البحث بداية حول ثلاثة مفاهيم رئيسية : ماذا نقصد بالتقسيم الإسلامي للمعمورة في إطار دراسة في العلوم السياسية ؟ وما هي طبيعة الصلة بين هذا المفهوم وبين نشأة الجماعة الدولية بالمعنى المعروف في التنظيم الدولي الحديث ؟ وكيف يمكننا إيجاد ذلك المفهوم التحليلي الذي يمكن أن يمدنا بعناصر التناول والدراسة ؟

فقد يقصد بالتقسيم الإسلامي للمعمورة ذلك التصور الفقهي ورؤية العالم عبر انقسامه إلى دار الإسلام من ناحية وغيرها من الوحدات والدور خارجها من ناحية ثانية استناداً إلى معيار غلبة وجريان الأحكام أو الوظيفة القانونية أو الاختصاص القانوني للدار ، فتصبح دار الإسلام بهذا التعريف هي تلك البلاد التي تقع تحت سيادة المسلمين وتسود فيها أحكام الشرع وتعلو بها شعائره ، وتكون غيرها من الدور بالمخالفة هي تلك البلاد التي لا تقع تحت سيادة المسلمين وتسود فيها غير أحكام الشرع. والتي تتنوع علاقات دار الإسلام بها من الاحتكاك الحربي إلى عناصر التواصل الحضاري ، الأمر الذي يطرح للتساؤل صلة هذا المفهوم بفكرة التنظيم الدولي .

وهناك عدد من الأمور المبدئية التي تحدد لنا طبيعة المفهوم وكيفية تناولنا له :

- أن الشرع يفترض قيام سلطة ذات سيادة واختصاص إقليمي لرعاية أحكامه ووضعها موضع التطبيق العملي ، فهناك أحكام ومبادئ تتعلق بموضوع السلطة والدولة ونظامها وشؤونها ، وهناك أحكام لا يمكن تنفيذها بدون سلطة ، خاصة أن من صفات الشرع الشمول بمعنى عدم اقتصار أحكامه على تنظيم العلاقات الفردية فحسب ، وإنما تمتد لتنظيم جميع علاقات البشر كأفراد وجماعات ودول^١.

- أن هناك علاقات بين ما اصطلح على تسميته دار الإسلام من البلاد وبين غيرها من الدور والبلاد . وحتى لو كانت دار الإسلام لا تعترف اعترافاً شرعياً بغيرها من الدور ، فإن هذا لا يشكل مانعاً من الاعتراف الواقعي بها ، ككيانات موجودة فعلاً وتباشر سلطاتها واختصاصاتها الإقليمية على رعاياها،

^١ انظر :

M. Hamidulah , Muslem Conduct Of State, (Lahor: Ashraf Press, 1953 .PP. 3 et seq.)

د. عبد الكريم زيدان ، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ، القانون والعلوم السياسية ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٢ ، مج ٢ ، ص ١٥٤-١٥٦).

محمد كمال عبد العزيز ، تاريخ القانون الدولي في الفكر الإسلامي بين الشريعة والفقه والتطبيق ، القانون والعلوم السياسية ، مرجع سابق ، مج ٢ ، ص ٣٥٧ وما بعدها .

بل وحتى على رعايا دار الإسلام المستأمنين فيها ، كما تنشأ بينها وبين دار الإسلام علاقات متنوعة من السلم والحرب والتعاهد والتجارة بحكم هذا الوجود . الأمر الذى يفترض ضرورة وجود قواعد معينة تنظمها على نحو ما ، وتعتبر ملزمة على الأقل بالنسبة لدار الإسلام^١ .

• أن هذه القواعد والأحكام التى تلتزم بها دار الإسلام فى علاقاتها مع غيرها من الكيانات الأخرى - حين مقارنتها بما عهدناه من خصائص القانون الدولى العام ، هى قواعد قانونية لها خصائصها المميزة لها استناداً إلى خصوصية الشرع وموقع دار الإسلام منه.

فهى بداية قانون داخلى إن جاز هذا التعبير ، وليس هذا بالانتقاد أو النقص ، لأن أهمية القاعدة لا تكمن فى مصدرها بقدر ما تتمثل فى وظيفتها ، فسادامت هذه القاعدة تنظم رابطة دولية فإنها تكتسب هذه الصفة ، بصرف النظر عن مصدرها أو عن المخاطب بها^٢ .

"فكان لدار الإسلام منذ نشأتها قانونها العام الخارجى المنظم لعلاقاتها بغيرها من الدول والشعوب ، وإذا كانت هذه القواعد كلها - فى حقيقتها - مجرد قواعد داخلية لا تلتزم من دول العصر غير دولة واحدة هى دار الإسلام ، الأمر الذى ينفى عنها - بوضوح - وصف الدولية فى مفهومها الدقيق ، فقد كان لها أبعد الأثر فى إرساء الدعائم الأولى للقانون الدولى العام فى مفهومه الصحيح من خلال تأثيرها الواضح فى المتبع بين أمراء المسيحية من قواعد ، إن تكن فى هذا العصر داخلية - كما أسلفنا - فقد أدى التطور اللاحق إلى اكتساب وصف الدولية فى مفهومها السليم"^٣ .

فالشرع ينتظم جميع العلاقات البشرية بقطع النظر عن طبيعة تلك العلاقات وموضوعها و أوصاف أطرافها ، ومن ثم فإن علاقات دار الإسلام بغيرها من الوحدات الدولية محكومة بذلك الجانب من الشرع المتعلق بهذا النوع من العلاقات . ويترتب على ذلك أن دار الإسلام لا يمكنها الخروج على ما ارتضته شرعة لها ومنهاجاً فى مجال علاقاتها الدولية ، وإلا فقدت صفتها كدار إسلام . على حين لا تفقد تلك القواعد

^١ M. Hamidulah , Op.,Cit., P.P .6 et seq.

د. عبد الكريم زيدان ، الشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام ، مرجع سابق ، مج ٢ ، ص ١٥٦ .
^٢ أ. د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية ، (القاهرة مكتبة السلام العالمية، ١٩٨١ ، ج ١ ، ص ٦).

^٣ أ.د. محمد سامى عبد الحميد ، أصول القانون الدولى العام ، ج ١: الجماعة الدولية ، (الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط ١ ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢).

والأحكام شرعيتها ولا مشروعيتها بعدم اعتراف غيرها بها ، بل إن مخالفة هذه الوحدات والبلاد لتلك القواعد الآمرة لا يعطى بحال مبرراً لدار الإسلام للتحلل منها ، ولو من قبيل المعاملة بالمثل .

ففى تكيف علاقات دار الإسلام بغيرها من الوحدات التى تدخل معها فى علاقات ، ميز الفقهاء بين بلاد العدو ، أى تلك التى أصر أهلها على القتال ورفض دعوة دار الإسلام إليهم بالصلح ، حتى قهرها المسلمون وظهروا عليها ، واعتبرت جزءاً من دار الإسلام ، وبين بلاد الصلح أو العهد أو المعاهدة التى صالحت دار الإسلام، سواء على أن تؤدى إليها جعلاً معيناً مقابل حمايتها ، بحيث يسقط الالتزام بأدائه إذا لم يقم المسلمون بالحماية ، أو تولى أهل دار العهد الدفاع عنها ، أو كان مجرد صلح على تأمين أنفسهم ورعاية استقلالهم وتبادل الصلات التجارية معهم . وقد ذهب البعض إلى جعل هذه البلاد داراً ثالثة لا تدخل ضمن دار الإسلام ولا تعتبر دار حرب^١.

ويلاحظ أخيراً فى تناول المفهوم أن غلبة القواعد والأحكام التى تنظم العلاقات بين رعايا دار الإسلام وغيرهم من الوحدات ورعاياها ، فضلاً عن سبق تحديد علاقات السلم والحرب فى الكتاب والسنة على نحو حاكم ، قد جعلت البعض يحرص أهمية تقسيم المعمورة تلك فى مباحث القانون الدولى الخاص أكثر منها القانون الدولى العام ، وأن الفقه لم يرتب على هذا التقسيم أية آثار من حيث تنظيم علاقات السلم أو الحرب بالمعنى المعهود فى الفقه الدولى العام^٢.

بتعبير آخر ، فإن تقسيم الفقه للعالم إلى دار إسلام ودار حرب ودار عهد لا يتصل بتكيف علاقة دار الإسلام من حيث السلم والحرب بقدر اتصالها بعلاقات القانون الدولى الخاص . إذ أرسى الفقه الإسلامى السير التى تنظم علاقات دار الإسلام بغيرها من الوحدات الإقليمية ، ولم يتقاعس عن وضع القواعد النظامية التى تحكم علاقات الأفراد التى تتم عبر حدود دار الإسلام والدول الأخرى ، فوجود علاقات دولية للأفراد كانت علاقات ذات عنصر أجنبى - إذا جاز التعبير - مما اقتضى تنظيمها قانونياً لها^٣.

الأمر الذى يقودهم إلى اعتبار التقسيم الإسلامى للمعمورة من حيث المصطلحات ، والتمييز بين دار إسلام ودار عهد ودار حرب أو غيرها هو عمل فقهى

^١ كمال عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨.

^٢ المرجع السابق ، ص ٣٥٨.

^٣ د. أحمد سلامة ، القانون الدولى الإسلامى الخاص ، (القاهرة : عالم الفكر ، د.ت، ص ٢٣).

فنى ، أو إن شئت القول من بدائع صنع الفقهاء لمواجهة الواقع الذى أحاط بهم بالفعل، ومن قبيل خلق مصطلحات فنية بغرض التمييز وحكم علاقات الأفراد الذين ينتمون إلى وحدات مختلفة . فالأمر لم يكن أمر تقرير مشروعية الحرب أو تحديد حالات السلم بين الدول فهى أمور ثابتة ولها قواعدما القارة ، بقدر ما كان أمر تكييف علاقات الأجانب بدار الإسلام ورعاياها ، وعلاقات هؤلاء بالوحدات الأجنبية ورعاياها^١ .

بتعبير آخر ، فإن اصطلاح دار الحرب مثلاً كان اصطلاحاً فقهياً لتمييز البلاد التى لا تخضع لسيادة دار الإسلام ولا تربطها بها معاهدة ، فى سبيل التعرف على حكم العلاقات التى تدخل فى مفهوم القانون الدولى الخاص ، فى وقت كانت الحرب أمراً واقعاً من كافة الدول والوحدات المحيطة بدار الإسلام .

وفى ضوء رؤية الفقهاء تلك ، فإن الجوانب التى نهتم بها من المفهوم هى تلك المتعلقة بقيام علاقات منتظمة بين الجماعات والدور من خلال عناصر التواصل الحضارى ، وبالأخص الاعتراف للأفراد ببعض الحقوق والرعاية فى غير موطنهم من ناحية ، ومدى إقرار وجود دار ثالثة لها أهليتها القانونية الدولية تقوم بمهام الدولة الحاجزة بين القوى المتصارعة ، وبمهام التواصل الإنسانى والحضارى عموماً . لأن موضوع الدراسة ليس بحال فى التقسيم الإسلامى للمعمورة بقدر اتصال هذا المفهوم بنشأة وتطور الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى المعاصر .

وتبدو أهمية الحديث عن التقسيم الإسلامى للمعمورة ، وربطه بنشأة وتطور الجماعة الدولية فى العصر الحديث فى ضوء عدد من الاعتبارات منها :

أولاً:- أهمية فكرة الصداقة و العداء فى التصور الأوروبى لمفهوم السياسة ، فهى تشكل معنى السياسة عند كارل شميت ، وأحد المعايير الرئيسية الثلاثة التى يبنى جوليان فروند عليها جوهر مفهوم السياسة . فهما يربطان بين الدولة وبين السيادة على النحو الذى يجعل من الواضح أن الاهتمام الرئيسى لهما هو الدول القومية الحديثة ذات السيادة التى بدت فى الظهور اعتباراً من القرن الخامس عشر^٢ .

^١ كمال عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

^٢ Carl Schmitt , La Notion de Politique , (Berlin : Calmann -Levy , 1972 , p.p 65 -68).
Julien Freund , L'Essence Du Politique, (Paris: Editions Sirey, 1965, P.P.94 et seq.)

فهذه الفترة التي تميزت بالسير نحو التسامح الديني (سلام أوجسبرج ١٥٥٥ ،
وصلح اليزابيث الأولى ١٥٥٩-١٥٦٣ ، وصلح نانت ١٥٩٨ ، وسلام وستفاليا
١٦٤٨) ساهمت في نشأة قانون أوروبا العام . فقد آمن الحكام البروتستانت
والكاثوليك بإمكان التعايش في إطار تجمع أكبر ، وهو الأمر الذي قاد إلى سلسلة من
الاتفاقيات والأعراف التي تطبق في حالة السلم والحرب ، على النحو الذي أفرز لنا ما
يعرف بقانون أوروبا العام^١ .

ويركز شmitt على مساهمة هذه التطورات في تغيير مفهوم الخصومة العامة ،
والتحول إلى مفهوم العدو بالمعنى العام باعتباره جوهر السياسة ، وكيف أن علمانية
السياسة قد سهلت نمو قانون أوروبا العام . فمفاهيم الصداقة والعداء يجب أن تفهم في
إطارها المحدد ، وليست كرموز أو كدلالات لمفاهيم أخلاقية أو اقتصادية أو غيرها ، لأن
العدو ليس مجرد أى منافس أو أى طرف في صراع عموماً ، وهو ليس الخصم الخاص
الذي نكره ، وإنما يوجد فقط أو يحتمل وجوده ، عندما تحارب مجموعة من البشر أو
تواجه مجموعة مماثلة لها .

فالعدو هو فقط العدو العام ، لأن كل ما يتعلق بتجمع بشري في حد ذاته -
خاصة الأمة - يصبح عاماً بموجب هذه العلاقة، ومن ثم فإننا نركز على كلمة *hostis*
وليس كلمة *inimicus* ، الأمر الذي يقوده إلى قراءة نص الإنجيل بأحبوا أعداءكم
بمعنى *diligite inimicus vestros* ، وليس بمعنى *diligit hostis vestros* . فلا توجد هنا
إشارة إلى العدو بالمعنى السياسى ، وأنه لم يطلب من المسيحيين المدافعين عن أوروبا أن
يحبوا السراقنة أو الأتراك . فالإنجيل يوجهنا إلى مجالات غير سياسية ، لكنه لا يطلب منها
أن نحب أو نساند عدو الجماعة^٢

لكن هذا التمييز لا يقودنا بالضرورة إلى الحرب ، فليست الحرب تعبيراً عن ثنائية
الصداقة و العداء وليست في حد ذاتها استمراراً للسياسة بوسائل أخرى ، فقد تكون
للحروب منطقتها وقوانينها ومصطلحاتها ، لكنها لا تملك مشروعيتها إلا في علاقتها
بجوهر السياسة ، أى تحديد ماهية العدو أولاً.

وكل المفاهيم الدينية والأخلاقية والاقتصادية والعرقية وغيرها تتحول إلى مفاهيم
سياسية ، إذا كانت قوية بدرجة كافية لتصنيف الجماعات البشرية حسب معيار
الصداقة والعداء . والجماعة الدينية التي تشن حرباً ضد أعضاء جماعة دينية أخرى هي

¹ Carl Schmitt, Op.Cit., P. 68.

² Ibid, P.68.

شئ أكبر من جماعة دينية ، فهي وحدة سياسية ، لأنها تملك - ولو بطريقة سلبية - القدرة على اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة ، ولو عن طريق منع أعضائها من المشاركة فى الحروب.

وكذلك تتوقف الطبقة بالمعنى الماركسى عن أن تكون مجرد مفهوم اقتصادى عندما تصل إلى هذه النقطة الحاسمة ، فهي لم تعد حرباً طبقاً للقوانين الاقتصادية ، بل أصبح لها ضروراتها السياسية وتوجهاتها وتحالفاتها وقوانينها.

ثانياً: - طبيعة التنظيم الدولى المعاصر وما يطرحه من تساؤلات تدور حول ماهية الجماعة الدولية ، وفعالية القاعدة القانونية أو ازدواجية معايير التعامل " فالدراسة المنهاجية للقانون الدولى العام ينبغي أن تتم على مستويين : مستوى قيام القاعدة القانونية وجوداً وعدماً ، ومدى التزاميتها فى حق المخاطبين بأحكامها من أشخاص هذا القانون . ومستوى نفاذ أحكامها على أرض الواقع.

"وهذا يعنى بالضرورة أن لابد من الربط بين هذه النظريات والمفاهيم والأصول وبين الخلفية التاريخية والسياسية لقواعد القانون الدولى فى حياة المجتمع الدولى ، ودراسة القاعدة القانونية على ضوء طبيعة النظم التى تكونت فى إطارها وخلفيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"^١.

لأن إنشاء القواعد والأحكام الدولية يتم بالتراضى بين أعضاء الجماعة الدولية ، وبالتالي فإن تحديد دائرة تطبيق ونفاذ تلك القواعد وهذه الأحكام رهن بطبيعة وماهية وأطراف التراضى الذى قام عند إنشائها. ولهذا كانت الجماعة الدولية فى مفهومها كعدد من الدول التى ترتبط فيما بينها بعلاقات قانونية تتخذ بشكل أساسى الطابع الإقليمى.

فكانت بداياتها فى الشرق القديم الذى ضم مصر وبابل والحيثيين ثم فى جماعة الدول الإغريقية التى تكونت من عدد من المدن اليونانية ، وقد اعتبرت العالم خارج جماعتها تلك هو عالم البرابرة ولايجب أن تقيم معهم علاقات سلمية^٢، فى حين كانت

^١ ا.د عز الدين فودة ، مقدمة فى القانون الدولى العام ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٧ ، ص ٥) .

^٢ عبد الله العريان ، فكرة التنظيم الدولى : تطورها التاريخى وخصائصها المعاصرة ، (القاهرة : مجلة القانون والاقتصاد ، عدد مارس - يونيو ، ١٩٥٥ ، ص ٢٠٨ وما بعدها) .

د. محمد طلعت الغنيمى ، التنظيم الدولى ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩ وما

بعدها) . -

تقر فيما بينها بمبدأ المساواة الكاملة؛ إذ كانت تتكلم لغة واحدة وتؤمن بدين واحد وتتبع تقاليد مشتركة، الأمر الذي جعل لكثير من النظم الإغريقية مقابلاً في النظم التي نعرفها اليوم .

"فلم تعرف العصور القديمة نظاماً قانونياً دولياً بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح ، وإن عرفت البعض من القواعد البدائية ذات الطابع الدينى المستهدفة تنظيم ما كان ينشأ أحياناً بين الحضارات القديمة من علاقات عارضة محدودة المدى والنطاق.

"فقد أدت ظروف العصور القديمة إلى استحالة تألف الحضارات القائمة حينذاك فى مجتمع دولى يتيح بوجوده الفرصة لظهور قواعد دولية بالمعنى الصحيح ، ويرجع هذا الوضع أساساً إلى عاملين جوهريين كان لهما أثرهما البالغ فى هذا المجال، وهما:

أ- العزلة النسبية التى كانت تحياها كل من الحضارات الانسانية التى قامت فى هذه الفترة ، أياً كان موقعها الجغرافى . وتمثل هذه العزلة - الراجعة إلى صعوبة المواصلات ، وإلى جهل كل من هذه الحضارات أحياناً بمجرد واقعة وجود الأخرى - فى ندرة ما كان يقوم بينها من علاقات التبادل ، سواء فى مجالات الاقتصاد والتجارة ، أو فى مجالات الثقافة والفكر.

ب - اعتقاد كل جماعة من الجماعات التى عرفت هذه الحقبة أنها هى وحدها المتحضرة ، وأن الجماعات الأخرى ليست سوى قطعان من البرابرة ، ومن ثم آمنت كل جماعة بحقها المطلق فى أن تفعل بالجماعات الأخرى ما تشاء حين تشاء ، دون ما تقيد بقواعد محددة تنظم سلوكها فى هذا المجال.

"ويرجع هذا الاعتقاد أساساً إلى قيام الانفصال الكامل ما بين هذه الجماعات من حيث الدين واللغة والجنس والقيم وأسلوب الحياة ، فقد كان كل منها جنساً بشرياً قائماً بذاته له لغته الخاصة وأسلوبه المتميز فى الحياة . كما كان لكل منها آلهته وقيمه الدينية والخلقية المختلفة عن آلهة وقيم الجماعات الأخرى . وكانت نظرة كل جماعة إلى الجماعات الأخرى نظرة قوامها الشك والريبة ، بل التعالى والازدراء.

"ومع ذلك فمن الظواهر الجديرة بالنظر فى هذا المجال أن اليونان القديمة قد عرفت قانوناً دولياً - فى رأى البعض - بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح ، استهدفت قواعده تنظيم العلاقات الكثيرة المتبادلة بين مدنها المستقلة ، وترجع هذه الظاهرة إلى أن

د. محمد سعيد الدقاق ، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى إرساء قواعد القانون الدولى ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٠ وما بعدها).

سكان هذه المدن المختلفة كانوا يتمون جميعاً إلى جنس واحد ، وكانت لغتهم واحدة ودينهم واحد وقيمهم الخلقية والاجتماعية متماثلة ، ومن ثم ساد الاقتناع عندهم جميعاً بقيام المودة بين المدن المختلفة وبوجوب التزام كل منها في علاقاتها بالأخرى بقواعد سلوك معينة ، وكانت هذه العلاقات في الواقع كثيرة ، نظراً لقرب المسافة بين كل مدينة والأخرى ووقوعها جميعاً في نطاق جغرافي محدود^١ .

على حين فرضت روما سلامها الذي لايعرف المساواة بين الشعوب على كل العالم المتحضر ، وجعلت من البحر المتوسط بحيرة رومانية ، ولم تعرف قانون الشعوب إلا بمعنى القانون الداخلي الذي يطبق على الأجانب في علاقاتهم ببعضهم أو مع الرومان . كما تولت الكنيسة الكاثوليكية مهمة توحيد الشعوب المسيحية في كيان واحد ، وكان على إمبراطور الفرنجة أن يتلقى تاجه بين يدي البابا ، واعتبر الفرنجة ثم الإمبراطورية المقدسة أنفسهم الأداة التي اختارها الله لتنظيم الشعوب المشتركة عن طريقهم^٢ .

"وإذا كان هذا الوضع قد أدى - عملاً - إلى التزام هؤلاء الأمراء ، في علاقاتهم المتبادلة ، ببعض من القواعد المستلهمة من قيم المسيحية وما تحرص عليه من مثل ومبادئ ، فإن هذه القواعد لم تكن - في جوهرها - قواعد دولية بالمعنى الدقيق ، بالنظر إلى سريانها ما بين أمراء يخضعون لسلطة عليا واحدة تمثلت في البابا أساساً وكان لها تاريخياً الفضل الأول في خلق هذه القواعد وإجبار المخاطبين بها على الالتزام بمحتواها تحت وطأة التهديد بطردهم من كنيسة المسيح ، وبالنظر لعدم التزام الأمراء المسيحيين بها في علاقاتهم مع غير المسيحي من الدول والشعوب . ومع ذلك فلا شك في أن هذه القواعد وإن لم تكن في حقيقتها سوى قواعد داخلية ذات طابع ديني مسيحي بحت ، كانت التربة المنبئة ، فيما بعد لقواعد القانون الدولي المعاصر في مفهومه الصحيح"^٣ .

وعندما قامت الدولة الحديثة إثر انهيار الإقطاع ، أعلن الفقهاء مبدأ مفاده أن كل أمير هو إمبراطور في إمارته ويتمتع عليها بسيادة كاملة وسلطة مستقلة . وكان هذا المبدأ موجهاً ضد آل الهابسبورج بممالكهم الواسعة وإمبراطوريتهم المترامية الأطراف والذين انتهى صراعهم مع فرنسا والدول التي تبعتها بمعاهدات وستفاليا التي

١. أ.د . محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ٣١ - ٣٦ .

أ.د. عبد العزيز سرحان ، التنظيم الدولي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٨ - ٢٠) .

٢. أ.د. الغنيمي ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٣. أ.د . محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

شكلت أساس قانون الأمم المعاصر ، لأنها أكدت السيادة والمساواة بين الدول كمبدأ أساسى فى العلاقات الدولية ، وهى بلا شك عامل قوى من الأسس القانونية للجماعة الدولية الأوروبية ، لأن العناصر الجوهرية للجماعة الدولية المعاصرة هى المساواة والاستقلال بالنسبة للدول التى تكون تلك الجماعة^١ .

بتعبير آخر فإن الدول الأوروبية بمفهومها الحديث قد نشأت على أنقاض النظام الإقطاعى ، "كنتيجة لمجهودات بذلها الملوك فى سبيل التخلص من وصاية البابا والإمبراطور وكبح جماح السادة الإقطاعيين ، أدت فى النهاية إلى تركيز السلطة كلها فى أيديهم بحيث أصبح للملك وحده حق السيادة على إقليمه وعلى سكان الإقليم ، وبذلك توافرت أركان الدولة الحديثة من إقليم وسكان وسيادة"^٢ .

"ونظراً لانتماء كل الدول الأوروبية التى ولدت فى هذه الظروف لنفس الحضارة وإيمانها بنفس القيم ، كان من المسلم به لدى كل منهم أن لا بد من اتباع قواعد معينة لتنظيم ما ينشأ بينها من علاقات ، وقد أطلق على هذه القواعد فى مبدأ الأمر اصطلاح القانون العام الأوروبى ، ونتيجة لازدهار العلاقات بين الدول الأوروبية المختلفة ولكتابات أجيال من الفقهاء تحول هذا القانون العام الأوروبى إلى قانون دولى بالمعنى الصحيح قوامه المساواة بين الدول التى ينظم علاقاتها والتسليم بعدم خضوع أى منها بسلطة أعلى"^٣ .

فالنظام الجديد الخارج من قيام الدولة الحديثة جاء معه بمبدأ سيادة الدولة ، ثم جاء معه - منطقياً - بلوازمها : مبدأ الحق فى الحرب ومبدأ مساواة الدول أمام القانون . فحيث لاسلطة فوق سلطة الدول وحيث لاتنظيم دولى أعلى وحيث القانون الدولى تعبیر عن إرادة الدولة ، يكون تفسير القانون وتطبيقه حقاً من حقوق كل دولة ، ويكون مبدأ استيفاء الحق بالقوة مشروعاً ، وتكون الحرب بالتالى حلاً طبيعياً منطقياً والطريقة القانونية النهائية^٤ .

أما الحق فى المساواة بين الدول فلا بد منه منطقياً ، لأن انعدام المساواة يفقد الدولة سيادتها كاملة أو جزءاً منها لمصلحة سيادة دولة أخرى . لكنها كانت قاصرة على الدول الأوروبية حيث لا يتمتع بها إلا من أدخل فى النظام العام الأوروبى .

^١ أ.د. الغنيمى ، التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

^٢ أ.د . محمد سامى عبدالحميد ، أصول القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٧-٤٨ .

^٣ المرجع السابق ، ص ٤٨ .

^٤ د.محسن الشيشكللى ، الوسيط فى القانون الدولى العام (طرابلس الغرب: منشورات الجامعة الليبية - كلية الحقوق ، ١٩٧٣ ، ج ١ ، ك ١ ، ص ٣٧٥) .

فالقانون الدولى ظل فى هذه المرحلة قانوناً عاماً أوروبياً لاتستفيد منه سوى الدول الأوروبية . ولهذا ظلت العلاقة الاستعمارية مع الدول الغير علاقة طبيعية ومشروعة فى نظر القانون الدولى الأوروبى ، وخرجت بالفعل أولى موجات الاستعمار على يد الدولة القومية الحديثة^١ .

وهكذا كانت صورة الجماعة الدولية فى بدايات التنظيم الدولى الحديث : دول حديثة ذات جوهر قومى لا مجرد إطارات سياسية - عسكرية تجمع شتات الناس ، أوروبية على رأسها طليعتها الغربية ، تنشئ بإحدى يديها قانوناً دولياً أوروبياً قائماً على مبدأ السيادة ، تتعامل فيما بينها على أساسه، وتنشئ باليد الأخرى قانوناً آخر قائماً على نفى هذا المبدأ، تتعامل فيه مع العالم غير الأوروبى (الجديد والقديم) قوامه العلاقة الاستعمارية^٢ .

فالدول الأوروبية المسيحية الحديثة ، التى كانت تمثل فى عصر النهضة وحتى القرن التاسع عشر المجتمع الذى نشأ القانون الدولى العام لتنظيم العلاقات المتبادلة بين هذه الدول فى إطاره ، كونت فى مجموعها ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الأوروبية ، حيث توافرت لديها الروابط المشتركة التى تصلح أساساً لإقامة مثل هذا البنيان الاجتماعى . ولعل هذا هو السبب وراء إطلاق وصف القانون العام الأوروبى على القانون الدولى فى بدايات نشأته المسيحية الأوروبية^٣ .

" فلم تكن الأسرة الدولية إلا مجرد أروبة الغربية المسيحية ، ولم يكن تطبيق النظام القانونى الدولى يحكم إلا العلاقات بين هذه الدول الأوروبية ، وما عدا ذلك لم يكن فى حسابان هذا القانون الدولى الأوروبى إلا شعوباً همجية أو بلاداً غير متمدينة ، لم تصل بعد إلى مستوى تطبيق قواعد القانون الدولى الملزمة (الآمرة و الناهية) ، على قدم المساواة بينها وبين الدول الأوروبية "^٤ .

بتعبير آخر ، فإن الدول الأوروبية كانت تعتبر نفسها المخاطبة بقواعد وأحكام القانون العام الأوروبى ، مثلما كانت المسيحية هى معيار تطبيق هذه القواعد والأحكام الدولية المشار إليها فيما بين الدول . وبالتالي فإن العلاقات التى يمكن أن تنشأ - خارج هذه الدائرة - بفعل الضرورة أو التواصل بين دولة أوروبية مسيحية من

^١ المرجع السابق ، ك ١ ، ص ٣٧٦ .

^٢ المرجع السابق ، ك ١ ، ص ٣٧٩ .

^٣ أ.د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولى ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ٦١) .

^٤ أ.د. عز الدين فودة ، مقدمة فى القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

جانب ، وبين وحدة غير أوروبية وغير مسيحية من جانب آخر ، كانت تعتبر علاقة غير خاضعة لنفس القواعد التي تحكم معاملات الدول المسيحية فيما بينها وتنفيد بها . فخرج الجماعة الدولية الأوروبية - إن شئت القول - هناك قانون آخر أو لا قانون على الإطلاق يحكم طبيعة العلاقة الدولية^١ .

ويترتب على ذلك ظهور العديد من فئات التمييز بين الجماعة الدولية الأوروبية وبين غيرها من المجتمعات والوحدات غير المسموح بالاشتراك في تلك الجماعة ، فقد عرف الفقه الدولي عدداً من الاصطلاحات التي تميز بين البلاد المسيحية والبلاد غير المسيحية من ناحية أولى ، وبين الأمم الغربية والأمم الشرقية من ناحية ثانية ، وبين الأمم المتحضرة والأمم شبه المتعدنية والأمم المتوحشة من ناحية أخيرة^٢ .

ولقد كان لهذا التمييز بكل فئاته ومعاييره بين الوحدات الأوروبية من ناحية وغيرها من الوحدات غير الأوروبية من ناحية مقابلة نتائج قانونية ، مثلما قرر مجمع اللاطران عام ١١٣٩ بعدم إمكان تطبيق المعايير المسيحية على الوثنيين والهرطقة ، واستخدمت البندقية في عام ١٦٤٩ الحرب الجرثومية ضد الأتراك في كريت ، بناء على ذلك الاعتقاد السائد بأن الظروف الطبيعية والعادية لقانون الشعوب في ترادفه مع الجماعة الدولية لا تنطبق بحال على الأتراك.

فالحروب فيما بين الدول الأوروبية - علاوة على عدم شرعيتها أساساً - كانت تراعى فيها قواعد معينة ، وتلتزم القوى المتصارعة بأحكام خاصة ، على حين أن تلك القواعد وهذه الأحكام الخاصة بأوروبا ما كانت لتراعى في حالات الحروب بين الدول الأوروبية وبين غيرها من الوحدات ، سواء في الإطار الأوروبي ذاته ودفاعها عن وحداتها في إطار سياستها الشرقية ضد الأتراك والمسلمين عموماً أو خارج القارة في إطار سياستها الاستعمارية^٣ .

مثلما كانت النتيجة الطبيعية والمنطقية التي تترتب على كل ما سبق أن كونت شعوب أوروبا المسيحية فيما بينها مجتمعاً دولياً مغلقاً لا ينفسح مجال الاشتراك فيه لغيرها وتحكمه طائفة من القواعد المستمدة من الدين المسيحي والأعراف الأوروبية. وقد ظلت الحال على هذا النحو قروناً طويلة بدت الأسيرة الدولية في خلالها أسيرة أوروبية .

^١ Robert Ward, An Enquiry Into The Foundation And History of The Law of Nations In Europe , (London: Strahan & Wood Fall , 1795, Vol. II, P.P. 359 et seq.).

^٢ Ahmed Rechid ,L'Islam et Le Droit des Gens , Rec. des Cours, 1937, T60 , II , P.P. 379 -381

^٣ Geriut W.Gong, The Standard of Civilisation In The International Society, (Oxford: Clarendon Press, 1984, P.7).

فهناك اتفاق بين فقهاء القانون الدولي العام على أصوله الأوروبية ، وأن "قانون الأمم- كما هو الآن وفي كل سماته الحيوية - هو نتاج الفكر والممارسة الأوروبيين ، سواء من خلال المفكرين والفلاسفة من مختلف الأمم الأوروبية ، الذين أسهموا في تأصيل قواعد القانون العام الأوروبي ، أو من خلال تطبيق المبادئ القانونية العامة على العلاقات المعقدة والمتشابكة بين الوحدات الأساسية ، التي ميزت المجتمع الأوروبي في بدايات العصر الحديث¹ .

وهكذا يصبح للقانون العام الأوروبي معنى محدداً ، وهو الوضع الإقليمي لدول أوروبا والذي فرض عدداً من القواعد من قبيل التوازن السياسي والاعتراف بالدول الجديدة ، وأهمية قيام مناطق حاجزة فيما بينها ، وتحديد الحدود بشكل تتداخل فيه الشعوب والأقليات ، وتنظيم المرافق الدولية داخل القارة ، وأخيراً بعض الموضوعات ذات الصلة بالنظام الاستعماري.

ومن ناحية ثانية ، ورغم تأكيد فرزيل على أنه لا يوجد لغير أوروبا من دور في تشكيل قانون الشعوب الحديث ، إلا أنه استثنى منها مناطق هامشية على القارة الأوروبية ذاتها ، وعلى الأخص شبه جزيرة إيبيريا من جانب وشبه جزيرة البلقان من جانب آخر، حيث تختلف المفاهيم القانونية الإسلامية وتصبح غريبة عن مجالنا القانوني. إلا أن هذه المناطق الهامشية قد دخلت في علاقات اتصال وتبادل مستمرين ، على الأقل لأنه يوجد إمبراطور آخر بخلاف الإمبراطور الروماني المقدس ؛ هو إمبراطور القسطنطينية ، سواء كان بيزنطياً أم تركياً.

ففي هذه المناطق تقابلت ، إن شئت القول ، المفاهيم القانونية للأمم الأخرى مع القانون الأوروبي العام ، وبحيث يمكن القول بأن موضوعات من قبيل القناصل والامتيازات وإحياء مبدأ الشخصية في القانون الدولي وغيرها هي من عمل فقه هذه المناطق.

ومن ناحية ثالثة ، فإن القوى الأوروبية قد التزمت بتطبيق معين لبعض قواعد القانون الدولي في علاقاتها بغيرها من القوى والمجتمعات ، وإن لم تلتزم بكل القواعد التي تحكم الروابط بين مختلف القوى الأوروبية في علاقاتها المتبادلة . ووجهة النظر تلك التي أسست العلاقات مع القوى غير الأوروبية تتوافق مع الفقه والقضاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

¹ J. W. Verzijl, International Law In Historical Perspective, Vol. I, General Subjects, (Leyden : A.W. Sijthoff, 1968., P. 446.).

ورغم ذلك ، فقد اقتصر دوافع تنظيم الحياة الدولية على الجماعة الأوروبية لأن المعاهدات والاتفاقات التي تعقدها الأمم الأوروبية مع البلاد الأفريقية والآسيوية قد تصلح كدلائل على وجود قانون الشعوب الأوروبي ، لكنها لا تشكل نظاماً أو جماعة دولية واحدة ، وإنما بتعبير أدق مجرد ترتيبات خاصة مبنية على أساس من القانون الطبيعي ، وبالذات قاعدة العقد شريعة المتعاقدين.

ولهذا نلاحظ أن الكتابات التي تتناول القانون الدولي حتى طوال القرن التاسع عشر إنما تركز على القانون الأوروبي العام أو قانون الجماعة الأوروبية ، والذي لا يعنى سوى الأعراف والاتفاقات بين القوى المسيحية الأوروبية ، مثلما لا تعنى الجماعة الدولية إلا الجماعة الأوروبية التي تضم الأمم الأوروبية والأمريكية.

فالجماعة الدولية بتعبير آخر تتكون من الدول الأوروبية والأمريكية ، و قد يسمح للدول خارجها بالمشاركة فى أمور جزئية وترتيبات وقتية ، دون أن تتمكن من الانخراط الكامل فى الجماعة ذاتها ، لأن حضاراتها تختلف عما لدى أوروبا ، للدرجة التي توجب للأوروبيين والأمريكيين مؤسسات خاصة مثل القضاء القنصلى فى تلك البلاد . كذلك لا يمكننا تجاهل تأثير وجود اختلافات فى المستوى الحضارى بين الشعوب الآسيوية وبين القبائل الأفريقية على تصور الجماعة الدولية.

على أن هناك تطوراً مهماً حدث فى منتصف القرن التاسع عشر ، فمن أجل الحفاظ على التوازن داخل القارة وكبح جماح المطامع الروسية ، ومن أجل تنظيم عملية اقتسام الممتلكات الأوروبية لها ، دعت الدولة العلية العثمانية فى عام ١٨٥٦ للمشاركة فى الجماعة الأوروبية ، والانتفاع بمنافع القانون العام الأوروبي ، الأمر الذى يعده الباحثون تحولاً خطيراً نحو عالمية القانون الدولي ، وقبول وحدات غير مسيحية أو غير أوروبية فى الأسرة والجماعة الدولية التي كانت تقتصر على الجماعة الأوروبية.

حقيقة كان انضمام الولايات المتحدة فى بدايات القرن التاسع عشر لأسرة الأمم تحولاً عن شرط الأوروبية ، إلا أنها - بأصولها التاريخية وبديانته المسيحية - اعتبرت مجرد امتداد للجماعة الأوروبية عبر الأطلنطى ، ولم تخرج الجماعة الدولية عن كونها تنظيمياً وجماعة أوروبية مسيحية إلا بعد قبول الدولة العلية ، حيث لم يعد من الممكن أن تظل الجماعة الدولية مرادفة للجماعة الأوروبية.

كما دعت اليابان لدخول جماعة الدولة تلك ، بعد انتصارها على الصين عام ١٨٩٥ وعلى روسيا عام ١٩٠٥ ، وأظهرت أنها قوة لا يمكن إغفالها عند مراجعة التوازن الدولي ، وبينما يشير البعض إلى أن تطبيق اليابان لقواعد قانون الحرب المتمدينة

بدقة - فى علاقاتها بالمحاربين و المحايدين- قد قادها إلى الانضمام لأسرة الأمم المتمدنية، فلا يمكننا إغفال قول أحد الدبلوماسيين اليابانيين : لقد أظهرنا أننا نتساوى معكم على الأقل فى علوم الدمار ، وعندما تحقق ذلك سمح لنا على الفور أن نجلس على موائدكم باعتبارنا متمدنين. ومن ثم فقد أصبح التمدين- بحوار المسيحية كمعيار للمفاضلة والتميز - هو معيار تحديد الدائرة الدولية وعضوية جماعتها، ومصدراً للقواعد والأحكام الدولية.

وفتح الباب أمام بعض الدول الأوروبية غير المسيحية مثل الدولة العلية ، أو غير الأوروبية وغير المسيحية للدخول فى عضوية الجماعة الدولية ، والاستفادة من مزايا القانون العام الأوروبى ، قد أدى إلى تحول هام فى الطبيعة القانونية للجماعة الدولية ، فلم يعد الانتماء الإقليمى أو الروحى أو التاريخى أساساً للانتماء إلى عضوية هذه الجماعة ، وإنما بات يكمن فى مجرد اعتراف الدول القائمة بأن وحدة من الوحدات قد توافرت فيها الشروط التى ترقى بها إلى الانضمام إلى الجماعة الدولية القائمة.

ولاشك أن توالى انضمام الدول غير الأوروبية أو غير المسيحية إلى الجماعة الأوروبية التى كانت توصف بالدولية ، وتزايد عددها فى إطارها ، قد أدى إلى زوال المفهوم القديم للجماعة الأوروبية كجماعة دولية . فلم تعد الجماعة الأوروبية تشكل الجماعة الدولية ، وإن بقيت جزءاً منها . غير أن ذلك لم يفسح المجال لنشأة مجتمع دولى بالمعنى الحقيقى ، وإنما أدى إلى نشأة جماعة من الدول تسعى إلى إقرار بعض الحقوق التى تنظم العلاقات المتبادلة فيما بينها.^١

ثالثاً:- الحديث عن صراع التكتلات التى تحمل مفاهيم وقيم حضارية مختلفة باعتباره الشكل الذى يسود العلاقات الدولية لاحقاً، فمع انتهاء الحرب الباردة ومع اختفاء الانقسام الأيديولوجى لأوروبا ، فإن الانقسام الحضارى لأوروبا بين المسيحية الغربية من ناحية والمسيحية الأرثوذكسية من ناحية ثانية والإسلام من ناحية ثالثة قد عاود الظهور.

وقد يكون أهم خط تقسيم فى أوروبا مثلما أشار ويليم ولاس هو الحدود الشرقية للمسيحية الغربية فى عام ١٥٠٠م ، ويمتد هذا الخط عبر ما يشكل الحدود بين فنلندا وروسيا وبين دول البلطيق وروسيا ، ويمتد عبر روسيا البيضاء وأوكرانيا فاصلاً غرب

١. د.صلاح الدين عامر ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

أوكرانيا الأكثر كاثوليكية عن شرق أوكرانيا ، متأرجحاً للغرب ليفصل ترانسلفانيا عن باقي رومانيا ، ثم يمتد عبر يوغوسلافيا على امتداد الخط الذى يفصل حالياً كرواتيا وسلوفينيا عن باقي يوغوسلافيا^١ .

وبالطبع فإن هذا الخط يتوافق فى البلقان مع الحد التاريخى بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبورج ، على النحر الذى يجعل الشعوب الناقضة إلى الشمال والغرب من هذا الخط بروتستانت أو كاثوليك ، يتقاسمون تجارب مشتركة للتاريخ الأوروبى ، ويتطلعون لمشاركة أقوى فى الجماعة الأوروبية على حين أن الشعوب التى تقطن شرق هذا الخط وجنوبه هم أرثوذكس أو مسلمون ، وهم ينتمون تاريخياً إلى الدولة العثمانية أو الإمبراطورية القيصريّة ، وقد مستهم الأحداث التى شكلت الأوضاع فى باقى أوروبا مساً رقيقاً ، وقد حل الستار المخملى للحضارة محل الستار الحديدى للأيدولوجية باعتباره أهم خط تقسيم فى أوروبا ، ومثلما توضح الأحداث فى يوغوسلافيا ، فإنه ليس خط اختلاف فحسب ، بل أنه يكون أحياناً خط نزاع دموى وتطهير عرقى .

وهكذا فإن نقاط الاختلاف الحضارى التى تفجرت على الحد الشمالى للإسلام تمثلت فى البوسنة والهرسك وبين الصرب والألبان ، والعلاقات الحرجة بين البلغار والأقلية التركية هناك ، والصراع المتصل بين الأرمن والأذربيجان ، والعلاقات المتوترة بين الروس ومسلمى آسيا الوسطى ، وكانت بداياتها فى جمهورية الشيشان الإسلامية . الأمر الذى يطرح للتساؤل حقيقة الوجود الحضارى الذى يرد التخلص منه هناك .

ومن ثم علينا أن نقصر الدراسة - لطبيعة الموضوع ومنهجها - على تلك الموضوعات والنقاط التى تمثل أهمية حقيقية فى نشأة وتطور الجماعة الدولية ، فمدى الأهمية التى يمثلها الموضوع فى تكوين وتطور الجماعة الدولية ، وطبيعة العلاقات التى تقوم فيما بينها أو بين أعضائها وغيرهم من الوحدات والجماعات الأخرى هى التى تحدد لنا ما إذا كانت تدخل ضمن مجال الدراسة أم لا ، فإذا كانت لها من الأهمية ما يجعلها ذات أثر فى تتبع نشأة وتطور الجماعة الدولية ، وفهم علاقات التى تقوم فى إطارها اندرجت ضمن موضوعات الدراسة . الأمر الذى يقودنا إلى تحديد المفهوم التحليلى المناسب لطبيعة الدراسة وموضوعها .

^١ صمويل هانتجتون ، هل هو صدام بين الحضارات ، ترجمة منى ياسين ، مراجعة د. محبوب عمر فى كتاب الغرب والإسلام (القاهرة : دار جهاد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٦٩ - ٢٠٣) .

فالموضوع الرئيسى للدراسة هو نشأة وتطور الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث ، ومن ثم فهى دراسة فى نشأة الجماعة الأوروبية كما تشكلت ابتداء من القرن الخامس عشر . وأن دراستنا لهذا الموضوع إنما تكون من زاوية علاقتها بالتقسيم الإسلامى للمعمورة ، بمعنى علاقات التأثير المتبادل بين المفهومين كما حدثت على أرض الواقع .

فهى علاقة - إن شئت القول - بين رؤية إسلامية للمعمورة احتضنتها دولة رائدة ابتداء من القرن الثالث عشر الميلاد ، ثم حملتها إلى قلب القارة التى تشكلت منها جماعة كانت نواة للتنظيم الدولى الحديث . على النحو الذى يطرح للتساؤل طبيعة العلاقات المتصورة والفعلية بين المفهومين ، وبالأخص تأثير الرؤية الإسلامية للمعمورة على نشأة وتطور الجماعة الدولية .

رابعاً: أن المسألة الشرقية - فى ضوء ما سبق - تشكل ذلك المفهوم التحليلى المناسب الذى نستخدمه للربط بين التقسيم الإسلامى للمعمورة ، وبين نشأة الجماعة الدولية فى العصر الحديث ، فهى تنشأ من حيث التعريف بسبب علاقات الاتصال والتصادم والتلاقى بين أفكار وحضارات ومدارك مختلفة على أراضى جنوب شرقى أوروبا . فأوروبا إن شئت القول تواجه دائماً مسألة شرقية تتحد فى جوهرها وتختلف فى أطرافها وسماتها باختلاف العصور والفترات ، فهى تعبر عن التداخل الحرج والمصالح المتعارضة على أرض أوروبية .

على حين أن المسألة الشرقية كانت تثور فى العصر الحديث بسبب النزاع القائم بين الدول الأوروبية من ناحية وبين الدولة العلية من ناحية ثانية ، بشأن البلاد الأوروبية الخاضعة للسيادة العثمانية فى جنوب وشرقى القارة ، أو هى إن شئت القول "مسألة وجود الدولة العلية نفسها فى أوروبا"^١ .

والذى يراجع تاريخ الدولة العلية ويقلب صحائف أمورها يرى أن المسألة الشرقية نشأت مع الدولة نفسها^٢ ، أى منذ وطأت أقدام الأتراك ثرى أوروبا وأسسوا

^١ انظر فى مفهوم المسألة الشرقية:

Albert sorel , The Eastern Question In The Eighteenth Century, (London: Methueu & Co., 1898, P.P. 11 et Seq.).

Maria Todorova ,The Balkan: From Discovery To Invention ,Slavic Reveiw, Vol.53, No.2, summer 1994, P.461.

Marcel Moye,Le Droit Des Gens Moderne,(Lyon:Libairie Phily,1920,P.220).

^٢ مصطفى كامل باشا ، المسئلة الشرقية ، (القاهرة : مطبعة اللواء ، ط ٢ ، ١٩٠٩ ، ج ١ ، ص ٣) .

دولتهم هناك وقام بينهم وبين بعض الدول الأوروبية النزاع الشديد ودارت الحروب العديدة . وبالجمله : فإنه منذ ظهور صولة الترك فى أوروبا أخذت بعض الدول على عهدها معاداة الدولة والعمل على إخراجها من هاته القارة . ومن ثم فهى ترتبط أساساً بنشأة الجماعة الدولية فى العصر الحديث .

الأمر الذى يقودنا كذلك إلى قصر البعض بحال المسألة الشرقية على موضوع "ملء الفراغ الناجم عن الانكماش التدريجى للدولة العلية وانسحابها عن أراضي أوروبية"^١ . ومن ثم ترتبط بتطور لا نشأة الجماعة الدولية ، فطالما كان العثمانيون دولة عظمى وطالما كانت الدولة فى طور الفتوح والاتساع لم تكن هناك مسألة شرقية فى رأيهم ، وإنما كانت مسألة غربية ، أى مشكلة استطاعة أوروبا الوقوف أمام هجمات العثمانيين العنيفة . ولكن بدت المسألة الشرقية فى الظهور حين أخذت موجة الفتح التركى فى الانحسار ، وتقهقر الأتراك تدريجياً من ولاياتهم القاصية فى أواسط أوروبا ، فقوى الأمل بالتدريج فى أوروبا فى انسحاب العثمانيين يوماً ما عن وسط وشرقى القارة .

بتعبير آخر ، فإن بدايات المسألة الشرقية - عند هولاء - كانت فى القرن الثامن عشر حينما ظهرت القوميات البلقانية المسيحية التى هيات لها السياسة المليية للدولة وسائل المحافظة على نفسها وعاداتها وتقاليدها ودينها ونظمها ، وأخذت الدول الأوروبية الكبرى لها مواقف معينة من نمو هذه القوميات إما مناصرة لها أو عاملة على تحديد أطماعها أو راغبة فى مد نفوذها وسلطانها عليها"^٢

فالدولة العلية هى الدولة الوحيدة التى عاملت رعاياها الذين يدينون بغير دينها بالتسامح والتساهل والاعتدال ، لأنها اتبعت أوامر الشرع الشريف وتركت لهم حرية دينهم وعوائدهم وتقاليدهم واحترمت عقائدهم بل وعاملتهم كأعز أبنائها المسلمين ،

وسوف نستخدم اصطلاح "الدولة العلية" للتعبير عن الدولة العثمانية ، لأنه الاصطلاح المستخدم فى كل الوثائق والكتابات العثمانية ، فلا نرى أبداً عبارة "الإمبراطورية العثمانية" التى يستخدمها الكتاب الأوروبيون ، بما فيها من دلالات الخيرة الأوروبية ، وعدم مراعاة التمايز والخصوصية النابعة عن طبيعة الدولة العثمانية ، وإنما "دولة عليية عثمانية أو دولة سنية" ، ولم يستخدموا اصطلاح "إمبريال" رغم معرفتهم بكلمة إمبراطور ، لكنهم استخدموها فى مكانها المناسب وبالنسبة الى الأباطرة الحقيقين فى ألمانيا وفرنسا وروسيا واليابان والنمسا .

د. محمد مقصود أوغلو ، تسمية العثمانيين : الدولة العثمانية أم الإمبراطورية العثمانية ، (إسلام آباد: مجلة الدراسات الإسلامية ، مج ٢٨ ، ع ١٤ ، ربيع ١٩٩٣ ، ص ٨٨) .

^١ J. Marriott , The Eastern Question (Oxford: The Clarendon Press, 1940, P.3).

^٢ د. محمد مصطفى صفوت ، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، ١٩٥٨ ، ص ١٥) .

ولم تميز بين هؤلاء وبينهم ، وعينت الكثير منهم فى المناصب السامية ، واثمنتهم على أمورهم وجعلتهم محل ثقتهم^١ .

وذلك فى الوقت الذى انتشرت فيه المذابح الدينية لتغطى كل أرض القارة رغم وحدتها المسيحية ، فالدول القومية الآخذة فى الظهور سعت الى تحقيق وتدعيم وحدتها عن طريق الاضطهاد الدينى لمن يعتقدون غير مذهب الحاكم، واضطرار هؤلاء - من ثم - إلى الهجرة من مواطنهم القومية إلى غيرها من البلاد ، وهو الأمر الذى لا يقتصر على الولايات والدويلات الجرمانية، التى طبقت فيما بينها واعتباراً من عام ١٥٥٥ مبدأ "الناس على دين ملوكهم" ، والذى لا يعنى فى حقيقته سوى رفض وجود الآخر المغاير فى المذهب والاعتقاد، وإنما يحدث كذلك فى معظم دول الجماعة الدولية وبالأخص فى فرنسا وإنجلترا وأسبانيا وسويسرا والأراضى المنخفضة على حد سواء.

فهل كانت "المغايرة الدينية" - كما يقرر عبد الله النديم - هى أساس المسألة الشرقية ، وأنه لو كانت الدولة العلية مسيحية الدين ، ل بقيت بقاء الدهر بين تلك الدول الكبيرة والصغيرة التى هى جزء منها فى الحقيقة ؟ وأن المغايرة الدينية تلك وسعى أوروبا فى تلاشى الدين الإسلامى أوجب هذا التحامل الذى أخرج كثيراً من ممالك الدولة بالاستقلال أو بالابتلاع ؟ وأنا نرى كثيراً من الذين حنكته قوابلهم باسم أوروبا يذمون الدولة العلية ، ويرمونها بالعجز وعدم التبصر وسوء الإدارة وقسوة الحكام ، ولو أنصفوا لقالوا إنها أعظم الدول ثباتاً وأمعنها تبصراً وأقواها عزيمة ، فإنها فى نقطة ينصب إليها تيار أوروبا العدوانى ، ولأنها دولة واحدة بين ثمانى عشرة دولة مسيحية غير دول أمريكا ، وتحت رعايتها جميع الطوائف والأجناس والأديان وكثير من اللغات ، والفن متواصلة من دول أوروبا إلى من يماثلهم مذهباً أو يقرب منهم جنساً ، وكل دولة طامعة فى قطعة تحتلها باسم المحافظة على حدودها أو وقاية دينها^٢ .

إن مفهوم المسألة الشرقية بهذه المعانى السابقة هو مفهوم متحيز ينطوى على دلالات سلبية فى كل مراحلها وتصوراته ، لأنه يماثل بين الوجود الحضارى العثمانى على أرض القارة ، وبين الهجمات البربرية القادمة من أعماق القارة الآسيوية طوال

^١ مصطفى كامل باشا ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

^٢ عبد الله النديم ، لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا ، (القاهرة : مجلة الأستاذ ، السنة الأولى ، ج ٢٢ ، ١٧ يناير ١٨٩٣ ، ص ٥١٢) .

محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، (القاهرة : مكتبة الآداب ، ط ٢ ، ١٨٩٦ ، ص ١٣٨) .
د. عبدالعزيز صقر ، دور الدين فى الحياة السياسية فى الدولة القومية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، نوقشت بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ٢١٠ وما بعدها .

التاريخ القديم والوسيط ، فكل منها مثال على مواجهة أوروبا عدواناً بربرياً قديماً من قارة مختلفة ، بما يحمله المفهوم من دلالات الاستبداد والطغيان الشرقي وبما يترتب عليه من مشروعية المقاومة والقضاء على كل ما يخلفه من آثار ، ومن ثم عدم الالتزام بنفس القواعد والأحكام التي تلتزم بها دول القارة في مواجهة هؤلاء البرابرة.

كما أن رؤية المفهوم من خلال الصراع الديني بين الإسلام والمسيحية هي رؤية جزئية تنطوي في الكتابات الغربية على دلالات سلبية أخرى، عبر عنها معهد القانون الدولي منذ عام ١٨٧٧ في رفض الإسلام قيام علاقات المساواة والتبادل بين دار الإسلام ودار الكفر ، فافترضاً حالة من الحرب العدوانية المستمرة ضد سكان البلاد غير الإسلامية. الأمر الذي يبرر للأمم الغربية مشروعية تدخلها لصالح الأقليات الدينية داخل الدولة العلية ، علاوة على عدم إمكان تطبيق قواعد قانون أوروبا العام على تلك الأمم الشرقية الإسلامية.

وأخيراً فإن اقتران المسألة الشرقية بفكرة رجل أوروبا المريض ، وبفترة ضعف الدولة وبداية انسحابها التدريجي عن القارة ، والتكالب الأوروبي على اقتسام ممتلكاتها سواء داخل القارة أو خارجها ، إنما يغمط الدولة حقها ويحط من دورها المؤثر في التاريخ الأوروبي والعالمي ، خاصة في نشأة وتطور الجماعة الدولية ، ويبرر شرعية المبادرة بطرد "الأتراك" من القارة، والتخلص من كل الآثار المادية والمعنوية التي خلفوها وراءهم على أرضها ، بل والتصفية الجسدية للمسلمين الذين يلقبون بالأتراك، ولو كانوا من أصول أوروبية خالصة إذ لم يعد التهجير الإجباري وتبادل السكان كافياً لحل المسألة الشرقية تلك.

ورغم كل تلك الدلالات السابقة ، فسوف نستخدم المفهوم كأداة للربط بين التقسيم الإسلامي للمعمورة ، وبين نشأة وتطور الجماعة الدولية في العصر الحديث ، ولكن بالضوابط الآتية:

١. أن مفهوم المسألة الشرقية يرتبط بوجود الدولة العلية ذاتها على أرض القارة الأوروبية ومنذ بداياتها ، فهي دولة ثغرية نشأت على الحدود الفاصلة بين الوجودين الإسلامي والمسيحي في الأناضول ، فكان من الطبيعي منها الاندفاع غرباً نحو قلب القارة ، منذ فتح أدرنة عام ١٣٦١ واتخاذها عاصمة للدولة منذ عام ١٣٦٦ ، كمؤشر على هذا التوجه الأوروبي للدولة.

فالحدث الأكثر أهمية وإلحاحاً في بدايات عصر النهضة الأوروبية تمثل في تقدم الدولة العلية غير المقاوم ، والذي لم يتوقف عند إسقاط القسطنطينية عام ١٤٥٣ ،

وإنما امتد إلى البحر وعلى طول الدانوب الأوسط وعلى نهر الصاف في البلقان وفي بحر الإدریاتیک . فقد أعاد الفتح العثماني في القارة إلى الأذهان الروح الصليبية التي لم تكذبو قليلاً ، واصفين الترك بكل مثالب الكفار ، وأكدوا أن الأتراك قوم ميثوس من هدايتهم ، لا إلى المسيحية فحسب ، وإنما إلى الحضارة الانسانية عموماً .

وإذا كانت البابوية لم تكثر كثيراً لما كان ينزل على الروم من الهزائم ، فقد كانوا في نظرها زنادقة ولم تبال باستغاثاتهم ، رغم ما فعله آخر أباطرة بيزنطة من التردد و اعتناق مذهب البابوية . أما الآن وقد استهدفت الفتوحات التركية داخل القارة ممالك نصرانية كاثوليكية كالبحر ، فقد دعا البابا أوربان الخامس إلى حملة صليبية ، وأهاب بالبحر و الصرب والأفلاق أن يتحدوا وأن يكونوا إلباً واحداً عليهم ويخرجوهم من أرض القارة .

لهذا نجد العديد من النداءات البابوية لإنقاذ الممالك المسيحية ، منها نداء نقولا الخامس في ١٤٥٣ م وكاليكس الثالث في ١٤٥٥ م ، وببوس الثاني في ١٤٦٠ م ، وبولس الثالث في ١٤٦٦ م ، واينو شنتيوس الثامن في ١٤٨٤ ، والإسكندر السادس الذي نصح بايزيد بالاستيلاء على نابولي ، ويوليوس الثالث في ١٥٠٣ ، وقرارات المجمع الديني الملتئم باللاطران في ١٥١٢ و حتى ١٥١٧ ليناكش الروح الصليبية التي ما زالت متغلغلة ، وأنه مهما كانت الخلافات فيما بين أمراء وملوك أوروبا ، فإنهم يتفقون دائماً على محاربة التركي .

ويكتب مارتن لوثر عام ١٥٢٩ عظاته عن الحرب جاعلاً العثمانيين " خائمة اللعنات التي أنزلها الرب على الشعوب المسيحية المتقاعسة ، " وأنهم تحقيق نبوة حزقيال " سوف ينطلق الشيطان من عقاله " . مثلما هم إلهام القديس يوحنا : " انظروا سأجعل السيف في نحوركم ، وسأتي بأسوأ الأمم ليجوسوا خلال دياركم " ^١ .

^١ انظر لمزيد من التفاصيل:

*Duroselle, L'Idée D'Europe Dans L'Histoire , (Paris: Editions Denoel , 1965 , P.P. 71-72)

*Christian Lang, Histoire De La Doctrine Pacifique et Son Influence Sur La Developpement Du Droit International ; Rec. Des Cours , 1926, tom. 13, III, P. 175-426)

*Charles Dupuis , Les Antecedents De La societe Des Nations , Rec. Des Cours , 1937, Tom 60 , P.P. 1-107).

*Theodore Ruysen , Les Sources Doctorinales De L'Internationalism , (Paris : P.U.F. , 1954 , Tom. 1).

٢. ارتباط نشأة وتطور الجماعة الدولية الأوروبية فى العصر الحديث بفترة الفتوحات الإسلامية فى القارة : إذ أن معظم المشروعات العملية والفكرية على حد سواء والتي عاجلت فكرة تنظيم الجماعة الأوروبية أو العمل على توحيد أوروبا المسيحية، إنما كانت تستهدف - بشكل مباشر وفى المقام الأول - محاولات الدفاع عن أوروبا ، ودفع الخطر التركى عنها ، وأن المسألة الشرقية كانت فى بداياتها وفى جوهرها ، مسألة غربية بحق ، أو إن شئت التعبير الصحيح كانت مسألة أوروبية ، إذ وضعت الفتوحات العثمانية فى قلب القارة مصير أوروبا ووجودها فى الميزان.

وذلك على النحو الذى قادها إلى إعادة تنظيم هياكلها المؤسسية ونظمها الداخلية بالشكل الذى يمكنها من الصمود ، ثم محاولة تنظيم صفوفها وشحذ قواها للتصدى المصيرى ، الذى استهدف بداية الدفاع عن أوروبا ، والتي لم تعد مجرد كيان جغرافى بقدر ما تحولت إلى فكرة ورمز ، ثم محاولة إضعافها واستنزاف قواها فى حروب دائمة ، لا تحبو إلا لتستعر من جديد سواء على الأراضى الأوروبية ذاتها ، أو عن طريق إشغالها بحروب أخرى على جبهاتها الشرقية و الجنوبية ، أو داخل الدولة ذاتها.

فالفترحات الإسلامية العثمانية تلك فى القارة الأوروبية استناداً إلى الرؤية الفقهية الحنفية للمعمورة والتي حملها الأتراك إلى قلب القارة ، هى أحد العوامل الأساسية التى يغمطها الباحثون فى مجال الفقه الدولى حقها فى التناول و الدراسة ، سواء فى بداياتها أو حينما تحولت الأمور إلى اتفاق حول اقتسام ممتلكات " الرجل المريض " . وإذا كانت أوروبا قد استطاعت طرد "التركي "من القارة ، وهو الهدف الذى سعت إليه منذ القرن الرابع عشر، فإنها لم تتخلص بعد من الآثار و الوجود الحضارى الإسلامى الذى خلفه الأتراك فى البلقان وغيرها.

"فقد قدر لبعض هذه البلدان أن تصبح أراضى إسلامية دائمة ، كما كان الحال فى تراقيا والبوسنة والهرسك وقوصوة وألبانيا ، التى أصبحت فى شبه جزيرة البلقان جزءاً من دار الإسلام . أما بعضها الآخر ؛ فقد كان كذلك فى العصور الوسطى وفى مطلع الأزمنة الحديثة لمدد متفاوتة ثم لم يعد كذلك . ونعنى بذلك البلدان التى خضعت للسيادة الإسلامية بصورة غير دائمة ، أو ارتدت عنها إلى السيادة المسيحية كصقلية وكريت ومالطة وقسماً كبيراً من أراضى البلقان والبغدان والأفلاخ (رومانيا) والمجر والقرم. علاوة على البلدان التى تأثرت بالإسلام ولم تقع تحت سيطرته ، مما يشكل

المنطقة الجيوبوليتكية والثقافية لأوروبا فى نهضتها الحديثة ، وتضم فرنسا وشبه جزيرة إيطاليا وأوروبا الوسطى"^١.

حاصل القول أن هناك عدداً من الاعتبارات التى تبرر اهتمامنا بالمسألة الشرقية واتخاذها مدخلاً لدراسة العلاقة بين التقسيم الإسلامى للمعمورة وبين نشأة الجماعة الدولية الأوروبية فى العصر الحديث، منها:

- أنه فى القرن السادس عشر "بزغت بذور الشعور بالهوية والوطنية لدى شعوب شرق أوروبا ووسطها ، بينما ترتفع للتقدم السريع الذى أحرزه العثمانيون فى بلاد المسيحية ، ونهضت البابوية للقيام على تغذيتهم بالروح الصليبية ضد الإسلام متمثلاً فى الدولة العثمانية ، بل عملت على تكوين الأحلاف بينهم فى شبه ثورة مضادة مشمولة بالتعصب الدينى والعنصرى ، لتؤكد بينهم الهوية والشعور بالذات ضد العثمانيين".

"إن أمد الصراع العسكرى الطويل بين العثمانيين وبين المسيحية ، قد آذن بمرور الشعور الوطنى ودفاع كل شعب من هذه الشعوب عن محاضنها فى أوطانها الخاصة ، التى أصبحت تتكون فى وحدات جغرافية وسياسية لها خصوصياتها ، ولدت لديها الارتقاء بوعيها القومى بصورة مختلفة عن كافة الأشكال اللغوية والقبلية السابقة والمدمرة للمجتمع والحياة والوعى بالذات.

"فقد كونت هذه الشعوب فى محاضنها تلك خصوصياتها من وحدات إدارية وجيوش ودول وحكومات ، وأصبحت كل دولة وحكومة أو سلطة تجاهد لتوسيع رقعتها ، لا من أجل الحماس الدينى فحسب ، ولكن من أجل اقتصادها وزيادة مواردها ودخولها من جهة ، ومن أجل إيجاد أرض حاجزة حامية لأراضيها وعاصمتها من جهة أخرى".

"فالسلطة أصبحت تنغيا حدوداً وتخوماً حتى تسيطر وتنظم وتراقب وتردع وتتسع وتنبت بوجودها ، ويصبح وجود الحد ترجمة لغاية وإرادة . ومن ثم أصبحت الحدود الطبيعية للدفاع ، وبناء قلعة منيعة للهجوم فيما أسمى بالثغور فى بلاد أوروبا الشرقية ، أمراً حثيثاً لا بد منه للشعور بالاطمئنان والأمن بأن الدولة كائن حتى يصنع حدوداً ليعبر عن التماسك والوجود".

١.د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود : رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام ، مستخرج من كتاب حدود مصر الدولية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٩) .

- أن الحرب المسيحية ضد العثمانيين كانت تعطى - فى رأى كولز - إحساساً بأنها نوع من الصراع يختلف عن الحروب الأخرى التى خاضتها أوروبا ، والتى كانت مجرد معارك بين بيوت حاكمة على القاب أو أراضى أو مناطق أو بسبب تفسيرات إنجيلية . إن الحرب ضد العثمانيين - وفقاً لعبارة جيمس السادس ملك اسكتلندا - هى حرب مرتبطة بأسباب عامة (قضية عامة) .

وقد مال جنتيلى لنفس الرأى الذى يرى أن مجتمعات الكفار و المسيحيين كل على حدة يؤلف بينهم ترابط انساني ، مما يجعل الحروب بينها أمراً عرضياً وغير طبعى ، أما الحرب ضد العثمانيين فهى أكثر من طبيعية لتعطشهم الدائم للعدوان . إن لدينا أسباباً قانونية دائماً لشن الحرب ضد العثمانيين ، ومهما كانت الاتصالات بين الأوروبيين و العثمانيين ، فإنها اتصالات أملت بها الضرورات السياسية ، إذ كان العثمانيون دائماً جديرين بكل شك وارتياب"^١ .

"فالتحالفات المؤقتة لجماعات بينها وحدة مصالح لاتعطى نواة دولة إلا إذا استمر طويلاً الخطر الذى سبب انشاء التحالف أو إذا عاود الخطر الظهور على التوالى لكى يكتسب التحالف المذكور بعض الديمومة شيئاً فشيئاً"^٢ .

- ظهور فكرة " أوروبا " كبؤرة تستقطب ولاء المسيحيين وتأييدهم ، فلم تعد أوروبا مصطلحاً جغرافياً ، إذ أنه كلما ازدادت الهجمات العثمانية ضرواً كلما تبنت الحكومات الأوروبية مقولة أنها لا تدافع عن مجرد حدود أوروبا ، وإنما يدافعون بشكل أساسى عن القيم الأوروبية ، للدرجة التى يقترح فيها الشاعر Rensard عام ١٥٥٥ م على الأوروبيين نقل المجتمع الأوروبى بأسره إلى العالم الجديد ، حيث يمكنهم أن يحتفظوا بقيمهم ويحموا تطورهم من هجمات المسلمين^٣ .

٣ - أن الدولة العلية قد حملت معها تصورها الحضارى للتقسيم الإسلامى للمعمورة إلى داخل القارة الأوروبية ذاتها ، " وصاغت لنفسها كدولة إسلامية داخل

^١ بول كولز ، العثمانيون فى أوروبا ، ترجمة د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ١٥٥) .

^٢ جوزيف شتراير ، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة ، ترجمة محمد غيتانى ، (بيروت : دار التنوير ، ١٩٨٢ ، ص ٩) .

ميشيل كورنيمان ، موريس رونييه ، أيديولوجيات الإقليم ، فى فرانسوا شاتليه (إشراف) ، أيديولوجيا الغزو ، ترجمة جوزف عبد الله (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤ ، ص ٣١-٣٤) .

^٣ بول كولز ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

أوروبا الوسطى والشرقية لغة بين الحرب والسلام (دار العهد) ، ووضعت حدودها على أساس هذا المعيار الواعى للعقل السياسى . فإذا كانت دار الحرب لا تخاطب إلا بلغة السيف والمدفع ولا سياسة معها ، فهناك دار الإسلام حيث يفترض أن تسودها وتعلو بها شعائر الإسلام.

"وبين هذين الحدين الأقصىين الذين ينحيان لغة السياسة ، قامت لغة للسياسة الشرعية لا تصدر عن تقليد ولا تتجسد فى أشكال أو صيغ وعبارات ، وإنما هى مساحة بين للتسامح والتفاهم والتفاوض ، كى تتعرف كل هوية إلى الهوية الأخرى، وتعترف بها وتتعايش معها دون أن يصل الاختلاف إلى لغة الحرب ، واستبداد كل طرف بالآخر"^١.

٤ - أن العناصر الرئيسية لمفهوم المسألة الشرقية ، والتي تحدد لنا منهاج التحليل والتناول هى:

- الدور الذى لعبه الأتراك العثمانيون فى تاريخ أوروبا منذ بداية عبورهم لأراضيها فى منتصف القرن الرابع عشر.
 - مركز ومكانة الولايات العثمانية البلقانية من جميع النواحي.
 - مشكلة البحر الأسود والسيطرة على المضائق ونهر الطونة ، علاوة على المسألة الرئيسية وهى امتلاك القسطنطينية ذاتها.
 - مكانة إمبراطورية الهابسبورج فى الوجود الأوروبى وعلاقتها بالعثمانيين فى جنوب شرقى القارة ووسطها.
 - اتجاهات القوى الأوروبية عموماً نحو أى من أو كل العناصر السابقة.
- فالمسألة الحيوية والعامل الجوهرى الذى يجمع وينتظم عقد العناصر الخمسة السابقة للمسألة الشرقية هو ذلك "الوجود التركى الغريب عن الجماعة الأوروبية فى التكوين والأصول العرقية والدين واللغة والعادات والتقاليد . حيث شكلت الدولة العلية لأكثر من خمسمائة سنة أزمة مؤرقة لكل القوى الأوروبية ، قد تكون أحياناً حيوية تتصل بالوجود الحضارى الأوروبى ، وقد تكون مجرد علاقات حدودية أو علاقات سلمية وتجارية . إلا أنها فى كل الحالات ذات دور أصيل فى تشكيل الجماعة الأوروبية الحديثة وبناء توجهاتها ومعاييرها".

^١ أ.د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

ومن ثم ، فإننا سوف نتناول طبيعة العلاقة بين التقسيم الإسلامى للعمورة وبين نشأة وتطور الجماعة الدولية فى العصر الحديث ، بالضوابط السابقة فى أربعة فصول يحتويها بابان:

نخصص الباب الأول منها للحديث عن بناء المفهوم الإسلامى وتقسيم العمورة من خلال فصلين :

الفصل الأول : عن تقسيم العمورة عند الأمم قبل الإسلام، لأنها تمثل تصورات ورؤى فرضت نفسها على دار الإسلام وعلى رؤيتها للعالم المعمور، عندما دخلت فى علاقات اتصال مع تلك الأمم من ناحية، والرؤية المقارنة لطبيعة تصور تلك الأمم مع التقسيم الإسلامى، ومدى تميز وخصوصية الأخير. وذلك فى مبحثين عن تقسيم العمورة عند الشعوب القديمة سواء فى الشرق أو فى اليونان وروما ، ثم رؤية العمورة عند الفرس والروم.

الفصل الثانى : عن الأساس الفقهى للتقسيم الإسلامى للعمورة والنماذج التاريخية، على أن نركز على تلك الجوانب ذات الصلة بالتنظيم الدولى، خاصة طبيعة العلاقة بين الدور المختلفة ، ومدى وجود علاقات منتظمة فيما بينها على أساس من الاعتراف بالوجود وبشرعية اختصاصاتها على إقليمها ، وذلك فى مبحثين يعالج الأول منهما التعريف من خلال المعايير التى يستند إليها فى تعريف الدار وطبيعة الاختصاص الإقليمى لها، ويتناول الثانى بناء نظرية دار العهد، من حيث الأساس الفقهى والنماذج التاريخية من الأتراك وأرمينية وقبرس وبقط النوبة.

على حين يشتمل الباب الثانى الذى يعالج نشأة وتطور الجماعة الدولية على فصلين:

الفصل الأول : حول نشأة القانون العام والجماعة الدولية من زاوية العلاقات الإسلامية الأوروبية فى ثلاثة مباحث عن مساندة البروتستانت فى ألمانيا فى مبحث أول ثم فكرة الامتيازات الأجنبية والعلاقات الفرنسية التركية فى مبحث ثانى ، ثم تطور القانون العام الأوروبى وعوامل تشكيل الجماعة الدولية فى مبحث أخير.

الفصل الثانى: عن تطور القانون العام والجماعة الدولية الأوروبية فى ثلاثة مباحث عن فكرة دار العهد فى وسط وشرقى القارة ، ثم مدى قبول الدولة العلية فى عضوية الجماعة الأوروبية والانتفاع من ثم بمنافع القانون الأوروبى العام ، والسياسة الشرقية لهذه الجماعة فى مبحث أول ، وعن معايير العضوية فى الجماعة الدولية

التمدينة : نفى الآخر فى مبحث ثانى ثم التنظيم الدولى المعاصر من خلال عضوية المنظمات الدولية والوديعة المقدسة للحضارة فى مبحث ثالث وأخير.

ثم عاتمة الدراسة، والتي فخصصها لبعض الملاحظات التي تشكل مقدمات دراسة وتحليل أزمة البوسنة والهرسك فى ضوء طبيعة الجماعة الدولية ومعاييرها وسياساتها.

الباب الأول

التقسيم الإسلامي للمعمورة
التطور التاريخي والأساس الفقهي

الباب الأول

التقسيم الإسلامى للمعمورة

التطور التاريخى والأساس الفقهى

تحكم علاقات الصداقة والعداء التى يقيم عليها كارل شميت وجوليان فروند جوهر السياسة فى كل عصر موضوع تقسيم المعمورة إلى ثلاثة دور متباينة كشيء تفرضه طبيعة الأمور، فدائماً ما تجعل كل أمة دارها دار سلم وأمن ، على حين تعتبر الآخرين الذين يدخلون فى حالة حرب معها ولا يخضعون لسيادتها دار حرب وعداء ، وتستثنى منهم أولئك الذين يدخلون معها فى صلح أو هدنة أو عهد أو صداقة . ونجد كذلك التمييز بين أهل وأرض الصلح التى دخلت طواعية فى نفوذها وسلطانها وبين أهل وأرض العنوة التى فتحت حرباً.

وقد تأكد ذلك من خلال ماهية القانون الخاص بكل أمة منها واقتصار نطاق الاختصاص والمخاطبة على مواطنيها مع عدم الاعتراف بالآثار القانونية للقوانين الأجنبية، "حتى بدأت دول العالم القديم محكومة بنظم قانونية غير متجانسة ولا متداخلة، بل تامة الاستقلال كأنها مجموعة من الدوائر المغلقة المستعصية على التداخل والحاصر كل منها بحاله عن مجال غيره"^١

ولهذا لم يكن من الممكن تأكيد قيام علاقات منتظمة فيما بين كل دار والأخرى إلا عن طريق أحد أمرين: الاعتراف للأفراد ببعض الحقوق والرعاية فى غير موطنهم من ناحية ، والاعتراف بوجود دار ثالثة بين بين تقوم بمهام الدولة الحاجزة للصراع بين الدور المتنافسة وبمهام التواصل التجارى والحضارى عموماً من ناحية أخرى .ومن ثم فإن الحديث عن تقسيم للمعمورة يجب أن يتناول فى رأى الباحث فكرتين جوهريتين : فكرة الاختصاص الإقليمى للقوانين من جانب وفكرة وجود دار ثالثة من جانب آخر، من خلال فصلين يتناول الأول منهما تقسيم المعمورة عند الأمم قبل الإسلام ويتناول الثانى الأساس الفقهى ومحاولة بناء التصور الإسلامى لتقسيم المعمورة.

١.د.محمد بدر، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية (القاهرة: مطبوعات جامعة عين شمس، د.ت ، ص ٦٣٨).

الفصل الأول

تقسيم المعمورة عند الأمم قبل الإسلام

تبدو أهمية الحديث عن رؤي الأمم السابقة لتقسيم المعمورة من زاويتين :

الأولى : أنها تمثل تصورات ورؤى فرضت نفسها على دار الإسلام وعلى رؤيتها للعالم المعمور عندما دخلت في علاقات اتصال مع تلك الأمم ، سواء كانت علاقات سلمية أو عدائية . فلم يكن من المنطق في شيء أن تتجاهل دار الإسلام في تعاملاتها المختلفة مع بيزنطة ، أو عندما حلت محل مملكة فارس طبيعة الصراع بين تلك الأمم والذي يشكل ميراثها الحضارى .

والثانية: الرؤية المقارنة لطبيعة تصور تلك الأمم مع التقسيم الإسلامى للمعمورة ، ومدى تميز وخصوصية هذا التقسيم استناداً إلى تميز وخصوصية الأسس والمعايير الحاكمة له.

وسوف نركز اهتمامنا على الفكرتين الجوهريتين لأى تقسيم للمعمورة من زاوية التنظيم الدولى : الاختصاص الإقليمى من ناحية ، ومدى الاعتراف بوجود دار ثالثة من ناحية أخرى ، فعلى هاتين الفكرتين تبرز لنا مقتضيات وأسس التنظيم الدولى.

وعن هذا التطور فيما قبل الإسلام ، تدور فكرة هذا الفصل من خلال مبحثين: يتناول الأول : تقسيم المعمورة عند الشعوب القديمة سواء فى الشرق الأدنى أو فى اليونان ، ويتناول الثانى رؤية المعمورة عند الفرس والروم باعتبارهما القوى التى كان عليها مواجهة المد الإسلامى .

المبحث الأول

تقسيم المعمورة عند الشعوب القديمة

المطلب الأول : تقسيم المعمورة فى الشرق القديم

لم تعرف هذه العصور القديمة نظاماً قانونياً دولياً بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح، وإن عرفت البعض من القواعد البدائية ذات الطابع الدينى التى استهدفت تنظيم ما كان ينشأ - أحياناً - بين الحضارات القديمة من علاقات عارضة محدودة المدى والنطاق. فقد

أدت ظروف العصور القديمة إلى استحالة تألف الحضارات القائمة حينذاك فى مجتمع دولى يتيح بوجوده الفرصة لظهور قواعد دولية بالمعنى الصحيح^١ .

وكانت مصر الفرعونية "من أكبر ممالك الشرق القديم وأكثرها ازدهاراً بالحضارة والمدنية والثروة وأصبحت أبان قرون طويلة أقوى دولة فى العالم القديم ، فامتدت حدودها من النيل إلى الفرات ، وبلغت جبال طوروس وليبيا وجنوب النوبة ، وبسطت أجنحة خمايتها على سورية وفينيقية وفلسطين ، وألزمت بعض مدن بابل والحبشة وشبه جزيرة العرب بدفع الجزية ، كما دخلت فى علاقات تجارية وثقافية متعددة مع مملكة كريت وجزر بحر إيجه"^٢ .

وهكذا سيطر نفوذ مصر الحربى والسياسى والتجارى والثقافى على الشرق الأوسط بأسره. ونتج عن قيامها بالغزوات الحربية المختلفة ، "وانتهاج سياسة خارجية تكفل لها البقاء وتأمين حدودها والحصول على ما تحتاج إليه من المواد الخام الضرورية كالمعادن والأخشاب، والرغبة فى أن تقلع البلاد المجاورة لاسيما فى آسيا الصغرى عن مطامعها فى سورية وفلسطين وفينيقية ، نتج عن ذلك قيام بعض قواعد العلاقات الدولية والتي سلكها المصريون القدماء مع تلك البلدان" .

وقد ساعد على تأسيس هذه القواعد وإقرار تنظيمها عدد من العوامل منها:

- أن الدويلات والممالك الصغيرة ، كتلك التى قامت فى سوريا الكبرى فى ذلك العهد ، أى تلك التى لم يكن لها من مورد رزق سوى التجارة قد حفزتها رغبتها فى دوام السلم إلى تشجيع سياسة التعاهد والتحالف ، سواء مع مصر أو غيرها من الدول الكبرى كدولة الحيثيين فى آسيا الصغرى، مستهدفة توازن القوى فى المنطقة كوسيلة لمنع تجدد الحروب فيها ، أو دفعاً لسيطرة إحدى الدول الكبرى عليها سيطرة تامة".

- أن المصريين القدماء كانوا أول من فطن إلى إنشاء ديوان خاص للشئون الخارجية ، يقوم على رعاية وكتابة وتسجيل وحفظ المراسلات الدبلوماسية بينهم وبين غيرهم . وكان يوجد بالبلاط الفرعونى مدرسة للكتاب وخبراء فى اللغات السامية المختلفة ، لاسيما البابلية التى كانت لغة الدبلوماسية السائدة فى جميع بلاد الشرق الأوسط.

^١ د. محمد سامى عبدالحميد ، أصول القانون الدولى العام ، ج ١ الجماعة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣١
^٢ د. عز الدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، الكتاب الأول : فى تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها ، (القاهرة: دار الفكر العربى ، ١٩٦١ ، ص ٦٩) .

ففراعنة مصر كانوا ينهجون سياسة خارجية تقوم على أن سياسة توازن القوى في الشرق الأوسط تضمن نفوذ مصر وسيطرتها كدولة كبرى في المنطقة . فكانوا يقومون بإثارة الفتن وأعمال التحرش بين أمراء سورية و فلسطين كي تبقى تلك المنطقة ضعيفة تعتمد على نفوذ مصر السياسى وعلى قوتها العسكرية . وكذلك كان الحيثيون يقومون بتحريض تلك البلدان ضد مصر وإثارتها عليها ، رغبة في إضعاف نفوذ مصر^١.

ويمكننا التعرف على طبيعة علاقات مصر بالممالك المحيطة بها من خلال رسائل تل العمارنة التى عثر عليها عامى ١٨٧٨ - ١٨٨٨ م، وهى فى مجموعها عبارة عن نصوص المراسلات الدبلوماسية المتبادلة بين فراعنة الأسرة الثامنة عشرة وبين ملوك وأمراء بابل وميتانى و الحيثيين وسورية و فلسطين . فقد كانت هناك رسائل من بورابورياش (١٢٧٥ ق. م) ملك بابل إلى الفرعون أمنحتب الثالث ، والتى افتتح إحداها بتذكير الفرعون أنه منذ عهد الملك كاراينداش ، عندما كان والداها يتراسلان سوياً ، فإنهما كانا دائماً صديقين حميمين . ونعرف أن أخت الملك كادشيمان أنليل الأول قد تزوجت أمنحتب الثالث ثم تزوج نفس الفرعون ابنته^٢ .

وقد رغب كادشيمان فى التزوج من إحدى بنات أمنحتب ، فلم يجبه إلى طلبه . مثلما اشتكى من أن الهدايا التى أرسلها الفرعون لم تكن مثل تلك الهدايا التى أرسلها إلى والده من قبل ، وأنه لم يدعه إلى وليمة كان يأمل فى أن يذهب إليها . وهناك شكوى أمنحتب الثالث إلى كادشيمان من أن الرسل الذين أرسلهم ليسوا من طبقة راقية، ومن حقارة الهدايا التى بعث بها إليه ، وقد أرسل من جانبه هدايا قيمة للملك ووعدته بإرسال أخرى عندما تصل ابنته إلى الديار المصرية^٣ .

ويرى سليم حسن^٤ ، أن كلمة الإمبراطورية فى معناها العام تعنى درجة ما من السلطان والنفوذ يعترف بهما سكان البلاد الأجنبية المقهورة على أمرها للأمة الغالبة صاحبة القوة . وأن هناك ثلاث درجات من النفوذ التى يطلق على كل منها نفوذ إمبراطورى :

^١ المرجع السابق ، ك ١ ، ص ٧٢ .

^٢ سليم حسن ، مصر القديمة ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ ، ج ٥ ، ص ٦٢١) .

أ.د عز الدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٧٥ .

^٣ سليم حسن ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٦٢٣ .

^٤ المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

١. التسلط على إقليم بواسطة قوات من الجنود تقيم فى جهات مختلفة ، هذا إلى جانب إدارة شئونها الداخلية مباشرة بموظفين و عمال تنصيبهم الدولة المستعمرة . وهذا النظام لم يكن معمولاً به فى عهد أية دولة من الدول القديمة التى سبقت عصر الإسكندر . بل فى الواقع لم يتحقق إلا جزئياً فى عهد الإمبراطورية الرومانية خلال القرن الثالث.

٢. ارتباط دائم بين الدولة صاحبة السيادة و بين الأقاليم التى تنشر سلطانها عليها بوصفها تابعة لها ، لا عن طريق الاحتلال الشامل بجنود الدولة المسيطرة أو بإدارة شئونها المباشرة ، بل عن سبيل الفرع و الخوف من التسلط عليها بالغزو من جهة ، ومن جهة أخرى بالحاميات التى توضع فى مختلف المدن الكبرى ، يشد أزرها ممثلون من قبل الإمبراطور يشرفون عن كتب على نظم البلاد الداخلية ومن يحكمونها من الأمراء الوطنيين.

٣. استئثار الدولة القوية بمد دائرة نفوذها المنفرد على الأقطار الخاضعة لإرادتها وكان كل ما تبتغى الدولة المسيطرة من السيطرة على أهلها هو الجزية . وكانت لا تجبى بحاميات أو ممثلين ، وكانت عرضة للانقطاع من وقت لآخر . وعندئذ كانت تحصل بالغزو أو بمجرد التهديد و الخوف فى كثير من الأحيان.

وكانت بلاد فلسطين تحت يد حكامها الأصليين ، بالرغم من أن بعض الأراضى أصبحت ضمن أملاك الفرعون أو الكهنة . لكن إدارة هذه الأصقاع فى مجموعها قد بقيت فى يد حكام وطنيين مع وجود حاميات مصرية وممثلين للفرعون . وإذا أردنا أن نرسم خطأ فاصلاً يكون بمثابة حد شمالى لهذه الأقاليم الإمبراطورية ، فإنه يبتدىء من ساحل المتوسط شمالى أرواد ثم إلى الجنوب عند انفصال نهر العاصى عن نهر الأردن ثم يأخذ فى التلاشى فى الصحراء جنوبى دمشق .

بل إن تحتمس الثالث قد أنشأ إقليماً إمبراطورياً إلى الشمال من هذا الحد ، لكنه كان إقليماً يدخل فى دائرة النفوذ فحسب . أى أنه إذا دخله أى جيش آخر غير الجيش المصرى ، يكون عرضة للتأديب والعقاب . فى حين أن الجيش المصرى كان له الحق فى أن يمر فى هذا الإقليم حراً فارضاً الجزية على القرى و المدن التابعة له . وقد كان لزاماً على الممالك العظمى الأخرى المتاخمة له أن تحترم حقوقه المطلقة تلك^١ .

^١ سليم حسن ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ١٨٢ .

وبالتالى فهناك ذلك التمييز فى علاقات مصر بالدور والممالك المجاورة و المحيطة بين علاقة العداء والصراع والتنافس وبين علاقة الصداقة والتحالف أو بين علاقة التعاهد و المودة وبين علاقة الإخضاع و التبعية . بل نكاد أن نلمس ذلك الخط الفاصل فى علاقات مصر بالأراضى و الممالك التى أخضعت عنوة ، وبين غيرها من الممالك التى تقوم العلاقة بينها و بين مصر على المودة و العهد وعلى تبادل الهدايا و التجارة .

١ . فقيرس (آلاشيا) مثلاً كانت مملكة ذات سيادة مستقلة و ليست خاضعة لمصر بحال . فقد كان ملكها يكتب ملك مصر على قدم المساواة فيخطبه بمثابة أخ له ، وإذا أرسل إليه قدراً عظيماً من النحاس الذى كان يعد من أعظم حاصلات بلاده ؛ انتظر فى مقابل ذلك أن يرسل إليه فرعون مصر الفضة و الزيت^١ .

على أننا نلاحظ فى مكاتبات تل العمارنة، التى كانت تدور بين الملكين أن ملك قيرس كان يعترف ببعض السيادة للفرعون لأنه لم يقرن اسمه باسم الفرعون فى هذه الرسالة ، كما يحاط به إحناتون معاتباً لأنه لم يرسل إليه رسولاً تهنته ، ورد الملك بأنه لم يعلم بعهد التصيب ويرجوه ألا يأخذ عليه ذلك ، وألا يكون ذلك سبباً فى تكدير صفو العلاقات التى بينهما.

وكذلك لم تكن العلاقة بين مصر و أمير كفيتو صاحب كريت علاقة سيد بمسود كما توحي بذلك كتابات الفرعون ونقوشه ، بل إن الواقع يدل على أنها كانت علاقات مودة وتبادل هدايا كما قامت بين مصر وقيرس وبلاد بنت وغيرها من الأقوام والممالك التى لم تكن إقليمياً تابعاً للدولة المصرية ، بل كانت بعيدة عن متناول الجيوش المصرية . ومع ذلك كانت مدينة لمصر بما كان بينهم من تجارة رابحة ونفوذ حضارى^٢ .

بل ونلاحظ قيام تحتمس الثالث بمد فتوحاته نحو الشمال الشرقى حتى قرقيش ، لكنه لم يتخطاها بل وترك إقليمى غيتاب ومراش دون أن يفتحهما ، وكان يسيطر عليهما مواطنون من حيثنا أظهروا ولاءهم للفرعون بما كانوا يرسلونه له من الهدايا.

^١ المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ١٩٧ .

^٢ المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ص ٥٧٢ - ٥٧٥ .

وهناك نقوش للوزير رخ مى رع وزير تحتمس الثالث يستقبل حزية البلاد الأجنبية ، ومنها بلاد بنت وكريت . ومكتوب على رسل بلاد بنت : " وصول رؤساء بنت فى سلام مطأطين رؤوسهم إلى مكان جلالتهم محضرين حزيتهم ، وهى هدايا متنوعة حسنة من بلادهم ، وهى بلاد لم تطأها قدم أحد آخر ، وذلك بسبب عظيم قوته فى كل بلادهم لأن كل أرض خاضعة لجلالته . "

٢. وكانت المصاهرة من أهم روابط الود والمصافة بين ملوك هذا العصر أصحاب المكانة المتساوية. غير أنها لم تكن على قدم المساواة بين مصر وجيرانها و حليفاتها على وجه عام ، وذلك أن ملوك مصر كانوا يستحلون لأنفسهم الزواج من بنات الملوك حلفائهم ، وفي الوقت نفسه كانوا يحرمون بناتهم على الأمراء الأجانب مهما كانت منزلتهم ومهما عظم سلطانتهم^١ .

كما كان ذهب مصر سلاحاً آخر يجعل الأمراء يتهافتون للحصول عليه ، مثل دوشراتا ملك متنى وملوك بابل والذين كانوا يطلبونه ويلحون في طلبه ، بل ويطلبونه أحياناً في شكل سبائك ليعرفوا مقدار صفائه أو غشيه وأن يتولى الفرعون بنفسه ختمه . أما ملك قبرس ؛ فكان متواضعاً في طلباته لأنه كان يعد نفسه من أتباع الفرعون ، ولذلك كان يطلب منه الفضة ثم يلح في طلب الزيت لشدة حاجته إليه . فكان تيار تبادل الهدايا بين ملوك مصر وآسيا لا تنقطع أسبابه^٢ .

فالذهب كان يجلب من بلاد النوبة بمثابة جزية سنوية ، كما كان يتدفق عليها من بلاد بنت ، ولم يكن في مقدور أية مملكة من الممالك البعيدة المجاورة لإمبراطوريتها أن تجاريها في هذا المضمار وبذلك استعملت مصر هذا المعدن وسيلة لإخضاع كل الأمم التي تحيط بها لشدة حاجتهم إليه ، فقد أرسل ملوك بابل و آشور وقبرس وخيتا وأراباخا المرة تلو المرة هدايا ثمينة للفرعون ، وقد عدها من جانبه جزية مفروضة على تلك الأمم . غير أنه مما لا شك فيه أن الفرعون كان يرسل في مقابلها هدايا أخرى وبخاصة الذهب.

٣. وهي علاقة تختلف عن البلاد التي فتحت عنوة مثل بلاد النوبة و بلاد الرتنو (سورية) ، فهناك نقش في صخور إبريم في بلاد النوبة السفلية يقص علينا كيف أن جزية النوبة كان يحملها إلى مصر ما لا يقل عن ٢٦٦٧ رجلاً ،

كما كتب على رسل كريت : " وصول رؤساء الكفتو في سلام ، وكذلك رؤساء الجزر التي في البحر الأخضر العظيم ، مطاطين رؤوسهم لعظمة جلالة حاملين جزيتهم على ظهورهم ، أملاً منهم في أن يمنحوا حياة خالدة لولائهم بجلالته ، وليسمح لهم بالاحتفاء بقوته .
المرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

" فلما سولت نفس ملك بابل أن يطلب الزواج بأميرة مصرية ، كان جواب أمحتب الثالث : أنه منذ القدم لم تعط بنت فرعون إنساناً . فأجابه ملك بابل : أنه إذا لم ترسل أحداً فإن ذلك يعنى أنك لا تراعى أية حرمة للإخاء و الصداقة . ولأى سبب لا يرسل لي أخى زوجة ؟ ."
المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

فمن رسالة دوشراتا : " و أن يعث إلى أخى بكمية كبيرة من الذهب لا يحصيها العد ، لأن بلد أخى به من الذهب مثل ما به من الزاب ."

وكانت تتكون من عبيد وثيران وجلود الفهود و فهود حية وزراف وقردة
وكلاب صيد . وهناك نقش للوزير رخ مى رع يستقبل هذه الجزية^١ .

وإلى جانب مصر ، شكلت مملكة الحيثيين^٢ مثلاً آخر لتقسيم المعمورة إلى
أقسام ودور متباينة ، حسب طبيعة العلاقات بينها و بينهم . إذ لا يعرف الملك الحيثي
فى علاقاته مع الأجانب إلا محمين أو حلفاء أو أعداء^٣ . كما يمكننا الحديث عن ثلاثة
أنواع من المعاهدات تعقدتها خيتا مع القوى المجاورة لها ، والتي تتدرج من معاهدات
التحالف مع القوى المماثلة ، إلى معاهدات الحماية مع القوى الأدنى درجة ، إلى
معاهدات التبعية.

١ . فقد كانت خيتا تعقد معاهدات التحالف تلك مع القوى الكبرى المساوية لها
فى المكانة ، مثل مصر وبابل و آشور . وهناك نص فى معاهدة توخالياش
وملك أمور نجد فيها " الملوك الذين فى منزلة مساوية لمنزلتى مثل ملك مصر
و ملك بابل وملك آشور و ملك أخيباوا " . لكن كلمة ملك أخيباوا قد
أزيلت ، إذ لم يشأ مجلس البلاط الاعتراف لها بمكانة مساوية ، وأنزلها بمكانة
المشمول بالحماية^٤ .

لأنه كانت هناك ثلاث قوى - هى مصر وبابل وميتانى - قد حققت درجة من
التوازن فيما بينها . وتدل المراسلات التى وجدت فى تل العمارنة ، أنهم كانوا على
علاقات طيبة فيما بينهم ، فكانت البعثات الدبلوماسية تروح وتغدو حاملة الهدايا .
وكان الملوك الثلاثة يخاطبون بعضهم البعض كأخوة . و تتوسط أواصر الصداقة بعقد
زيجات بينهم بانتظام . ولما قضت حملات شوبيلو على قوة ميتانى ؛ قبلت خيتا بعد
ذلك بحكم قوتها كإحدى الدول الثلاث.

وعندما يعقد ملكان منهم معاهدة ، كانت تقوم على أساس المساواة التامة
والمصالح المتبادلة . فالمبدأ الأساسى فى مثل هذه المعاهدات هو إنشاء علاقات أخوية
ومنع نشوب الحرب ، بل وقيام تحالف هجومى دفاعى . وكانت هذه الموضوعات

^١ المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠٦ .

فقد كانت بحيرة على توريد الإماء و العبيد جزية تدفع سنوياً أو كلما اقتضت الأمور . مثلما كان الفرعون
يستولى على جزية معلومة من الحبوب و الزيوت و البخور مما تنتجه بلاد الرتنو . ولم يستثن من ذلك إلا
البلاد التى كانت قد أعطاها الفرعون هبة للإله آمون

^٢ أنظر فى نشأة و تطور المملكة :

د. نجيب ميخائيل إبراهيم، مصر و الشرق الأدنى القديم، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣ ، ٥ ، ص ٤٣٥) .

^٣ د. محمد بدر ، مرجع سابق ، ص ٥٣٠ .

^٤ أ.د. جارنى ، الحيثيون ، (القاهرة : مطابع البلاغ ، د.ت ، ص ١٠٣) .

تتناولها المعاهدات بإسهاب . كما كان يتعهد الطرفان أنه عند وفاة أحدهما ، فعلى الطرف الثاني أن يضمن للوارث الشرعي ولاية العرش ، فكان هذا الضمان العائلي المتبادل شرطاً له قيمة جوهرية حتى مع الولاية التابعة^١ .

ولا توجد قيود على سيادة الحلفاء الذين يحق لهم كذلك إقامة أى علاقات دبلوماسية مع أى طرف ثالث يختارونه . فهي علاقات بين أكفاء وتضمن قيام علاقات ودية بين الطرفين أو الاتفاق على توزيع و اقتسام مناطق النفوذ ولو فى مواجهة طرف ثالث . ولا يكتفى فى معاهدات التحالف تلك بتكرار كل شرط كلمة كلمة حتى تصير الالتزامات واحدة ، ولكن كان كل طرف يكتب المعاهدة كاملة على حدة ثم يرسلها إلى الطرف الثانى للتصديق عليها . وهكذا وجدنا نسختين مختلفتين نوعاً ما من معاهدة رمسيس وحاتوشيل ، إحداهما باللغة الهيروغليفية على جدران معبد الكرنك ، والأخرى باللغة الأكديّة فى بوغاز كوى^٢ .

٢ . أما معاهدات الحماية ؛ فهي تنطبق على البلاد التى لا تجد بداً من الانضواء تحت ظل من سلطة الحيثيين . وتختلف صورة هذه المعاهدات اختلافاً كبيراً ، فعلى حين نرى بعضها قارب فى المستوى بين المتعاقدين حتى يكاد يختفى استعلاء ملك الحيثيين الحامى ، نجد فى بعضها الآخر هذا الاستعلاء واضحاً ملموساً^٣ .

ومن هذه المعاهدات ما يلزم الأمير المتعاقد بأن يتقدم بآيات الاحترام إلى ملك الحيثيين فى عاصمته ، ومنها ما يتضمن إعلان المشمول بالحماية عن نزوله عن كل ادعاء إقليمى إذا كان ملك الحيثيين قد اقتطع جزءاً من إقليمه بالحرب ، ومنها ما يؤذن للأمير المتعاقد فى أن يضم إلى إقليمه ما يمكنه أن يفتحه ، ومنها ما يؤذن له فى أمور أخرى خاصة بمكانة الأمير فى بلده .

وإذا كان الأمير المشمول بالحماية لا يلتزم دائماً بدفع الجزية ، لأن المعتاد اعتباره مجرد حليف فلا يلتزم بأداء الجزية ؛ فمن الضرورى أن يقدم إلى ملك الحيثيين

^١ المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

^٢ انظر النص الكامل للمعاهدة :

١.د. عز الدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ص ٧٦ - ٨٣ .

سليم حسن ، مرجع سابق ، ج ٦ ، ص ص ٢٨٧ - ٢٧٩ .

^٣ د. محمد بدر ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

د. نجيب ابراهيم ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٣ .

إمدادات عسكرية فى حالة نشوب الحرب ، وألا يقيم علاقات دبلوماسية مع سلطات أجنبية إلا بعد مشاورة وسماع^١ .

٣. ويلتزم التابع فى معاهدات التبعية على نحو أكثر تحديداً^٢. وتتضمن معاهدات التبعية تلك صيغاً أبعد مدى من غيرها مما تقدم من أنواع المعاهدات ، ذلك أن التابع يقسم على أن ينطوى على الإخلاص للملك ولخلفائه فى المستقبل، وأن يمتنع عن كل ما يعتبره منافياً لهذا الإخلاص ، ويتعهد عندما يتزوج من أسرة الملك - كما يحدث عادة - أن تكون ولاية العرش مقصورة على أبنائه منها.

وهو يلتزم إلى جانب ذلك أن يشارك متبوعه فى حروبه و مشكلاته الداخلية أو الخارجية ، وأن يمنع إقليمه أن يجتازه التجار الآشوريون أو التجار الأجانب الذاهبون إلى آشور، وألا يعتدى على الأقاليم التى يقوم عليها تابعون آخرون ، وألا تكون له

^١ ويذكر جارنى أن الحميات هى ممالك كانت تتمتع بمكانة كبيرة ، وكان من الضرورى استرضاؤها باعطائها مظهر الاستقلال على الأقل . وتمثل كيزروواتنا هذه الحالة تمثيلاً صحيحاً ؛ إذ اعتبر فصلها عن نفوذ ميتانى تحريراً لها . وكان كل واجب تعهد به ملك كيزروواتنا يقابله تقريباً بكل دقة واجب من نفس النوع من جانب ملك خيتا . ولكنه رغم ذلك كان تحت حماية ونفوذ خيتا ، وعليه أن يجئ سنوياً إلى خاتوشاش ليقدم فروض الطاعة والولاء.

وهناك ١٦ معاهدة حماية عقدها الحيثيون مع ملوك بلاد آسيا الصغرى وشمال سوريا فى الفترة ما بين مرسيل الثانى ومواتلى وخاتوشيل الثالث وتواليايجا الرابع . وإن كان أشهرها ما عقد مع بلاد ميتانى وأرزواوا وكيزروواتنا . فقد كانت بلاد كيزروواتنا وأرزواوا بمثابة دار عهد ، تخضع لتنافس قوتين متساويتين . فكانت تنضم إلى أى منهما حسب طبيعة توازن القوى ومصالحها الخاصة .

ومن الطريف هو اتفاق الممالك الكبرى على مكانة تلك البلاد الوسطى بينهما ، إذ نقض ملك كيزروواتنا ميثاقه مع خيتا ثم أبرم ملك أرزواوا معاهدة مع مصر ، وهى سهول قلبية التى تشكل منطقة حيوية للملك خيتا إذا أراد الزحف على شمال سوريا ، وللملك مصر إذا أراد المحافظة على شمال سورية . وقد كان أمنتب الثالث يرسل بالهدايا تلو الهدايا إلى نارخونداريا ملك هذه البلاد ، بل وتزوج من ابنته.

فالرسائل التى دارت بين الفرعون وبين ملك هذه البلاد لم تكن مدونة بالصياغة الرسمية المعتادة عند مخاطبة الند للند ، فلم يخاطبه بلفظ أخى فضلاً عن وضع اسمه فى أول الخطاب بدلاً من اسم المرسل إليه ، كما جرت العادة وعلى حسب التقاليد الرسمية حيث تختلف صيغة الكتابة حسب مكانة المرسل إليه والعرف السائد . والواقع أن هذا الأمير لم يكن من رعايا الفرعون ، ولم يكتب إليه بالصيغة التى كان يتحتم على التابع أن يخاطب بها مليكه ، بل كان أميراً مستقلاً فى بلاده.

انظر : جارنى ، مرجع سابق ص ١٠٠.

د. نجيب ابراهيم ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٥.

^٢ جارنى ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

علاقات خارجية مستقلة ، وأن يتقدم سنوياً بمراسم الإجلال إلى ملك الحِيثيين حاملاً معه ما تنص عليه المعاهدة وتحدده من الجزية ^١ .

٤ . وقد اتبعت خيتاً نظام النقاط المحصنة فى مواجهة أعدائها أحياناً ، وسياسة الدولة الحاجزة أحياناً أخرى . فقد اتبعت سياسة دفاعية ثابتة على الأخص ناحيتى الشمال والجنوب الغربى ، لأنها الجهات التى واجهت فيها المملكة بلاداً وعرة و صعبة استوطنتها عدة قبائل بربرية ، ففضل الحِيثيون أن يوقفوها عند حدودها بدلاً من غزوها وضمها إلى ممتلكاتهم . بينما شكلت مقاطعات وأقاليم الملوك التابعين سياسة خيتاً فى مواجهة أعدائها الأكثر تمديناً وحضارة ، مثل دارزاوا فى الغرب ومصر فى الجنوب الشرقى ، إذ شكلت تلك المقاطعات دولاً حاجزة تحمى الأراضى الخيشية من الهجوم المباشر ^٢ .

ومن الطريف كذلك تمييز الحِيثيين بين الأراضى المفتوحة عنوة و بين الأراضى المفتوحة صلحاً واختلاف طريقة المعاملة باختلاف طريقة الفتح . فالأراضى المفتوحة عنوة تصبح غنيمة شرعية وتنهب وتحرق عن آخرها بل وتوهب إلى إله العاصفة فى حفل دينى مهيب ، وينقل أهلوها إلى العاصمة ويوزعون عبيداً بين الضباط وكبار رجال الدولة.

أما الأراضى المفتوحة صلحاً ، فيكتفى بحلف يمين الولاء . كما يظهر فى قضية أمير بلاد نهر سيخا رغم أن سجله السابق يظهره على أنه غير أهل الثقة ، وإذا قبل الملك استسلام العدو فلا يتخذ أى إجراء آخر ضد الإقليم ، بل تعاد إليه مملكته كتابع وتعقد معه معاهدة يتعهد بموجبها بالقيام بجميع الالتزامات المنصوص عليها و المطلوبة منه . ويقال عن الشعب فى مثل هذه الحالات تعبير " المخضعين فى مكانهم " مثل أرزاوا ^٣ .

^١ المرجع السابق ، ص ١٠١ .

^٢ جارنى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥١ - ١٥٢ .

^٣ نجيب ابراهيم ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٣ .

المطلب الثانى :

المعاهدات ومركز الأجانب فى اليونان و روما

كانت اليونان مجموعة من دويلات المدن تجمعها حضارة واحدة وأقامت فيما بينها علاقات سلمية وحرية مثلما دفعتها الأخطار الخارجية من البرابرة إلى إقامة نوع من الروابط والأحلاف البحرية و الحربية لمواجهة أعدائها^١ .

فلقد دفعتها الأخطار الخارجية إلى شعور بالتضامن و بوحدة الهوية فيما بينها ، فحاولت أن تقيم نوعاً من الأنظمة الفيدرالية فيما بين مدنها . غير أن تجارب اليونان الاتحادية لم تكن ناجحة ولا ثابتة فلم يستطع العالم اليونانى أن يتجاوز فكرة التوازن السياسى و الأحلاف المؤقتة ، فكانت الحروب الأهلية و الخلافات فيما بين أثينا واسبرطة وطيبة تمنع اجتماع المدن اليونانية فى تنظيم اتحادى أكبر^٢.

ويرى البعض^٣ الصفة الدولية فى تلك العلاقات التى كانت تتم فيما بين المدن اليونانية ، على أساس أنها كانت تتم بين وحدات سياسية مستقلة، وأن العلاقات التى تمت بين هذه المدن وبين غيرها من المجتمعات لا تكتسب الصفة الدولية أو القانونية. ذلك أن شعوب المدن اليونانية اعتبروا أنفسهم عنصراً ممتازاً وشعباً راقياً من حيث

^١Robert Redslob,Histoire Des Grands Principes du Droit Des Gens (Paris : Rousseau et co. 1923 . P. P. 73 - 79).

Robert Ward , Op.Cit., Vol.1, P.P.13 et seq..

^٢د. محسن الشيشكلى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٣١٢ .
وانظر فى الصراع بين أثينا و اسبرطة ، وكيفية ادخال منجزات أثينا فى دحر البرابرة عن قلب اليونان سبباً لرعامتها على باقى المدن ، خطبة ايسوقراط الشهيرة و المعروفة بالبانيجوريكوس عام ٣٨٠ ق. م.
"هنا حضرت لأنصحكم بضرورة محاربة الفرس ووجوب الاتحاد بين الإغريق. ولقد فات من سبقنى نقطة هامة ، وهى أنه من العبث القيام بعمل ما قبل أن تعقد الزعيمتان أثينا و اسبرطة الصلح وتختار على اقتسام الزعامة بينهما. وسأحاول البرهنة على أن الزعامة فى الواقع من حق أثينا ، و على ذلك يكون على اسبرطة أن توافق على زعامة مشتركة:

*يسجل العرف الذى لم ينقض قط أن أثينا كانت أول مدينة قامت بكفاية نفسها بلوازم المعيشة.
*لاريب أن أثينا كانت أول من قام بالاستعمار ، وبذلك وسعت حدود البلاد الإغريقية ، و دحرت البرابرة وردتهم على أعقابهم .

* أن لأثينا أقدم القوانين وأقدم دستور ، وشيدت ميناء بيروت مركز التجارة الإغريقية ، كما أنها تقيم لنفسها عيداً باستمرار تشجع فيه الفنون و الفلسفة العملية و الخطابة.

*لقد ميزت أثينا نفسها عن البرابرة منذ العصور الأولى وفى الحروب الفارسية.
انظر : ج. ف . دبسون ، خطباء اليونان ، ترجمة أمين سلامة ، مراجعة د. محمد صقر خفاجة ، (القاهرة : مؤسسة التضامن العربى ، ١٩٦٣ ، ص ص ١٦٢ - ١٦٤) .

^٣د. سمير أبو العينين ، العلاقات الدولية فى العصور القديمة ، (القاهرة : مطابع الطوبجى ، ١٩٨٩ ، ص ٣٥) .

الجنس و الصفات و العادات عن غيرهم من الشعوب ، و أن من حقهم إخضاع هذه الشعوب و السيطرة عليها . فكانت علاقاتهم بهم لا تخضع لذات القواعد التى تخضع لها العلاقات فيما بين المدن اليونانية . فالقانون العام اليونانى - إذا جاز التعبير - يحكم العلاقات فيما بين المدن و الشعوب اليونانية ، فهى المخاطبة بأحكامه ، وخارج هذه الدائرة فإن قانوناً آخر يجب أن يسود.

فالمبدأ السائد هو اعتبار العالم الخارجى عالم برابرة لا يمكن أن يرقى إلى مستوى عالم اليونان. فلم تكن هناك علاقات دبلوماسية مع العالم خارج اليونان ، وحرّم الأجانب الغرباء عن الحضارة اليونانية من الحقوق التى يتمتع بها اليونان . و إن أمكن فى عهود متأخرة وبعد نماء العلاقات التجارية الاعتراف للأجانب ببعض الحقوق.

ففى أثينا جاء يوم كان الأجانب فيه أصنافاً أربعة^١ :

- Isoteleis : وهو أجنبى له بعض الحقوق الخاصة ، مثل الزواج و امتلاك العقارات والإعفاء من الضرائب التى يدفعها عادة الأجانب، وحق مراجعة محاكم أثينا دون معاونة مواطن أثينى.

- Meteques : وهو أجنبى أدنى له أن يقيم فى أثينا. فهو جزء من شعب المدينة تحميه قوانينها و يستطيع ممارسة التجارة و الحرف الأخرى، ولكنه لا يستطيع الزواج من أثينية ولا أن يرث ولا يورث ، وعليه أداء الجزية ومراجعة قضاء استثنائى.

- وهناك أجنبى غير مقيم : بين مدينته ومدينة أثينا علاقات متصلة وليس له من حماية إلا بمساعدة أوتدخل مواطن أثينى (بروكسينوس) يختار أن يمنحه ولاءه وحمايته ، ويذكر Redslob اختيار أثينا لكل من Demestene و Thrason للتفاوض مع مدينة طيبة والتحالف معاً فى مواجهة فيليب المقدونى ، باعتبار أنهما كانا يقومان لطيبة بمهام البروكسينوس.

- وهناك البربرى المقيم خارج نطاق حضارة الإغريق ولا يتمتع بأية حماية ولا حقوق.

فقد كانت النظرة إلى الأجنبى - استناداً إلى مبدأ شخصية القوانين السائد فى المدينيات القديمة - تجعله مجرد عدو Hostis يحل قتله أو استرقاقه^٢ ، فلم يكن للأجنبى

^١د. محسن الشيشكلى ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٣١٣ .

Redslobe , Op. Cit , p. 10 .

^٢J. Freund , Op. Cit. , p. p. 447 - 449

المقيم على أرض روما أى وجود قانونى ، لأن القانون الرومانى 'Jus Civil' لا يخاطب سوى الرومان ويخرج الأجنبى عن دائرة اختصاصه و أحكامه . كما لا يمكنه الاستناد إلى قانونه هو، لأن روما كانت تتجاهل القوانين الأجنبية وتقضى بعدم سريانها واعتبار الآثار التى ترتبت عليها كأن لم تكن، وهو ما يعرف بنظرية Jus Postliminium. مثلما لم ترتبط روما بمعاهدات مع المدن الأخرى تكفل لمواطنيها حسن الرعاية ولو على سبيل المعاملة بالمثل.

فلم تكن الشخصية القانونية معترفاً بها لكل إنسان . إذ كان لابد لوجودها من توافر مناطقها وعناصرها ، ومنها عنصر الوطنية Civitas و أن يكون حراً Lebertis ورب أسرة Peter Familias ومستقلاً بحقوقه^١. فأصبح القانون موجهاً إلى الرومان الأحرار فحسب ، فلا يوجه خطابه إلا إليهم ولا يطبق أحكامه إلا عليهم وحدهم . ولا يجوز للأجنبى الاستفادة منه أو من قواعده و أحكامه ، فلا قانون يحميه ولا مجتمع يأويه ، " فهو لم يزل معدوم الشخصية القانونية مقطوع الأسباب بقانون روما الذى يعد امتيازاً ذا طبيعة دينية لا يناله إلا الأصلاء الأحرار أو من يمنحون الجنسية الرومانية بقانون خاص " ^٢.

ولم تكن روما فى ذلك بدءاً من المدن ، فهذه الصورة نجدتها لدى الشعوب القديمة كافة ، والتى استمسكت بها طبقاً لمعاييرها الدينية و الاجتماعية و فلسفتها الذاتية ونظرتها إلى الآخر وكيفية التعامل معه . بل إن روما قد تجاوزت تلك النظرة فى

وينقل د. محمد بدر عن شيشرون قوله : أن الأسلاف الرومان كانوا يقولون عدو حتى لمن لم يكن مقاتلاً، وأن كل من ليس مواطناً عدو ، إلا باستثناء اتفاق صريح ، ومن ثم فلا يتصور له أية حماية قانونية . فالقانون الرومانى - لوجود حالة الحرب - هو قانون لا يتعلق بالخارج ، حتى أن قيام علاقات دولية إنما هو استثناء أدى إليه اتفاق بين الطرفين ولا يتعدى البتة ما وراء هذا الاتفاق وقد جاز الرق فى روما للأجنبى لأنه فى نظر القانون الرومانى معدوم الشخصية القانونية . فالرق نتيجة لعدم الشخصية القانونية لا سبب لإسقاطها . ذلك أن الأصل فى قانون روما أنه لا يحمى غيره ولا يعترف بأثر قانون آخر لا على مواطنيه فى روما أو خارجها ولا على غير مواطنيه . فالأصل فى الأجنبى أنه عدو ما لم يكن معاهداً تحميه شروط المعاهدة وهو استثناء غير مألوف فى البداية . وقد يقتله أى إنسان غير معاقب ، لأنه لا يحميه القانون لذاته ، ولكنه قد يسرقه رومانى فيصبح مالاً له يحميه القانون لسيده لا منه ؛ إذ يظل له عليه حق الحياة و الموت.

د. محمد بدر ، مرجع سابق ، هامش ص ٥٤٣ ، ص ٦٣٨ .

^١ محمود السقا ، العلاقات الدولية الرومانية خلال عصر الإمبراطورية العليا فى نطاق فلسفة المدينة العالمية ، (القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، ص ٦٥ ، ع ٣٨٥ ، أكتوبر ١٩٧٤ ، ص ص ٥٩ - ٦١) .

د. فتحى المرصفاوى ، شريعة الرومان : البيئة ، المصادر ، المآل ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ص ٨٤ - ٨٦) .

^٢ د. محمد بدر ، مرجع سابق ، ص ٦٣٩ .

سعيها نحو التوسع ، وفتحت أبوابها للأجانب الذين كانوا يفدون عليها فرادى وجماعات ويفيدونها فى التبادل التجارى ، فبدأت مرحلة الرفض التام للأجنى تتوارى، وبدأت روما تراجع نفسها وتنظر إلى الأجنى بمفهوم جديد .

فى البداية نجد الأجنى وقد أصبح آمناً على نفسه فى مدينة روما ، إذا عقد اتفاقاً مع أحد الرومان يتعهد الرومانى بمقتضاه باستضافة ذلك الأجنى و حمايته ، وأطلق عليها وسيلة الاستجارة الخاصة Hospitium Privatum وبدأ الرومان يطلقون على الغرب الذى يدخل فى ضيافة غيره لفظ أجنى Peregrini بدلا من لفظ عدو Hostis. بل ونجد بعض الأجانب الذين يقيمون على أرض روما بصفة دائمة فى ضيافة بعض الأسر الرومانية يطلق عليهم لفظ نزىل ' Clientes .

وهو الأمر الذى ذكرنا بنظام الضيافة اليونانية^٢ ، حيث حماية الغرب أو استضافته لم تكن لتسدى جزافاً ولأى كان ، وإنما لمن يثبت أن يونانياً قد ارتبط معه بعهد موجب للضيافة. وكان هذا العهد يكتب فى العادة على لوح من ألواح البردى يقسم إلى قسمين يأخذ أحدهما النصف ويأخذ الثانى النصف الآخر. حتى إذا ما تقابلا، قارن كل منهما القسم الذى معه بالقسم الذى مع الآخر فإذا اتفقا فى مكان الكسر؛ لزم المضيف كل الواجبات المترتبة على عهد الضيافة ، ومنع الأذى عن مضيفه والمبايعات والعقود والدفاع عنه أمام المحاكم.

ولكن هذا لا يعنى إمكانية وجود أساس للقانون الدولى الخاص أو ما يشبه قواعده، لأن الأجنى لم يكن ليظهر أمام القضاء وما كان يمكنه أن يظهر بنفسه، بل فى شخص اليونانى أو الرومانى الذى يكفله. ومعنى ذلك أنه لم يكن معترفاً له بحقوقه بصفته أجنياً . بل و الأكثر من ذلك أن الأجنى لم يكن قادراً على ممارسة عملية البيع والشراء طبقاً للصيغ الرومانية ، فيظهر الرومانى ضامناً للأجنى وكفياً عنه فيما يقوم

^١ نيقولا ماكيافلى ، مطارحات ماكيافلى ، ترجمة خيرى حماد ، (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٦٢ ، ص ٤٢ - ٤٤٣) . خاصة فى حديثه عن سعى روما إلى التوسع وزيادة عدد سكانها ، إما بطرق سلمية عندما يكون الطريق مفتوحاً أمام الغرباء وسلمية بالنسبة إليهم ، أو بطريق تدمير المدن المجاورة وبعث أهلها للإقامة فى روما.

د. فتحي المصفاوى ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

د. محمود السقا ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

بل تغيرت دلالة الكلمات ذاتها ، فقد مرت كلمة Hostis من معنى العداء إلى معنى الأجنى Peregrini ثم إلى معنى الضيافة . Hospes . بل و أصبحت كلمة Hostis تعنى الجار القريب Voisin أى المدن المجاورة لروما ، واستخدمت كلمة Peregrini للأجانب المقيمين ما وراء البحار

^٢ د. على الزينى ، القانون الدولى الخاص ، (القاهرة : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٠ ، ج ١ ، ص ٧٣) .

به من تصرفات ، وباعتبار أن الأجنبي لم يستفد من نظم دعاوى القانون لأنها قاصرة على الرومان ، فقد كان الروماني يمثل بنفسه أمام القضاء بموجب كفالته للأجنبي.

ثم يصل الأمر إلى حد أن مدينة روما باعتبارها شخصاً دولياً، كانت تعقد معاهدات مع بعض المدن المجاورة اعترفت من خلالها لمواطني هذه المدن ببعض الحقوق أثناء إقامتهم بروما. وهنا تكون الضيافة عامة والاستجارة جماعية. *Hospitium Publisum*. ونجد مثل ذلك مع أغلب المدن الإيطالية. بما فيها المستعمرات الإغريقية في جنوب إيطاليا وصقلية.

لقد بقي المبدأ هو ذاته بالنسبة لنوعى الحماية الخاصة و العامة ، مع فارق واضح أنه بالنسبة للنوع الثانى منها ، كانت الاتفاقات تبرم بين روما وبين مدينة أجنبية ، وبموجبها كانت تأخذ كل مدينة متعاقدة على عاتقها تقديم نفس الضمانات والامتيازات لرعايا المدن الأخرى . وبطبيعة الحال فإن منح الحقوق لرعايا الدول كان يختلف من دولة إلى أخرى بموجب ما كان ينص عليه فى صلب شروط هذه الاتفاقات المبرمة بين هذه الدول.

لكنها كانت تتضمن عموماً منح الأجانب ثلاثة حقوق عرفت باسم الحقوق اللاتينية *Jus Latium* وهى حق الزواج *Jus Conubium* وحق التعامل *Jus Commersium* وحق اللجوء للقضاء *Jus Reciperati* . مع ملاحظة أن حقهم فى التقاضى لم يكن يعنى اللجوء إلى الدعاوى التى ينظمها القانون الرومانى . وإنما كانت منازعاتهم تعرض على هيئة محكمين تتكون من عدد متساوى من جنسية الطرفين يضاف إليهم عضو ينتمى إلى جنسية ثالثة ، وتقضى فى النزاع طبقاً للقانون الذى اتجهت إليه نية الطرفين^١ .

ولما زادت المعاملات التجارية بين روما وجيرانها ونتج عن ذلك زيادة عدد الأجانب الذين لا تربطهم معاهدات خاصة أو عامة، بدت الحاجة إلى تغطية هؤلاء الأجانب عن طريق القاضى المدنى *Praetor Urbanus* الذى كان يتحايل على القانون ابتغاء إضفاء الحماية القانونية على الأجنبي الذى لا يخضع لتطبيق قواعد القانون المدنى، وذلك عن طريق افتراض أن هذا الأجنبي هو شخص روماني. ثم انضمت إليه مجهودات قاضى الأجانب *Praetor Peregrinus* ابتداء من عام ٢٤٢ ق. م ، إلى أن ظهر إلى الوجود ما يسمى بقانون الشعوب *Jus Gentium* .

^١ د. على حافظ ، أساس العدالة فى القانون الرومانى، (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥١ ، ص ٢٨)
A.Jones, The Later Roman Empire 284- 602, (Oxford: Basile Black Well , 3 ed, 1986, vol 1, p200).

فلقد حدث على إثر خروج روما عن عزلتها القديمة ، وما تم على يديها من غزو واستعمار ثم ما حدث إثر الانفتاح التجارى ، أن زداد زحف الأجنبي على روما ، ومنهم طوائف كثيرة لم تكن قد ارتبطت قبل باتفاقات أو أبرمت معاهدات مع روما من حيث الحماية القانونية وحق التعامل. فبات من الضروري خلق وسيلة قانونية بالنسبة لهذه الطوائف . فكانت البذور الأولى التى أثمرت قانون الشعوب ، الذى استقى قواعده أصلاً من تلك الأعراف التى حولت بعض الحقوق للأحباب الذين لا تربطهم بروما معاهدات ، والتى نسقت علاقات الرومان بنزلاء الأجانب وعلاقاتهم ببعضهم البعض.

بتعبير آخر، فإن نظام التقاضى الرومانى التقليدى لم يكن - بالإضافة إلى عدم مخاطبة ذلك القانون لهم - صالحاً للأجانب ، لأنه كان نظاماً شكلياً يتم بلغة لاتينية قد لا يفهمونها أو لا يجيدونها ، فكان من الأنسب السماح لهم بالإدعاء والدفاع بأية لغة وبأى طريقة ، ثم يقوم القاضى بصياغة هذا فى محضر^١ Formula ، ويحيله إلى هيئة محكمين يترضى عليها الطرفان مبيناً لهم الادعاءات والإجراءات التى يجب على الهيئة اتخاذها والقاعدة القانونية التى تطبقها حتى تتمكن من إصدار حكمها.

ونظراً لتعدد الجنسيات ، فلم يكن قاضى الأجانب ملزماً باتباع قانون معين ، وإنما اختيار تلك القواعد القانونية التى تناسب حكم المنازعات التجارية ذات الأطراف مختلفة الجنسية^٢ ، ابتداء من مبادئ العدالة وأفكار القانون الطبيعى إلى تلك القواعد التى اتفقت حولها قوانين الشعوب المجاورة ، إلى استلهاهم الأعراف التجارية والبحرية التى حكمت التجارة الدولية ، إلى بعض القواعد التى لوحظ جريان الأجانب المقيمين فى روما على السير عليها فى معاملاتهم الخاصة ، وإلى أحكام القانون الرومانى فى ذاتها بعد تحريرها وتطويرها بما يلائم حكم العلاقات الجديدة.

وهو الأمر الذى قاد إلى ذلك الخلط بين قانون الشعوب وبين القانون الطبيعى ، وإلى الاختلاف حول طبيعة هذا القانون . فالفقيه جايوس يفرق من ناحية بين قانون الشعوب وبين القانون المدنى على حين ساوى تجاوزاً بين القانون الطبيعى وبين قانون الشعوب ، فالقانون المدنى هو ذلك القانون الذى يخص كل شعب أو مدينة على حدة دون غيره من الشعوب ، بينما قانون الشعوب هو ذلك القانون الذى يستمد قواعده

^١ د. محمود السقا ، مرجع سابق ، ص ٦٧ فما بعدها.

^٢ د. عمر ممدوح فهمى ، القانون الرومانى ، (الإسكندرية : مطابع البصير ، ١٩٥٤ ، ج ١ ، ص ١٤٠) .

² Mark Hassal , Romans and Non-Romans , In John Wacker (ed), The Roman World , (London : Routledge Kegan Poul , 1987 , Vol 2, p 685)

من تلك المبادئ المشتركة بين كافة الشعوب التى ينتمى إليها الجنس البشرى و هو يحكم كافة الناس باعتبارهم بشراً عاقلين^١ .

وهكذا نجد أن عبارة القانون الطبيعى وقانون الشعوب حسبما استخدمها الفقهاء غالباً ما عبرتا عن نفس المضمون و الموضوع^٢ ، أى تلك القواعد القانونية المتبعة بين جميع الشعوب والسارية على الناس كافة.

إلا أن القول بعمومية قانون الشعوب وعالميته ، هو - فى رأى ديورانت - من قبيل التفاخر الكاذب ، فقد كان فى الواقع "بمجرد قوانين محلية كيفت بحيث تتفق مع السيادة الرومانية ، وكان الغرض منها أن يستطاع بها حكم شعوب إيطاليا من الولايات التابعة للدولة الرومانية من غير أن يعطى لأهلها حق المواطنة الرومانية وغيرها من الحقوق المنصوص عليها فى القانون المدنى"^٣ .

لأن من أعقد المشاكل التى واجهها القانون الرومانى أن يكيف نفسه بحيث لا يتعارض مع القوانين السائدة أو العادات المرعية فى الأراضى التى أخضعها روما لسلطانها بقوتها العسكرية أو مهارتها السياسية. وقد عينت فى بادئ الأمر بريتور يختص بشئون الأجانب القاطنين فى روما ثم القاطنين فى إيطاليا ثم فى الأقاليم الخارجية ، وجعلت من حقه أن يوفق بين القانون الرومانى وبين القانون المحلى توفيقاً دائماً ، وقد نشأ عن القرارات التى يصدرها البريتور وحكام الولايات على مر الزمان "قانون الأمم" الذى كان يطبق على الإمبراطورية بأكملها^٤ .

فقانون الشعوب يعتمد على القانون الطبيعى كمصدر رئيسى لأحكامه ، استناداً إلى فكرة العدالة والخير وحسن النية التى تحكم العلاقات بين الرومان والأجانب أو بين الأجانب وبعضهم البعض . فلا يطبق بريتور الأجانب قانوناً معيناً ، بل كان عليه أن

^١ عبد العزيز فهمى، مدونة جوستينيان فى الفقه الرومانى، (القاهرة: دار الكاتب المصرى، ١٩٤٦، ص ٦-٧) د. محمود السقا ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

د. على حافظ ، مرجع سابق ، ص ٤ .

كل الأمم التى تحكم بالقوانين والأعراف تتبع فى بعض الأمر قانوناً خاصاً بها ، وتتبع فى البعض الآخر قانوناً عاماً بين بنى الإنسان جميعاً . لأن ما تسنه كل أمة لنفسها خاص بهذه الأمة وسمى لذلك قانوناً مدنياً أى قانوناً خاصاً بالمدينة نفسها . ولكن ما تسنه العدالة الطبيعية التى أودعتها الطبيعة قلوب الناس جميعاً وروعتها شعوب الأرض كافة ، ذلك ما نسميه قانون الشعوب . ومن أجل ذلك نجد فى روما قانونين : قانوناً مدنياً خاصاً بالمدينة ، وقانوناً عاماً شائعاً بين الناس من كل جنس .

^٢ وول ديورانت ، قصة الحضارة : قيصر و المسيح ، ترجمة محمد بدران ، (القاهرة : مطبوعات الجامعة العربية ، ١٩٥٥ ، مج ٣ ، ج ٢ ، ص ص ٢٨٥ - ٢٨٦) .

^٤ المرجع السابق ، مج ٣ ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

يبحث عن القواعد الملائمة لحكم النزاع المعروض عليه دون التقيّد بقانون معين، وكذلك استعار بعض قواعد القانون المدني وبعض القواعد المتعارف عليها بين مختلف الشعوب واستوحى البعض الآخر من مبادئ العدالة والقانون الطبيعي.

ولهذا فإن قانون الشعوب قد يحوى بجانب الأحكام المطابقة لمبادئ الطبيعة، بعض المبادئ التى قد تخالف أحكام القانون الطبيعي ولكنها لازمة وضرورية للمجتمع كالحق. فتطبيقها من جانب غالبية الشعوب دليل على ضرورتها رغم مخالفتها لمبادئ الطبيعة^١.

وهذه التفرقة بين القانون المدني وقانون الشعوب لم تعد ذات طبيعة عملية بعد استعانة القاضى المدني بالقواعد التى يقوم عليها قانون الشعوب فضلاً عن مبادئه ونظمه، واستعارته تلك القواعد وإدراجها فى أحكامه لتطبق على الرومان أنفسهم، بعد أن كانت تطبق على العلاقات ذات الطرف الأجنبى. فتراجعت الشكليات واعترف للإرادة المجردة بدورها فى خلق التصرف القانونى، وأصبح قانون الشعوب جزءاً من القانون المدني، وأضحت المقابلة بينهما لاتعنى أكثر من أن القانون المدني لاتطبق قواعده بالمعنى الضيق إلا فى علاقات الرومان بعضهم ببعض.

وقد اقترن بذلك أيضاً اختفاء التفرقة بين المواطن والأجنبى على أرض الإمبراطورية التى تمت على مراحل لم يكن آخرها دستور كراكلا عام ٢١٢م. وإن ظهر بفعل اعتناق الإمبراطورية للمسيحية تمييز آخر بين المسيحيين وبين غيرهم والذين كانوا فى مكانة أدنى ولهم حقوق أقل^٢. مثلما لم يختف ذلك التمييز بين مواطنى الإمبراطورية المتمدينة وبين البرابرة الذين يعيشون خارج إطار الحضارة الرومانية، بل وظلت فئة الأجانب المستسلمين مستبعدين من المواطنة الرومانية.

وهو الأمر الذى يقودنا إلى ضرورة التعرف على العلاقات الدولية لروما وتمييزها بين علاقات الإخضاع Dedititu وبين علاقات التحالف والتعاهد Foederat soii. "فالإخضاع علاقة بين روما وبين المدن التى قهرتها" وفقدت سيادتها وأصبحت أرضاً مباحة للسيادة الشخصية للحاكم الذى تفوض فى شخصه كافة السيادة الشخصية

^١ د. فتحى المرفصاوى، مرجع سابق، ص ٨٨

^٢ د. محمد بدر، مرجع سابق، هامش ص ٥٤٢

ففى مدونة جوستينيان أن المواطنين الروم الموضوعين لأسباب دينية فى أوضاع أدنى يتمييزون فى ثلاث جماعات: الباقيون على الوثنية واليهود ثم المبدلون لدينهم. فأخذت التفرقة القانونية بين المسيحي وغيره تقوم - كما يقول بيوندر بيوندى - مكان التفرقة بين المواطنين الأحرار وبين الأجانب. فالباقيون على الكفر كانوا على نحو ما موضوعين خارج نطاق القانون.

لروما، ويصبح سيداً مطلقاً على هذا الإقليم وسكانه . فهو الذى يحدد المكوس والضرائب ويمارس السلطة العسكرية و التشريعية ويقوم على تنظيم القضاء ولا يخضع لأى قانون حين يحكم بين رعاياه فى إقليمه^١ .

فهذه البلاد المقهورة لاتتحد فى الدولة الرومانية ولا يطبق عليها قانون روما - الدولة الأم - كما يحدث لدى الدول والإمبراطوريات الحديثة . وإنما يطبق على أهلها الذين يعدون Dedittie أى أجانب وغرباء (أعداء) ما يصدره الحاكم الرومانى فى بلادهم من أوامر و قوانين بعد أن تحطمت مدينتهم و سلبوا أهليتهم و أصبحوا كالأشياء لا يملكون أموالاً أو أراضى أو مياه أو مساكن ، ولا يعتد لهم بأهله أو معابد أو طقوس عبادة أو قوانين . فهم فى بقائهم على أرض بلادهم لا يعتبرون من المجتمعات المنظمة فى دولة أو مدينة ، بل هم بمثابة الغرباء الأجانب والأعداء^٢ .

على حين يعامل أهل التحالف أو التعاهد معاملة أفضل من سابقهم . فخضوعهم لسيطرة روما لا يحول دون الإبقاء على نظامهم الإقليمى وبقائهم منظمين فى مدينتهم ، والإبقاء على دستورهم وأحكامهم ومجلس شيوخهم وقوانينهم وأماكن قضائهم ومدارسهم . فمدنهم أشبه ما تكون بالبلاد المستقلة ، وعلاقتهم بروما أشبه ما تكون بعلاقة الخليف مع حليفه التى تخضع لقانون الشعوب^٣ .

على حين يميز البعض كذلك بصدد الشعوب التى تدخل روما فى علاقات معها بين أربع فئات : الشعوب الصديقة لروما Amici Populi Romani ، والشعوب الخليفة لروما Socii Populi Romani ، والشعوب المعاهدة لروما Foederati Populi Romani ، وأخيراً الشعوب الخاضعة لروما Dediticii^٤ .

فالشعوب الصديقة لروما هى تلك الشعوب التى تتمتع بالحكم الذاتى ولها علاقات مع غيرها من الشعوب ، وإن كانت لاتعد كاملة الاستقلال إزاء روما ، فهى الشعوب التى تعقد اتفاقات صداقة مع روما Pactum Amicitiae لتأكيد نظام الضيافة

١ . د عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٢ المرجع السابق ، ص ١٥ .

Mark Hassal , Op. Cit, Vol 2 , P.P. 682 - 688.

٣ . د عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٤ J. Van Kan, L'idée de L'organisation Internationale dans Ses Grandes Phases , Rec. Des Cours, 1938 , T. 66 , Vol. IV , P. 371).

نقلا عن:

Theodore Mommsen ,Le Droit Public Romman ,(Paris : Thorin et Fils, Editeurs, 1893 , Tom III , P.P. 595 - 651).

العامه Hospitium Publicum . فعق الضيافة أو الاستجارة يترادف مع الصداقة على أساس من حالة السلم التى تشمل إلى جانب الاعتراف المتبادل بالحرية و الحقوق السياسية ، الاعتراف بالحقوق المدنية لمواطنى كل مدينة ومن أهمها حق التعامل أى اكتساب و ملكية الأشياء بناء على صيغ معروفة فى القانون الرومانى وغيرها من الحقوق المعروفة بالحقوق اللاتينية . كما أن الضيافة تفرض على المدينة الصديقة الالتزام بالحياد حالة دخول روما فى حرب¹ .

والشعوب الخليفة هى التى ساهمت فى بناء إمبراطورية الرومان ، وكلمة Socii تعنى اتفاق التحالف العسكرى مع روما ، و الذى يتضمن فى وجهه السلبى : امتناع تلك الشعوب عن عقد تحالفات مع أطراف ثالثة أخرى أو الدخول فى علاقات خارجية بعيداً عن روما ، وفى وجهه الايجابى يتضمن إنشاء السيادة العسكرية الرومانية خاصة فى حالة الحرب، والتى تلتزم فيها الشعوب الخليفة بمشاركة روما بالرجال والعتاد مثلما تلتزم بدفع جزية سنوية فى حالة السلم.

وهناك شعوب معاهدة ، وإن كان من الصعب تمييزها عن الشعوب الخليفة أو الصديقة من حيث أساس الاتفاق أو المعاهدة ، أو من حيث الحقوق والواجبات المترتبة عليها . مثلما يصعب تمييزها عن الدول التابعة أو المدن الحرة ، فهى عبارة عن مجتمعات تدخل فى إطار التبعية السياسية لروما clientela بناء على إرادتها الحرة أو تجنباً للغزو وتحتفظ بناء على ذلك بحكوماتها تحت سيطرة المتروبول .

وتمثل نوميديا هذا النوع من الشعوب والوحدات، فهى لم تكن بطبيعة الحال مملكة مستقلة تمام الاستقلال عن روما، وإنما كانت إحدى توابعها التى تدور فى فلكها. فقد كان الخوف من انتعاش قرطاجنة عاملاً مهماً من عوامل دعم صلات الود بين روما ونوميديا ، وعندما دمر الرومان قرطاجنة عام ١٤٦ ق.م ، تبذدت المخاوف التى كانت تدفع نوميديا إلى مناشدة الرومان المساعدة وإطاعة أوامرهم باستمرار منذ نهاية القرن الثالث قبل الميلاد . لكن ظل أمر مدينة نوميديا يعنى الرومان لكونها جارة لولاية أفريقية الرومانية² .

وكذلك كانت تراقية وكورنثة وقبرص والدول الصغيرة على البسفور مثلاً للمدن الحرة . وقد كانت كل الفئات السابقة من الشعوب تتعاقد مع روما على قدم المساواة أحياناً ، فيحتفظون بكل أقاليمهم ولغاتهم ونظمهم القانونية وعملتها. فهى

¹ J. Van Kan , Op. , Cit , p 372 .

² Ibid, p. 375 .

إن شئت القول قد تكون تابعة لروما وإن كانت تتمتع بقدر كبير من الاستقلال لأن تبعيتها لروما ليست مطلقة ، فهي بين بين.

والشعوب المخضعة هي تلك الشعوب التي ترتبط عن طريق عمل رسمي بعلاقة تبعية بينها وبين روما ، وقد احتفظ لنا تيت ليف بصياغة لها قد تدخل في إطار القانون العام أو القانون الدولي. فالإخضاع يضع كل الشعب التابع سواء حكوماته أو شعبه أو إقليمه وكل ممتلكاته تحت رحمة الغزاة ، الأمر الذي يجعل مجتمعهم دون تنظيم واقتصادهم دون موارد ووجودهم دون ضمان.

وهناك مدن أو دول تخضع لسيادة الأباطرة وتشكل ممالك وراثية لهم ملحقة بروما ، مثل مصر على عهد أوكتافيوس . فهي خليط متنوع من الروابط مع المزبول، نجدها على أساس قانوني أو شبه قانوني في العقد أو الاتفاق ، ليس فقط في حالة الصداقة و التحالف وإنما أيضا في حالة التبعية والإخضاع و التي تتم على أساس عدم المساواة ¹ Pacta Iniqua .

ولقد مثلت الشكلية المبدأ السائد في القانون الخاص وفي المعاهدات على حد سواء ، الأمر الذي أدى إلى كثير من المنازعات بين روما وبين الدول المتعاقدة معها، فكثيراً ما كان الرومان يصيغون بنود هذه المعاهدات صياغة غامضة ، تنقل علاقتهم مع هذه البلاد التي أسميت مستقلة من التحالف إلى الإخضاع و التبعية ، بل وكثيراً ما نقضت روما هذه المعاهدات وفرضت الجزية ² .

ولهذا فقد رأى البعض أن روما لم تعرف القانون الدولي ، فلم تكن تلجأ إلى المفاوضات ، بل كانت تحكم العالم كله ولا تسمح بوجود وحدات ذات سيادة متساوية معه ، بل كانت روما تصدر الأوامر وتفرض شروطها ، وكانت تسن القوانين وتفرض على ما سواها من الأقاليم الخضوع لها ³ .

"ويلزم عدم الخلط بين نظام التمثيل الدبلوماسي وبين النظام الاستعماري الذي يؤدي إلى تمثيل الامبراطورية أي الدولة المستعمرة على إقليم الدولة الخاضعة للاستعمار، ووجود ممثل لهذه الدولة الأخيرة لدى السلطات المركزية للامبراطورية الرومانية، وبمجموع ممثلي المقاطعات التي كانت تخضع للامبراطورية كان يطلق عليهم Legati وكانوا يتمتعون بمركز خاص ، إلا أنهم ليسوا من قبيل الممثلين الدبلوماسي".

¹ Ibid , , P.P 377 - 378.

² أ.د عز الدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، ص ١٦ .

³ أ.د عبدالعزيز سرحان ، القانون الدولي العام ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، ص ٤١) .

وتشكل المدن الإيطالية مثلاً لمعاهدات التحالف تلك مع الرومان ، فهي - كما يرى ميكافيللى - تفاهمت مع الرومان فى الوقت الذى كان عليهم ألا يتفاهموا معهم وأعلنوا عليهم الحرب فى الوقت الذى لم يكن من مصلحتهم أن يعلنوها فيه ، وخلقوا بذلك لأنفسهم وضعاً غدت فيه صداقة الرومان و عداوتهم سيان فى أذهامنا^١ .

فلقد كانت فكرة الحلف حيلة مأكرة ، لأنها تخيلهم تحت هذا الاسم الزائف إلى أتباع ، كما وقع لللاتين ولغيرهم من الشعوب الأخرى التى تحيط بها . فقد أفادت فى البداية من أسلحتهم فى إخضاع الشعوب المجاورة وفى بناء مكائنها كدولة ، ولم يكن فى وسع اللاتينيين أن يدركوا قط أنهم فى الواقع لا يخرجون عن مركز العبودية لروما ، وهو تعبیر أنيوس ساتينوس الحاكم اللاتينى : " لقد أصبحنا تحت ستار المعاهدة المعقودة بين أنداد فى وضع لا يعدو التبعية"^٢ .

إذ شقت عصا الطاعة على روما أقوى الشعوب الجبلية الإيطالية ، وكونت اتحاداً بل وسكت عملة عليها اسم بومبايدىوس سيلو وصورة ثمانية محاربين يؤدون القسم تمثل الشعوب الثمانية الإيطالية التى تؤلف الاتحاد ، و اتخذوا من مدينة قورفينيوم

^١مطارحات ميكافيللى ، ص ٥٤٨ .

فهو يتحدث عن ثلاث طرق تتبعها الجمهوريات فى التوسع:

الأولى : طريقة توسكانيا : أى تشكيل عصبة تضم عدداً من الجمهوريات التى لا أفضلية لاحداها فيها ولا سلطة على نحو مشابه لسويسرا ، إذ كانت هناك ١٢ مدينة أعضاء فى العصبة وتشترك فى حكم إمبراطوريتها.

الثانية : طريقة اسيرطة و آتينا : أى أن تحيل الدول الأخرى إلى أتباع بدلاً من حلفاء ، فتبسط سيطرة لا يستطيع الدفاع عنها وتحمل مسئولية حكم المدن بالقوة.

الثالثة : طريقة روما : أى تشكيل الأحلاف التى تحتفظ لنفسها فيها بالقيادة و المقر الذى يضم السلطة المركزية وبالحق فى المبادرة . فقد جعلت عدداً من الدول حلفاء لها فى عرض ايطاليا و طولها . وكانت هذه الدول تعيش إلى حد كبير فى ظل قوانين مماثلة . ولما كانت من ناحية ثانية قد احتفظت لنفسها بمركز الإمبراطورية وبحق إصدار الأوامر ، فإن هؤلاء الحلفاء غدوا دون أن يشعروا بذلك خاضعين لنيروها ، وأخذوا يجهدون أنفسهم ويسفكون دماءهم فى سبيلها . ولما بدأوا يمحضون قدماً إلى الأمام مع جيوش إيطاليا ، ويحيلون الممالك إلى مقاطعات تابعة ويخضعون لسلطانهم أقواماً لم يكن يهمها أن تغدو تابعة ، وهى أقوام أخذت تجمد حكامها من الرومان وتجد أن الجيوش التى احتلتها تحمل الشعار الرومانى ، فلم تعترف بسلطة إلا سلطة روما . وجد الحلفاء نتيجة هذه الأوضاع أنفسهم وقد غدوا مطوقين من رعايا الرومان وتشرف عليهم مدينة هائلة كمدينة روما . وعندما تبين لهم الخطأ الذى كانوا يقترفونه كان الوقت قد فات . وبدأوا فى التآمر عليها ، إلا أنهم سرعان ما هزموا مما أدى إلى تردى أوضاعهم بشكل أسوأ ، إذ تحولوا من حلفاء إلى أتباع لها ورعايا.

^٢مطارحات ميكافيللى ، مرجع سابق ، ص ٤٨٣ .

عاصمة لها وأطلقوا عليها اسم إيطاليا، وشكلوا سناتو من ٥٠٠ عضو ويختار سنوياً قنصلين وإثنى عشر بريتور ، ووضعوا نظم الحكم على غرار النظم الرومانية^١ .

لكن انتهت الحرب بهزيمة الحلفاء ، وقرر مجلس الشيوخ الروماني دراسة أوضاع كل مدينة من هذه المدن الإيطالية على حدة دراسة دقيقة وبحسب أهميتها ، ومن ثم يتخذ القرار بالنسبة إلى كل منها إما بمعاملتها معاملة سخية أو بإزالة معالمها من الوجود ، وذلك بإضفاء الامتيازات و الإعفاءات على المدن التي يقرر المجلس إحسان معاملتها ومنح أهلها الرعوية ، وبتدمير المدن الأخرى تدميراً كاملاً وإيفاد جماعات المستوطنين إليها ونقل أهلها إلى روما أو تشتيت شملهم في مختلف المناطق.

إذ اضطر الرومان إلى استخدام الوسائل السياسية لإنقاذ الموقف بموجب قانون Lex Julia عام ٩٠ ق.م. بمنح الجنسية الرومانية كاملة، ليس فقط لكل المجتمعات اللاتينية و الإيطالية التي لم تحارب روما، بل أيضاً على الأرجح لكل مجتمع إيطالي يكف عن القتال فوراً.

لأنه لم يكن لحلفاء روما سوى الحقوق اللاتينية Jus Latium ، وهي الحقوق الثلاثة المعروفة والممنوحة لغير الرومان : حق الزواج وحق التعامل وحق اللجوء الى القضاء . وكانت روما ترفض منح هؤلاء حقوق المواطنة الرومانية ، خاصة في المشروع الذي تقدم به Fulvius Flaccus عام ١٢٥ ق.م. لمنح حقوق المواطنة للحلفاء الراغبين في الحصول عليها، أما الحلفاء غير الراغبين في ذلك ، فإنهم يمنحون حق الاستئناف Provocatio إلى الأمة الرومانية من الأحكام الجائرة التي قد يصدرها ضدهم الحكام الرومان.

كما أن قانون بومباي عام ٨٩ ق . م قد ميز بين الحقوق الرومانية وبين الحقوق اللاتينية ، فقضى بمنح حقوق المواطنة الرومانية لكل الأهالي الوطنيين في القسم الجنوبي من " غاليا قيس البينا " وإعطاء الحقوق اللاتينية لكل الأهالي الوطنيين في القسم الشمالي (غاليا فيما وراء البر) ، وهم الذين كان لا يعينهم عندئذ الحصول على الحقوق الرومانية^٢ .

ولما كانت الظروف هي التي أرغمت الرومان على أن يمنحوا الإيطاليين حقوق المواطنة ، فإنهم لم يكونوا مخلصين في إعطاء هذه المنحة التي اغتصبت منهم قسراً . فلم

^١ انظر تطورات حرب الحلفاء الإيطاليين في: د. صبحي نصحي ، تاريخ الرومان ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣ ، ج ٢ ، ص ص ٢٥٦ فما بعدها) .

^٢ د. إبراهيم نصحي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٢٥٧ وما بعدها .

يسجل المواطنون الجدد فى القبائل الرومانية الخمس و الثلاثين القديمة لكيلا يطغوا بعددهم على المواطنين القدامى ، بل أنشئت عشر قبائل جديدة للمواطنين الجدد ، على ألا تعلن هذه القبائل آراءها إلا فى مؤخرة القبائل القديمة . لكن لعدم القدرة على إنشاء عشر قبائل رؤى الاكتفاء بإنشاء اثنتين فقط وتوزيع الباقي على ثمانى قبائل قديمة .

وفى الحالتين لم يكن للمواطنين الجدد أى تأثير فى نتيجة أى تشريع أو انتخاب ، فلم يكن لهم فى أى حالة إلا عشرة أصوات (كان لكل قبيلة صوت واحد وفقاً لترتيب تقرر القرعة فى كل مرة) من ٤٥ أو ٣٧ ، خاصة أنها لا تعلن عن رأيها إلا بعد القبائل الأخرى وأحياناً لا تعلن رأيها نهائياً ، لأن عملية التصويت كانت تتوقف بمجرد تكوين أغلبية مطلقة ، أى ٢٣ من ٤٥ صوتاً أو ١٩ من ٣٧ صوتاً .

فأصبح لكل مجتمع تقريباً من المجتمعات الإيطالية وطنان : أحدهما وطن طيعى أى وطنه الإيطالى والآخر وطن سياسى أى الجمهورية الرومانية ، لكن عدد من المدن الإغريقية فى جنوب إيطاليا مثل هرقيليا ونيابوليس وغيرهما فضلت أن تبقى حليفات حرة كما أن المجتمعات الوطنية شمالى البو لم تمنح إلا الحقوق اللاتينية ، فضلاً عن ذلك فإن المستسلمين Dediticii تركوا دون تحديد مركزهم القانونى .

المبحث الثانى

رؤية المعمورة عند الفرس وبيزنطة

هناك عدد من الأمور التى تحكم تناولنا لهذا الموضوع :

أولاً: لم تكن الحدود الفاصلة بين الإمبراطوريتين الساسانية والبيزنطية من ذات الطبيعة التى اتبعتها أى منهما فى مواجهة غيرها من الأمم والشعوب . إذ اتبعت كل منهما فى مواجهة غيرها سياسة الحدود الفاصلة بين المدنية والبربرية . وهو أمر قد تفرضه طبيعة الأشياء " فحيث كانت هناك مملكة متمدينة متاخمة لإقليم تسكنه قبائل همجية لا يربطهم نظام ولا يجمعهم استقرار ، وحيث تصبح الحدود بينهما حدوداً حربية يغلب عليها طابع الانفصال والحماية ؛ فقد سارت الدول المتمدينة على غزو الأراضى الهمجية حفاظاً على كيانها " .^١

^١ فوست ، جغرافية الحدود ، ترجمة محمد سيد نصر ، (القاهرة : دار النهضة المصرية ، د.ت ، ص ٧٦) . -

فإذا هي ما خافت مغبة التوسع وإثقال كاهلها بمسئوليات جديدة على مساحة أوسع وأقاليم أبعد عن مراكز القوة فيها ؛ فليس أمامها من سبيل سوى اتباع سياسة الدفاع بإنشاء حواجز حربية عند الحدود لصدد غارات البرابرة ، سواء في ذلك أقصى الغرب على حدود الدانوب أو أقصى الشرق على حدود الترك أو في منتصف الوتر الحساس بين الإمبراطوريتين ، وهو ممر دريند الذي تعاون الطرفان الساساني والبيزنطي على تولى حمايته من خطر البرابرة بنوع من تقسيم العمل ، بحيث يتولى الفرس حماية الممر بقواتهم وتدفع بيزنطة الأموال اللازمة لذلك .

ثانياً: بينما اتبعت كل منهما في مواجهة الأخرى سياسات مختلفة محورها وفرضها الأساسي : الاعتراف بالآخر وبمكائنه الحضارية واعتبار الصراع فيما بينهما صراعاً مصيرياً لا يتوقف على الحلول العسكرية ، "فحيث كان الخلاف في النضج السياسي بين الأمتين ضئيلاً ، اتبعت سياسة أخرى في ضمان الحدود وغلبت وظيفة الاتصال والتجارة . فهنا ينشأ نظام النقاط الحربية"^١ .

"وقد كان نظام النقاط الحربية يشمل مقاطعات تنشئها الدولة عند الحدود وتوضع تحت إمرة أمراء حربيين لمُسئولين عن حماية الحدود، مثل المارك جراف في الدولة الرومانية وقد كانوا على درجة عالية من الاستقلال. ولم تكن الحدود الحربية منتظمة مستمرة على نمط الأسوار والحوائط ، بل تحصنت بسلسلة من القلاع كانت بمثابة قواعد تتحرك منها الجيوش"^٢ .

فلا يطغى في هذه الحدود غرض الحرب إلا في وقت الحرب ، أما وقت السلم فغاية الاتصال والتواصل تطغى على كل شئ. وفي معظم الحدود يتركز هذا الاتصال في طرق وممرات معينة، لا على طولها بدرجة واحدة ، فالتجارة مثلاً تتركز في أماكن معينة ؛ والذي يدعو إلى تحديد الطرق التي تسلكها السلع التجارية على هذا النحو هو الحاجة إلى ضبط الحركة التجارية المزدهرة فيما بينها .

د. محمد فاتح عقيل ، مشكلات الحدود السياسية، (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٦٧، ط ٢، ص ص ٢١-٢٣).

د. فتحي عثمان ، الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري ، (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨، ك ١ ، ص ص ٢٤-٢٦).

^١ فوست ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

^٢ المرجع السابق ، ص ٢٤ .

ثالثاً: وإن ظلت مناطق معينة بؤرة التوتر الدولى ومقياساً للتوازن بينهما ؛ قد انتقلت إليهما بكل مشكلاتها وحيويتها المصرية سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر. ففي هذه المناطق يمكننا البحث عن الدائرة الوسطى والمنطقة البينية التى تشكل غرض الدراسة فى العلاقات فيما بين الكتلتين، فهناك - إن شئت القول - دار العهد أو دار الحياذ .

وقد يصل الأمر بالتنافس بين الطرفين إلى اقتراح تقسيم مثل تلك المناطق الوسطى والدول الحاجزة فيما بينهم ، الأمر الذى لا ينهى الصراع بقدر ما يوجهه لامتناع وجود تلك المنطقة التى تمثل حاجزاً أمام العدوان المباشر على أراضي الآخر، والتى كانت موقلاً للمفاوضات حول السلم و الحرب مثلما كانت شرياناً للتواصل السلمى و الحضارى غيرها .

وهكذا فمن تصور ورؤية كل منهما للمعمورة وكيفية وضع الحدود الفاصلة ، إلى التعاون فى حماية الممرات القوقازية ، إلى الصراع حول أرمينية و إدخال العرب فى التوازن بينهما تدور فكرة هذا البحث .

بداية ، إذا كانت كل أمة تميل إلى إعتبار نفسها مركزاً مشتركاً تلتقى حولها الأمم ، فإن فارس مثلت بامتياز هذا الدور الوسط والذى ورثته عنها دار الإسلام . فهى سرّة المعمورة التى يزحف البشر منها ويتعدون نحو البربرية تدريجياً ، وهى واسطة العالم التى تجمع بين آسيا الوسطى بشعوبها وحضاراتها و بين عالم المتوسط بشعوبه وحضاراته ، الأمر الذى يجعلها مركز التقاء تلك الشعوب والحضارات ومكمن طموحاتهم أيضاً .

إذ كتب على فارس تحقيق أمنها فى مواجهة ثلاثة أعداء : روما ومن بعدها بيزنطة والترك والقبائل العربية التى لا تكف عن الإغارة على بادية العراق . فهى دائماً ما تحارب فى ثلاثة اتجاهات : بيزنطة فى أرمينية و آسيا الصغرى ، والعرب فى بادية العراق وإقليم الجزيرة ، والترك الذين زادت خطورتهم على قلب فارس الحضارى (خراسان) . فكان على الساسانيين أن يسترضوا الترك أحياناً ليتفرغوا لبيزنطة ، ويسترضوا بيزنطة أحياناً ليتفرغوا للترك ، كما كانوا يستعينون بأحد الطرفين ضد الآخر مثلما وقعت مراراً ضحية تحالفهم المشترك^١ .

^١د.حسن محمود ، الإسلام والحضارة العربية فى آسيا الوسطى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ص ٣ - ٥) .

وكل التصورات الجغرافية تحتفظ لفارس (إيرانشهر) بدور العروة الوسطى ، سواء فى ذلك حسب توزيع الأقاليم أو الشعوب والحضارات أو مكانة الملوك^١ ، فتجزئة الأرض إلى أرباع أو أعشار لا يتعارض البتة مع مفهوم السرة بل تفترضها غالباً ، فهى كالوسط المشترك بين الأرباع المختلفة و المتنوعة مع مراعاة حقوق المركز فى كل تصورات تقسيم المعمورة .

وقد أقامت الإمبراطورية الساسانية على ثغورها أربع حكومات مدنية أو عسكرية "أصفهباد" وهى أذربيجان فى الشمال الغربى ، وفارس فى الجنوب الغربى ، وسجستان فى الجنوب الشرقى ، وخراسان فى الشمال الشرقى . فكان باب أذربيجان يفتح على أرمينية و القوقاز ، ويطل باب زاجرس على بلاد ما بين النهرين ، فى حين يودى باب قندهار إلى الهند ، بينما يقودنا باب خراسان إلى السهب الطوراني وآسيا الوسطى و الصين^٢ .

ويهمنا هنا الإشارة إلى اهتمام الإمبراطورية بوضع الحدود الفاصلة بينها و بين العالم التركى عبر نهر جيحون . إذ تحتفظ الكتابات الفارسية للترك وملوكهم بمكانة كبيرة ، فملك الترك هو ملك السباع و ملك الدواب ، " وليس فى ملوك العالم أشد بأساً من رجاله ولا أجراً منه على سفك الدماء ولا أكثر خيلاً منه ، ويأتى فى المرتبة

أندريه ميكل ، جغرافية دار الإسلام البشرية ، ترجمة إبراهيم الخورى ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٨٥ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ص ٦٧ وما بعدها) .

وينقل ياقوت الحموى عن أردشير تقسيمه الأرض إلى أربعة أجزاء ، فجزء منها أرض الترك وهى من بين مغارب الهند إلى مشارق الروم ، وجزء منها المغرب وهى مغارب الروم إلى القبط و البربر ، وجزء منها أرض السودان وهى ما بين البربر إلى الهند ، وجزء منها هى فارس ما بين نهر بلخ إلى منقطع أذربيجان و أرمينية الفارسية ثم إلى الفرات ثم برية العرب إلى عمان ومكران ثم إلى كابل و طخارستان " . وهو تصور مثالى لرؤية ملوك فارس لحدود مملكتهم .

وهناك تقسيم آخر للمعمورة يقدمه لنا البيرونى ، إذ قسم الفرس الممالك المطيفة بإيرانشهر فى سبع كشورات (أقاليم) وخطوا حول كل مملكة دائرة . ومعلوم أن الدوائر المتساوية لا تحيط بواحدة منها متماسة إلا إذا كانت سبعة تحيط ست منها بواحدة . فقسموها إلى الهند و الحجاز ومصر و الروم و الصين و يأجوج ، تحيط من كل الجهات وتتماس كذلك عبر الدائرة السابعة وهى بابل أو فارس . انظر :

أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٦٩ .

شهاب الدين ياقوت الحموى ، معجم البلدان ، (بيروت : دار صادر ، ١٩٥٥ ، ج ١ ، ص ٤٧) .

^٢موريس لومبارد ، الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامى خلال القرون الأربعة الأولى ، ترجمة د. عبدالرحمن حميده ، (دمشق : دار الفكر ، ١٩٧٩ ، ص ٥١) .

عبدالرحمن بن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخير ، (فاس : المكتبة التجارية ، ١٩٣٦ ، ج ١ ، ص ٢٦٤)

الرابعة من ملوك العالم بعد ملوك بابل والهند والصين ولكن قبل ملك الروم ويحمل لقب خاقان^١ "

وتحتفظ لنا الشاهنامه بذكرى وضع الحدود بينهما ، الأمر الذى تنسبه إلى بهرام جور (٤٢٠ / ٤٣٨ م) الذى توغل فى أطراف مملكة طوران يقتلهم ويأسرهم حتى اجتمع أمراء الترك ومن بقى من قواتهم وأعيانهم واستأمنوا إليه والتزموا له الخراج . ثم وصوله إلى فربر " فبنى هناك ميلاً وجعله واسطة بين ممالك الترك والفرس، وجعل جيحون أيضاً فيصلاً بين الملكتين^٢ " .

كما تحتفظ لنا الشاهنامه مدى التزام الترك بهذا الحد الفاصل بينهم وبين الفرس، خاصة على عهد فيروز بن يزدجرد ، " الذى سار إلى بلاد الترك ، فلما انتهى إلى الميل الذى نصبه بهرام جور فاصلاً بين الملكتين لتلا يجاوزه أحد من كلا الجانبين ، قال : إني لا أرضى بهذه القسمة ، ولا أبنى هذا الميل إلا على وادى برك وهو دون نهر الشاش . فأرسل إليه خوش نواز ابن خاقان الترك : " إن جدك بهرام كان أفخم منك أمراً وأعظم قدراً ولم يكن فى ملوك إيران مثله فى الروعة والجلالة والشهامة والصرامة ، وقد رضى بهذه القسمة العادلة بين الملكتين وهذا عهده معنا ، والأولى بك ألا تغير قاعدة أسسها هو من قبلك " .^٣

ثم أخرج خوش نواز عهد بهرام للخاقان الأكبر على أن يكون جيحون فاصلاً بين الملكتين ، وشده على رأس رمح وقدمه أمام عسكره ، على حين أصر فيروز على جعل نهر الشاش هو الحد الفاصل بينهم ، الأمر الذى انتهى بمقتله بعد تخلف جنده عنه وفاء لعهد بهرام جور ، ذلك العهد الذى احترمه خليفة فيروز بعد ذلك بعد أن أرسل إليه الترك أن الأصلح أن يمتنع للسلم ويكون ما دون جيحون للفرس وما وراءه للترك .

^١ باقوت الحموى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٧

فقد جعلت القدماء ملوك الأرض طبقات ، فأقرت جميع الملوك لملك بابل بالتعظيم وأنه أول ملوك العالم ، ثم يتلوه ملك الهند ثم ملك الصين ثم يتلوه ملك الترك ثم ملك الروم ، ثم تتساوى الملوك بعد هؤلاء^٢ الفردوسى ، الشاهنامه ، ترجمة الفتح بن على البندارى ، تحقيق د. عبدالوهاب عزام ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٩٣ ، ج ٢ ، ص ٩٤) .

وانظر كذلك : أبى منصور الثعالبي ، تاريخ غرر السمر المعروف بكتاب غرر أخبار ملوك الفرس و سيرهم ، (طهران : مكتبة الأسدى ، ١٩٦٣ ، ص ٤٩٩) .

إذ يورد عن هرمز بن سابور : " وغزا الهياطلة وهم السفد وقهرهم وألزمهم الضريبة ونصب على حدهم صخرة لا يتجاوزونها وقفل إلى اصطخر " . فلا يذكر وضع الحدود على عهد بهرام جور (ص ٥٥٥) ، ولا نقض فيروز له (ص ٥٧٩) وإنما هو ميثاق فى المسألة والمعاهدة والمعاقدة ، أشهد فيروز فيه على نفسه . وكذلك ابن خلدون (ج ١ ، ص ٢٦١) .

^٢ الفردوسى ، الشاهنامه ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

فالتزم الفرس بالسلم بشرط رد الأسرى وخزائن فيروز، " وإذا فعلتم ذلك انصرفنا وعبرنا جيحون ثم بعد ذلك لا ندوس ما وراءه أصلاً".

وكذلك تحتفظ لنا الشاهنامه بذكرى أعمال كسرى أنوشروان لحفظ الحدود الشمالية للمملكة ، وتمثل في إقامة سور على ممر دربند (داريال) لدفع أذى الأمم المتصلة بجبل القبق من الخزر واللان والآفار وغيرهم من أنواع الترك . " فهنا بنى كسرى نظاماً دفاعياً طغى على جميع استحکامات أسلافه ، حيث جعله سبعة مسالك على كل مسلك منها مدينة رتب فيها قوماً من المقاتلة ، وعلق على كل مسلك باب أشهرها عند الحموى و المسعودى باب اللان ^١ .

إلا أن الملاحظ أن أنوشروان قد ألزم الروم بدفع نصيبهم فى تلك الاستحکامات، إذ تعاون الفريقان أحياناً على صد خطر البرابرة رغم العداء بين الفريقين ^٢ ، استناداً الى معاهدة عام ٢٦٣م والتي نقلت السيادة على ممر دربند إلى

^١ ياقوت الحموى ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٥
أبو الحسن على بن الحسين المسعودى ، مروج الذهب ومعادن الجوهر فى التاريخ ، (القاهرة : المطبعة البهية ، ١٩٢٧ ، ج ١ ، ص ص ١١٠-١١٤) .

الفردوسى ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٢٥ .
فقد سار أنوشروان لتفقد الحدود الشمالية للملكة حتى ممر دربند . ثم قال أحد رجاله : لو لم يكن هذا المكان ممر الأتراك وطريقهم لدام سرورنا وانشرحت صدورنا بالإقامة فيه ، لكننا لا نتحاصر أن نبني هاهنا بناء لكثرة ركضاتهم وفتكاتهم إلى نواحينا وشنهم الغارات على دوابنا و مواشينا ولا طريق لهم اليوم من توران إلى إيران سوى هذه البلاد وكانوا من قبل يخرجون من طريق خوارزم . وقد سد كسرى الطريق بسور عظيم بناه وعمل له باباً عظيماً من الحديد ، ورتب على كل جانب من جوانبه حفظة وقواماً يحرسونه ليلاً ونهاراً .

أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٣٢٤
فالوضع أشد غموضاً فى جبل القبق بسبب التضاريس وكثرة الأمم المتعثر تميزها والتي يصل عددها إلى ٧٢ أمة عند المسعودى ، كل أمة لها ملك ولسان . وأن مدينة الباب والسور على شعب من شعابه بناه كسرى أنوشروان وجعله بينه وبين الخزر وجعل على كل ثلاثة أميال أو أقل أو أكثر على حسب الطريق الذى جعل الباب من أجله باباً من الحديد ، وأسكنه من داخله على كل باب أمة تراعى ذلك الباب وما يليه من السور ، ليدفع أذى الأمم المتصلة بذلك الجبل من الخزر واللان و السريز وغيرهم .

ولما بنى أنوشروان هذه المدينة والأبواب والسور فى البر والبحر ، أسكن هناك أمماً من الناس وملوكاً ، وجعل لهم مراتب رتبهم عليها ، وسم كل أمة منهم بسمه معينة وحد لها حداً معلوماً على حسب فعل أردشير بن بابك حين رتب ملوك خراسان .

^٢ كما يظهر ذلك من رسالة قباد إلى جوستينيان فى عام ٥٢٩ م ، " من قباد ملك الملوك شمس الشروق إلى إلى فيلافوس جوستينيان القيصر قمر المغرب : لقد ثبت لدينا بعد مطالعة ما فى خزانة دولتنا من وثائق أننا أخوة ، وأنه إذا احتاج أى منا إلى رجال أو مال فعلى الطرف الثانى نجدة ، ولقد تعرضنا إلى هجمات العدو وأجبرنا على الاشتباك معه فى معارك وجعلنا البعض الآخر من الأعداء يعترفون بسيادتنا لقاء مبالغ من المال . ولذلك فإن خزائنا أصبحت خاوية . "

الفرس ، مع إلزام الروم بالتعاون بالأموال مقابل تحمل الفرس مسئولية الحماية وحدهم بجيوشهم . حيث شكلت شعوب هذه المنطقة دولاً حاجزة فى مواجهة قبائل الهون الممتدة شمالى جبال القوقاز حتى بحر آزوف غرباً .

وكان توقف الرومان عن دفع نصيبهم فى حماية الممرات سبباً لقيام الحروب بينهم وبين فارس ، لأن هناك عدواً مشتركاً لكل من القوتين وهم القبائل المتبربرة الذين أنهكوا خزانة فارس ، ومن ثم فإن رفض الروم التعاون مع فارس لصد تلك القبائل كان سبباً رئيسياً لنشوب الحرب وإجبارهم على المشاركة المادية . فتعهدت الروم بدفع مبالغ من المال إلى فارس كى تحتفظ بقوة دائمة من جيشها فى دربند لصد غارات الشعوب اعتباراً من عام ٣٦٣ م ، الأمر الذى تكرر فى صلح عام ٤٤٠ م ثم أعلنت فارس عام ٥٠٢ م الحرب على الروم لتوقفهم عن الدفع .

فقد كان هناك شرط أن تقع مسئولية حماية الممرات القوقازية على عاتق الفرس فى معاهدة عام ٥٣٢ م ، وأن يدفع الروم أحد عشر ألف رطل من الذهب سنوياً إلى الفرس . وفى معاهدة عام ٥٦٢ م يتعهد الروم بدفع أقساط السنوات السبع الأولى دفعة واحدة لمبلغ قدره ثلاثين ألف رطل من الذهب وفى بداية السنة الثامنة تعهدوا بدفع أقساط الثلاث سنوات التالية دفعة واحدة . مقابل تعهد فارس و تحملها مسئولية حماية ممرات القوقاز ضد قبائل الهون واللان وغيرهم من القبائل المجاورة ، وعدم السماح لتلك القبائل باحتراق الأراضى الرومانية : " لن يسمح الفرس لقبائل الهون واللان أو غيرهم من القبائل المتبربرة بالوصول إلى الأراضى الرومانية عبر الممرات القوقازية ، ولا يرسل الروم الجيوش إلى تلك البلاد أو إلى أى جهة أخرى من الأراضى الفارسية " .

كذلك هناك وعى ما بنظام الإمبراطورية البيزنطية الأمنى فى المنطقة الممتدة ما بين السهول والمراعى الجبلية غرباً وحتى بحر قزوين شرقاً شاملة المراعى الروسية وجبال الكربات وتلك الأراضى التى تحيط على هيئة نصف دائرة المجرى الأدنى لأنهار الدنيستر و الدنيبر و الدون ، والتى تمتد إلى منتصف الدانوب غرباً وأسفل الفولجا شرقاً . فهذه المنطقة تعرضت لاجتياح دائم من القبائل و الأمم التى لا بد من أخذها فى الاعتبار ، سواء سلماً أو حرباً ، حين رسم سياسة الإمبراطورية نحوهم .

^١ انظر لمزيد من التفاصيل : أومان ، الإمبراطورية البيزنطية ، ترجمة د. مصطفى بدر ، (القاهرة : دار الفكر العربى د.ت ، ص ص ٧٨ - ٧٩ ، ص ٩٤ ، ص ١٠٦) .

د. فتحى الشاعر ، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية فى القرن السادس الميلادى (عصر جوستينيان) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٩) .

د. فتحى عثمان ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٣٤ ، ص ٩١ ، ص ١٢٤ .

ففى مواجهة هذه المخاطر ، تنوعت سياسة بيزنطة حول الدانوب و القرم وخاصة القوقاز باعتبارها منطقة تمازج الثقافة المتوسطة للإمبراطورية بالامتدادات الغربية للثقافة الآسيوية ، سواء من خلال الشمال (تحرك القبائل الرحل نحو البحر الأسود والدانوب) أو من خلال الجنوب (احتلال المربع الإيراني والدفع نحو آسيا الصغرى والبسفور) . فهذا الاتجاه نحو الغرب مثل خطر الموت للإمبراطورية ، والتي تركزت جهودها الدبلوماسية فى تحقيق نوع من توازن القوى فى شمال القوقاز ، وخلق حاجز ضد الهجوم المحتمل من خلال آسيا الصغرى نحو القسطنطينية . فالهدف الأساسى للسياسة الشرقية فى هذا الجزء كان باختصار إقامة سلسلة من الدول الخليفة أو التابعة من أدنى الفولجا وبحر آزوف وحتى بحيرة وان فى أرمينية^١ .

ففى الساحل الشرقى للبحر الأسود كانت هناك إمارتان أمكنها من خلال دور التابع حفظ الحدود الشمالية الشرقية للإمبراطورية . ثم هناك إلى الجنوب قبائل اللاز وجورجيا فى وسط القوقاز واللان شمال ممر داريال وحارسته والتي تدفع هجوم القبائل البربرية عن جنوب آسيا الصغرى البيزنطية .

فكل هذه الأمم والقبائل قد نفعت معها سياسة الإمبراطورية ، إذ اعتنقت معظمها المسيحية ، وكان وجود الإبراشيات على أرضها علامة على إخضاعها للنفوذ السياسى لروما الشرقية . كما أن القبائل التى تحيا فى السهوب ما بين الفولجا الأدنى وبحر آزوف يمكن حسابها كقوى صديقة وقوية بالدرجة الكافية للدفاع عن النهايات الشرقية للسهوب الأوروبية ولحفظ التوازن على طول الجبهة الشمالية للإمبراطورية^٢ .

وهكذا امتدت العلاقات الدبلوماسية لتشمل القبائل التى تعيش على السواحل الشرقية للبحر الأسود ، والتي اعتادت على أن يقوم الإمبراطور بتعيين حكامها من بين سكانها . وأشهرها الزيج والهيان . كما ارتبطوا باللان بصدقة تقليدية قديمة وكذلك شعب السابير الذى يلى شعب اللان شرقا^٣ .

ومن خلال خرسون التى أخضعت لتبعية بيزنطة كمركز مراقبة أمامى ، تمكنت بيزنطة من متابعة تحركات الأويغور وغيرها والسيطرة عليها خاصة من خلال مبدأ فرق تسد أو اتخاذهم أحيانا موضوعاً لتوازن قوى مضاد للتوازن القائم فى السهوب الشمالية ، فهذه الوحدات فى موقع وسط بين التبعية والاستقلال .

^١ Ibid , P. 457 .

^٢ د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

^٣ Georges Ostrogorsky , Histoire De L'Etat byzantin, (paris :Payot, 1956, p.p.116-120)

الأمر الذى حول شبه جزيرة القرم بأكملها إلى منطقة تابعة للنفوذ الرومانى ، بعد أن كان قاصراً على مدينتى خرسون و البسفور . ولما كانت المعمودية من الناحية الواقعية مرادفة للاعتراف بالسيادة العليا للإمبراطور ، فقد نجحت الدبلوماسية الرومانية فى إقناع ملك الهون بتعميده فى القسطنطينية عام ٥٢٨ م ، وعاد محملاً بالهدايا بعد أن تعهد بالدفاع عن المصالح الرومانية فى شبه الجزيرة .

وقد جرت الدبلوماسية البيزنطية على إعفاء أهالى مدينتى خرسون و البسفور من الضرائب العادية المفروضة على باقى أقاليم الإمبراطورية مقابل الحماية . والاكتفاء بالزامهم المساهمة فى الدفاع عن الأسطول التجارى الرومانى الذى كان يعمل فى البحر الأسود . وشاركتهم لازيقا فى ضريبة السفن هذه بعد أن انضمت إلى الإمبراطورية فى الوقت الذى عملت فيه على تقوية دفاعات مدينتى خرسون و البسفور .

وتشكل سهوب الدانوب جزءاً من نظام الحدود الرومانية ، وهو أكثر أهمية من غيره من مناطق الحدود للدرجة التى يصعب فيها إطلاق كلمة حدود عليه . فالدانوب يبرهن دائماً على سهولة اجتيازه نحو البلقان حيث معضلة القسطنطينية ، تلك المدينة التى تحوز استحكاماتها البحرية الإعجاب ، بينما هى مفتوحة - كما يلاحظ بوليوس - من ناحية البر الأوروبى عبر تراقيا .

لأن الدانوب يشكل أشد الجبهات خطورة ، حيث دأبت القبائل المتبربرة على مهاجمة أراضي الإمبراطورية الواقعة جنوب الدانوب بل ووصلت إلى أسوار القسطنطينية مراراً ، وهى قبائل الأنتاى والسلاف و البلغار الذين كثرت إغاراتهم بغية السلب والنهب و العودة سريعاً إلى شمال نهر الدانوب ، على أن شدة ضراوة هذه الغارات تكمن خطورتها فى تعرض العاصمة ذاتها للسقوط فى أيديهم^١ .

وقد سارع الإمبراطور إلى الاتصال بقبائل الأنتاى وعرض عليهم الإقامة الدائمة على الجانب الشمالى لدلتا الدانوب ومنحهم إعانة سنوياً مقابل تصديهم للبلغار والسلاف وبذلك صارت قبائل الأنتاى حلفاء الإمبراطورية . وكذلك الحال مع الآفار الذين دخلوا فى تحالف مع الرومان وحاربوا السبيري و الأوتيجور والكوتريجور بناء على أوامر الإمبراطور . وقد أجبر الآفار عام ٥٧٤ م جوستين الثانى على دفع جزية سنوية لهم حتى استعان هرقل عليهم بالكروات و الصرب ابتداء من عام ٦٢٦ م^٢ .

^١ د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

^٢ G. Ostrogorsky, Op. Cit, P 121.

على حين اتبعت سياسة البنود في مواجهة الفرس ، وهو الأمر الذى يحتاج إلى بعض الإشارة لاتصاله بالحدود الإسلامية البيزنطية بعد ذلك . " فيزنطة وريشة اليونان و الرومان وعدوة دار الإسلام ، ومن حيثما جئت تبدو ملتقى ثلاثة عوالم ، دار الإسلام إحداها فى كل مرة. وهى أخطرهم على دار الإسلام وأقربهم إليها على مسافة حوالى مائة فرسخ من الجزيرة التى تحوى أحد المراكز العنصرية لدار الإسلام " .^١

وقد اعتبرت سورية ذات أهمية بالنسبة لسائر الممتلكات الآسيوية منذ فتحها بومبي ، وكان يعهد بها إلى موظف روماني بارز ، وقد كان موقعها كولاية على الحدود متاخمة لبارثيا يجعل لها وضعاً خاصاً . ولما كانت سورية مركز القوى الرومانية فى الشرق الأدنى ، فقد أنشئت سلسلة من المراكز على طول حدود الصحراء لحماية الأماكن المتحضرة . وقد كان تحصين جوستينيان لمدينة دارا المجاورة لنصيبين الفارسية هو ما تذرعه به قباز لإشعال الحرب ضده .

وإذا كان ينسب إلى كسرى أنوشروان حصون عمر دربند ، فينسب إلى هرقل نشأة البنود البيزنطية المعروفة باسم تيماء ، إذ كشفت الحروب الفارسية فالعربية أنه ما من إقليم من أقاليم الدولة يمكن أن يكون فى مأمن من الخطر حتى فى آسيا الصغرى قلب الإمبراطورية التى لا بد وأن توضع فى حالة دفاع دائم . وانحصر نجاح تطبيق نظام البنود فى صورته الكاملة فى آسيا الصغرى بعد الفتوحات الإسلامية^٢ .

فسياسة الروم ثم بيزنطة نحو فارس كانت دوماً من طبيعة مختلفة تماماً عن سياستهم التى اتبعوها تجاه الشعوب الأخرى البربرية سواء فى القوقاز أو فى أفريقيا أو فى أوروبا . لأن الفرس كانوا شعباً عريقاً له حضارته ونظمه وتقاليده وكل مقومات الشعب المتمدين ، وقد نظر الفرس بدورهم إلى الرومان بنفس المنظور^٣ .

بيد أن وجود حضارتين مختلفتين ومتجاورتين لشعبين عريقين لهما حدود مشتركة ومصالح متباينة فى غالب الأحوال ومتعارضة فى بعض الأحيان ؛ أدى بالضرورة إلى قيام منازعات بينهما عولجت فى معظمها بالأساليب الدبلوماسية وفى بعضها باللجوء إلى القتال ، وفى كل الأحوال تعود العلاقات السلمية بينهما لاعتراف كل منهما بحق الآخر فى البقاء بتراته وحضارته .

^١ ندرية ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١٥١ .

^٢ د. فتحى عثمان ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ص ٨٤ - ٩٠ .

^٣ د. فتحى الشاعر ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

فالعلاقات الفارسية الرومانية قد يغلب عليها الصراع حول مناطق النفوذ خاصة في المنطقة القوقازية ذات الموقع الإستراتيجي والتجاري الهام لكل من القوتين من ناحية، ومحاولة الروم التخلص من الاحتكار الفارسي للتجارة وطرقها مع الشرق بحكم موقعها الجغرافي من ناحية أخرى عن طريق علاقاتها بالممالك الواقعة على طريق التجارة في الشمال (بلاد أرمينية والقوقاز) أو على طريق التجارة في الجنوب (الحبشة واليمن).

إلا أنه كثيراً ما كان يغلب عليها طابع التعاون أيضاً^١ ، سواء من خلال الاتفاق الضمني أو الصريح على اقتسام مناطق النفوذ حسب توازن القوى القائم والذي يتم تعديله من حين لآخر، أو من خلال التعاون على حماية ميراثهم من هجمات القبائل البربرية والتي وصلت درجة التعاون في إطارها إلى حد قيام فارس بوضع الممرات تحت سيطرتها الفعلية مع ترك النفقات اللازمة للروم .

بتعبير آخر ، فإن علاقات الفرس والروم لم تكن عدائية دائماً ، فقد استمرت التجارة على الرغم من هذه الحروب كما حدثت اتصالات دبلوماسية في مفاوضات الصلح ، كما تجاوزت المؤثرات اليونانية و الفارسية في أرمينية ودخل التأثير الروماني في الإمبراطورية الساسانية مع الأسرى الرومان الذين كان الفرس يسكنونهم في بلادهم ويستفيدون من خبراتهم ، وقد أقامهم سابور الأول في جنديسابور وتستر . وعلى هذا النحو وجد السبيل لاتصال ثقافي حضاري بين الجانبين المتعادين^٢ .

فقد أثبتت الحروب بين الإمبراطوريتين عدم جدوى الحلول العسكرية في تغيير الحدود الفاصلة بينهم . " فلم يحدث قط أن استطاع الرومان توسيع حدود إمبراطوريتهم في الشرق إلى ما وراء نهر الفرات وأرض الجزيرة تمثلاً بامبراطورية الإسكندر . وشاهد على ذلك أنه عندما قدم أوكتافيوس أغسطس وحاول المحاولة نفسها ، وقف عند الشاطئ الغربي لنهر الفرات وجعل منه الحد الطبيعي للإمبراطورية الرومانية في الشرق تاركاً أرمينية لحالها دولة مستقلة " .

^١ Rene Grousset , L'Empire du Levant : Histoire de La Question D'orient , (Paris : Payot , 1949 , P.P. 72 et seq).

^٢ د. فتحي عثمان ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ١٢٥ .

د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

بل أرسل كسرى بعد إبلاغه بانتصارات جوستينيان في شمال أفريقيا بضرورة إرسال نصيبه في الغنائم التي حصل عليها ، لأنه اعتبر نفسه شريكاً كاملاً في تحقيق هذا الانتصار لسماحه لجوستينيان بعقد معاهدة السلام الدائم عام ٥٣٢ م التي أتاحت له فرصة تأمين الجبهة الشرقية ، فما كان من جوستينيان إلا الانصياع لطلب كسرى وأرسل إليه مبلغاً كبيراً من المال على سبيل الهدية في محاولة لكسب رضا كسرى ، وإن لم يحدد بروكيوس مقدار هذا المبلغ.

وكثيراً ما حاول الروم فى سجال حروبهم جعل نهر دجلة بدلاً من نهر الفرات، الحد الطبيعى الفاصل بين الإمبراطوريتين مع قيامهم بضم كل أرمينية إليهم. إلا أنهم سرعان ما يعودون إلى التخلّى عن فتوحاتهم والعودة إلى حدود الإمبراطورية على عهد أغسطس على نهر الفرات، وإعادة أرمينية إلى وضعها السابق (مثلما حدث عام ١١٧م)، بل قد يقر الفرس أنفسهم، كما حدث فى صلح نصيبين عام ٢٩٨م، بأن نهر دجلة لا الفرات هو الحد الفاصل بين الدولتين وأن تكون أرمينية مستقلة، وأن يعترفوا بالحماية الرومانية على إيبيريا وألبانيا، إلا أن الروم تنازلوا عن كل ذلك^١.

وكذلك حاول الفرس توسيع إمبراطوريتهم على حساب الروم عن طريق لازيقا. إلا أن وجود قوات فارسية فى تلك المنطقة الحيوية يعطى الفرصة للفرس للتسلل إلى البحر الأسود وتهديد الأقاليم البيزنطية الواقعة على الساحل الجنوبى لهذا البحر، بل وتهديد العاصمة ذاتها.

وبالرغم من تقرير وقف الأعمال العدائية على طول الحدود بينهما بناء على هدنة ٥٤٥م وتحديدًا مرتين، فإن حقوق الملكية والسيادة على لازيقا أو مناطق الحدود بين عرب الغساسنة وعرب الحيرة تركت دون تحديد، وأن نوعاً من الحرب المتقطعة ظل قائماً فى هذه المناطق حتى هدنة عام ٥٥٦م^٢.

ومن ثم، فقد شكلت أرمينية مثلاً للمناطق شديدة الحساسية التى يلتقى فيها نفوذان متعاكسان^٣، فيفقد توازن القوى إلى تصور التحييد كصيغة مقبولة مؤقتاً لدى الطرفين رغم إصرار كل منهما على عدم الموافقة المبدئية. لأنه لا يمكن إبقاء نوع من التوازن بين الطرفين إلا إذا تم تحييد أجزاء من المناطق البينية التى تلتقى حولها الكتلتان وأخرجت باتفاق الطرفين عن كونها مناطق نفوذ، وبالتالي نقاط احتكاك شديدة الحساسية لكل حادث دولى أو كل تغيير طفيف فى ميزان القوى.

فكانت الدول المتنافسة تحترم هذا الحياد أحياناً، بل وتشجعه كيما تكون الدولة المحايدة إما حاجزاً لمنع تكرار الحروب وإما موقفاً للمفاوضات وممرّاً للتواصل الحضارى بين الشعبين. وفى أحيان أخرى قد تتفق الدولتان على وضع حد للصراع بينهما عبر اقتسام هذه المناطق الوسيطة، وضم كل منها إليها جزءاً يصير كأحد أقاليمها. وهو

^١ نفوذ حسن حافظ، تاريخ الشعب الأرمنى، (القاهرة: دار نوبار للطباعة، ١٩٨٦، ص ٤٩).

^٢ المرجع السابق، ص ٥٧.

Rene Grousset, Op.Cit.,P,71.

^٣ فوست، مرجع سابق، ص ٨٣.

د. فتحى عثمان، مرجع سابق، ك١، ص ص ٣٨-٣٩.

الأمر الذى يقود الى تحديد النزاع بصورة مباشرة وعنيفة وإلى قطع أواصر التواصل التجارى بينهما .

وكان إقليم أرمينية منذ القدم مسرحاً للقبائل الرحل ومنطقة تفصل بين الساميين فى الجنوب والآريين فى الشمال ، وكان أولئك وهؤلاء يخضعونه لسلطانهم من حين إلى آخر ، باعتبار أنه واقع على الحدود بينهم . ولكنهم كثيراً ما كانوا يتركونه مستقلاً متمتعاً بنظمه الخاصة^١ .

"وكان يحيط بأرمينية بلاد الأنهار العظيمة دول أكثر منها عظمة وقوة وقد ظلت قروناً طويلة مطمحاً لهذه البلاد والإمبراطوريات المتنافسة . فبينما كانت جبالها المرتفعة تحول دون اتخاذها للدفاع عن نفسها ؛ كانت وديانها وسهولها طرقاً ميسرة لعبورها ما بين بلاد النهرين و البحر الأسود . فخضعت للأشوريين و الميديين واقتتل عبرها الفرس و اليونان و الرومان للسيطرة على طرقها للارتفاع بها فى التجارة وفى الحرب .

"ومن بعد ذلك احتزب من أهلها البيزنطيون و المسلمون ، وروسيا وبريطانيا ولكنها ظلت مع ذلك فى كثير من هذه العهود مستقلة من الناحية الرسمية وأحياناً من الناحية الفعلية رغم ما حاق بها من الضغط الخارجى ، محتفظة بكل ما لها من نشاط اقتصادى فى التجارة و الزراعة ، ومن استقلال ثقافى أثر فى دينها وكنيستها الأرمينية الخاصة وآدابها و فنونها"^٢ .

^١ إبراهيم خورشيد (وآخرون) ، دائرة المعارف الإسلامية ، (القاهرة : مطابع الشعب ، د.ت ، ٣م ، ١٧٤ ، ص ٣٣ فما بعدها) .

^٢ د عزالدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
كانت أرمينية التاريخية تمتد من الشمال إلى الجنوب من خط عرض ٤١،٥ إلى خط عرض ٣٧،٥ شمالاً ، من الشرق إلى الغرب من خط طول ٤٩ شرقاً إلى ٤٧ شرقاً ، فهى تمثل الثلث الشرقى لآسيا الصغرى وحتى بحر قزوين. ولم تكن لأرمينية الأصلية أو التاريخية حدود ثابتة تستند إلى معالم جغرافية محددة تماماً ، كما أنها كانت تقع بين دول كبرى تمثل حضارات مختلفة وفى حالتى اتصال أو صراع مستمرين . ولهذا كانت أرمينية دائماً معبراً للتجارة الدولية وللتبادل الثقافى وميداناً للقتال ، وتعرضت من جهاتها الأربع للغزو كما تعرضت للضم و التقسيم و المحنة منها وإليها.
ويفخر الأرمن بلغتهم القومية الخاصة بهم وكنيستهم الوطنية المستقلة لأصالتها و تميزهما عن غيرهم من الشعوب . فاللغة الأرمينية هى فرع أصلى قائم بذاته من اللغات الآرية ، والحروف التى تكتب بها تختلف عن غيرها من اللغات . والكنيسة الأرمينية الجريجورية الأرثوذكسية تأسست فى أواخر القرن الثالث كما أنها إحدى الكنائس الشرقية التى رفضت قرارات مجمع خلقيدونية الشهير عام ٤٥١ م ، فأثبتت استقلالها عن الكنيسة الرومية.

انظر : فواد حافظ ، مرجع سابق، ص ١٥ - ١٩ .

R. Grousset , Op. Cit ., P.P. 68 - 69 , p.p 76-77 .

"وفى كل العصور كانت سياسة الدولتين الكبيرتين تجاه أرمينية تتذبذب وتتراوح بين محاولة السيطرة عليها وعلى طرق التجارة التى تمر بها ، وبين الاعتراف بها كدولة محايدة تحول دون تصادمهما والوقوف بكل منهما عند تخوم أرمينية كأقاليم حدودية يعتمد عليها أمن كل منهما" ^١.

فقد كانت تمثل دائماً مناطق متنازع عليها مشكوك فى شرعية بقائها وولائها ، وقد تضطر إحدى الدول القوية إلى السيطرة عليها وإبقائها كنقطة وثوب ومنطقة عبور إلى الدول المعادية المجاورة وقد تنتقل ملكيتها من يد إلى أخرى ، وقد تنزك دون أن تبتلعها الدول الكبرى لكى تقوم بوظيفتها الحاجزة بين جارتين قويتين.

فالدولة الحاجزة هى دولة ذات سيادة المهدف من إنشائها هو تقليل الاحتكاكات بين دولتين أو عدد من الدول المتجاورة ، فهى ما يطلق عليه الدول مانعة التصادم وبعضها يقوم بوظيفته الحاجزة مستنداً إلى معالم طبيعية خاصة ^٢.

وكانت أرمينية فى عهد تبعيتها للدولة الفارسية القديمة ، تكون فيها الولاية الثالثة عشر وجزءاً من الولاية الثامنة عشر على حزية قدرها ٦٠٠ طالت فضة ، غير الجزية العينية من حاصلاتها ، إلا أن حكامها وولاتها كانوا من أبنائها ^٣.

١. د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

٢. د. فاتح عقيل ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

٣. فؤاد حافظ ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

فلم تخضع مملكة أراما التي تأسست على أراضى أرمينية لحكم آشور رغم الحروب التى شنتها عليها ، ولم تندمج فى مجموعة الدول والشعوب السامية التى كان الآشوريون يترعمونهم ، وبقي لها طابعها الخاص الذى لم يكن آرياً أيضاً وحافظت على استقلالها . وقد عرف من نقوش أراما أنها تحالفت مع جيرانها فى الغرب ضد آشور ، وأن ملك الأرمن هراتشاي كان حليفاً لملك بابل بختنصر ، وأنه شاركه فى فتح مملكة يهوذا عام ٥٧٩ ق. م ، وأخذ معه أسيراً يهودياً أصبح لعائلته شأن كبير فى تاريخ أرمينية حتى العصر الحديث هو شوباط أو سمباط رأس أسرة البحارطة.

ولم يشهد الإسكندر المقدونى قد فتح أرمينية وضمها إلى إمبراطوريته ، وإنما أقام ابن حاكمها السابق ملكاً عليها والذى ما لبث إلا قليلاً وأعلن استقلاله التام بعد وفاة الإسكندر وعدم قيام قادتهم من بعده باقتسام أرمينية بينهم أو حتى إدخالها فى جملة ممالكهم ، لأن الإسكندر لم يقم بفتحها . وكان انهيار فارس التى كانت تضم أرمينية يعنى الاستقلال الفعلى والرسى لأرمينية اعتباراً من عام ٣٢٣ ق. م.

وقد تعرضت أرمينيا للتقسيم فى صراع الدولة السلوقية والبارثية عليها إلى أرمينيا الكبرى وعاصمتها أرتكسايا ، وأرمينيا الصغرى وعاصمتها شمشاط عام ٢٠٠ ق. م وتعين حاكمين أرمينيين عليهما سرعان ما أعلنوا استقلالهما بعد اعتراف روما بهما عام ١٩٠ ق. م وإلزامها الدولة السلوقية بعدم توسيع أملاكها شمالى جبال طوروس ، أى نحو هاتين المملكتين الأرمينيتين والاعتراف باستقلالهما

ويعتبر أرتكسياس الأول هو مؤسس الدولة الأرمينية فى ذلك العصر ، وقد حارب وتحالف مع روما أحياناً ومع البارثيين أحياناً أخرى ومع ضد الدول الصغرى المجاورة لها ، كما لجأ إليه هانيبال زعيم قرطاجنة وخضم روما العنيد مؤذناً بعلاء الجمهورية الرومانية له . -

"وهكذا لم تأمن أرمينية من التدخلات المستمرة والإغارة على أراضيها من قبل الدولتين الكبيرتين . فأراضيها يتقاذفها الانسلاخ ، فتدمج طوراً في بلاد فارس وطوراً تدخل بعض أراضيها في ممتلكات روما ضمن آسيا الصغرى . ولم تغن معاهدة رانديا ٦٣/٦٤م عن تأويلات وتفسيرات لشروطها الغامضة من قبل روما - على عادة الرومان في وضع معاهدات التحالف - لتجعل من أرمينية دولة مخضعة أو تابعة حيناً ، ودولة محايدة أو مستقلة تلعب دورها كحدود عسكرية واستراتيجية ، وتخوم طبيعية حيناً آخر^١

ويلاحظ أن العائلة التي حكمت أرمينية اعتباراً من عام ١٦م كانت تنتمي إلى الأسرة الأرشاكية التي ينتمي إليها ملوك فارس البارثيين منذ عام ٢٤٩ق.م . وقد انقرضت هذه الأسرة في فارس عام ٢٢٤م على حين دام فرعها في أرمينية حتى عام ٤٢٨م . مثلما يلاحظ اتفاق الدولتين على مكانة أرمينية الوسط بينهما ، والذي تؤكد - بعد سلسلة من حروب الضم والانسلاخ - بتولي تريداد الأول البارثي (وهو أخ ملك فارس) ملكاً على أرمينية ، وإنما بصفته تابعاً لروما عام ٦٤م . وإعلاناً لذلك سلم تاجه أمام تمثال للإمبراطور الروماني نيرون ، والتزم بالسفر إلى روما لتسلمه بها من يديه^٢ .

فقد شكلت أرمينية ذريعة للحرب بين الدولة الساسانية الفارسية وبين دولة الروم البيزنطية ، والميدان الرئيسي للحرب المتواصلة بينهما^٣ ، وتعرضت لقيام كل طرف

ويمثل تيجران الأكبر (٩٥ / ٥٥ ق.م) عصر مجد أرمينية الكبرى ، وقد بذل جهوده لتوسيع مملكته وتخليصها من نفوذ الدولتين المجاورتين له للدرجة التي دعاها فيها أمراء الدولة السلوقية عام ٨٣ ق.م لتولي عرشها . ولم يستطع بومبي القضاء عليه إلا بعد التحالف مع ملك البارثيين ، وإن سارع إلى إعلانه صديقاً وحليفاً لروما و اكتفى بفرض جزية سنوية قدرها ٦٠٠٠ طالنت من الذهب ، وخلع عليه لقب "حليف وصديق الشعب الروماني".

١.د. عز الدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٢٣

٢.فؤاد حافظ ، مرجع سابق ، ص ٤٥ فما بعدها.

٣.المرجع السابق ، ص ٥٤.

R. Grousset , Op. Cit ., p. 74.

خاصة لأن أرمينية لم تكن محايدة بين الطرفين في هذه الفترة . لأنها كانت تؤيد بيزنطة لكونها مثلها مسيحية . ولأن الدولة الساسانية كانت تحاول دمج أرمينية فيها وتضطهد أبناءها وتعادي ملوكها ، لانتمائهم إلى فرع من الأسرة الحاكمة السابقة بالدولة البارثية التي أسقطتها . فقد تقوى مركز تريداد الثالث في أرمينية بعدول الإمبراطورية الرومانية عن اضطهادها للمسيحيين واعتناق قسطنطين الأول لها وعقد مجمع نيقية الأول عام ٣٢٥ م ، والذي حضره وفد عن أرمينية . فلم يعد يخشى إلا من اضطهاد الفرس لهم وبقطع صلتها بالروم عن طريق القضاء على استقلال الكنيسة الأرمينية المرتبطة بمطرانية قيصرية في إقليم قبادوقية ، ففصلتها في عام ٤٢٨م ولقبت بطريقها سومارك بلقب "جاثليق" الذي يحمله رئيس الكنيسة الشرقية بفارس . ثم حاولت دمجها في الكنيسة السريانية في انطاكية والرها . -

انظر الفردوسى ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٥ .

وقد كانت الحروب بينهم سجلاً حول أرمينية . والعجيب هو قيام تداول مستمر لكل أرمينية فيما بينهم ، ثم الاتفاق حول تقسيمها أخيراً . فقد تخلت بيزنطة عام ٢٣٢ م عن أرمينية لتضمها فارس إليها عام ٢٣٨ م وحتى صلح نصيبين عام ٢٩٨ م حيث أقر ملك فارس باستقلال أرمينية ، و أن نهر دجلة لا الفرات هو الحد الفاصل بين الإمبراطوريتين . وعقدت أرمينية معاهدة صداقة مع بيزنطة أعادتها للنفوذ الرومى اعتباراً من عام ٣٢٥ م . وهو الأمر الذى لم يدم طويلاً لأن الإمبراطور الرومانى عقد صلحاً - بعد حروب غير حاسمة - عام ٣٦٣ م تنازل بموجبه للفرس عن الولايات الخمس الكاتنة بإقليم ما بين النهرين ، كما اعترف بموجب هذا الصلح بخروج أرمينية وإيبيريا وألبانيا عن دائرة النفوذ الرومانى فانضمت إلى مملكة فارس عام ٣٦٨ م . غير أن تدخل الروم فى إيبيريا أدى لنشوب حرب عام ٣٧١ - ٣٧٦ م ، والتي انتهت بصلح تضمن اتفاق الدولتين على ترك أرمينية وإيبيريا تحكمان نفسيهما ، الأمر الذى كان يعنى انفصاليهما عن فارس . ولتجنب الحرب بين الدولتين عقب وفاة زعيم أرمينية مانويل ماميكونيان الذى سار على سياسة متوازنة لبلده بينهما ، اتفقت الدولتان على تقسيم أرمينية الحقيقية لأول مرة فى تاريخها إلى قسمين ، القسم الشرقى وهو الأكبر المكون لأربعة أحماسها يؤول إلى فارس وقصبتها دوين ، وتولى حكمه الملك الأرمنى أرشاك الثالث حتى عزله سابور فى نفس العام ، وعين على أرمينية خرسوف الثالث البارثى (٣٨٧ / ٣٩٢ م) .

والقسم الغربى وهو الأصغر المعادل لخمس أرمينية ويؤول إلى بيزنطة ، وتولى حكمه فغارشاك البارثى الذى توفى فى نفس العام ، فانتقل الحكم إلى أخيه إرشاك الثالث إثر عزله عن حكم أرمينية الشرقية الفارسية . وبقي حاكماً على أرمينية الغربية حتى عام ٣٨٩ م ، حين ضمت بيزنطة أرمينية الغربية إلى أملاكها بصفتها إحدى ولاياتها . وقد سعت كل من الدولتين إلى تأكيد تبعية أرمينية لها كإحدى ولاياتها ، مثلما يبدو فى تعيين يزدرجرد الأول ابنه سابور ملكاً على أرمينية عام (٤١٦ / ٤٢٠) ، تأكيداً لكون أرمينية قد صارت ولاية فارسية وضمت أرمينية نهائياً وأقامت مرزباناً عليها فى عام ٤٢٨ م .

وكذلك فعل الروم ، إذ قسموا ما ينحصر من أرمينية إلى أربع أرمينيات ليتمكنوا من صد هجمات الفرس إلى نيودوبوليس ومنطية وقباضية وميافارقين ، وهو التقسيم الذى نجده لدى الجغرافيين العرب . ويذكر البلاذرى والحموى دخول الخزر لعبة تقسيم أرمينية لدرجة استبعاد الفرس منها أحياناً وبيزنطة أحياناً أخرى ، " فكانت جزران (أرمينية الثانية) وآران (أرمينية الأولى) فى أيدى الخزر ، وسائر أرمينية فى يد الروم يتولاها صاحب أرمينيا " ، ثم جرى توسع الفرس فى فتوحاتهم وقيامهم ببناء سد دربند ، " وفتح أنوشروان جميع ما كان فى أيدى الروم من أرمينية ، فلم تزل أرمينية فى أيدى الفرس حتى ظهر الإسلام .

انظر لمزيد من التفاصيل:

فؤاد حافظ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ - ٨٦ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، مج ٣ ، ١٧٤ و ١٨٤ ، ص ص ٣٥ - ١٠٨ .

الفردوسى ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٧٢ و ص ١٢٢ و ص ١٧٦ و ١٩٧ ، ص ٢٤٧ .

ياقوت الحموى ، مرجع سابق ، مج ١ ، ص ١٦٠ .

شمس الدين أبو عبد الله محمد أبى طالب الأنصارى الدمشقى ، غيبة الدهر فى عجائب البر والبحر (ليبزج : أوتو هارسوتر ، ١٩٢٣ ، ص ١٨٩) .

أبو الحسن البلاذرى ، فتوح البلدان ، (بيروت : دار الهلال ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٣) .

الشرىف الإدريسى ، نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، (بيروت : عالم الكتاب ، ط ١ ، ١٩٨٩ ، مج ٢ ، ص ص ٨٢١ - ٨٢٢) .

منهما بضئها إليه ثم التنازل عنها حسب مقدرات التوازن بينهم إلى الطرف الآخر ، وأحياناً ترك أرمينية لحالها حفاظاً على هذا التوازن حتى اتفق الطرفان على اقتسامها بينهم عام ٣٨٧ م. بموجب اتفاقية اسلاسينى والتي لم تحل دون الصدام بينهما .

"وهكذا لعب الفرس و الروم البيزنطيون دورهم فى إرساء هذه الفكرة للتخوم كحدود عسكرية أو سبل حماية الطرق التجارية على غرار أرمينية ، فأقامت بيزنطة دولةً تابعة أو مستقلة اسماً كإمارة الغساسنة وتدمر ، بمثل ما كان الفرس يقيمون دولة الحيرة ، هذا إلى جانب انقسامهم حول أرمينية" .

فقد كانت القبائل العربية المجاورة للحدود الفارسية و الرومانية أكثر الشعوب المجاورة تحضراً ، وذلك بحكم الاتصال و الاحتكاك الحضارى مع كل من الفرس و الروم، حتى أنهم قد شكلوا فى عصر جوستينيان قوة راسخة وثابتة ولها ميولها المعروفة و الواضحة لكل من القوتين فى ذلك الحين .

فهناك عرب الحيرة المواليين للفرس وعرب الغساسنة المواليين للروم ، ونظراً لقوة القبائل العربية الواقعة شمال شبه الجزيرة فقد حاول الفرس و الرومان كسبهم إلى صالحهم فى صراعاتهم التقليدى الدائم^١ . فكان لابد للساسانيين و للبيزنطيين من التعامل مع العرب ومن استرضائهم ، لأنه كانت لكل من الدولتين حدود واسعة طويلة معهم ، كما كان فى كل من الإمبراطوريتين قبائل ذات شأن نازلة من أراضيها فى مناطق حدودية حساسة . وكانت بادية الشام مثلاً مملوءة بقبائل عربية تعرف عند الروم باسم Sarcens و Scenites وتعنى سكان الخيام^٢ . فهى فى تنقل مستمر وحركة دائمة ،

^١ أ.د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

^٢ د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

واستندت سياسة الرومان ثم سياسة بيزنطة من بعدهم إلى قاعدة الاستفادة من العرب فى المواضع التى يصعب عليهم حمايتها والدفاع عنها ، وذلك مثل تخوم الصحارى وفى صد هجمات الأعراب المعادين أو الذين يدينون بالولاء للفرس . وفى أيام بومبى ، كان أحد سادات القبائل العربية متحكماً فى البادية المتاخمة لبلاد الشام ، وأن اسمه هو الخادم أو الخانيموس ، وقد كان من حلفاء الرومان ثم اجتاز الفرات والتجأ إلى الفرس .

وقد أزعجت القبائل الرومان بغاراتها على الأرضين التى استولوا عليها وأخضعوها لحكمهم ، فأوجد الرومان جيشاً مرتزقاً من أهالى البلاد ، وجعلوا إليه حماية الحدود والدفاع عنها ، وأقاموا له الثكنات على طول تلك الحدود . ومع ذلك كانت القبائل تهتبل الفرص فتهاجم الحدود وتتوغل فى الأرضين الخاضعة للرومان ، ثم تعود مسرعة إلى مضاربها فى البادية حيث يصعب على الرومان محاربتها هناك .

انظر : د. فتحي عثمان ، مرجع سابق ، لك ، ص ٣١ - ٣٢ .

د. جواد على ، الفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، (بيروت: دار العلم للملايين، ط ١ ، ١٩٦٩ ، ج ٢ ، ص ٤٠) .

فإذا وجدت أرضاً خصبة عاشت عليها ، وإلا اكتسبت معيشتها بالغزو بأن تغير على أرض الفرس و الروم .

وقد جرت الإمبراطورية الرومانية على أن يكون لها خط مزدوج من الحدود : حد داخلي يتبع إقليم الحضر والزراعة وهو محصن ، وحد خارجي يمتد في إقليم البدو الذين كانت تدفع لهم جزية سنوية . وقد كانت مدين وغيرها من الواحات تقع خارج حدود المنطقة العربية ولم تكن جزءاً من فلسطين في التقسيم الإداري ، ولكنها كانت تدخل ضمن الحد الخارجي . وإذا نجح الرومان في استمالة أحد رؤساء القبائل ، فإن الحد الخارجي كان يدخل في حدود النفوذ السياسي^١ .

وسلك البيزنطيون سياسة حكام روما في تقوية بلاد الشام وضمان سلامتها من غارات الأعراب أو الفرس عليها ببناء سلسلة من الاستحكامات في البوادي وفي مفارق الطرق المؤدية إلى تلك البلاد . لأن القوة وحدها لا تكفي لضبط الأعراب ، والجيش النظامية لا تستطيع أبداً أن تتعقب فلول الأعراب التي تتراجع بسرعة ، فمن الحماقة محاربة الأعراب في مضاربهم . وأن من الخير مداهم واسترضاءهم ، وذلك بالاتفاق مع سادات القبائل الأقوياء على دفع هبات مالية سنوية لهم ترضيهم ، في مقابل الاشتراك مع أولئك الحكام المتحالفين معهم في حروبهم لأعدائهم . وتقرن الجعالات السنوية تلك بهدايا وأطاف و بألقاب مشرفة تبهج النفوس ، وبدعوات توجه إليهم في المناسبات لزيارة القسطنطينية و النزول في ضيافتهم ، وتخلع عليهم الخلع التي تستهويهم وتضمن ولاءهم^٢ .

فلم تخرج معاملة الروم للقبائل العربية عموماً عن معاملتهم للشعوب و للقبائل التي تحيط بها من الشمال و الغرب و الجنوب . فكانت أولى وسائل الدبلوماسية البيزنطية هي المال الذي يقدم إلى تلك القبائل على شكل إعانات سنوية ، سواء لقبائل الهون في القرم أو حكام العرب و الحبشة أو قبائل الهيرول والآفار وإيبيريا واللاز . مثلما ينعم الإمبراطور على رؤساء تلك القبائل بالألقاب و الرتب و المرتبات الخاصة بكل رتبة ، فضلاً عن التاج الذهبي و الثياب الحريرية المطرزة بالذهب والتي كانت على شاكلة ثياب الإمبراطور^٣ .

Irfan Kavar , The Arabs In Peace Treaty Of A.D. 561 , (Leiden , Arabica, Tome III , 1956, P.P. 12 et Seq).

^١ د. جواد علي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ .

^٢ المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٣ .

^٣ د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

وكذلك السماح لهم بالزواج من الروميات اللاتي كن من الطبقة السناتورية ، بل وحتى من أقارب البيت الإمبراطوري ، بالإضافة إلى استضافة أبنائهم فى القسطنطينية فى القصور بصفة دائمة للعناية بهم وتربيتهم تربية عالية ، الأمر الذى يعنى تقوية مشاعر الولاء للإمبراطور و التشبع بالروح الرومانية . وحرص جوستينيان على إظهار الأبهة و المهابة أمام الزوار و الضيوف من الشعوب تلك خاصة عند دخولهم غرف القصر الإمبراطورى المطلية بالذهب ، والأزياء الرسمية الغالية التى يرتديها العاملون بالقصر وكذلك المجوهرات النفيسة والسجاد الفخم .

كما كانت قواعد التشريفات التى لابد من اتباعها أمام الإمبراطور مصدراً آخر ووسيلة للتأثير ، إذ كانت هناك عبارات وحركات معينة كان القصد منها التأكيد على البون الشاسع الذى كان قائماً بين السلطة الإمبراطورية والشعب الخاضع، لأن تحية الإمبراطور مثلاً كانت تتم بانبطاح الذى يقوم بالتحية أرضاً أمام الإمبراطور ويمد يديه وقدميه ثم يقبل إحدى قدمى الإمبراطور^١ .

وقد كان من سوء المصادفات أن النصرانية كانت قد تجزأت إلى شيع ، وأن غالبية النصارى العرب تمذهب بمذهب يخالف مذهب الروم ، ولكنها كانت تشعر على كل حال أنها مع الروم على دين واحد . ولهذا لم يحفل سادة القسطنطينية كثيراً بموضوع اختلاف المذاهب ، وإن تألموا من وجوده وظهوره .

وبالإضافة إلى أسلوب الوقعة والشقاق بين الشعوب غير ذات الثقة ، كان التبشير بالمسيحية عن طريق التفاعل السلمى الهادئ و المنظم بين الشعوب المتبربرة ، أكثر الوسائل نجاحاً وأدومها . وقد تمكنت النصرانية من كسب بعض العرب وجذبت إليها القبائل الساكنة على حدود الأرياف والأطراف ، أى سكان المناطق الحساسة الدقيقة بالنسبة إلى الخطط السياسية و العسكرية للساسانيين والبيزنطيين على حد سواء .

ولذلك كان لاعتناق عرب الضجاعة للمسيحية أثره الكبير فى موالاتهم الروم ، وبخاصة حصول كبيرهم على لقب فيلارخيوس . وهذا يعنى أنه صار الشخصية الأولى التى لها حق التعامل مع السلطات الرومانية ، وحق السيادة على غيره من القبائل التابعة للروم والذين أطلق عليهم "عرب الروم" ، أو "روم العرب" .

^١ د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ فما بعدها.

على أن شهرة الفساسنة بدأت منذ الحارث بن جبلة المعاصر للإمبراطور جوستنيان ، والذي مارس جهوداً عسكرية ودبلوماسية ودينية طوال عصر جوستنيان ، ومنح ألقاباً لم يحظ بها شيخ عربي من قبل طوال تعاملهم مع الروم^١ .

ويمكننا التعرف على مكانة العرب في العلاقات المتبادلة بين الفرس والروم من خلال تناول المادتين المتعلقتين بهم في معاهدة عام ٥٦٢ م ، وإحداهما مادة تجارية والأخرى عسكرية . فالمادة التجارية تنص على أن " يتمتع العرب (التجار) التابعين لكل من الدولتين عن السفر في طريق غير مألوفة تجنباً لدفع الرسوم . وعلى كل هؤلاء الذين يتاجرون بين الدولتين اتباع طريق نصيين ودارا ، وعليهم عدم دخول الأراضي الفارسية أو الرومانية إلا بتصريحات خاصة . وأن المخالفين لذلك والمهربين سوف يلقي عليهم القبض من قبل موظفي الحدود ويسلمون للسلطات لينالوا العقاب"^٢ .

^١ د. جواد علي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٧.

وينقل عن بروكيوس أن المنذر ملك العرب لما أكثر من الغارات على حدود إمبراطورية الروم ، وعجز قواد الروم من أرباب لقب الدوق وسادات القبائل من أصحاب لقب فيلارخ المحالفين للروم عن صده والوقوف أمامه ، رأى القيصر أن يمنح الحارث بن جبلة سيد الفساسنة لقب ملك ليقف في مواجهة المنذر . وقد ذكر أن هذا اللقب لم يمنح لأحد من العرب من قبل.

والذي صرح إطلاقه من الألقاب على أمراء الفساسنة هو لقب بطريق ولقب سيد قبيلة فيلارخ مقروناً بنعت من النعوت التابعة له أو مجرداً منه . كالذي جاء عن المنذر البطريق الفائق المديح ، وما ورد عن الحارث البطريق ورئيس القبيلة. Phylarchus

وقد حصل الحارث بن جبلة على ألقاب عدة مثل : الصفي Clarrissimus والمحترم Spectabilis والملك Basilius والممتاز Illustris والأجد Gloriossimus والشريف Patricius حيث أصبح الشرطي الأمين الضارب على أيدي المتمردين داخل الإمبراطورية (ثورة السامريين ٥٢٩م) ، والذي يقوم بشن الغارات على أراضي الحيرة و القلاع الفارسية المجاورة كذلك.

والواقع أن خدمات الحارث للروم لم تقتصر على الجانب الدبلوماسي أو العسكري بل جمع بينهما واحتل مكانة عالية في الإمبراطورية . ويلاحظ أن نص أبرهة الذي ذكر في جملة ما ذكره أن الحارث بن جبلة أرسل رسولا عنه للاحتفال بمناسبة سد مأرب لم يدون كلمة ملك مع اسم الحارث . وإنما ذكر " ورسل حرثم بن جبلة " فلم يلقبه بلقب ملك . ويدل عدم إطلاق أبرهة لقب ملك على الحارث على أنه اتبع الأصول الدبلوماسية المقررة عند الرومان ، وأن لقب ملك لم يكن لقباً رسمياً له صدى دولي.

ويلاحظ أن هذا النص " Glaser 618 " استعمل كلمة " محشكت " للرسل الذين جاءوا من عند النجاشي " محشكت نجشين " . واستخدم لمن جاءوا من عند ملك الروم " محشكت ملك رمن " . وتعني كلمة محشكت في اللغة السبئية الزوجة . فعبر عنها هنا عن رسل حكومة صديقة مقربة . أما بالنسبة إلى رسول ملك فارس ، فأطلق عليه كلمة " تنبلة ملك فرس " أي وفد ملك فارس . وذلك يشير إلى أن هذه الكلمة لها معنى خاصاً في العرف السياسي يختلف عن معنى محشكت ، وأن وفد فارس لم يكن في منزلة وفدى الحبشة والروم ودرجتهم.

^٢ د. فتحي الشاعر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨.

فهذه الإشارة الخاصة بالعرب وضرورة اتباعهم طريق دارا نصيبين (المدن التى حددتها بيزنطة وفارس للتواصل التجارى بينهم بالرغم من نشوب الحرب فى أى مكان آخر) والعقوبات القاسية التى سوف تفرض على المخالفين إنما تلقى الضوء على التاريخ الاقتصادى للعرب وعلاقات العرب الاقتصادية بكل من الروم و الفرس .

"فلا نعلم أن ملوك الروم كانوا يرسلون قوافل تجارية خاصة بهم لتتاجر مع جزيرة العرب ، أو أن حكام مقاطعاتهم فى بلاد الشام كانوا يتاجرون باسم حكومتهم أو بأسمائهم مع بلاد العرب . وكل ما نعرفه هو أن التجار العرب كانوا هم الذين يرسلون القوافل إلى بلاد الشام ، فكانت علاقة أهل الحجاز و لاسيما أهل مكة بالروم علاقة اقتصادية . وعلى هذه العلاقات كانت تتوقف العلاقات السياسية فى أغلب الأحيان^١ " .

أما الفرس فقد كانوا أنفسهم وسطاء فى تجارة بيزنطة وشكلت الوساطة العربية حتى ولو كانت مشروعة ، منافسة من نوع ما لتجارة فارس . ففارس كانت مهتمة بالطرق غير المطروقة والوسائل غير المشروعة التى يتبعها تجار العرب ، فى وقت اهتمت فيه باحتكار تجارة الحرير وغيره مع بيزنطة^٢ .

^١ د. جواد على ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٣٢ .

إذ كان الروم مثلاً يزيدون فى الضرائب ويتعسفون فى جمعها ، فيتضرر بذلك تجار العرب فكانوا يشتكون ، وتنتهى مثل هذه الشكايات بترقيات يراد بها أن تكون ترضيات سياسية لتوجيه عرب الحجاز ضد الفرس أو لفتح المجال لتجار الروم بالمرور من الحجاز إلى الجنوب .

I. Kavar , Op. Cit . , P. 193.

R. Grausset, Op.Cit. , P.P. 91 - 93

^٢ Irfan Kavar, Op.Cit , P. 194 .

ويقرر هايد أن الفرس كانوا هم الذين يتلقون الحرير قبل غيرهم ، ويحرصون كل الحرص على ألا يصل إلى الرومان الشرقيين بطريق آخر غير الذى يجتاز بلادهم ، وبأيد أخرى بخلاف أيديهم . واتفقت بيزنطة مع فارس على تحديد بعض الأماكن التى يتعين فيها بيع البضائع الآتية من فارس ، وكان من المستحيل التملص من الأمر الذى يقضى بأن يكون كل فى كل من هذه الأماكن مقر لمكتب جمركى ، وكذلك ألزمت المعاهدة العرب بالمرور عبر طريق دارا نصيبين ، لأنه طريق الحرير الفارسى إلى قلب بيزنطة ، والذى يبدأ من نصيبين فى وسط بلاد ما بين النهرين ثم الرقة إلى الجنوب على الفرات . فيصل الحرير إلى نصيبين من ناحية بلاد الصغد وتجتاز فارس متجهة إلى الجنوب الغربى . كما كان قربها من نهر دجلة يجعلها على صلة بالخليج الفارسى .

انظر لمزيد من التفاصيل:

ف. هايد ، تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، ترجمة أحمد رضا ، مراجعة وتقديم أ.د. عز الدين فودة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ج ١ ، ص ص ١٧ - ١٨) .

وتلك العلاقات قد توضح لنا عدداً من الحوادث الفارسية العربية مثل حرب الفجار وعلاقتها بالقبائل العربية التي كانت تجير تجارة فارس إلى مكة ، ومثل قيام شابور ذي الأكتاف بحملته على العرب خاصة عرب الساحل و عمان^١ ، وإنشاء إمارة الحيرة في ملتقى الطرق البرية (القادمة عبر قلب الجزيرة) و البحرية (عبر الخليج الفارسي) ، ومد نطاق النفوذ الفارسي - عن طريق تابعتها - إلى البحرين وعمان وتهامة^٢ .

وقد شاركت كل الجزيرة العربية في الوساطة الدولية التجارية ، إذ تنقسم القبائل إلى أقسام كالبطون و الأفخاذ لكنها تدخل في أحلاف قبلية ، كل حلف منها يمثل إقليماً من أقاليم الجزيرة ولا يمكن أن تستطيع قبيلة مواصلة الحياة إلا إذا دخلت في حلف ، وهذا الحلف قد يأخذ اسماً عاماً مثل تميم و غطفان وهوازن وقد يجمعهم اسم مثل أعاريب نجد و الأحابيش .

وليس معنى ذلك أن قبائل الحلف تعيش في سلام بعضها مع بعض ، إذ الحقيقة أنها كانت في حروب متصلة لكنها كانت -رغم الحروب و العداءات - تتساند فيما بينها وتشارك في حماية إقليمها وتأمينه . فكانت قبائل عبس و ذبيان وأسد ومحارب تتعاون فيما بينها لحماية إقليمها من الدخلاء ، وكان موقفها من الإسلام موقف عداة واحد، ثم دخلت الإسلام في وقت واحد تقريباً بعد إستسلام غطفان و تميم وهوازن .

بتعبير آخر، لم يكن هناك من ضرورة لأن تخضع كل قبيلة من هذه على حدة ، بل هي خضعت من تلقاء نفسها بعد استسلام الأحلاف القبلية الكبرى التي كانت تحيط بموطنها . وكذلك الحال مع أقاليم البحرين في شرق الجزيرة، فقد دخلت في الإسلام بعد استسلام تميم ، وهي غطاؤها القبلي من ناحية الشرق^٣ .

وكذلك الأمر بالنسبة للأحابيش^٤ ، وهم بطون عربية من القبائل العربية الضاربة حول مكة من كنانة وخزيمة بن مدركة وخزاعة تحبشوا وتحالفوا معاً وأخذوا في الاندماج والتكتل في طريقهم إلى تكوين قبيلة عربية عن طريق الحلف . ثم تحالفوا مع قريش في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي ، وكان لهم أثر كبير في حروب مكة .

^١ الفردوسي ، الشاهنامه ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٦٣ فما بعدها .
^٢ الثعالبي ، تاريخ غرر السير ، مرجع سابق ، ص ص ٥١٤ - ٥١٥ .

^٣ Irfan Kavar ,Op. Cit., P. 195.

^٤ د. حسين مؤنس ، أطلس تاريخ الإسلام ، (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٤) .
^٥ المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

ولكى يكسر النبي عليه الصلاة والسلام شوكة الأحابيش عمل على اجتذاب القبائل التي تنتمى إليها ، وهم خزاعة وأسلم وغفار وبنى المصطلق ، حتى أن خزاعة كانت مسلمهم وكافرهم عيبة نصح رسول الله بتهامة ، صفهم معه لا يخفون عنه شيئاً . كما كانت قريش حليفة لبنى كنانة وبنى بكر وقاتلت إلى جانب كنانة ضد قيس وهوازن في حرب الفجار استجابة لهذا الحلف^١ .

وقد لعبت قريش دوراً حيوياً للغاية في الوساطة بين الإمبراطوريتين مع التزامها الدقيق بالحياد بينهم وحرصها على ذلك الحياد ، إذ تحولت قريش إلى وسيط تجارى مسيطر على حركة التبادل بين الشمال والجنوب بتنظيمها رحلات قوافلها في رحلتين؛ رحلة الشتاء والصيف ، ووضع نظام الإيلاف وهو أمان الطريق دون حلف ، الأمر الذى حقق لها الأمان من الخوف والإطعام عن جوع .

لأن أهل مكة كانوا تجاراً محايدين ، علاقتهم حسنة بكل من الروم والفرس ، لأنه كان من مصلحتهم الوقوف على الحياد . فكانوا يراقبون ما يحدث من تطورات تحكم العلاقة بين الكتلتين المتصارعتين ، ويتخذون المواقف التى تضمن لهم مصالحهم التجارية مع كل الأطراف . ويسعى سفرائهم فى تعظيم تجارتهم ، مجتنبين أمور السياسة إلا ما أعان منها على توثيق المعاهدات التجارية مع تلك الدول .

لذلك أخفق عثمان بن الحويرث ، أحد الحنيفية الأربعة الباحثين عن الحقيقة التى وجدها فى المسيحية ، فى ربط مكة بالنفوذ الرومى . لولا صيحة الأسود بن أسد التى بين فيها أن مكة لقاح لا تخضع لسلطة ملكية ، مبيناً خطل ما أراد عثمان وخشى على تجارة قريش الهامة إلى اليمن وإلى فارس ، إن هم ارتبطوا بالروم ، فحرص على حياد قريش وأنكر على عثمان جرهم إلى أحلاف تضر بمصالحهم^٢ .

كما تودد سادة قريش إلى سادات القبائل العربية بتقديم اللطف والهدايا لهم وحمل تجارتهم معهم ، وأخذوا منهم عهداً وإيلاًفاً ليأمنوا على تجارتهم الزاهية إلى الشام واليمن والآية منها ، وسعوا إلى مهادنة القبائل المجاورة حتى عبرت قريش بأنها لا

^١ أحمد الشريف ، قريش قبيلة العرب قبل الإسلام ، (الكويت : جامعة الكويت ، مجلة كلية الآداب والدراسات الإنسانية ، ١٤ ، يونيو ١٩٧٢ ، ص ١٢٠) .

^٢ انظر التفاصيل فى :

أبى محمد بن عبد الملك بن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق د. فهمى السرجانى ، (القاهرة : المكتبة التوفيقية ، د.ت ، ج ١ ، ص ٩٣ - فما بعدها) .

أبى الفداء بن كثير ، السيرة النبوية ، تحقيق د. مصطفى عبد الواحد ، (القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٩٦٦ ، ج ١ ، ص ٨٢ - فما بعدها) .

تحسن القتال وأنها تجارى وتداهن، وأنها لا تخرج إلا فى خفارة خفير وبحلف حليف وبحبل من هذه الحبال التى عقدتها مع سادات القبائل .

كما خرج أولاد عبد مناف الأربعة إلى الروم و الفرس والحبشة واليمن وأخذوا العهود . ويسمىهم ابن كثير بالمجيرين لأنهم أخذوا لقومهم قريش الأمان من ملوك الأقاليم ليدخلوا فى التجارات إلى بلادهم ، فأخذ هاشم أماناً من ملوك الشام والروم وغسان ، وأخذ لهم عبد شمس من النجاشى الأكبر ملك الحبش ، وأخذ لهم نوفل من الأكاسرة، وأخذ لهم عبد المطلب أماناً من ملوك حمير . وهكذا توجه أولاد عبد مناف من أجل المحافظة على مصالحهم إلى إيجاد علاقات ودية مع كل المراكز العالمية، وكان تجار قريش يختلفون إلى تلك الأمصار بعهود الأمان التى أخذها هؤلاء من ملك كل ناحية^١ .

وقد كان من الطبيعى أن يحدث تنافس بين بيوتات مكة التجارية ، وأن تتفوق بطون على أخرى فى درجة الثراء فتملك القدرة على القيام بنوع من الاحتكار قد يضر بمصالح بعض البطون الأخرى . وهو الأمر الذى قد يفسر لنا جزئياً أسباب نشأة حلف الفضول ، مثلما يشكل ضغط قريش على القبائل العربية التى كانت تجير قوافل فارس والخيرة أحد أسباب نشأة حرب الفجار .

أنظر لمزيد من التفاصيل:

د. رضوان السيد ، مفاهيم الجماعات فى الإسلام ، (بيروت: دار التنوير ، ١٩٨٤ ، ص ص ٤٥ وما بعدها).
د. جواد على ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ٢٨٨ ، ج ٤ ، ص ص ٢٦ - ٣٧ .
محمى الدين محمد محمود ، السياسة الشرعية: دراسة مقارنة فى ضوء جوهر مفهوم السياسة فى العصر الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة ، نوقشت بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٠١ وما بعدها .
محمد على دقة ، السياسة العامة فى بلاد العرب قبل الإسلام ، (دمشق : التراث العربى ، س ٧ ، ع ٢٨ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ص ٢١٢ - ٢٢٥) .
ويشكل نظام الايلاف محوراً هاماً فى دراسة علاقات مكة . وهناك العديد من الدراسات الجادة التى تناولته بالتحليل ، نذكر منها :

- R. simon , Humes et Ilaf : au Commerce Sans Guerre : Sur La Genese et La Caractere du Commerce de La Macque, Acta Orientalia Academiae Scientarum Hungaricae , T. XXIII , 2 , 1970 , P.P 205 , 232

Walter Dostal, Mecca Before The Time Of the Prophet, Attempt Of an Anthropological Interperatation , (Berlin : Der Islam , Band 68 , Heft 2 , 1991, P.P. 193 - 231).

R.B. Serjeant , Meccan Trade and The Rise of Islam , Journal of the American Oriental Society , Vol . 110 , No. 3 , 1990 , P.P. 472 - 486 .

وهناك مراجعة قيمة لتلك الدراسة فى:

Patricia Crone, Serjeant and Meccan Trade ,Lieden : Arabica , Vol XXXIX, 1992 , P.P 216 - 240 .

مثلاً كان الرباط الحقيقي الذي يربط بين القبائل وأحلافها هو طريق التجارة التي تمر بأراضيها ، فطرق التجارة هي بالفعل شرايين التجارة بالنسبة لهذه الأحلاف، لأن طريق التجارة تجلب لها و للقبائل أنواعاً معينة من البضائع لا تقوم حياتها إلا بها. وكل حلف قبلي يعتمد في الحصول عليها على مركز مدني. فإذا توقف سير تلك القوافل طويلاً، حرمت القبائل من تلك البضائع . فخير مثلاً كان يعتمد عليها حلف غطفان اعتماداً كاملاً ، ولما سار الرسول عليه الصلاة والسلام لفتحها لم يهاجمها من الجنوب (وهو الأقرب إلى المدينة) ، وإنما من الشمال كي يحول بين غطفان وعون خيبر . ولم يكن من الضروري أن يفتح الرسول شبه الجزيرة كلها ، بل يكفي أن يضع يديه على حواضر الجماعات القبلية ومراكز التجارة^١ .

^١د.حسين مؤنس ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

الفصل الثانى

التقسيم الإسلامى للمعمورة

الأساس الفقہى والنماذج التاريخية

يستهدف هذا الفصل التعريف بالتقسيم الإسلامى للمعمورة من خلال تلك الأمور ذات الصلة بموضوع الدراسة ، أى العلاقة بين هذا التقسيم وبين نشأة الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث مع اتخاذ مفهوم السياسة الشرقية مدخلاً للدراسة والتناول ، فلا يستهدف الباحث بداية من تناول المفهوم إلا تلك الأمور ، ولا ينظر إليه إلا من زاوية اتصاله بالموضوع الرئيسى للدراسة وهو نشأة الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث. فهى إن شئت القول دراسة فى نشأة الجماعة الدولية من منظور التقسيم الإسلامى للمعمورة.

وفى ضوء هذا التأكيد ، فما يود الباحث تناوله فى المفهوم هو تلك الجوانب ذات الصلات الوثيقة بالتنظيم الدولى ، خاصة طبيعة العلاقة بين الدور المختلفة ومدى وجود علاقات تنظيمية فيما بينها على أساس من الاعتراف بالوجود وبشرعية اختصاصها على إقليمها ، الأمر الذى يفترض بداية وجود معايير معينة للحكم على الدار واكتسابها الشخصية القانونية فى المجال الدولى من ناحية، وفكرة وجود دار ثالثة للعهد وللصلات الحضارية وللقيام بكل ما نتصوره من مهام التنظيم الدولى من ناحية ثانية، وذلك كمقدمة للحديث عن تأثيرات نقل مثل هذه المفاهيم إلى الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث.

وبالتالى ، فإن بناء المفهوم بالشكل الذى يخدم فكرة البحث يكون من خلال التعريف بالتقسيم الإسلامى للمعمورة ، أى المعايير الأساسية التى يجب أن تتوافر فى كل دار فى رأى الفقهاء واختصاصاتها الإقليمية فى ضوء ما نعرفه عن معايير الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام فى مبحث أول ، وبناء فكرة الدار الثالثة التى تقوم بمهام التنظيم الدولى فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه بعد المنظمات الدولية أى تلك الأدوات التى تنشأ باتفاق الدول وتكتسب الشخصية الدولية بغية تحقيق مهام وأهداف معينة فى مجال السلم والأمن الدوليين وتشجيع علاقات الاتصال الحضارى بين الشعوب فى مبحث ثانى. وذلك من خلال تصور الفقهاء لمدى وجود تلك الدار الثالثة من ناحية والنماذج التاريخية التى عرفتھا الخبرة الإسلامية من ناحية ثانية.

المبحث الأول:

فى التعريف بالتقسيم الإسلامى للمعمورة:

يمكننا تعريف التقسيم الإسلامى للمعمورة من خلال أمرين أساسيين:

الأمر الأول : تحديد ماهية المعايير التى يستند إليها فى تعريف الدار وتمييز كل واحدة منها عن الأخرى . وهو ما نتعرض له من خلال التعريف بهذه المعايير بصورة إيجابية أولاً ، أى توافر المعايير الأساسية فى الدار ، ثم بصورة سلبية ثانياً أى افتقاد الدار لتلك المعايير . فقد حرص الفقهاء على تعريف دار الإسلام وتمييزها عن غيرها من الدور بمعيار أساسى هو غلبة وجريان الأحكام استناداً إلى دلالات السلطة والمنعة وما يترتب عليها من الأمان والخوف . مثلما تعرضوا لقضية فقد الدار لهذا المعيار الأساسى، وهل يترتب عليه تحول فى صفة الدار ذاتها أم لا؟

الأمر الثانى : تحديد الاختصاص الإقليمى للدار الذى تمارسه على الأشخاص الذين يقيمون على إقليمها والأعمال القانونية التى تتم على أرضها ، ومدى اعتراف دار الإسلام لغيرها من الدور بشرعية اختصاصاتها الإقليمية ، وذلك من خلال الحديث عن فكرة اليد الحكيمية للدار وفكرة الاعتراف الواقعى وأخيراً اختلاف الدارين والأحكام التى تترتب عليها.

فإذا كان الأمر الأول يتعلق بوجود الدار فى حد ذاتها ويعالج المقومات الأساسية لها باعتبارها شخصاً دولياً ، فإن الأمر الثانى يتعلق بطبيعة العلاقات فيما بين الدور استناداً إلى اختصاصاتها الإقليمية ، وسوف نعالج كلا منهما فى مطلب مستقل سعياً إلى تقديم تعريف متكامل للتقسيم الإسلامى للمعمورة.

المطلب الأول

الأهلية القانونية الدولية لدار الإسلام

المعايير الأساسية : التعريف والدلالات:

أولاً: - توافر صفة الأهلية القانونية للدار:

هل يمكننا من خلال تناول الفقهاء للمعايير الأساسية الواجب توافرها في الدار أن نتلمس فكرة الشخصية القانونية الدولية بالمفهوم المتعارف عليه في الفقه الدولي المعاصر، وأن نحدد عناصر الأهلية القانونية الدولية لدار الإسلام ؟

إن الشخصية القانونية باختصار هي تعبير عن علاقة بين وحدة معينة وبين نظام قانوني معين ، ومن ثم تكون الوحدة شخصاً قانونياً في الحدود التي يسند إليها النظام القانوني الالتزامات والحقوق ، فلا توجد أشخاص قانونية بطبيعتها وإنما توجد الأشخاص داخل نظام قانوني معين وبفعل هذا النظام .

وقد رأى الفقه الدولي أن معيار الشخصية القانونية يكمن في المخاطبة بأحكام القواعد القانونية مباشرة والقدرة على عقد الاتفاقات وإنتاج القواعد القانونية ، فكل وحدة تخاطبها القواعد القانونية وترتب لها حقوقاً أو تلزمها بواجبات - أيّاً كان قِدر هذه الحقوق والواجبات مادام وصف المخاطبة قائماً - تعتبر شخصاً قانونياً دولياً مادام التخاطب بين القاعدة والوحدة يتم مباشرة^١.

كما أن أحد الجوانب الأساسية للشخصية القانونية هو موضوع الأهلية القانونية، والتمييز بين أهلية الأداء وأهلية الوجوب. فمتى وجدت الشخصية القانونية فقد وجد معها - ملازماً لها وفرعاً منها - أهلية وجوب ، وإذا انعدمت أهلية الوجوب فقد انعدمت بالتالي الصلاحية لامتلاك الحقوق والتحمل بالواجبات وانعدمت بالضرورة الشخصية القانونية . إلا أن الشخص قد يوجد وتوجد معه بالضرورة أهلية الوجوب ولكنه لا يستطيع أن يستعمل الحق ولا أن يباشر بنفسه وسائل حمايته ولا يتحمل بالنتائج المترتبة على تخلف الواجب . فقد يوجد الشخص القانوني وتتخلف عنه أهلية الأداء.

ونلاحظ أن أهلية الأداء حين توجد لا تكون دائماً متحدة المدى وإنما من المتصور أن تتفاوت أهلية الأداء حسب تفاوت مدى الحقوق التي ترتبها القواعد القانونية وحسب تفاوت المقدرة على استعمال هذه الحقوق .

١. د. يحيى الجمل ، الاعتراف في القانون الدولي العام ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ ، ص ٣٣).

ولكن الخطاب المباشر فى القاعدة القانونية قد لا يتحدد به على سبيل الحصر جميع الأشخاص القانونية التى يسلم لها بهذا الوصف، وإنما يوجهه إلى الفريق الذى يسلم بأهليته للالتزام بمضمون القاعدة القانونية . فجميع النظم تسلم بوجود أشخاص قانونية لا تخاطبهم قواعدهما مباشرة ولا تحملهم التزاماتها ، وأن عدم مخاطبتها إياهم بمضمونها ليس مرده عدم تسليمها بالشخصية القانونية أو إنكارها هذا الوصف عليهم بمقتضى تلك القواعد ، وإنما مرجعه عدم توفر الأهلية القانونية فيهم حتى يتلقوا الخطاب المباشر أو التكليف المباشر.^١

والقول بأن القاعدة القانونية تخلق الشخصية القانونية حينما توجه إليها الخطاب مباشرة هو افتراض منافى للحقيقة ، لأن المعاملات سابقة فى الوجود على القواعد القانونية المنظمة لها ، وأن الأشخاص قد وجدت قبل وجود القاعدة القانونية التى تخاطبها، فهى لا تخلقها بهذا الخطاب وإنما مجرد تكليفها وإلزامها بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل . فالقاعدة القانونية بالخطاب المباشر إنما تقرر ضمناً وصف الأهلية القانونية لا وصف الشخصية القانونية للوحدة المخاطبة بمضمونها .

ومن ثم فإن مقومات الأهلية الدولية هى الاستقلال والاختصاص الإقليمى الشامل من ناحية والوظيفة التشريعية الدولية بمعنى المقبلة على مشاركة الوحدات الدولية الأخرى فى إنشاء قواعد قانونية عامة من ناحية ثانية علاوة على المسئولية الدولية من ناحية أخيرة.

ويذهب جمهور الفقهاء إلى جعل غلبة وجريان الأحكام - استناداً إلى دلالات السلطة والمنعة - هو المعيار الأساسى الذى يبنى عليه تعريف الدار، فالدار هى النطاق المكانى الذى يسوده نظام قانونى معين، وحيث تتحدد طبيعة الدار فى الفقه المعاصر بالوظيفة القانونية أى الاختصاص القانونى الإقليمى أو الاختصاص الإقليمى لنظام قانونى معين ينتظم العلاقات فيما بين المقيمين عليه حتى تبدو الدار وحدة قانونية كلية. بالإضافة إلى عنصرى الشعب والسلطة بالتأكيد.

فكل دار عند هؤلاء إما مضافة إلى الإسلام وإما إلى الكفر ، "و إنما تضاف الدار إلى الإسلام أو الكفر لظهور الإسلام أو الكفر فيها ، كما تسمى الجنة دار السلام والنار دار البوار لوجود السلامة فى الجنة و البوار فى النار ، وظهور الإسلام و الكفر بظهور أحكامهما . فإذا ظهرت أحكام الكفر فى دار ؛ فقد صارت دار الكفر فصحت

١. محمد كامل ياقوت ، الشخصية القانونية الدولية فى القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧١ ، ص ٣٥٦) .

الإضافة . ولهذا صارت الدار دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها من غير شريطة أخرى . فكذا تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها " ^١ .

وهناك عدد كبير من التعريفات التي تجعل من ظهور الأحكام - استناداً إلى المنعة والسلطة - الأمر الذي يعبر عن فكرة الوظيفة القانونية الإقليمية خير تعبير ، منطناً لتعريف الدار بغض النظر عن أية معايير أخرى قد يستند إليها مثل الشعب القاطن في الإقليم وغيره:

فالجصاص مثلاً يرى " أن حكم الدار إنما يتعلق بالظهور والمنعة وإجراء حكم الدين ، والدليل على ذلك أنا متى غلبنا على دار الحرب وأجرينا فيها أحكامنا صارت دار الإسلام " ^٢ . فلا يكفي إذاً مجرد كونها في يد المسلمين ، ولم تجر فيها أحكام الإسلام " . فبمجرد الفتح قبل إجراء أحكام الإسلام لا تصير دار الإسلام " ^٣ . فالمقصود ليس مجرد الاستيلاء المادي وإنما لابد من توافر سيادة الأحكام القانونية وغلبتها في الإطار المكاني المقصود ضمه إلى دار الإسلام.

على حين يرى الإمام البغدادي أن " كل دار ظهرت فيها دعوة الإسلام من أهلها بلا خفير ولا مجير ولا بذل جزية ، ونفذ فيها حكم المسلمين على أهل الذمة إن كان فيهم ذمي ، ولم يقهر أهل البدعة فيها أهل السنة ؛ فهي دار الإسلام . وإذا كان الأمر على ضد ما ذكرناه في الدار ، فهي دار الكفر " كما يقرر الإمام الكاساني أنه " لا خلاف بين أصحابنا في دار الكفر تصير دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها " .

ودار الإسلام عند ابن قيم الجوزية هي " التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام وما لم يجز عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها " ^٤ . وعند أبي يعلى الفراء " كل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الإسلام دون أحكام الكفر فهي دار

^١ علاء الدين أبوبكر مسعود الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، د.ت ، ج ٧ ، ص ١٣٠) . وانظر ترجمته في الزركلي ، الأعلام ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤ ، ج ٧٠/٢) .

^٢ عابدين السفياني ، دار الإسلام ودار الكفر وأصل العلاقة بينهما ، رسالة ماجستير غير منشورة ، نوقشت بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، ١٤٠١ هـ ، ص ١٧ .

^٣ شمس الأئمة محمد بن أحمد أبو سهل السرخسي ، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد و عبدالعزيز أحمد ، (القاهرة : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٧ ، ج ٤ ، ص ١٢٥٣) . وانظر ترجمته في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، ٢٨/٢ .

^٤ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي ، كتاب أصول الدين ، (القاهرة ، مكتبة دار السلام ، د.ت ، ص ١٢١) .

^٥ ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة ، تحقيق د. صبحي الصالح ، (بيروت : دار العلم للملايين ، د.ت ، ج ١ ، ص ٢٦٦) . وانظر ترجمته في : الأعلام ٢٨٠/٦ .

إسلام ، وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي دار كفر، وأن الدار لا تخلو أن تكون دار كفر أو دار إسلام " ^١ .

ويرى الإمام ابن يحيى المرتضى أن "دار الإسلام ما ظهرت فيها الشهادة والصلاة ، ولم تظهر فيها خصلة كفرية ولو تأويلاً إلا بجوار أو بالذمة والأمان من المسلمين ، ودار الحرب هي الدار التي شوكتها لأهل الكفر، ولا ذمة من المسلمين عليهم " ^٢ . ويعلق الشوكاني على ذلك بأن " الاعتبار بظهور الكلمة ، فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام بحيث لا يستطيع من فيها من الكفار أن يتظاهروا بكفره إلا بكونه مأذوناً بذلك من أهل الإسلام ، فهذه دار الإسلام " ^٣ .

فالشرط الجوهري لدى الفقهاء هو غلبة وجريان الأحكام ، ومن المعلوم بالضرورة أنه لا يمكن ظهور الأحكام إلا بوجود السلطة المانعة ، لأن جريان الأحكام ووجود السلطة أمران متلازمان ، إذ لا يجري الحكم الإسلامي إلا بوجود السلطة الحقيقية للحاكم المسلم ولم يؤذن للحاكم المسلم في الحكم إلا بأحكام الإسلام ، وحينئذ لا بد وأن يأمن فيها المسلمون " ^٤ .

وبناء على ذلك ، اقتصر جمهور الفقهاء على أن دار الحرب تصير دار إسلام بإظهار حكم الإسلام فيها . لأن القول المذكور وإن لم يذكر صراحة أن الدار تحت سلطة المسلمين ، إلا أنه مفهوم بداهة ، " فكل موضع كان الظاهر فيه حكم الإسلام ، فالقوة فيه للإسلام " ^٥ . فسيادة نظام قانوني معين يفترض بداهة أن الإقليم خاضع للسلطة التي تطبق هذا النظام القانوني ، لكن خضوع الإقليم لسلطة ما لا يعنى بالضرورة سيادة نظام قانوني عليه .

ووجود الأمان هو علامة وجود السلطة ، على النحو الذي يجعل دار الإسلام " اسماً للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين ، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون . أما الموضع الذي لا يأمن فيه المسلمون فهو من جملة دار الحرب " .

^١ أبو يعلى الفراء ، المعتمد في أصول الدين ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، د.ت ، ص ٢٧٦)
الأعلام: ٩٩/٦.

^٢ أحمد بن يحيى المرتضى ، السيل الجرار على عيون الأزهار ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ ، ج ٤ ، ص ٥٧٥) .

^٣ محمد بن علي بن محمد التميمي الشوكاني ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٥٧٥ .

^٤ د. اسماعيل لطفى فطاني ، اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات ، (القاهرة : مكتبة دار السلام ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣) .

^٥ الإمام السرخسي ، المبسوط في شرح كتاب الكافي للحاكم الشهيد ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٩٧٩ ، ج ١٠ ، ص ١١٤) .

"و بالنظر إلى هذه التعريفات وغيرها نجد أن الفقهاء قد اعتمدوا فى الحكم على الدار بأنها دار إسلام أموراً مؤداها أن تكون السيادة و الغلبة فيها للمسلمين ، وأن يأمن فيها المسلمون على أنفسهم وأموالهم وعقائدهم ، وأن تسرى عليها أحكام الإسلام . ويمكن صياغة هذا المفهوم فى تعبير حديث بأنها هى البلاد التى تسرى عليها أحكام الإسلام وتقام فيها شعائره وتبرز مظاهره ويأمن من فيها بأمان المسلمين ، سواء أكان سكانها جميعاً من المسلمين أو من غيرهم أو من الفريقين معاً .

"أما دار الحرب فيمكن تعريف مفهومها فى عبارة حديثة بأنها هى البلاد التى لا تسرى عليها أحكام الإسلام ، ولا يخضع سكانها لحكم أو سلطان المسلمين ، وهى بهذا المعنى وحدة لا تتجزأ فى مقابلة دار الإسلام . بالنظر إلى الأحكام و المسائل التى يمكن أن يكون لاختلاف الدارين أثر فيها . ولو أنها تتألف فى واقع الأمر من دور مختلفة وبلاد متفرقة ، لكل منها حدودها المعنية ونظمها الخاصة وحكومتها المستقلة" .

وهى تعريفات تتسم بالشمول لأنها تأخذ فى اعتبارها الدلالات الأساسية فى تعريف الدار وبيان عناصر أهليتها الدولية ، وأهمها سيادة نظام قانونى معين أو الاختصاص القانونى الإقليمى وإجراء الأحكام الشرعية والغلبة وتأثيرها على مضمون الأمان و الخوف . وتبدو أهمية هذه التعريفات حال مقارنتها بما ذهب إليه بعض الذين جعلوا من الأمن و الخوف معياراً وحيداً للتمييز بين الدور .

فهولاء قد رأوا أن سبب التقسيم والاختلاف فيما بين الدور إنما يكمن أساساً فى انقطاع العصمة ووقوع القتال بينهما وانتفاء الأمان . وأما فى حالة السلم وثبوت الأمان وتحقق العصمة ، فإن الاختلاف بين الدور غير متحقق . وبالتالي طرح الأمان معياراً لتوافر صفة الدار .

وهى تعريفات تتجاهل أن الصفة الأساسية للدار واكتمال عناصر أهليتها القانونية الدولية إنما يتحقق بسيادة نظام قانونى معين على إقليمها الأمر الذى يفترض بداهة قيام سلطة ما بتنفيذ الأحكام القانونية تلك استناداً إلى معايير السيادة والاستقلال والغلبة . وأن الأمان مجرد تابع غير مؤثر فى وصف الدار ذاتها ككيان وإن كانت له آثاره فى العلاقة بين الكيانات الدولية المختلفة.

"إنما يتحقق اختلاف الدارين - عند هولاء - بانقطاع العصمة ، وليس مناط الاختلاف الإسلام وعدمه وإنما مناطه الأمن والخوف" . الأمر الذى يترتب عليه تعديل

أ.د عز الدين فودة ، المجتمع العربى: مقومات وحدته وقضاياها السياسية ، (القاهرة : دار الفكر العربى ،

١٩٦٦ ، ط ٢ ، ص ٢٧٩) .

تعريف دار الحرب - استناداً إلى هذا المعيار - إلى تلك " الدار التي تبدلت علاقاتها السلمية بدار الإسلام بسبب اعتداء أهلها على المسلمين أو على بلادهم أو على دعوتهم أو دعائهم . وعلى هذا إنما يتحقق اختلاف الدارين بين بلاد الدولة الإسلامية وبلاد غير المسلمين الذين بدأوا المسلمين بالعدوان أو حالوا بينهم وبين بث دعوتهم ، وقام المسلمون بما يجب عليهم من دفع العدوان عنهم وحماية دعوتهم ، وقطعوا بتلك البلاد علاقاتهم وانقطعت العصمة بينهم ، بحيث أصبح أهل البلدين لا يأمن واحد منهم في بلاد الآخر " .^١

ومن ثم تنتفى صفة الحرب عن تلك الدار التي " لم تبدأ المسلمين بعدوان ولم تعترض لدعاة الإسلام وتركتهم أحراراً يعرضون دينهم على من يشاؤون وبقيرون براهينهم مما يريدون . فهذه لا يحل قتالها ولا قطع علاقاتها السلمية ، والأمان بينها وبين المسلمين ثابت ، لا يبذل ولا عقد وإنما هو ثابت على أساس أن الأصل السلم ، ما لم يطرأ ما يهدم هذا الأساس من عدوان على المسلمين أو على دعوتهم " .

بتعبير آخر، فإن الوصف المؤثر والمميز بين الدور هو الأمان ، الأمر الذي يجعل دار الحرب بالتعريف هي " الدار التي يتوقع منها الاعتداء ، بحيث لا يأمن رعية الدولة الإسلامية على نفسه أو ماله . فإذا زال هذا الاعتبار لا تكون دار حرب ، فلا يتقل وصف الدار إلى دار حرب إلا عند تأكد فقد الأمان ، بل إذا قامت علاقات دولية تؤمن كل إنسان في أية دولة على نفسه وماله من غير معاهدة ، لم تكن هذه دار حرب " .

ولهذا يرى الإمام أبوزهرة في تعريف دار الحرب أحد اتجاهين :

الأول : أنها الدار التي لا يكون فيها السلطان والمنعة للحاكم المسلم ولا يكون أهلها مقيمين فيها بعهد يحدد العلاقة بينهم وبين حاكم المسلمين ، وإن كانت إقامة غير المسلمين بعهد على أن يديره غير الحاكم المسلم فهي دار عهد . فالعبرة عند أصحاب هذا الرأي بالسلطان والمنعة ، فمادامت الدار خارجة عن منعة المسلمين من غير عهد ، فهي دار حرب ؛ حيث يتوقع الاعتداء منها دائماً .

الثاني : وهو رأى أبى حنيفة و الزيدية وبعض الفقهاء ، أن كون السلطة والمنعة لغير المسلمين لا يجعل الدار دار حرب ، بل لابد من تحقق شروط ثلاثة : ألا تكون المنعة والسلطان للحاكم المسلم بحيث لا يستطيع المسلم تنفيذ الأحكام الشرعية ، وأن

^١ المرجع السابق ، ص ٧٥ .

^٢ عبد الوهاب خلاف ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

^٣ محمد كمال عبدالعزيز ، مرجع سابق ، مج ٢ ، ص ٣٥٧ .

يكون الإقليم متاحماً للديار الإسلامية ، بحيث يتوقع منه الاعتداء على دار الإسلام، وألا يبقى المسلم أو الذمي مقيماً في هذه البلاد بالأمان الأصلي الأول الذي مكن من الإقامة فيها .

ويقرر الزحيلي أن أساس اختلاف الدارين هو انقطاع العصمة ، " فالدار الأجنبية أو دار الحرب هي التي لم تكن في حالة سلم مع الدولة الإسلامية ، وهذا أمر طارئ عارض يبقى بقيام حالة الحرب وينتهي بانتهاؤها ، فليس معنى دار الحرب ودار الإسلام أنها في حالة عداء وخصام مستمر ، وإنما المقصود هو وجود الأمن و السلام أو عدم وجوده ، وهو معنى تقسيم الدنيا إلى دارين ، فإنه حيث فقد أمن المسلم كان الاعتداء متوقعاً ، وحيث ثبت الأمن كان الاعتداء غير متوقع . وهذا هو ضابط التقسيم الذي نرجحه إذا جارينا الفقهاء في الأخذ بهذا الصنع " .

وعلى هذا فدار الحرب في النظام القانوني الإسلامي ، " ليست هي المقابل الحتمي لدار الإسلام بل هي النطاق الإقليمي للدولة أو الدول التي تعتدى على الجماعة الإسلامية وعلى إقليم الدولة الإسلامية ، أو على حرية الدعوة ولو في النطاق الإقليمي لتلك الدولة ولو على فريق من رعاياها هي . فتصبح تلك الدولة بسبب عدوانها هذا في حالة حرب مع الدولة الإسلامية حتى ينتهي عدوانها ؛ فتنتهي حالة الحرب " ٢

فالمناطق في قيام دار الحرب مع دولة أو أكثر ليس مجرد توقع العدوان منها دائماً ، كما ذهب البعض في تعريفها بأنها الدار التي لا يكون هناك عهد بين أهلها وبين المسلمين يقيدهم ، بل هي الدار التي يصدر عنها عدوان قائم أو وشيك . بل ويذهب الغنيمي إلى جعل دار الإسلام ، " هي الدار التي يأمن فيها المسلم على دينه ، ولو لم تكن تحت حكم المسلمين " ٣ .

وفي حقيقة الأمر فإن أصحاب هذا الرأي الذين جعلوا من مجرد الأمن معياراً أساسياً ووحيداً للتمييز بين الدور ، إنما يستندون إلى عدة أمور منها:

أولاً : ما نسبته الكاساني إلى الإمام أبي حنيفة من أن " المقصود من إضافة الدار إلى الإسلام أو الكفر ليس هو عين الإسلام والكفر، وإنما المقصود هو الأمن والخوف، ومعناه أن الأمان إن كان للمسلمين فيها على الإطلاق والخوف للكفرة على الإطلاق،

١ محمد أبوزهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة و النشر ، ١٩٦٤ ، ص ٥٣) .

٢ د. ربه الزحيلي ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ ، ط ٣ ، ص ١٩٥ ، ص ١٧٣) .

٣ محمد كامل ياقوت ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ ، ص ٤٣٨ .

٤ د. طلعت الغنيمي ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

فهى دار الإسلام . وإن كان الأمان فيها للكفرة على الإطلاق والخوف للمسلمين على الإطلاق ، فهى دار كفر . والأحكام مبنية على الأمان و الخوف لا على الإسلام والكفر ، فكان اعتبار الأمان و الخوف أولى^١ .

على أن صاحب البدائع لم يذكر ذلك على أنه قول أبى حنيفة وإنما هو توجيه منه لقوله ، بل هو متردد بين أن تكون الدار مضافة إلى الأمان و الخوف أو تكون مضافة إلى ظهور الحكم . وكلام أئمة الحنفية يدل على أنها مضافة إلى ظهور الحكم، واشترط أبو حنيفة لذلك المنعة والقوة، فرأى أن المنعة لا تتحقق إلا بشرط المجاورة وفقدان الأمان .

لكن الإمام لم يقصد لا بيان العلاقة ولا بيان حكم الدار التى يغلب عليها حكم الإسلام أو حكم الكفر أى لم يقصد بيان الأهلية القانونية لأى من الدارين من خلال فكرة ومعيار الأمان والخوف ، وإنما يقصد على وجه الدقة والتحديد بيان حكم دار الإسلام التى ظهر عليها حكم الكفار ولم تتم لهم الغلبة ، لعدم تحقق مجاورة هذه الدار لدار الحرب ، ولعدم فقدان الأمان الأول منها ، فأبو حنيفة اشترط فقدان الأمان والمتاخمة مع ظهور أحكام الكفر على دار الإسلام حتى تنقلب صفتها إلى دار كفر ، ولم يشترط فقدان الأمان ضابطاً لتقسيم المعمورة ، ولا لوصف دار الكفر الأصلية بأنها دار حرب.

ثانياً : بناء قضية التعريف الأصلى للدور ومعيار أهليتها القانونية الدولية على قضية طبيعة العلاقات فيما بينها:

فالأمان هو معيار العلاقة بين دار الإسلام وبين غيرها من الدور والكيانات الأخرى ، ومن ثم تعريف دارالإسلام بأنها التى يجرى عليها حكم الإسلام ويأمن من فيها بأمان المسلمين ، سواء أكانوا مسلمين أو ذميين . وأن دار الحرب بالتالى هى الدار التى لا تجرى عليها أحكام الإسلام ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين ، أوأنها تلك الدار التى تبدلت علاقاتها السلمية لدار الإسلام بسبب الاعتداء .

ويمكننا القول بأن قضية العلاقة تلك ليست فى حد ذاتها قضية التعريف وتحديد معايير أهلية الدور القانونية، وإنما تتحدد أهميتها وصلتها بقضايا التقسيم الفرعى لغير دار الإسلام. لأن غير دار الإسلام إما أن يكون بينها وبين دار الإسلام مودعة فتوصف بأنها دار مودعة، أو يكون بينهم قتال فتوصف بأنها دار حرب، مع وجود اختلاف كبير حول دار العهد كدار مستقلة وثالثة أم أنها مضافة إلى دار الإسلام أو غير دار

^١ الكاسانى ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ١٢١ .

الإسلام. بتعبير آخر ، فإن أصحاب هذا الاتجاه الذى يجعل من الأمن والخوف مناطاً لتعريف الدار أو للتمييز بينها ، يخلطون بين قضية التعريف وتحديد معايير الحكم على الدار و بين قضية التقسيم الفرعى بين الكيانات الدولية المثلة لغير دار الإسلام حسب طبيعة علاقاتها معها ، جاعلين تأثير العلاقة على التقسيم الفرعى لغير دار الإسلام شاملاً للتقسيم الأصلى^١ .

والدليل على هذا الاختلاف وعدم منطقية تأثير قضية العلاقة بين المسلمين وغيرهم على التعريف الأصلى للدور ، أن مكة كانت دار حرب ولم تصر دار إسلام إلا بعد الفتح وغلبة حكم الإسلام عليها . وأن المدينة كانت دار إسلام ؛ وأن صلح الحديبية ووقوع الموقعة ومن ثم الأمان لم يؤثر على وصف مكة كغير دار إسلام ولم يغيره وإن أصبحت دار موقعة ، لكنه لم يجعل من مكة والمدينة داراً واحدة.

وما يؤكد لنا صحة المعيار الأساسى فى تحديد الأهلية القانونية لدار الإسلام وهو سيادة نظام قانونى معين ، أن الفقهاء فى تحديد المعايير التى يجب أن تتوافر فى الدار لم يعتبروا عقيدة غالبية أهل الدار رغم أهمية تلك العقيدة فى تحديد الأمة وعلاقاتها الداخلية والخارجية لأننا فى موضع بيان نطاق تنفيذ الأحكام الشرعية أو دائرة تطبيق الشريعة بغية تحديد الصفة الدولية للدار.

"فليس من شروط دار الإسلام أن يكون فيها مسلمين ، بل يكفى كونها فى يد الإمام وإسلامه^٢ . " والدار تعتبر دار إسلام " لظهور أحكام الإسلام فيها وإن كان جل أهلها من الكفار ، وتعتبر الدار دار كفر بظهور أحكام الكفر فيها ، وإن كان جل أهلها من المسلمين ، لأن البقعة إنما تنسب إلينا أو إليهم باعتبار القوة والغلبة"^٣ .

ومن ثم " فليس بالضرورة أن تعتبر الدار دار إسلام نتيجة وجود أغلبية من المسلمين فيها ، بل يكفى لاعتبارها كذلك أن يكون المسلمون قد قهروها وأعلوا منائر

^١ انظر

عابدين السفينى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ص ٤٠ .

إسماعيل فطانى ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

^٢ أبو القاسم عبد الكريم القزوينى الرافعى ، الفتح العزيز شرح الوجيز : بهامش كتاب المجموع للإمام النووى ، (القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت ، ج ٨ ، ص ١٤) .

^٣ السرخسى ، المبسوط ، مرجع سابق ، ج ١٠ ، ص ١٤٤ .

ابن حزم الظاهرى ، المحلى ، تحقيق الشيخ أحمد شاكى ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، د.ت ، ج ١١ ، ص ٢٠٠) .

ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، (استانبول : المطبعة العثمانية ، ١٣٢٤ هـ ، ج ٣ ، ص ٣٤٩) . وانظر ترجمته فى الأعلام ١٠٢/١

الإسلام وشعائره فيها ، وألزموا أهلها بدفع الجزية مقابل حماية المسلمين لهم بموجب عهد الذمة . ومما لا شك فيه أن طبيعة السيادة في هذه الحالة هي سيادة إقليمية^١ .

فمناطق الحكم إنما يتحقق بالظهور والغلبة ، ولا يؤثر في تحقيقه عقيدة القاطنين في الدار وإنما اعتبر جمهور الفقهاء سيادة الأحكام دون العقيدة في الدار ، لأن المناطق الذي ذكره هو الوصف المميز والوصف المؤثر معاً . وأما عدم اعتبارهم لوصف آخر كعقيدة أهل الدار ، فذلك لأنه وصف غير مؤثر في تحقق الغلبة والظهور للأحكام ، كما أنه وصف غير مميز للدور بعضها عن بعض^٢ .

أما كون عقيدة سكان الدار ليست بالوصف المؤثر ، فلأنهم محكومون ومقهورون تحت سيادة الأحكام وليس لهم منعة ولا قوة حتى ولو أقاموا في الدار شعائره وعبادتهم ، فإقامة الشعائر في الدار ليس بالدليل على الغلبة والظهور.

فأهل الذمة إذا رفضوا أحكام الإسلام وغلبت أحكامهم وظهرت حتى صارت السيادة لهم ، فإن الدار حينئذ تنسب إليهم ، لا باعتبار أنهم قاطنون فيها يظهرون شعائره ، بل على أساس أن الغلبة والسيادة لأحكامهم . وكذلك المسلمون في دار الحرب ، إن أظهروا أحكام الإسلام ظهور غلبة ومنعة حتى صارت السيادة لهم ولأحكامهم ، فإن الدار حينئذ تنسب إليهم . أما إن بقى هؤلاء وهؤلاء يقيمون شعائره دون أن تكون السيادة لأحكامهم ، فإن وجودهم في الدار لا يؤثر على صفتها^٣ .

أما كونه وصفاً غير مميز ، فلأن بعض الدور تختلف عقيدة ساكنيها وتتفق في كونها من دار الإسلام . فلو اعتبرنا عقيدة القاطنين فيها لاعتبرناها غير دار إسلام ، فإن خير كمثال كانت دار حرب خاضعة لأحكام اليهود ، ثم ظهرت عليها أحكام الإسلام بعد الفتح وتأمير وإلى مسلم فيها ، فصارت حينئذ دار إسلام . فإذا ما اعتبرنا عقيدة القاطنين بها - وهم أهلها من اليهود - فإنها لا تصبح دار إسلام وهذا خلاف الواقع^٤

١. د. عز الدين فودة ، المجتمع العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

٢. عابدين السفيناني ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

٣. المرجع السابق ، ص ٦٨ .

٤. المرجع السابق ، ص ٦٩ .

ثانياً: انقلاب صفة الدار:

إذا كان المعيار الرئيسى فى تعريف الدار وتحديد أهليتها القانونية هو غلبة وجريان الأحكام وسيادتها استناداً إلى دلالات السلطة والمنعة ، الأمر الذى يترتب عليه الأمن و الخوف لأحد الفريقين على الإطلاق . وإذا كانت دار الحرب تتحول إلى دار إسلام بظهور وجريان الأحكام الشرعية ، فهل يمكن لتلك الدار أن تصير استناداً إلى ذات المعيار ونفس الطريقة دار حرب مرة أخرى ؟

هناك عدد من الاتجاهات الأساسية التى نعرفها فى الفقه الإسلامى لمعالجة انقلاب صفة الدار تلك ، واستندت إلى تطورات تاريخية قد تكون خاصة بإقليم معين كان تحت تبعية دار الإسلام ثم نقض أهله عهدهم وسارعت دار الحرب بضمه إليها ، وقد تكون خاصة بمعظم دار الإسلام وخضوعها لاحتلال شامل ، مثلما حدث فى خلاف الفقهاء حول صفة الدار تحت حكم المغول وتحت حكم الدول الأوروبية.

والاتجاه المنطقى منها هو ذلك الذى يجعل من تغير الأحكام السائدة فى الدار معياراً لانقلاب دار الإسلام إلى دار حرب ، بنفس المنطق الذى يترتب عليه تحول الأخيرة إلى الأولى . على حين أن هناك من يوصى بالتأنى فى الحكم بالردة وبالكفر على الدار ، استناداً إلى مدى إمكانية استعادة تلك الدار مستقبلاً ، فيجعل لها شروطاً يتحقق باجتماعها انقلاب صفتها بشكل نهائى أو على الأقل بشكل يصلح للفتوى به إلى دار حرب . وبينهما اتجاه ثالث لا يؤمن بانقلاب دار الإسلام ولو اختلت كل الأمور واضطربت كل المعايير .

فيرى ابن حجر الهيتمى مثلاً أن تحول دار الحرب إلى دار إسلام يكون بغلبة أحكام الشرع عليها ، وأن هذا التحول يكفى لاستمرار الحكم بذلك حتى مع غلبة أحكام الكفر ، " فما حكم بأنه دار إسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقاً " .

وقد استند الهيتمى فى رأيه إلى عدد من الأسباب وآها مانعة لهذا التحول ، منها استعلاء الإسلام وعلو دار الإسلام وعدم جواز أن تنقلب إلى دار حرب حتى مع تحقق استيلائهم عليها ، ومنها الاضطراب الذى يمكن أن يحدثه ضم تلك الدار لو فرضنا منطقياً أنها تحولت إلى دار ثانية فيما يتعلق بملكية الأفراد على أراضيها^١ .

^١ ابن حجر الهيتمى، التحفة على حواشى الشروانى وابن القاسم، (القاهرة: المطبعة العلمية، ١٩٠٦ ، ج٩، ص ٢٦٩).

^٢ المرجع السابق ، ج ٩ ، ص ٢٧٠ -

ويرتبط هذا الرأي بالاتجاه الثانى الذى يقرر أن جريان الأحكام موجب لانقلاب الصفة فى ذاته ، بمعنى أن دار الإسلام تصير دار حرب بمجرد ظهور أحكام الكفر وجريانها فيها ، فإضافة الدار إلى الإسلام كانت باعتبار جريان الأحكام الشرعية ، فإذا زالت منها تلك الأحكام وجرت خلافها ، لم تبق دار إسلام.

بتعبير آخر ، فإنه من المتفق عليه أن دار الحرب تتحول إلى دار إسلام بمجرد ظهور وجريان الأحكام الشرعية من غير شريطة أخرى ، فكذلك تصير دار حرب بظهور وجريان أحكام غير الإسلام دون شرط آخر . وبالتالي يطرح التساؤل حول أثر الاستيلاء المجرد عن غلبة الأحكام فى انقلاب صفة الدار.

فيرى الإمام الدسوقي " وما أخذ من بلادنا بعد استيلائهم عليه بالقهر وقدرنا على نزع منه قبل أن يذهبوا إلى بلادهم ، فإنه ينزع منهم لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها ، بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام منها ، وما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها فإنها لا تصير دار حرب^١ .

فمجرد دخول العدو إقليمًا تابعًا لدار الإسلام ، لا يكسب دار الحرب ملكية الإقليم ولا حقوق السيادة عليه ، وإنما يقتصر أثره على تعطيل سيادة دار الإسلام عليه .

لأنه ما دام الإسلام يعلو ؛ فإن دار الإسلام لا يجوز أن تنقلب إلى دار حرب ، على حين أن هذا الاستعلاء ملازم للإسلام لا ينفك عنه وهذا لا ينافى صيرورة بعض داره دار حرب ، كما لا ينافى غلبة الكفار لأهل الإسلام ونصرتهم عليهم فى كثير من الوقائع . والقول بإمكان انتقال صفة الدار يلزم معه فساد ، وصورة الفساد أن دار الإسلام إذا قلنا بانقلاب صفتها ثم ملكناها مرة أخرى وغلبت عليها أحكامنا ، فهل يثبت الملك للمالك الأول مع غلبة الكفار عليه ، أم أن لهذا المالك حق الملكية مرة أخرى على الإطلاق ، أم للمالك الذى غلب عليها فى المرة الثانية.

وتثور هذه المسألة لدى المذهب الشافعى فقط دون غيره من المذاهب ، لأن الشافعية يصرون على عدم تملك الكفار أموال المسلمين ، فإن غنمها المسلمون لم تقسم وترد على أصحابها ، على نحو مشابه بحق التبعية والاسترداد فى الفقه المدنى.

لكنها لا تظهر فى المذاهب الأخرى بهذا الشكل ، ففى المغنى نجد " يملك الكفار أموال المسلمين بالقهر وهو قول مالك وأبى حنيفة ، فالقهر سبب يملك به المسلم مال الكافر ، فملك به الكافر مال المسلم كالبيع . والاستيلاء سبب للملك فيثبت قبل الحيازة إلى الدار ، ولأن ما كان سبباً للملك أثبتته حيث وجد ، وأن من أثبت الملك للكفار فى أموال المسلمين ، أباح للمسلمين إذا ظهوروا عليها قسمتها و التصرف فيها ما لم يعلموا صاحبها . "

عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى ، المغنى على مختصر أبى القاسم عمر بن حسين الخرقى ، (القاهرة: مكتبة الجمهورية ، د.ت ، ج ٨ ، ص ٤٣٣ - ٤٣٤) .

عابدين السفيانى ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

اسماعيل فطانى ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

^١ محمد الأمير المنصورى ، رسالة فى اختلاف الدارين وأثره فى الأحكام الشرعية (جامعة الأزهر: رسالة بكلية الشريعة والقانون ، برقم ١٥٧ ، ص ٢١) .

وإنما تنتقل صفة الدار بالفتح ، وركنيه هما الإخضاع التام و الضم . فالاستيلاء المجرد لا يترتب عليه تغيير صفة الدار إنما لا بد من شرطين : تمام القهر (الإخضاع و السيطرة الفعلية) ، وجريان الأحكام (الضم) .

ويرى بعض الفقهاء ومنهم أبو حنيفة أن مناط الحكم على الدار هو تمام القهر والغلبة للحكم . والجمهور يرى أن هذا المنط كاف في حد ذاته لانقلاب صفة الدار، ولكن أبا حنيفة يرى أن هذا المنط يتحقق فقط مع المتاخمة وعدم بقاء الأمان^١ .

"فدار الإسلام لا تصبح دار حرب إلا بثلاثة شروط:

الأول : إجراء الأحكام المغايرة لأحكام الإسلام جهاراً ، وأن يحكم الحاكم غير المسلم المسلمين ، ولا يرجعون في منازعاتهم إلى قضاة المسلمين

والثاني : الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينها بلد من بلاد الإسلام يلحق المسلمين المدد منها.

والثالث : زوال الأمان الأول ، بمعنى ألا يأمن المسلم أو الذمي فيها إلا بأمان غير المسلمين ، ولم يبق الأمان الذي كان للمسلم بإسلامه و الذمي بعقد الذمة قبل استيلاء غير المسلمين عليها .

فإن تخلف واحد من هذه الشروط بقيت الدار دار الإسلام ، وبقي الحكم فيها على ما كانت عليه^٢. حاصل القول أن القاعدة لدى الإمام أبي حنيفة أن سبب الحكم على دار الإسلام بأنها دار كفر هو تمام الغلبة فيها لأحكام الكفر ، ولكن هذا سبب قد يتحقق بدون هذين الشرطين ، فلا يمكن أن نوقف الحكم بانقلاب صفة الدار لأن شرطى الإمام لم يتحققا . لأن الغلبة قد تمت والأحكام قد ظهرت.

لكن الاعتبارات العملية كانت تدفع بالفقهاء إلى تبني الآراء التي تتفق ومصلحة الإسلام والمسلمين ، فلم يكن من صالح المسلمين الحكم بانقلاب صفة الدار ككل عندما طغى عليها التتار ، ولم يكن من الصالح تطبيق فتوى الونشريسي فيمن أراد البقاء فى الأندلس بعد غلبة الكفار عليها واتهامهم بالردة إذا هم فضلوا الإقامة بها.

^١ السرخسى ، المبسوط ، مرجع سابق ، ج ١٠ ، ص ١١٤ .

"لكن أبا حنيفة يعتبر تمام القهر و القوة ، وذلك باستجماع الشرائط الثلاثة ، لأنها إن لم تكن متصلة فأهلها مقهورون بإحاطة المسلمين من كل جانب ، وكذلك إن بقى فيها مسلم أو ذمي آما فذلك دليل على عدم القهر ."

^٢ د. عز الدين فودة ، المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

وهذه الاعتبارات ذاتها هي التي قادت مفتى سرايفو محمد توفيق أربك أغا زادة إلى عدم تشجيع هجرة المسلمين منها عقب ضم النمسا لها ، وذلك في رسالته عام ١٨٨٦م ، والتي كانت من ثلاثة أجزاء ، عرف الجزء الأول منها الهجرة و أنها كانت واجبة حتى فتح مكة ، ومن ثم فلا يصح الاحتجاج بها كسند لمشروعية إخلاء سرايفو من المسلمين إذ لا هجرة بعد الفتح . على حين عرف دار الحرب في الجزء الثاني منها بأنها دار الكفر التي لا ترتبط بمعاهدة سلم مع دار الإسلام ، لكنها قد تصبح دار إسلام إذا ما استمرت فيها شعائر الإسلام مثل الصلوات والجمع والأعياد ، حتى لو ظلت الدار تحت حكم الكفار ولو لم تتصل بغيرها من دور المسلمين^١ .

المطلب الثاني:

دور الاختصاص الإقليمي في تحديد الأهلية القانونية الدولية لدار الإسلام

كيف يمكننا تعريف دار الإسلام على أساس فقهي من خلال فكرة " الإقليمية " والاختصاص الذي تباشره دار الإسلام على الأشخاص الذين يقيمون على إقليمها والأعمال القانونية التي تتم على أرضها ؟. بل وكيف يمكننا تحديد طبيعة العلاقات بين دار الإسلام وبين غيرها من الدور ، على أساس مدى اعتراف دار الإسلام لتلك الدور باختصاصاتها الإقليمية ، وبشرعية طائفة من الأعمال التشريعية و التنفيذية والإدارية والقضائية في نطاقها الإقليمي ؟

وهما موضوعان مترابطان ، فتعريف دار الإسلام يقتضى بداءة معرفة مدى اعتراف دار الإسلام بالسلطات القائمة خارجها ، وبين التعريف و الاعتراف تدور فكرة هذا المطلب الذي يستهدف تصور التقسيم الإسلامى للمعمورة من خلال العلاقات التنظيمية بين الدور المختلفة.

فهل يمكننا دراسة مدى الاستناد إلى فكرة " الدار " كقاعدة لبناء و تفريع الأحكام الفقهية الدولية ، خاصة لدى المدرسة الحنفية التي أقامت بنيانها الفقهي على هذا الأساس الإقليمي ، من خلال ثلاثة جوانب أساسية: اليد الحكومية للدار أو فكرة الشخصية المعنوية لها، الاعتراف الواقعي، واختلاف الدارين وما يترتب عليه من أحكام.

^١ Muhamed Mufaku Al- Arnaut, Islam And Muslims In Bosnia 1878-1918: Two Hijras And Two Fatwas , (Journal Of Islamic Studies , Vol.5, No.2, July 1994 , P.P. 249 et seq.)

أولاً : - اليد الحكمية للدار

يبدو في رأى مجيد خدورى أن " أبا حنيفة وأصحابه كانوا من أقدم الفقهاء الذين نظروا إلى العلاقات الإسلامية الخارجية كنظام مترابط ، كما يبدو أيضاً أنهم كانوا من أقدم الفقهاء الذين بحثوا مشكلات هذه العلاقات فى إطار مبادئ عامة وشاملة . فقد اعتبروا المسلمين وغير المسلمين شخصيتين لكل منهما وضعه القانونى ، سواء أكانوا أفراداً أو جماعات . فقد كان لانفصال الأقاليم آثار قانونية تمس علاقات المسلمين مع غيرهم من الشعوب " ^١ .

"وهكذا نجد أن أبا حنيفة ، فى الوقت الذى فيه الشريعة فردية فى جوهرها ، وملزمة لكل مسلم فى أى إقليم يقيم فيه ، يدخل فكرة الإقليمية فى العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين . وعليه صار استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع يستند إلى العرف والقياس والدار" ^٢ .

فبالرغم من التأكيد الثابت والمستقر على العالمية كإحدى أهم صفات الشريعة ، وأنها ليست - بحال - شريعة إقليمية فقط ، يقتصر نطاق سريان اختصاصاتها على إقليم معين ، وإنما - بصفاتها الأساسية من العالمية والأبدية والشمول - تطبق على الناس كافة لأنهم مخاطبون بأحكامها ؛ فإن تعذر تطبيقها خارج إقليم دار الإسلام لعدم ولاية دار الإسلام على ما سواها يحتاج إلى مراجعة لمعيار الإقليمية ^٣ .

ويمكننا استخلاص معنى محدد للدار كشخصية قانونية معنوية تصلح كأداة لتفريع الأحكام الفقهية الدولية من خلال فكرة " اليد الحكمية " للدار ، و التى تحدث عنها فقهاء الحنفية فى تطبيقات عملية يجمع فيما بينها محاولة أفراد إحدى الدارين اختراق نطاق الاختصاص الإقليمى للدار الأخرى بطريقة غير مشروعة ، أى دخول أفراد من إحدى الدارين للأخرى دون أمان.

ونكتفى هنا بتطبيقين ظهرت من خلالهما فكرة " اليد الحكمية للدار "

التطبيق الأول:- دخول أحد الحرين لدار الإسلام بغير أمان:

^١ مجيد خدورى، الحرب و السلم فى شرعة الإسلام، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٠، ص ٦٧) .

^٢ المرجع السابق ، ص ٦٧ .

^٣ فالأصل فى الشرائع هو العموم ، لكن تعذر تنفيذها فى دار الحرب لعدم الولاية وأمكن فى دار الإسلام فلزم التنفيذ فيها ؛ فما يقع فى إطار دار الإسلام يكون لها الاختصاص والولاية عليه بغض النظر عن جنسية الأفراد ، مع اختلاف ضئيل بصدد أهل الذمة وأكبر بصدد المستأمنين "

د. عبدالكريم زيدان ، أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الإسلام ، مرجع سابق ، ص. ٢١٦ .

فإن هذا الاختراق للنطاق القانوني لدار الإسلام على غير الطريق المعهود من خلال العرف أو نظام الاستئمان^١ ، يترتب عليه ضرورة إخضاع هذا الحربي لاختصاص الدار طبقاً للقواعد الدولية التي كانت سائدة . لكن هل يقع تحت اختصاص الدار ككل وكفكرة معنوية ، أم تحت اختصاص أفراد المسلمين ؟

فقد رأى أبو حنيفة إخضاعه لاختصاص الدار ، " لأنه وجد سبب ثبوت الملك لعامة المسلمين فيصير ملكاً للكل ، ولأنه كلما دخل دار الإسلام فقد ثبتت يد أهل الدار عليه ، لأن الدار في أيديهم وما في الدار يكون في أيديهم أيضاً . كما أن يد أهل الدار هي يد حقيقية لا حكمية فقط ، لأن المعنى من اليد (الاختصاص) هو القدرة من حيث سلامة الأسباب والآلات ، ولأهل الدار آلات سليمة لو استعملوها في التصرف عليه لحدث لهم بمجرى العادة قدرة حقيقية على وجه لا يمكنهم معارضته^٢ " .

^١ القاضي أبو يوسف ، الخراج ، (القاهرة : مكتبة الخانجي ، د.ت ، ص ١٨٧ - ١٨٨) .
فإن قال أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب وهذا كتابه معي ، وما معي من الدواب والمتاع والرقيق فهذه إليه ؛ فإنه يصدق ويقبل قوله إذا كان أمراً معروفاً ، ولا سبيل عليه ولا يتعرض له ولا لما معه من المتاع والسلاح والرقيق والمال . ولا يؤخذ من الرسول الذي بعث به ملك الروم ولا من الذي قد أعطى أماناً عشر .

وكذلك في السرخسي ، شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .
" ولو وجد المسلمون حربياً في دار الإسلام ، فقال : دخلت بأمان لم يصدق (لأنه صار مقهوراً بمنعة الدار) ، وكذلك لو قال : أنا رسول الملك إلى الخليفة لم يصدق ، وكان فينا (لأن هذا منه دعوى الأمان) فإن الرسول آمن من الجانيين . هكذا جرى الرسم في الجاهلية والإسلام ، فإن أمر الصلح أو القتال لا يلتم إلا بالرسول ، ولا بد من أن يكون الرسول آمناً ليتمكن من أداء رسالته . ونكث بمجرّد دعواه لا يصدق أنه رسول ، فإن أخرج كتاباً يشبه أن يكون كتاب ملكهم وادعى أنه كتاب ملكهم ، فهو آمن حتى يبلغ الرسالة . وإنما يثبت الأمان له ههنا بغالب الظن .

^٢ الكاساني ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ١١٦ .

الإمام الشافعي ، كتاب الأم ، (القاهرة : دار الكتب ، د.ت ، ج ٤ ، ص ١٣٨) .
وهناك تبرير آخر يجعل يد الفرد (الحقيقية والفعلية) جزءاً من يد الدار (المجازية والمعنوية) . فإذا ثبتت يد الآخذ عليه حقيقة ، فقد ثبتت يد أهل الدار . لأن يده يد أهل الدار ولأن أهل دار الإسلام كلهم منعة واحدة ، فإنهم يذبون عن دين واحد ، فكانت يده يد الكل معني . كما إذا دخل الغزاة دار الحرب فأخذ واحد منهم شيئاً من أموال الكفرة ، فإن المأخوذ يكون غنيمة مقسومة بيد الكل .
على حين يرى الصاحبان اختصاص الآخذ خاصة استناداً إلى فكرة الحقيقية والحكمية وعدم إمكانية إبطال الحقيقية بالمجازية . فاليد الحقيقية لا تبطل إلا بمثلها أو بما يسمو عليها وليس بما هو أدنى منها .
" فيد أهل الدار ، إن كانت لهم يد لكنها يد حكمية ، واليد الحكمية لا تصلح مبطللة لليد الحقيقية لأنها دونها . ونقض الشيء يكون بما هو مثله أو بما هو فوقه لا بما هو دونه " .

التطبيق الثانى : - " وإذا أبق عبد المسلم الى دار الحرب. "

يقتضى منطق القياس إخضاع العبد الآبق للاختصاص الإقليمى ولليد الحكمية لدار الحرب ، أسوة بالحربى الذى يدخل إقليم دار الإسلام دون أمان أو عرف . لكن المدرسة الحنفية قادت الاتجاه الآخر استناداً إلى افتراض هام فى التقسيم الإسلامى للمعمورة ، وهو أن بين الدارين أرضاً مباحة لا تكون فى يد أيهما ولا تخضع للاختصاص الإقليمى لأى من الدارين.

فيفترض فى هذا الإقليم المباح غير الخاضع لسيادة أى من الدارين أن يتحرر هذا العبد الآبق من اختصاص دار الإسلام السيادة ونطاقها القانونى ، ومنها بالتأكيد وضعه القانونى كعبد ، وبالتالي يسترد حرته وشخصيته القانونية الحقيقية ، بالشكل الذى لا تبطلها الشخصية المعنوية أو اليد الحكمية لدار الحرب حال دخوله إليها . ذلك لأن دار الحرب لا تملك رقاب أشخاص دار الإسلام فقهاً وإن تملك أشياءهم^١.

ثانياً :- " الاعتراف الواقعى " ومدى إقرار دار الإسلام بضرورة وجود سلطة لها اختصاص قانونى على الأقاليم الخارجة عن سيادتها الإقليمية :-

إن دخول دار الإسلام فى علاقات متبادلة مع غيرها من الدور لا يعنى قيام الاعتراف الشرعى بها ، وإنما هى علاقات تفرضها الحاجة إلى وجود سلطة تطبق القانون فى منطقة ما وفى ظروف معينة . فلا مجال للقول بالاعتراف - بالمعنى المعهود فى الفقه الدولى - بين الدور المتباينة ، وإن كان يسلم البعض بإمكانية وجود اعتراف واقعى لا شرعى^٢ أو حتى درجة أدنى قوامها الإقرار الذى ينصب على ضرورة وجود

^١ الإمام أبو محمد محمود بن أحمد العيني ، البناية فى شرح الهداية ، (القاهرة : دار الفكر ، ١٩٨٠ ، ج ٥ ، ص ٧٦٤).

وإذا أبق عبد مسلم لمسلم فأخذوه لم يملكوه عند أبى حنيفة ، ولو أنه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا . لأن سقوط اعتبارها لتحقق يد المولى عليه تمكيناً له من الانتفاع ، وقد زالت يد المولى ، فظهرت يده على نفسه لا إلى من يخلفه ، لأن يد المولى عبارة عن القدرة على التصرف فى المحل كيف شاء ولم يبق ذلك.

فإن قيل لا نسلم أنها زالت لا إلى من يخلفه ، فإن يد الكفرة قد خلقت يد المولى لأن دار الحرب فى أيديهم . أجيب بأن بين الدارين حداً لا يكون فى يد أحد ، وعند ذلك تظهر يد العبد على نفسه . ولأن يد الدار يد حكمية ويد العبد يد حقيقية ، فلا تندفع بيد الدار . فإن قيل : لو حصل له يد حقيقية لعنق وليس كذلك . أجيب بمنع الملازمة ، لأن ظهور يده على نفسه لا يستلزم زوال ملك المولى . فإنه لما ظهرت يده على نفسه صار غاصباً ملك المولى . وجاز أن توجد اليد بلا ملك كما فى المغصوب والمشتري قبل القبض . فإن الملك للمولى و اليد لغيره.

^٢ أنظر فى تأصيل و رؤية طبيعة العلاقات وأساسها الفقهي فى:

مجيد خلدورى ، الحرب و السلم فى شرعة الإسلام ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ - ١٩٦ .

سلطة تحكم الأشخاص و الأشياء و الأعمال فى الأقاليم الخارجة عن اختصاص دار الإسلام.

حيث يقرر خطورى أن العالم ينقسم إلى عالمين أو دارين : دار الإسلام ودار الحرب ، وأن العلائق بين الدارين لم تكن علائق سلم ، وإنما كانت فى حالة حرب معلنة . غير أن حالة الحرب تلك لم تكن تعنى اقتتالاً حقاً ، بل كانت مرادفة للمصطلح الغربى القانونى " عدم الاعتراف " ، أى عجز دار الحرب عن الاحتفاظ بكيان شرعى وفق الشريعة الإسلامية.

إلا أن عدم الاعتراف لا يعنى - كما هو الحال فى القانون الدولى الحديث - استحالة الدخول فى مفاوضات وعقد المعاهدات ، ذلك لأن مثل هذه الإجراءات لا تنطوى على المساواة بين الفريقين المتعاقدين ، ولا يتحتم عليها أن تكون لها صفة الديمومة . ويشابه هذا الوضع الاعتراف بحركات التمرد والعصيان ، وهو تصرف لا ينطوى على نية فى الاعتراف الفعلى أو القانونى ، بل يعنى أن ثمة حاجة إلى سلطة لتطبيق القانون فى مكان ما وفى ظروف معينة.

والدولة الإسلامية عندما كانت تدخل فى مفاوضات دبلوماسية مع دولة غير إسلامية لم يكن ذلك يعنى الاعتراف أو توسيع نطاق مفعول الشرع الإسلامى ليشمل الدولة غير الإسلامية ، وإنما الإقرار بأن هناك حاجة إلى سلطة أو سلطات فى دار الحرب ما دام ظل إقليمها خارجاً عن نطاق السيادة الإسلامية.

ويرى الغنيمى ضرورة التمييز بين الاعتراف وبين مجرد الإقرار ، فالاعتراف هو إقرار صادر عن طرف ما بقصد ترتيب آثار قانونية على مجموعة من الوقائع تثير فى نظر من يعترف سلامة إقراره. على حين أن الإقرار هو مجرد ملاحظة مركز واقعى دون أن يرتب على ذلك آثاراً قانونية دولية ، شأن القاضى الذى يرتب على علمه بقيام دولة غير معترف بها آثاراً قانونية للأشخاص الذين يتمتعون بجنسيتها^١ .

بتعبير آخر ، يقوم اعتراف دار الإسلام بغيرها من الدور التى تخرج عن سيادتها اعترافاً واقعياً ، على أساس وجودها المادى الملموس ، "فما هو موجود بالطبيعة لا يمكننا إنكاره ، خاصة إذا ما اقترن هذا الوجود المادى بالقوة و المنعة ، أى بالقدرة الفعلية لغير دار الإسلام على بسط سلطانها واختصاصها الشخصى و الإقليمى"^٢ .

١. د. طلعت الغنيمى ، الوسيط فى القانون الدولى العام (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٨) .

٢. عبدالكريم زيدان ، الشريعة الإسلامية و القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

وعلى أساس من هذا الاعتراف ، تدخل دار الإسلام معها فى علاقات ثنائية متبادلة قد تكون عدائية وقد تكون سلمية ، وما يترتب على الإثنتين من التزامات وتنظيم أمور وعلاقات. وعلى أساس هذا الاعتراف أيضاً تسمح لرعايا تلك الدور بالدخول إلى إقليم دار الإسلام بالأمان ، وما يترتب عليه من أحكام وحقوق وواجبات بالنسبة للمستأمن ولدار الإسلام ، وعلى هذا الأساس أيضاً تعترف لها دار الإسلام بسلطانها على أفرادها داخل إقليمها وتمثيلها لهم^١ .

فوجود هذه العلاقات بين دار الإسلام وغيرها من الدور هو أمر طبيعى ملازم لوجودها ، وكون دار الإسلام لا تعترف بغيرها اعترافاً شرعياً ، لم يمنع من الاعتراف بها كدور موجودة فعلاً وتباشير سلطانها ، وتنشأ بينها وبين دار الإسلام علاقات بحكم هذا الوجود المدعوم بالمنعة والسيادة ، وبحكم نظرة الشريعة لها وموقف السلطات الحاكمة فيها . وهذه العلاقات لا بد لها من قواعد معينة تنظمها على نحو ما وتلتزم بها الوحدات الداخلة فى تلك العلاقات.

وكون دار الإسلام لا تعترف لغيرها بالصفة الشرعية ، إنما هو أمر نابع من طبيعة شرعتها ونظامها القانونى . فالدار التى لا تقوم على أساس الإسلام ولا تتخذ أهدافه أهدافاً لها ولشريعته قانوناً لها هى كيان باطل قام على غير أساس صحيح . لأن شرعية الشئ ومشروعيته عموماً فى الفقه الإسلامى تستمدان من مبادئ وأحكام الشريعة الغراء ، وهى تعتبر أن ما لا يقوم على أساس معانيها باطلاً قطعاً^٢ .

ويظهر الاعتراف الواقعى بالاختصاص الإقليمى من خلال مخاطبة دار الإسلام للسلطات القائمة فى غيرها من الدور استناداً إلى عنصرى السلطة والمنعة ، والاعتراف بشرعية التعاملات والأوضاع القانونية السائدة سواء فى ذلك دار الحرب أو دار المهادنة وحتى دار البغى رغم إلحاقها فقهاً بالاختصاص الإقليمى لدار الإسلام.

ففى إطار دار البغى مثلاً ، يجرى الاعتراف بالاختصاص الإقليمى لغير الامام ما دامت تستند السلطة الحاكمة هناك إلى معيارى المنعة والسلطة وجريان الأحكام ،

^١ المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

^٢ المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

وتأسيساً على هذا النظر ، فإن هذه الكيانات التى تقوم على غير الإسلام وترفض أحكامه تعتبر كيانات باطلة لا تستحق البقاء . لأن الباطل منكر وفساد والمنكر يجب أن يزول ، سواء بأن تعتنق الإسلام وتطبق قانونه أو أن تخضع لسلطان الدولة الإسلامية السياسى وقانونها . وعلامة ذلك التزامها بدفع الجزية ، فإذا لم تختر هذا أو ذاك تقاتل حتى تصير من ضمن دار الإسلام ذاتها . الأمر الذى يطرح للتحليل موضوع أصل العلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب.

"فلو جرت أحكام أهل البغى حتى صار الإقليم فى حكم محل ولايتهم ، فلا قود ولاقصاص" ^١ .

بل ويجرى احترام التعاملات الدولية لدار البغى تلك فى اطار القيم والشرع^٢

^١ الكمال بن الهمام ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٩ .

الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ١٢٩ .

"فإذا غلب أهل البغى على بلد من بلدان المسلمين فأقام إمامهم على أحد حدّ الله أو الناس ، فأصاب فى إقامته ، أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذه ما ليس عليهم . ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حده إمام أهل البغى بحد ، ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامه ذلك . فإن كانت رحبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها ، استوفى إمام أهل العدل ما بقى منها وحسب لهم ما أخذ أهل البغى منها " . "وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وحزبة الرقاب ، لم يعد على من أخذوا منه لأنهم مسلمون ظاهر حكمهم فى الموضع الذى أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وحزبة رقاب ، وحق لزم فى مال أو غيره . ولو استقضى إمام أهل البغى رجلاً ، كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضى من أخذ الحق لبعض الناس من بعض فى الحدود وغيرها إذا جعل ذلك إليه . ولو ظهر أهل العدل على أهل البغى لم يرد من قضاء قاضى أهل البغى إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره " .

وهو الأمر الذى يذكرنا بوضع الأقاليم تحت الاحتلال الحربى فى الفقه الدولى ، فالاحتلال لاينهى سيادة دولة الأصل على إقليمها المحتل ، وإنما هو يعطل هذه السيادة ويحل محلها ما لسلطات جيش الاحتلال من سيطرة فعلية على الإقليم . ولهذا تتولى الدولة المحتلة - بما أنها واضعة اليد على الإقليم وذات السيطرة الفعلية عليه - إدارته إلى أن يفصل فى أمره ، وبالتالي :

*فإن إدارة الإقليم المحتل هو حق للدولة المحتلة بما لها من سيطرة فعلية ، ومن ثم فعلى دولة الأصل حطة عودة الإقليم لاختصاصها وسيادتها ، أن تعترف بصحة التصرفات المشروعة التى صدرت عن الدولة المحتلة أثناء الاحتلال وأن ترتب عليها آثارها رعاية لمصلحة أهل الإقليم .

أن التسليم بحق الدولة المحتلة فى تحصيل الضرائب بأشكالها المختلفة مشروط بأن تأخذ فيها على قدر الإمكان *بالقواعد والأسس السارية فى الإقليم كما رتب قبلها ، وأن هذا الدفع يبرئ ذمة الإقليم المحتل منها . فلا يجوز لدولة عند انتهاء الاحتلال أن تعود إلى مطالبته بها .

انظر :

د. سامى جنية ، قانون الحرب ، (القاهرة : مطبعة نوري ، ١٩٤١ ، ص ص ٢٢٦ - ٢٣٠) .

^٢ الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٣٤٢ .

" ولو وادع أهل البغى قوماً من المشركين ، لم يكن لأحد من المسلمين غزوهم ، فإن غزاهم فأصاب لهم شيئاً رده عليهم . ولو غزا أهل البغى قوماً قد وادعهم إمام المسلمين ، فسيبهم أهل البغى ، فإن ظهر المسلمون على أهل البغى استخرجوا ذلك من أيديهم وردوه على أهله المشركين . ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وإن اشترى فشراؤه مردود " .

وكذلك " إذا غزا أهل البغى المشركين مع أهل العدل والتقوا فى بلادهم ، فاجتمعوا ثم قاتلوا معاً ، فإن كان لكل واحد من الطائفتين إمام ، فأهل البغى كأهل العدل جماعتهم كجماعتهم ، وواحد منهم مثل واحد منهم فى كل شئ ليس الخمس فإن أمن أحد منهم ، جاز الأمان .

وإن كان أهل البغى فى عسكر ردهاً لأهل العدل ، فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم ، أو كان أهل العدل ردهاً فسرى أهل البغى فأصابوا غنائم ، شركت كل واحدة من الطائفتين صاحبتهما لا يفرقون فى حال ، إلا أنهم إذا دفعوا الخمس من القسمة كان إمام أهل العدل أولى به .

وكذلك الشيبانى فى :

ثالثاً: اختلاف الدارين وما يترتب عليه من أحكام

يقصد باختلاف الدارين ذلك المعنى البسيط الذى يتوارد على الذهن و هو مجرد اختلاف دار الإسلام عن دار الحرب أو اختلاف دار حرب عن دار حرب أخرى . وذلك باختلاف المنعة والحاكم وانقطاع العصمة و التناصر بينهما.

فهناك ثلاثة شروط لاختلاف الدارين : اختلاف السلطة السياسية ، وهو الذى يتحقق به الاختلاف بين دار الإسلام ودار الحرب دون شرط آخر . فاختلاف المنعة والحاكم ليس من شروط اختلاف الدار فحسب ، ولكن هو من شروط وجود الدار نفسه " . والدار إنما تختلف باختلاف المنعة و الملك ، كدار الإسلام ودار الحرب ودارين مختلفتين من دار الحرب باختلاف ملكهم وانقطاع الولاية والتناصر فيما بينهم^١ ، ويلحق بهذا الشرط اختلاف المنعة و التى توصف بالعسكر.

= مجيد خدورى ، القانون الدولى الإسلامى ، (بيروت:الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٤).

إذ يطرح عليه التساؤل حول موادة أهل البغى قوماً من أهل الحرب ، فهل ينبغى لأهل العدل أن يغزوهم ؟ فيرد بأنه لا ينبغى لهم ذلك ، لأنه قد وادعهم طائفة من المسلمين. مثلما يجرى الاعتراف بالأوضاع القانونية السابقة على التعاقد فى دار الموادة ، خاصة ما كان سائداً فى النظم القانونية وقتها من الرق و العبودية لصاحب السلطة القائمة فى دار الموادة. فيرد الإمام الشيبانى بالإيجاب على التساؤل حول : أرايت ملكاً من ملوك الحرب يكون له الأرض الواسعة فيها قوم من أهل مملكته هم له عبيد يبيعهم ويحكم فيهم ما بدا له ، صالح المسلمين وصار ذمة لهم ، أ يكونون عبيداً له. بل يردون عليه كما كانوا إذا ظهر عليهم عدو ، ثم ظهر عليهم المسلمون فاستنقذوهم. لكن لا يجاب إلى طلبه إذا ما تعارض مع القيم " الإسلامية العليا " . فإذا لم يسلم ولم يعط له العهد ولم يدخل فى الذمة ، ولكن عرض على المسلمين أن يكون لهم ذمة يودى الخراج على أن يدعوه يحكم فى مملكته ما بدا له من قتل أو صلب أو غيره مما لا يصلح أن يحكم به فى أرض الإسلام . فلا يصلح للمسلمين أن يعطوه على هذا صلحاً ، لأن التقرير على الظلم مع إمكان المنع حرام"

انظر : مجيد خدورى ، القانون الدولى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ ، ص ١٦٤ .

د. إسماعيل فطاني ، مرجع سابق ، ص ص ٨١ - ٨٢ .

فخر الدين الزيلعى ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، (بيروت : دار المعرفة ، ج ٦ ، ص ٢٤٠) .
عزیز خانكى بك ، اختلاف الدارين ومتى يكون مانعاً من الإرث ، (القاهرة ، مجلة القانون و الاقتصاد ، ١٩٣٤ ، ع ٥ ، ص ص ٧٢٣ - ٧٤٤) .

وخاصة رأى مسيو Messina المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة من أن رأى الراجح يعتبر اختلاف الدارين مانعاً من الإرث فى حق رعايا البلاد التى يكون بينها وبين دار الإسلام حرب. ولا يكون اختلاف الدارين مانعاً من الإرث بالنسبة إلى رعايا البلاد التى يكون بينها وبين دار الإسلام ود وصداقة . لأنه إذا كان اختلاف الدارين يكفى لاعتبار البلاد غير الخاضعة لسلطان المسلمين دار حرب ، إلا أن عقد المعاهدات جساتر بين البلاد غير الإسلامية و بين البلاد الإسلامية . ومن حكم هذه المعاهدات أن توجد بين الدارين صلات تعاون وتناصر وولاية تساوى بين رعايا الدارين .

أما الاختلاف بين دار حرب ما وبين دار حرب أخرى ، فلا يكفي مجرد اختلاف المنعة والحاكم ، وإنما يشترط فيه أيضاً انقطاع الولاية والتناصر فيما بينهما . بمعنى أنه إذا كانت العصمة بينهما ثابتة ولكن ليس بينهما تناصر وولاية ، فالداران مختلفتان . إذ أن وجود العصمة فقط بين الدارين الحربيتين لا يكفي لرفع اختلاف الدارين إلا إذا انضم إليها وجود التناصر و الموالاة.

ومن ثم ، فإن البحث عن مظاهر اختلاف الدارين يكون من خلال مظهر السيادة وربطها بفكرة المنعة من ناحية ، ومظهر قيام حالة الحرب وإنهاء روابط التناصر و الولاية من ناحية أخرى. فهي سلطة قاهرة حائزة للقوة المادية الكافية لتنظيم قراراتها ، وسلطة قائمة على نظام قانوني يضمن على القوة المادية شرعيتها ويسوغ نتائجها ، وهي أخيراً سلطة قادرة على إصدار قرارات نهائية و نافذة في نطاقها الإقليمي دون توقف على تصديق من قوة خارجية^١ . مع توافر شرط انقطاع العصمة^٢ ، بمعنى توافر الإرادة لدى الطرفين في إنهاء ما يقوم بينهما من علاقات سلمية.

وقد عدد الفقهاء أنواعاً من اختلاف الدارين بناء على معيارى التبعية والإقامة ، أى الجنسية والموطن . فهناك اختلاف حقيقى بين الدارين وهو اختلاف فى الإقامة بدون التبعية مثل حربين من دار واحدة ، دخل واحد منهم دار الإسلام أو دار حرب أخرى باستئمان وبقي الآخر فى الدار الأولى . أو اختلاف بين مسلمين أحدهما مقيم فى دار الإسلام والآخر دخل دار الحرب بأمان ، أو اختلاف بين ذمى ومسلم أحدهما مقيم فى دار الإسلام والآخر دخل دار الحرب مستأمناً.

= وبناء على ذلك يكون الفصل فى مسألة الموانع من الإرث المبينة على اختلاف الجنسية من اختصاص القاضى المختلط يفصل بينها بغير إحالة إلى المحكمة الشرعية . لأن حكمه ينصب على واقعة مادية صرف ، هى معرفة ما إذا كان الشخص الأجنبى تابعاً أو غير تابع لبلاد بينها وبين مصر حالة حرب. لكن يبقى التساؤل حول إمكانية إيجاد صلات تعاون تصل إلى درجة التناصر و الولاية التى يترتب عليها فقدان التمييز بين الدور ، قائماً .

^١ كامل ياقوت ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢.

^٢ عزيز خانكى بك ، مرجع سابق ، ص ٧٣٣.

وقارن حكم محكمة مصر الابتدائية فى ٢٦ مايو ١٩٢٣ بعدم انتفاء العصمة ولا انقطاعها فى ظل القانون الدولى الحديث . ومن ثم فلا وجود لاختلاف الدارين بناء على أن الحالة الموجودة بين الدول العصمة فيها باقية غير متفية ولا منقطعة . لأن القانون الدولى العام والمعاهدات بين الدول أوجبت العصمة حال السلم للمال والدم ومنعت الحروب . والحال كذلك بين مصر وباقي البلدان التى بينها وبينهم معاهدات تجارية واقتصادية . فالسلم مضمون بينها وبينهم ورعاياها لهم حرمة الدم والمال فى بلادهم كما لرعاياهم هذه الحرمة فى بلادها^٣

وقد يكون هناك اختلاف حكمي بين الدارين ، وهو اختلاف التبعية دون الإقامة مثل الاختلاف بين الذمي وبين المستأمن الموجود على أرض دار الإسلام رغم وحدة الدين . فهما في دار الإسلام حقيقة لكنهما من دارين مختلفتين حكماً لاختلاف التبعية . أو ذلك الاختلاف بين حربي وبين مستأمن مسلم مقيمين في دار الحرب فهما مختلفي التبعية ، رغم إقامتهما الحقيقية في دار واحدة .

وقد يكون هناك اختلاف يجمع بين معيارى التبعية والإقامة ويأخذ الوصفين الحقيقي والحكمي ، ومثاله ذلك الاختلاف الذي يفرق بين ذمي في دار الإسلام وبين حربي في دار الحرب^١ .

ويبدو لنا مدى أخذ الفقهاء بالاختصاص الشخصي أو الإقليمي للشرع من خلال عدد من الموضوعات التي تتخذ فكرة "الدار" أو الشخصية المعنوية لها أساساً ومعياراً . لكننا سوف نقتصر - لأجل تعريف دار الإسلام - على تناول موضوعات محددة يجمع بينها أنها تعكس قيام ذلك الجدل الفقهي حول الاختصاص الشخصي أو الإقليمي للشرع.

١. فما يقع داخل دار الإسلام يكون لها الاختصاص والولاية ، بغض النظر عن جنسية فاعليه ، مع اختلاف ضئيل بصدد أهل الذمة والمستأمنين.

^١عزيز خانكي بك ، مرجع سابق ، ص ٧٣٤.

ففقهاء الحنفية ذهبوا إلى أن اختلاف الدار مانع من الارث ، سواء أكان حقيقياً وحكماً ، أم حكماً فقط . ولذلك جعلوا الذمي والمستأمن في دار الإسلام مختلفي الدار ، لأن الأول من أهل دار الإسلام والثاني من أهل الدار التي يتبعها حكماً . وقرروا أن الذمي ينتقض عهده بالخروج من دار الإسلام واللحاق بدار أخرى.

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أنه إذا كان في دار الإسلام ذميان ، بقي أحدهما على عهده ولحق الثاني ببلد غير إسلامي أو خرج من تبعيته لدار الإسلام ودخل في تبعية أخرى ، لا يكون أحدهما وارثاً للآخر لاختلاف الدارين حكماً بالحق أو التبعية ، كما ينقل فتوى الشيخ عبدالرحمن البحراوى بأن " الكفار يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم . لأن الكفار ملة واحدة . وهذا إذا كانوا ذميين في دار الإسلام ظاهر ، وأما الحربي و الذمي فلا توارث بينهما لاختلاف الدارين . فإذا مات الحربي في دار الحرب ، وله ابن أو أب ذمي في دار الإسلام ، أو مات الذمي في دار الإسلام ، وله أب أو ابن في دار الحرب ، لم يرث أحدهما من صاحبه ، لأن الذمي من دار الإسلام والحربي من دار الحرب . فهما وإن اتحدا ملة ، لكن تباين الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الوراثة المبنية على الولاية . وهذا يسمى اختلاف الدارين حقيقة وحكماً . وكذلك الاختلاف حكماً كذمي مع مستأمن في دار الإسلام ، فلا يجري التوارث بينهما ، فإن الدار وإن كانت واحدة حقيقة إلا أنها مختلفة حكماً ، لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكماً لتمكنه من الرجوع إليها.

وصرحوا بأن اختلاف الدارين يتحقق باختلاف المنعة أى العسكر واختلاف الملك وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل قتال الآخر ، فهاتان الداران مختلفتان ، فتقطع باختلافهما الوراثة ، لأنها تبنى على العصمة والولاية . وأما إذا كان بينهما تناصر وتعاون على أعدائهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة.

فإذا ما أخذنا بالاختصاص القضائي مثلاً على ذلك ، لقلنا أن القاضى المسلم يطبق أحكام الشرع على كافة العلاقات القانونية الخاصة بالمسلمين ، فمتى كان طرفا العلاقات القانونية مسلمين فالقاضى يختص بالفصل فى منازعاتهم وفقاً لأحكام الشرع ، ولا يهم فى ذلك وجود أى عنصر أجنبى آخر مثل مكان العلاقة القانونية أو موادها . وكذلك إذا كان أحد طرفى العلاقة القانونية ذمياً أو مستأمناً ، فمن المقرر اختصاص القاضى المسلم بنظر هذا النزاع وبضرورة إخضاعه لحكم الشرع^١ .

أما إذا كان طرفا العلاقة القانونية من غير المسلمين فيجب التفرقة بين أحد أمرين :

الأمر الأول : إذا كان موضوع النزاع متعلقاً بالعقائد والعبادات ، فإنهم يقرون عليه وليس للقاضى شأناً بهم .

الأمر الثانى : إذا كان موضوع النزاع متعلقاً بالمعاملات ، فيجب التفرقة بين أحد وضعين :

الأول : إذا كانت العلاقة القانونية ملحقة بالديانة حكماً كالأحوال الشخصية . ففى هذه الحالة فمن المتفق عليه أن القاضى يختص بهذه المسائل إذا ترفع إليه الخصوم^٢ ، أى إذا تراضوا على اختصاصه بها . فالشرع الحنيف قد أجاز لهم أن يحتكموا إلى قواعده فى حدود ما يقرون عليه إذا هم أرادوا ذلك^٣ .

تعبير آخر ، إذا ترفع إلى القاضى المسلم أحد الخصوم فإنه يختص بنظر العلاقة القانونية المتنازع عليها ، حتى لو كانت ملحقة بالديانة حكماً . وأساس الاختصاص هنا هو وظيفة القضاء فى رفع النزاع ودفع الظلم ، إذ لا توجد هيئة أخرى يعترف بها فى إطار وداخل دار الإسلام للفصل فى هذا النزاع . وبالتالي فليس هناك من سبيل سوى التحكيم ، وهو الأمر الذى قد لا يرتضيه الطرف الآخر للنزاع^٤ .

"فقد كان لزعماء غير المسلمين ورؤسائهم الدينيين أن يقوموا بالتحكيم فيما شجر بينهم من خلافات تتعلق بمسائل العبادات كالزواج والطلاق والإرث وغيرها من المسائل المتعلقة بينهم وأحوالهم الشخصية . ولم يكن هذا الاتجاه فى حكم غير المسلمين لبعض علاقاتهم يتناقض وأحكام الشرع الإسلامى ، بل كان لهم أن يقوموا فى هذا الشأن بتطبيق قوانينهم التى قد تختلف عن أحكام الشريعة الإسلامية . ومن ثم كان

^١ د. حامد زكى ، أصول القانون الدولى الخاص ، (القاهرة: مطبعة نوري ، ١٩٣٨ ، ص ١٧٩) .

^٢ د. عز الدين فودة ، المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

^٣ المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

على القاضى المسلم أن يتنازل عن الاختصاص فى مثل هذه المسائل ما لم يختلفوا فى شأن من يحكم بينهم فيها ، أو يأتوا إليه طواعية ليكون هو قاضيه فى شأنها ^١

فاذا اختص القاضى المسلم ، فلا يطبق عليهم أحكام الشرع . إنما يطبق أحكام ديانة الطرفين . فعند الإمام أبى حنيفة أن كل زواج فسد بين المسلمين لفقد شرطه أو حرمة محله ، وكان صحيحاً عند غير المسلمين اعتبر كذلك . ويخالفه فى ذلك الصاحبان ولكنهما يتفقان معه فى النكاح بغير شهود . أما فيما عداه فيقولان بفساد عقودهم مع عدم التعرض لهم فيها .

غير أن هذا التسامح من جانب الشريعة الإسلامية لم يكن مطلقاً كل الإطلاق وإنما كان مقيداً بحدود وقواعد النظام العام الإسلامى . ذلك أن تطبيق الشرائع غير الإسلامية على غير المسلمين فى دار الإسلام كان يجب ألا يخالف القواعد الأساسية للشرع الإسلامى . كأن يبيح تطبيق القواعد غير الإسلامية زواجاً على درجة من القرابة لا تبيحها أحكام الشرع الإسلامى ، لأن مثل هذا الحكم هو من قواعد النظام العام الإسلامى التى تطبق على المسلمين وغير المسلمين على السواء . فتطبيق الشرائع الدينية الأخرى مقيد بما لا يكون فى الأخذ بأحكامها إهمال للأحكام الإسلامية التى لا تقبل التغيير . وهذا القيد يقرب فى الواقع من قيد " النظام العام " ^٢ .

الثانى : إذا كانت العلاقة القانونية المتنازع عليها غير ملحقة بالديانة حكماً . فإن قواعد الشرع تكون وحدها القانون الواجب التطبيق بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء . لأنها قواعد موضوعية بالنسبة للجميع ، فلا يفرق فى شأنها بين مسلم وغير مسلم . فإذا ثار نزاع بين ذميين من دين واحد فى شأن أمر من الأمور المتعلقة بالمعاملات ، والتى لا علاقة لها بالعبادات بأى حال من الأحوال ، فإنه يصبح من حق القاضى المسلم أن يتولى الفصل فيها . وإن كان من حقه أن يحيل مثل هذا النزاع عن رضا إلى حكم من ملة المتنازعين كى يقوم بالتحكيم فيه .

وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن هذا الحكم لا يعتبر فى نظر الشرع قاضياً ، فإن قيامه بالتحكيم فى مثل هذه الحالات لا يعتبر انتقاضاً لسيادة الدولة الإسلامية وسريان تشريعها الإقليمى على كامل أراضيها وعلى جميع من يسكنونها . فهو فى حقيقة الأمر يقوم - إن شئت القول - بتحكيم اختياري فى منازعات لا تتعلق بمصالح الدولة ونظامها العام .

^١ المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ١٣١ .

^٢ د عز الدين فودة ، المجتمع العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

"ومن ثم فإننا نستطيع أن نشبه وظيفته في طبيعتها بوظيفة التوفيق ، حيث كان التحكيم نظاماً مختلطاً بنظام التوفيق في تلك الآونة ، ولا سيما فيما يتعلق بطبيعته غير الملزمة ، وحيث تصدر هيئة التوفيق قراراً يحدد شروط حل النزاع ولا يكون ملزماً لطرفي الخصومة ، ولكنهم قد يقبلونه عن طواعية ورضا . فإن لم يقبل أحد المتخاصمين حكم الحكم من ملته ، فإنه لا يكون قد خرق قاعدة من قواعد القانون الداخلي فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام . وإنما يحال الأمر إلى القاضي المسلم ليقضى فيه حكماً نافذاً وملزماً .

"فلغير المسلمين إذن أن يحتكموا إلى حكم من ملتهم يفصل في منازعاتهم وفقاً لأحكام دينهم . وهذا الحكم ليس قاضياً ، إذ ولايته ولاية تحكيم فحسب . فإن لم يحصل الاتفاق على التحكيم فإن المنازعة تكون من اختصاص القاضي المسلم . كما أن اختصاصه يكون ملزماً فيما لا يقر عليه غير المسلمين من أحكام^١ " .

٢ . خارج دار الإسلام : هناك عدد من القضايا التي أثرت بصدها موضوعات الاختصاص الإقليمي ، وأول تلك الموضوعات ما يتعلق بتطبيق الحدود داخل دار الحرب .

إذ يقوم التساؤل حول ما إذا ارتكب الفرد المسلم في دار الحرب ما يستوجب تطبيق أحد الحدود عليه ، فهل يجب عليه الحد باعتبار الاختصاص الشخصي للشرع ، والذي يلحقه حتى خارج النطاق الإقليمي لدار الإسلام ، وباعتبار أن فعله هذا يستوجب ويقام عليه هناك أو يؤخر إلى ما بعد عودته لدار الإسلام ، أم أنه لا يجب عليه الحد أصلاً لخروجه عن الاختصاص الإقليمي لدار الإسلام ، فلا يؤخذ به لا هنا ولا هناك .

فخارج دار الإسلام ، لا يسأل الحربي المستأمن عن أفعاله في دار الحرب بإجماع الفقهاء لعدم الولاية ، وأنه ليس لحاكم المسلمين أن ينظر في ذلك إذا أسلموا أو دخلوا دار الإسلام بأمان .

أما بصدد المسلمين والذميين ، فيرى جمهور الفقهاء^٢ سريان الاختصاص الشخصي على رعايا دار الإسلام في دار الحرب ، فيعاقبون على جرائمهم فيها إذا

^١ المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

^٢ د. عبدالكريم زيدان ، أحكام الذميين والمستأمنين ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

ويرى الإمام الشافعي أنه " إذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً أو قذف أو زنا ، فعليهم في هذا كله الحكم ، كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام . ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا زكاة . والحدود فروض عليهم .

رجعوا إلى دار الإسلام ، لأن التزام المسلم بإسلامه لا يفارقه أينما ذهب . وهو قول يرادف فكرة الاختصاص الشخصي للشرع ، مثلما أن الذمي بعقد الذمة وكونه خاضعاً لاختصاص دار الإسلام بالإقامة والتبعية التزم هو الآخر أحكام الإسلام فيما يتعلق بالمعاملات والجنايات ، فلا ينفك عنه التزامه إلا بنقض العهد . وأنه إذا تعذر تنفيذ العقوبة على المسلم وعلى الذمي في دار الحرب ، فإن التنفيذ ممكن في دار الإسلام حال رجوعهما إليها.

أما الحنفية^١ ، فإنهم يرون عدم سريان أحكام القانون على جرائم المسلمين والذميين في دار الحرب ، فإذا دخل أحدهم دار الحرب فزنا أو سرق أو قذف ، فإنه لا يعاقب على شيء من ذلك إذا رجع إلى دار الإسلام.

وحجتهم في ذلك هي فكرة الاختصاص الإقليمي ، وأنه لا ولاية لدار الإسلام على ما يقع في النطاق المكاني لغير اختصاصها . لأن وجوبها بالقدرة على تنفيذها ، فإذا تعذر التنفيذ لانعدام القدرة لم تجب العقوبة . كما أن الغرض والمقصد من وجوب إقامة العقوبة في أي سياسة جنائية هو زجر الجاني وردع غيره باستيفاء العقوبة .

« وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأمناً ، فأدان ديناً من أهل الحرب ، ثم جاءه الحربى الذى أدانه مستأمناً ، قضيت عليه بدينه كما أفضى به للمسلم والذى في دار الإسلام . لأن الحكم جار على المسلم حيث كان ، لا نزيل الحق عنه بأن يكون في موضع من المواضع ، كما لا تزال عنه الصلاة أن يكون بدار الشرك . فإن قال رجل : الصلاة فرض ، فكذلك أداء الدين فرض .

الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

الكمال بن الهمام ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٤٦ .

العيني ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ص ٤١٤ - ٤١٥ .

« أن من زنا في دار الحرب أو دار البغى ، ثم خرج إلينا لا يقام عليه الحد . وعند الشافعى يحمد لأنه التزم بإسلامه أحكامه أينما كان مقامه . ولنا قوله عليه السلام : لا تقام الحدود في دار الحرب ، ولأن المقصود هو الانزجار ، وولاية الإمام منقطعة فيها ، فيعزى الوجوب عن الفائدة . ولا تقام بعد ما خرج لأنها لم تنعقد موجبة فلا تنقلب موجبة . ولو غزا من له ولاية الإقامة بنفسه كالخليفة وأمير مصر يقيم الحد على من زنا في معسكره لأنه تحت يده بخلاف أمير العسكر والسرية لأنه لم يفوض إليهما الإقامة .

ويرد الكمال بن الهمام على فكرة الشافعى عن الاختصاص الشخصي للشرع ، بأنه " سلمنا أنه ملتزم للأحكام ، ولكن الحد ليس يجب عليه حتى يكون ملتزمه بالتزامه أحكام الإسلام ، بل إنما يتضمن التزامه تسليم نفسه إذا وجب عليه الحد عند القاضى فقضى بإقامته عليه . وليس الكلام في هذا بل في نفس وجوب الحد ، وإنما يجب على الإمام عند ثبوته عنده . فهذا الدليل في غير محل النزاع . "

فالوجه أن يقال وجب على الإمام الإقامة على الزانى مطلقاً أينما كان زناه (اكتمال العناصر المكونة لفعل الجريمة بأركانها المادية والمعنوية) وحيث نقول : امتنع بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام : لا تقام الحدود في دار الحرب (وجود سبب مانع) ولأن الوجوب بشروط بالقدرة ، ولا قدرة للإمام عليه حال كونه في دار الحرب (خروج الفعل عن نطاق الاختصاص الإقليمي لدار الإسلام) فلا وجوب . ولأن المقصود فيه الاستيفاء ليحصل الزجر (مقصود العقوبة) وإذا خرج إلى دار الإسلام لا يقام عليه لأنه لم ينعقد سبباً للإيجاب حال وجوده ، فلم ينقلب موجباً له حال عدمه .

وحيث أن الاستيفاء متعذر، لانقطاع ولاية الإمام على دار الحرب، فإن الانزجار - وهو مقصد العقوبة - لا يتحقق فلا يبقى لوجوبها فائدة. وإذا قيل أن تنفيذها في دار الإسلام ممكن، فتبقى العقوبة. قالوا: إن الجريمة في دار الحرب وقعت غير موجبة أصلاً فلا تنقلب موجبة بعد ذلك، فلا يعاقب فاعلها في دار الإسلام إذا رجع إليها.

بتعبير آخر، "فإن سيادة الدولة لا تمتد إلى خارج حدود إقليمها، وولاية الإمام العامة لا تشمل من الرعايا في هذه الأمور التي يستند تنفيذها عليهم إلى الولاية إلا من كان في دار الإسلام، فالسيادة العامة والولاية المحلية منعدمة في هذه الحالة، ومتى انعدمت لا يمكن إقامة الحد ولا تنفيذه. وكان مقتضى هذا أن يقام الحد بعد الرجوع إلى دار الإسلام لوجود السيادة حينئذ، ولكنه لما كان الفعل حيث صدر من الشخص في دار الحرب لم يقع مرتباً لآثاره ونتائجه ولا موجباً للعقوبة المقررة، ولا يمكن أن يأخذ صفة أخرى غير صفته التي وقع بها وينقلب موجباً بعد أن لم يكن كذلك، فكذلك لم يجب الحد بعد الرجوع أيضاً".

ويلحق عادة بهذا الموضوع التساؤل حول تطبيق الحدود في دار الحرب أثناء الغزو وفي النطاق المكاني لجيش دار الإسلام، فيرى أبو حنيفة: "إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره، إلا أن يكون إمام مصر و الشام والعراق أو ما أشبهه، فيقيم الحدود في عسكره استناداً إلى كتاب عمر بن الخطاب إلى عمير بن سعد الأنصاري وإلى عماله: ألا يقيموا حداً على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا إلى أرض المصالحة".

^١ محمد الأمير المنصوري، مرجع سابق، ص ١٣٧ فما بعدها.

أ.د عز الدين فودة، المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

فالسلك قد توافر فيه كافة العناصر اللازمة لانطباق وصف الجريمة عليه بحسب الأصل، إلا أنه اشتمل على عنصر إضافي وهو ظرف مادي واقعي خاص اكتنف السلوك المشتمل على عناصر الجريمة وجعله في نظر الشارع خارجاً عن إطاره الإقليمي، فلا يمكن للقاضي إلا التسليم بهذا. مع ملاحظة ضرورة التفرقة بين أسباب الإباحة بتعطيل التطبيق على فعل يخضع لها بحسب الأصل، فتحول دون اكتساب الفعل صفة التحريم من جهة وبين خروج الفعل عن النطاق المكاني لتطبيق نص التحريم من جهة أخرى، إذ هنا تنازع في الاختصاص الإقليمي لقانونين، وليس تنازعا بين قاعدتين من قواعد قانون واحد، إحداهما تجرم الفعل والأخرى تبيحه وينتهي التنازع الداخلي بتغليب قاعدة الإباحة على قاعدة التحريم.

وهكذا يمكننا حسم الموضوع من خلال طرح التساؤل حول مقصود الفقهاء وحديثهم عن تنازع اختصاص داخلي بين قاعدتين من قواعد الشرع الإسلامي باعتبار سمو الشرع وضرورة تطبيقه على كل الأفعال انطلاقاً من الاختصاص الجنائي لدار الحرب وتقبل الأحكام التي تصدر عنها، وهل لها أثر في حكم القاضي حال عودة المسلم المتهم قبل الحكم عليه أو قبل استيفاء العقوبة؟

د. رمسيس بهنام، في النظرية العامة للقانون الجنائي، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٧، ص ٢٩٧).

^٢ الإمام الكاساني، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٣١.

وتبدو أهمية هذا الموضوع من خلال التساؤل حول أى من معسكرات الجنود داخل الإقليم الأجنبى تصبح لفترة ما جزءاً من إقليم الدولة صاحبة الجيش ، وبالتالى امتداد اختصاصها الإقليمى للأفراد التابعين لها هناك.

فإن تبرير عدم إقامة الحدود داخل النطاق المكانى لدار الحرب بالخشية من لحاق من يقام عليه الحد بالمشركون ، مردود عليه عند الإمام الشافعى بضرورة عدم تعطيل الحد خوفاً من توقع حدوث ذلك ، وعند غيره بضرورة تأخيرته لا تعطيله ، مثلما يؤخر داخل دار الإسلام ذاتها بسبب طارئ من مرض وخلافه.

فيبقى تبريرها بعدم الاختصاص مبرراً مقبولاً ، " فلو كان أميراً على سرية أو أمير جيش ، وزنا رجل منهم أو سرق أو شرب الخمر أو قتل مسلماً خطأ أو عمداً ، لم يأخذه الأمير بشئ من ذلك . لأن الإمام ما فوض إليه إقامة الحدود و القصاص ، لعلمه أنه لا يقدر على إقامتها فى دار الحرب^١ .

فإذا قلنا أن إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام تستند إلى الولاية العامة ، وجعلت من حق الإمام أو نائبه ، فإن وجود أى منهما فى معسكر الجند يجعل منه امتداداً للنطاق الإقليمى لدار الإسلام بكامل اختصاصها القانونى. وبشرط أن تقع أفعالهم داخل المنطقة الخاصة بهذا الجيش.

= الإمام ابن قدامة ، مرجع سابق ، ج ٨ ، ص ٤٧٤ .
إذ يرى أن الامام مالك والشافعى وأبا ثور وابن المنذر يقولون " بإقامة الحد فى كل موضع لأن أمر الله تعالى بإقامته مطلق فى كل مكان وزمان . إلا أن الشافعى قال : إذا لم يكن أمير الجيش الإمام أو أمير إقليم ، فليس له إقامة الحد ويؤخر حتى يأتى الإمام لأن إقامة الحدود إليه . وكذلك إذا كان بالمسلمين حاجة إلى الحدود أو قوة به أو شغل عنه يؤخر . وقال أبو حنيفة : لا حدود ولا قصاص فى دار الحرب ولا إذا رجع .
وعن عمر كتب إلى الناس أن لا يجلدون أمير جيش ولا سرية ولا رجلاً من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلاً كيلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار .
وهذا اتفاق لم يظهر خلافه ، فأما إذا رجع فإنه يقام الحد عليه لعموم الآيات والأخبار ، وإنما أخرج لعارض كما يؤخر لمرض أو شغل ، فإذا زال العارض أقيم الحد لوجود مقتضاه وانتفاء معارضه ، ولهذا قال عمر : حتى يقطع الدرب قافلاً ."

على حين يرى الإمام الشافعى : " إذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو ، أقيم عليه الحد ، ولا يمنعنا الخوف عليه من اللحق بالمشركون أن نقيم عليه حداً لله عز وجل ، ولو أننا توقينا أن يغضب ما أقمنا الحد عليه أبداً لأنه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب ، والعلة أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه الحد إبطالاً لحكم الله ثم حكم رسول الله بعله جهالة وغيا ، فقد أقام الرسول عليه الصلاة والسلام الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها مشركون كثير مودعون ، وضرب الشارب بخين والشرك قريب منه .

الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

^١ الإمام الكاسانى ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ١٣١ .

وثانى الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالاختصاص الشخصى والإقليمى للشرع، هو ما يتعلق باختصاص القاضى المسلم بالنظر فى المنازعات المترتبة على تعاملات المسلمين فى دار الحرب. فلا خلاف بين الفقهاء فى إخضاع كافة المعاملات التى تجرى فى دار الإسلام للاختصاص الإقليمى للشرع. وأن القاعدة العامة فى معاملات غير المسلمين فى دار الإسلام أنهم فيها كالمسلمين، فالذمين من أهل الدار ويلتزمون أحكامها فيما يعود إلى المعاملات، والمستأمنين فى دار الإسلام بمنزلة الذمين فى المعاملات، فلا أثر لاختلاف الدارين فى أحكام المعاملات فى نطاق دار الإسلام.

لكن يثور الخلاف حول تلك المعاملات بين أهل دار الإسلام وأهل دار الحرب فى النطاق الإقليمى لدار الحرب، ومدى اختصاص القاضى المسلم بالفصل فيما ينشأ عنها من منازعات، فالحنفية يرون إمكانية تعامل أهل دار الإسلام مع الحربيين فى دارهم بالمعاملات المحرمة فى دار الإسلام بعد أن يتحرزوا عن الغدر^١. وأن تلك المعاملات لا يترتب عليها آثار قانونية ولا يقضى بموجبها عند المنازعة فى دار الإسلام. وهم يبررون ذلك استناداً إلى فكرة الاختصاص الإقليمى لدار الحرب، إذ أن التصرف فى دار الحرب قد وقع غير مستوجب لأثره لانعدام ولاية دار الإسلام عليهم، وانعدام اختصاصها بالفصل فيها من باب أولى^٢.

إلا أن الفقهاء الذين يأخذون بالأساس الشخصى للشرع، لا يجوزون للمستأمن أن يتعامل مع أهل دار الحرب فى نطاقهم الإقليمى بمعاملات لا تجوز بين المسلمين فى دار الإسلام، علاوة على أن الأمان الذى أخذه عليهم يقتضى منه لزوم الوفاء وضمن المال بالنسبة لطرفيه، ولو جبراً عن طريق القضاء.

^١ الإمام العيني، مرجع سابق، ج ٥، ص ٧٧٣.

"إذا دخل المسلم دار الحرب فأدانه حربى أو أدان هو حربياً أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج إلينا، واستأمن الحربى، لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ. أما الإدانة: فلأن القضاء يعتمد الولاية، ولا ولاية وقت الإدانة أصلاً ولا وقت القضاء على المستأمن، لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى من فعله، وإنما التزم ذلك فى المستقبل"

"وإذا دخل المسلم دار الحرب تاجراً، فلا يحل له أن يتعرض لشيء من أموالهم ولا من دماتهم، لأنه ضمن ألا يتعرض لهم بالاستئمان، فالتعرض بعد ذلك يكون غدرًا، والغدر حرام إلا إذا غدر بهم ملكهم فأخذ أموالهم أو حبسهم. فإن غدر بهم التاجر فأخذ شيئاً، وخرج به، ملكه ملكاً محظوراً لورود الاستيلاء على مال مباح إلا أنه حصل بسبب الغدر، فأوجب ذلك نجساً فيه."

^٢ الإمام الكاسانى، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٣٢ - ١٣٣.

"إذا دخل مسلم أو ذمى دار الحرب بأمان فعاقد حربياً عقد الربا أو غيره من العقود الفاسدة فى حكم الإسلام، جاز عند أبى حنيفة ومحمد، وكذلك لو كان أسيراً فى أيديهم أو أسلم فى دار الحرب ولم يهاجر إلينا، فعاقد حربياً. وقال أبو يوسف: لا يجوز للمسلم فى دار الحرب إلا ما يجوز له فى دار الإسلام."

إن مذهب الإقليمية يمكن من الإفلات من العقوبة مما يؤدي إلى كثرة الجرائم ، والدول وإن كانت تسير على مبدأ إقليمية القضاء ، إلا أنه قد يمتد حق الدولة في القضاء إلى خارج إقليمها استثناءً استناداً إلى سيادتها الشخصية على رعاياها الموجودين بالخارج ، فلا يفلت المتهم من القضاء.

فيجوز إقامة الحدود والتعازير في دار الحرب مثلما يجوز تأخيرها إلى دار الإسلام عند الخوف من حصول المفسدة ، ويفعل قائد الجيش ما يراه بحسب السياسة الشرعية ، مراعيًا محظور هرب المسلم إلى بلاد العدو ومحظور الإفلات من العقاب . فمذهب الحنفية يستند إلى قاعدة إقليمية التشريع الجنائي بمعنى أن هذا التشريع يحكم كل ما يقع على إقليم الدولة من الجرائم ولاسلطة له على ما يقع من الجرائم في الخارج.

على حين أن إقامة الحدود في دار الحرب يتفق مع المبدأ الذي كان سائداً وهو مبدأ شخصية القوانين الجنائية ، بمعنى أن أحكام التشريع الجنائي للدولة تتبع رعاياها وتحكمهم أينما وجدوا وأنها بالعكس لا تسرى على الأجانب وإن ارتكبت جرائمهم فوق إقليم الدولة .

لكن جمهور الفقهاء يخالفون الشق الأخير ، فإن المستأمن والمعاهد إذا ارتكب أحدهما جريمة في دار الإسلام فإنه يعاقب عليها وتطبق عليه أحكام الشريعة في المعاملات والجنايات . وإن كان التطور الحديث يتجه نحو جعل التشريع الجنائي للدولة ذا اختصاص عالمي بحيث يسرى على الجريمة أيأ كان مكان وقوعها وأياً كانت جنسية مرتكبها متى ضبط هذا الأخير فوق إقليم الدولة^١.

المبحث الثاني

تداخل معايير الأهلية الدولية : دار العهد

تدور فكرة هذا المبحث في رؤية المعمورة وتعريف الدور ، حول تداخل وتقاطع المعايير الأساسية التي سبق الارتكاز إليها في هذا التعريف ، تداخلاً وتقاطعاً يجعلنا نتردد بحق في نسبتها إلى أي منها . فهناك عدد من المعايير التي شكلت مناصاً للحكم على الدار بشكل مستقل ومتكامل ، أهمها بالطبع جريان الأحكام أو سيادة نظام قانوني معين أو الاختصاص الإقليمي الشامل والذي يفترض عناصر السلطة والأمان علاوة على المقدرة على المشاركة مع باقي الوحدات الدولية في إنشاء قواعد قانونية

^١ د. وهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٦-١٩١ .

عامة والمسئولية الدولية عنها. وأنه باجتماع تلك المعايير يمكننا الحكم على الدار، وأن تخلف إحداها يعد مانعاً من الحكم والتعريف.

لكن أفرز الواقع العملي للفتوحات الإسلامية نماذج متعددة الأشكال تحتاج إلى معرفة الحكم الفقهي لها ، واللازم لمعرفة كيفية التعامل معها ، فظهرت فكرة التمييز بين أرض العنوة وأرض الصلح وظهرت أقاليم يجتمع فيها معياران متداخلان ينفيان نسبتها إلى دار الإسلام أو دار الحرب باطمئنان ، مثل ماردين التي يتردد ابن تيمية في الحكم عليها ويرى " أنها مركبة فيها المعنيان ، ليست بمنزلة دار السلم التي تجرى عليها أحوال المسلمين ، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويقاقل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه " ^١

وعرفنا تلك الدار التي تغلب عليها غير أحكام الشرع وتجرى منها مجرى السلطة والمنعة ، لكنها لا تنصب دار الإسلام العداء ولا تنصب لها حرباً ، بل وعرفنا دخول مثل تلك الدار في علاقات موادة ، لا ينطبق معها وصف دار حرب . كذلك شهدنا أقاليم تكتفى منها دار الإسلام بمجرد عدم الاعتداء أو إقرار بسيادة شكلية ، وأقاليم تصر دار الإسلام على إلزامها بجزية مناصفة مع غيرها من دور الحرب . والأهم من ذلك هو دار الصلح ودار العنوة وعلاقتها بدار العهد وهل هي من دار الإسلام أم من دار الحرب أم دار ثالثة مستقلة عن أى منهما.

فقد حدد الفقهاء الأقسام التي تكون دار الإسلام من حيث نوعى الاستيلاء في "دار الصلح " تعبيراً عن تلك الدار التي افتتحت صلحاً في مقابل " دار العنوة " التي افتتحت عن طريق القتال . ودار الصلح تلك - من ناحية ملكية الأراضي أو إن شئت فقل السيادة - على نوعين " يظهران لنا مدى ذلك التداخل في تحديد دلالات دار الصلح وبين ما يعد ضرباً من التقسيم المالى الذى يفرض على الأرضين التي صولح عليها أهلها " ^٢.

فالنوع الأول : ما كان الصلح على أن ملكية الأرض للمسلمين ، وأن تقر في أيدي أهل الصلح بالخراج ، فهذا النوع من أرض الصلح يشكل جزءاً من دار الإسلام بلاخلاف بين الفقهاء والنوع الثانى: ما كان الصلح على أن ملكية الأرض لأهل الصلح، وعليهم مقابل لذلك قد يسمى بالخراج أو غيره، كما قد يحدد بصفة كلية أو لا. فهل هذه الأرض الثانية ضمن دار الإسلام ؟ أم أنها تبقى على أصلها دار حرب ؟

^١ نقى الدين بن تيمية ، الفتاوى الكبرى ، (بيروت : دار المعرفة ، د.ت ، ج ٢٨ ، ص ٢٤٠) .

^٢ د. عز الدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

أم لها صفة ثالثة كدار وسط وتحت أى مسمى ؟ وهل يمكننا أن نفهم الملكية هنا بما يقارب السيادة الإقليمية أو الاختصاص الإقليمي ؟

بداية يعود البعض بهذا التمييز بين دار الصلح ودار العنوة إلى الإمام الشافعى ، تحت مسمى بلاد أهل الصلح أو ما يشبه ذلك حيث يقول : "فإذا غزا الإمام قوماً فلم يظهر عليهم حتى عرضوا عليه الصلح على شئ من أرضهم أو شئ يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية ؛ فإن كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجرى عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم ، وليس له قبوله منهم إلا على أن يجرى عليهم الحكم.

" و إذا قبله كتب بينه وبينهم كتاباً بالشرط بينهم واضحاً يعمل به من جاء بعده. وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئاً ، فهى مملوكة لهم على ذلك. وإذا صالحوهم على أن الأرض كلها للمشركين فلا بأس أن يصالحهم على ذلك، ويجعلوا عليهم خراجاً معلوماً ، إما شئ مسمى يضمّنونه فى أموالهم كالجزية ، وإما شئ مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض إذا كان ذلك إذا جمع مثل الجزية أو أكثر"

فهل يقصد به أرضهم وليس بمعنى الدار و الدولة كوحدة قانونية كلية ، خاصة لقوله " ولهم بلادهم إلا ما أعطوه منها "، كما أنه جاء بعد عنوان " بلاد العنوة " وليست هناك بلاد تسمى بلاد العنوة زائدة على الدارين ، فيكون القصد هو مجرد الإشارة إلى نوع فتح الأرض و الدار أو الاستيلاء ؟ أم يقصد بها بلاداً يسكنها أهل الصلح فتكون البلاد بلاد إسلام ولكن سكانها أهل الصلح وهى نوع من أنواع دار الإسلام . خاصة أن الإمام الشافعى قد ضمن هذا الصلح شرطين أساسيين لدار الإسلام هما إجراء حكم الإسلام عليهم (السيادة القانونية) ودفع الجزية (مرتبة أدنى يعبر عنها بهذا الدفع) للمسلمين ، لدرجة التى يحكم بفساد عقد الصلح إذا ماصالحهم على ألا يجرى عليهم حكم الإسلام ؟

كما أنه يقرر ضرورة قيام الإمام بمنع أهل العنوة وأهل الصلح ، لا فرق بين أهل العنوة وأهل الصلح ، فهما أهل جزية خاضعون لحكم الإسلام ، فيجب على الإمام منعهم . الأمر الذى قد يرجح أنه أضاف البلاد إلى أهل الصلح إضافة الملك والسكن ،

^١ الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ .

^٢ الإمام الشافعى ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

د. اسماعيل فطاني ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

وقارن : وهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ - ١٧٦ .

وليست إضافة الحكم و السلطة . فلم يقل دار العهد أو بلاد الصلح ، خلافاً لما قاله مع الدارين حيث أضافهما إلى الإسلام و الكفر مباشرة ، وهو إضافة الحكم و السلطة ؟

و يرى الزحيلي أن الإمام الشافعي يقسم المعمورة إلى دار حرب و دار سلم و دار عهد، وأنه يقصد بدار العهد تلك التي لم يظهر عليها المسلمون ، وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين على شيء يؤدونه من أراضيهم يسمى خراجاً . فهذه الدار لم يستول عليها المسلمون حتى يطبقوا فيها شريعتهم ، ولكن أهلها دخلوا في عقد المسلمين وعهدهم على شروط اشترطت وقواعد بينت ، فتحتفظ بما فيها من شريعة و أحكام ، وتكون شبيهة بالدول التي لم تتمتع بكامل استقلالها لوجود معاهدة معقودة^١ . وهو ما يناقض إصرار الإمام على جريان حكم الإسلام فيهم.

فيقصد بدار الصلح - كما أسلفنا - البلاد التي افتتحت صلحاً لا عنوة سواء كانت ملكية الأرض فيها لأهلها أو للمسلمين ، وهي مقابل دار العنوة . لكن آراء الفقهاء تعددت حول التكيف الفقهي لدار الصلح التي يمتلك أهلها أرضها.

فقد ذهب بعض الحنيفية و الشافعية و الإمامية إلى أن الدار بهذا الصلح دار إسلام ، ويصير أهلها أهل ذمة ، ماداموا في دار الإسلام^٢ . ويستندون في ذلك إلى الشرط المتفق عليه لتعريف دار الإسلام وهو غلبة و جريان الأحكام ، لأن الصلح - كدلالة و دار - لا يتم إلا بذلك ، وأنه متى صالحهم على ألا يجري عليهم حكم الإسلام فالصلح فاسد.

فيرى أبو حنيفة أنه " قد صارت دارهم بهذا الصلح دار إسلام ، وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم^٣ ، " ويرى الشيباني : " وإن طلبوا أن يكونوا ذمة لهم يجرى عليهم حكمهم ويأخذون منهم في السنة خراجاً معلوماً ، ولم يكن المسلمون ظهروا عليهم قبل ذلك ، فهي دار الإسلام " ^٤ .

هكذا فدار الصلح - التي لم يظهر عليها المسلمون - تصبح جزءاً له كيانه داخل النطاق الإقليمي لدار الإسلام وتسرى عليها أحكامه ، ومنها إجراء حكم الإسلام عليهم وأدائهم الجزية.

^١ المرجع السابق ، ص ١٧٦

^٢ الإمام السرخسي ، شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٢١٦٥ .

^٣ المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٢١٦٦ .

^٤ الإمام الماوردي ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

على حين يذهب فريق آخر إلى أن هذه الدار لا تتغير حالتها بهذا الصلح ، فتبقى على أصلها أى تظل دار حرب . "فإن يصالحونا على أن الأرض لهم على شئ معلوم من خراج أو غيره ، فالأرض ملكهم ، وما صولحوا عليه لازم لهم مدة بقائهم على كفرهم ، والدار دار كفر يقرون فيها بغير جزية " ^١ .

على حين يقرر الإمامان المارودي و الفراء أن الدار التى احتفظ أهلها بملكية أرضها ولم يظهر عليها المسلمون ، ليست بهذا الصلح دار إسلام ، مثلما لا تبقى على أصلها دار حرب ، وإنما هى دار ثالثة أى دار عهد . ولأهمية نص المارودي وتقريره لصفة دار الصلح كدار ثالثة نركز عليه فى التناول والدراسة .

فالأرض التى يستولى عليها المسلمون على ثلاثة أنواع:

- أرض العنوة : وهى ما ملكت عنوة وقهراً ، وأهلها فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء . وتصير هذه الأرض دار إسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد إليها المشركون لملك المسلمين لها ، ولا يجوز أن يستنزل عنها للمشركين لكلا تصير دار حرب .

- أرض العفو : وما ملك منها عفواً لانجلائهم عنها خوفاً ، فتصير هذه الأرض دار إسلام .

- أرض الصلح : أن يستولى عليها صلحاً على أن تقر فى أيدي أهلها بخراج يؤدونه عنها ، فهذا على ضربين:

أحدهما : أن يصالحهم على أن ملك الأرض لنا ، فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الإسلام ، ولا يجوز بيعها ولا رهنها . ويكون الخراج أجرة لا تسقط عنهم بإسلامهم ، فيؤخذ خراجها إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين . وقد صاروا بهذا الصلح " أهل عهد " ، فإن بذلوا الجزية على رقابهم جاز إقرارهم فيها على التأيد ، وإن منعوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرروا فيها إلا المدة التى يقر فيها أهل العهد ، وذلك أربعة أشهر ولا يجاوزون السنة ^٢ .

ثانيهما : أن يصالحوا على أن الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه عنها ، وهذا الخراج فى حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم ، ولا تصير أرضهم دار إسلام

^١ ابن رجب الحنبلى ، الاستخراج لأحكام الخراج ، تحقيق السيد عبد الله الصديق ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢) .

^٢ المارودي ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩ - ١٢٠ .

، وتكون "دار عهد" ولهم بيعها ورهنها، وإذا انتقلت إلى مسلم لم يؤخذ خراجها ، ويقرون فيها ما أقاموا على الصلح ، ولا تؤخذ جزية رقابهم لأنهم في غير دار الاسلام. ويرى لوكجارد أن نص الماوردي السابق ، "هو نص محير بالفعل ، تتداخل فيه التسميات والمصطلحات خاصة ما فرعه من أنواع الصلح:

فالنمط الأول من دار الصلح يظل ساكنوها -وإن تخلوا عن ملكية الأرض- محتفظين بحقوقهم وحررياتهم الشخصية . وهم يواجهون أحد احتمالين : أن يدفعوا الجزية متحولين إلى وضع الذمة ، أو الاحتفاظ بالصلح والعهد السابق كأهل عهد ، وإن تحتم عليهم مغادرة دار الإسلام بعد مدة معلومة تقدر بأربعة أشهر وقد تصل إلى سنة كاملة . وهذا يوضح لنا طريقة الماوردي التي يصف بها هذا الشكل الانتقالي من الصلح.¹

أما النمط الثاني وهو الأهم: فهم الذين يحتفظون بحقوق الملكية كاملة ، وحيث يقوم خراجها مقام الجزية مثلما لهم كامل الحرية في بيع أراضيهم . وإذا بيعت إلى مسلم سقط خراجها ، ففي هذه الحالة فإن أرض الصلح تلك لا تقع في رأيه ضمن دار الإسلام ، ولكنها تشكل مجاًلاً خاصاً بها هو "دار العهد"²

بل ويصل الاضطراب للدرجة التي يقرر البعض أن أرض العنوة وأرض الصلح لا تشكل أى منها جزءاً من أصل دار الإسلام وإن اختلفت فيما بينها من حيث سبب ودرجة الارتباط وبالتالي طبيعة العلاقة بينهما ، فالأقاليم المرتبطة ببناء على صلح هي شعوب محرة مستقلة لكل منها حريتها على إقليمها ونظمها الخاصة بها ، والعلاقات فيما بينها وبين دار الإسلام تنظمها المعاهدات المبرمة بين الطرفين . فهي معاهدات متكافئة تقوم على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها³ .

أما الأقاليم المرتبطة ببناء على عنوة ، فقد سقطت هيئتها الحاكمة وتم اعتبارها شعوباً تحت الحماية الإسلامية ، وظاهر أن التزامهم بدفع الجزية هو المقابل للالتزام دار الإسلام بتأمين حرياتهم وحقوقهم، و يكشف خلاف عمر بن الخطاب والصحابه حول تقسيم أرض كسرى من عدمه عن الوضع القانوني للأقاليم المفتوحة عنوة أو التابعة، فهما يلتقيان على أساس مشترك وهو أن تلك الأقاليم لها وضع قانوني يختلف عن وضع الإقليم الأصلي للدولة (دار الإسلام) .

¹ Fred Lokkegaard ,Islamic Taxation In The Classic Period , (Copenhagen : Branner & Korch , 1950, P. 80).

² Ibid, P.81

³ كامل باقوت ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ .

فهي لم تعد جزءاً منه بالضم بسبب الفتح، وإلا لما كان ثمة مبرر للاختلاف على حكم الشريعة بالنسبة لها ، فالقرار الذي يرفض سريان حكم الغنائم عليها قد رفض ضمناً اعتبارها مضمومة أو مندمجة حكماً في دار الإسلام . وهو أمر يتفق مع الأحكام العامة للشريعة التي لا تقر أصلاً وضع اليد أو التقادم سبباً شرعياً للتملك مع وجود المالك الأصلي ، فلا تقر الفتح أو الاستيلاء على إقليم مأهول بسكانه سبباً شرعياً للحكم بتملك الأقاليم المفتوحة ، وإنما اعتبرها خاضعة للولاية الإسلامية وتقوم بتأمين الحريات الأساسية لسكانها^١ .

فالقرار بإبقاء هذه الأقاليم في أيدي شعوبها وعدم قابليتها للتصرف فيها من قبل الدولة الإسلامية الفاتحة لها ضمناً أو تقسيماً معناه أن السيادة على تلك الأقاليم قد استبقيت أو ردت إلى شعوبها المستقرة عليها ، رغم التزامها بدفع الجزية . بل إن النظام القانوني الإسلامي لم يفرق في الواقع بين الأقاليم المفتوحة عنوة والأقاليم المفتوحة صلحاً ، بالرغم من تمييز الأخيرة بالنص في المعاهدة على احترام استقلالها . وهذا يعود لسبب واحد وظاهر وهو أن دار الإسلام لم تكن تستهدف من فتوحاتها الاستيلاء أو الغنائم ، وإنما تقرير حرية العقيدة في المجال الدولي عن طريق تحرير الشعوب التي خضعت لنظم تصادر حرياتهما^٢ .

وقد أعاد بريشام - استناداً إلى نص الماوردي - ترتيب وضع الديار انطلاقاً من ملكية الأرض مضيفاً إلى التقسيم الفقهي المعهود للمعمورة ، منطقة وسطى بين دار الإسلام ودار الحرب ، وهي بالتحديد دار العهد واصفاً إياها بأنها تلك الدار التي رغم تعرضها للسيادة الإسلامية إلى حد ما ، إلا أن تلك الدار لا تخضع لكامل السيادة ، فهي بتعبير آخر دار تبعية^٣ .

كما أوضح الماوردي أن تلك المشكلة قد نوقشت من قبل أئمة المذهب باحثين عن طبيعة علاقة هذه الدار الوسطى بدار الإسلام ، فيعلن أبو حنيفة أن دارهم صارت بالصلح دار إسلام ، ويحدد لنا طبيعة العلاقة - في حالة نقض العهد - بناء على الشروط الثلاثة السابقة لانقلاب صفة الدار ، مثلما يؤكد عدم امكانية الاعتراف الطويل بوجود مثل هذا الوضع الانتقالي ، فإن اضطراب وضعها يجعلها تتحول إما إلى أن تشكل جزءاً من دار الإسلام وإما تستعيد صورتها الأولى كدار حرب.

^١ المرجع السابق ، ص ٤٣٠ .

^٢ المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

^٣ F. Lokkegaard, Op.Cit. , P. 81.

"وقال أبو حنيفة : قد صارت دارهم بالصلح دار إسلام ، وصاروا بها أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم . فإن نقضوا الصلح بعد استقراره معهم ، فقد اختلف فيهم : فذهب الشافعي إلى أنها إن ملكت أرضهم عليهم ، فهي على حكمها ، وإن لم تملك صارت الدار حرباً . وقال أبو حنيفة : إن كان في دارهم مسلم أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين ، فهي دار إسلام يجري على أهلها حكم البغاة . وإن لم يكن بينهم مسلم ، ولا بينهم وبين دار الحرب دار للمسلمين ، فهي دار حرب . وقال أبو يوسف ومحمد : قد صارت دار حرب في الأمرين معاً ."

فقد صارت دار إسلام بموجب الصلح عند الإمام أبي حنيفة ، وبالتالي تطبيق النظام القانوني لدار الإسلام عليها . على حين يميز الشافعي - في نص الماوردي - بين نوعي ملكية الأرض ، ويجعل ذلك الإقليم الذي امتلكه أهلوه - خلافاً لما سبق في كتاب الأم - دار حرب ، وأن الإقليم الذي ملكته دار الإسلام هو جزء منها .

وكونها دار إسلام - عند أبي حنيفة - يعني إمكانية تحولها إلى دار حرب أو دار بغى إذا توافرت الشروط المعهودة فيها ، ألا وهي بالنسبة لدار الحرب : ألا تسود فيها أحكام الإسلام ، وألا يبقى فيها مسلم أو ذمي بالأمان الأول ، وأن تكون متاخمة لدار الحرب . فإذا لم تكن كذلك ، وكان في دارهم مسلم ، أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار بغى . على النحو الذي سبق تفصيله في اعتراف دار الإسلام بالاختصاص الإقليمي لدار الحرب ودار البغى .

فظاهر كلام الإمامين الماوردي والفراء أن الفرق الأساسي بين الأرض التي صولحت وصارت به دار إسلام ، وبين التي صولحت ولم تصر به دار إسلام ؛ يكون في ملكية الأرض . فإذا كانت الأرض ملكاً للمسلمين فهي دار إسلام ؛ وإذا كانت ملكاً لأهلها ؛ فهي دار عهد .

فهل يجب أن نفهم معنى ملكية الأرض تلك بمعنى السلطة والاختصاص في وقت لم تعرف فيه التفرقة بين الملكية وبين الاختصاص ، وأن الأرض التي تشكل جزءاً من دار الإسلام هي التي تدخل في سيادتها وسيطرتها الفعلية ، وأن الأرض التي تكون مجالاً خاصاً كدار عهد هي التي ملكيتها وسيادتها لأهلها ، بمعنى مباشرة حقوق السيادة على الإقليم ، وإن انتقصت لاعتبارات السيادة الإسلامية عليها ؟

بتعبير آخر ، هل هي دار عهد و صلح بواقع ملك الأرض فقط ، وإن كانت ضمن دار الإسلام بواقع السلطة والسيادة ، أم أنها دار عهد و صلح بواقع الحكم

^١ الماوردي ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

والسلطة لها كيانه وأهليتها القانونية الدولية ؟ وأنها ليست بدار الإسلام بحال ، مثلما هي ليست دار حرب كذلك؟

وفي حقيقة الأمر فإنه لا يمكننا الفصل في مسألة "دار العهد" تلك على أساس فقهي فحسب ، فقد رأينا كثيراً من الغموض الذي لا يمكن رفعه أو تفسيره إلا على ضوء الأحداث التاريخية ، التي نراها ثرية وغنية في سياسة الحدود للأمويين ، ومن جاء بعدهم من العباسيين وكذلك الدولة العثمانية. ومن ثم فإننا سوف نحاول تفهم الآراء الفقهية السابقة في ضوء النماذج التاريخية التي أفرزتها وجاءت تلك الآراء لتوضيح التكيف القانوني لها ، فلم يكن الفقه بحال في معزل عن الحوادث التاريخية ، حيث يلزم الفقيه دار الإسلام في فتوحاتها محددات ضوابط الحركة وحاكماً لها ومبيناً التكيف الفقهي لما ينجم عنها من سياسات وأفعال.

"فالدولة الإسلامية لم تتبع مع بعض الخانات والملوك في آسيا الوسطى (بلاد ما وراء النهر) وأفريقية سياسة الحرب التي اتبعتها مع الروم من غير هوادة ، والتي تفترض أن لاسبيل إلى التفاهم مع العدو في دار الحرب ، إما لتمسكه بدينه تمسكاً يقوم على العداء للإسلام ، وإما لثبات دعائم حكومته ثباتاً لاسبيل إلا الحرب لتقويضها.

"فالمسلمون اتبعوا إلى جانب السياسة الحربية مع دار الحرب ، سياسة التعاون التي تحرص على موالاة هذه البلاد وصدقتها ، على أساس احتفاظها ببعض شخصيتها السياسية المستقلة ، وإبقاء ملوكها وأمرائها عليها ، وإنشاء الحصون وتدعيمها بالحاميات لحمايتها ، ما دام في حمايتها حماية فعلية لدار الإسلام.

"فكل طرف من أطراف العهد أو الحلف يعترف بسيادة دار الإسلام ، على أن يظل محتفظاً بأربعة أشياء : جيوشه وإدارته ورؤسائه وحرية الدينية . فالوضع القانوني لدار العهد هو التحالف من أجل الاستقرار والأمن لدار الإسلام من جانب ، وأمن المجموعة المجاورة أو المتاخمة التي طبق عليها مركز خاص أسمى بدار العهد من جانب آخر".^١

فكيف يمكننا أن نتلمس مفهوم ومضمون الشروط السياسية والعسكرية التي انطوت عليها نظرية دار العهد حول ضمان وسلامة حدود الدولة الإسلامية ، استقاء من الأمثلة التاريخية التي تلت عهود بخران وتغلب فالعهود التي عاشت مدداً طويلة والتي اتبعها الأمويون والعباسيون في سياسة الحدود مع الممالك الحليفة في وسط آسيا التركية والقوقاز ومع أرمينية وفي إفريقية ، وهي التي تحدد بحق ماهية هذه السياسة

١. د. عز الدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٤١.

العهدية التى تعنى أساساً الحفاظ على أمن وسلامة الدولة الإسلامية وحدودها مع البلاد المتاخمة أو المجاورة.

سوف نتناول النماذج التاريخية لدار العهد فى ثلاثة مطالب:

- الأول : - الأهلية الدولية للوحدات الخليفة : حالة الأتراك (ما وراء النهر) .
- الثانى : - الأهلية الدولية للوحدات الحاجزة : حالة أرمينية وقبرس .
- الثالث : - الأهلية الدولية للوحدات المحايدة : حالة النوبة .

المطلب الأول:

الأهلية الدولية للوحدات الخليفة :

حالة الأتراك (ما وراء النهر) :

يشكل الأتراك مثلاً جيداً لما يسميه د.عبدالهادى شعيرة " بالممالك الخليفة"^١ وهو أشبه ما يكون بالمفهوم الرومانى للبلاد الخليفة والصديقة Foederate . فلم يكن المقصود بالتعاهد مع هذه البلاد - ممالك ما وراء النهر (جيحون) - هو اخضاعها لأحكام الإسلام الدينية والسياسية وأنها تصبح بمثابة العراق وخرسان و الشام ومصر ، وإنما حرصت دار الإسلام بفتحها على إحاطة نفسها بدول صديقة أو حليفة ، ويسعى لهذه الغاية بالسيف و السياسة معاً^٢ .

^١د.محمد عبدالهادى شعيرة ، الممالك الخليفة أو ممالك ما وراء النهر والدولة الإسلامية إلى أيام المعتصم ، (الإسكندرية مجلة كلية الآداب ، ١٩٤٨ ، ٤م ، ص ص ٣٩ - ٨١) .

^٢د.عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

وقد شكل نهر المرغاب الفاصل بين حدود دار الإسلام - بعد فتحها لكل الأراضى الإيرانية - وبين ممالك ما وراء النهر التركية . لكن ممالك الأتراك ليست مقصورة على ما بين نهري سيحون و جيحون ، ذلك الإقليم الذى يطلق عليه بلاد ما وراء النهر ، فهو إقليم الأتراك الغربيين فقط ، على حين يتجاوز أترك المشرق حدود ما وراء النهر إلى الشرق حتى حدود الصين ، وصوب الشمال حتى منطقة السهوب الروسية ، وإلى الشمال الغربى من بحر قزوين وحتى حوض الفولجا. وكان يخيل للممعن فى تتبع الأخبار أن العرب قد اتخذوا حدودهم عند نهاية العالم الفارسى شرقاً، فإنهم لم يتجاوزوا هذه الحدود ولا المنطقة المجاورة لها إلى ما وراء النهر قبل عهد الوليد إلا مرات معدودات ، عبور المستكشف الموهم جاره أنه يقظ على حماية أرضه وعلى صيانة هيئته ونفوذه.

انظر : اندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ص ٢٦٣ فما بعدها.

د.حسن أحمد محمود ، مرجع سابق ، ص ص ١١١ - ١١٢ .

فعلى حدود دار الإسلام الشرقية ، تتجول أمم أكثريتها الساحقة من الأتراك فى البوادرى المنتشرة حول بحيرة خوارزم الممتدة بعيداً حتى الصين وروسية الأنهار الكبيرة وتحاول دار الإسلام أن تحتوى تلك الأمم بالقوة أحياناً وبشر الإيمان الذى يحمله تجارها وجنودها ، بل وتعمل دار الإسلام أحياناً أخرى ما يفوق هذا الفعل ، فتستقبل هؤلاء الغرباء على أراضيها بأقوام كاملة أو بأعداد من الرقيق ينضمون إلى جيوش الملوك وعلى طليعتهم الخلفاء .

فدار الإسلام فى علاقاتها بهؤلاء الترك تجمع ما بين الحروب التى يتردد صداها من خلال الثغور و الرباطات والأسوار ، وما بين التجارة التى تجعل من ذات الثغور متجراً مع الأتراك . وهى أحياناً ما تنظر إلى المشكلة التركية من زاوية الحرب والانقطاع ، وضرورة وضع حد للاندفاع التركى البربرى نحو حواضر دار الإسلام هناك ، وأحياناً أخرى ما تنظر إليها من زاوية الاتصال التجارى والتواصل الحضارى .

فالعلاقات بين الترك الساكنين على الحدود الشرقية وبين الدولة الإسلامية علاقات حربية وسلمية معاً ، ولكن جانب السلم يفوق جانب الحرب . ففى حين كانت الدولة تسعى إلى فرض حلفها على الترك والتغلب بالحرب ، كانت تدعوهم إلى الإسلام وتتبع معهم سياسة خاصة عملية مرنة بإشراكهم فى الدفاع عن حدود دار الإسلام .

فهى سياسة تجمع فى توازن بالغ الدقة بين ما يقرره البعض من أنه ليس يكاد المسلمون يغزون الترك لقول النبى صلى الله عليه وسلم : تاركوا الترك ما تركوكم ، وإنما تذكر بلادهم وأحوالهم ضمن الأمم المطيفة بدار الإسلام والأمم المخالفة لهم ، وبين ما يقرره الاصطخري وابن حوقل من أنه ليس فى الإسلام ناحية أكثر خطراً فى الجهاد منهم^١ .

وذلك أن جميع حدود ما وراء النهر إلى دور الحرب أقرب ، ومن ذلك خوارزم إلى ناحية أسبيجاب فهى ثغر الترك الغزية ، أما أسبيجاب إلى أقصى فرغانة فثغر الخرخنية ، ثم تطوف حدود ما وراء النهر من الشقنية وبلد الهند حتى ظهر الختل إلى حد الترك فى ظهر فرغانة^٢ . ومستفيض أنه ليس للإسلام دار حرب هم أشد شوكة من

^١ فقد اتفقوا على أن يقاتل جميع المشركين ، إلا ما روى عن مالك أنه قال : لا يجوز ابتداء الحبشة بالحرب ولا الترك . وقد سئل مالك عن صحة هذا الأثر قال : لم يزل الناس يتحامون غزوهم .

^٢ ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ .

فكان إقليم بخارى والصفد بما فيه كش ونسف إلى باب الحديد أهم منطقة دفاعية ، أما الممالك التى تجاور هذا الإقليم عن يمين وشمال ، فهى خوارزم من شمال وصغانيان والختل وطخارستان من يمين ، وهى أقاليم لزم بعضها الوفاء أو أقاليم لم تنل من دار الإسلام الاهتمام الأول ، إذ الخطر منها إقليمى يسير .

الترك، وهم ثغر للمسلمين في وجه الترك بمنعوتهم من دار الإسلام ويصدونهم عن انتهاكها. وجميع ما وراء النهر تغور تغزوها الترك ويبلغهم النفير والإنذار بالغدو والعشى".

ويمكننا من خلال رواية ابن حوقل رؤية ذلك التداخل الحرج بين الحروب والتجارات ، فالأترك الغز مثلاً نجدهم على طرف منطقتين وثمرتين من دار الإسلام، وهى أسفيجاب (حيث يشتركون بهذا الجوار مع الخرخ) ثم فاراب (حيث يترافقون مع الكيماك) ، ويجمعون في سوتكند وصيران لتوقيع معاهدات الهدنة أو الصفقات التجارية أو الدخول في الإسلام^١ .

ولا تصير الغز على حيرانها ، فهى تضرب بسرعة وتنسحب بعجلة ، وتعرف دار الإسلام خبرة مريرة في التعامل معهم وتنتقل بين الهدنات والغارات المفاجئة . مثلما نشاهددهم في الجرجانية وكش اللتين تتنازعان على جانبي نهر جيحون لقب متجر الغزية وباب تركستان^٢ .

^١ أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٨٢ .

ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٨ - ٤١٩ .

"ليس بخراسان كلها وما وراء النهر بلد لا خراج عليه إلا أسفيجاب . وصيران مدينة يجتمع فيها الغزية للصلح والهدنة والتجارات إذا كان صلح ، وهى مدينة حصينة . ووستكند بها منبر وهى مجمع الأتراك ، وقد أسلموا منهم أحياء شتى ، ودخل في اسم الإسلام قوم من الغزية و الخرخية ، ولهم بأس ومنعة في الأتراك . وبين باراب وخجندة و الشاش مراعى خصبه بينها نحو ألف بيت من الأتراك قد أسلموا . الطراز متحجر للمسلمين من الأتراك وبينهم حصون منسوبة إليها . ولم يتجاوزها أحد من الإسلام ، لأن المار بها داخل في خركات الخرخية".

ويضيف الادريسي : وبينهم (وبين الخرخية) فى أكثر الأوقات حروب وغارات ، وإذا كانت الهدنة بينهم تجارات ومعاملات .

الادريسي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٧٠٥ .

وبالتالى شكلت مناطق طراز و أسفيجاب ، على ضفة نهر سيحون اليمنى ، ما يشبه منطلق العلاقات الحربية و التجارية بين ثلاثة عوالم : الخرخ و الغز و دار الإسلام . وباتجاه الجنوب تولى فرغانة التى تنتصب فى جميع مدنها الحصون مركز دار الإسلام الأساسى الأخير .

أنظر أيضاً : أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٦٩ .

^٢ ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ ، ص ٣٩٧ .

الادريسي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٦٩٨ .

"الجرجانية أكبر مدينة بخوارزم من بعد قصبتها وهى متجر الغزية ، ومنها تخرج القوافل إلى جرجان وكانت قوافلهم تخرج إلى الخزر على مر الأيام و إلى خراسان . وعلى شط البحيرة ، من مقابل خلنجان أرض الغزية، فإذا كان الصلح و الهدنة جازوا من هذا الجانب إلى قرية قراتكين ومن الجانب الآخر إلى الجرجانية ، وجميع الناحية ثغر".

فجميع بلدان بحيرة خوارزم تخضع إلى الضغط التركي الذي يمتد كالكماشة على جانبي البحيرة ، بدلاً من مواقع قائمة بعيداً باتجاه الشمال خصوصاً على نهر سيحون الأدنى ، وفي القرية الحديثة حيث استقرت جماعات مسلمة تابعة لملك الغز . ولكن يبدو السلم مؤقتاً ولا يصل التموين عن طريق النهر إلا بقدر ما تسمح به الهدنة بين المسلمين و الأتراك^١ .

فإذا اقتربنا من دار الإسلام على تخوم جرجان أو على تخوم دهستان التي تولى ثغرها الشمالي ، دل رباطها على النقطة القصوى التي وصل إليها تقدم الغز ، وبدقة أكبر في الزاوية المؤلفة من مجرى نهر أتريك الأسفل وشاطئ البحر.

وهكذا تبدو لنا مرونة سياسة دار الإسلام نحو هؤلاء الشعوب و القبائل ، وأنها لا تسوسها سياسة واحدة ، "بل أخذت تفرق بينها ، ولا تسوس علاقاتها معها على درجة واحدة ولا في وقت واحد ، ولم تكن طاعة هذه الشعوب و الممالك على حال واحد ، فكانت توجد بلاد يقر المسلمين فيها حامياتهم ويغزون ما ورائهم ، وبلاد أخرى تكتفى دار الإسلام فيها بإقرار نفوذها ولا يغزو المسلمون ما ورائهم ، وإنما يحرصون على طاعتها هي فحسب.

وهكذا ترى المسلمون يعاملون ملوك هذه النواحي معاملة مختلفة ويجعلون لكل ناحية موقفاً شرعياً خاصاً ، يتفاوت بتفاوت المصالح التي يريدون تحقيقها ، فهؤلاء أهل عهد وهؤلاء أهل موادة وأولئك أهل ذمة ، ولم يزيدوا على ذلك إذا كان غرضهم قاصراً على الحلف وحماية الطريق الاستراتيجي^٢ .

وسبب هذا التفريق " هو أن المسلمين كانوا يخشون من وراء الطائفة الأولى ، ولا يخشون من وراء الأخرى ولا يتوقعون منهم الغزو أو التعرض لدار الإسلام" ، فقد وجدت دار الإسلام منذ البداية في الترك إمارات صغيرة متحاربة باستمرار ، انفصل أتراكه الشرقيون عن الغربيين وتفككت عرى الوحدة بين الإمارات المتنازعة في وقت افتقدت فيه الوحدة المذهبية ، على حين تجعل دار الإسلام من خراسان ثغراً يناوش الترك ويحاربهم ويشيع الفرقة فيهم ولا يعطيهم فرصة التجمع .

^١ ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

الإدريسي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٧٠٦ .

وتحمل فيه (نهر الشاش) المير إلى القرية الحديثة، إذا كانت الهدنة . وكان الأتراك في صلح للمسلمين ، وبالقرية الحديثة مسلمون ، غير أنها دار مملكة الغزية ، ويقيم بها في الشتاء ملك الغزية . وبقرتها جند وخوارة ، وبهما من المسلمين تحت سلطان الغزية.

^٢ د. عز الدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

فقد نظمت خراسان تنظيمًا ثغريًا له قواعده ، ومنها إقامة الحصون في مناطق الحدود وإسكان العرب وتوطينهم خراسان، ومثلت قاعدة تخرج منها غزوات خاطفة في موسم معين هو موسم الصيف ، على النحو الذي يذكرنا بالصوائف والشواتي التي تدخل بلاد الروم عبر الثغور الشامية والجزرية ، وإن تميزت في بلاد ما وراء النهر " بنقص حدود أرض العدو وأطرافها، ويحاربون من نكت البيعة ونقض العهد من أهل القبالة، ويعيدون مصالحة من امتنع من الوفاء بصلحه بنصب الحرب له^١ .

بتعبير آخر كانت دار الإسلام تنظم المسالخ السريعة والغارات الخاطفة حيناً ، فإذا كان الشتاء آوى العرب إلى حصونهم في خراسان حتى يكون العام الذي يليه . واستمر الحال حتى عام ٦٢ هـ حين كان سلم بن زياد أول القواد قضاء للشتاء عبر النهر.

وقد أثرت هذه السياسة الثغرية - التي استمرت حتى عام ٨٥ هـ تقريباً - جهودها في حفظ ثغور دار الإسلام فيما دون النهر وفي القضاء على التحالفات التركية المتعددة ، ومحاولة إدخال الصين في لعبة التوازن فيما وراء النهر. الأهم من ذلك كله هو التفاهم والتنسيق بين دار الإسلام وبين حلفائها الأتراك عبر النهر، و الذين صارت تربطهم بها إما رابطة الإسلام وإما رابطة التحالف و التجارة.

فقد بدأت دار الإسلام سياسة إشراك أهل البلاد ، ولو كانوا على غير الإسلام في حروبها خاصة البربر والأتراك ، فاشتركت قوات كبيرة منهم في جيوش قتيبة بن مسلم ، ووفد إليه المطوعة من بخارى وكش ونسف وخوارزم ، فضمنت دار الإسلام رصيذاً بشرياً لا ينضب تستطيع أن تدفعه إلى المعركة ، كما ضمنت أن يتطرق الإسلام إلى قلوب هؤلاء بعد تعاونهم معها^٢ .

^١ البلاذري ، مرجع سابق ، ص ٤١٤ .

^٢ د. عبد الهادي شعيرة ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

فقد كانت الروم كذلك يشركون جيرانهم المطبوعين على الحرب في حروبهم ، لكيلا يجرموهم من ميل طبيعي جبلوا عليه ، ودون نظر إلى دينهم ولا إلى جنسهم . والواقع أن إشراك هؤلاء كان ضرورياً لأن العبء الملقى على عاتق الجيش المسلم كان فوق ما يحتمل ، فإن المسلمين لم يكونوا يجرؤن على عبور النهر إلا في عدد كبير ، فحرت عادة ولاية خراسان ألا يضعوا أقدامهم على الضفة اليمنى لنهر جيحون إلا في خمسين ألفاً من المقاتلين ، و حرت عاداتهم كذلك ألا يمر عام بدون عبور.

لكن السبب القوي أن المسلمين كانوا يؤثرون أن يسالموا هؤلاء، وأن يقيموا بين جندهم جميعاً أخوة حربية^١. فقد كان إعزاز الإسلام صيغة من الصيغ التي تعبر عن أهداف السياسة، ولم يكن العرب يلجأون إلى السيف إلا حين تضيق بهم الحيل، فإذا استعملوه حرصوا على ألا يبدوا العدو.

ولهذا قبلوا من شروط الصلح مع الترك ما لم يكن يقبله المسلمون عادة، كما لم يتمسكوا بالسلطان التام في كل مكان إلا بالقدر الذي يضمن أمان الثغر، ولم يأخذوهم بشروط الجزية الدقيقة ماداموا يستطيعون أن يستعوضوا عنها بما تبذله لهم سيوفهم، ولم يأخذوهم بالإسلام الذي لا يعرف الردة مادام الترك لا يفرقون بين الإسلام والطاعة: إن ذهب أحدهما تبعه الآخر^٢.

فانتقلت ثغور دار الإسلام إلى بلاد ما وراء النهر ذاتها وأصبحت كلها ثغوراً ورباطات. لدرجة أن يذكر ابن حوقل "أن بخراسان وما وراء النهر ثلاثمائة ألف قرية، إذا خرج منها فارس وراجل لم يبن على أهلهم فقدهم، وأن بالشاش وفرغانة من الاستعداد وعتاد ما لا يوصف مثله عن ثغر من الثغور، كما أن بماوراء النهر زيادة على عشرة آلاف رباط^٣".

فنية الفتح كانت ظاهرة لاشك فيها، ومحدودة بزمان معين ومنصبه على هذا الإقليم خاصة من أقاليم ما وراء النهر. وقد رأيناهم يحجمون عن فتح بعض النواحي الأخرى، أو يكتفون في بعضها بالولاء ويقتصرون على إقرار هيبتهم. وقد رأيناهم يقومون بالحملات المتباعدة غير المتلاحقة التي لا يبراد منها إلا إثبات اليقظة وإظهار القوة. وهامهم الآن يحرسون على التسلط على الطريق الحربي لمنع من يسلكه من الغزاة من تهديد أمن دار الإسلام^٤.

بتعبير آخر، فإنه على حين اكتفوا بإثبات هيبتهم وبالطاعة البعيدة في النواحي الأخرى، فإنهم حرصوا هنا على تأييد سلطانهم بالحاميات، لأنهم وجدوا من وراء هذه البلاد من يعاونها وينازعها عليها، فاتخذوا هنا قصر الباهلي وقصر الريح وكمرجة، ومن وراء هذا الخط الدفاعي الواقع وراء نهر الصغد، أقيم خط آخر من

^١ ففي حوادث عام ١٠٢ نجد أحد ولاة خراسان يأمر جنده بالإبقاء على الصغد، "لا تبغوهما فإن الصغد بستان أمير المؤمنين، وقد هزمتهم، أتريدون بوارهم، وقد قاتلتم يا أهل العراق الخلفاء غير مرة، فهل أبادوكم؟". المرجع السابق، ص ٦٤.

^٢ المرجع السابق، ص ٦٤.

^٣ ابن حوقل، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

^٤ د. عبد الهادي شعيرة، مرجع سابق، ص ٥٧.

الحاميات المتحصنة مؤلف من سمرقند والدبوسية وبخارى ، ثم حصن آخر من وراء هذه الحصون كلها هو باب الحديد المتحكم فى طريق ترمذ - سمرقند مروراً بكش^١ .

وحافظت دار الإسلام على علاقاتها التعاهدية بالممالك التركية الخليفة عن طريق استخدام الترك فى الجيش ووظائف الدولة و إنشاء فرق كاملة منهم ، ثم تبنى الأتراك أنفسهم حركة الجهاد بين جيرانهم الأتراك الشرقيين ، متبعة سياسة المسالمة و الدعوة إلى الطاعة والإسلام من أهل ماوراء النهر ، وتوجه رسلها " فيفرضون لمن رغب فى الديوان ، وأراد الفريضة من أهل تلك النواحي وأبناء ملوكهم ويستميلونهم بالرغبة ، فإذا وردوا بغداد ، شرفهم وأسنى صلاتهم و أرزاقهم . وصار أهل تلك البلاد يغزون من وراءهم من الترك " .^٢

وقد كانت الهجرات تتجه باستمرار من إقليم ما وراء النهر إلى مناطق البداوة ، وطن الأتراك الشرقيين . ولم يقطع الإسلام هذه الصلات بل استمرت هجرات الصغد بعد إسلامهم وأخذوا يتخطون حدود ماوراء النهر باستمرار ، ويؤسسون مدنًا خاصة بهم تنتشر خارج حدود الإقليم للقيام بعمليات المبادلة التجارية.

بل وكانت دار الإسلام تجيز لبعض القبائل التركية عبور مناطق الحدود ، بل وسمحت لبعض الأوغوز بالمراقبة فى مناطق الرعى من إقليم ما وراء النهر فى مقابل التعهد بحماية الحدود، وسمحت للتركمان بالإقامة عند الأطراف الشمالية لنهر سيحون^٣.

وهكذا أخذت الفروق بين الخليف القوى و الخليف الضعيف تزول شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح الترك عنصراً هاماً ، وأصبحت بلادهم سداً منيعاً فى وجه من وراءهم من القبائل التركية غير المسلمة بل أصبحت منطقة وسط - حكماً وفقهاً - ينزلها الترك، فيستحيلون فيها إلى رعايا مسلمين^٤ .

^١ المرجع السابق ، ص ٦٠ .

^٢ البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ .

^٣ د. حسن محمود ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

^٤ د. عبد الهادى شعيرة ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

١. د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

بل وتكوينهم دولاً تركية اسلامية تتطاول إلى ما وراء النهر كما فعل القره خانيون ، أو تبسط نفوذها على بغداد وإيران وتخضع ما وراء النهر لسلطانها كما فعل السلاجقة . وكانت أولى إمارات الأتراك ظهوراً هى إمارة القره خانيين ، والذين دخلوا فى الإسلام اعتباراً من عام ٩٦٠م ؛ كما أسلم قوم من الأوغوز النازلين عند مصب نهر سيحون، وافتتح خان الأوغوز عهده بأن حرر المدن الإسلامية التى كانت تدفع الجزية لغير المسلمين . فلم تقتصر نتائج إسلام الأتراك على مجرد قيام إمارة تركية خالصة منهم ، تنشر -

فدار الإسلام - على عكس الدول السابقة - قد نظرت إلى الترك بمنظور التواصل ، فهي " إما أن ترى فيهم نفسها على ضوء تحولهم إليها وتراهم كأشقاء محتملين في دار الإسلام ، وإما أن ترى فيهم رؤية روما للبرابرة الغرباء . وبعبارة أصح كانت ترى فيهم مركزاً وسطاً يأمنون بأمان المعاهدين ، غرباء دون أن يكونوا غرباء ، يسكنون في دار الإسلام وفي خارجها ، يقفون من دار الإسلام موقف البرابرة من روما تقريباً . وإن كان من الصعب الذهاب بهذه المقارنة إلى النهاية.

فعندما اجتاحت القوط الإمبراطورية الرومانية ، اعتبروا غرباء إطلاقاً قادمين من طرف العالم أو من أنحاء نائية ، فتدارك تاريخهم كان أمراً مستحيلاً بسبب الهامش الجغرافي والحضاري الواسع النطاق ، حتى لم يعد لديهم في النهاية إلا أن يختاروا بين الانكفاء التام إلى الضباب الشمالي ، أو القبول بالانصهار في الطرف الروماني المهزوم ، وهكذا يفقدون كل عمقهم التاريخي وهويتهم السياسية^١ .

ولكن الترك كانوا بمثابة القوط معكوسين ، فلم يكونوا مع " حلول السياسة الإسلامية غرباء تماماً ، ولا أناساً من طرف العالم ، فهم وإن قيل عنهم برابرة إلا أنهم جيران أو معاهدون مضطربون ، ويمكنهم في نهاية الأمر أن يتحولوا بدارهم من منتصف الطريق إلى دار الإسلام^٢ " .

ولا شك في أن هذه السياسة التي افترضت داراً للعهد في صورتها للعالم القائم بين أرباض دار الإسلام وبين غيرها من أرجاء المعمورة غير من يقطنون على جانبي الحدود ، والتي تفرق عن المعهود مع الروم - عبر أرمينية - من سيادة الحرب دون هوادة ، هي التي أدت لاتحاد الترك مع عرب ما وراء النهر . وأن التحالف معهم على حرب غيرهم - وإن كانوا لم يهتدوا بعد إلى الإيمان - ولم يفقدوا شخصيتهم وفروسياتهم وبأسهم في القتال، لم يكن هذا إلا مدخلاً إلى إسلام الجند الترك وتجنيدهم، سواء كان سبب ذلك الحاجة إلى الإكثار من الجند، أم تعزيز الإسلام بدخول جند الترك فيه . فكان الترك - خاصة ما وراء النهر - مثلاً جيداً لإحدى علاقات دار الإسلام المتميزة مع من جاورها من الشعوب والكيانات.

الإسلام حتى حدود الصين ، وتطلع إلى ما وراء النهر فتستولي عليه ، وتبذل أبجديتها الأويغورية وثقافتها الصينية لتكتسب طابعاً عربياً واضحاً ، ولترعى الثقافة الإسلامية في مدارس ما وراء النهر . بل كونوا جند الإسلام ودعائه ، خاصة السلاجقة الذين حرروا مسلمي جند من الجزية ، وأخضعوا القره خانيين وخان كاشغر لسلطانهم ، مكونين قوة كبرى تسيطر على الخلافة وتوجه بحريات دار الإسلام ، وتحاول عبر عشائرها التركية نشر الإسلام داخل أوروبا بعد آسيا الصغرى

١. د . عزالدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

٢. أ. د عزالدين فودة ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

المطلب الثانى:

الأهلية الدولية للوحدات الحائزة:

حالة أرمينية وقبرس

كما سبق أن رأينا فإن موقع أرمينية بين دول قوية متصارعة كان سبباً للنزاع حولها منذ القدم ، فتصارع عليها السلوقيون و الرومان و البيزنطيون من ناحية ، والدول الإيرانية المتعاقبة من ناحية أخرى حتى سيطر الساسانيون على جزء كبير منها ، مثلما استولى البيزنطيون من ناحيتهم على الأجزاء المجاورة لهم وحتى ظهور الخزر فى الشمال ودخولهم لعبة اقتسام أرمينية.

وهكذا كان لطمع تلك الدول ولموقع أرمينية ، بالإضافة إلى طبيعتها الجبلية دوراً فى اضطراب أرمينية وتقسيمها إلى كبرى وصغرى أحياناً، وداخلية وخارجية أحياناً ثانية، و إلى ثلاث و أربع أرمينيات أحياناً ثالثة .

ونظراً لمعرفة دار الإسلام بأهميتها ومكانتها شديدة الحساسية ، عقدت مع أرمينية معاهدة تجعل منها دار عهد بشروط خاصة يمكننا استخلاصها من خلال اتفاق معاوية بن أبى سفيان مع أمراء الأرمن (أرمينية الثالثة و الرابعة) التابعين للروم عام ٣٣ هـ / ٦٥٣ م ، والتي أقرها أمراء ألبانيا و إبيريا (أرمينية الأولى و الثانية فيما وراء القوقاز) ، والتابعين للخزر فى نفس العام.

فقد نصت المعاهدة على تعهد معاوية : " اتفقت أنا وأنتم لمدة زمنية تحددونها أنتم ، أننى سوف لا أجبى أية جزية منكم لمدة ثلاث سنوات ، ولكن طبقاً لهذا التعهد ستدفعون بعدها الجزية التى ترغبون فى دفعها ، ويحق لكم أن يكون لكم فى بلادكم جيش مؤلف من خمسة عشر ألف فارس تزودونه بالخبز ، وسأضع هذا فى اعتبارى عند حساب الجزية ، وسوف لا أطلب من فرسانكم المجئ إلى بلاد الشام ، ولكن على هؤلاء الفرسان أن يكونوا على أهبة الاستعداد للذهاب إلى أى مكان يؤمرون بالتوجه إليه ، ليحاربوا جنباً إلى جنب ضد أى اعتداء يقع علينا. وسوف لا أرسل أى أمير إلى قلاعكم ولا أى قائد عربى ولا فارس واحد ، وكذلك سنقف بالمرصاد أمام مجئ أى

عدو إلى أرمينية ، فإذا زحف البيزنطيون لقتالكم سأرسل لكم جيوشاً لنجدتكم ، وستحددون أنتم أعداد هذه الجيوش^١

وبالتالى شكلت اتفاقية الأرمن نوعاً خاصاً من التعاهد والصلح ، إذ احتفظ الأرمن بتحديد المدة الزمنية للمعاهدة ، مع فترة سماح مدتها ثلاث أو ست سنوات بعدها هم الذين يحددون مقدار الجزية التى يرغبون فى دفعها ، مع حقهم فى تأليف جيش قومى منهم مؤلف من خمسة عشر ألف فارس يتكفلون بإطعامه نظير تخفيض الجزية . والاعتراف بحق الأرمن فى الحكم الذاتى ، وأن المسلمين لن يتدخلوا فى الشئون الداخلية لأرمينية ، وتعهد العرب بالدفاع عن أرمينية فى حالة تعرضها لأى عدوان خاصة من جانب بيزنطة.

فقد أدركت دار الإسلام أهمية الإبقاء على وضع أرمينية ذات الطابع الخاص والمميز لها كدولة حاضرة بينها وبين بيزنطة . وألف المسلمون هذا الوضع الخاص لأرمينية ، وأقروا عهود أسلافهم بإدخال أرمينية فى ذمتهم مقابل جزية سنوية ، وإمدادهم لهم فى حروبهم بعدد معين من الفرسان ، وأقاموا عليها والياً (أشخان) من أبنائها ، دون أن يتعرضوا للأرمن فى شئونهم الداخلية^٢ .

^١ د. فايز نجيب اسكندر ، الفتوحات الإسلامية لأرمينية ، (الإسكندرية : دار نشر الثقافة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥٣) .
نقل عن المؤرخ الأرمنى سيبوس

Sebeos (L' eveque) , Histoire d'Heraclius, Trad. F. Macler , Paris 1904 , Ch. XXXV. P.133
على حين يورد إستارجيان صياغة أخرى لهذا الاتفاق : يكون الصلح بينى و بينكم مستمراً ما أردتم ، ولا أجبى منكم الجزية مدة ستة أعوام ، واعتماداً على قسمكم ، فأنتم أحرار بدفع هذه الجزية حيث تشاؤون وكما ترغبون وتريدون . غير أننى أريد منكم خمسة عشر ألفاً من فرسانكم ، وعندما تدفعون الجزية فلأننى أطرح منها مصاريف الفرسان ، ولن أرسل بجيلكم إلى سوريا ولكننى أرسلها إلى أماكن أخرى على أن تكون مستعدة للحركة . لن أرسل إلى قلاعكم مقرئ القرآن كما أننى لن أبعث ضابطاً عربياً ولا فارساً واحداً . ولن أسمح أن يدخل بلادكم عدو ، وعند مجئ أى مغير فلأننى أرسل إليكم نجداث قوية بقدر ما تريدون . وأقسم بالله أننى لا أحث لكم بهذا العهد.

ك . ل . إستارجيان ، تاريخ الأمة الأرمينية ، (الموصل : مطبعة الاتحاد الجديدة ، ١٩٥١ ، ص ١٦٣) .
وقد أشار المؤرخ الأرمنى جيفوند إلى مؤتمر قومى ضم أمراء و أشراف الأرمن وحضره البطريرك ، انتهى بقبول السيادة الإسلامية ودفع جزية سنوية ، وإرسال اثنين من الرهائن من كبار أمراء الأرمن هما جريجوار ميكوميان و سمباط البجراطى إلى معاوية . و الملاحظ أن أرمن غرب أرمينية كانوا يناصرون السيادة البيزنطية ، فى حين أن أرمن شرق أرمينية فضلوا سيادة المسلمين . كما يشير إلى قيام معاوية بتحديد الجزية بمقدار خمسمائة دينار من الفضة ، وأنه أعاد جريجوار و سمباط وعين الأول حاكماً عاماً على أرمينية .

د. فايز اسكندر ، الفتوحات الإسلامية لأرمينية ، مرجع سابق ، ص ٤٩ ، ص ٥٧ ، ص ١١٣ .
^٢ فؤاد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

ويمكننا مقارنة عهود أرمينية بالعهود التي حصلت عليها مملكة الكرج ، و التي تعد من قبيل أرمينية الثانية^١ . فالكرج (مملكة جورجيا) يتباهون بأنهم أدوا خدمات جليلة للإمبراطورية البيزنطية في صراعهم ضد المسلمين ، " وأن الله وضعهم عقبة كأداء في طريق الزحف الإسلامي الجارف . فلولاهم لاستطاع المسلمون أن يسقطوا بسهولة القسطنطينية ويستولوا على الإمبراطورية كما حدث لبلاد فارس."

وكانت تلك العلاقة بمثابة دعامة قوية لجورجيا في مواجهة حملات دار الإسلام، فكان أمراؤها يلوذون بالفرار إلى أرتانوج على مقربة من البيزنطيين طوال الغارات الإسلامية على بلادهم في القرنين السابع والثامن . كما بذلت بيزنطة ما بوسعها لحماية أسرة البجراط الكرجية ، ولوقف الفتوحات الإسلامية المنطلقة من عاصمتهم تفليس إلى أعالي نهر الكر.

أما شغل بيزنطة الشاغل فكان إبعاد المسلمين عن البحر الأسود والوقوف ضد أطماع الأبخاز في احتلال جزء من وادي نهر الكر . فقد تنازع المسلمون و البيزنطيون السيادة على بلاد ما وراء القوقاز إلى أن تمكن المسلمون في نهاية المطاف من بسط سيادتهم بشكل نهائي عام ٤١ هـ / ٦٦١ م ، وكان تيودور الرشطوني أول حاكم عام عينه المسلمون على أرمينية وبلاد الكرج واللان وبلاد القوقاز في دربند . وكان حبيب بن مسلم الفهرى - الملقب بحبيب الروم و بحبيب الدروب لكثرة جهاده فيهم وسلوكه كل جبال طوروس- هو الذي كتب الصلح لأهل جرجان ثم أهل تفليس^٢ .

"فقد حظيت بلاد الكرج خاصة و الإمارات القوقازية عامة بشروط مميزة من المسلمين ، لأن المسلمين واجهتهم مقاومة عنيفة في بلاد الكرج و القلاع القائمة على جبل القوقاز . بالإضافة إلى ذلك تضاريسها الوعرة وموقعها الجغرافى الفريد وشدة برودة طقس هذه المناطق الشاهقة الإرتفاع ، لأن الاحتفاظ بهذه البلاد تحت السيادة الإسلامية مرهون برضى أهلها ، خاصة أن بلاد الكرج الغربية كانت لا تزال خاضعة للإمبراطورية البيزنطية ، وأن الخزر كانوا ينتظرون الفرصة السانحة للانقضاض على بلدان القوقاز خاصة وضمها إلى مملكتهم"^٣ .

١.د.فايز إسكندر، الفتوحات الإسلامية لبلاد الكرج، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، ١٩٨٨، ص ١١) .
كل الأراضى التى تنساب مياهها إلى الجنوب وتصب فى نهر الرس، تعد من الأراضى الأرمينية بالمعنى الضيق، أما تلك التى تنساب نحو الشمال وتصب فى نهر الكر ، فهى أراضى كرجية . وقد حرى العرب على إطلاق اسم الجزء المألوف على الكل .

٢.البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

٣.د.فايز إسكندر ، الفتوحات الإسلامية لبلاد الكرج ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

وإن كان الأرمن قد انفردوا بشروط ميزتهم كثيراً عن الكرج خاصة و بلدان القوقاز عامة ، لأن المسلمين عدوهم بمثابة مفتاح هذه المنطقة الوعرة ذات الجبال الشاهقة و البرد القارس ، وأن كسبهم إلى جانبهم معناه سهولة بسط السيادة الإسلامية على هذه البقاع.

فكيف تشكل دار العهد تلك مدخلاً للتواصل بين دار الإسلام و غيرها من الدور المعادية ، خاصة حال قيام الحرب وانقطاع الاتصال عن الطرق البرية و البحرية المألوفة ؟ وكيف يمكننا تطبيق الوظيفة الأمنية لدار العهد على كل من تفليس و باب الأبواب ؟

أولاً:- عمدت بيزنطة فى مواجهة المد الإسلامى إلى سياسة الحصر البحرى لموانئ دار الإسلام من ناحية ، و أغلقت البحر المتوسط فى وجه التجارة القادمة منها، ما دامت لم تسر فى المسالك البحرية التى رسمتها وتتبع التعليمات التى أصدرتها ، لكنها لا تستطيع أن توقف كل أنواع وأشكال وطرق التجارة و الاتصال فيما بينها ، فهى فى حاجة إلى طرق بديلة على غير تماس مباشر مع دار الإسلام ، تمر من خلالها التجارة ويعبرها السفراء لأداء وظائفهم فى فداء الأسرى و الاتصالات السلمية وإعلان الحروب ودفع الجزية.

كذلك جعلت بيزنطة من اطرابزنطة ميناءً وحيداً لدخول جميع التجارة القادمة من دار الإسلام إليها طوال القرن السابع ، فهى ميناء فى البحر السود آمن من الهجمات البحرية للدولة الأموية ، كما أنهم باتخاذهم تلك المدينة نهاية لتجارة دار الإسلام ، قد حولوا تجارة الحرير والتوابل التى كانوا يحتاجون إليها إلى طريق العراق الذى لا يتهددهم منه خطر بحرى ، وابتعدوا عن سورية ومصر وهما المركزان البحريان للأمويين ، والتى فرضت عليهما الحصر البحرى^١ .

^١ انظر لمزيد من التفاصيل:

فتحى عثمان ، مرجع سابق ، ك٣ ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥.

فهى مدينة يجتمع فيها التجار من بلد الإسلام ، فيدخلون منها إلى بلد الروم للتجارة ويخرجون بها ، وأكثر ما يخرج إلى الإسلام وبلده من الدياج واليزيون وثياب الكتان الرومى وثياب الصوف والأكسية الرومية من أطرابزنطة.

الاصطخري ، المسالك و الممالك ، مرجع سابق ، ص ١١٠.

أن الثغر الذى يلى الروم من أرمينية قاليقلا ، وإليها يغزو أهل أذربيجان و الجبل و الرى وما والاها ، ولهم مدخل إلى الروم يعرف بطربزنطة ، ويجتمع فيه التجار فيدخلون بلاد الروم للتجارة ، فما وقع من دبايج ويزيون وثياب الروم إلى تلك النواحي ، فمن أطرابزنطة.

ولهذا لعبت أرمينية دوراً اقتصادياً هاماً ، لأنها كانت أرضاً للتجارة العابرة بين البحر الأسود والجزيرة ، وإقليمياً على الحدود بين بيزنطة ودار الإسلام . وقد كان للتجارة و القوافل التي تمر بها شأن في تطور الصناعة الوطنية التي نماها غنى البلاد بالمنتجات الطبيعية وتدفق التجارة عليها.

وارتفعت قيمة أرمينية التجارية أيضاً بفضل وجود عدة طرق للعبور تخط البلاد، وقد وصف الجغرافيون العرب أهمها وعلقوا عليها في تحقيق مصالحهم الحربية أهمية أكبر من نفعها التجاري . وكانت أرمينية تتصل ببيزنطة عن طريق أطرابزندة التي تعد المستودع الرئيسي لسلع بيزنطة ، وكان يؤوم الأسواق الكبرى ، والتي كانت تقام هناك عدة مرات في السنة تجار من أنحاء العالم الإسلامي كافة.

وكانت الحركة التجارية تسير سيراً طبيعياً من أطرابزندة حتى ديبيل وقاليقلا . وكذلك كانت أرمينية تمارس التجارة مع طبرستان و جرجان بشمالى فارس عن طريق نهري الرس والكر وعبر بحر الخزر^١ .

ثانياً:- صارت دربند أو باب الأبواب - أجل موانئ بحر قزوين - ثغراً من ثغور دار الإسلام ، يحيط به أهل الكفر من كل ناحية . فدربند موضوع رئيسي في السياسة التي تتبعها دار الإسلام هناك ، وتتقبل فيها التقليد الفارسي الذي جعل هذا الممر سوراً يدفع أذى الأمم المتصلة ، وتحتفظ دار الإسلام بذكرى أعمال أنوشروان ، إلا أن لها أيضاً مآثرها البطولية وأبطالها الذين حاربوا وراء هذا السور والباب ، ورغم أنه لم تترتب على هذه الملاحم نتائج حاسمة ، لكنها عينت في دربند أحد حدود دار الإسلام . وإن كان علينا ألا نتصور أوضاعاً حاسمة على جانبي هذه الحدود^٢

^١ دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ٣م ، ع ١٨ ، ص ٩٤ .
د. فايز إسكندر، الحياة الاقتصادية في أرمينية أبان الفتح الإسلامي ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، ١٩٨٨ ، ص ص ٤٧ - ٤٩) .

وقد زار ابن حوقل أكبر أسواق أطرابزندة (وهو كورسرة) الذي يقام أول كل شهر من شهور السنة ، وتنفذ إليه جموع كثيرة من التجار ، وقد ذهل ابن حوقل من كثرة الحشود الموجودة . وكانت أرتانوج من أهم مراكز التبادل التجاري الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأسود ، عند ملتقى الطرق التجارية بين أطرابزندة وأرمينية ومدن القوقاز الشمالية . ونستنتج مما هو معروف عن الرسوم الجمركية الباهظة التي كانت أرتانوج تحصلها ، أن الحركة التجارية بها كانت نشيطة . كما أن دوين رغم أنها من المدن الداخلية ، إلا أنها كانت مقراً للتبادل التجاري للسلع القادمة من الهند وبلاد فارس منما شيد ملوك آنى الجسور على نهر أخوريان لتحويل الطريق التجاري بين طرابزون وفارس إلى طريق آنى القصير بدلاً من دوين.

^٢ المسعودي ، مروج الذهب ، ج ١ ، ص ١٠ . -

وكانت كل أرمينية تعتبر داخلية في ثغور دار الإسلام وفي بنود بيزنطة ، وكانت تجرى على أراضيها بعض حروبها ، وأحياناً تحسم تلك المعارك طبيعة العلاقة بينهما ، مثلما قد تتأرجح دون الوصول إلى حل فاصل .

لأن بيزنطة حاولت مراراً استعادة أرمينية في لحظات الضعف الداخلي لدار الإسلام (٦٦٥ - ٦٦١ م / ٦٨٠ - ٦٩٢ م / ٧٤٤ - ٧٥٢ م) ، مثلما دخلت في علاقات سلمية مع دار الإسلام لصالح أرمينية ، وصلت إلى درجة قيام الطرفين بتعيين حاكم واحد على أرمينية^١ ، اعترافاً باستقلالها ، وتقديراً لدورها الفاصل والحاجز بينهما . وبالتالي كان من الخطأ الفاحش لكل من الطرفين ، محاولة القضاء على استقلال أرمينية وتحويلها إلى جزء من إقليمها . وهو ما فعلته دار الإسلام حيناً وبيزنطة أحياناً ، وكان له نتائج السيئة على الطرفين.

فقد استمسكت دار الإسلام بإبقاء أرمينية دار عهد بالشروط تلك حتى عام ٣٠١ هـ / ٩١٣ م ، حيث عمل الأمير يوسف بن أبي الساج على انتزاع أرمينية مؤقتاً من يد سباط الأول ، وهو الأمر الذي لاقى الإنكار حتى من قبل دار الإسلام^٢.

فتحى عثمان ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٣٢٤ .

البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .

حيث يذكر مسلمة بن عبد الملك : " وصالح أهل حيزان وسالمة ملوك الجبال ، فصار إليه شروان شاه وليزان شاه و فيلان شاه ، وصار إليه صاحب مسقط ، وصمد لمدينة الباب ففتحها وكان في قلعتها ألف بيت من الخزر . وأسكن مسلمة مدينة الباب والأبواب أربعة وعشرين ألفاً من أهل الشام على العطاء ، وبنى هرباً للطعام و هرباً للмир وخزانة للسلاح ، وأمر بكبس الصهرنج ورم المدينة وشرفها . وقد ضمنت دار الإسلام تموين الباب ودريند من خلال معاهدات الصلح مع المدن و الممالك المحيطة به .

المرجع السابق ، ص ١٢١ ، ص ١٤٤ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، م ٣ ، ع ١٨ ، ص ٤٣ ، ص ٧٥ .

أبن حوقل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

"وجميع هذه القرى و المدن مملكة سباط بن أشوط الأرمنى التى قبضها عنه يوسف بن أبى الساج ، غدرأ منه وظلمأ ، وخلفأ لله تعالى ولرسوله إذ يقول : أنا أحق من وفى بدمته . ليس لإمام ولا لمن تبع إماماً أن يؤذن ذمياً تعنتاً ولا تعصباً فى شئ من أسعار أهل الذمة إلا تأديباً و تثقيفاً . وقال عليه السلام : المسلمون تتكافأ دماؤهم ، يقوم بدمتهم أديانهم ، وهم حرب على من سواهم .

فلو أن رجلاً من أفناء المسلمين رضيته فقة منهم ، وهم فى ثغر وأمرته عليهم واختيرته عالماً عدلاً ، وحكم فيهم على طريق النظر و المصلحة لهم و لمن وراءهم من المسلمين ، بشروط رآها فيمن جاوره من دور الحرب ، لم يكن لأحد نقضها شطراً و بطراً و ذهاباً إلى ما ليس للإنسان فعله . فكيف بالصدر القديم والإمام العادل الكريم ، وقد عقد عقداً ورأى رأياً ظاهره صلاح المسلمين وشرف إلى يوم الدين ، بقبضه جزية ملك عظيم واستخدامه مع التمتع برجاله فيما ناب المسلمين ودهمهم .

لأن بأيديهم عهد للصدر الأول بإقرارهم على حالهم وأخذ الجزية منهم على ما جرت به مقاطعتهم ، وكان بنو أمية و بنو العباس قد أقروهم على سكنتهم ، ويقبضون الرسوم عليهم من جباياتهم ، فتحيفهم وقصدهم ، فلم يفلح بعد عذرهم ، ولا ارتفعت له رايته إلى اليوم .

كما ارتكبت الإدارة البيزنطية خطأ فاحشاً عندما بدأت تتطلع إلى ضم الممالك الأرمينية التي كانت تقوم بدور الدولة الحاجزة بين بيزنطة ودار الإسلام . وربما بدأت جذور هذه السياسة في عهد الإمبراطور باسيل الأول ، ولكن باسيل الثاني قام بتطبيق هذا الإجراء على نحو واسع.

وقد ساعد على ذلك تورط أمراء القوقاز في صراع السلطة على عرش بيزنطة ، والتدهور الذي أصاب البيت الجراطي الحاكم في أرمينية بعد وفاة جايك الأول عام ١٠٢٠ م ، و التنازع بين ولديه على تقسيم أملاكه . كما بدأت أرمينية - المنقسمة إلى ولايات صغيرة - تتعرض لهجوم دياملة أرزنجان و السلاجقة ، واستطاعت بيزنطة عن طريق القوة والتهديد والحيلة والغدر ، أن تضم إليها معظم إمارات أرمينية^١ . الأمر الذي حرم الإمبراطورية من دولة حاجزة لعبت دورها منذ البداية بين الإمبراطورية وبين القوى السياسية الموجودة في الشرق.

فقد سحب أمراء الأرمن إلى أملاكهم الجديدة عائلاتهم وأتباعهم ، وكانت أعدادهم من الضخامة بحيث قيل أن رحيلهم كان سبباً في إخلاء أرمينية . وكانت بيزنطة تشجعهم على ذلك سعياً إلى تأكيد سيطرتها على الأراضي البيزنطية المكتسبة حديثاً ، بطرد العناصر الوطنية التي يمكن أن تسبب لها الاضطرابات.

وكان من الممكن أن تنجح هذه السياسة في تحقيق أهدافها ، لكنها كانت من أهم أسباب تدهور السلطة البيزنطية في آسيا الصغرى . لأن ترحيل الأرمن عن أوطانهم جاء في الوقت الذي بدأت فيه أرمينية تتعرض لهجمات السلاجقة المتتالية.

كما أن استقرار الأرمن في المناطق الجديدة قد أضعف سلطة الإمبراطورية عليها، لأنها أدخلت عناصر مختلفة دينياً وجنسياً ولغوياً ، فأخلت بالتركيب الاجتماعي القائم وخلقت عناصر التوتر بينها، خاصة بسبب المسألة الدينية .

انظر:

د.عبدالغنى محمود عبدالعاطى ، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في عهد الإمبراطور الكسيريوس كومنين ١٠٨١ - ١١١٨ ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ، ص ٤٣ - ٤٩) .
دائرة المعارف الإسلامية ، ٣م ، ع ١٨ ، ص ٨٣ فما بعدها .
فؤاد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

كذلك شكلت قبرس وضعاً متميزاً فى علاقاتها بدار الإسلام ، فقد كانت فى البداية تدفع الجزية للروم ، ثم غزاها معاوية بن أبى سفيان عام ٦٤٨ م ، وعقد معهم اتفاقاً يجعل من قبرس دولة حاضرة محايدة بين دار الإسلام وبين بيزنطة ، وعلى دفع سبعة آلاف ومائتى دينار سنوياً إلى المسلمين ، مع بقاء الجزية التى تدفعها كذلك إلى الروم.

"فلما صار المسلمون إلى قبرس فارقوا إلى ساحلها ، بعث إليهم أركانها بطلب الصلح ، وقد أذعن أهلها به ، فصالحهم على سبعة آلاف ومائتى دينار يؤدونها فى كل عام وصالحهم الروم على مثل ذلك ، فهم يؤدون خراجين ، واشترطوا ألا يمنعهم المسلمون أداء الصلح إلى الروم . واشترط عليهم المسلمون ألا يقاتلوا عنهم من أرادهم من ورائهم ، وأن يؤذنوا المسلمين بمسير عدوهم من الروم . فكان المسلمون إذا ركبوا البحر لم يعرضوا لهم ولم ينصرهم أهل قبرس ، ولم ينصروا عليهم^١ .

لكن ما يهمنا هو التكييف الفقهي لوضع قبرس هذا ، الذى زودنا البلاذرى به ، بمناسبة قيام حركة تمرد فى قبرس ، فطلب إلى الثغور الفتوى فى شرعية إلغاء عهد قبرس من عدد من الأئمة والفقهاء ، منهم مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان بن عيينة و الفزارى ، ومحمد بن الحسين^٢ .

"فقد أحدث أهل قبرس حدثاً فى ولاية عبد الملك بن صالح بن على الثغور ، فأراد نقض صلحهم والفقهاء متوافرون ، فكتب إلى الليث بن سعد ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وموسى بن أعين وإسماعيل بن عياش ويحيى بن حمزة وأبى اسحق الفزارى ومحمد بن الحسين فأجابوه . فهناك من طبق فيهم القاعدة العامة : أن من نقض عهداً فلا ذمة له . وهو رأى سفيان بن عيينة : " إنا لا نعلم النبى عاهد قوماً فنقضوا عهدهم إلا استحل قتلهم ، غير أهل مكة . وكان نقضهم أنهم نصروا حلفاءهم على حلفاء الرسول من خزاعة ، فإجماع القوم أنه من نقض عهداً فلا ذمة له^٣ .

وهناك من طبق عليهم القياس ، مثل يحيى بن حمزة و أبى اسحق الفزارى ، وأن أمر قبرس كأمر عربسوس ، "وما حكم به فيها عمر بن الخطاب ، فإن فيها قدوة حسنة

^١ البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

أرشيالد لويس ، القوى البحرية و التجارية فى حوض البحر المتوسط ، ترجمة أحمد محمد عيسى ، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦١ ، ص ص ٩٠ - ٩١) .

د. أحمد رمضان ، تاريخ فن القتال البحرى فى البحر المتوسط (العصر الوسيط) ، (القاهرة ، هيئة الآثار المصرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٤ - ٢٦) .

^٢ البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

^٣ المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

وسنة متبعة . وكان من أمرها أن عمير بن سعد قال لعمر بن الخطاب وقدم عليه : إن بيننا وبين الروم مدينة يقال أنها عربسوس ، وأنهم يخبرون العدو بعوراتنا ، ولا يظهرونا على عورات عدونا . فقال عمر : فإذا قدمت فخيرهم أن تعطيتهم مكان كل شاة شاتين ، ومكان كل بقرة بقرتين ، ومكان كل شئ شيئين ، فإذا رضوا بذلك فاعطهم إياه وأجلهم وخربها ، فإن أبوا فأنبذ إليهم وأجلهم سنة ، ثم أخربها ، وكان لهم عهد كعهد أهل قبرس^١ .

ويرى خدورى فى فتاوى الفقهاء الذين عارضوا فى فسخ عهد قبرس أمرين جديرين بالإشارة ، لاتصالهما بموضع قبرس فى التقسيم الإسلامى للمعمورة :

أولاً: أن قبرس لم تكن دولة تدفع الجزية لدار الإسلام وحدها ، بل للروم أيضاً ، ولهذا فإن تصرفها بالنسبة للمحافظة على التزاماتها نحو دار الإسلام يتوقف على دسائس الروم . فإذا أخفقت قبرس فى الوفاء بكامل شروط المعاهدة تحت ضغط من الروم ، كما يرى ابن عياش ، فلا يجوز للمسلمين القول بأن هناك خرقاً للمعاهدة ، فقبرس - حسب هذا رأى - ولو أنها لم تف بالتزاماتها نحو دار الإسلام تبقى معصومة من الهجوم بسبب التزاماتها المشتركة نحو دار الإسلام والروم . وبالنسبة للسياسات الدولية كانت قبرس دولة حاضرة يحترم وضعها بسبب التنافس فيما بين جيرانها^٢ .

ثانياً: على الرغم من دفعها الجزية ، فإن سكان قبرس لم يكونوا ذمين شرعاً ، كما رأى موسى بن أعين - لذلك فإن نقلهم المعلومات إلى الأعداء ، مما يعتبر خرقاً لموقفهم الحيادى ، يمكن أن يكون سبباً فى فسخ المعاهدة . أما بالنسبة للذمين فإفشاؤهم أسرار المسلمين يعرضهم للعقاب ، لا إلى فسخ عقودهم^٣ .

فالتقسيم الفقهى لأمر قبرس لا يستقيم إلا بالنظر إلى أمرين : العرف السائد والأمان القديم من ناحية ، وطبيعة قبرس ومكانتها بين دار الإسلام وغيرها من الدور من ناحية ثانية ، لأن أمان أهل قبرس كان قديماً متظاهراً من الولاة لهم ، لأنهم رأوا أن إقرارهم على حالهم قوة للمسلمين عليهم ، بما يأخذون من جزيتهم ويصيبون به

^١ المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

^٢ مجيد خدورى ، الحرب والسلام فى شرعة الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

ففى رأى ابن عياش "أن أهل قبرس أذلاء مقهورون يغلبهم الروم على أنفسهم ونسائهم ، فقد يحق علينا أن نمنعهم ونخميهم ، وأنا أرى أن يقرروا على عهدهم وذمتهم ، فإن الوليد بن يزيد قد كان أحلامهم إلى الشام ، فاستغنى ذلك المسلمون واستغنى الفقهاء." .

^٣ المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .

من الفرصة فى عدوهم ، ولم أجد أحداً من الولاة نقض عهده ولا أخرجهم عن بلادهم^١ .

كما أن أهل قبرس أهل عهد وفدية ، وهو تعبير له دلالة ، "فكل أهل عهد لا يقاتل المسلمون من وراءهم ، ويجرون عليهم أحكامهم فى دارهم فليسوا بذمة ، لكنهم أهل فدية يكف عنهم ما كفوا ويوفى لهم بعهدهم ما وفوا ورضوا ، فترك أهل قبرس على صلحهم والاستعانة بما يؤدون على أمور المسلمين أفضل"^٢ .

وأهل قبرس مقهورون من طرفين ، وبالتالى عدم إمكانية محاسبتهم عن التزامهم المخلص والصادق بواجباتهم تجاه أحد الطرفين والتي تتعارض غالباً ، أو على الأقل التزيت والاستيقان من نقض عهدهم كلية . حتى أن الأوزاعى الذى يرى ضرورة منابذتهم يقرر استمرار عهدهم منذ القدم رغم "أنه ما وفى لنا أهل قبرس قط وأنهم أهل عهد ، وأن صلحهم وقع على شرط لهم وشرط عليهم ، ولا يستقيم نقضه إلا بأمر يعرف فيه غدرهم ونكثهم"^٣ .

^١ المرجع السابق ، ص ١٥٦ . وهو رأى الإمام مالك بن أنس . وهناك رسالة هامة من البطريك نيقولا مستيكوس إلى الخليفة المقتدر ، تتعلق بموقف قبرس الحياذى بين الطرفين ، بمناسبة قيام همريوس قائد الجيش الرومانى بالقبض على بعض المسلمين فى الجزيرة وسعى المسلمين الى معاقبة أهالى قبرس جزاء ذلك ، منها :

"إن أعظم قوتين على الأرض كلها هما اثنان : قوة الأخوة السراكين وقوة الرومان ، وهما لا يختلفان عن النيرين اللذين فى السماء ، ولذلك فعليهما أن يتعاملا بالشركة والأخوة . وكوننا نختلف فى العادات والمعيشة والدين لا يجوز أن يجعلنا يجافى أحدهما الآخر كما أن انعدام اللقاء ، لا يجوز أن يمنع فيما بيننا المراسلة قطعياً .

"وإن أهالى جزيرة قبرس - يا فخامة زعيم السراكين - من يوم أن تعاهدوا وقرروا أداء الجزية لسيادتكم إلى يومنا هذا عاشوا فى أمان بفضل هذه المعاهدة ، لأن أحداً من السراكين أسلافكم ممن تولوا الحكم ، لم يتعد هذا العهد كما لم يعتد عليهم بأية طريقة .

"لأن القبارسة متاخمون للرومان وللمملكة السراكين ، ولا يرفعون أيديهم لعليكم ولا على الرومان بل يخضعون لنا ولكم سوياً ، بل لكم أكثر . أما همريوس فبصفته قائد الجيش الرومانى ، فكان من حقه قهر العدو فى أى مكان من غير أن يتعدى العرف العام ، أما القبارسة ، فلا يعتبرونكم أعداءهم ولم يسبوا لكم أى ضرر ، كما أنه ليس فى استطاعتهم أن يتصدوا لهمريوس أو أن ينقذوا السراكين من يديه ، ولذلك فلا يمكنك الادعاء أنهم لم يعملوا ما كان فى استطاعتهم ، أو أنهم انضموا إليه وساعدوه على التعدى على السراكين ."

د. أحمد عبد الكريم سليمان ، المسلمون والبيزنطيون فى شرقى البحر المتوسط ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ج ١ ، ص ٢٧٧) .

^٢ البلاذرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

^٣ المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

المطلب الثالث :

الأهلية الدولية للوحدات المحايدة :

حالة النوبة :

هناك خلاف فى تحديد أصل كلمة بقط الذى صولح عليه أهل النوبة ، وإن كان المقريزى ليردد فى نسبتها إلى أصول عربية ، على حين يردّها لوكجارڊ إلى كلمة Pactum اليونانية التى استخدمت للدلالة على اتفاق يتعهد فيه الطرفان بالتزامات متبادلة ، وما يرتبط بذلك من أداء أموال^١ .

ويتبدى موقع النوبة فى التقسيم الإسلامى للمعمورة بما ورد فى صلح عمرو بن العاص مع مقوقس مصر ، والذى تضمن عدة أمور خاصة بأهل النوبة ، منها حق الدخول فى عقد الصلح ، والإقامة فى مصر على أن يعاملوا نفس المعاملة التى يعامل بها قبط مصر ، ومنح الذين يريدون الخروج وعدم الخضوع لاختصاص دار الإسلام الأمان حتى يبلغوا مأمنهم . وتحديد الجزية التى يجب على أهل النوبة الذين يدخلون فى عقد الإسلام بمقدار معين من الخيل ، ومنع هؤلاء من الإغارة والإعتداء على السابلة وعرقلة طرق التجارة ، بهدف ضمان الأمن على الحدود الجنوبية لدار الإسلام^٢ .

فماذا يقصد من كلمة "البقط" ؟ ولماذا صولح أهل النوبة عليه ، ولم نجد للكلمة من ذكر فى أى من عهود الصلح والأمان التى عرفتھا دار الإسلام فى تعاملاتها؟.

^١ المقريزى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والأثار، (القاهرة: المطبعة الأميرية، د.ت، ج١، ص ١٩٩).
على حين يرى لوكجارڊ أنها ربما كانت كلمة مصرية قديمة معناها عبد ، وظهرت فى المصنفات العربية اصطلاحاً على الجزية التى كانت تؤديها النوبة إلى عامل مصر ، وكان العرب يشيرون بهذا المصطلح إلى ما يعدونه جزية تؤديها لهم النوبة المسيحية. وقد رأينا التزام النوبة لمصر الفرعونية بجزية سنوية من الإماء والعبيد والحيوانات المختلفة من ذراف وفهود وقرودة . الأمر الذى قد يدعم بالفعل رد البقط إلى كلمة ذات أصول فرعونية.
أنظر:

دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، مادة بقط ، ج٧ ، ص ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

أ.د عزالدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

أمين سعيد ، حروب الإسلام والإمبراطورية الرومية ، (القاهرة : مطبعة البابى الحلبي ، ١٩٣٥ ، ص ٣٢٩).

د.مصطفى سعد ، الإسلام والنوبة فى العصور الوسطى ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ١١٢)

د.عطية القوصى ، تاريخ دولة الكنوز الإسلامية ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ص ٤٤) .

^٢ Wallis Budge, The Egyptian Sudan : Its History And Movements , (London : Kegan Pall , 1907 , Vol. 2 , P 185).

وقد استطاعت النوبة، بفضل موقعها الجغرافي وأهلها النزاعيين إلى القتال (رماة الحدق) أن تتصدى للهجمات الأولى للفتح الإسلامي حتى صالحهم ابن أبي السرح عام ٣١ هـ^١.

وقد أورد المقرئى نص صلح البقط كما يلي:

" أن عبد الله بن سعد بن أبي السرح جعل لهم أماناً وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين ممن جاورهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة ، وأنكم معاشر النوبة آمنون بأمان الله وأمان رسوله محمد النبي صلى الله عليه وسلم.

"أن لا تخاربكم ولا تنصب لكم حرباً، ولا تغزوكم ما أقمت على الشرائط التى بيننا وبينكم ، على أن تدخلوا بلادنا بحتازين غير مقيمين فيه ، وندخل بلدكم بحتازين غير مقيمين فيه ، وعليكم حفظ من نزل بلدكم أو يطرقه من مسلم ومعاهد حتى يخرج عنكم ، وأن عليكم رد كل آبق خرج إليكم من عبيد المسلمين حتى تردوه الى أرض الاسلام ، ولا تستولوا عليه ولا تمنعوا منه ولا تتعرضوا لمسلم قصده وحاوره إلى أن ينصرف عنه ، وعليكم حفظ المسجد الذى ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم ولا تمنعوا منه مصلياً ، وعليكم كنسه وإسراجه وتكرمه.

"وعليكم فى كل سنة ثلثمائة وستون رأساً، تدفعونها إلى إمام المسلمين من أوسط رقيق بلادكم غير المعيب ، يكون فيها ذكران وإناث وليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم ، تدفعون ذلك إلى والى أسوان.

"وليس على مسلم دفع عدو عرض لكم ولا منعه عنكم من حد أرض علوة إلى أرض أسوان^٢ . فإن أنتم آويتم عبد المسلم ، أو قتلتم مسلماً أو معاهداً ، أو تعرضتم

^١ البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤.

فى حديثه عن عقبة بن نافع الفهري " فدخلت خيولهم أرض النوبة ، كما تدخل صوائف الروم ، فلقى المسلمون بالنوبة قتالاً شديداً . لقد لاقوهم فرشقوهم بالنبل حتى جرح عاصتهم ، فانصرفوا بهراوات كثيرة وحدق مفعوءة ، فسموا رماة الحدق . "

أبو القاسم محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٨)
أبو عمر محمد بن يوسف الكندى ، كتاب الولاة و القضاة ، (بيروت : مطبعة الأباء اليسوعيين ، ١٩٠٨ ، ص ١٢ - ١٣) .

P.Forand, Early Muslim Relations With Nubia, (Berlin, Der Islam , Band 48 , Heft 1 , Juli 1971 , p. 111).

^٢ المقرئى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٠.

وقارن النص فى : مجيد خيلورى ، الحرب والسلام فى شرعة الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥.

للمسجد الذى ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم بهدم ، أو منعم شيئاً من الثلاثمائة رأس
والستين ، فقد برأت منكم هذه الهدنة والأمان ، وعدنا نحن وأنتم سواء حتى يحكم الله
بيننا وبينكم وهو خير الحاكمين " .

فأين يمكن أن تبدأ دار الإسلام على ضفاف النيل ؟ وكيف يمكننا تطبيق فكرة
الحدود الحضارية التى تعكس التواصل لا الانقطاع بين دار الإسلام وغيرها من الدور
والممالك ؟ و هل يمكننا القول بأن البقطة هو نظام يرمز إلى بقطة دار الإسلام الحذرة -
كما يرى ميكيل - ويمثل مرحلة من العلاقات العنصرية بين دار الإسلام وجيرانها فى
الجنوب ، أو نوعاً من المواءمة المقبولة على مضض ، ووضعاً استثنائياً فى جميع الأحوال ،
وأنها تعلق حالة الحرب الخفية أو المعلنة ؟ وكيف يمكننا التوفيق بين تصور ابن
خردادبة " إذ ليس على النيل من الأمم إلا وهم عدو للإسلام ، وبين رؤية ابن حوقل
بأن " الجميع أهل سلم ، وليست دارهم بدار حرب " ١ .

فقد نص البقطة بداية ، على حدود معلومة للمملكة التى عقدت الصلح مع
المسلمين ، وأنها مملكة مقررة التى تمتد من حد أرض أسوان إلى حد أرض علوة ، وهى
المملكة الثانية من ممالك النوبة . وبالرغم من انتصار المسلمين على النوبة ووصولهم إلى
عاصمتهم دنقلة ، فإنهم لم يطبقوا عليها القواعد التى طبقوها على البلاد التى فتحت
عنوة ٢ .

١ أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢١٤ .

٢ ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

وملوك النوبة إثنان : ملك المقررة ، وهو ملك دنقلة ، وملك علوة . وملك المقررة تحت ملك علوة . فمملكة
مقررة تمتد من حد أسوان إلى بلدة الأبواب (كبوشية) وعاصمتها دمقلة . وتنقسم إلى أقاليم يحكم كل منها
والى من قبل ملك النوبة ، وأرفعهم شأناً هو صاحب الجبل الذى يحكم مريس الممتدة من القصر على بعد
خمسة أميال جنوبى أسوان وحتى المقس الأعلى (عكاشة) وعاصمتها بغراش . أما المملكة الثانية فهى علوة
وتبدأ من منطقة الأبواب وعاصمتها سوبا . وتنقسم علوة بدورها - مثل مقررة - إلى ولايات صغيرة تسمى
كل منها مملكة ، ويحكمها نائب عن الملك ، وكان لصاحبها من المكانة فى ولايته ما كان لصاحب الجبل فى
مقررة ، وذلك بسبب متاخمة ولايته لحدود مملكة مقررة المعادية ، وكانت مملكة علوة أعظم خطراً من مقررة ،
وأوفر قوة وثروة .

وتبدو خطورة تلك الممالك على الحدود الجنوبية لدار الإسلام فى وقت تشغل فيه بالدفاع عن حدودها
الشمالية ضد الروم . فلم تكن تلك الممالك فى وضع بدائى ، وإنما كانت ممالك منتظمة . ورغم أن ابن
حوقل يهمل ذكر بلاد السودان فى المغرب والزنج والبجة ، " لأن انتظام الممالك بالديانات والأداب والحكم
وتقويم العمارات بالسياسة المستقيمة ، " إلا أنه أفرد مكاناً لذكر النوبة والحبشة ، لأنهم نصارى يرتسمون
مذاهب الروم ، ويرجعون إلى ديانة ورياضة وحكم " ، وأن النوبة أيضاً نصارى وبلدهم أوسع من الحبشة فى
نواحيه ، وعمارتهم أكثر مما بالحبشة ، ويخترق نيل مصر فيما بين مدنها ونواحيهم ، وقراهم عامرة خصيبة
كثيرة التمر والزروع .

ويشير لفظ البقط ثانياً إلى الشرط الخاص بتقديم عدد من الرقيق مما يسبى من ممالك النوبة الأخرى . فيبدو أن المصالحة قد تمت على عدد معلوم من الرؤوس قدرها ثلاثمائة وستين رأساً من العبيد والإماء الراشدين ، مثلما يقدم إلى جانب ذلك عدد آخر إلى الوسطاء وهدايا أخرى أخصها من الحيوان النادر كالفيل والزراف والفهد ، والتي كانت من مظاهر أبهة القصور ، ومن ثم تبدو مقولة أندريه ميكيل بانخفاض الرقم الكلى أحياناً إلى أربعين رأساً أمراً يدعو إلى التساؤل^١ .

وهذا الشرط بالذات يقودنا إلى التكيف الفقهي للبقط ، وهل يجعل من النوبة دار عهد أم صلح أو موادة على اختلاف المسميات التي أوردها الفقهاء دون تحديد دلالاتها الفاصلة والمميزة لها عن غيرها ؟ وهل يمكننا استناداً إلى ما ذكره عن تكيف البقط ، ضبط دلالات دار الصلح أو العهد ؟

فالمعاهدة تلك حالة خاصة في الفتوحات الإسلامية لأنها لاتندرج في الفئات المألوفة ، فهل هي نوع من الهدنة أو أداة للحياة أو الموادة . وبسبب هذه الطبيعة غير العادية للاتفاقية ، اختلف الفقهاء بخصوص تكيف البقط والتي ظهرت بوادرها عندما باع بعض أهل النوبة أولادهم للتجار المسلمين الداخلين - بموجب البقط - إلى أرض النوبة . فإذا ما كانت البقط عقد صلح - كما أشار الإمام مالك بن أنس - فعلى المسلمين عدم شراء هؤلاء ، لأنه سيقود إلى استعباد أشخاص محميين بمقتضى الصلح^٢ .

^١ على حين يذكر المسعودي في مروج الذهب ، "فصالحهم على رؤوس من السبي معلومة مما يسبى هذا الملك المجاور للمسلمين من غيرهم من ممالك النوبة ، فصار ما قبض منه من السبي سنة جارية في كل سنة يحمل إلى صاحب مصر ، وعدد ذلك ٣٦٥ رأساً ، أراه رسم على عدد أيام السنة ، وللأمير بمصر غير ما ذكرنا من عدد السبي ٤٠ رأساً ، ولخليفته المقيم بأسوان المجاورة لأرض النوبة وهو المتولى قبض البقط عشرون رأساً غير الأربعين ، وللحاكم المقيم بأسوان الذي يحضر مع أمير أسوان قبض البقط خمسة رؤوس ، ولإثنى عشر شاهداً عدولاً من أهل أسوان يحضرون مع الحاكم حين قبض البقط إثنى عشر رأساً من السبي ، على ما جرى به الرسم في صدر الإسلام في بدء إيقاع الهدنة بين المسلمين والنوبة." على حين يذكر المقرئى أن "النوبة كانت دفعت إلى عمرو بن العاص ما صولخوا عليه من البقط ، وأهدوا إلى عمرو أربعين رأساً فلم يقبلها ، ورد الهدية إلى كبير البقط سمقوس". ويرى النويرى أن البقط المرتب على النوبة وهو الرسم على ما قرر: في كل سنة أربعمئة رأس من الرقيق وزرافة واحدة : لأمير المؤمنين ثلاثمائة وستون رأساً ، وللنائب بمصر أربعون رأساً . ويطلق لرسله إذا وصلوا بالبقط تاماً ألف وثلاثمائة أردب قمح ، لرسله منها ثلاثمائة."

المقرئى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

أندريه ميكيل ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢١٧ .

شهاب الدين النويرى ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧١ ، ج ٣ ، ص ٣٤٨) .

^٢ P.Forand , Op.Cit.,P. 112

وحتى لو كانت البقطة مجرد أداة للحياة - كما يرى أبو عبيد و فقهاء العراق - فعلى المسلمين عدم شرائهم كذلك ، لأن المصادقة أمان. وإن كان فقهاء مصر سمحوا بها بسبب من الشروط المحددة للبقة ، وبقطع النظر عن كون الممارسة متفقة مع رأى الفقهاء الآخرين أم لا.

بتعبير آخر ، هناك رأيان فى تكييف البقة:

أولهما: من يرى فيها أنها معاهدة صلح ، الأمر الذى يجعل أرض النوبة إلى حد علوة دار صلح وبالتالي عدم جواز شراء رقيقهم . وصاحب هذا رأى هو الإمام مالك بن أنس.

والرأى الثانى : أنها معاهدة عدم اعتداء وأنها دار هدنة . وأصحاب هذا رأى هم عبد الله بن عبد الحكم و عبد الله بن وهب و الليث بن سعد وغيرهم من فقهاء مصر . خاصة أن الإمام الليث قال : " نحن أعرف بأرض النوبة من الإمام مالك ، إنما صولحوا على أن لا تغزوهم ولا تمنع عنهم عدواً ، فما استرقه مملكتهم أو غزا بعضهم بعضاً فشرأؤهم جائز ، وما استرقه بغاة المسلمين فغير جائز " .

وبالتالى فعلى حين يراها الإمام مالك صلحاً شرعياً ، لا يرى الآخرون فيه إلا نوعاً من عدم الاعتداء بين الطرفين ، وأن المسلمين لم يكونوا ملزمين بالدفاع عن أرض النوبة ضد أى طرف ثالث . وذلك لما يعرفه المسلمون عن طبيعة البلاد الوعرة ، ومجاورتها لمملكة مسيحية أخرى من الجنوب وللبجة فى المشرق ، إذ لا يخلو الأمر من قيام عداة فيما بينهم ، ولأسباب داخلية قد لا يهم دار الإسلام التدخل فيها أو لا يكون التدخل من صالحها^١ .

^١ البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨.

كما يذكر يزيد بن أبى حبيب : ليس بيننا وبين الأسود عهد ولا ميثاق ، وإنما هى هدنة بيننا وبينهم ، فلا بأس بشراء رقيقهم منهم أو من غيرهم . ويذكر لو كحار د أن " الفقهاء لم يستطيعوا أن يدخلوا شروط البقة فى إطار النظام المعمول به ، وبرزت رواية بأن حصّة المسلمين نشأت عن التعويض عن العيد الأربعين بعد إيداعهم بالخمر وغيرها ، ويسمى هذا الوضع السياسى بصيغة أخرى هدنة.

دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ٤٥٢ .

د. مصطفى سعد ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

^٢ البلاذرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

وقول يزيد بن أبى حبيب : إنما هى هدنة بيننا وبينهم ، على أن نعطيهم شيئاً من قمح وعدس ويعطوننا رقيقاً . بل هناك من ينسب الرواية إلى عبد الله بن سعد ذاته : إنما الصلح بيننا وبين النوبة على ألا نقاتلهم ولا يقاتلونا ، وأن يعطونا رقيقاً ونعطيهم بقدر ذلك طعاماً ، فإن باعوا نساءهم وأبناءهم ، لم نر بذلك بأساً أن يشتري . الأمر الذى يعنى أنها مجرد تبادل هدايا بالمعنى السياسى ، وأنها عقدت بين طرفين على قدم المساواة ، ورتبت التزامات متبادلة فى ذمة كل من الطرفين.

فهى بتعبير آخر ، معاهدة عدم اعتداء وحسن حوار ، تحقق لدار الإسلام الاطمئنان على حدودها الجنوبية ، وتفتح تلك البلاد لامتداداتها الحضارية والتجارية بالطرق السلمية.

أما التكيف الثالث للبقط ، فهو أنها نوع من أنواع التبادل السياسى ، استناداً إلى عدة أمور منها :

١. أن البقط لم يكن جزية بالمعنى المعهود: لأن التوبين لم يتحولوا إلى أهل ذمة، ومما له دلالة قول البلاذرى : "فسألوه الصلح و المودعة ، فأجابهم إلى ذلك على غير جزية ، ولكن على هدية ثلثمائة رأس فى السنة ، وعلى أن يهدى المسلمون إليهم طعاماً بقدر ذلك" ١ .

فالمسلمون كانوا يقدمون فى مقابلها ألف أردب من القمح ومثلها من الشعير وألف وعاء من الخمر وجوادين أصليين ومائة كساء وعدداً من أدوات الملبس الثمينة ، إلى جانب الهدايا التى كانت تقدم إلى رسل النوبة ، بل إنه قد لوحظ - فى عهد المعتصم- أن هدايا المسلمين كانت أثن من جزية النوبة.

وهكذا يجعل لوكجارد النوبة ودار الإسلام على قدم المساواة ، بدليل ما يدفع إليها المسلمون من أشياء مساوية تقريباً لما تدفعه وقد تزايد ، وأنها تبادل مصالح بل وأشبه بمعاهدة تجارية ٢ .

لكن ما يلفت النظر فى نص البقط أنها ذكرت ما التزم به النوبيون ، ولم تلزم دار الإسلام بدفع شئ مقابل ذلك ، وأن ما جرى عليه العرف من إرسال كمية من الحبوب و الملابس إليهم ، إنما هو نتيجة لاقتناع عبد الله بن أبى السرح بحاجتهم إليها، فصار هذا التقليد رسماً اتبعه كل من جاء بعده . فهى تعبیر آخر ، وعد من عبد الله إلى ملك النوبة بحبوب يهديها إليه صار عرفاً متبعاً . ولا شك أن عدم الإشارة إلى التزام دار الإسلام بدفع شئ رسماً فيه من الدلالة ما يوحى بادعاء السيادة وعدم المساواة بين الطرفين ٣ .

١ مصطفى سعد ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

٢ دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ج ٧ ، ص ٤٥٤ .

٣ ابن عبد الحكم ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

وإن كان ابن أبى حبيب يذكر تلك الصفة التبادلية بقوله: "أن عبد الله صالحهم على هدنة بينهم ، على أنهم لا يغزوه ولا يغزوا النوبة المسلمين ، وأن النوبة يؤدون كل سنة إلى المسلمين كذا وكذا رأساً من السبى ، وأن المسلمين يؤدون إليهم من القمح كذا وكذا ومن العدى كذا وكذا فى كل سنة." -

٢. تساهل دار الإسلام في قبض البقط رغم تعدد نكث أهل النوبة له وامتناعهم عن دفعه:

فقد ادعوا زمن المهدي و المعتصم أنه ليس يجب عليهم البقط كل سنة ، وأن هذا البقط مما يأخذونه من رقيق أعدائهم ، فإن لم يجدوا عادوا على أولادهم فأعطوا منهم . وقد أمر المهدي بناء على هذا التغيير الجوهري في الظروف أن يحملوا على ذلك ، وأن يؤخذ منهم لكل ثلاث سنوات بقط سنة .

كما أن حادثة المعتصم معهم تلقى الضوء على بعض جوانب البقط ، فقد ناقش المعتصم مع ابن ملك النوبة الذي أوفده لتدارس الأوضاع ، عدة أمور خاصة بالعلاقة الرابطة بينهما . وكان مما ناقشاه ويدخل في تعريفنا بطبيعة البقط:

- أن التزامات المسلمين ، في مقارنتها بالتزامات النوبة غير متوازنة لصالح النوبة ، فقد وجد المعتصم أن المسلمين يقدمون أكثر بكثير في القيمة مما يدفعه أهل النوبة ، دون إنكار أصلاً للصفة التبادلية للاتفاق ، فلم يعترض المعتصم على موضوع التزامات المسلمين بداية ، وإن رأى ضرورة إنقاصها إلى الحد الذي يتساوى بنوع ما مع التزامات النوبة.

- عدم موافقة دار الإسلام على تغيير المسلحة التي أقامها المسلمون على أرض النوبة ، وفيها يتم استلام البقط . فقد دفعت النوبة بأن القصر تقع داخل إقليمهم ، وبالتالي ضرورة تحديد مكان آخر يقع بالضبط على الحدود بين الدارين ، وقد رفض المعتصم ذلك رغم إقراره بوجود المسلحة داخل أرض النوبة فعلاً.

- موافقة دار الإسلام على قبول البقط كل ثلاث سنوات بدلاً من كل عام ، استناداً إلى التغيير الجوهري في الظروف وعدم المقدرة على الوفاء بأهم شروطها وهو العبيد ، وليس استناداً إلى ما دفع به أهل النوبة من عدم التزامهم أصلاً بالبقط بصفة سنوية.

- مناقشة قضايا امتلاك أهل مصر لأراضي داخل حدود النوبة ، وخضوعهم للاختصاص الإقليمي لها ، بدليل قيامهم بدفع الخراج إلى ملك النوبة^١.

على حين ينفي البعض الآخر تلك الصفة التبادلية بناء على حقيقة تاريخية مؤداها : "أنهم أول عام بعثوا بالبقط أهدوا لعمر بن العاص أربعين رأساً ، فكره أن يقبل منهم ورده على عظيم البقط ، فباع ذلك واشترى جهازاً لهم ، فاحتجوا بذلك أن عمراً بعث إليهم القمح والخيل ."
البلاذري ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥.

وقد كان لقبض البقط رسومه ، حيث يحضره نائب أمير مصر وقاضى أسوان وإثنى عشر رجلاً من الشهود العدول من أهل أسوان ، لكن ما هو أكثر دلالة هو موضع قبض البقط ، حيث يقبض بالقصر على بعد ستة أميال من مدينة أسوان بالقرب من جزيرة بلاق (فيلة) ، والتي تنتهى إليها سفن أهل النوبة وسفن أهل دار الإسلام ، راسمة حدود العلاقة بين العالمين المتواجحين.

بل تبدو حيوية تلك الحدود ودلالاتها بطريقة أدق من خلال بناء متطابق بأعلاه مسجد وتحت المسجد بيعة للنوبة . فهى "مدينة فى وسط ماء النيل على حجر ثابتة فى وسط الماء ، ونجد على النيل من جهة المشرق مسجد الردينى وتحت المسجد بيعة للنوبة، وهو آخر حد الإسلام وأول حد النوبة" ^١.

مثلما تم فتح النوبة أمام التأثيرات الحضارية لدار الإسلام عبر عدد من الوسائل السلمية ^٢ ، أهمها إمداد الكنائس بالأساقفة المصريين ، والذي لم يتوقف حتى القرن الثالث عشر ، ومنها التجارة حيث اشترطت البقط السماح لتجار المسلمين بزيارة بلادهم على ألا يقيموا فيها ، ومنها حفظ المسجد الذى ابتناه المسلمون بمدينة دنقلة .

النورى ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص ٣٤٤ .

مصطفى سعد ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

فقد اشترى بعض المسلمين أرضاً تدخل فى الإطار الإقليمى للنوبة ، خاصة فى الإقليم الشمالى مقابل دفعخراجها إلى ملك النوبة ، والذي دفع ببطلان هذا البيع لعدم أهلية النوبيين ، لأنهم عبيد له وليست لديهم الأهلية اللازمة لممارسة البيع والشراء . وقد تم تشكيل محكمة فى أسوان بناء على طلب الخليفة ، دفع فيها أهل النوبة بعدم عبوديتهم للملك وأنهم كالمسلمين فى الطاعة ، لكنهم ليسوا بالعبيد . فأضحى نصف سكان مملكة المقررة - وهم سكان مريس - أحراراً بناء على قرار المحكمة ، ولم تعد تربطهم بملكهم تلك الرابطة القديمة على أساس العبودية . ولم يعترف بالعبودية سوى أهل مقررة الأصليين الذين يسكنون إلى ما وراء الجنادل الثانية جنوباً وهى المنطقة التى يحرم على المسلمين الدخول فيها للتجارة.

انظر : المسعودى ، مروج الذهب ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٢٤٧ .

ابن حوقل ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

وكذلك : الشريف الإدريسي ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٨٥ .

"ومدينة بلاق يجتمع تجار النوبة والحبشة وتجار أهل مصر ، يسافرون إليها إذا كانوا معهم فى صلح وهدنة . " وأسوان من ثغور النوبة ، إلا أنهم فى أكثر الأوقات متهادنون ، وهى آخر الصعيد الأعلى ، وبها تجارات وبضائع تحمل منها إلى بلاد النوبة ."

مصطفى سعد ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

وقد كان لقطع تلك العلاقة أثر خطير فى بلاد النوبة ، فأهملت الطقوس الدينية وهجرت الكنائس . ويحفظ لنا قسيس برتغالى يدعى الفاريز صورة عن أحوال علوة ، واصفاً إياهم بأنهم يجهلون دينهم ، فلا هم بالمسيحيين ولا هم بالمسلمين . وبعد فشل النوبة فى الحصول على قساوسة ، بعثوا إلى النجاشى عام ١٥٢٢م ، ليرسل لهم مرشداً ، إلا أنه اعتذر لأنه يعتمد على البطريك فى بلاد المسلمين فى إرسال "آيينا" ، فكيف يعطيهم من يتفضل بهم عليه غيره .

ويمكننا أخيراً معرفة المكانة الدولية والدبلوماسية للنوبة من خلال المصطلح الشريف ، والمكاتبات التي تصدر عن ملوك مصر إليها ، فقد كان يكتب إلى ملك النوبة "بالمجلس السامي". وإذا عرفنا أن ألقاب المكتوب إليهم عن الأبواب السلطانية على أربعة طبقات : أعلاها رتبة المقام فالمر فالجناب فالمجلس ، ثم اللقب الأخير على درجتين أعلاهما المجلس العالي ثم المجلس السامي ، لاستخلصنا المكانة الدبلوماسية لملك النوبة من خلال المكاتبات^١ .

ويرى خدوري أن النوبة كانت تختلف عن الحبشة من ناحيتين مهمتين:

• أن دار الاسلام لم تعتبر النوبة معصومة من الجهاد كما كان الحال مع الحبشة ، لكنها لم تتعرض لأي هجوم طوال مدة المعاهدة . فاستثنائها من دار الحرب كان أمراً مؤقتاً يعتمد على رغبة الطرفين في مراعاة التزاماتهما التعاقدية.

• أن دار الاسلام لم تستثن النوبة من دار الحرب ، وإنما وضعت معها ترتيبات سلمية . لأنه ثبت عملياً أن هذا في مصلحة الفريقين ، وهنا يتبين أن دار الاسلام قد اعتبرت النوبة نظرياً خارج نطاق الجهاد مع أن فترة الاستثناء هذه امتدت ستة قرون^٢ .

فقد ظلت معاهدة البقط تحكم العلاقات بين النوبة ودار الاسلام مدة ستة قرون، وحتى بعد ضمها إلى السلطنة المملوكية عام ٦٧٤هـ/١٢٧٦م، إذ وضع بيبرس أسساً جديدة للعلاقات بين البلدين ، وأصبحت مقرة جزءاً من دار الاسلام .

^١ ابن فضل الله العمري ، التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، (بيروت: دار الكتب العلمية ، د.ت. ، ص ٤٨).

القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ص ٢٧٥-٢٧٧.

^٢ مجيد خدوري ، الحرب والسلم في شرعة الاسلام ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩-٢٦١.

الباب الثانى

نشأة وتطور الجماعة الدولية
فى التنظيم الدولى الحديث

الباب الثانى

نشأة وتطور الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث

يتميز التنظيم الدولى الحديث بأوروبية الطابع ، سواء من حيث طبيعة القواعد والأحكام التى تلتزم بها الدول الأوروبية فيما بينها ، أو من حيث دائرة تطبيق هذه الأحكام وتلك القواعد . وهناك عدد من الأحداث التى شكلت هذا الطابع الخاص بالتنظيم الدولى الحديث ، والتى يمكننا أن نركز منها لطبيعة الدراسة على نشأة الدولة القومية والإصلاح الدينى والكشوف البحرية.

لأن من الخطأ الربط بين نشوء ظاهرة الدولة القومية فى أوروبا أو تشكيل تلك الدول وحدات فى إطار جماعة دولية واحدة تلتزم بعدد من الأحكام والقواعد التى تعارف عليها وبين بعض الأحداث أو التطورات الهامة التى شهدتها القارة ، " لأن الدولة القومية لم تكن ظاهرة مصطنعة ولم تولد فجأة ، وليست من خلق أحد هذه الأحداث أو العوامل الفكرية أو الحركية التى شهدتها أوروبا . وإنما هى نتاج طبيعى ووليدة سلسلة طويلة ومتزايدة من التطورات والأحداث الفكرية والواقعية التى تفاعلت مع ظروف القارة وأوضاعها" ^١.

"فالضغوط الخارجية المعادية قد كانت عاملاً على خلق الشعور القومى مبكراً، مثلما ساعدت البيئة الطبيعية على تقسيم أوروبا فى وحدات جغرافية معقولة الأحجام تبلور هويتها القومية ببطء وراء حدود طبيعية حامية ، كما طورت حركة النهضة مراكز الثقافة القومية وأيقظتها وقدمت دعماً للتجانس القومى ضمن حدود الدول الأوروبية" ^٢.

وفى حقيقة الأمر فإن الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، كانت تفقد سيطرتها على بعض شعوب أوروبا الغربية منذ أمد طويل ، وعلى الرغم من أن الإمبراطور كونراد الثالث كان يصف إمبراطوريته بأنها تضم فرنسا وبريطانيا وأسبانيا والداغمرى والأقاليم الأخرى المتاخمة ، فإن إنجلترا كانت قد تحررت من رابطة الإمبراطورية منذ عام ٩٢٥ ، وبدأت فى صورة الدولة المستقلة ، فيما عدا الفترة من ١١٧٣-١٣٦٦ ، والتى كانت فيها رابطة تبعيتها للإمبراطورية رابطة رسمية أكثر منها حقيقية . والأمر كذلك فيما يتعلق بفرنسا التى تحررت من تبعيتها للإمبراطورية بعد عام ٩٧٣ م . أما أسبانيا

^١ د. عبد العزيز صقر ، مرجع سابق ، ص ٢١٠.

^٢ محسن الشيشكللى ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٣٧٢-٣٧٤.

فلم تعترف قط برابطة التبعية تلك وظلت دائماً لا تعترف بسلطان فوق سلطانها ، ثم تحررت أيضاً ممالك صقلية واسكندناوه^١ .

وقد ترتب على بدء ظهور هذه الدول المتحررة من السلطة الخارجية أن تكونت حركة فكرية أدركت مفهوم السيادة وحاولت تحديد معناها وتعيين ما يدخل فيه أو يتفرع عليها من حقوق ، بهدف تأكيد استقلال الملوك عن الإمبراطور من ناحية وأن لهم على شعوبهم سلطات تماثل سلطات الإمبراطور من ناحية ثانية . وكان حجر الأساس في بناء استقلال الملوك هو فقدان الرياسة عليهم ، وبما أنه ليس للملك رئيس في مملكته فهو ملك مستقل ، له من السلطات ما للإمبراطور ذاته من سلطات .

"وحتى حركة الإصلاح الديني بعد أن مزقت القارة بحروب دينية أهلية ودولية ، قادت في النهاية - بعد تصفيات الحروب وهجرات السكان أو إخضاعهم - إلى دعم تماسك وتجانس السكان دينياً داخل حدود كل دولة ، لأن دين الحاكم كان يفرض على رعاياه أيضاً.

"وفي الحقيقة فإن الدولة قد برزت شخصيتها الدولية قوية بزوال الدور الدولي للكنيسة ، فقد لجأ البروتستانت إلى ملوكهم كما لجأت الكنيسة الكاثوليكية للملوك الكاثوليك طلباً للحماية والرعاية . لأن الأزمة التي أثارها الانشقاق الديني ، والفوضى التي أحدثها كانت توجب فرض سيادة الدولة في الداخل ، ثم انتقلت إلى نطاق العلاقات الدولية^٢ .

بتعبير آخر ، " شكلت حركة الإصلاح الديني البروتستانتى أحد أهم المصادر الفكرية والحركية للدولة القومية في دعوتها لفصل الأمور الدنيوية عن الدينية فصلاً تاماً ، فقد ثارت البروتستانتية ضد سلطان البابوية ودعاوى الكنيسة الكاثوليكية ، وجعلت المصدر النهائي لسلطة الكنيسة هو مجلس عام وليس البابا ، كما دعت إلى ترجمة وتعليم الكتاب المقدس باللغات الوطنية.

"فحررت اللغات القومية من سيطرة اللغة اللاتينية وحررت الكنائس القومية من سلطان البابوية فقضت بذلك على النزعة العالمية ومحاولة البابوية إقامة وحدة أوروبا على أساس من وحدة الديانة الكاثوليكية . فلعبت دوراً حاسماً في تفتيت سلطة العصور الوسطى ، والقضاء على الوحدة التي أبقت عليها المسيحية الغربية ، وأقامت بدلاً منها عشرات من الجماعات والطوائف الكبرى ، فضلاً عن المئات من الجماعات والطوائف

^١ د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، مرجع سابق ، ص ٧٥١ .

^٢ د. محسن الشيشكلي ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٣٧٦ .

الصغرى التى تتولى كل منها مسئولية إدارة شئونها بنفسها ، وتجتمع بإرادتها الخاصة وتضع لنفسها قواعدما الخاصة بشأن كل ما يتعلق بالعقيدة^١ .

ويمكن أن نقارن لتأكيد ذلك بين أوروبا فى القرن الثالث عشر حيث كانت هناك هيئة واحدة منظمة هى الكنيسة الرومانية ، وأوروبا القرن السادس عشر التى انتشرت فى كل أنحائها مئات الطوائف الدينية المستقلة والتميزة بنزعتها القومية والتى تأبى الانغماس فى المشكلات والقضايا التى تقع خارج مجالها القومى^٢ .

كما شكلت مرحلة الكشف الجغرافية سعياً من قبل الدول القومية لزيادة ثرواتها وتدعيم سيادتها فى المجال الدولى ، والتى كان من أحد أسبابها ضغط الدولة العثمانية من الشرق وإغلاق طريق التجارة الأوروبية مع الشرق الأقصى ، الأمر الذى دفع بأوروبا للبحث عن الطريق البديل^٣ .

وبالتالى فقد كانت صورة العصر الحديث هى دول حديثة ذات جوهر قومى لا مجرد إطارات سياسية وعسكرية تجمع شتات الناس ، على رأسها طليعتها الأوروبية تنشئ بإحدى يديها قانوناً دولياً أوروبياً قائماً على مبدأ السيادة وتتعامل فيما بينها على أساسه ، وتنشئ باليد الأخرى قانوناً آخر قائماً على نفى هذا المبدأ ، تتعامل فيه مع العالم غير الأوروبى وقوامه العلاقة الاستعمارية . فأوروبا الحديثة فرضت على العالم قانونين لتنظيم العلاقات الدولية ، أحدهما لها والآخر لباقي المعمورة^٤ .

وسوف نتعرض لنشأة وتطور التنظيم الدولى الحديث من زاوية علاقاته بالتقسيم الإسلامى للمعمورة الذى فرضته الدولة العلية فى تعاملاتها الأوروبية ، والتى أدت إلى رد فعل الجماعة الأوروبية من خلال سياساتها الشرقية والاستعمارية ، وذلك فى فصلين يتعلق الأول منها بنشأة القانون العام والجماعة الدولية من منطلق العلاقات الإسلامية الأوروبية ، ثم نعالج تطوراتها من زاوية نفى الآخر المختلف حضارياً ودينياً فى فصل ثانى ، وانتهاء بالتنظيم الدولى المعاصر.

^١ د. عبد العزيز صقر، مرجع سابق ، ص ص ٢١٩-٢٢١.

^٢ المرجع السابق ، ص ٢٢٣.

^٣ د. محسن الشيشكللى ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٣٧٧.

^٤ المرجع السابق ، ك ١ ، ص ٣٧٩.

الفصل الأول

نشأة القانون العام والجماعة الدولية

من منطلق العلاقات الإسلامية الأوروبية

كما سبقت الإشارة ، فإن الدولة العلية قد تكونت انطلاقاً من منطقة الثغور الفاصلة بين الإسلام والمسيحية في الأناضول^١ ، فكان من الطبيعي الاندفاع غرباً داخل الجسد الأوروبي منذ فتح أدرنة عام ١٣٦١م واتخاذها عاصمة لهم في عام ١٣٦٦م ، كمؤشر على هذا التوجه الأوروبي للدولة العلية ، الأمر الذي جعل القسطنطينية محاطة من جهة أوروبا بأملأك آل عثمان حتى ١٤٥٣ م ، ثم متاحتها لإمبراطوريات وإمارات السلاف الأرثوذكس في الصرب وبلغاريا وألبانيا ، والتي استنجدت وتحالفت مراراً لإخراج الأتراك من الجسد الأوروبي ، وانتهى بها الأمر إلى الانهيار أو التبعية للدولة العلية^٢ .

وكان خصم الدولة العلية في أوروبا الشرقية بعد انهيار وزوال مملكتي الصرب وبيزنطة هي مملكة المجر ، التي قامت بدورها كسد منيع ، وأعدت مشروعات كثيرة للتحالف وهزيمة الأتراك حتى عام ١٥٢١ م ثم معركة موهاج عام ١٥٢٦ م ، والتي قضت نهائياً على المملكة. وكان رسل البندقية وراجوزا وروسيا أول من جاءوا لتهنئة السلطان ، غير أن سقوط أحد المواقع الحصينة الهامة لأوروبا الشرقية أشاع الخوف والقلق تجاه المستقبل^٣ .

^١ انظر في قيام الدولة العثمانية:

محمد فؤاد كوبرلي ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة د. أحمد السعيد سليمان ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٦٢ فما بعدها) .

Halil Inalcik , The Ottoman Empire , (London : Weidenfeld & Nicolson , 1973 , P 35).

ول ديورانت ، قصة الحضارة ، مرجع سابق ، م ٦ ، ج ٢ ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

Sir Charles Elliot , Turkey In Europe , (London : Edward Arnold , 1988 , P.35 et seq.).

آندري كلو ، سليمان القانوني ، تعريب البشير بن سلامة ، (بيروت : دار الجليل ، ١٩٩١ ، ص ٨٩)

Carl Max Kartepeter , Ottoman Imperialism During the Reformation : Europe and The Caucasus , (New York : New York Univ. Press , 1972 , P.P. 123 - 133)

Theophile Lavallee, Histoire De L'Empire Ottoman ,(Paris: Garnire Freres ,1855, P.P.210 et Seq.).

^٢ وقد كتب جيلان دي بوسيك سفير الهابسبورج الأول في استبول بعد ذلك بثلاثين عاماً : إن سقوط بلغراد كان سبباً في الوضع الذي وجدت فيه المجر نفسها بعد ذلك، فهذه الهزيمة تسببت في سقوط بودابست -

فلم يكن العثمانيون ليمثلوا ضغطاً على أوروبا طالما كانت هناك أسوار محكمة ممثلة في إمبراطوريات الصرب وبيزنطة والمجر ، وطالما كانوا غير قادرين على ترسيخ أقدامهم في البحر المتوسط ، لكن الضغط العثماني قد أسفر عن انهيار كل الدول العازلة والمناطق الحاضرة والحدود التقليدية عندما وصلت جحافل سليمان القانوني إلى بوابات فيينا ، في الوقت الذي كان بحارته يثيرون الرعب في وسط المتوسط وغربيه . ومن وقتها لم يعد العثمانيون يمثلون لأوروبا هماً خطيراً فحسب ، وإنما أصبحوا يمثلون خطراً مميتاً .

لهذا فإننا نجد أول مشروعات الفيدرالية الأوروبية ضد الترك في عام ١٤٦٦م حيث طور جورج بودبراد الذي اختير حاكماً فملكاً على بوهيميا عام ١٤٥٧م - بمعاونة مستشاره أنتونيو ماريني - مشروعاً للتحالف وإنشاء فيدرالية داخل أوروبا تستهدف التصدي للفتوحات التركية . وتقوم فكرة المشروع الأساسية على معاهدة تحالف بين ملك فرنسا وملك بوهيميا وسيد البندقية ، مع ترك الباب مفتوحاً أمام القوى المسيحية الأخرى للانضمام اللاحق^١ .

واحتلال ترانسلفانيا وانهيار مملكة مزدهرة وخوف الأمم المجاورة من أن يكون مصيرها نفس المصير . وكان من الواجب أن تكون هذه الأحداث عبرة للأمراء النصارى ، حافزة إياهم على أنهم إذا أرادوا النجاة بأنفسهم ، فعليهم التأكد من قدرة تحصيناتهم وقلاعهم على الصمود أمام العدو . لأن الجيوش التركية تشبه الأنهار العظيمة التي تزيد الأمطار قوة ، وإذا تسنى لهذه الأمطار أن تتسرب خلال الحواجز الواقية ، فإنها تتدفق عند ذلك من خلال الثلمات وتحدث أضراراً لاحدا لها . وهكذا الأتراك ، فهم إذا تمكنوا من إزالة الحواجز المانعة ؛ فإنهم يتدفقون كالسيل الجارف ويحدثون من الخراب والدمار ما يفوق كل إدراك .

وكما يرى البعض ، فإن أوروبا قد زادها رعباً ما تعلمه حق اليقين من أن سلطان القسطنطينية يمسك بيده ، بفضل مدفعية من أعلى طراز ، أقوى أداة حرية وأكثرها حداثة في العالم المعروف آنذاك . وحتى النصف الأول من القرن السادس عشر ، لم يكن في مقدور أية قلعة أن تصمد أمام مدافع عظيم الأتراك ، ولا في مقدور أي جيش أن يثبت في مقاومة فيالق الإنكشارية وكتائب السباهية أو الخيالة الضخمة لسباهية المقاطعات ويصف بوسبك الموقف بقوله " إن سليمان القانوني يبرز أمامنا بكل الرهبة المستمدة من نجاحه الخاص ونجاح أسلافه ، وهو على رأس جيش مجهز بفضل موارد ممالك عديدة ومن القارات الثلاث التي تنقسم نصف الكرة الشرقي الذي نحن فيه ، إذ تسهم كل قارة بنصيبها في إنزال الدمار بنا ، شأنه في ذلك شأن صاعقة يسحق ويمحق كل ما في طريقه . "

Denis Sinor ,History Of Hungary ,(New York : Frederick A. Pralger ,1959 , P.P.151 et seq)
Sutherland Menzies , History of Ottoman Empire in Europe , (London : William Collins , 1877 , P.P. 50 - 54).
Ch. Elliot ; Op. Cit., P. 44 .

^١عنوان المشروع هو:

Traité D'Alliance et Confédération Entre La Roi Louis XI , George , Roi de Boheme et la Seigneurie De Venis , Pour Resister du Turc . =

بتعبير آخر ، يقدم مشروع ملك بوهيميا معاهدة معدة لتضم كل بلاد المسيحية التي كانت تزيد عن خمس وعشرين دولة ثم تناقشت اليوم بفعل الأتراك ، مثلما فقدت مدينة القسطنطينية ذاتها ، فواجب أمراء المسيح هو التوحد للدفاع عن باقى دول الجمهورية المسيحية Res Christiana ، خاصة تلك الممالك الحدودية ولبدء الحرب ضد الكفار دفاعاً عن حدود الجمهورية و أقاليمها.

وأول مواد التحالف تجعل له صبغة دفاعية، إذ تدعو إلى قيام تعاون بناء و مثمر، وألا تستخدم إحدى دول التحالف قواتها ضد دولة أخرى ، وعدم فتح المجال - بطريق مباشر أو غير مباشر - لكل تهديد لكرامة وحياة الآخرين ، وأن الجرائم التي ترتكب ضد السلم الجماعى من قبل رعايا إحدى الدول الأعضاء يجب ألا تؤثر فى التحالف^١.

وتفترض المادة الرابعة حالة ما إذا تعرضت إحدى الدول المتعاقدة للعدوان من قبل دولة أخرى داخل التحالف ، وماهية الوسائل السلمية وغير السلمية التي تتخذها السلطة الفيدرالية للفصل فى النزاع . وكذلك ماهية الإجراءات فى حالة تعرض إحدى الدول الأطراف للعدوان من قبل دولة من خارج التحالف خاصة الأتراك ، وموقف القوى الأخرى الداخلة فى التحالف إزاء هذا العدوان.

كما تتعرض المواد اللاحقة لحالة اضطراب السلم بين دولتين من خارج التحالف مع عدم الانفراد بالتدخل ، ووضع قواعد التشاور لاتخاذ موقف موحد و فرضه على الآخرين . ويشكل كل ما سبق الجزء الأول من المشروع الذى يحدد ماهية التحالف وموضوعه وهدفه ووسائله العملية مع الدعوة إلى التدخل الجماعى فى كل النزاعات المهددة لأمن لأوروبا.

وهو موجود فى Memoires de M.Phillippe De Comines , Vol. 2 , P.P. 424 - 434 والتي نشرها فى عام ١٧٤٧.

Christian Lange , Op. Cit. , p. 226.

E. Bonnefous ; L'idee Europeenne Et Sa Realisation , (Paris :Editions du grand Siecle , 1950 , P.P. 18 et seq) .

J. Van Kan , Op.cit., P.P. 563 et seq.

^١ انظر النصوص فى:

Duroselle , Op. Cit , P. P. 70 et seq.

Voyenne , Histoire de L'Idee Europeenne , (Paris :Payot , 1964 , P.P. 58 -59).

Ch. Lange , Op. Cit , P.P. 209 - 213 .

Ruyssen , Op. Cit , P. 178 .

S. Hembeden , Plans for World Peace Through Six Centuries , (Chicago : The Univ. Of Chicago Press , 1945 , P.P. 13 et seq).

على حين يتناول الجزء التالى مشروع ودستور الاتحاد:

١. أن التحالف مفتوح لكل القوى المسيحية ، لكن لا وجود للإمبراطور - بصفته تلك - داخل هذا المشروع أى ذلك الأمير الأسمى بين الأمراء . فالمشروع يقوم على تكافؤ السیادات القومية مع عدم الاعتراف بوجود سلطة أعلى منها.

وهكذا يسعى ملك بوهيميا إلى تحقيق مشروعه بعيداً عن الإمبراطور ، وهو موقف قد يدعو إلى الدهشة نظراً لاعتماد أوروبا على إمبراطور ألمانيا المقدس ضد غارات الترك باعتباره المدافع عن المسيحية والذي يحمى - بحكم الجوار الجغرافى - بوهيميا و المجر و مورافيا وسيليزيا من غزو الأتراك . كذلك يسعى ملك بوهيميا إلى تحقيق مشروعه بعيداً عن البابا ويدعو ملك فرنسا لويس الحادى عشر إلى قيادة التحالف سياسياً و دينياً^١ .

٢. أن مسألة الخلاف الدينى بين الكنيسة البوهيمية (أتباع هس) وبين باقى الكنائس الرومانية الغربية هى - بالنظر إلى موضوع التحالف وإلحاح الخطر التركى المهدد لكل المسيحية - مسألة ضئيلة الاهتمام ويجب التغاضى عنها . إذ وصلت الخلافات إلى درجة حرمان البابا ملك بوهيميا فى عام ١٤٦٦ ، بل ودعوته إلى تجريد حملات صليبية متتالية لمقاتلة الهرطقة من أتباع الكنيسة البوهيمية^٢ .

٣. إنشاء مجلس للدول الأعضاء Congregatio Concordiae :

مع تنظيم عملية التصويت داخله حسب مبدأ صوت واحد لكل أمة . وبالتالى هناك صوت لكل من ملك فرنسا وباقى أمراء الغال ، وصوت ثانى للملك وأمراء ألمانيا ، وثالث لدول البندقية وباقى أمراء إيطاليا وهكذا . الأمر الذى يقتضى ضرورة التنسيق بين الأطراف الداخلة فى التحالف على مستويين : على مستوى كل أمة من جانب وعلى مستوى التنسيق بين الأمم المسيحية عموماً من جانب آخر^٣ .

^١ Christian Lange , Op. Cit ., P. 210 .

^٢ Ibid , P. 211 .

J. S. Hembeden , Op. Cit ., P. 14 .

^٣ Chistian Lange , Op. Cit , P. 210 .

J. S. Hembeden , Op. Cit ., P. 15 .

٤. أن المشروع يقوم على فكرة الأغلبية في اتخاذ القرارات ، مع اختيار مدينة بال لعقد المجلس لمدة خمس سنوات ، بعدها ينتقل إلى مدينة فرنسية لخمس تالية ، ثم إلى مدينة إيطالية وهكذا . ولذا فإن التصويت الأول على المشروع يجب أن يكون في سويسرا حيث ينشأ مقر التنظيم الدولي الوليد ، ثم يجرى استفتاء شعوب أوروبا تبعاً للانضمام إلى الجماعة الأوروبية . كما أن مبدأ المساواة يقودنا إلى ضرورة الاعتراف لألمانيا بنفس المكانة التي عليها باقي الأمم.

٥. أن الشرط الأول لاستمرار السلم الأوروبي هو العدل ، ولأن فكرة العدالة تختلف بين الدول فلا بد من تشكيل مجلس تتحدد رسالته في ضبط معاني العدالة ، ووضع قانون جديد على هدى القانون الطبيعي ليحكم العلاقات بين وحدات التحالف.

٦. أن التحالف المنشود هو في حقيقته شكل للتنظيم الدولي المفتوح للانضمام اللاحق ، وهو تعاون بين القوى الكبرى القادرة على وقف امتداد الخطر التركي إلى قلب القارة . ولذا يمتلك التنظيم جيشاً منظماً كقوات دولية تتحدد مهامها في الدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء ضد الأتراك .

ولقد كان الهابسبورج من أقوى البيوتات الحاكمة في أوروبا^١ التي تحملت طويلاً عبء الدفاع عنها ضد الخطر التركي ، فقد امتلكوا النمسا والمجر وتدخلوا في الحياة السياسية لولايات ألمانيا والدانوب ، مثلما عقدوا مصاهرات تاريخية مع آل برجنديا (١٤٧٧م) وآل أراجون (١٤٩٦م) الأمر الذي قاد إلى وصول شارل الخامس (أو شارلكان) إلى عروش أوروبية متعددة منها عرش الأراضي المنخفضة (١٥٠٦م) وأسبانيا (١٥١٦م) والإمبراطورية الرومانية المقدسة (١٥١٩م) والتي كان يطمح فيها فرانسوا الأول ملك فرنسا أيضاً.

وقد كان الخطر التركي ومدى قدرة كل منهما على مواجهته هو سبب سعي شارلكان وفرانسوا إلى منصب الإمبراطور ، "فالدول الوراثية في ألمانيا كانت حاجزاً

^١ انظر بخصوص شارلكان وآل الهابسبورج:

Manuel Fernandez Alvarez , Charles V : Elected Emperor and Hereditary Rules , (London : Thomes & Hudson , 1975).

Brion du Chopois , Charles - Quint et L'Europe , (Bruxelles : Brepols , 1962)

Edward Armstrong , The Emperor Charles V , (London : Macmilan Co. , 1910).

Jean Babelan , Charles - Quint 1500 - 1558 , (Paris , Meilleur Lire , 1958).

حصيناً تحمى إمبراطورية ألمانيا من غارات الدولة العثمانية ، التي كانت تخشاهما وقتئذ جميع ممالك أوروبا ، ويوجه إليهم جيوشه التي كانت إلى ذلك الوقت تظفر حيثما توجهت لا يمكن لأحد من الملوك مصادمتها ومقاومة قواها . فلم يكن هناك واسطة في حماية الإمبراطورية من قوى هذا السلطان التي كانت كسيل العرم أحكم وأتقن من كونهم يولون على الإمبراطورية ملكاً مثل شارلكان ، له دول واسعة في البلاد الألمانية " ^١ .

على حين رأى فرانسوا الأول في شارلكان " من صغر السن وقلة الخبرة وعدم ظهور ما يدل على براعته الحربية ما لا يمكنه أن يقاوم عدواً مثل السلطان سليم الذي قضى عمره في الحروب . وأنه إذا تولى هو ، ضم الخيالة الفرنسية إلى القوات الألمانية . وبذلك يمكنه عند الاقتضاء ألا ينتظر الجيوش العثمانية حتى تأتي إلى بلاده ، بل يبادر بالإغارة عليهم في بلادهم " ^٢ .

وقد تعاقبت هذه الأحداث و تزامنت مع تزايد قوة العثمانيين في شرق المتوسط وعلى طول الدانوب ، الأمر الذي جعل الهابسبورج في حالة مواجهة وتحدى دائمين . فكان شارلكان مضطراً باعتباره ملكاً على أسبانيا للدفاع وتنظيم المقاومة ضد الهجمات البحرية على سواحل أسبانيا وممتلكاته الإيطالية . مثلما كان مضطراً باعتباره الإمبراطور الروماني المقدس للقيام بدور فعال كحارس للعالم المسيحي ويدراً عنه خطر الإسلام .

وقد عهد إلى أخيه الأصغر فرديناند بإرثه في بلاد النمسا و كارنثيا واستيريا والتيرول عام ١٥٢١ م . وأدى انهيار المجر عقب موهاج عام ١٥٢٦ م إلى أن يشغل أرشيدوق النمسا مركز الخط الأمامي للدفاع عن أوروبا ^٣ .

^١ خليفة أفندى ، تحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شارلكان ، مسبقاً بمقدمته المسماة تحاف الملوك الالبا بتقديم الجمعيات في أوروبا منذ انقراض الدولة الرومانية إلى أوائل القرن السادس عشر من السنين المسيحية ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٢٦٠ هـ ، ج ١ ، ص ٤٨ وما بعدها) .

^٢ المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥٠ .

M. Alvarez ; Op. Cit., P.P. 12 - 14 .

رول ديورانت ، مرجع سابق ، م ٦ ، ج ٥ ، ص ١٠٠ - ١٠٥ .

^٣ انظر بخصوص علاقات الدولة العلية بكل من فرنسا وشارلكان:

Colonel Lamouche , Histoire de La Turquie , (Paris : Payot , 1934 , P.P. 103 - 147) .

S. Menzies , Op. Cit., P.P. 143 - 202 .

إميل خورى ، عادل إسماعيل ، السياسة الدولية في الشرق العربي ، (بيروت : دار النشر للسياسة ، ١٩٩٠ ، ج ١ ، ص ٣ وما بعدها) .

وهكذا كان على الهابسبورج أن يتحملوا عبء الدفاع عن قطاعين عريضين من مناطق الحدود الأوروبية في أسبانيا وإيطاليا الأسبانية وشرق أوروبا . فقد قرر شارلكان أن يوكل الدفاع عن أوروبا الشرقية والوسطى إلى أخيه فرديناند الذى اقتسم معه إرث مكسيمليان ، فزوجه بأخت ملك المجر وغايته أن يصبح فرديناند ملكاً على المجر وبوهيميا . وبهذه الصورة تتسع حدود الإمبراطورية إلى حدود عالم السلاف وإلى ما دون نهر الدانوب.

ففى المجر تحمل فرديناند كل صعب ، إذ كان ثلثا المجر تحت السيطرة الفعلية للعثمانيين وكانت دعواه على الثلث الباقي دعوى تحوطها الشكوك والريب ، لكنه استطاع إحكام قبضة الهابسبورج على المقاطعات المجرية التى لم تطلها أيدي العثمانيين بعد والواقعة إلى الشمال الغربى ، مثلما استطاع من خلال دفع الجيوش العثمانية إلى منازل مواقع حصينة متتابعة من تضييع موسم العمليات الحربية القصير . فاجر مثلاً كان الوصول إليها من اسطنبول يستغرق فى الظروف العادية ما بين ٩٠ إلى مائة يوم ، فكانت تمثل أقصى حدود القدرة العسكرية لجيش ينطلق ابتداء من هناك خلال موسم الصيف وقبل دخول الشتاء .

! مثلما تواجهت قوى الهابسبورج والعثمانيين فى البحر المتوسط ، لأن السيطرة الأوروبية على غربى المتوسط كانت ضرورية للحفاظ على إيطاليا وصقلية ومالطة ، ولأن السيطرة العثمانية على شرق المتوسط و فى شمالى إفريقيا كانت ضرورية لحماية دار الإسلام . لكن السيطرة الكاملة على المتوسط كانت لا تزال بعيدة عن متناول الإمكانيات التكنولوجية والإدارية لأى من المجتمعات المطلة عليه^١ .

ويمكننا فى هذا الفصل دراسة بعض الوسائل والأدوات التى تلقى الضوء على العلاقات الإسلامية الأوروبية من زاوية دور الدولة العلية فى تشكيل الجماعة الدولية فى العصر الحديث ، من خلال مساندة البروتستانت فى ألمانيا فى مبحث أول ، ومن خلال الامتيازات الأجنبية والعلاقات الفرنسية التركية ودورها فى تشكيل الجماعة الدولية الأوروبية فى مبحث ثانى ، تاركين تطور القانون العام والجماعة الأوروبية حتى عصر التنظيم الدولى لمبحث ثالث.

انظر:

H. G. Wells , A. Short History of the World , (London : Penguin Books , 1958 , P.P. 219 - 212) .

Lewis Spitz, The Protestant Reformation 1517-1559, (New York : Harper & Row, 1985, P.P. 317 et seq.).

J. B. Duroselle , Op. Cit. , P. 82

المبحث الأول :

الإسهام التركي فى نشأة وتطور البروتستانتية وتأثيره على تطور الجماعة الدولية

تزامن الفتح العثمانى فى أوروبا بأزمة الإصلاح الدينى والتي بدأت فى المناطق الشرقية للقارة خاصة تلك التى تتعرض للغزو التركى فى بوهيميا والمجر وترانسلفانيا ، وأخيراً فى ألمانيا التى تركزت فيها تلك الأزمة بأبعاد جديدة على أيدى مارتن لوتر.

ورغم كبل الأسباب الظاهرة وراء أزمة الإصلاح الدينى ، والمتمثلة فى الفساد الذى لحق بالسلطة الكهنوتية ، خاصة فيما يتعلق بصكوك الغفران من جانب ، وفى سعى أمراء ألمانيا وغيرهم فى إنجلترا والسويد والنرويج والدانمرك وبوهيميا إلى فك تلك الروابط الدينية بين رعاياهم وبين روما ، وأن يجعلوا من أنفسهم أساساً لمجتمع دينى قوى من جانب آخر، فإن عدداً من المؤرخين يعودون بكل تطورات تلك الأزمة فى بداياتها إلى الوجود العثمانى على أرض القارة^١ .

ومن ثم فإن هذا المبحث يطرح افتراضين رئيسين لإحدى وسائل الدولة العلية فى التأثير على نشأة الجماعة الأوروبية ابتداء من القرن السادس عشر ، وهما:

أولاً: أن البروتستانت هم الذين استفادوا من الصراع بين شارل وفرديناند وبين "الكفار" ، إذ كانت ضغوط العثمانيين على المجر ووسط أوروبا ، والحاجة إلى عون بروتستانت ألمانيا لمقاومة الخطر التركى هى التى منعت شارل سنة ١٥٢٦م من حسم المشكلة الدينية بالقوة ، وهى التى اضطرتة عام ١٥٣٢م إلى إمضاء صلح نورنبرج مع الأمراء الألمان وإلى قبول صلح أوجسبرج عام ١٥٥٥م الذى يعترف بوجود البروتستانت اللوثرين فى ألمانيا رسمياً.

بتعبير آخر ، فإن الظروف السياسية التى سمحت بنجاح البروتستانت تلخص فى رأى وول ديورانت فى التقدم التركى داخل القارة بعد أن فتحت القسطنطينية

^١ أندرى كلو ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣.

Arnold J. Toynbee, The Ottoman Empire's Place In World History, In: K. Karpat (ed), The Ottoman State And Its Place In World History , (Leiden: E.J.Brill, 1974, , P.P.17 -23).

Stephen Fisher-Galati, Ottoman Imperialism And German Protestantism, 1521-1555, (Cambridge:Harvard Univ. Press, 1959, P.P.38 et seq.)

ومصر وأخذت في مد رقعتها بدرجة خطيرة في بلاد البلقان و أفريقيا وابتلعت نصف
المجر وحاصرت فيينا وهددت بإغلاق المتوسط في وجه تجارة العالم المسيحي .

فأصبح شارل الخامس والأرشيذوق فرديناند في حاجة ماسة إلى توحيد ألمانيا
والنمسا أموالاً ورجالاً من البروتستانت والكاثوليك على السواء ، لمقاومة هذا التهديد
الإسلامي الذي يوشك أن يكتسح أمامه أي شيء ، وكان الإمبراطور عادة مشغولاً
بأمور أسبانيا أو الفلاندر أو إيطاليا أو منهنكاً في صراع مميت مع فرانسوا الأول ملك
فرنسا ، فلم يكن لديه متسع من الوقت أو فائض من الأموال لشن حرب أهلية في
ألمانيا^١ .

ثانياً: أن زعماء البروتستانت قد استغلوا بمهارة كل المناسبات التي كان يتيحها
الصراع الدائم بين الهابسبورج والأتراك دون أن يستجيبوا على الإطلاق إلى كل ما
يطلبه شارل من إعانة ، ودون أن يقبلوا كذلك ما يعرضه عليهم "السيد العظيم" أكثر
من مرة في رسائله إلى أمراء ألمانيا بمساندته لهم وأنهم أقرب إلى الإسلام بمذهبهم الجديد
وإن كانوا قد قبلوا الأموال التي كان يرسلها لدعم موقفهم عن طريق فرانسوا حليفه.

فبينما كان سليمان القانوني يعد الحملة التي فرقت المجر إلى شطرين ، اجتمع
في سبير في يونيو ١٥٢٦م مجلس نيابي من الأمراء و البطارقة لتبادل الرأي في النزاع
بين الكاثوليك والبروتستانت ، وانتهى إلى إقرار حرية كل ولاية ألمانية في أن تعيش
وتحكم وتحمل أعباء نفسها بالطريقة التي تعتقد أنها يمكن أن تتفق مع أمر الله
والإمبراطور.

وهو الأمر الذي اعتبره البروتستانت تصريحاً بإباحة تأسيس الكنائس اللوثرية
وبتحریم إقامة القداس في المناطق التي تدين بمذهب لوثر وهو ما لم يوافق عليه مجمع
١٥٢٩ ، فنشرت الأقلية اللوثرية في ٢٥ إبريل احتجاجاً Protest على هذا القرار ،
والتمسوا من الإمبراطور عقد مجلس عام ، فأطلق عليهم اسم البروتستانت^٢ .

^١ رول ديورانت ، مرجع سابق ، ٦م ، ج ٣ ، ص ١٧٠ .
وهو رأى ويلز كذلك ، إذ يجد شارل نفسه بين خصمين ؛ فرانسوا الأول في الغرب وتقدم الأتراك الدائم
في المشرق وهم الآن في المجر ، وبتحالفهم مع فرانسوا وإجبارهم لبعض المناطق المحسوبة تحت السيادة
النمساوية على دفع الجزية عموماً ، وينقلهم ميدان المعركة إلى شمال إيطاليا تارة وإلى شمال المجر تارة أخرى
وإلى البحر المتوسط وجنوب فرنسا تارة ثالثة ، ما يستلزم ضرورة دفع الأمراء الألمان إلى الوحدة.

- H. G. Wells , Op. Cit , P. 222.

^٢ رول ديورانت ، مرجع سابق ، ٦م ، ج ٣ ، ص ١٧٦ .

فبداية يؤكد البعض "أن الخوف من السلطان هو أحد الأسباب التي دعت الإمبراطور أن يصطلح مع البروتستانت، الذين التزموا أن يعينوه بما في وسعهم على طرد جيوش الإسلام ، وأن يبين الإمبراطور مقدار العساكر التي يجب أن يقدمها كل أمير لأجل المدافعة عن الإمبراطورية ، فأمدوه بعساكر أكثر مما فرضه عليهم ، وتأسى الكاثوليك بهم ، فاجتمع تحت أسوار مدينة فيينا جيش كان من أكبر الجيوش التي اجتمعت ببلاد ألمانيا ^١ .

على حين يرى دورزيل وأندري كلو : أن العالم المسيحي كان واعياً بخطر لا يتعلق فقط ببلاد البحر البعيدة وبلدان الدانوب السفلى ، بل يحدق بقلب أوروبا . ولذا فإن بروتستانت ألمانيا رفضوا عروض سليمان القانوني للاتحاد وحشدوا قواهم ضد الخطر التركي خاصة بعد حصار فيينا الأول عام ١٥٢٩ م ، إذ هددتهم شرلكان بأنه سوف يضطر إلى اتخاذ عقوبات ضدهم إذا هم تخلوا عن فرديناند ، غير أن لوثر نفسه كان موافقاً لإعانة الإمبراطور ^٢ .

فالظروف التي ساهمت في تطور البروتستانتية تتلخص - في رأى كلو - في أن عدداً من بلدان الإمبراطورية كانوا ينظرون بعين الرضا إلى إصلاح لوثر ويطالبون بالحرية الدينية مقابل الأموال التي تدفع ضد الترك . وعلاوة على ذلك فإن فرديناند كان يهيئ لانتخابه كملك للرومان ، ولهذا فمن واجبه أن يراعي الناصحين الألمان ، وكانت الدول تشعر أكثر فأكثر بشخصيتها الذاتية ، وتناقش نقاشاً حاداً الإعانات التي تمنحها لمحاربة الكافر ، وكانت المسألة مدرجة دائماً في جدول أعمال الإمبراطورية وعدة بلدان أخرى ، ولكنها بقيت بدون حل ^٣ .

وسوف نتناول التأثيرات التركية في حركة الإصلاح الديني ومدى علاقاتها بنشأة وتطور الجماعة الدولية من خلال مطلبين :

المطلب الأول : موقف مارتن لوثر من الحرب ضد الترك دراسة في رسالة ١٥٢٩ .

المطلب الثاني : دور الدولة العلية في مساندة البروتستانت نموذج تاريخي للإصلاح الديني (١٥٢٩ - ١٥٥٥) .

^١ خليفة أفندي ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٤٢ .
أندري كلو ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

^٢ J. B. Dourselle, Op. Cit., P. 89

^٣ أندري كلو ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

مع ملاحظة أن الباحث قد أورد ملخصاً لرأى مارتن لوثر فى الحرب ضد الترك لأهمية تلك الرسالة فى تحديد موقف الشعوب البروتستانتية من هذا الأمر ، كما عالج بشئ من التفصيل المطول تطورات القضية البروتستانتية فى الفترة الأولى والحاسمة من النشأة كنموذج تاريخى لمدى الدور الذى لعبته الدولة العلية فى المساندة والتأييد.

المطلب الأول:

موقف مارتن لوثر من الحرب ضد الترك:

دراسة فى رسالة ١٥٢٩:

نجد موقف مارتن لوثر من الدولة العلية ومدى استفادته من صراعها مع الإمبراطور والبابوية لصالح انتشار المذهب البروتستانتى والكسب الإقليمى للولايات الألمانية فى العديد من كتاباته . فهو بداية يربط بين الأتراك وبين البابوية فى تضييع المسيحية ، "فإذا دمر الأتراك المدن واستباحوا الشعوب وضيعوا الكنائس ، فهى مصيبة كبيرة على المسيحية ، ولهذا يجب أن نحث الأمراء والملوك على شبن الحرب .

"أما البابا والكاردينالات والقساوسة الذين كان يجب أن يمثلوا القدوة فى الحرب المعنوية ضد الترك ، فإنهم فى خواء روحى بل هم أنفسهم مثل الترك ومثل يهودا الذى قاد اليهود ، أو مثل من يشعل ناراً فى حظيرة الماشية خوفاً من وجود ذئب بعيد فى الأدغال . فرجال البابا هم الأتراك الذين يجب القضاء عليهم أولاً ، ليس لمصلحتنا وإنما لصالح المسيحية"^١

ويكتب لوثر فى عام ١٥٢٦ م عن نيته فى الحديث بعض الشئ عن الحرب ضد الترك لأنها تأتى أقرب ما تكون لدينا ، "وأنا أعرف أننى قد أصبح فى النهاية تركياً" ، وتحدثت عن واجب كل فرد فى الذهاب إلى الحرب لكى نمنع مثل هذا المصير ، ولكن لأن الترك عادوا إلى ديارهم ثانية ، فلم تعد الكتابة ضدهم بالشئ المناسب ، ولم

^١ W.A. Lambert, Treatise On Good Works (1520), In: Theodore G. Tappert (ed), Selected Writings Of Martin Luther, (Philadelphia: Fortress Press, 1967, Vol. I, P. 152).

Richard Friedenthal , Luther : His Life And Times, (New York: Harcourt Brice , Jovanovich, 1970, P. 345 , P. 353, P. 408, P. 481, P. 509, P. 525).

^٢ Charles Jacobs, Whether Soldiers, Too, Can Be Saved, In Theodore G. Tappert, Op. Cit., Vol. 3, P. P. 476-477.

يعد الألمان يسألوننى ذلك " ناعياً فى الوقت نفسه على ملك بولندا لاديسلاس استماعه إلى نصائح البابا والكاردينالات ، فأورد نفسه وشعبه موارد التهلكة بنقضه المعاهدة الجيدة ذات المزاي التي عقدها مع الترك ، فكان من الواجب عليه المحافظة على اتفاقه مادام فى صالحه، وعدم الاستماع إلى وساوس البابا ورجاله¹ .

على أن أوضح كتاباته عن الأتراك كانت فى عام ١٥٢٩ بعنوان "فى القتال ضد الترك"² ، لحظة تحرك الترك لحصار فيينا ، ومن ثم فهى تلقى ظلالاً كافية لرؤية التأثير التركي على التضامن المسيحى وسعى البروتستانت للاستفادة من هذا الموقف.

فهناك عدد كبير من الكتابات التي ظهرت مع دخول الترك المجال الأوروبى ، والتي تعرف باسم Flugschriften والأغلبية منها تركز على الحاجة إلى حل المشاكل الألمانية قبل الاتحاد تحت قيادة الإمبراطور وليس البابا ضد الترك ، وهناك أقلية تقبل فكرة حرب صليبية هجومية . وهناك كتابات - رغم إدراك ما حاق بالجرم - قد قللت من خطر الترك أو أشارت إلى الكفاءة التركية كنموذج للإصلاح الألمانى أو قبوله كنوع من العقاب الإلهى . وبالنسبة لهؤلاء فإن قتال الترك غير مشروع إلا فى حالة الهجوم التركى المباشر على ألمانيا ذاتها . ومنهم لوثر الذى انتقد كل فكرة عن قتال الترك الذين يمثلون عقاباً إلهياً³ .

فلم يكن لوثر بعيداً عن تلك الكتابات ، لأنه كتب منذ عام ١٥١٨ " Explanations Of The Ninety- Five Theses " بأن مقاومة الترك هى مقاومة للإرادة الإلهية التي تعاقبنا على خطايانا بهذه المصيبة . واستند البابا بول العاشر إلى هذه العبارة - ضمن غيرها بالتأكيد - لحرمان لوثر فى يونيو ١٥٢٠ م . وعندما زاد تقدم الترك استعيدت كلمات لوثر وأصبح مسئولاً عن عدم رغبة العديد فى مقاومة عدو المسيحية ، بل إن كتاباً مثل "لماذا هزم الترك المجرين " أنحى بكل اللوم على تعاليم لوثر ضد حرب الترك.

ولهذا فهو يريد أن يوضح موقفه من موضوع القتال ، بادئاً بأن البعض قد طلب منه منذ خمس سنوات الكتابة ضد الترك ، ولأنهم مازالوا يتقدمون فحتى الأصدقاء

¹ Charles Jacobs, To The Christian Nobility, op.cit, Vol.I, P.330.

² Charles Jacobs, On War Against The Turk, op.cit, Vol.IV,P.P.5-55

وهناك كتابات أخرى قد تكون أكثر أهمية لأنها كتبت بعد عام ١٥٤١ م منها:

Army Sermon Against The Turk (:مجلد ٣٠ ، ص ص ١٦٠-١٩٧) .

Admonition To Pray Against The Turk (المجلد ٥١ ، ص ص ٥٨٥-٦٢٥) . لكن لم يعثر

الباحث عليها.

³ S.Fischer- Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism , Op.Cit. , P.P.17-18.

طلبوا منى ذلك ، خاصة أن البعض منا جعلوا الشعب يقتنع بأنه لايجب قتال الترك . وهناك من يعتقد بأنه ليس من شأن الفرد المسيحي أن يحمل السيف أو أن يكون حاكماً . علاوة على أن البعض يرغبون فى حكم الترك لأنهم يعتقدون فى سماحتهم الدينية ، أو يعتقدون أن الشعب الجرمانى شعب بربرى وغير متحضر^١ .

فالرأى الذى أبداه منذ عام ١٥١٨ " بأن الحرب ضد الترك هى حرب ضد الرب الذى يوقع بنا هذا العقاب على خطايانا هو رأبى فعلاً ولا أتصل منه ، وهذا هو السبب فى أننى أعارض الحرب ضد الترك . لكن ليس من المنطق فى شئ أن تقتطع هذه المقولة من سياقها وتفهم بعيداً عن الخلفيات والأسباب التى فرضتها وجرها إلى موقف آخر لم تعد فيه تلك الأسباب والخلفيات موجودة^٢ " .

فالخلفيات التى أملت هذا الرأى هى:

• عدم معرفة الناس بأهمية السلطة الزمنية ، فلم يكتب أحد لصالح السلطة الزمنية منذ سان أغسطس ، والناس فى معظمهم كانوا ينظرون الى السلطة على أنها شئ وثنى وبشرى بشع ، وأن الإنسان لايمكنه خدمة الرب إلا بعيداً عنها . ولهذا عندما كتب لصالح السلطة الزمنية كان الحكام سعيدين بأنهم يمكنهم خدمة الرب من خلال السلطة ذاتها.

• أن البابا ورجال الإكليروس كانوا هم المسيطرين على كل شئ الدافعين للحكام الزمنيين نحو التجاهل والظلام . لكن البابا وأتباعه يريدون أن يكونوا مسيحيين حقاً ، فخططوا لحرب الترك فحاججتهم بكلمات المسيح (متى: ٥: ٣٩-٤١) بعدم مقاومة الشر.

فالبابا فى سعيه لاغتصاب السلطة الزمنية ناقض كلمات المسيح بأن على المسيحي أن يقاتل الترك . رغم أنهم غير جادين بالمرّة فى شن الحرب ، وإنما يستخدمون حرب الترك ستاراً للعبثهم ولسرقة أموال ألمانيا بوسائل عدة . ولهذا هاجموني ليس لأننى أعارض حرب الترك ، وإنما لأننى أغلق الباب فى وجه خروج الأموال من ألمانيا^٣ .

^١ Charles Jacobs, On War Against The Turk , op.cit , Vol. IV, P.9 .

^٢ Ibid, P.10.

G.W.Forell , Luther And The War Against The Turks , Church History, Vol.XIV , 1945, P.257

^٣ Charles Jacobs, On War Against The Turk , op. cit. , Vol. IV, P.11.

G.W.Forell , Op.Cit., P.259.

• ما دفعنى أكثر هو أنهم يخوضون الحرب ضد الترك باسم المسيح ، ويجعلون الناس يعتقدون فى ذلك ، وأنهم جيش من المسيحيين ضد الترك أعداء المسيح . وهو ما يناقض تماماً مبدأ واسم المسيح : فأنا لا أنصح أى وثنى-أو حتى الترك بأن يهاجم آخر أو يحاربه ، فكيف أنصح المسيحي بذلك ؟ فهى حرب ضد مبدأ المسيح بعدم مقاومة الشر، وضد اسمه لأننا لن نجد فى هذا الجيش خمسة مسيحيين حقاً ، بل ربما كانوا أسوأ فى عين الرب من الترك ذاتهم ، لأن الترك لا يتخذون اسم المسيح بمثل هذا العار والسوء¹ .

وهذا لا يعنى التأكيد على أن الحكام فى العالم لا يجب أن يكونوا مسيحيين ، أو أن المسيحي لا يجب أن يحمل السيف ، ولا يخدم الرب عن طريق الحكم الزمنى ، بل من المرغوب فيه أن يكونوا كلهم مسيحيين أو لا يصبح أميراً إلا من كان مسيحياً . فالأشياء قد تبدو أفضل وقتها ، ولن يصبح الترك فى موضع القوة الكبرى .

لكن ما أود التأكيد عليه هو ضرورة التمييز بين واجب كل فرد وبين ما يؤديه فعلاً . فكل منا مطلوب منه عمل محدد ، فلا ينبغى أن ينساه وينخرط فى أداء عمل آخر لا يخصه وليس مطلوباً منه . فلا يحق للبابا والكاردينالات أن ينسوا وظيفتهم الأساسية فى التبشير والتعليم ويمارسوا وظائف الأمراء ، ولا ينبغى للأمراء أن ينسوا وظيفتهم الأساسية وينشغلوا بالتبشير والتعليم .

وتوضح لنا الخبرة مقدار عدم النجاح فى مواجهة الترك حتى الآن رغم أننا نحاربهم كمسيحيين ، حتى أننا فقدنا رودس وكل البحر تقريباً وكثيراً من أراضى ألمانيا المجاورة ، لأن المسيح ليس معنا فى حرب الترك . وبالرغم من كل اجتماعات الدايت التى يتم فيها دائماً المناداة بحرب الترك فإنها تنتهى إلى الفشل ، حتى أن الترك يمكنهم أن يستولوا على ألمانيا بدون مقاومة . فلماذا حدث كل هذا ؟ وهل مقولتى بعدم محاربة الترك - التى يديننى بها البابا - واستمرت مشروعة وغير منقوضة هى السبب وراء ذلك؟

فكم من الحروب التى قامت ضد الترك كان من المستطاع ألا يعانى فيها ملك بولندا خسائر جسيمة لو لم يكن القساوسة بيننا ، وكيف ساقوا الملك الطيب لاسالا لحتفه فى فارنا، بل إن المجريين انتقدوا الكاردينال سيزارينى ولعنوه لهذا السبب. وكان يمكن للملك لويس ملك المجر وبوهيميا أن يقاتل الترك بنجاح لو أبعد القساوسة والكاردينالات من طريقه .

¹ Charles Jacobs , On War Against The Turk , op.cit. , Vol. IV, P.13.

فلو أننى كنت إمبراطوراً أو أميراً وقدت حملة ضد الترك لألزمت القساوسة دورهم يؤدون المطلوب منهم بالصلاة والتعليم ومساعدة الفقراء وكما تفرض عليهم القوانين الكنسية ذلك . ولو أرادوا مصاحبتنا فى الحرب مخالفة للرب ولقوانينهم الكنسية لألزمتهم بالقوة منازلهم حتى لا يضعوا الجيش تحت خطر الانتقام . فللكنيسة أسلحتها ومعاركها الخاصة بها ، وهى كافية لدرجة تمنعها من التورط فى مهام الإمبراطور أو الأمراء¹ .

ولو أننى كنت جندياً ورأيت راية كنيسة أو راية الصليب فسوف أفر للجانب الآخر حتى لا يلحقنى الشر ولن أشارك أبداً فى هذا الفعل . وحتى البابا يوليوس المشهور بأكل الحديد لم يجد بداً فى النهاية من دعوة الإمبراطور مكسيمليان وأخذ دوره فى الحرب ، بالرغم من أن هذا البابا لديه ثرواته وشعبه وجيوشه.

حقاً فإنه بسبب تلك الثروات والإقطاعيات يجب أن تساهم الكنيسة بنفس مساهمة الإمبراطور والملوك والأمراء ، وأن يقدموا نفس الخدمات التى يتوقع من الآخرين القيام بها . لكن خيرات الكنيسة تلك هى من أجل مساعدة المحتاجين ورفاهية كل الطبقات . وهذه الأسباب تؤخذ الأموال وليس من أجل أن يتخلوا عن مهمتهم الأساسية ويستخدموا تلك الموارد فى حرب الترك . ولو كانت راية الإمبراطور شارلكان أو أى أمير آخر فى أرض المعركة ، فادع كل فرد أن يسارع إليها . لكن لو كانت راية البابوية فاجر فى الاتجاه الآخر وقل : لا أعرف هذه العملة² .

والآن قبل أن أنصحك بالمسارعة أو الابتعاد عن المشاركة فى الحرب ، يجب أن أعلمك كيف تقاتل عن اعتقاد صحيح :

- ليس للترك حق شن الحروب على أراضى غير تابعة لهم ، ومن ثم فإن حروبهم ليست إلا اغتصاباً أو سرقة يعاقب عليها الله . فالترك لا يحاربون عن ضرورة أو حماية أراضيهام مثلما يفعل الحاكم الحقيقى ، وإنما يقاتلون كما يفعل قاطع الطريق والقرصان.

- يجب أن نعرف من هو الشخص الذى له الحق فى محاربة الترك كمسئولية أمام الرب وليس لأهداف شخصية ، وهو المسيحى الذى يجب أن يكون

¹ G.H.Forell , Op.Cit., P. 265.

Charles Jacobs, Op.,Cit., P.16.

²Charles Jacobs, On War Against The Turk, Op.Cit., Vol.IV,P.17.

وانظر فيما يتعلق بضريبة الترك:

R.Friedenthol ,Op.Cit., P.P.172-174.

هناك أولاً لأن الترك عقاب إلهي ، ثم الإمبراطور شارل كان الذي له وحده حق شن الحرب ضد الترك الذين اعتدوا على أرضه وشعبه^١ .

• فإذا كانت هناك حرب ضد الترك ، فيجب أن تكون بقيادة الإمبراطور وتحت رايته . وأن يكون كل واحد منا معتقداً بطاعته لله إذا هو أطاع سيده ومليكه . والقتال تحت راية الإمبراطور يجب أن يكون واضحاً ، فلن يسعى الإمبراطور إلا إلى تحقيق هدف واحد ألا وهو حماية أتباعه . وعلى الذين يقاتلون تحت رايته أن يسعوا لهذا الهدف فقط.

• فلن نذهب لقتال الترك من أجل مطامع الإمبراطور في المجد أو الثروة أو اكتساب الأراضي ، فشن حرب لهذه الأهداف هو سعي لتحقيق مصلحة ذاتية لا تستوجب حقاً بالطاعة مثلما لا تجلب خيراً . ومن ثم فإن كل الشعارات التي يركز عليها الإمبراطور والأمراء لحرب الترك يجب أن تتوقف ، فليس الإمبراطور برأس للمسيحية ولا المدافع عنها ضد الترك ولا الساعي لتدمير دين الأتراك . فللمسيحية مدافعون آخرون غير الإمبراطور والأمراء ، والذين قد يكونون من أسوأ أعدائها .

فلو كان الإمبراطور أو الأمراء يحاربون الكفار أو أعداء المسيح ، لكان من الأولى تطهير المملكة منهم قبل التوجه خارجها لقتال الترك . فبيننا عدد كبير من اليهود والأتراك (المسلمين) والوثنيين ، وإذا كان الإمبراطور يتسامح مع هؤلاء الذين هم داخل حدود إمبراطوريته ، فمن باب أولى أن يتسامح مع الترك الذين هم خارج حدود مملكته.

حاصل القول أن على الإمبراطور والأمراء أن يركزوا على أداء واجبهم هم فقط: حكم الرعية وحمايتها من خطر الترك ، لأن هذا هو واجب الحكام بغض النظر عن كونهم مسيحيين أم لا . فإذا لم يكن من المؤكد كونهم مسيحيين ، فلا يجب أن نترك ما هو مؤكد إلى ما هو غير كذلك ونطالبهم بواجبهم كأمراء مسيحيين .

لأننا لاحظنا في اجتماعات الدايت أن الإمبراطور والأمراء لا يتصرفون كما يفرض عليهم الواجب كحكام ، أو أنهم ملزمون بواجب الدفاع عن رعيتهم أمام الله . فالأمراء لا يعتقدون بأنهم ملزمون بمعاونة الإمبراطور ، وكل منهم يناقش الأمر من مصلحته الشخصية وأن محاربة الترك متروكة لقناعتهم الشخصية . فإذا سادت تلك الروح فمن للترك ؟.

^١ Ibid , P.31.

• أن الدعوة لحرب الترك تحت قيادة الإمبراطور بصفته رأساً للمسيحية لا تجلب خيراً وإنما تجعله يعتقد أنه يفعل عملاً خيراً وليس ملزماً به أمام الله . وهذا ما يجب أن نركز عليه في دعوة أمراء الولايات الألمانية لحرب الترك . فهم ملزمون أمام الله بالدفاع عن رعيّتهم وليس الأمر متروكاً لقناعتهم الشخصية إذا كانوا بالفعل يرغبون في أن يكونوا حكاماً وأمراء ، وإلا فإن الأتراك سوف يعلمونهم هذا الدرس القاسي¹ .

فما أقوله ليس بجديد وهو أن الإمبراطور هو الشخص الذي يجب أن نحارب الترك تحت رايته ، لكن الإمبراطور ونحن يجب أن نرى الأمر بعيون مختلفة ، ويجب أن نرى في رايته ليس مجرد قطعة من حرير بقدر ما هي أمر بالطاعة لحماية الخير ومعاقبة الشر . لكن كم واحد منا على استعداد لأن يرى راية الإمبراطور من هذه الزاوية .

فإذا كتب علينا قتال الترك ، فلا يجب أن نتحرك بعشرين أو ثلاثين ألفاً ولا يجب أن نترك ألمانيا بلا قوات احتياطية . فقتال الترك أمر مختلف تماماً عن قتال ملك فرنسا أو البنادقة أو البابا ، لأن سلطان الترك لديه من الأقاليم ما يعادل فرنسا وإنجلترا وأسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبوهيميا والمجر وبولندا والدانمرك مجتمعة . وحتى هذه ليست بمعادلة لقوته لأنه سيد كل هذه الأقاليم وقادر في كل وقت على حشد أربعمئة أو خمسمئة ألف بكفاءة وسرعة ، فهم يأجوج ومأجوج من نوع مختلف عن كل ملوكنا وأمرائنا² .

ولا أقول ذلك لإخافة الملوك من قتال الترك وإنما للتذرع بالحكمة والاستعداد الجيد لهم ، لأن ما هو حقيقة أن الأتراك صاروا غصة في حلوقنا ، وإذا لم يهاجمونا هذا العام فسوف يظلون هناك وعلى استعداد لمهاجمتنا متى يرغبون .

المطلب الثاني :

دور الدولة العلية في مساندة البروتستانت :

نموذج تاريخي للإصلاح الديني (١٥٢٩ - ١٥٥٥ م) :

لم يكن حصار العثمانيين فيينا في عام ١٥٢٩ م في حد ذاته جزءاً من خطة تركية لغزو ألمانيا ، وإنما كان مجرد تحذير للهابسبورج بأن تدخلهم في المجر ، وإثارتهم القلاقل على الحدود الغربية للدولة العلية لن يمر دون تحدى . لكن مهما كانت دوافع

¹ Charles Jacobs , On War Against The Turk , Op.Cit., Vol.IV,P.17.

² Ibid , P.49.

الأتراك ؛ فإن الحصار قد أثار الدعوة إلى حملة صليبية ضدهم من كل القوى الأوروبية ، خاصة حليفهم فرانسوا .

وإن ظل فرديناند في موقع الصدارة من تقدم الترك نحو فيينا ، وقد فضل تسوية سلمية للخلافات مع البابا من ناحية أولى ، وأرسل من ناحية أخرى بعثة إلى السلطان لإغراء سليمان بالاعتراف به ملكاً على المجر ، مؤكداً على المخاطر التي قد تواجه الدولة العلية من القوى المسيحية المتحالفة. وإزاء الفشل في إقناع السلطان بذلك ، كان على السفراء طلب الهدنة التي تعطيه الوقت الكافي لتدعيم دفاعاته في مواجهتهم¹ .

ولقد كان السبب الرئيسي لاتجاه شارل السلمي يكمن في عدم استقرار الموقف الألماني ، فهو يعلم علم اليقين أن تحقيق طموحاته في المجر والدفاع عن الإمبراطورية ، أي بحمل سياسته الشرقية ، يتوقف على الدعم الألماني ، لكن أمراء الولايات الألمانية لم يشعروا بخطر الأتراك . ولهذا فقد اتفقوا على أن الإمبراطورية لازالت آمنة من غزو الأتراك ، وإن اختلفوا حول حكمة ومشروعية مساندة طموحات فرديناند في المجر . ومعظم كتابات Sebastian Franck و Justus Jonas و Cochlaeus كانت تعارض تقديم أي دعم ضد الترك خارج حدود الإمبراطورية ونعتبر أن تسوية المشكلة الدينية الألمانية أولى وأهم من التدخل في المجر .

فالولايات الألمانية كانت تبدو على ثقة بأن الخطر على الإمبراطورية قد تأجل . حقاً هناك رغبة عامة في اتخاذ الإجراءات الكافية لتقوية دفاعات الإمبراطورية ، لكن هذا يرتبط بحل المسألة الدينية ، وباعتبارات مشابهة تنعكس بالطبع على مسألة تقديم الدعم الفعلي لفرديناند في المجر .

فطلب المساعدة ضد الترك يجب أن يكون له الأولوية على محاولة حل المسألة الدينية طبقاً لمطالب الولايات في رأى فرديناند ، إلا أنه على ثقة بأن الدولة العلية لن تقدر على إعداد هجوم كبير لمدة عام على الأقل . وأثناء ذلك وبينما شارل كان في حالة سلم على الحدود الغربية للإمبراطورية ، فهناك إجراءات يجب اتخاذها في ألمانيا سواء لفرض قرارات مجمع سبير ، أو البحث عن حل للمصالح المتعارضة بوسائل سلمية ، وأيضا لطلب المعونة ضد الترك هذا من ناحية² .

¹ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And The Lutheran Struggle For Recognition In Germany 1520-1529, Church History, Vol.XXIII, 1954,P.46.

² S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism. Op.,Cit., P. 38.
L.Spitz , Op. Cit , P.321.

ومن ناحية أخرى ، كانت لفرديناند دوافع أخرى لأولوية حل المسألة الدينية في ذلك الوقت ، نظراً لاعتماده على ناخبى ألمانيا في اختياره ملكاً على الرومان وخليفة شرلكان على الإمبراطورية . ولذا كان عليه الدخول في اتصالات سلمية ، والوصول إلى تسوية للمسألة الألمانية والمسألة العثمانية معاً ، وإن لم يكن ذلك باستقلال كامل عن أخيه ، فإن سياساته لازالت تتطلب دعم ومساندة الإمبراطور لها¹ .

وكانت هناك ثلاث وسائل لحل المسألة الدينية في رأى شارلكان:

● عقد دايت إمبراطورى لكل الولايات الألمانية وحدها.

● عقد مجمع دينى مسيحي عام يتولى البابا الدعوة إليه وتحضره كل الأطراف غير الألمانية.

● مساندة الكاثوليك في حرب داخل ألمانيا ضد البروتستانت.

فشارلكان كان على اتفاق مع سياسات فرديناند ، وحاول البدء بعقد مجمع دينى عام ، لكن مفاوضاته مع البابا وفرانسوا الأول انتهت بالفشل ، لأنه لا البابا ولا ملك فرنسا سوف يوافق على حل شارل للمسألة الإيطالية كمسألة يجب البت فيها أولاً قبل عقد مجمع دينى أو المشاركة في حملة صليبية ضد الترك . ولكن بغض النظر عن ذلك ، فإنه كان راغباً في مساندة فرديناند في الدفاع عن مزاعمه في المجر ، ووافقه على عدم ترك كل المجر تحت السيادة العثمانية ، فهو لا يرغب في تسوية سلمية على حساب مصالح الهابسبورج في المجر ، وكان يتوق لحل المسألة الدينية من خلال دايت أو الرايشتاغ ، لأنه يريد دعماً طويلاً المدى لسياسات فرديناند الشرقية ، المجرية والتركية².

واختيار الرايشتاغ كأداة لإحلال السلم في ألمانيا بدلاً من عقد مجمع دينى أو اتخاذ إجراءات عسكرية هو أمر فرضته اعتبارات عملية ، فشارل قد يفضل تسوية عن طريق مجمع دينى لكن هذا يتعارض مع رغبات البابا وفرنسا ، لأنه يعطى لشارل فرصة أكبر في مجال السيطرة على القارة . علاوة على أن المفاوضات قد تأخذ وقتاً طويلاً قد تتفجر فيه المشاكل الإيطالية أو العثمانية . وهكذا وبعبارة عن أية اعتبارات دينية أو

¹ Paula Sutter Fichtner , Ferdinand I Of Austria (New York: Columbia Univ. Press, 1982, P.P.123et seq.)

²S.Fisher-Galati, Ottoman Imperialism And The Lutheran Struggle For Recognition In Germany, Op.,Cit., P. 58.

L.Spitz., Op.Cit.,P.321.

سياسية تتعلق مباشرة بمكانة شارل كامبراطور روماني فإن حل المسألة الدينية كان أمراً حيوياً لنجاح سياساته في الغرب وسياسات فرديناند الشرقية ، لأن استمرار عدم الاستقرار الألماني قد يقود إلى حرب أهلية يستغلها أعداء الهابسبورج.

وهناك هدف آخر هو انتخاب فرديناند ملكاً ، الأمر الذي يعتمد على تعاون الولايات الألمانية وتأييد الكاثوليك والبروتستانت على السواء ، فهو يرغب في ملكية قوية على قطر موحد بشكل يدعم سياساته الشرقية . ولهذا الأسباب دعا إلى دايت في صيف عام ١٥٣٠م "لمعالجة الأخطاء المعنية ، وفي نفس الوقت لتلافي الشرور التي يخاف منها من جانب الترك" ^١

وفور افتتاح الدايت اقترح شارل بأن المشاكل الألمانية لن تجد حلولاً سريعة ، ولهذا فقد طالب بأن المسائل الأقل تعقيداً في نظره كالمساعدة ضد الترك وكانتخاب فرديناند ملكاً يجب أن تكون لها الأولوية في النقاش والاتفاق على المسائل الدينية ، وهو ما لم توافق عليه كل الولايات . وإزاء الفشل في إمكانية الحل عن طريق الدايت ، لم يبق سوى أحد حلين : البحث عن حل للمشكلة عن طريق مجمع ديني مسيحي عام ، أو مساعدة الكاثوليك في حرب ضد البروتستانت ^٢ .

وكان شارل مدفوعاً لاتخاذ الحل الأخير بدعم من المبعوثي البابا الذين أكدوا له تعاون البابا في حربه ضد البروتستانت ، وفي تخليصه من مشاكله مع الترك وفرنسا كما أن الإمبراطور من ناحية أخرى لا يستطيع تجاهل رغبات الكاثوليك مثلما يحتاجهم لدعمه سواء في صراعه ضد اللوثريين أو ضد الأتراك أو لانتخاب فرديناند ملكاً ^٣ .

فالمطلب الأساسي لشارل كان في الدايت الإمبراطوري من الولايات الألمانية هو المساعدة الضرورية على أسس مستقرة لحماية ألمانيا والجحر من الأتراك ، وهو مطلب كان حيوياً في مناقشات الدايت ولكنه تعرض للمساومة ؛ فلا الكاثوليك ولا البروتستانت يرغبون في التخلي عن معارضتهم التقليدية لأي تورط طويل الأجل في السياسات الشرقية ما لم تحل المشكلة الألمانية ذاتها أولاً ^٤ .

^١ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And The Lutheran Struggle For Recognition In Germany, Op.,Cit., P. 59.

Gottfried G.Krodel, Law,Order And Almighty Taler: The Empire In Action At The 1530 Diet of Augsburg, Missouri Univ.: The Sixteenth Century Journal , Vol.XII,No.2, 1982, P.P. 76 et seq.

^٢ S. Fisher- Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism,Op. Cit., P.42.

^٣ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And The Lutheran Struggle For Recognition In Germany, Op.,Cit.,P. 44.

^٤ أنظر في موقف الطرفين وتفسيراتهم لقرارات أوجسبورج: -

وعندما أصبحت خطة الإمبراطور لحل المسألة الدينية معروفة ، وخوفاً من لجوئه إلى وسائل أخرى ؛ حاول كل من الطرفين استغلال الطلب الإمبراطوري للمساعدة العاجلة ، فأعلن الكاثوليك عن استعدادهم الكامل لتقديم العون للدفاع عن الإمبراطورية ، واتخذ معظم النواب البروتستانت مثل هذا الموقف ، على أمل أن يخفف التعاون بينهم وبين الإمبراطور من ضغوطه عليهم للدخول في حظيرة الكاثوليكية ، عارضين المعاونة بأربعين ألفاً من المشاة وبثمانية آلاف فارس للدفاع عن حدود الإمبراطورية ضد أى هجوم تركى.

كما تلقى تأييد كل الناحيين ، فيما عدا جون فردريك ناخب ساكس^١ لانتخاب فرديناند ملكاً ، فأصبح شارل مقتنعاً بنجاحه فى أوجسبرج ، مع الأخذ فى الاعتبار أن البروتستانت قد اشترطوا أنهم لن يصوتوا لصالح فرديناند ، ولا لأى دعم ضد الترك ما لم تقدم اليهم الضمانات الكافية بعدم اتخاذ المجلس الإمبراطورى أية إجراءات ضدهم

ولهذا فإن سعى المجلس الإمبراطورى لإنفاذ قرارات المجامع الدينية ، وخاصة منع أى كسب إقليمى للوثنية فى ألمانيا (وهى سلطة تعتمد رغم قانونيتها على دعم الكاثوليك العسكرى) ؛ كان كفيلاً بسحب البروتستانت لعودتهم . فصوت ناخب ساكس فى ديسمبر ١٥٣٠م ضد فرديناند ، وتشكلت عصبة شملكلد من البروتستانت فى فبراير ١٥٣١م ، ورفض قادتها تقديم العون ضد الترك فى أبريل من نفس العام ما لم يقدم الإمبراطور رسمياً الضمانات الكافية لهم والحصانات التى تقيهم من قرارات المجلس الإمبراطورى . وقد كان تصويت ساكسونى ضد فرديناند يهدف إلى منع تركيز السلطة السياسية بالشكل الذى ييسر تنفيذ قرارات أوجسبرج بشكل قسرى.

حاصل القول أن موقف البروتستانت قد تبلور من خلال مقولة شائعة "بأنه لامعونة دون تنازلات" ، وقد كانت الممارسات السياسية للعصبة مبنية على إدراك

Robert A. Kolb , German Lutheran Interpretations Of The Diet Augsburg, The Sixteenth Century Journal. Vol.XI, No.1 1980, P.P.47-62.

Robert Kress, The Roman Catholic Reception Of The Augsburg Confession, The Sixteenth Century Journal, Vol.XI, No.1,1980, P.P.115 - 123.

Robert C.Schultz, An Analysis Of The Augsburg Confession, The Sixteenth Century Journal . Vol.XI. No.1, 1980, P.P.25-36.

^١ انظر فى سياسات ناخب ساكس:

Carl C. Christensen , John of Saxony's Diplomacy 1529-1530 . Reformation or Real Politik, The Sixteenth Century Journal , Vol.XV, No.4, 1984, P.P.419-431.

واعى للتغيرات السريعة فى أحوال ألمانيا وأوروبا والدولة العلية ، فشارلكان غادر ألمانيا مصمماً على فرض قرارات أوجسبرج وأنه لايجب تقديم تنازلات للبروتستانت^١ .

لكن كان عليه طلب موافقة البابا على عقد مجمع دينى ، كما طلب من فرديناند مفاوضة الترك للوصول إلى اتفاق يقوى يد فرديناند فى التعامل مع البروتستانت . غير أن البروتستانت كانوا على ثقة بأن المفاوضات مع الترك لن تودى إلا إلى هدنة فى أحسن الأحوال ، وعلى أساس الأمر الواقع وعدم التسليم بشرعية مطالب فرديناند فى المجر.

كما أن انضمام دوقى بافاريا - وليم ولويس - إلى عصبة شملكلد ، ورفضهم الاعتراف بفرديناند ملكاً ؛ دفعت الأخير إلى تبنى سياسة سلمية لأنه كان مهتماً بضمان مساندة البروتستانت ضد الترك من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن التحالف الذى تشكل بين بافاريا وعصبة شملكلد قد تطور إلى طلبهم مساعدة فرانسوا الأول وزابوليا ومن ورائهما السلطان العثمانى ، خاصة أن الهدنة مع الأتراك يمكن أن تنتقض فى أى وقت . فهو فى حاجة إلى سلام مستقر فى ألمانيا لتقوية نفسه إزاء أية اضطرابات فى المجر . ولكل هذه الأسباب لم يكن أمام الإمبراطور سوى الدعوة لعقد مجمع دينى آخر فى سبتمبر ١٥٣١م فى مدينة سبير^٢ .

وكان عرض الإمبراطور على الولايات البروتستانتية هو اعترافه بالحدود الإقليمية الحالية للوثرية، ولكنه سوف يطبق قرارات أوجسبرج بمنع أى امتداد إقليمي لاحق، بالإضافة إلى وقف اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل العقيدتين حتى عقد مجمع آخر . وفى مقابل هذه التنازلات فإنه يطلب منهم تأييداً كاملاً ضد الترك ، وأن يمدوه بالمساعدة حالما يطلبها فى المستقبل ، وأن يعترفوا بشقيقه ملكاً عليهم . وأرسل العرض إلى عصبة شملكلد فى يوليو ١٥٣١م.

لكنهم مع ذلك رأوا أن هذه الشروط غير مقبولة ، وطالبوا بوقف كل قرارات المجلس الإمبراطورى ضد اللوثريين ، الأمر الذى أثار اعتراض شارل والكاثوليك لهذا المطلب المبالغ فيه . وإزاء هذا الفشل اتجه شارل إلى قطع المفاوضات غير المجدية مع البروتستانت ، وبدأ مفاوضاته مع الكاثوليك من ناحية لتكوين عصبة منهم ، ومع

^١ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism ,Op.Cit. ,P. 46.

L.Spitz , Op.Cit.,P.P.324-325.

H.Baron, Imperial Reform And The Hapsburgs , American Historical Review, Vol. XLIV,1938-1939,P.P.293-303.

^٢ S.Fisher-Galati, Ottoman Imperialism And German Protestantism ,Op. Cit., P.48.

الأتراك من ناحية أخرى لتجديد هديتهم مع فرديناند . ولو قدر لهذه المفاوضات مع الكاثوليك والأتراك النجاح لأجبر الإمبراطور البروتستانت على الموافقة على شروطه السابقة.

غير أنه عندما اجتمع دايت ريجسبورج في ٦ يناير ١٥٣٢ م ، كانت موازين القوى لازالت في صالح البروتستانت ، والسبب الوحيد لرجحان كفة هولاء هو تجديد الأتراك مناوأتهم للهابسبورج.

والسبب في الأزمة الدولية الجديدة هو سياسات فرديناند ؛ فبدلاً من اتباعه سياسة حذرة نحو الترك في الوقت الذي يجرى فيه شارلكان مفاوضات معقدة في ألمانيا واتجهت بعثة نحو الأستانة لتجديد الهدنة باسم شارلكان لأول مرة ، فإن فرديناند أراد أن يحصل على مزايا استراتيجية ضد عصبة شملكلد وبافاريا وزابوليا ؛ فاستولى على مدينة أوفن^١ .

فالانتصار على زابوليا يضمن له السيطرة على منطقة استراتيجية تمكنه من منع قيام أى تحالف بين عصبة شملكلد وبين بافاريا والترك ، وربما يخفف من معارضتهم انتخابه ملكاً . الأمر الذى انعكس فى رفض الدولة العلية تجديد الهدنة ، ومن ثم دفع شارلكان إلى استئناف مفاوضاته مع البروتستانت فى يناير ، وإبلاغهم فى فبراير قراره بأنه فى مقابل مساندتهم ضد الترك والاعتراف بفرديناند ملكاً ، فإنه سوف يقبل قرارات أوجسبرج كقرارات نافذة حتى انعقاد مجمع آخر ، ويعترف بالحدود الإقليمية الحالية للوثريين حتى ذلك الوقت.

وقبلت العصبة هذه الاقتراحات ، ولكن كأساس للتفاوض وقدموا مقترحاتهم فى مارس ١٥٣٢م فقد استغلوا خوف شارل من حملة عسكرية تركية للمطالبة بإعادة النظر فى قرارات أوجسبرج ، وفى إلغاء قرارات المجلس الإمبراطورى ضدهم ، فى مقابل استعدادهم التام للوفاء بمطالب الإمبراطور وبالطبع المساعدة ضد الترك . ورغم عدم اقتناع شارل بهذه المطالب إلا أنه لم يجرؤ على قطع المفاوضات لأن الدفاع عن الإمبراطورية بل ومحمل السياسة الشرقية ، يصبح بلا جدوى دون تعاون اللوثريين.

وقد افتتح دايت ريجسبورج فى ١٧ ابريل ١٥٣٢م بتصلب مواقف الطرفين . فالكاثوليك أصروا على وضع قرارات أوجسبرج موضع التنفيذ ، ورفضوا طلب شارل بمعونة عاجلة ضد الترك والتي لو حصل عليها لقوى مركزه فى المساومة مع

^١ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism , Op., Cit., P. 49
L.Spitz , Op.Cit., P.P.327 et seq.

البروتستانت، وبرروا موقفهم بالسلوك المتهور وغير المحسوب لفرديناند في المجر ومدى خطورة الهجوم التركي على ألمانيا ذاتها . بينما رفض البروتستانت تقديم أى معونة ما لم تلغ قرارات أوجسبرج^١ .

وموقف دايت ريجسبورج هذا من المسألة الشرقية دفع شارل إلى التحرك السريع، ففي ٦ مايو ١٥٣٢م ومع رواج إشاعات عن رحيل قوات ضخمة من الأستانة قدم اقتراحاً باعتراف واقعي De Facto ، والسماح بامتداد المبدأ اللوثرى خارج الحدود الإقليمية الحالية، وإعادة النظر في قرارات المجلس الإمبراطورى ، ورغم ذلك رفض البروتستانت مصرين على مطالبهم الأولى معتقدين عدم وجود احتمال لتحرك تركى فعلى^٢ .

ولهذا وبمجرد تأكيد شارل لكان بأن القوات التركية قد غادرت الأستانة بالفعل في ٢٥ أبريل متجهة نحو المجر رأساً ، تغيرت اتجاهات اللوثرين في الدايت ، وقدموا للإمبراطور كل الضمانات للدفاع عن ألمانيا ، ودون ربطها بتعديل قرارات أوجسبرج ، وأنهم مستعدون للاعتراف بفرديناند ملكاً عليهم في مقابل الاعتراف بالوضع الإقليمي لهم في ألمانيا .

فشارل كان تواقاً لتثبيت الأوضاع في ألمانيا قبل هجوم الأتراك ، لكنه وجد من الولايات الكاثوليكية صدوداً عن التوافق الدينى ، فأعلن في ٢٣ يوليو اعترافه بالوضع الإقليمي الراهن لحين الدعوة لعقد مجمع دينى ، ووقف تنفيذ قرارات المجلس الإمبراطورى في الأمور الدينية حتى ذلك الوقت. لكن الكاثوليك رفضوا الاعتراف بهذا القرار واعتبروه مجرد ترتيبات شخصية بين الإمبراطور وبين البروتستانت ، إلا أنهم لم يجرؤا على إعلان معارضتهم أو التهديد بعدم إعانة الإمبراطور لأن الإمبراطورية كانت كلها في خطر^٣ .

حاصل القول ، أن كل الأحداث والقرارات في الفترة ما بين انسحاب الترك عن فيينا في عام ١٥٢٩م وحتى عودتهم في عام ١٥٣٢م ، كانت لصالح البروتستانت ، لأنهم كانوا يستفيدون من الصراع بين الهابسبورج والعثمانيين في المجر ، ومن الخوف من رد فعل الأتراك تجاه الإمبراطورية ذاتها . ففي عام ١٥٣٠م وعندما تحقق انخفاض الإدراك الأوروبي للتهديد التركى ، وظهرت بوادر تسوية سلمية للنزاع حول المجر ، أمكن اتخاذ قرارات أوجسبرج التي كانت ضد البروتستانت ، لكن اقتراب الأتراك مرة

^١ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism , Op., Cit., P.51.

^٢ Ibid, P.52.

^٣ Ibid , P.55.

أخرى من حدود الإمبراطورية معلنين عداءهم طويل المدى لمصالح الهابسبورج فى المجر
كان مانعاً من اتخاذ أى إجراء عسكرى ضد اللوثرين ، مثلما أثر فى عدم تنفيذ قرارات
أوجسبرج.

فإذا كانت ظروف عدم استقرار الأحوال السياسية فى غربى أوروبا ، مع
معارضة البابا لحل المشكلة الدينية الألمانية عن طريق مجمع دينى ، وعدم التوافق بين
كاثوليك ألمانيا ، كلها عوامل تبرر قرار شارل بالوصول إلى تفاهم سلمى مع
البروتستانت عام ١٥٣١ ، وكذلك إصرار فرديناند على ضرورة تحقيق تسوية لألمانيا فى
مواجهة الأتراك ؛ فإنه بغض النظر عن القوى والعوامل الأكثر وزناً منذ عام ١٥٣١ م ؛
فإن تلك العوامل المتصلة منها بالتهديد التركى كانت الأكثر حسماً وتأثيراً فى ذلك
الوقت^١ .

بل يمكننا القول بأن مكاسب البروتستانت فى نورنبرج كانت فعلاً حقيقية ، إذ
اعترف شارل باللوثرية كدين أساسى وكحركة سياسية لها معالم إقليمية واضحة
ومحددة ، مع الموافقة على التبشير بتعاليم لوثر خارج هذه الحدود . لكنهم لم يقنعوا
بذلك لأن سلام نورنبرج مجرد اتفاق وقتى حتى عقد مجمع دينى ، ثم مازالت قرارات
المجلس الإمبراطورى بمنع الامتداد الإقليمى للبروتستانتية سارية ، كما لا يوجد اعتراف
رسمى من قبل الكاثوليك بهم وهو الاعتبار الأهم.

وحمل العقد الذى تلا الهجوم التركى الثانى ضد الإمبراطورية محاولات عديدة
من جانب البروتستانت لتوسيع نطاق سلام نورنبرج وإزالة العقبات التى تحول دون
امتداد اللوثرية فى ألمانيا عن طريق استغلال الصراع بين الهابسبورج وبين الأتراك كأداة
أساسية لهذه السياسة . فمن ناحية نصح السلطان الملك الرومانى بعقد اتفاق سلام دائم
على أساس الأمر الواقع فى المجر ، بل وسمح بإجراء مفاوضات مباشرة بين فرديناند وبين
زابوليا فى مسألة الوراثة ، وإن لم ينجح فى إقناع السلطان بالاعتراف به ملكاً على
المجر ، وهو ما شكل أساساً لسلام دائم عقد بالأستانة فى يونيو ١٥٣٣ .

وقد رحب فرديناند بأنباء الاتفاق وبتورط السلطان فى حرب مع شاه فارس ،
محاولاً استغلال الموقف لصالح الاستقرار فى ألمانيا ، ودفع زابوليا تابع الدولة العلية فى
المجر إلى التنازل عن العرش . وبرضا سليمان افتتحت المفاوضات المباشرة فى نهاية عام
١٥٣٣ لكن زابوليا المؤيد بمعوث السلطان لودفيجو حريتى رفض كل التنازلات
وفشلت المفاوضات.

^١ Ibid , P.56.

وبينما ينتظر فرديناند بداية تورط الدولة العلية في حربها ضد فارس حتى يطلق يديه في حسم مشكلة المجر بدون خوف ، تحرك البروتستانت مستغلين الموقف ، وقام فيليب لاندجراف هس بضم ورنميرج الى العصبة وأعاد دوق أوليرش للسلطة ، خارقاً بذلك الفعل شروط سلام نورنبرج ، وعارضاً في نفس الوقت على فرديناند شروطاً أسالت لعبه ، إذ عرض البروتستانت الاعتراف بشرعية ادعاءات فرديناند في المجر ، ودعم سياساته الشرقية للمدى الذى يضمن تدعيم دفاعات المجر ضد الترك ، والاعتراف به ملكاً على ألمانيا . وهى شروط تعتمد على خوف فرديناند من احتمال التحالف بين عصبة شملكند وبين زابوليا وورنميرج . وهكذا قيد البروتستانت أيدي فرديناند ، فى وقت كان شارل يعبئ قواته لحرب فرنسا والترك والبابا^١ .

وبرغم معارضة الكاثوليك وتهديدهم باتخاذ إجراءات منفردة ، فإن فرديناند سرعان ما توصل إلى سلام كادان مع العصبة . الأمر الذى يشكل نجاحاً للبروتستانت لا يحد منه سوى عدم اعتراف الكاثوليك به ، كما أن قرارات المجلس الإمبراطورى ، وإن لم تكن ضد فيليب حاكم هس ولا أوليرش حاكم ورنميرج ، إذ صدق فرديناند على تصرفهما ، فإنها لاحقت البروتستانت فى ورنميرج ذاتها ، لأنهم لم يكونوا خاضعين لشروط سلام نورميرج.

واستخدم الكاثوليك نفس تكتيك عام ١٥٣٢م فى اعتبار سلام كادان مجرد اتفاق شخصى بين فرديناند وبين العصبة ، كما استخدموا الملاحقة القضائية لكل المعتنقين الجدد للبروتستانتية خارج الحدود الإقليمية التى اعترف بها شارلكان فى نورنبرج . وإن لم تحرك الولايات الكاثوليكية التى وقع عليها عبء تنفيذ قرارات المجلس الإمبراطورى ساكناً ، لأنها تعرف عدم إمكانية فتح حرب ضد البروتستانت بدون معاونة الهابسبورج^٢ .

وفى عام ١٥٣٤م واجه الإمبراطور متاعب نشاط العمارة البحرية العثمانية فى غربى المتوسط مع احتمال تعاون فرانسوا الأول معهم وبداية التحالف بين الطرفين ضد الهابسبورج ، فطلب شارل من سليمان أن يمد شروط اتفاقية السلام لتشمل كل مناطق النزاع بينهما ، وهو ما رفضه السلطان لأنه لن يسامح أسبانيا على سلوكها البربرى ضد المسلمين الأندلسيين ولا اضطهاد اليهود هناك ، ولن يترك شارل مطلق السراح فى المجر أو للحرب ضد ملك فرنسا أثناء غيبته فى فارس.

^١ Ibid , P.59

^٢ Ibid , P.59

ولهذا توافقت تحركات خير الدين بربروسا ، وقيامه بتخريب سواحل صقلية وجنوب إيطاليا بتحركات فرنسا في إيطاليا ، وسعى فرانسوا لإدخال أدواق بافاريا وبروتستانت ألمانيا في تحالف معه ومع زابوليا تابع السلطان ضد الهابسبورج ، الأمر الذي أجبر شارل أن يؤكد للبروتستان موافقته على شروط سلام كادان ، وعلى التزامه بشروط نورنبرج لضمان استمرار ولائهم له وليعد نفسه لصراع طويل المدى في غربى المتوسط^١ .

ومن الجدير بالملاحظة ذلك الدعم المالى الذى يقدمه السلطان لحليفه الفرنسى ، ففي عام ١٥٢٣ أرسل إليه مائتى ألف قطعة ذهبية لتمكين ملك فرنسا من تشكيل تحالف مع إنجلترا وأمراء ألمانيا ضد شارلكان ، وبعدها سأل ملك فرنسا عام ١٥٢٥ السلطان أن يرسل إليه مليون دوكا . وفى عام ١٥٥٥ طلب هنرى الثانى - خليفة فرانسوا الأول - قرضاً بفائدة ١٦٪ ، فاقترض ١٥٠ ألف دوكا من جوزيف ناسى اليهودى الذى يجمع الخراج .

فالقوة الأساسية التى كانت تهز الهابسبورج وتبعدهم عن السيطرة على القارة - فى رأى ملوك فرنسا - كانت الدولة العلية ، وهوما أبلغ به فرانسوا الأول سفير البندقية فى عام ١٥٣٢ م ، وأنه لا يرى سوى العثمانيين القوة الوحيدة التى تضمن استمرار وجود دول أوروبا فى مواجهة شارلكان^٢ .

وهكذا فقد حمل عام ١٥٣٦ م متاعب جمة للإمبراطورية ، ففي الربيع عقد سليمان وفرانسوا تحالفاً رسمياً ضد الهابسبورج ، وعاد السلطان من المشرق ، وبدأ فرانسوا حملته الإيطالية فى نيس وسافوى وبيمونت ، وتزايدت الأعمال البحرية لبربروسا فى طول المتوسط وعرضه ، كما أن اغتيال مبعوث السلطان فى المجر لودفيجو جريتى أدى إلى تخوف عام من رد فعله حتى لدى زابوليا ، الأمر الذى استغله البروتستانت فأرسلوا إلى شارل مطالبهم بمد الحصانات المقررة فى نورنبرج إلى كل الذين ينضمون للمذهب اللوثرى ، وبسبب الظروف الدولية تلك لم يكن بيد شارل إهمال مثل هذا العرض^٣ .

فأرسل إلى البابا بطلب عقد مجمع دينى عام فى مانتوا فى مايو ١٥٣٧ م بعد تأييد شارل لمزاعم البابا الإقليمية فى إيطاليا ، وأرسل مبعوثه ماتياس هيلد إلى ألمانيا فى

^١ Ibid , P. 61.

^٢ Halil Inalcik , The Turkish Impact On The Development Of Modern Europe, In:Kemal H. Karpat , Op., Cit., ,p.p.. 51-54.

^٣ S.Fisher-Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism , Op., Cit., P.63.

ديسمبر ١٥٣٦م لمعرفة مطالب الولايات الألمانية ، وبهدف تأكيد المحافظة على الوضع الراهن ، ومعاونة الولايات للدفاع عن المجر والحرب شارلكان ضد الكفار في غربي المتوسط.

لكن سوء تصرف المبعوث قاد إلى العكس ، فتزايدت حدة عدم الاستقرار في الموقف الألماني ومنعت المعاونة ضد الترك ، لأنه تجنب الاتصالات المباشرة مع عصبة شملكلد وأبلغ كل مدينة على حدة سعياً لكسر القوة الجماعية للعصبة في التفاوض ، الأمر الذي أدى إلى رفض البروتستانت حضور مجمع مانتوا ، ورفضهم تقديم المساعدة ضد الترك مؤكدين معارضتهم التقليدية لمساندة أى فعل هجومي خارج الحدود الألمانية.

وتوقفت المفاوضات لعدم التزام المبعوث بشروط الإمبراطور بأنه في حالة رفض البروتستانت مطلبه الأصلي أن يؤكد التزامه بشروط نورنبرج تحت كل الظروف . فهو لم يوقف المفاوضات فحسب ، وإنما وضع أساس عصبة كاثوليكية مشابهة لعصبة شملكلد للدفاع عن المصالح الكاثوليكية ضد العدوان البروتستانتي الأمر الذي قاد إلى العكس و إلى تدعيم موقف البروتستانت^١ .

فالهدف الأساسي لهم منذ عام ١٥٣٢م هو تأكيد وإمتداد شروط سلام نورنبرج، فهذه الاتفاقية تقدم الضمانات الأساسية والكافية للوجود البروتستانتي المستمر والنامي، وإن كانت لا تتضمن جزاءات على خرق الكاثوليك لها ، ولا تضيف الشرعية على امتداد اللوثرية في ألمانيا، ولا الحماية على معتنقيها خارج الحدود الإقليمية آنذاك .

وطالما كان شارلكان ملزماً بشروط الاتفاقية ، وطالما لم يعقد مجمع ديني بعد (يلغى قرارات نورنبرج بمجرد انعقاده ، لأن سلام نورنبرج كان مؤقتاً بعقده) ، وطالما كان الكاثوليك من الضعف بما يمنعه من التدخل بشكل خطير في امتداد اللوثرية ؛ فإن قادة البروتستانت لم يكونوا يصرون على الاعتراف الرسمي والقانوني بسلام نورنبرج . ومن ثم فإن ظهور بواذر عقد المجمع وبدء إنشاء الكاثوليك تنظيمات عسكرياً يضمن لهم تنفيذ قرارات المجلس الإمبراطوري جعل البروتستانت يركزون جهودهم في ضمان الاعتراف الشرعي بوجودهم ، وبضرورة إلزام الكاثوليك بالاعتراف بسلام نورنبرج^٢ .

^١ Ibid , P.64.

^٢ Ibid , P.66.

ورغم أن هذا الاعتراف الشرعى لم يحصلوا عليه إلا بعد عشرين سنة لاحقة ، لكن الصراع بدأ منذ عام ١٥٣٨ م من حاجة فرديناند للمساعدة ضد الترك . لأنه فى نهاية عام ١٥٣٧ م دفع فرديناند بقائد جيوشه لغزو البوسنة عقاباً لواليتها الذى ما فتئ يغزو جنوب المجر ، ورغم هزيمة هذا القائد فإنه أثار غضب السلطان الذى كان قد تحرك بالفعل لتأديب بيتر راراس حاكم مولداڤيا ، فبدأت الحرب وشيكة فى عام ١٥٣٨ م.

فهذه التحركات أنفرت فرديناند بأنها قد تتجه مباشرة إلى المجر مثل مولداڤيا. وحتى زابوليا - لاغتيال لودفيج جوجريتي مبعوث السلطان على أرض المجر - قد تخوف من سليمان ، فقرر التفاوض مع الهابسبورج ووقعوا اتفاقية فى فبراير وضعت زابوليا تحت حماية الهابسبورج مقابل وراثتهم عرشه ، وبالتالي تزايدت حاجة فرديناند الملحة للمعاونة ضد الترك من الولايات الألمانية ، لأنه لن يستطيع الوفاء بالتزاماته نحو زابوليا بطريقة أخرى^١ .

ويمكننا ملاحظة ذلك الارتباط الوثيق بين المسألتين الشرقية والألمانية فى كل التطورات والنماذج السابقة واللاحقة ، خاصة فى عام ١٥٣٩ م. فقد كانت مطالب البروتستانت فى البداية هى عقد اتفاق يضمن الاعتراف الرسمى والدائم باللوثرية كدين له تنظيمه السياسى داخل ألمانيا ، مع كل الحقوق والحصانات التى قد تترتب على مثل هذا الاعتراف ، ومنها بالطبع حرية التبشير وحق كل فرد فى تغيير اعتقاده دون خوف من الملاحقة ، وإنهاء سلطات المجلس الإمبراطورى فى أمور العقيدة ، وتمثيل اللوثريين - الذين هم الآن فى مكانة قانونية - فى المجلس على قدم المساواة مع الكاثوليك^٢ .

لكن تقلصت هذه المطالب فى فرانكفورت (١٩ أبريل ١٥٣٩) إلى مجرد مد شروط سلام نورنبرج إلى الذين اعتنقوا اللوثرية فى الفترة من ٣٢-١٥٣٩ م ولحين عقد مجمع عام ، وتعليق قرارات المجلس الإمبراطورى حتى ذلك الوقت ، وحماية البروتستانت من خرق الكاثوليك لهذه الشروط لمدة ليست أقل من ستة أشهر ولا تزيد عن ثمانية عشر شهراً ، فى مقابل مشاركة البروتستانت فى اجتماع Turkentag فى ورمز فى مايو لضمان المساعدة ضد الترك^٣ .

فاختلاف المطالب الأولى التى قدمها البروتستانت فى ١٥ فبراير عن تلك التى حصلوا عليها فى ١٩ إبريل تعود إلى طبيعة المواقف التساومية التى حدثت فى تلك الفترة . لأن البروتستانت عندما صاغوا مطالبهم الأولى كان الترك لا يزالون يهددون

^١ Ibid , P.67.

^٢ Ibid , P.71.

^٣ Ibid, P 73.

المجر، بينما يتورط شارلوكان وحلفاؤه فى عصبة مقدسة ضد بربروسا ، فكان شارلوكان راعباً فى إعانة فرديناند عن طريق الألمان ، لأنه لن يستطيع معاونته بقواته هو ، مثلما كان يأمل فى حرب الترك براً وبحراً . وهو أمر غير ممكن التصور بغير الدعم والمشاركة الفعالة لكل الولايات الألمانية.

لكن العوامل المضادة بدأت فعلها عندما تقابل قادة البروتستانت مع مبعوثى الهابسبورج فى فرانكفورت . فلو كان الترك قادوا بالفعل حملة هجومية كبيرة ضد المجر لكانت استجابة الولايات اللوثرية مماثلة لما حدث فى عامى ١٥٢٩ و ١٥٣٢ . لكن تأكدت أنباء عدم قيام الترك بحملة كبيرة هذا العام ، وكلما مضى الوقت ازداد ضعف موقف الولايات اللوثرية ، وكان ممثلو الهابسبورج على وعى بتزايد ضعف موقف البروتستانت كلما تناقصت احتمالات قيام الترك بحملة جديدة^١ .

فالذى أثر فى مواقف البروتستانت ليس معارضة الكاثوليك لهم ، وإنما تغير اتجاهات فرديناند المبنية على التهديد التركى للمجر ، كما أن انتهاء الخطر الحال للترك قوى من معارضة الكاثوليك لسياسات الهابسبورج ، فرفضوا الاعتراف بأى اتفاق يتم التوصل إليه فى فرانكفورت ، مطالبين بضرورة التعجيل بعقد مجمع عام للفصل فى كل الأمور السياسية والعقيدية.

ومن ناحية ثانية ، فإن ما حصل عليه البروتستانت فى فرانكفورت ، وإن شكلت مكاسب حقيقية لهم نحو الاعتراف ؛ لكنها كانت محدودة من حيث المدة وخاضعة لتصديق شارلوكان عليها . لأن التصديق سوف يضىء الشرعية على هذه الشروط ويمنع الكاثوليك من خرقها ، ومن ثم ثارت الشكوك حول هذا التصديق ، لأن العامل الوحيد الذى كان يقيد حركة الإمبراطور وقتها هو حربه ضد بربروسا . وهو سبب قد لا يبدو كافياً لإجبار الإمبراطور على التصديق . وقد تحققت المخاوف من خلال انتقاد شارلوكان لشروط الاتفاق وسعيه لعقد هدنة مع الترك ، ودعوته البابا لعقد مجمع دينى فى مانتوا بأسرع وقت ممكن^٢ .

ولهذا كان على البروتستانت أن يرسموا خطأً للسير نحو الاعتراف الواقعى وليس الرسمى بشروط فرانكفورت من خلال وعودهم لفرديناند بالمعاونة ضد الترك فى مقابل تصديق الإمبراطور . وبالتالي فإنهم وعلى عكس الكاثوليك الذين رفضوا تقديم أى دعم ، وعد البروتستانت بمعونة طويلة المدى فور تصديق شارلوكان على الاتفاق ، كما

^١ Ibid , P.73

^٢ Ibid , P.74.

دعوا الولايات الكاثوليكية إلى عقد مجمع وطني للألمان خوفاً من سعى البابا لعقد مجمع مسيحي عام^١ .

وقد تزامن اجتماع المجلس الوطني في عام ١٥٤١م بأزمة كبرى في المجر، بسبب ادعاءات فرديناند بوراثا زابوليا وعدم اعتراف سليمان بهذا واستعداده لحملة الربيع ، وبالتالي خيبة أمل شارلكان في عقد هدنة والخوف من نشوب حرب عامة في غرب أوروبا في الوقت الذي بدأ فيه ببروسا تحركاته .ومن ثم الدعوة إلى اجتماع ريجنسبورج في ٧ إبريل ١٥٤١م لحل المشاكل الألمانية السياسية والدينية وضمنان المساعدة ضد الترك ، لكن حاولت كل الأطراف استغلال الموقف لصالحهم الخاص وأنه لن تكون هناك مساعدة ما لم تحل المسألة الألمانية أولاً .

لكن تغير الموقف بعد عودة فرديناند من حرب خاسرة في المجر ، مؤكداً أن الترك قد غادروا الأستانة بالفعل ، وأنه إذا لم يحصل على المعونة العاجلة فإن جيشه سوف يبدد وينفتح الطريق أمام "الكافر" إلى قلب الإمبراطورية . فعرض الكاثوليك المعاونة بعشرة آلاف رجل وثلاثة آلاف حصان للدفاع عن المجر مدفوعين ، لا برغبتهم في الدفاع عن المجر بقدر تقليل اعتماد الهابسبورج على معونة البروتستانت .

ورد البروتستانت بمساعدة أكبر بشرط حل المشكلة الألمانية على أساس Friede Recht. أى الوجود المطمئن وممارسة الديانة وتعليق قرارات المجلس الإمبراطوري في مسائل العقيدة . فكان رد شارلكان بعقد هدنة سياسية مع البروتستانت لمدة ستة أشهر للتخلص من التهديد التركي للإمبراطورية ثم محاولة وضع أسس الاستقرار في الموقف الألماني وإغراء البابا بعقد مجمع ديني في ظروف أفضل من عام ١٥٤١م . وهو ما تعرض لانتقاد البروتستانت .

ولكن طلب فرديناند بالمساعدة يتزايد نظراً للتقدم التركي داخل المجر ، بل وقدم بعض أعضاء الريشتاغ الدليل على أن الجيوش التركية تنوى الوصول إلى ريجنسبورج خاصة عندما علموا بوجود تنسيق تركي فرنسي . ومن ثم اضطرار شارلكان إلى الدعوة بعقد مجمع وطني في حالة عدم عقد مجمع عام في ظرف ثمانية عشر شهراً وتأكيد التزامه بشروط سلام نورنبرج وإلغاء قرارات المجلس الإمبراطوري المضادة لروح هذا الاتفاق ، وضمنان التزام الكاثوليك بهذه الشروط لمدة ثمانية عشر شهراً ، وأن تظل كل شروط سلام أوجسبرج ١٥٣٠م والتي لا تتعارض مع ما تلاها من اتفاقات سارية المفعول إلى حين الوقت المعلوم ووضع نهاية لمشاكل ألمانيا .

^١ Ibid , P. 77.

وفي ٢٩ يوليو صدر إعلان ريجنسبورج ليضمن حماية البروتستانت إذا كانوا رعية لإمارة كاثوليكية وإزالة الحواجز أمام ضم اللوثرين للمجلس الإمبراطوري بشرط مساعدتهم في الدفاع عن المجر وعن الإمبراطورية ، فشاركوا في مجمع سبير في عام ١٥٤٢م لضمان المعونة الدائمة ضد الترك^١ .

فرغم شك البروتستانت في صدق نوايا شارلكان نحوهم ، إلا أنهم أيقنوا أن الزمن في صالحهم . لأنه في ظرف الثمانية عشر شهراً لن يتمكن شارلكان من تحقيق السلم في الغرب علاوة على أن تجدد الإضطرابات في إيطاليا والمتوسط والمجر ومع فرنسا هو أمر متوقع ويهدد عقد أى هدنة فحاولوا استغلال تورط شارل في الغرب وأخيه في الشرق للحصول على قبول طويل الأمد من الهابسبورج والكاثوليك لمطالبهم، ولاحت لهم أول فرصة في سبير في يناير ١٥٤٢ .

فالهجوم التركي على المجر وصل إلى ذروته في أغسطس ١٥٤١م ودمروا جيشاً للألمان تماماً وسقطت بودابست في ٢٦ أغسطس ، واعترف السلطان بابن زابوليا ملكاً على المجر حالما يصل سن الرشد ، ووضعت كل المجر من الدانوب إلى إقليم أوفن تحت السيادة العثمانية المباشرة وتحولت إلى جزء من دار الإسلام . وبالتالي الدعوة لكل الولايات الألمانية للاجتماع في سبير في ١٤ يناير ١٥٤٤م لضمان معونة دائمة ضد الترك^٢ .

واجتمع قادة شملكلد في نورنبرج لصياغة مطالبهم ، فلاحظوا تورط شارلكان في حرب الترك في الجزائر وحاجة فرديناند للمساعدة في المجر ، وأن الألمان راغبون في دعم فرديناند في المجر لأن جزءاً من هذا القطر المسيحي قد ضمه "التركي" إليه ، فقبلوا عرض فرديناند بمد حصانات ريجنسبورج لمدة خمس سنوات ، وأن يفتح المجلس الإمبراطوري أمام اللوثرين في المستقبل القريب . وانضم البروتستانت إلى الكاثوليك في قيادة جيش لتحرير المجر وتجمع في فيينا في مايو ١٥٤٢م .

إلا أن انحياز فرديناند للكاثوليك أجبر البروتستانت على ضمان حقوقهم عن طريق العمل العسكري ، وانتهزوا فرصة تحطم قوة شارلكان في الجزائر وحاجته إلى إعادة بنائها لمواجهة الترك وفرنسا فضلاً عن تورط فرديناند في المجر ، واقتناعاً بعدم إمكانية وجود رد فعل مضاد لهم في ظل هذه الظروف ، فقرروا ضم دوقية برونزفيك إليهم الأمر الذي قاد إلى نشوب حرب شملكلد أكثر من أى عامل آخر .

^١ Ibid , P.82.

^٢ Ibid , P.83.

فقد استند البروتستانت إلى افتراضات خاطئة بأن الهابسبورج قد يلجأون إلى الخيار العسكرى لحسم الموقف وأن عليهم المبادرة بذلك فاضين على الهابسبورج المكان والتوقيت ، لكن لم يكن سوى الكاثوليك هم الراغبين فى الحل العسكرى . أما فرديناند فكان راغباً فى حل سلمى نظراً للتهديد التركى فى المجر ومن ثم حاجته إلى دعم الألمان ، علاوة على أن الموقف فى الشرق والغرب يجعل شارل يستبعد تماماً اللجوء للحرب لحسم الموقف . فالهابسبورج كانوا على وعى بأن الحرب قد تكون فعلاً هى الحل الوحيد لكن لن يتم اللجوء إليها إلا فى حالتين : رفض البروتستانت قرارات المجامع الدينية أو اللجوء للحرب ضد الهابسبورج^١ .

وقد طالب البروتستانت فرديناند بتأكيد ضمانات سبير مع مدها لتشمل تعليق كل قرارات المجلس الإمبراطورى حتى ١٥٤٧ ، لكن فرديناند لم يكن فى نيته اتخاذ قرار جذرى فيما يتعلق بالمجلس الإمبراطورى ، وكل ماعرضه هو مد قرارات سبير ولولمدة عشر سنوات ، والتجاوز عن موضوع برونزفيك . إلا أن الكاثوليك عارضوا ذلك وعرضوا المعونة بأربع وعشرين ألف رجل وأربعة آلاف حصان مثلما تأكد عدم قيام حملة عسكرية تركية . فكانت كل تلك العوامل وراء قرار فرديناند بالحرب^٢ .

وقد عرض الإمبراطور فى مجمع سبير فبراير ١٥٤٤ م ، رغبته فى عقد مجلس لإزالة الخلافات الدينية التى يترتب عليها تعكير بلاد ألمانيا واضطرابها ، وكذلك الاحتراس من شوكة الدولة العثمانية وشدة بطشها . إلا أن أطماع فرانسوا قد أفسدت عليه ذلك وأضرمت نيران الحرب فى بلاد أوروبا دون سبب أو مقتضى وأنه قد اضطّر بتلك الأسباب إلى تجهيز قواه للذب عن بلاده من ملك فرنسا . ولولا طمع ذلك الملك لأعدّها لقتال المسلمين تشریفاً للنصرانية وشفاء لغليله من المسلمين الذين هم أعداء دين النصارى ولا يودون إلا دماره^٣ .

وقد أضاف " أن الملك فرانسوا لم يكتف بافساد مقاصده عليه ، بل جاء شيئاً نكراً حيث جلب الأتراك إلى داخل الدول الكاثوليكية ، وضم جيوشه إلى جيوشهم ، وهجم على دوق سافوا وهو أحد أعضاء الإمبراطورية الألمانية ، وأن دونانمة بربروسا العثمانية موجودة الآن فى إحدى مينات فرنسا تنتظر فصل الربيع للهجوم فيه على بلاد النصارى^٤ " .

^١ Ibid , P.84.

^٢ Ibid , P .85.

^٣ خليفة أفندى ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

^٤ المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٧٧ .

وبالتالى ، " فمن الجنون الشروع فى الهجوم على بلاد الدولة العثمانية أو طرد جنودها من بلاد الحجر ، حيث أن فرانسوا متعاهد معها قبلاده عند الضرورة ملجأ لها . فالأصوب حينئذ البدء باذلال مملكة فرنسا ليحرم السلطان من الفوائد التى يحصلها من معاهدته مع الملك فرانسوا ، الذى هو مع هذه الضلالات و المنكرات يلقب نفسه بلقب "تركريتان" أى عريق فى النصرانية . وبالجملة فالحرب مع ملك فرنسا هى عين الحرب مع السلطان ، حيث أن إضعاف شوكة الأول يترتب عليه إضرار الثانى وانحطاط دولته^١ .

وقد عرض فرديناند فى مجمع ورمز فى ٢٤ مارس عام ١٥٤٤ م ، " استمرار الحرب مع الدولة العثمانية وأنه متحتم لا بد منه ، لأن السلطان بعد أن فتح معظم بلاد البحر أخذ يستعد لشن الغارات على بلاد النمسا ، وأن الإمبراطور الذى هو من مبدأ حكمه يخاطر بنفسه فى مدافعة هذا السلطان الشديد البأس القوى الصولة لم يزل مصمماً على دفعه عن أبناء النصرانية وحمايتهم منه ، حتى أنه عدل عن الحرب مع فرنسا بمحض اختياره ، مع أنه الغالب الظاهر قاصداً معاهدة الملك فرانسوا ليتحزباً جميعاً على هذا السلطان الذى هو أشد أعداء النصارى .

فبناء على ذلك ، " يجب على جميع أهل الإمبراطورية الألمانية أن يعينوا رئيسهم على سعيه فى تأييد دين النصرانية . لكن "المعتزلة" ردوا بأن المجادلات الدينية ينبغى أن يبدأ بها لكونها من أهم الأغراض وأجلها ، وأن بلاد ألمانيا وإن كانت فى فزع ورعب من تقدم العساكر الإسلامية وظفرهم ، إلا أن أمر الدين يخص طائفتهم ، فلا يرضون أن يحاربوا ويدعوا نيران الفتنة تضطرم داخل بلادهم ، وأنهم إن حصل لهم ترخيص فى العمل بمذاهبهم كيفيما شاؤوا وأمنوا على أنفسهم من جهة ديانتهم ، بذلوا غاية جهدهم كسائر أهل ألمانيا فى قتال أعداء الدين ودفعهم عن بلاد النصارى^٢ .

" وإذا كان الخوف على النصارى من الدولة العثمانية شديداً بحيث لا يسوغ الالتفات إلى غرض آخر فى هذا الوقت ، فيلزم التعجيل بعقد مشورة الدايت لتبت فى أمر المناقشات الدينية وتنتهيها على سبيل الإبرام^٣ " .

ووافق الطرفان على ضمان المساعدة ضد فرانسوا والترك معاً رغم اختلاف أهداف كل طرف من المساعدة ، فالكاثوليك يرون أن شارل كان سوف يتفرغ لحل المشكلة الألمانية فور انتصاره على فرانسوا ، بينما كان افتراض البروتستانت منصباً على

^١ المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

^٢ المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٧٨ .

^٣ المرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .

تأييد مزاعم الهابسبورج في المجر إلى أبعد مدى ، مادام الاتجاه نحو الشرق ، فيتورط الهابسبورج في مشاكل أخرى بخلاف المشكلة الألمانية ، ولا يعقد مجمع ديني أو تتخذ إجراءات قسرية ضدهم¹ .

إلا أن تضعف موقف فرانسوا عقب انتصارات شارل عليه وعلى حليفه دوق كلفيس ، وعدم تقديم الأسطول التركي المساعدة الكافية لفرنسا لاعتبارات تتعلق بمكانة فرنسا المسيحية ، وعدم حسم الموقف تماماً في المجر وبداية حركة الإصلاح الكاثوليكي المضاد ، وتأسيس طائفة الجزويت ورغبة البابا في عقد مجمع ديني عام فور استعادة السلم في أوروبا . كلها عوامل قادت إلى ضرورة إيجاد تسوية نهائية للمشكلة الألمانية .

فعصبة شملكلد كانت تدرك بالطبع المخاطر المترتبة على تقديم المساعدات للإمبراطور، لأن هذه المساعدة سوف تساهم في القضاء على حليف محتمل هو فرانسوا، كما أنها قد تستخدم لتقوية مركز الهابسبورج والكاثوليك في مواجهتهم. كما كانوا على وعى بإمكانية قيام البابا بالدعوة لعقد مجمع ديني بغض النظر عن الظروف السائدة في أوروبا . لكن كل هذه الاحتمالات كانت مستبعدة في شتاء ١٥٤٤.

وفي نهاية عام ١٥٤٤م عقد شارل سلام جريسي مع فرانسوا وسرعان ما دعا البابا لعقد مجمع ترنت في مارس ١٥٤٥م ، وأرسل شارل إلى الأستانة طالباً عقد هدنة على أساس الأمر الواقع . وقد رحب بها السلطان ليتفرغ للشاه طمهااسب ، وعقدت اتفاقية السلام الدائم في نوفمبر ١٥٤٦ ليتفرغ شارل لكان للمشكلة الألمانية تماماً ولو عن طريق الحرب² .

حاصل القول أن سياسات البروتستانت منذ سلام نورنبرج وحتى حرب شملكلد كانت تستهدف إزالة العقبات أمام الاعتراف القانوني بهم مستغلين الصراع بين الهابسبورج وبين الترك . وكانت كل قرارات الجامع باستثناء سير ١٥٤٤م متأثرة تماماً وبوضوح بالضغط التركي في المجر والبحر المتوسط.

فأجاز فرديناند في عام ١٥٣٤م مشروعية احتلال ورنميرج وأكد شروط سلام نورنبرج مقابل وعد شملكلد بالولاء والمساعدة ، واعترف في فرانكفورت عام ١٥٣٩م بامتداد اللوثرية منذ عام ١٥٣٢م ، ووافق على تعليق قرارات المجلس الإمبراطوري . وقد صدق الإمبراطور على هذا الاتفاق في عام ١٥٤١م تحت ضغط الترك في المتوسط

¹ S.Ficher-Galati , Ottoman Imperialism And German Protestantism , Op. Cit ., P.90.

² Ibid , P.92.

والمجر ، كما وافق فى سببر ١٥٤٣م وفى نورنبرج ١٥٤٤م على شروط البروتستانت بشرط ضمان المساعدة ضد الترك .

وبالرغم من أن هذه التنازلات كلها يمكن أن تلغى بموجب مجمع عام أو وطنى ؛ إلا أنها نالت موافقة كل الأطراف بالتدريج ، لكن الاعتراف القانونى والدائم بهم لا يمكنهم الحصول عليه فقط عن طريق استغلال أزمات الهابسبورج داخل أوروبا وما يترتب عليها من الحاجة إلى إحلال السلم داخل ألمانيا وإلى الامدادات ضد الترك . فالتنازلات التى حصلوا عليها كانت بالتدريج رغم اقتناعهم بأن حصولهم عليها كان بموجب استغلال الظروف وليس عن قناعة من قبل الكاثوليك أو من قبل الهابسبورج^١ .

ولاشك أن تركيز الدولة العلية على الشرق وأمورها الداخلية كان له تأثيره على الشؤون الألمانية فى الأعوام اللاحقة على حرب شملكلد ، لأن المكانة القانونية ومستقبل اللوثرية كان لا يزال غامضاً فى عام ١٥٥٢م . فلاحرب شملكلد ولا الإجراءات الإمبراطورية المترتبة عليها حلت المشكلة . ولهذا قرر البروتستانت أن السياسة الأكثر فعالية هى فى تزايد اعتماد الهابسبورج على ولاء ودعم البروتستانت . ولأن تجدد الاضطرابات فى المجر لم يكن منظوراً اتجهت الأنظار نحو فرنسا حيث عرض عليهم هنرى الثانى الذى خلف والده فرانسوا الأول تحالفاً ضد الإمبراطور منذ عام ١٥٤٨ ، وهو الأمر الذى لم يتم قبل عام ١٥٥٢^٢ .

وفى ربيع ١٥٥٢م بدأت الحرب بتقديم سليمان فى المجر متحدياً معاهدة وزنبرج بين فرديناند وبين نبلاء المجر والتى عينوه بموجبها ملكاً عليهم ، وبحرب هنرى فى الغرب وبحرب البروتستانت فى الداخل بقيادة مورييس حاكم ساكسونى . وأخذ شارلكان بالمفاجأة وانسحب ليعد قواته لمواجهة البروتستانت وفرنسا ، مرسلاً إلى فرديناند بموافقته على أية شروط لإحلال السلم فى ألمانيا . وهو ماتم فى بساو فى ٢٦ مايو على أساس المساواة الدينية والسياسية الكاملة بين الكاثوليك واللوثرين ، فى وقت كان فيه فرديناند مشغولاً بالتقدم التركى الذى وصل إلى بودا فى نهاية مايو .

وقد تم الاتفاق فى صلح أوجزبرج عام ١٥٥٥م على أن تمنح الحرية الدينية لأتباع لوثر وأن يشكل المجلس الإمبراطورى من عدد متساوى من كلا الجانبين للبحث فى كل المسائل المختصة بالكاثوليك والبروتستانت ، وأن يكون لكل أمير الحق فى انتخاب المذهب الذى يريد اتباعه ، وكل فرد لا يرضى بمذهب ولايته له أن يهاجر منها .

^١ Ibid , P.P.92 et seq.

^٢ Ibid , P.99

ويمكننا تلخيص التطورات السابقة فى عدد من النقاط:

أولاً: أن شارلكان لم يفهم دلالة ثورة لوثر ، وبدلاً من تركيز جهوده لحل المشاكل الألمانية استدار نحو إيطاليا تاركاً فرديناند فى مجمع ريجنسبورج لفرض قرارات مجمع ورمز . وهو قرار غير صائب لأن الأخ الأصغر لم يكن لديه إلا تفهم بسيط للمشكلة علاوة على أولوية الدفاع عن المجر ضد الغزو التركى فى كل سياساته.

فاستغل عدد من الأمراء والمدن الألمانية الفرص التى تقدمها لهم اللوثرية فى ظروف عدم الاستقرار السائدة كأداة لتحقيق طموحاتهم السياسية ، وحققوا فى عام ١٥٢٦م أول انتصاراتهم كنتيجة لحاجة فرديناند للمساعدة ضد الترك ، وإصرار الكاثوليك على حل المشكلة الدينية عن طريق عقد مجمع مسكونى ، فحصلوا على ضمانات رسمية لحمايتهم^١ .

فعام ١٥٢٦م يمثل أحد الأعوام الفاصلة فى تاريخ البروتستانت ، فبينما يحاول شارلكان السيطرة على الشؤون الإيطالية ويغرى البابا بعقد مجمع دينى من ناحية ، ويتبع فرديناند سياسة عدوانية فى المجر من ناحية ثانية ، امتدت اللوثرية عبر المدن الألمانية نظراً لتورط الهابسبورج فى المجر وإيطاليا ، ولرفض البابا الدعوة لعقد مجمع دينى.

ثانياً: فى ظل استقرار الأوضاع فى غرب أوروبا ، بدا إمكانية وجود حل للمشكلة الدينية . لكن تلقى البروتستانت معونة عاجلة تمثلت فى سياسات الدولة العلية نحو المجر والإمبراطورية . فقد كان شارلكان بقادر على وقف امتداد اللوثرية فى مجمع سبير وأوجسبرج لولا حاجة الأمن الحيوى للإمبراطورية للمساعدة من كل الولايات الألمانية.

ففى مقابل الدعم ضد الترك ، كان الإمبراطور مستعداً لضمان وجود اللوثرية حتى عقد مجمع آخر . وهكذا مثل القرار الإمبراطورى فى عام ١٥٣٢م نصراً لللوثرية بالرغم من الطبيعة المؤقتة لسلام نورمبرج . فلا فرديناند ولا شارلكان أمكنه الإخلال بها لمدة خمسة عشر عاماً . إذ انسحب شارلكان إلى غرب أوروبا لمتابعة صراعه مع العثمانيين والفرنسيين هناك تاركاً مهمة وقف امتداد اللوثرية لفرديناند^٢ .

فاستغل البروتستانت عدم تخلى فرديناند عن أطماعه فى المجر من ناحية وعدم موافقة البابا على عقد مجمع دينى من ناحية ثانية ، وكانوا فى عام ١٥٣٩م من القوة

^١ Ibid , P.111.

^٢ Ibid , P.112.

لدرجة تحقيق أقصى طموحاتهم تطرفاً في ضمان وجودهم الديني والسياسي على أرض ألمانيا^١.

وقد سعى شارلكان في عام ١٥٤١ لتوحيد ألمانيا سياسياً ، لكن فشلت المحاولة لاختلاف الرغبات الدينية والسياسية للطرفين . وكان امتداد اللوثرية يحظى بتسامح الإمبراطور نظراً لتعقد الموقف الدولي ، لأن نشاط الترك في المتوسط والمجر وتحالفهم مع فرنسا في إيطاليا أجبر الإمبراطور على تجديد ومد الضمانات الكافية للوثرية والتي سبق أن ضمنها لهم فرديناند في عام ١٥٣٩ تحت ظروف مماثلة.

ثالثاً: أن الهابسبورج لم يتمكنوا من التعامل مع المسألة الألمانية بحرية إلا في عام ١٥٤٦ م ، فلأن غرب وشرق أوروبا كانا في سلام ، فإن شارلكان كان قادراً على فرض الوحدة بالقوة وعن طريق إملاء الشروط على العدو المهزوم . لأنه حتى عقد مجمع أوجسبرج فإن ظهور شارلكان في ألمانيا كان يستهدف استعادة الوحدة الدينية والسياسية .

لكن ذلك لم يعد ممكناً بعد ، كما أن مصالح الإمبراطورية في المجر وغرب أوروبا فرضت ضرورة قبول الانقسام السياسي والديني الدائم بين الكاثوليك والبروتستانت في عام ١٥٥٥ م. وهو الانقسام الذي كان يمكن تفاديه لو كان شارل قد أعطى للشئون الألمانية بعض الأولوية على تحقيق طموحاته خارج الإمبراطورية^٢.

فالإمبراطور كان مصمماً على منع وجود البروتستانت الدائم في ألمانيا ، وكان يعتقد أن توحيد أوروبا سياسياً تحت قيادته هو مطلب أولى وسابق على استعادة الوحدة المعنوية للمسيحية الغربية . ولم يتيقن من فشل هذه الفكرة وخطورة النتائج المترتبة على فشلها بالنسبة لألمانيا حتى مجمع ترنت ١٥٥٤ م وانضمام الكاثوليك والبروتستانت وحتى فرديناند في انتقاد آراء الإمبراطور.

لأن غياب الإمبراطور عن ألمانيا خلال سنوات التكوين الأولى للإصلاح أعطى البروتستانت الفرصة لتحدي سلطته بالرغم من قرارات ورمز ، الأمر الذي قاده إلى سلام ١٥٣٢ م علاوة على تزايد عدم الوحدة إزاء تهديد الترك للمجر والإمبراطورية ، ثم سلام نورمبرج وتصديقه على سلام كادان وقبوله الواقعي لقرارات فرانكفورت وأخيراً سلام ١٥٥٥ م^٣.

^١ Ibid , P.113.

^٢ Ibid , P. 113.

^٣ Ibid , P.114 .

رابعاً: بالرغم من عدم نية الإمبراطور في الإسهام في نمو الإصلاح الديني ، فإن الأمر يختلف بالنسبة لفرديناند ، لأنه ليس مدفوعاً بأفكار إمبراطورية أوروبية بقدر ارتباطه بضرورات السياسة العملية . فكان دافعه الرئيسي هو حماية مصالحه في المجر في مواجهة الترك وتابعهم زابوليا أي السياسة الشرقية، فاعتبر مشاكل ألمانيا من اختصاص الإمبراطور ومسئوليائه العليا ، وشاركه في الرأي بإمكانية حلها عن طريق الجامع الدينية أو الدايت ، لكنه لم يتردد تحت ضغط الظروف إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البروتستانت ماداموا يشاركونه مصالحه في المجر^١ .

ففي عام ١٥٢٦م عندما هدد الترك ادعاءاته على المجر صدق فرديناند على قرارات سبير ، ومن أجل ضمان السلم في ألمانيا ودعم البروتستانت لخطته في المجر اعترف بغزوهم ورتبهم في كادان وصدق على تقديمهم الإقليمي في فرانكفورت ، بل واستمر على الحياد أثناء اضطرابات عام ١٥٥٢م وفضل التسليم بشروطهم في بساو.

خامساً: - أن الضغوط الدولية هي العامل الأكثر أهمية في الامتداد الإقليمي والاعتراف الرسمي باللوثرية ، وأن الترك شكلوا الدور الرئيسي في تاريخ الإصلاح الديني . فالأتراك كانوا المنافسين لسيادة الهابسبورج على أوروبا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر . فهم قوة شرقية تتجه غرباً في مواجهة قوة غربية تتجه شرقاً ، فكان الصدام المباشر والمروع في أرض المجر ، مع فتح جبهات فرعية في إيطاليا وفرنسا والبحر المتوسط وشمال أفريقيا^٢ .

وكان الدافع الأكبر لتقدم البروتستانت هو إنكار الترك لادعاءات الهابسبورج السيادة على المجر ، فطالما كان هذا الموقف موجوداً ، وطالما دعم الباب العالي الخصوم الرئيسيين مثل زابوليا أو ابنه الرضيع أو فرضوا سيطرتهم المباشرة على قلب المجر ، مثلما فعلوا بعد عام ١٥٤١م ، فإن الصراع بين الترك والهابسبورج سوف يستمر . علاوة على أن تحالفهم مع فرنسا وتحديدهم سيادة الهابسبورج في الإديرياتيك والمتوسط قاد إلى عدم استقرار الأوضاع في غرب أوروبا^٣ .

وكان البروتستانت على استعداد لربط صراعهم نحو الامتداد الإقليمي في ألمانيا مع المشاكل التي برزت للهابسبورج نتيجة الخطر التركي المباشر وغير المباشر، بل استغلوا بنجاح اعتماد الهابسبورج على المعونة الألمانية لحماية الإمبراطورية ولتحقيق أطماعهم في المجر لصالح قضيتهم . فكل اللحظات الفاصلة في علاقات البروتستانت

^١ Ibid , P.114.

^٢ Ibid , P.115.

^٣ Ibid , P.116.

بالهابسبورج منذ عام ١٥٢٦ م، كانت متصلة بنشاطات العثمانيين في شرق أو غرب القارة.

بتعبير آخر ، فإن حجر الأساس في صراع البروتستانت نحو الاعتراف الرسمي قد تأثر بعمق بسياسات الدولة العلية في أوروبا . ومن التناقض أن نجاح الإصلاح في ألمانيا قد تأثر بشدة بظروف الخوف العام من الغزو التركي ، فقادة البروتستانت بالرغم من القيود العقيدية ومشاركتهم في قتال الترك قد استغلوا كل الفرص التي لاحت لهم من الصراع بين الهابسبورج وبين العثمانيين . لأنهم صرفوا أنظار الهابسبورج عن الشئون الألمانية ، وجعلوهم معتمدين تماماً على تعاون البروتستانت معهم في تحقيق طموحاتهم في أوروبا خاصة المجر . ومن ثم فإن تكتيل وامتداد ومشروعية اللوثرية في ألمانيا في ١٥٥٥م يجب أن نرده إلى "الامبريالية العثمانية" إن صدق تعبیر فيشر أكثر من أى عامل آخر^١ .

وقد استمرت الأمور الدينية هادئة حتى حرب الثلاثين عاماً سنة ١٦١٨م ، والتي كانت في بادئ أمرها دينية لكنها ما لبثت أن أصبحت حرباً دولية بين أمم مختلفة قامت تناهض سيادة آل الهابسبورج لحفظ التوازن بين الدول الأوروبية ، وصارت الأمور السياسية أهم عامل في استمرارها ، خاصة بعد عقد التحالف في ١٦٢٥م بين إنجلترا و الدانمرك وأمراء شمال ألمانيا البروتستانت ثم دخول جوستاف رودولف ملك السويد لصالحهم في ١٦٣٠م ، وفرنسا عام ١٦٣٥م^٢ .

وقد تخوف المعاصرون من أن هذه الاضطرابات الناشئة بين الأوربيين قد تؤدي إلى تكرار المتاعب في أكثر مناطق أوروبا حساسية وتعرضاً للفواجع ، خاصة وأن الجيوش العثمانية تتقدم صوب قلب أوروبا . لكن سرعان ما تبددت المخاوف لأن الاضطرابات في ألمانيا قد تزامنت مع تركيز الدولة العلية على أمورها الداخلية ، والتي كانت من الصعوبة بمكان جعل العثمانيين ينهمكون فيها غير قادرين على استثمار الوضع المضطرب في ألمانيا.

وقد انتهت في عام ١٦٤٨م بصلح الإمبراطور مع البروتستانت برئاسة السويد في أوزنابروك وإبرام معاهدة أخرى مع الكاثوليك برئاسة فرنسا في مونستر، وتعرف هاتان بمعاهدة وستفاليا ، والتي يراها البعض مقدمة القانون الدولي الحديث.

^١ Ibid , P.117.

^٢ بول كولز ، مرجع سابق ، ص ١٦٩.

حاصل القول أن التهديد التركي كان أحد الأسباب الأساسية في توسيع رقعة البروتستانتية في أوروبا وتدعيم أركانها إذا لم يكن ساعدها مباشرة ، مثلما هو الشأن في شمالي المجر وترانسلفانيا حيث أصبحت الكالفينية الدين المسيطر وهو الذي سمي هنا باسم له دلالاته القوية وهو المذهب الكالفيني التركي .

"ذلك أن صراع الهابسبورج تميز بالخرج وربما بالشلل إزاء المصلحين من جراء التهديد التركي ، ولكن شرلكان وفريناند عجزا أيضاً عن تسخير كل قواهما لمقاومة "التركي" ، نظراً إلى أنهما كانا مجبرين على النضال بلا هوادة ضد البروتستانت ، وبما أنه كان غير قادر على مواجهة هدفين في آن واحد : إرجاع البروتستانت إلى حظيرة الكنيسة وطردهم من أوروبا ، فإن شرلكان أجبر على التضحية بمقاومة التركي ، وكان العثمانيون يعرفون كل هذا عندما كانوا يساعدون البروتستانتية حيثما أمكنهم ذلك" .

والمثال الواضح لكل ما سبق هو ترانسلفانيا التي كانت تربة صالحة للمنافسة بين وجهات النظر المسيحية المختلفة ، فكل المذاهب تحصنت في ترانسلفانيا واتخذتها موطناً، فكانت تنظر ببرود إلى فكرة تحريرها من التبعية للسلطان التركي من قبل النمسا الكاثوليكية ، بل في بعض الأحيان كانت تقاوم فكرة تخليصها من الحكم العثماني على يد قوى كاثوليكية.

وهو الأمر الذي يؤكد أن المناظر والرؤى التي تدعو إلى الأسى والتي ما زالت كامنة في الخيال الشعبي لشعوب البلقان المسيحية - والتي تجلّت في الإبادة العرقية والدينية للبوسنة والهرسك- والتي تصور العثمانيين الغزاة سفاحين متعطشين للدماء ما هي إلا نتيجة للدعاية التي سادت يوم كانت الروح الصليبية هي الغالبة وكان الهابسبورج وبابوات روما هم عصب هذه الدعاية ، وقد تكون هذه الفكرة السيئة عن

أندرى كلو ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

J.B. Dourselle , Op. Cit., P. 89 .

وهو ما يؤكد تحليل اينالتيك ، إذ اعتبر مساندة البروتستانت والكالفينيين أحد المبادئ الأساسية للسياسة العثمانية في أوروبا ، ففي عام ١٥٥٢م حاول سليمان تشجيع أمراء ألمانيا ضد البابا والإمبراطور مبلغاً إياهم في رسالته عن عزمه في القيام بحملة ، ويعددهم ألا يضاروا عندما يدخل ألمانيا . وفي خطابه إلى البروتستانت في الأراضي المنخفضة يعددهم السلطان بالمعونة العسكرية مؤكداً أنهم قريبون منهم ، لأنهما لا يعبدان الأوثان ويعتقدون في إله واحد ويحاربون البابا والإمبراطور . وتحت السيادة العثمانية نمت الكالفينية في المجر وترانسلفانيا ، فالحقيقة - في رأيه - أن الضغط العثماني على الهابسبورج هو سبب امتداد البروتستانتية في أوروبا.

Halil Inalcik , The Turkish Impact On The Development Of Modern Europe , Op. Cit. , P.

العثمانيين اتجاهها معاصراً للحط من شأن القرن السادس عشر ، وإظهار وجهه القبيح مقارنة بالقرن التاسع عشر الذى اختلفت ظروفه عندما كانت الدولة العلية تبذل جهوداً يائسة لوقف تيار القومية البلقانية^١ .

فهناك عاملان أساسيان لفهم سياسات المجر إزاء ترانسلفانيا^٢ : الصراع من أجل الدستورية والرغبة فى الاستقلال الذاتى عن الهابسبورج ، وجعل ترانسلفانيا تلعب دورها التقليدى كضامن لحرىات المجر وحتى لا تبقى المجر بين سندان الأتراك ومطرقة الهابسبورج.

بتعبير آخر ، كان الهدف هو أن تبقى ترانسلفانيا كوحدة سياسية منفصلة عن فيينا وكحاجز أمام تدخل الهابسبورج ضد الحرىات الأساسية لمملكة المجر ، وهو الدور الذى لعبته فى الفترة من أواخر القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن السابع عشر . فحتى عام ١٥٤١ كانت ترانسلفانيا جزءاً من مملكة المجر التى تشكل " دار عهد " فى علاقاتها بالأتراك ، ثم جعلها سليمان القانونى تحت سيطرة يوحنا زابولا ، فانقطعت صلات ترانسلفانيا بالهابسبورج ، وأصبحت ترانسلفانيا اعتباراً من عام ١٥٨٨ م ولاية منفصلة تحت تبعية الباب العالى حتى عودتها للنمسا عام ١٦٨٦ م وتحت التبعية المباشرة لفيينا ابتداء من عام ١٦٩١ .

كما أن التسامح الدينى الذى مارسه العثمانيون إذا ما قورن بالقوى المسيحية قد قوى موقف العثمانيين . ذلك أن الانتشار السريع للبروتستانتية فى أجزاء المجر التى يحتلها العثمانيون قد جعل من غير المحتمل أن يهب هؤلاء النبلاء الذين تحولوا إلى البروتستانتية لمعاونة الهابسبورج . وفقد الهابسبورج مع الزمن أى أمل فى استعادة قلب المجر المفقود ، واقتصرت سياستهم على سلسلة من المحاولات لاقتطاع ترانسلفانيا من النظام العثمانى باعتبارها منطقة حدودية^٣ .

مثلاً حرصت الدولة العلية على الحفاظ على هذه الولايات الحدودية عبر علاقات التوازن الأوروبى ، فقد كرست نوعاً من الصلح والهدنة مع فرديناند اعتباراً من عام ١٦٠٦ م وحتى ١٦٩٩ م للإبقاء على الوضع الراهن . كما يمكننا النظر إلى ندية

^١ بول كولز ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

J. Lavalley , Op. Cit., P. 37 .

^٢B. Kiraly, P. Pastor, The Sublime Port and Ferenc II Rakoczi's Hungary: An Episode in Islamic Christian Relation , In Abraham Ascher (ed), The Mutual Effects of the Islamic and Judeo - Christian World : The East European Pattern , (New York: Broklyn College Press, 1975, P.P. 129-131).

^٣ بول كولز ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

التعامل الدبلوماسي والبروتوكولي التي قبلها السلطان أحمد الأول مع كل من الإمبراطور رودولف والأرشيديوق ماثياس على أنه لا يمثل تراجعاً إقليمياً للعثمانيين بقدر ما يشكل تحولاً معيناً في موقفهم تجاه الهابسبورج.

ففي عام ١٦١٣م تم انتخاب ييشيلين أميراً لترانسلفانيا وأقر السلطان لهذا الانتخاب ، وتم توقيع اتفاق جديد في عام ١٦١٤م ثم في عام ١٦١٥م ، وتكريس الاستقرار في الإقليم حتى عام ١٦٦٤م ، والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع فرنسا وإنجلترا وهولندا و البندقية ، فهي بالنسبة إليهم قوة عظمى ، الأمر الذي يبرر لهم صون العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها . وتوقيع بولندا صلح ١٦٢١م بعدم التدخل في شئون الإمارات الدانوبية التابعة للسلطان ، بل ووضع أوكرانيا وبودوليا تحت سيطرة الأتراك . بموجب صلح ١٦٧٦م ، وإيجاد علاقات مع قيصر روسيا الذي أرسل سفيره عام ١٦٤٠م لبدء علاقات الصداقة ، ثم الحصار الثاني لفينا عام ١٦٨٣م وتحالف القوى الأوروبية ضد الأتراك وفرض صلح كارلوفجة ١٦٩٩م عليها . والذي شكل - في رأى البعض - بداية الانتقام من "التركي" ومحاولة إقصائه بعيداً عن القارة والتخلص من الوجود الإسلامي الذي خلفه داخلها^١ .

وقد شهدت السنوات الوسطى من القرن السابع عشر علامات دالة على تجديد الدولة واستئناف التقدم العثماني . ففي عام ١٦٧٦م امتدت الحدود العثمانية في أوروبا أكثر من أى وقت مضى ، وفي عام ١٦٨٣م حاصرت فيينا للمرة الثانية واضعة الحدود التي يمكن أن تصل إليه في أوروبا حملة آتية من الشرق مهما كانت تخضع إليه من انضباط وقيادة . أما تصور حملات تدوم سنة كاملة في مناخ أوروبا الشرقية و الوسطى فهو أمر غير ممكن . وقد نجت أوروبا طيلة قرون عديدة من سطوة "التركي" من جراء مناخها والمسافة التي بينها وبين القسطنطينية أكثر من بطولات قوادها^٢ .

^١ T. Lavallee , Op. Cit ., P. 219 , P. 229 , P. 364 , P. 401 .

بول كولز ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

^٢ J.B. Duroselle , Op. Cit., P.P. 109 et seq .

Theophile Lavallee , Op. Cit ., P. 352 .

المبحث الثانى:

الامتيازات الأجنبية : النشأة و الطبيعة

دراسة فى العلاقات التركية الفرنسية:

تقوم فكرة هذا المبحث على افتراض :

- أن التناقض بين الظروف التى اقترنت ببداية ونشأة الامتيازات وكونها منحاً سلطانية منحها الدولة العلية عن طيب خاطر لبعض حلفائها فى أوروبا ، وبين الظروف التى انتهت إليها ،والتي شكلت قيوداً على الاختصاص الإقليمى للدولة العلية وانتقاص شخصيتها القانونية الدولية ومكانتها داخل أسرة الأمم ، مثل هذا التناقض أدى إلى صعوبة البحث فى الأساس الصحيح الذى بنيت عليه تلك الامتيازات.

- أن الدولة العلية قد استغلت ثراوتها ومكانتها فى مساندة حلفائها الأوربيين، وأن الامتيازات الممنوحة لفرنسا ثم للهولنديين والإنجليز وغيرهم ، إنما كانت تستهدف فى حقيقة الأمر دعم هذه الدول البروتستانتية وغيرها خلال نضالها ضد بابا روما وهابسبورج النمسا . بل ومما ساعد إلى حد كبير على بروز فرنسا ، باعتبارها دولة قومية خلال القرن السادس عشر ، هو تحالفها مع العثمانيين . فالأسطول التركى فى غربى المتوسط كان يحمى جناح فرنسا الجنوبى ضد أى هجوم يشنه أعداؤها مما أتاح لملوكها تركيز قوتهم فى الشمال وتأمين حدود فرنسا القومية ، تكملة لهذا النشاط السياسى فى أوروبا الذى نجد الحكومة العثمانية تساند فيه بروتستانت أوروبا الذين تبودلت معهم رسائل أوضح فيها العثمانيون التشابه بين البروتستانتية والإسلام^١ .

فهناك اختلاف فى الأساس الذى تقوم عليه الامتيازات الأجنبية :

١ . فقد رأى البعض أن أساس منح الامتيازات إنما يرجع إلى الرغبة فى تقرير علاقات تجارية بين الدولة العلية وبين البلاد الأوروبية . أى أن الرغبة فى تقرير هذه العلاقات التجارية هى التى أوحى بوضع نظام الامتيازات حتى يتيسر للأوربيين (الأجانب) أن يتاجروا فى بلاد الشرق ، إذ لا يمكن لهؤلاء التجار إجراء معاملتهم بحرية ما دامت الأنظمة القانونية و العادات مختلفة .

وهو رأى Feraud - Giraud لأن وجود تلك الامتيازات كضمانات لهؤلاء التجار هو أمر ضرورى لأطمئنانهم على حياتهم وممتلكاتهم وتجاراتهم فى بلاد المشرق.

^١د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، (القاهرة :دار الشروق، ط٢ : ١٩٩٣ ، ص ٩٤).

وأن احتياج الدولة العلية لنشاط هؤلاء التجار - إذ لم يكن العثمانيون أصحاب تجارة - قادها إلى تقديم مثل هذه الضمانات التي لم تكن غريبة على التعاملات الدولية القديمة أو المعاصرة لهم ، والتي وجدوها في القسطنطينية لأمم إيطاليا التجارية ، أو في الشام ومصر المملوكية ، خاصة لجنوة وللبندقية وفرنسا وحتى لأنكونا وراجوزا والقطلانين^١.

ومن ثم فإن الاعتقاد الشائع بقصر الامتيازات الأجنبية من حيث النشأة والتطور على الدولة العلية هو أمر غير صحيح وبعيد عن الدقة . فالامتيازات تلك - إن شئت القول - قديمة قدم الاتصالات بين الشعوب والحضارات ، فهي في معناها الواسع ترتبط بحالة الأجانب في ظل سيادة مبدأ شخصية القوانين في الفقه الدولي الخاص.

بل وهناك من يعود بها إلى ما يعتقد من اتصالات شارلمان بهارون الرشيد ومطالبته بحماية الحجاج المسيحيين في القدس . فلهذا الاتصال بين شارلمان والرشيد قصة دونتها الروايات اللاتينية وإن لم تشير إليها الروايات العربية ، وأن الرشيد أرسل يهب ملك الفرنجة السيادة على فلسطين بأسرها ، وتؤكد الروايات الكنسية وقوع مثل هذه الهبة ، بل وتشير إليها بعض القصائد السكسونية.

ولكن لا ريب أن هذه مبالغة أملتها كبرياء الكنيسة ولم ترد في الروايات المعاصرة^٢. بل ولم يشر إليها اجهنارت مؤرخ شارلمان وعصره ، مع أنه كان يعنى بذكر الفيل الذي أهده الخليفة إلى مليكه هذا من جانب ، وصمت الرواية العربية من جانب آخر دليل على أن العلاقات بين بلاط بغداد وبلاط إكس لاشابل لم تكن خطيرة إلى الحد الذي تذهب إليه الرواية الكنسية ، ولم تخرج عن المجاملات المملوكية بين سيدى الشرق والغرب .

^١د. حامد زكى ، مرجع سابق ، بند ٥٢٩ ، ص ٦٧١.

" بل يرون أن الباب العالي كان محتاجاً لايجاد هذه العلائق التجارية مع الدول الأوروبية رغبة في زيادة موارده ، إذ كان إيراد الباب العالي قائماً على غنائم الحرب وما يدفعه الذميون . ومع تناقص الحروب وتزايد عدد الداخلين في الإسلام تناقصت إيرادات الباب العالي ، فكان لا مناص من أنبحث عن طرق أخرى للحصول على الموارد."

Georges Meyer , L'Egypte Contemporaine et Les Capitulations , (Paris: P.U.F. , 1930 , P.P. 24 et Seq).

Jacques Thobie, Interetes Et Imperialisme Francais Dans L'Empire Ottoman , (Paris: Univ. de Paris, Publications de la sorbonne Imprimerie Nationale , 1977, P.P.13-17).

^٢محمد عبد الله عنان ، شارلمان والرشيد: صفحة من تاريخ الدبلوماسية في الإسلام وعلاقات الإسلام والنصرانية ، (القاهرة: مجلة السياسة الأسبوعية ، ٥ مايو ١٩٢٨ ، ص ٩).

وإن كان مما هو مؤكد ارتباط نشأة تلك الامتيازات بالحروب الصليبية وتقرير أمراء الدويلات الصليبية في الشام لصالح البندقية وجنوة وغيرهما من المدن التجارية الإيطالية ، العديد من الامتيازات التجارية . "ففى الوقت الذى تتدفق فيه على الشرق الإسلامى حشود المحاربين الصليبيين ، وقد إليه أيضاً التجار المسيحيين من أجل إنشاء وتأسيس المحال التجارية . وطبقاً لمبدأ شخصية القوانين الذى كان يسود هذا العصر ، كانت هذه المستوطنات التجارية تخضع للقوانين الوطنية لمؤسسيها" .

فالمدن البحرية الإيطالية قد لعبت دوراً حيوياً عن طريق قيامها بنقل القوات والعتاد ، واشتراكها فى حصار الموانئ والثغور وإحكام السيطرة عليها من جهة البحر . فما كانت القوات الصليبية التى تزحف براً بقيادة بمفردها على غزو تلك الموانئ الحصينة بدون وجود الأساطيل البحرية الإيطالية ، مثلما لم يكن فى مقدور تلك الدويلات أن تحافظ على وجودها من غير معونة هذه الأساطيل . فامتلاك الثغور كان يضمن هؤلاء اتصالاتهم المباشرة بالغرب ، حيث تأتيهم النجدة البشرية والمالية الكافية لبقائها.

ولم ينكر أمراء الدويلات الصليبية البتة أهمية هذه الخدمات التى كانت تؤديها إليهم المدن البحرية ، وبرهنوا على عرفانهم بالجميل بتقديم الكثير من المنح والامتيازات . كما كانت تلك المدن من ناحيتها مقتنعة بحاجة هؤلاء إلى مساعدتها ، فكانت تهتم حتى قبل الاستيلاء على أى مكان أن تشترط ثمناً لمعونتها التنازل عن بعض الحقوق والممتلكات داخل المدينة^٢ .

^١ أ.د. عبد العزيز سرحان، القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٥٧٣ .

^٢ ف. هايد ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ١٤٥-١٥١ .

ويذكر كتاب هايد بعرض تلك الامتيازات التى حصلت عليها البندقية وجنوة وبيزا وغيرها . فالجنوة مثلاً قد أرسلوا خلال الفترة من الفترة بين عام ١٠٩٨م و عام ١١١١م ، ست حملات بحرية ذات أحجام مختلفة لمساعدة الصليبيين فى حملاتهم الأولى ضد المسلمين ، فنجحوا فى احتلال غالبية المدن الشامية بدءاً من أنطاكية وانتهاءً ببيت المقدس.

وكان ثمن ذلك منح الجنوة العديد من الامتيازات والحقوق التجارية فى تلك المدن والموانئ ، تطبيقاً لبنود الاتفاقات التى عقدها مع الصليبيين وتعهدوا فيها بالدفاع عن كياناتهم فى الشرق ، فكانت اتفاقية عام ١٠٩٨ م هى أول قائمة بالامتيازات التى حصل عليها الجنوة بالشام . وبعدها بدأت الامتيازات والحقوق التجارية تنرى على الجنوة كمحصلة طبيعية لما عقده مع الصليبيين من اتفاقات فيما يتعلق باللاذقية وجبيل وبيت المقدس وقيسارية وأرسوف وبيروت وعكا وطرابلس وصور وصيدا ، كما تمتعوا بحرية التجارة فى كافة المدن الصليبية بالشام ، وحصلوا على أنصبة من دخول عديد من الموانئ مثل عكا التى أخذوا ثلث دخلها السنوى . كما كان للبنادقة امتياز وحيد من نوعه ، إذ كان لهم الحق فى حصة فى كل مدينة من مدن المملكة ، حتى ولو تم الاستيلاء عليها بدون مشاركتهم ، خاصة فى حيفا وصيدا والقدس وصور . وتتكون تلك الامتيازات من أراضى تقام عليها المباني، ويطلق على مجموعة المباني تلك التى تصبح ملكاً لأمة تجارية اسم

لكن هذه الامتيازات التي منحها ملوك الدول الصليبية وأمرؤها لجماعات التجار، سواء عن طريق المعاهدة أو عن طريق الهبة الخالصة لم تؤد بهؤلاء التجار إلى حالة العبودية الإقطاعية أو أن تفرض عليهم ضرائب إلزامية . فكانت الجمهوريات الإيطالية إذا شاركت في الحملات الصليبية إلى جانب قادة الجيوش إنما تشارك بصفقتها حليفات لهم وعلى قدم المساواة معهم ، إنما نالت نصيبها من الغنائم وامتلكتها معفاة من كل التزام أسوة بغيرها من الأمراء.

وإذا كان النظام الإقطاعي بكامل عناصره قد طبق على الدويلات التي أنشأها الصليبيون ؛ فإن تلك الجاليات التجارية بأملاتها المختلفة ونظمها الخاصة بها كانت بمثابة بقع شاذة في ذلك النظام . لذلك كان البارونات ينظرون إليها باستياء شديد ، ويجهدون أن يحولوا دون وقوع أى نوع في أية منطقة يقترن بملكيتها أى ارتفاع في أيديهم .

بل ويلاحظ أنه عندما اهتم الملوك والأمراء بتنظيم دويلاتهم تلك وتطبيق النظام الإقطاعي الذي عهدوه في أوروبا فيها ، أصبح وجود هذه المستعمرات والمستوطنات التجارية الخارجة عن سلطانهم القانوني والفعلي عائقاً لهم في كثير من الأحيان . وكانت محاولاتهم الحد من سلطة رؤساء المستوطنات تقابل دائماً بالاحتجاج والتعنيف من قبل الوطن الأم، بل وأحياناً من قبل البابا الذي يهدد بالحرمان كل من يتعرض لهم.

على أن تلك المدن الإيطالية قد اتبعت سياسة ذات وجهين تتفق مع مصالحها التجارية ، فهي تقل الصليبيين على مراكبهم وتتعهد بحمايتهم في مقابل امتيازات تجارية ضخمة ، مثلما تدخل في علاقات تجارية وثيقة مع دار الإسلام في مصر والشام . حتى ليصدق عليهم وصف صلاح الدين الأيوبي " كل هؤلاء تارة لا تطاق ضراوة ضرهم ولا تطفأ شرارة شرهم ، وتارة يجهزون سفاراً يحتكمون على دار الإسلام في الأموال المجلوبة وتقصر عنهم يد الأحكام المرهوبة ، وما منهم الآن إلا من يجلب إلى بلدنا آلة قتاله وجهاده ، ويتقرب إلينا بإهداء طرائف أعماله وبلاده ، وكلهم قد تقررت المواصفة وانتظمت معهم المسألة^١ " .

- Vicus أو Ruga وتتضمن مقر الإدارة والحكم التي يقيم بها رئيس الجالية ويجتمع مع المحلفين الذين تشكل منهم المحكمة ، بالإضافة إلى المخازن والمستودعات وكنيسة وطواحين وأفران وسخانات وحمامات خاصة بهم.
^١ رسالة صلاح الدين الأيوبي إلى الخليفة عام ٥٢٠ هـ ، أوردها :
القلقشندي ، صبح الأعشى ، مرجع سابق ، ج ١٣ ، ص ٨٨ .
وانظر كذلك :

د. مصطفى الكتاني ، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الإسلامي ١١٧١ - ١٢٩١ ، (الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٣٢٢) . -

فبالرغم من فترات العداء التي سادت العلاقات الإسلامية الصليبية من جهة ، ودور المدن الإيطالية الإيجابية في مساعدة الصليبيين من جهة أخرى ؛ كان التجار يفدون زرافات ووحداً على الأسواق الإسلامية ، وعقدوا الاتفاقات مع كل من الطرفين ضماناً لاستمرار التجارة . بل واحتفظت تلك الأمم الإيطالية بمكانتها وامتيازاتها التجارية حتى بعد سقوط مدن الساحل السوري في أيدي المسلمين .

وقد شكل الارتباط التجارى بمصر مسألة ذات أهمية خاصة في فترة الحروب الصليبية وما بعدها . فقد كان التجار الأوروبيون لا يتورعون عن تزويد المصريين بمعدات حربية تستخدم بالتالى في قتال الصليبيين ، وكانت هذه الجرائم الضارة بالعالم المسيحى تثير السخط العام ، وتحمل الكنيسة أكثر من مرة على التدخل . بل وأثارت ثائرة المجامع الدينية التى حكمت بالحرمان والعبودية على كل شخص يجرؤ على بيع حديد أو سلاح أو خشب لبناء السفن أو سفن جاهزة للمسلمين ، أو يدخل فى خدمتهم بصفته قبطان سفينة . وكانت القوانين الكنسية تأمر بنشر هذه الأحكام بصفة دورية .

"فقد أصدر البابا فى عام ١١٧٩م مرسوماً حرم فيه على جميع المسيحيين التجارة مع المسلمين الذين وصفهم هذا المرسوم بالكفار . وظل هذا التحريم قائماً حتى منتصف القرن الرابع عشر . ولم تتمكن البندقية إلا أن تحصل على إعفاءات جزئية من هذا المرسوم ، حتى تمكنت عام ١٢٦٢ من الحصول على إعفاء عام مكنها من إبرام معاهداتها التجارية مع مصر"^١

ومن ثم ، فلم تكن العلاقات بين دار الإسلام من جهة والمدن التجارية الإيطالية من جهة أخرى تقوم على أساس هذا الوضع البسيط ، فكثيراً ما تعقدت نتيجة للارتباك الناشئ عن الحروب الصليبية ، وضروة الملاءمة بين المنافع المادية وبين إدارة الأوامر والنواهي الدينية ، حتى لكأن العلاقة فى جوهرها "علاقة عداوة تسترّها ولا تمحوها أبداً ضرورات السياسة ، يزور بلادنا وسلاطيننا رسلهم وقصادهم ، ويقيم فى أرضنا قناصلهم وتجارهم ، ولكن لا ود ولا تراحم بيننا وبينهم"^٢ .

د. فايد حماد عاشور ، العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامى فى العصر الأيوبى ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ١٨١) .

^١ د. عبد العزيز سرحان ، القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٥٧٣ .

^٢ د. محمد شفيق غربال ، مقدمة كتاب شارل ديبل ، البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة د. أحمد عزب عبدالكريم ود. توفيق إسكندر ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٤٧ ، ص ن) .

لأن الشعوب المسيحية - كما سبق القول - كانت تتخرج من المتاجرة مع المسلمين ، خاصة بعد أن أاجت الحروب الصليبية نار الخصومة وبعد أن أصبحت مصر بعد ذلك تحت حكم صلاح الدين مركزاً لقوة الإسلام . وكان سلاطين القاهرة من ناحيتهم يستشعرون شيئاً من الارتباك إذا منحوا التجار المسيحيين بعض الامتيازات ، على أن الفوائد التي تجنى من توثيق العلاقات بين مصر الإسلامية والغرب المسيحي كانت من الكثرة بحيث كان لا بد وأن تخفت هواجس الضمير . وعلى الرغم من توقيع الكنيسة الحرمان الديني على كل من يشتغل بهذه التجارة المحرمة ، وخاصة تهريب البضائع وقت الحرب ومصادرة ممتلكاته وتهديده بفقد حريته ؛ على الرغم من ذلك كله عقدت الصلات سريعاً بين البندقية وبين المسلمين^١ .

حاصل القول ، أن تلك الامتيازات والضمانات لم تكن غريبة على التعاملات الدولية السابقة أو المعاصرة للدولة العلية والتي وجدتها ومن ثم منحتها لأمم إيطاليا التجارية ، سواء في مصر والشام وحتى داخل القسطنطينية . فالسلطان سليم الأول عقد معاهدة مع البندقية في ثغر الإسكندرية في عام ١٥١٧ ، مثلما عقد محمد الفاتح معاهدات مماثلة مع البندقية وجنوة في القسطنطينية عام ١٤٥٤م مضمونها الإبقاء على الامتيازات التجارية السابقة.

فهذه الامتيازات التي منحها السلاطين للدول الأجنبية كانت امتداداً لتقاليد سابقة ، فكانت الإمبراطورية البيزنطية تطبقها في علاقاتها السياسية والتجارية مع بعض الدول الأوروبية وبنوع خاص مع الجمهوريات الإيطالية ، واتخذ أمراء المسلمين هذه الامتيازات أساساً لاتفاقات أخرى عقدوها مع تلك الجمهوريات^٢ .

على أن هناك تطورات أكثر أهمية في الفترة التاريخية للدراسة ، والتي ارتبطت بنشأة وتطور الجماعة الدولية والتنظيم الحديث ، "فخلال القرن السادس عشر الذي تميز بتقوية نفوذ الملوك وأمراء الاقطاع وزيادة الانتاج واتساع رقعة المدن ، وانتعاش التجارة الدولية على إثر الكشف الجغرافية والعلمية ، حصل تطور جديد في نظام التمثيل

^١ هايد ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٦ .

مثال هذه القوانين الكنسية الصادرة في أعوام ١١٧٩ و ١١٩٥ و ١٢٤٥ . وفي مونبلييه عامي ١١٦٢ و ١١٩٥ . ونيقوسيا عام ١٢٥١ . مثلما وجه الباباوات في منشورات مختلفة تحذيرات صريحة لسكان المدن التجارية ، مثل تحذير أنوسنت الثالث للبنادقة عام ١١٩٨ ، وجريجوار العاشر لجنوة ومونبلييه عام ١٢٧٢ .

^٢ إميل خوري ، عادل اسماعيل ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ١١-١٢ .

انظر نصوص تلك المعاهدات في:

Nasim Sousa , The Capitulary Regime of Turkey :Its History , Origin and Nature , (Baltimore : John Hopkins , 1933, P.P. 83 et seq).

القنصلى كان سبباً فى تأصيله . وذلك لأنه خلال هذا القرن كان مبدأ التجارة الخارجية أو الدولية يمر بصعوبات كثيرة نجمت عن المنافسة التى كانت تسود الأمم فى ميدان التجارة الدولية ، وهى المنافسة التى كانت تصل إلى درجة العداوة بينها^١ .

وزيادة على ذلك فإن التجارة الدولية كانت تحف بها المخاطر الناشئة عن استعمال البحر فى نقل البضائع ، وأيضاً مخاطر طرق النقل البرى وأخطار الحروب التى كانت من سمات العصر الاقطاعى ، ولما كانت البعثات الدبلوماسية الدائمة غير منتشرة فى هذه الفترة ، لم يكن هناك من وسيلة سوى أن تعول كل دولة على موظف عام تابع لها فى حماية رعاياها من التجار فى الخارج ، خاصة فى الموانئ البحرية التجارية، ولم يكن فى إمكان القنصل القيام بهذه المهمة إلا إذا اعترف له بسلطات وحصانات وامتيازات دبلوماسية.

٢. ولهذا فقد رأى البعض فى الامتيازات تلك أساساً أكثر تعبيراً عن طبيعتها ومضمونها وهو اختلاف الدين أو اختلاف الآداب والقوانين ، باعتبار أن القوانين كانت جزءاً من الدين . فاختلاف الدين استدعى حتماً تقرير تلك الامتيازات ، لأن المسيحيين ما كانوا ليقبلوا مطلقاً أن تطبق عليهم أحكام الدين الاسلامى ، وبخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار العداوة المستحكمة بين العالمين المسيحى والإسلامى.

ومقتضى هذا الأساس أن الدين الاسلامى لا يقر إيجاد علاقات بين أهل دار الاسلام وأهل دار الحرب ، لكن لم يكن فى مقدور الدولة العلية أن تتجاهل وجود العالم المسيحى ، ولا تقرير علاقات تجارية معه ، فالتجأت إلى نظام الامتيازات لكى تطمئن التجار الأوروبيين ، وتوفق بين الدين الذى لا يباح لغير المسلمين الاستفادة من أحكامه والذى ينطوى على إهمال غير المسلمين وبين التجارة.

لكن نظام الامتيازات هذا فى شكل الإعفاء من القضاء المحلى كان موجوداً أيضاً فى أوروبا أبان العصور الوسطى رغم الاتحاد فى الدين والمسيحية . كما أن هذا الرأى كان يقتضى ضرورة قطع كل علاقة بين المسلمين وغيرهم لا تقرير امتيازات لهم من جانب المسلمين . علاوة على أن الشريعة لا تتخلى مطلقاً عن حكم العلاقات القانونية بين المسلمين وغيرهم ، وهى بذلك تفرق عن Jus Quiritium الرومانى باعتباره قانوناً مغلقاً ينظم العلاقات بين أبناء طائفة معينة دون غيرهم، فالشريعة تحكم منازعات غير المسلمين، وبخاصة إذا ما تحاكموا إلينا.

١. د. عبد العزيز سرحان ، القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٥٧٣.

٣. على حين يقرر P.Du Rausas أن الأساس الصحيح الذي يجب أن نبني عليه الامتيازات هو التنظيم الديني للدولة العلية القائم على مبادئ القانون العام الإسلامي ، الأمر الذي يعود بنا إلى تفاصيل العلاقات بين المسلمين وأهل الذمة وكيفية دخول الأجانب بموجب الأمان إلى دار الإسلام . وتوصي تلك المبادئ بترك الكتابيين وما يدينون وبعدم التعرض لهم في شئونهم الخاصة ، وقد طبقت هذه المبادئ في أول الأمر على الذميين من رعايا الدولة العلية ، فتقررت لهم الامتيازات الدينية والقضائية والتشريعية^١ .

وكان من الطبيعي كذلك أن تطبق مبادئ القانون العام تلك على المستأمنين ، أي الأجانب الذين يحصلون على الأمان لدخول دار الإسلام ، وتقررت هذه الامتيازات بحق رؤسائهم في الفصل في منازعاتهم وفقاً لقوانينهم ، كما تقضى بإعفائهم من الضرائب ، لأن إقامتهم داخل دار الإسلام مؤقتة بطبيعتها.

حاصل القول ، أن تقرير الامتيازات إنما قصد به في الحقيقة تنظيم حالة الأجانب في دار الإسلام تنظيماً متفقاً مع مبادئ الشرع ، مثلما كانت متجانسة مع الأفكار السائدة فيما يتعلق بسيادة الدولة وسيادة قوانينها . فأول ما تضمنه تلك الامتيازات للأجانب هو حق الإقامة و التنقل داخل الدولة العثمانية ، فلم يكن هناك من قيد على الأجانب في دخولهم أو تنقلهم سوى حمل جواز سفر وتذكرة تفيد الإذن بالتجوال .

أما في حالة وجود قيود ؛ فقد كانت الدولة صاحبة الامتياز هي التي تضع مثل هذه القيود حتى لا تثير غضب الباب العالي . والاعتراف بحق الإقامة للأجانب الممتازين يستتبع حتماً حق دولهم في تعيين قناصل لها في البلاد التجارية الكبرى ، كما يتولوا الفصل في شئونهم و حمايتهم ضد السلطات المحلية عند الحاجة.

كما تضمنت حرمة السكن وحرية التجارة و الحرية الدينية والإعفاء من الضرائب المباشرة ، عدا الضريبة العقارية والضرائب التي توافق عليها دولهم على ما

^١ P Du Rausas, Les Capitulations (Paris : 1902 ., tome 1 , P.p. 21 et seq).

Gabriel Bie Rovndal, The Origin Of The Capitulations And Of The Cosuler Institution , (Washington : Government Printing Office, 1921, P.P. 41-103).

G. Meyer , Op.,Cit., P.32.

J. Thobie , Op., Cit., P. 17.

^٢ G. Meyer , Op., Cit., P 34.

P. Du Rousas, Op., Cit., tome 1 , P.p. 133 et seq.

د. حامد زكي ، مرجع سابق ، بند ٥٣٤ ، ص ٦٧٧ .

استفاضت به الامتيازات . لكن من أهم عناصر الامتيازات ذات الصلة الوثيقة بموضوع دراستنا ، هو نظام الحماية الذى تقرر لفرنسا ابتداءً ثم لباقي الأمم التجارية . بمعنى حماية الدولة للتجار الأجانب الذين لم تكن لهم امتيازات فى الدولة العلية ، وليس لهم ممثل سياسى أمام الباب العالى .

فقد تقرر هذا النظام لصالح فرنسا بداية ، فأتيح لها أن تبسط حمايتها على الأفراد المسيحيين الذين ليس لهم ممثل سياسى أمام الباب العالى . فيتمتع بهذا النظام كل من يستظل براية ملك فرنسا من التجار الذين ينتمون إلى جنسية غيرها من الدول^١ .

فحسب مادة ٣٢ من الامتياز الأكبر الممنوح لفرنسا عام ١٧٧٤ ، والذى توج سلسلة الامتيازات السابقة وانتظمها فى عقده ، " أن الأمم النصرانية المعادية لنا والمسألة لإمبراطور فرنسا التى ترغب فى زيارة القدس الشريف ، تقدر على الذهاب والإياب محافظة على صفتها على الوجه المعتاد بكل حرية وأمان بدون ممانعة من أحد . وإذا وجد فيما بعد السماح للأمم المذكورة بالتجارة فى ممالكنا المحروسة موافقاً ؛ فذهابهم وإيابهم يكون حالتهم تحت الراية الفرنسية ، كما كان من ذى قبل ، وبدون أن يسمح لهم بالذهاب أو الإياب تحت راية أخرى ."

وحسب مادة ٣٤ : أن الفرنسيين ومن كانوا من تابعيتهم من أية أمة وبأية صفة كانوا الذين يذهبون إلى اورشليم ؛ لا يعارضون البتة عند ذهابهم وإيابهم . وحسب مادة ٣٨ : " أن البرتغاليين والصقليين والقطلانيين والميسينيين والأنكونيين وسائر الأمم المعادية لنا ، والتى لا سفراء ولا قناصل ولا وكلاء لها لدى بابنا العالى ، وترغب بكل حريتها فى الجئ إلى ممالكنا المحروسة ، كما كانت تفعل قديماً تحت راية إمبراطور فرنسا . فهؤلاء يدفعون الرسوم الجمركية كالفرنساويين ، بدون أن يجاز لأحد معارضتهم ، بشرط أن لا يتعدوا حدودهم ولا يرتكبوا ما يعيب بالآمن والراحة"^٢

^١ 'معاهدة ١٥٣٥ أعطت فرنسا "حق الراية" ، أى أن تجار الأمم الأوروبية الأخرى - باستثناء البندقية - الراغبين فى التجارة مع الإمبراطورية العثمانية يجب عليهم ركوب البحر تحت راية فرنسا .

^٢ Pelissie du Rausas , Op.Cit., Tom I, P.P. 32 - 34 .

J.Fawcett , The Law Of Nations, (London: Penguin Press, 1968, P.P.21 et Seq.)

Th . Lavallee, Op.Cit., P P. 216-219.

اندرى كلو ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

محمد فريد ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ - ٩٧ .

يوسف بك آصاف ، المعاهدات الدولية التى عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، (القاهرة: المطبعة العمومية ، ١٨٩٦ ، ص ص ١٤-١٥) .

ولقد استفادت فرنسا من هذه الميزة إلى أن نازعتها فيها الدول الأخرى ، فحصلت على نصوص مماثلة ، وأصبح كل منها قادراً على حماية الأجانب الآخرين الذين لم تتقرر لهم امتيازات في الدولة العلية . الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن طبيعة ودوافع مثل هذا الموقف من الدولة العلية ، وماهية الدول التي تمتعت بها ، وعلاقتها بالتوازن داخل القارة الأوروبية.

ففي عهد سليمان القانوني " بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج قوتها وامتد سلطانها في أوروبا ، فاستولت على كثير من ممالكها حتى وصلت إلى حدود فيينا . فرأى ملك فرنسا فرانسوا الأول أن يستفيد من قوة تركيا ، وبخاصة بعد أن وقع أسيراً في أسبانيا بعد موقعة بافيا ، فطلب المعونة من عاهل الترك وأرسل له المكاتيب و الرسل ، فأجيب إلى طلبه في لغة ملؤها الفخر والعظمة ، إذ اعتبر الباب العالي نفسه في ذلك الوقت ملجأ الملوك وملادهم ، وكان من مظاهر عطف الباب العالي أن قرر للفرنسيين الامتياز الأول عام ١٥٣٥^١ .

وبالتالي فإن الغرض الأصلي من المفاوضات والرسل لم يكن الحصول على تلك الامتيازات التجارية ، بل كان الحصول على قرض وإرسال أسطول بحري عثماني إلى نابولي^٢ فجاء تقرير هذه الامتيازات عرضاً^٣ .

وهي تتكون في بنودها المعلنة من سبع مواد أساسية أقرب إلى المعاهدة التجارية منها إلى المعاهدات السياسية . فقد أبيع للفرنسيين الإقامة و الاتجار داخل الدولة العلية، وألا يتحملوا ضرائب أكثر من الضرائب المعتادة ، وأن يختص قناصلهم بالفصل في

^١ يوسف بك آصاف ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

خاصة بند ٣٣ من امتياز انكلترا عام ١٦٠٦ ، فيما يتعلق بتجار هولندا.

^٢ د. حامد زكي ، مرجع سابق ، بند ٥٢٣ ، ص ٦٦٠ - ٦٦٢ .

- G. Meyer , Op. Cit., P.P. 43- 44 .

إميل خوري وعادل اسماعيل ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤-٦ .

بل ووضع بند خاص بناء على طلب المفوض الفرنسي يكون بمقتضاه لكل من ملك إنجلترا واسكتلندة حق الانضمام إلى هذه المعاهدة ، بمجرد إخطار العاهل التركي برغبتها في ذلك خلال ثمانية أشهر بعد توقيعها كما يورد محمد فريد اتفاق الدولة العلية وفرنسا على " أن تجعل الدولة العلية وجهة حروبها بلاد نابولي و جزيرة صقلية وأسبانيا عوضاً عن مهاجمة النمسا التي تتحد جميع إمارات وممالك ألمانيا للدفاع عنها ، إذ هي مع استقلالها جزء من التحالف الألماني ، وأن تدخل جيوش فرنسا بلاد إيطاليا من جهة بلاد ييمونتي بشمال إيطاليا حينما تدخلها الجيوش العثمانية من جهة مملكة نابولي . "

محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

اندرى كلو ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢٢٣ .

وفيها نص جواب سليمان القانوني على رسالة فرانسوا الأول ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

قضاياهم المدنية و الجنائية ، وأن يتمتعوا بحرية الدين وأن يطبق القانون الفرنسى على ميراثهم.

ولم يكن فى تقرير هذه الحقوق للفرنسيين أى تعارض مع سلطان الدولة العلية ، ولا غرابة فى ذلك ، " فمن الذى يجسر فى ذلك العهد أن يطلب حداً من سلطانها أو تقرير قيد عليها ، فإن للدولة مطلق الحق فى إلغاء هذا الامتياز أو تعديله ، كما أن هذه الامتيازات لم تقرر إذ ذاك لرعايا أسبانيا والبرتغال وكانت أقوى الدول فى ذلك الوقت^١ .

ففى مواجهة شارل وأخيه وطموحاتهم إلى الهيمنة على أوروبا تجدد فرنسا نفسها فى حاجة إلى قوى أشد صلابة، كما أن منع الهابسبورج من أن يهجموا على الملك " النصرانى الخالص " يتطلب خصماً قوياً لمجابهتهم ، فعمل فرانسوا على تكوين شبكة من التحالفات ضد شرلكان فى شرقى ممتلكات الهابسبورج ، فأيد زابولا ملك المجر وعرض حلفاً على سيجسموند ملك بولندا . ولما طرد زابولا من بودا كان فرانسوا هو الذى نصحه بطلب مساعدة سليمان . لكنه بعد أسره فى بافيا أيقن بحاجته إلى حليف أقوى وأصلب من هؤلاء ، حليف يشكل الندية الكاملة مع شرلكان^٢ .

وكانت اتفاقية ١٥٢٨ م التى وافق فيها سليمان على توسيع وتجديد الامتيازات التى كانت ممنوحة زمن المماليك إلى الفرنسيين والقطلان بمثابة التمهيد للامتيازات التى سيكون لها دور كبير فى العلاقات الفرنسية العثمانية ، فقد وافق سليمان بناء على طلب قنصل الفرنسيين والقطلانين فى الاسكندرية على حرية التنقل وممارسة النشاط التجارى والرجوع إلى محاكم القنصل الفرنسى لكل التجار القادمين من فرنسا بالإضافة إلى حقهم فى تعهد الكنائس.

وبالتالى فلا يمكننا تفهم الأساس الصحيح للامتيازات الأجنبية بعيداً عن طبيعة العلاقات الفرنسية العثمانية ، والتى توجت بمعاهدة ١٥٣٥ م وكانت منطلقاً للامتيازات اللاحقة لها ولغيرها من القوى الأوروبية. فالعلاقات الفرنسية التركية - إن شئت القول - كانت تستهدف مواجهة طموحات شرلكان التوسعية سواء من جانب فرانسوا الأول " الذى لا ينكر رغبته فى أن يرى "التركى" قوياً جداً ومستعداً للحرب، وليس ذلك من أجله شخصياً لأنه كافر ونحن نصارى ، ولكن من أجل إضعاف قوة الإمبراطور لتطمئن كل الحكومات الأخرى تجاه عدو فى مثل هذه العظمة" .

^١ د. حامد زكى ، مرجع سابق ، بند ٥٢٣ ، ص ص ٦٦٢ - ٦٦٣ .

^٢ أندري كلو ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

أو سواء بالنسبة للدولة العلية "فلم يكن السلطان ليرى الأمور بنظرة مغايرة ، فعده في أوروبا الوسطى قد يكون فرديناند ملك بوهيميا والنمسا المسيطر على جزء من بلاد المجر ، والراغب في الاستيلاء عليها كلها وإلى ما بعد الدانوب ، لكن القوة الحقيقية هي شارلكان فهو الذي يضرب براً وبحراً ويهدد العثمانيين بكل قوة ، أو إن شئت القول بكل قوى أوروبا المتحالفة معه ، ولم يخطئ سليمان في ذلك أبداً^١ .

فمن أجل مواجهة مطامع الإمبراطور تعمل الدولة العلية كل ما في وسعها بتأييد الدول المناوئة له ومد أيدي المعاونة إلى القوى البروتستانتية الوليدة في ألمانيا ، أو التي استقرت ممالكها في إنجلترا وهولندا وغيرها من القوى التي في حاجة ماسة إلى الدعم السياسي والاقتصادي من قبل الدولة العلية ، ليتمكنها الصمود في مواجهة مطامع الإمبراطور والبابا . فكانت الفترة الأساسية لتطور العلاقات الدبلوماسية بين أوروبا والدولة العلية في النصف الأول من القرن السادس عشر ، وكان الدور الرئيسي للملك فرنسا الذي كان أول من تمرد على الاتجاه التقليدي للمسيحية نحو الترك ، جاعلاً منهم عنصراً فاعلاً في سياسته الخارجية^٢ .

ففي عام ١٥١٧م أغرى البابا ليو العاشر الملك الفرنسي الصغير بقيادة عصبة أوروبية ضد الترك ، وبعدها أصبح مرشحاً ليكون إمبراطوراً معلناً تصميمه على الدفاع عن المسيحية ضد الترك في حالة انتخابه . ومن ثم يشور التساؤل حول هذا التغيير الجذري في اتجاهات هذا الملك نحو الترك ، ولماذا ينتهج فرانسوا الأول سياسة مناقضة للاتجاه الأوروبي العام ؟ ولماذا استمر التحول طويلاً ؟

إن التفسير المعتاد للتحالف التركي الفرنسي هو حاجة الملك للمساعدة العسكرية التركية عقب هزيمته في بافيا ١٥٢٥ ، وقد كانت بعثة يوحنا فرانسوياني في ديسمبر ١٥٢٥م بهدف أن يرجو السلطان أن يفك أسر الملك عن طريق مهاجمته الهابسبورج ، وأن يعقد اتفاقية تحالف شفاهة مع السلطان ، وسرعان ما عاد للشرق بتعليمات أخرى ليعقد تحالفاً بعيد المدى مع الترك باعتبارهم القوة الوحيدة القادرة على منع الهابسبورج من السيادة على أوروبا^٣ .

^١ المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

^٢ De Lamar Jensen , The Ottoman Turks In Sixteenth Century French Diplomacy, The Sixteenth Century Journal, Vol.XVI, No.4, 1985, P.451.

^٣ V.L.Bourrilly, Antonio Rincon Et La Politique Orientale De Francois 1^{er} 1522-1541, Revue Historique, Vol.113, 1913, P.269.

ويبدو أن فرانسوا كان يأمل في بناء جبهة شرقية ضد الهابسبورج على أن يكون نطاقها الجنوبي هم الأتراك ثم الأمراء المسيحيين في الشمال ، من خلال نشاط أنطونيو رنسون ممثل فرنسا في بولندا وفي الرسائل المتبادلة بين فرانسوا وبين سيجسموند ملك بولندا ويوحنا زابوليا حاكم ترانسلفانيا بهدف تكوين تحالف بحري فرنسي في عام ١٥٢٨ .

لكن كانت هناك أهداف تجارية كذلك من هذا التحالف ، فالفرنسيون على وعي كامل بالامتيازات التي حصلت عليها البندقية وراجوزا من الأتراك ، بل إنهم كانوا ضمن القطلانيين الذين أجاز سليم الأول اتفاقياتهم السابقة حين فتح مصر وأكدها سليمان في عام ١٥٢٨ . فلو أن فرنسا حصلت على امتيازات أكبر ؛ فقد تستعيد موانئها الملاحية وأسواقاً إضافية لصناعاتها تعوض به جزءاً مما فاتها من تجارة الشرق الأقصى والعالم الجديد.

وبالتالي ، ففي عام ١٥٢٩ أرسل فرانسوا ممثله رنسون للتفاوض مع السلطان الذي أحسن استقباله ثم عاد في عام ١٥٣٠ ، وقد كان الانطباع الأوروبي العام نحو بعثة رنسون قوياً ، لأنه أتبع بحصار الأتراك فيينا رغم ما يبدو لنا من عدم وجود علاقة ظاهرة بين الحدثين ، بل قد يكون من غير صالح فرنسا لأنها ستوحد الأمراء الألمان خلف الهابسبورج^١ .

وكان رد السلطان هو إرسال سفيره إلى فرانسوا طالباً منه ألا يبرم الصلح مع الإمبراطور ، لأن السلطان سوف يجبر الإمبراطور على أن يرجع له كل ما أخذه منه أثناء أسره . بل عرض عليه مطلباً أسمى ، موضحاً أنه إذا أراد فرانسوا أن يكون إمبراطوراً ، فإن السلطان مستعد لإعائته بإرسال جيش قادر على تحقيق ذلك^٢ . لكن فرانسوا لم يكن يريد الذهاب بعلاقاته بالدولة العلية إلى هذا المدى.

كما تفترض رؤية الدبلوماسية التركية الفرنسية في البحر المتوسط في الفترة من ١٥٣٣-١٥٣٥ وعى الترك بالفرص الاقتصادية وبأهمية نمو القوة البحرية هناك ، ففي أبريل ١٥٣٥ وبمجرد سعي شارلكان لغزو تونس أرسل جون دي لافوري للأستانة لوضع التحالف بينهما في صيغة رسمية ، ولأجل التفاوض حول اتفاقية تجارية جديدة.

^١ De Lamar Jensen , Op.Cit.,P.455.

Joseph Von Hammer , Memoire Sur Les Premieres Relations Diplomatiques Entre La France Et La Port , Journal Asiatique , Vol.10, 1827, P.P.23-24.

Th. Lavallee, Op.Cit., P.P.222-223

^٢ آندري كلو، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

وكانت أوروبا تتبع السياسة الفرنسية ، وتأكدت من قيام التحالف بينها وبين الدولة العلية عندما غادر باريس أول سفير فرنسي للإقامة الدائمة في إستانبول ، ومكلفاً بعقد معاهدة تتجاوز بالطبع مجرد النقاش حول شروط تجارية بحتة . فقد كان الهدف الأساسي لبعثة يوحنا دي لافوري هو تكوين حلف دفاعي هجومي هو الأول من نوعه بين فرنسا والباديشاه^١ .

فقد كانت تعليمات جان دي لافورييه هي : " يجب إقناع السلطان بعقد الصلح مع جميع الأمراء المسيحيين باستثناء شارل الخامس ، إلا إذا قبل هذا أن يعيد لفرانسوا الأول مقاطعة ميلانو وجنوة ، وأن يعترف لملك فرنسا بالسيادة على الأراضي المنخفضة ويترك زابولا في المجر . أما إذا رفض شارل ؛ فيجب أن نهجمه معاً ، وأن يكون هجوماً الأول مركزاً على جزيرة صقلية وسردينيا^٢ " .

وأدركت أوروبا أن هناك تفاهماً بحرياً وعسكرياً بين الأتراك والفرنسيين حينما بدأت العمارتان في التعاون ضد العدو الأسباني ، وكانت البداية بانتصار الترك في عام ١٥٣٨م على أسطول البابا وجنوة والبندقية وأسبانيا والذي تحقق ببعض الدعم الفرنسي ، وأدى إلى سيادة تركية على البحر المتوسط لامنازع فيها لأكثر من ثلاثين سنة . ووصلت إلى أقصاها في قضاء العمارة التركية الشتاء في ميناء طولون، وحصار ميناء نيس المجاور لمرسليا وتولون ، ثم حصار الترك لطرابلس وحصار فرنسا لكورسيكا وجنوة^٣ .

^١ أندري كلو ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

وقد وصلت بعثة دبلوماسية تركية إلى مرسيليا في أكتوبر ١٥٣٤ ، فكانت المرة الأولى التي يرى فيها الفرنسيون سفناً حربية تركية ، ولقد ارتاح السكان عندما رأوا هؤلاء الأجانب بأزيائهم الغريبة واللغة غير المفهومة ولا يشربون الخمر . وقصدت البعثة شتوررو حيث كان الملك مقيماً ، ثم صاحبه إلى باريس حيث استقبلوا استقبالاً رسمياً .

^٢ De Lamar Jensen , Op. Cit., P.455.

وكان اختياراً موقفاً لأنه كان أحد العلماء المعتقدين في مجال الإنسانيات ، علاوة على معرفته بالإيطالية واليونانية واللاتينية ، كما أنه أحد فرسان القديس يوحنا ورئيس دير القديس بيير لي فيف دي سنس وكان على وعي كامل بالجوانب المختلفة لمهمته . وقد مر قبل رحيله إلى الأستانة على خير الدين بربروسا لطلب معونته في غزو فرنسا لجنوة ، واصطحب معه سفيراً لبربروسا كان موجوداً في باريس منذ يوليو ١٥٣٣ بل ويقال إنه رافق سليمان في حربه ضد فارس في آذربيجان .

^٣ ويصف دي لاجرافيار الموقف بأن الأسبان والبنادقة وجند البابا لم يكن لهم وزن أمام العثمانيين ، وأن البندقية تدفع الجزية الآن مقابل قبرص بعد أن سلمت نابولي دي ملفوزاي ، وفرنسا الباحثة عن أعداء الامبراطور تعين سراً وعسكرياً الباب العالي ، ثم إن الراية العثمانية ترفرف على بودا ، وأصبحت أوروبا على وعي بالخطر . ولكن ما العمل أمام خير الدين وأمام قوة لاتنضب مواردها وهي قادرة في شتاء واحد على

وفى حقيقة الأمر ، فإن قيمة التحالف الفرنسى التركى تتحدد من خلال أمرين:

الأول: لاتكمن فى عملياته الفعلية السابقة واللاحقة بقدر ما تكمن فى التهديد المحتمل أو المتوقع منه . فدائماً ما كان الهابسبورج فى شك عظيم من مكان وزمان هذا التعاون ، وما إذا كان سيحدث تعاون أصلاً أم لا . ولهذا فإن إنهاء الصراع بين الهابسبورج وآل فالوا الفرنسيين بموجب كاتوكميرسيس فى عام ١٥٥٩ لم يضعف من هذا التحالف وإن تأثر بحصار الترك لمالطا التى كان يدافع عنها قائد فرسانها الفرنسى فى ١٥٦٥ .

الثانى: أن قيمة هذا التحالف تمثلت فى المرتبة الثانية فى أهميته التجارية ، إذ شاركت موانئ فرنسا على البحر المتوسط فى الحركة التجارية والصناعية ولم تعد سفن نابون ومرسيليا تحمل منتجاتها هى فقط وإنما حملت على متونها منتجات اللانجودك والبروفانس وحتى نورماندى الذى كانت تصنع ملابس يقبل عليها الترك باسم ملابس باريس .

ومهما كانت طبيعة الاتفاقية التجارية التى وقعت بين الطرفين فى فبراير ١٥٣٦م^١ ، فإن الأحداث اللاحقة تشير إلى مزايا لاحصر لها لموانئ مارسيليا ونابون ومونبيليه ، ومنها الإعفاءات التجارية وإقامة قناصل لحماية الفرنسيين والفصل بينهم ، والاعتراف لهم بالدولة الأولى بالرعاية ، بالإضافة إلى إنشاء علاقات دبلوماسية رسمية وتسمية لافورى كأول سفير مقيم.

ثم تعاقب السفراء الفرنسيون على الأستانة^٢ دون أن يرافقهم وجود سفراء للدولة العلية فى باريس ، فإنشاء سفارات دائمة كان من طرف واحد ، ولم نجد أى ممثل

أن تضع مائة وخمسين سفينة على الركائز فى الأحواض ، وضد قوة شوانبها وأشرعتها هى فى نفس الوقت فى ميورقة وقادش وإيطاليا وحتى الدانوب حيث توغل خير الدين صيف ١٥٤١ ناشراً الرعب على الضفتين. أندري كلو، مرجع سابق ، ص ١٨٨.

^١ Ibid , P. 456

حيث يشكك زيلر فى مصداقية هذه الاتفاقية خاصة لعدم وجود نص لها فى باريس أو إستانبول ، وأن الإشارة إليها كانت ابتداء من عام ١٧٧٧ لدى السفير كونت فرانسو دي سان برست . كما أنها صدرت بدون ديباجة طويلة كعادة الترك ، رغم أنها نفس صياغة اتفاقية عام ١٥٦٩ والتى قبل زيلر بصحتها .

^٢ Ibid , P.458.

خاصة أنطونيو رنسون (١٥٣٧-١٥٤١) ، ثم كابن بوليون الذى أصبح أدميرالاً للأسطول الفرنسى حتى ١٥٤٧ ، ثم الرحالة جبريل دي آرامون الذى رافق السلطان فى كل فتوحاته حتى ١٥٥٣ ، ثم جان دي كودياك الذى كان واسطة أول اتفاقية صلح بين الدولة العلية وفارس فى ١٥٥٥ ، ثم جان دي لافين ابتداء من عام ١٥٥٦ وحتى وفاة هنرى الثانى فى ١٥٥٩.

للسلطان يقيم فى بلاط باريس فى ذلك الوقت . لكن لايجب أن يساء فهم ذلك فلا يعنى عدم اقتناع سليمان بهذا التحالف ، ولاتعبيراً عن موقف الترك من الإقامة فى بلاط أمير مسيحي ، وإنما يرحب سليمان بوجود سفير لفرنسا فى بلاطه تعبيراً عن علاقة غير متساوية يخاطب فرانسوا من خلال سفيره وهو أدنى منه مكانة . فضلاً عن أن السلطان أو حتى بربروسا كانا يرسلان ممثلين بصفة معتادة إن لم تكن دائمة لبلاط باريس.

وقد جدد كلود دى بورج الاتفاقية عقب وفاة سليمان القانونى فى عام ١٥٦٦ م ، وحصل على اتفاق فى عام ١٥٦٩م وقرض من جوزيف ناسى صديق السلطان ودوق ناكسوس اليهودى . كما اعترف السلطان بأولوية سفير وقناصل فرنسا على سفراء وقناصل سائر الدول ، وعلى رأسها بالطبع أسبانيا ، كما أننا نجد أولوية السفير الفرنسى فى خطاب من محمد الثالث إلى هنرى الثالث بتاريخ ١٧ يوليو ١٥٨٠م ، وفى ١٥ يوليو ١٥٨١م من مراد إلى هنرى الثالث ، وفى امتياز ١٧٤٠م . فضلاً عن حصول فرنسا اعتباراً من اتفاق عام ١٥٦٩م على حق الراية ، وحصلت على حماية المسيحيين فى المشرق فى اتفاق عام ١٦٠٤م ، "فرنسا كانت تعتبر نفسها بحكم علاقاتها مع الباب العالى وبحكم الامتيازات التى حصلت عليها حامية الكاثوليكية . وعلى الرغم من أن فرنسا لم تكن وحدها الدولة الكاثوليكية الصديقة للباب العالى ، إلا أن العرف الذى درجت عليه الدولة من التساهل فى منح الامتيازات لفرنسا ، وما كان من تأييد البابا للحماية الفرنسية ، وخضوع البعثات والطوائف اللاتينية بالأراضى المقدسة لها ما قد شجع فرنسا على ادعاء هذه الحماية وطلب التوسع فيها للتدخل فى كل ما يمس المسيحية فى الدولة العلية " .^٩

انظر فى تسمية كل منهم وموقفه من تجديد الامتيازات:

Th. Lavallee , Op.Cit., P.P.233-245, P.280,P.319,P.P.355-356.

^٩يوسف بك آصاف ، مرجع سابق ، ص ٩ .

م ١٧: "من حيث أن العائلة المالكة فى فرنسا قد قبضت على زمام السلطة الملوكية قبل الملوك والأمراء المسيحيين أصحاب الشهرة ، فهى لم تزل كما كانت على عهد آبائنا العظام وأجدادنا الفخام محافظة على الولاء الصادق الخالص أكثر من سائر الملوك بدون أن يطرأ على معاهدتنا ما يخالفنا . على أنها أظهرت بهذا الشأن كل ثبات ومحافظة فلهذا نريد: أن سفراء فرنسا المعينين لدى بابنا العالى عندما يحضرون إلى ديواننا الهمايونى أو يذهبون يعاملون حسب العوائد القديمة بالأفضلية ويقدمون على سفراء أسبانيا وسائر الملوك الآخرين ."

وفى م ١٨: وكذلك قناصل فرنسا الموجودون فى المدن التجارية ، فإن لهم التقدم على قناصل أسبانيا وقناصل سائر الدول كما هو جار لدى بابنا العالى."

^{١٠}د. عز الدين فودة ، قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

وهكذا نجد البابا فى عام ١٥٢٢م يتحدث إلى سلطان الأتراك مباشرة فى موضوعات تتعلق بالحرب الإيطالية وضرورة الإحسان إلى أسرى البندقية وسويسرا . لكن بعد حصول فرنسا على امتيازها كان من الطبيعى أن تتوجه الحكومات المسيحية ، وعلى رأسها البابا إلى ملك فرنسا فى كل الأمور المتعلقة بالوجود المسيحى على أرض الإسلام^١ .

لكن فرنسا كانت تمر بأوقات عصيبة من الحروب الدينية بين الكاثوليك وبين الهجونات وسعى كل طرف لطلب المعاونة الخارجية ، وبالتالى كان من الضرورى وجود شبكة دبلوماسية فعالة لحماية أمن فرنسا ولتضمن وجود واستمرار التاج فى حالة عدم انتهاء الحرب الدينية ، فأصبح التحالف مع الترك جزءاً مهماً فى هذه الشبكة الدبلوماسية ، وشكل فرانسوا دى نويل ، بسابق خدمته فى روما والبندقية ولندن سفيراً ممتازاً فى الأستانة ، بل وأثمرت جهوده فى الوساطة بين الترك والبنادقة فى توقيع اتفاقية سلام عام ١٥٧٣م^٢ .

فكانت العلاقات التركية الفرنسية فى أحسن حالاتها فى هذه الفترة ، وتم تحديد الخط الملاحى لتجارة الشرق الذى حلت فيه مارسيليا محل البندقية ، باعتبارها الميناء المسيحى الرئيسى لتجارة الشرق . وارتفع عدد سفنها التى تعمل بصفة منتظمة من عشرين سفينة فى عام ١٥٣٥ إلى مئتين ، مثلما انتعشت الصناعة بها وتأسست شركات لصناعة الملابس فى عام ١٥٧٠م ، تبعها تكرير السكر فى ١٥٧٤م ، ومصنع للصابون فى ١٥٧٨م ، فكان لامتيازات عام ١٥٦٩م تأثيرات واسعة وسريعة على فرنسا رغم مرورها بفترة عصيبة^٣ .

حاصل القول فى العلاقات الأوروبية العثمانية من منطلق الامتيازات تلك:

١. أن هذا النظام السياسى و الدبلوماسى كان يبدو مستمراً فى علاقات فرنسا بالدولة العلية ضد العدو المشترك فى وسط أوروبا ، والتى وصلت لمرتبة التحالف السياسى والعمل العسكرى المشترك وضد النشاط التجارى للأمم البحر المتوسط المجاورة لفرنسا . وقد كان ملوك فرنسا طموحين لاحتكار التأثير المعنوى للكاثوليكية ليس فقط فى الأراضى المقدسة بل فى كل الإمارات التابعة للدولة العلية . وقد رغبوا دائماً فى تحويل هذه الحالة الواقعية

^١ G. Meyer, Op.Cit., P. 52.

^٢ De Lamar Jensen , Op.Cit., P. 464

^٣ Ibid , P. 465.

التي تعكس مكانة فرنسا في مواجهة الدولة العلية وباقي القوى الأوروبية إلى حالة قانونية رسمية.

٢. أن الامتيازات التي منحها سليمان القانوني إلى فرانسوا الأول ، وما أعقبها من امتيازات أخرى لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية حتى عقد معاهدة ١٧٤٠ م ، أعطتها الدولة في عصر كانت فيه في أوج مجدها ، وكانت هذه الامتيازات تفتقد صيغة المعاهدات وشكلها من حيث التصديق عليها وتبادل وثائقها ، بل الواقع أنها كانت مجرد منح أو رخص وقتية ، والرخصة تسحب كما تمنح وتنقضي بموت من منحها . وهذا هو ما حدث بالفعل لامتيازات ١٥٣٥ ، حيث ألغيت بموت سليمان القانوني ، بل هذا هو ما حدث في الفترة التي ساءت فيها العلاقات بين فرنسا والدولة العلية^١ .

فدراء لكل إفراط في الإفادة من هذه الامتيازات ، ومنعا لكل توسع في تفسيرها ؛ كان كل من الأباطرة والسلاطين من بيزنطيين ومماليك وعثمانيين يحرصون عند منحها على أنها تنتهي بانتهاء حياته^٢ .

فكانت الدول الأجنبية مضطرة إلى تجديدها كلما قام إمبراطور أو سلطان جديد في المفاوضات خاصة ، وكانت هذه المفاوضات تصطدم أحيانا كثيرة بصعاب وعقبات يسهل التغلب عليها متى كان القائم بها يمثل دولة أحسنت التصرف وأخلصت في العمل ، ويصعب كثيرا كلما كان المفاوض ينطق باسم حكومة لم تقيد أو لم يتقيد ملاحوها وتجارها بواجب الصدق في التعامل ، أو لم يحترموا مصلحة الدولة مانحة الامتيازات . كما اشترطت التزام الدولة التي تنالها سياسة الصداقة مع الدولة المانحة ، فإذا مالت عن روح الصداقة ؛ أصبح الإمبراطور أو السلطان في حل من تعهداته تلك ، وهو ما كان يحدث في الدولة العلية.

٣- لم تكن المعاهدات الخاصة بالامتيازات قاصرة على فرنسا ، بل تنبعت الدول الأخرى إلى أهميتها^٣ . ويظهر مدى نجاح الدبلوماسية الفرنسية في تحقيق

١. د. عز الدين فودة ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧٣ - ٧٤ .
وينقل محمد فريد بك عن حوادث عام ١٦٧٠ م إرهاب دي نواتيل سفير لويس الرابع عشر بعمارة بحرية حربية لأجل تجديد الامتيازات وتهديده الصدر الأعظم كوبريللي أحمد باشا بالحرب ، والذي رد عليه أن تلك المعاهدات لم تكن إلا منحا سلطانية ، لا معاهدات اضطرارية واجبة التنفيذ ، وأنه إن لم يرتح لهذا الجواب فما عليه إلا الرحيل . محمد فريد ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

٢. إميل خوري وعادل اسماعيل ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ١٢ .

٣. حامد زكي ، مرجع سابق ، بند ٥٢٥ ، ص ٧٢٩ - ٧٣٠ .

مكاسب أفضل في الدولة العلية بما فيها شمال أفريقيا في المحاولات الكثيرة لباقي الأمم لكسر الاحتكار الفرنسي . وحتى أسبانيا (بالرغم من تنافسها المرير مع الأتراك) كانت ترغب في زيادة تجارتها بالمتوسط من خلال الاتفاقيات التجارية مع الباب العالي ، لكن رغم توقيع هدن متتالية مع الترك منذ ١٥٧٨ ، فلم تعقد أية اتفاقية تجارية بسبب نشاط السفير الفرنسي جرمانى بارون دى جرمول . لكن ظهرت المنافسة من خلال وليم هاربون الذى أرسله تجار لندن لعقد اتفاقية تجارية مع الدولة العلية ، خاصة أن لدى الإنجليز ما يرغب الترك فى الحصول عليه وهو البارود وباقي الإمدادات العسكرية ، وتمكن بمعونة الصدر الأعظم صقللو من توقيع أول اتفاقية تجارية بين بريطانيا والدولة العلية^١ .

وقد ردت فرنسا على هذه الخطوة البريطانية بتوقيع امتيازات عام ١٥٨١ فى سبع وعشرين مادة ، ضمنّت للفرنسيين حق الراية على كل الأمم مثل مدن أنكونا وراجوزا والبرتغال والقطلان والجنوية وحتى الإنجليز ، مع أولوية سفراء وقناصل فرنسا على سفراء كل الأمراء المسيحيين ، وهو الانتصار الذى ضيعه هنرى الثالث لتحرجه من استقبال رسل السلطان ، وعدم تلبية الدعوة لحضور ختان ابنه . الأمر الذى انعكس فى تجاهل السلطان السفير الفرنسي ، وتصديقه على الامتيازات البريطانية ، وإعلان هاربورن أول سفير مقيم لبريطانيا فى الأستانة .

فتوصلت إنجلترا إلى الحصول على أول امتياز لها فى عام ١٥٧٩ م أو ١٥٨٠ م وهولندا فى عام ١٦١٣ م وروسيا فى عام ١٧٨٣ م والنمسا فى عام ١٦١٥ م وبولندا فى عام ١٦٩٩ م والدنمرك فى عام ١٧٥٦ م وبروسيا فى عام ١٧٦١ م وأسبانيا فى عام ١٧٨٢ م والولايات المتحدة فى عام ١٨٣٠ م وبلجيكا فى عام ١٨٣٩ م والبرتغال فى عام ١٨٣٤ م وحتى اليونان حصلت على امتيازها سنة ١٨٥٥ م . ولقد انتهت تلك المعاهدات إلى أن تكون على غط واحد بفضل وضع شرط الأمة الأولى بالرعاية فى كل منها.

T.Ciecierska-Chlapowa, L'Affaire Czarnacki: Une Contribution A L'Histoire Des Relations Commerciales Polono-Turques, *Folia Orientalia*, Tom.Ix, 1963,P.P.290-296

Thodee Gasztowh , La Pologne Et L'Islam: Notes Historiques , (Paris;Societe Francaise D'Imprimerie et De Librairie, P.P.46 et seq.).

^١ De Lamar Jensen , Op.Cit., P.P. 466 et seq.

Arthur L. Horniker, William Harborn And The Beginning Of Anglo- Turkish Diplomatic And Commercial Relations, *Journal Of Modern History*, Vol.14, 1942, P.P.289-316.

ويشير مندوزا فى خطابه إلى فيليب الثانى بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٥٨٠ م إلى وصول مبعوث تركى إلى لندن لتشجيع قيام علاقات أوثق مع الإنجليز. وانظر بند ٣٢ من امتيازات ١٦٠٦ م والخلاف بين سفير بريطانيا وسفير فرنسا حول دخول التجار الهولنديين تحت راية بريطانيا ، وانحياز العاهل التركى لصف بريطانيا بناء على نصيحة "سنان باشا" ابن الربان سيجالا بصفته أميراً خبيراً بالأمر البحرية ، وأن الموافق أن يكون الهولنديون تحت راية سفير انكلترا" يوسف بك آصاف ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

وهو الأمر الذى يقودنا إلى أن نربط بين تدهور العلاقات الفرنسية التركية وبين حصول دول أخرى على امتيازات مماثلة للتي تحصل عليها فرنسا من ناحية ، وسعى الدولة العلية لتأييد الدول البروتستانتية وغيرها المناهضة للبابا والإمبراطور من ناحية أخرى.

فحينما ساءت العلاقات بين البلدين ، انتهزت بريطانيا الفرصة للحصول على امتيازاتها التجارية عام ١٥٨٠م بدلا من سفر تجارها تحت الراية الفرنسية ، ثم سرعان ما سعت عصبة الهانز خاصة هولندا للحصول على نصيب من تجارة المتوسط . وحينما تحسنت العلاقات على عهد هنرى الرابع الذى جعل التقرب من الباب العالى أحد أركان سياسته ، حصلت فرنسا لأول مرة عام ١٦٠٤م على حق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا فى الشرق ، وورد ذكر رجال الدين الأوروبيين فى معاهدة سياسية مع الدولة العلية^١ .

بل نجح فرانسوا دى سفارى فى الحصول على مساندة السلطان فى إقناع مارسيليا - التى تمردت على التاج فى فترة الحروب الدينية داخل فرنسا ١٥٨٩/١٥٩٤م - فمارس مراد الثالث ضغوطه وراسل سكان المدينة بضرورة عودتهم إلى طاعة إمبراطورهم الشرعى هنرى الرابع ، وإلا فإنه سوف يصادر سفنهم ويأسر رجالهم عنده^٢ . فقد شكلت الصداقة مع الدولة العلية حجر الزاوية فى دبلوماسية هنرى الرابع ، خاصة عبر سفرائه مثل سفارى دى بريف وجان دى جونتويرون.

بل ونلاحظ أن هنرى الرابع هذا قد رد على طلب البابا بالانضمام إلى حرب صليبية عام ١٦٠٨ بأنه : "متى جاء وقت القضاء قضاء نهائيا على الترك ، فإنى سأكون فى الطليعة بدافع مما فى نفسى من إيمان وتقوى ، وفوق هذا فإنى أرى أن فى تحطيم

^١ De Lamar Jensen , Op.,Cit., P.467. .

^٢ Ibid , P.468.

بدأت الحروب الدينية فى فرنسا وسيطرت العصبة الكاثوليكية على نصف فرنسا على حين كان هنرى دى نافار هو قائد البروتستانت الهجونوت ،والذى تولى الملك عقب اغتيال هنرى الثالث وتسمى بهنرى الرابع واعتنق الكاثوليكية مقابل امتيازات ضخمة للهجونوت ، وقد طلب من سفيره فى الأستانة أن يعهد لسفير إنجلترا بتمثيل المصالح الفرنسية لحين تسمية سفير آخر ، ولكن جاك دى سفارى كان كاثوليكياً فرفض إجابة طلب الملك ، فقبض عليه السلطان وأودعه السجن حتى ١٥٩٢م وتمت تسمية ابن أخيه فرانسوا دى سفارى لهذه المهمة وتمكن من عقد اتفاقية تجارية جديدة فى ١٥٩٧م، وقد لخص سفارى هذا العلاقات التركية الفرنسية بأن ألفاً من سفن سواحل البروفانس ولانجدوك ترحل إلى إمبراطورية الأتراك ، ليس فقط لمنفعتهم الخاصة وإنما من أجل منفعة كل مناطق فرنسا الأخرى والتي أنعشها هذا التعاون .وقد كانت مرسيليا خلال هذه الفترة لاتزال تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى ظل تبعية واهية للملكية الفرنسية التى لم تكن قد استكملت وحدتها الإقليمية بعدولا يزال نفوذها محصورا فيما كان يعرف بجزيرة فرنسا.

الإمبراطورية العثمانية واقتسام ممتلكاتها الشاسعة ما يفى بحاجة كل منا . ولكنى فى الوقت الحاضر لا أجد الظروف مؤاتية ولا الوسائل متوافرة للقيام بهذا العمل^١.

"وفى هذه الحالة فإن بعدى عن الترك يزيدهم ضعفا فوق ضعفهم ، وليس من مصلحتى أن أقرر هذا البعد وأقطع علاقات الصداقة مع السلطان إرضاء للآخرين ومساعدة لهم على التوسع . كما أننى لست مستعدا للمجازفة بمصالح أربعين ألفا من الفرنسيين المتاجرين فى الشرق ولن أقبل من جهة أخرى أن يستولى الأسبان على الساحل الإفريقى"^٢ الأمر الذى يقودنا إلى توضيح سياسات هنرى الرابع وربطها بمشروعه العظيم.

فرنسا كانت تمتلك حدودها الطبيعية فى الجنوب ، وكانت تسعى لتحقيق حدود مماثلة فى باقى الجهات ، وأن تستعيد سافوا والفرنش كوميتيه وأرتوا . ويهدف دوق سوللى وزير هنرى الرابع لا إلى المساواة بين الأمم الأوروبية بقدر سعيه إلى الريادة الفرنسية لكل العالم المتمدين.

ويمكننا عرض الأفكار الأساسية لمشروع فى عدد من النقاط :

١. أن الوزير الفرنسى يقترح بداية ، تكوين " جامعة للشعوب المسيحية " تضم كافة أشكال الحكم الرئيسية داخل القارة : الملكية الوراثية منها (فرنسا وأسبانيا و بريطانيا و الدانمرك و السويد و لمبارديا) و الملكية الانتخابية (الولايات البابوية والإمبراطورية الرومانية و بولونيا و بوهيميا و نابولى)، والنظم الجمهورية الثلاثة (بلجيكا و البندقية و سويسرا)^٣.

أما إمارة "موسكو" ، فلم يشأ سوللى أن يضمها للجماعة الدولية الأوروبية ، وذلك لأن إمبراطور الروس أكثر انشغالا بعلاقاته الآسيوية مع التتار و الترك و الفرس ، ولأن شعبه من البربرية للدرجة التى يصعب معها الانضمام لسائر أوروبا المتمدينة ، ولأن مذهبه الدينى الشرقى (الأرثوذكسية) غير مسموح به فى الجماعة الأوروبية . ويقترح ضرورة إجباره على اعتناق أى من المذاهب الدينية الثلاثة المسموح بها (الكاثوليكية أو اللوثرية أو الكالفينية) ، وإلا فعلى الجماعة الأوروبية اعتباره عدوا لها.

^١ إميل خورى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٦٦.

^٢ المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦٧.

^٣ Charles Dupuis , Op. Cit., P.P. 10-11.

Ch. Lange, Op.Cit., P.244.

T. Ruysen , Op.Cit., P.308.

J. Van Kan, Op.Cit., P.P.57 et seq.

٢. تأكيد التعايش السلمى داخل القارة بين الطوائف الدينية المتناحرة ، وهو ما يقتضى ضرورة الاعتراف بكل من الكاثوليكية واللوثرية و الكالفينية كمذاهب أساسية داخل الجماعة ، مع ملاحظة أن حل المشكلة الدينية يكون باتباع قاعدة " الناس على دين ملوكهم. "

ففى وقت سوللى ، كانت القارة الأوروبية لازالت تزخر بالحروب الدينية ، وهى وإن كانت تبدو أكثر تسامحاً فى بريطانيا وفرنسا و السويد و إيطاليا ، فإنها لم تكن كذلك فى الولايات الألمانية و المجر و بوهيميا (المناطق التى تتعرض لخطر الترك والروس معاً) ، ولا فى سويسرا و الأراضي المنخفضة (المناطق التى فى حاجة إلى إعادة تنظيم) .

٣. أن تأكيد التعايش السلمى بين مختلف القوى المسيحية فى مواجهة الأعداء ، يستوجب العمل على إزالة كل الخلافات فيما بين الأمراء و الملوك عن طريق تحديد السيادات و إعادة توزيع الممتلكات فى وسط و غربى القارة بين مجموعة من الدول ذوات الثقل و الأهمية فى حفظ التوازن داخل الجماعة من ناحية ، والقدرة على قيادة الصراع ضد الروس و السلطان من ناحية أخرى^١ .

بتعبير آخر ، يقترح الوزير ضرورة إعادة تنظيم أوروبا بطريقة أكثر توازناً بين عدد من الممالك التى لا تزيد فيها قوة مملكة كثيراً عن سواها من الممالك إلى تلك الدرجة التى قد تخل بالتوازن فيما بينها^٢ . كما أن وجود الدول الصغرى ، وعدم التحديد الواضح لتبعية أقاليم معينة لسيادات معينة يشكل مصدر توتر دائم لأنهما مطمع للدول الكبرى.

و تشكل فرنسا - فى رأيه - مثالاً للدولة الوسطى ذات الحدود الواضحة والمقدرة الكافية لصد وردع أى عدوان يقع عليها . ثم يقترح بقاء أسبانيا تحت سيادة آل الهابسبورج بعد اقتطاع الأراضي المنخفضة منها ، كما يمكنها أن تحتفظ بسيادتها على جزر البليار وسردينيا وجزر الهند الغربية التابعة لها . وأن تشكل مملكة لمبارديا من سافوى وميلان ومونتفراو ويمونت . و أن تضم سويسرا الألزاس و التيرول

^١ Charles Dupuis , Op. Cit., P.P. 11-12.

^٢ Christian Lange , Op. Cit. , P. 243 .

Charles Dupuis , Op. Cit , P.P. 12- 13 .

B.Voyenne , Op.Cit , P. 56 .

J.S Hembeden , Op. Cit , P. 17 .

والتريست. وتضم بلجيكا باقى إمارات هولند ١ ، بينما تتشكل جمهورية إيطاليا من كل الأقاليم غير التابعة لسيادة أى من البابا أو سافوى أو البندقية . مع تأكيد الوزير أن مستعمرات الأمم المسيحية خارج القارة تدخل فى حسابات التوازنات فيما بينها^١ .

٤ - فما هى الوسائل العملية لتحقيق هذه الجماعة الأوروبية :

بداية يقترح سوللى وجود "مجلس عام" يمثل فيه كل الأعضاء وتعاونهم " جمعية عامة " دائمة الانعقاد ، ويكون مقره دائماً فى وسط القارة ، وعلى الأخص إحدى مدن الراين وبالتبادل السنوى بين متر و وورمز ولوكسمبورج وكولون واستراسبورج ونانسى وبال و فرانكفورت وهالندبرج وسبير وغيرها . ويقضى هذا المجلس العام بقرار ملزم لكل الأطراف فى كافة المنازعات التى تعرض عليه.

أما كيفية توزيع عدد المقاعد:

ففى نص مذكراته لعام ١٦٠٧ يخصص الوزير أربعة مقاعد لكل من البابا والإمبراطور وملك فرنسا وبريطانيا وأسبانيا والدنمارك والسويد وبولونيا والبندقية ، ويخصص مقعدين إثنين لكل من ملوك المجر وبوهيميا ونابلى وصقلية وسردينيا وكذلك كتونات سويسرا والأراضى المنخفضة عموماً وأدواق فلورنسا وميلان وسافوى ومونتو وبارم ومودون وجنوة . وواضح أن هذا التوزيع سابق على اقتراح الوزير بإعادة تنظيم أوروبا فى خمسة عشر كياناً فقط.

فالتوزيع الأكثر اتساقاً مع فكرته عن إعادة تنظيم الجماعة الأوروبية أن يخصص أربعة مقاعد للقوى الخمس الأساسية القادرة بعد إعادة التنظيم على فرض السلم والحرب ، وهى البابا والإمبراطور وملوك فرنسا وألمانيا وبريطانيا . ويكون لكل من الممالك والجمهوريات العشر الأخرى مقعدان فقط . وهكذا يضم " مجلس أوروبا " فى عضويته أربعين ممثلاً للقوى الخمس عشرة للجماعة ، وبالتساوى فيما بين القوى الكبرى الخمس وبين باقى القوى الأوروبية^٢ .

كما اقترح فى عام ١٦٠٧ أيضاً تقسيم مجلس أوروبا العام إلى ثلاثة فروع ، لكل منها مقر خاص ، فيعقد الأول منها فى مدينة كراكوفيا من أجل مباشرة شئون

^١ J.B Duroselle , Op. Cit , P.P 89-90.

T.Ruyssen , Op. Cit , P. 317 .

^٢ Ch. Lange , Op.Cit , P.246 .

Ch. Dupuis , Op.Cit , P. 14 .

J.B. Duroselle , Op. Cit ., p. 89 .

B. Voyenne , Op. Cit ., P. 78 .

بولونيا والسويد والدنمرك وألمانيا ، ويعقد الثاني فى مدينة ترنت لىباشر مهامه فى
سويسرا والتيروول و المجر و نابولى ، ويعقد الثالث و الأخير فى مدينة باريس أو بورجيه
لشئون فرنسا و أسبانيا وبريطانيا وبلجيكا^١ .

ثم عاد سوللى وأجرى تعديلات كثيرة فى عام ١٦٠٩ حافظ فيها على وجود
المجلس العام ، الذى يختص بالنظر فى كافة الأمور السلمية والحربية للجماعة الأوروبية ،
بل ويجعل الوزير من اختصاصات هذا المجلس ضرورة دعم الممالك الثلاث التى تتحمل
مسئولية أمن أوروبا كولايات حاضرة ضد أعداء أوروبا ، وهى مملكة المجر فى مواجهتها
للترك ، ومملكة بولونيا التى تواجه الترك والمسكوف والتتار ، وتشكيل مملكة انتخاية
فى بوهيميا التى يتم اختيار ملوكها من قبل كبار أوروبا ومنهم سيد البندقية ، وعليهم
جميعاً حمايتها^٢ .

وهى نفس الفكرة التى قادته إلى ضرورة تشكيل ثلاث جمهوريات بشكل
فيدرالى لمنع الاضطراب داخل أوروبا سواء فى إيطاليا أو فى سويسرا أو فى الأراضى
المنخفضة ، مؤكداً على الدور الذى يلعبه كبار أوروبا وهم البابا والإمبراطور والممالك
الوراثية الست ، مشكلين نوعاً من التضامن الأوروبي كمقدمة لشئ حرب مستمرة ضد
الكفار.

كما يختص مجلس أوروبا العام بمتابعة اختصاصات مجالس محلية ستة هى^٣ :-

-مجلس دانزج : والذى يعالج شئون ممالك الدانمرك و السويد و بولونيا
وإمارات الشمال.

-مجلس فيينا : الخاص بشئون بوهيميا ومورافيا وسيليزيا ولوزاتيا و المجر
وترانسلفانيا والنمسا

-مجلس نورمبرج : ويعالج شئون الإمبراطور وأمراء المدن الألمانية.

-مجلس بولون : ويعالج شئون البابا والبندقية ومالطة وصقلية ونابولى
وفلورنسا.

^١ Joseph Rovin , L'Europe, (Paris : Editions Du Seuil , 1966 , P.P. 294-296).

C. Dupuis , Op. Cit , P.13 .

^٢ بل ويقترح أن يضم إلى هذه الممالك الثلاث أية أقاليم يستقطبها من أعداء أوروبا أو يساهم فى ذلك .
كما أن موقع البندقية البحرى فى ساحة الصراع ضد الأتراك ولإعطائها مهمة الدفاع عن جنوبى الجماعة
الأوروبية ، فإن مجلس أوروبا أن يقترح ضم صقلية إليها.

^٣ Christian Lange , Op.Cit.,P. 245 .

مجلس كونستانس : والخاص بشئون لمبارديا ومونتفرا وبيمونت والتيرول وسويسرا.

- مجلس باريس : لأمر فرنسا وأسبانيا وبريطانيا والأراضي المنخفضة.

لكن اغتيال هنري الرابع عام ١٦١٠م وفتور العلاقات الفرنسية التركية كان مقدمة لحصول هولندا على امتيازاتها التجارية عام ١٦١٣^١. إلا أن الكاردينال ريشليو وزير فرنسا كان يرأسل مراد الرابع ويعرض وساطته لوقف الحرب القائمة بينه وبين البندقية على أن تكون جزيرة كريت هي الثمن للصلح. كما عرض وساطته لإنهاء الحرب بينه وبين شاه فارس، بل ويذهب المؤرخون إلى قيام ريشليو بإحراق كل قطع الأسطول المعد لحملة صليبية ضخمة في إيطاليا عام ١٦٢٠ من ملك إسبانيا وأمراء الدول الإيطالية والبابا وفرسان مالطة^٢

وكانت سياسة لويس الرابع عشر تتجافى وسياسة وزرائه وفي طليعتهم كولبير، فقد قام لويس بإعانة النمسا في حربها ضد السلطان، وأشرك فرقة كبيرة من جيشه في معركة سان غوتار في يوليو ١٦٦٣ والتي قوضت خطوط دفاع الأتراك في البلقان. كما أرسل في عام ١٦٦٨ لمساعدة البنادقة في جزيرة كريت، على حين كان وزرائه متأثرين قبل كل شيء بمصالح تجار مارسيليا وأصحاب مصانع الحرير في ليون، وحاولوا الحصول على امتيازات خاصة بطريق الهند عام ١٦٦٥. لكن موقف لويس الرابع عشر من السلطان لم يشجع الباب العالي على الاستجابة لمطلب كولبير.

فعلاقات السلم التي ارتضتها القوى الأوروبية مع غيرها من القوى لم تكن من جانبها سوى هدن وقتية تمليها المصلحة وليست مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية، والمثال الواضح هو فرنسا في علاقاتها بالباب العالي سواء في زمن فرانسوا الأول الذي كان يتحرج من علاقاته مع سليمان القانوني رغم معاونة الأخير له وفرنسا في الدفاع عن ذاتها واستكمال وحدتها القومية، أو تبرير لويس الرابع عشر لعلاقاته بالامكانيات التي تفتحها تلك العلاقات لحماية المسيحيين في البقاع المقدسة^٣.

بل ونجد تبريراً مماثلاً لسياسة فرنسا السلمية مع ممالك شمال أفريقية عام ١٦٦١ في تقرير بعنوان "هل من المفيد للملك إقامة تحالف من أجل التجارة مع مملكة الجزائر؟" حيث خلص إلى أن مجرد التمكن من فك أغلال الأسرى وتحريرهم هو في حد ذاته

^١ وإن كان البعض قد يرى أن حصول هولندا على امتيازها كان بمعونة فرنسا، لأن إنجلترا كانت قد حصلت على حق الرابة على التجارة الهولندية منذ عام ١٦٠٦.

^٢ إميل خوري، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٧.

^٣ المرجع السابق، ج ١، ص ٦٨.

عمل عادل ومجيد من طرف الملك ، لا يستطيع البابا أو أى أمير آخر أن يعطى تأويلا سيئا لهذا التحالف الذى بين الإنجليز الطريق إليه.

”وليس بمكسب هين أن يكون لفرنسا على سواحل موريثانيا مراكز يمكن تحصينها لتستخدم كقاعدة للمسيحيين إذا عمد هؤلاء على نهج أسلافنا إلى التفكير فى استرداد البقاع المقدسة . فهذه الاعتبارات هى التى يجب أن تبرز من طرف جلالة الملك أمام قداسة البابا وأمام الأمراء الآخرين إذا ما لمس الحاجة بضرورة تبرير هذا التحالف“^١.

ولما تنادت الدول الأوروبية المعادية لفرنسا لعقد حلف أوجسبرج بزعامة بريطانيا وهولندا ، وجد لويس نفسه وحيدا فى المعترك الأوروبى . فقرر المضى فى سياسة التقرب من الباب العالى وأرسل إلى سفيره تعليمات صريحة يستعجله فيها إرساء الصداقة العثمانية الفرنسية على قواعد متينة . لكنه غلب على أمره كما غلب فرانسوا الأول من قبل ، وفرضت عليه الحاجة عقد صلح ريسويك ١٦٩٧ بمنأى عن السلطان ومن دون علمه وموافقته^٢ .

كما أدى تألب الدول الأوروبية على الثورة الفرنسية إلى مسارعة رجال الثورة بإرسال ديكورش سانت كروا ممثلهم إلى الباب العالى عام ١٧٩٣ ، لدعوة سليم الثالث إلى إقامة علاقات ودية بين فرنسا والباب العالى وتوثيق التعاون بينهما ضد أعدائهما .

وحاول السفير إقناع السلطان بأن عقد معاهدة صداقة وتحالف مع الجمهورية مقابل حروب تشنها فرنسا على النمسا هو أقصر سبيل إلى إلغاء معاهدة سيستوفا عام ١٧٩١ ، والتى اعترف فيها السلطان للنمسا بحق ضم أراضى لها فى البلقان ، لأن مجرد إعلان الحرب سيضطر النمسا إلى سحب جيوشها المرابطة على الدانوب ونقلها إلى الحدود الفرنسية . وقدم مشروع معاهدة تم وضعه فى باريس قبل سفره يتضمن تعهد الفريقين بعدم عقد صلح منفرد مع أعدائهما ، وتعهد فرنسا بأن تعيد الإمبراطورية التركية لحدودها السابقة على معاهدة قينارجة ، وتقديم المساعدات الفنية والعسكرية والبحرية لتركيا^٣ .

^١ المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٤.

^٢ المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٧.

^٣ المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٠٣.

المبحث الثالث:

القانون الأوروبي العام

وعوامل تشكيل الجماعة الدولية

هناك اتفاق بين فقهاء القانون الدولي العام على أصوله الأوروبية ، وأن "قانون الأمم" - كما هو الآن وفي كل سماته الحيوية - هو نتاج الفكر والممارسة الأوروبية ، سواء من خلال المفكرين والفلاسفة من مختلف الأمم الأوروبية الذين أسهموا في تأصيل قواعد القانون العام الأوروبي ، أو من خلال تطبيق المبادئ القانونية العامة على العلاقات المعقدة والمتشابكة بين الوحدات الأساسية التي ميزت المجتمع الأوروبي في بدايات العصر الحديث¹ .

ويبالغ فرزيل ويبلغ به الشطط لدرجة الزعم بأن مثل هذا التطور لم تبلغه أية أمة غير أوروبا ، ولم تسهم فيه الإسهام الجوهري سواها ، وأنه إذا كان هناك من يعود بالعناصر القانونية الأولى في علاقات الشعوب الخارجية إلى الحضارات القديمة من صينية أو فرعونية أو هندية أو حتى يونانية ، فإنه بعيداً عن حقيقة أن مثل هذه القواعد القانونية قد استندت بالأساس إلى تصورات ومعتقدات دينية ؛ فلا يوجد دليل على تواصل أو استمرار تاريخي يربط بين تلك القواعد القانونية القديمة وبين قانون أوروبا العام .

هناك بحق نوع من التوازي بين بعض المؤسسات المتماثلة وبعض التشابه في السلوك والممارسات القديمة والحديثة ، مثل حصانة السفراء وإنشاء علاقات اتفاقية فردية ومتعددة ، لكنها لم تترك لنا أية استمرارية تاريخية وإنما فرضت الضرورات المحددة في ممارسات الأمم والشعوب نوعاً ما من الاستجابة المتشابهة التي قد تزيد أو تنقص حسب طبيعة الظروف التي فرضتها.

ويعبر عن طبيعة الصلة بين القانون الدولي العام وبين الحضارة الأوروبية ، على النحو الذي نجده في مسمى القانون العام الأوروبي - عدد كبير من الفقهاء ، فالقانون الدولي - طبقاً لمبادئ العدالة - موجود في كل العصور وبين مختلف الأجناس ، لكن الأمم المسيحية - في رأي كنت - نظراً لتفوقها في العلوم والفنون والتجارة والسياسة والحكم ؛ أقامت فيما بينها مجتمعاً موحداً بعوامل الدين والإنسانية والعلوم والمصلحة

¹ J. W. Verzijl , Op.Cit., Vol.1, P. 446.

الجماعية ، وعن طريق أعراف التوازن الأوروبي وتكوين المحالفات وعقد المعاهدات وتبادل السفراء فيما بينها ، وأخيراً عن طريق نظم القانون الداخلي¹ .

وهو ما يمكننا العودة به إلى تصور فولتير للحياة الدولية الأوروبية في عصر لويس الرابع عشر ، إذ ينظر إلى أوروبا على " أنها نوع ما من الجماعة الدولية الكبيرة مقسمة إلى دول متعددة قد تكون ملكية أو جمهورية ، إلا أنها مرتبطة ببعضها البعض ، فلكل منها نفس مبادئ القانون العام والسياسة ، على نحو غير معهود في غيرها من القارات . وبموجب وحدة المبادئ تلك لا تسترق أوروبا أسراها وتحترم سفراء الأعداء منها ، وتدخل في معاهدات متنوعة لتنظيم العلاقات فيما بينها ، وتتفق بمنطق الحكمة السياسية على توازن مشروع للقوى ، وتميل إلى المفاوضات دون توقف حتى في زمن الحروب² " ، فالجماعة الدولية تمتلك ثلاثة عناصر أساسية: قانون عام موحد، وتوازن للقوى ، ودبلوماسية دائمة تستخدم كأداة للتعاون من خلال التنافس.

فنظام توازن القوى كان يهم أسبانيا والإمارات الإيطالية وفرنسا وسويسرا وبريطانيا والأراضي المنخفضة والدول الاسكندنافية وبولندا والدويلات الألمانية وبوهيميا والمجر والنمسا ، ويمكن القول أن قانون الشعوب قد ولد أولاً في الدول الكاثوليكية ، ثم امتد إلى الدول البروتستانتية ، حيث نجد أول إشارة للمصطلح عام ١٥٧٠ ، كما عقد أول مؤتمر دولي بينها في عام ١٦٠٨ في لاهاي ، وحضره مندوبو أسبانيا والأراضي المنخفضة وفرنسا وإنجلترا والدانمرك والبلاينات وبراندبرج وهس³ .

فكل هذه العوامل قد ساهمت في تكوين قواعد معينة للتعامل فيما بين الدول الأوروبية ، على النحو الذي لا نجد في غيرها من الدول والقارات الأخرى . وهو أمر قد لا يعنى أكثر من إقليمية قانون أوروبا العام ، ومن ثم ضرورة التمييز بين قانون لا يعترف بغيره من القوانين والحضارات ، وبين قانون يؤكد على روابط إقليمية بين دول تنتمي إلى جماعة واحدة . فاختلاف القارات من حيث الظروف المناخية والاعتبارات التاريخية وميراثها الحضارى وطبيعة المشاكل التي فرضت تحدياتها عليها يعنى إمكانية وجود قواعد وسياسات وقوانين ذات صبغة إقليمية.

وهكذا يصبح للقانون العام الأوروبي - فى رأى الفاريز - معنى محدداً ، وهو الوضع الإقليمي لدول أوروبا ، والذي فرض عدداً من القواعد من قبيل التوازن

¹ Wilfred Jenks , The Common Law Of Mankind , (London:Stevens & Sons, 1958 , P. 70).

² Antonio Truyol Y serra, L'Expansion De La Societe Internationale Aux XIX Et XXe Siecles, (La Haye:Rec. Des Cours, Tom.116.III, 1965,P.103).

³ C. Van Vollenhoven , Du Droit De Paix , (La Haye:Martinus Nijhoff,1932, P.72).

السياسى والاعتراف بالدول الجديدة وأهمية قيام مناطق حاجزة فيما بينها ، وتحديد الحدود بشكل تتداخل فيه الشعوب والأقليات ، وتنظيم المرافق الدولية داخل القارة ، وأخيراً عدد من الموضوعات ذات الصلة بالنظام الاستعماري¹ .

كما يؤكد فيليمور على تأثير القانون الطبيعى على مفاهيم القانون الدولى من خلال القول بأن الأخير قد طبق بصفة أساسية على ممارسات الأمم المسيحية ، على حين يكتنفه الغموض والإبهام حين يتعلق الأمر بعلاقات دولة أوروبية بغيرها من الوحدات غير الأوروبية ، فالاعتناق الرسمى للمسيحية يؤكد على ضرورة مراعاة قواعد القانون الطبيعى ، ويقدم طبقاً لتعبير بارتول A Special Jus Gentis Fidelis ، فالمسيحية تضيف طابعها وصبغتها على كل عناصر العدالة التى نجدها فى تلك النظم القانونية ، وبينما هى تجمع مختلف عناصر المجتمع المسيحى ؛ فإنها لاتدمر فرديتهم ولا تمايزهم ، وإنما تؤسس جماعة عامة للمصلحة المتبادلة فيما بينها² .

ويرى Hall أن القانون الدولى هو نتاج حضارة خاصة بأوروبا الحديثة ، وأنه يشكل نظاماً لايمكننا فهم مبادئه أو الاعتراف بها من قبل دول مختلفة الحضارات ، فالدول التى يمكن افتراض خضوعها أو كونها أشخاص هذا القانون هى الدول ذات الميراث الحضارى الغربى فقط ، وإن كان على الدول الأخرى أن تحاول الدخول فى دائرة الأقطار التى يحكمها هذا القانون³ .

ويرى أنزيلوتى أن القانون الدولى هو نتاج الأسباب التى قادت عملية التحول فى النظم السياسية فى العصور الوسطى ، وأن عناصر هذا المجتمع الحضارى الذى شكل وطور هذا القانون العام الحاكم للعلاقات فيما بين الدول الأوروبية نجدها فى ذلك التحول السياسى والاجتماعى ، بالإضافة إلى القانون الرومانى التقليدى من ناحية ، والميراث المسيحى وخاصة الإحساس بالتضامن الذى تطور فى أوروبا كنتاج للكفاح المشترك ضد الفتوحات التركية من ناحية أخرى⁴ .

بينما يقرر Nys أن القانون الدولى هو خلق للروح المسيحية ، وأنه لفترة طويلة قد طبقت قواعده على علاقات الدول المسيحية فحسب ، وأن امتداد هذا القانون إلى خارج أوروبا يجب النظر إليه على أنه نتيجة للتوسع الاستعماري . كما أننا لن نجد - فى رأى Holtzendorf - فى العلاقات التى تقوم بين الدول الأوروبية من جانب

¹ Aljandro Alvarez, Le Droit International Nouveau, (Paris: Editions Pedon. 1959, P 102).

² Jenks, Op. Cit., P. 70.

³ Ibid , P. 71.

⁴ Ibid , P. 72.

والدول الإسلامية ودول الشرق الأقصى من جانب آخر، مجتمع الاتجاهات التاريخية والتفاهم العام الذى تطلب من أوروبا أمداً طويلاً^١.

وبالتالى فإن ما يهمنى تناولته فى هذا المبحث وبالشكل الذى لايقطع صلته بالمباحث السابقة هو دراسة القانون الأوروبى العام Jus Publicum Europaeum أو قانون الشعوب الأوروبى Europaisches Volkerrecht ، والذى شكل أساس القانون الدولى العام حتى الحرب العالمية الأولى ، أى تلك الاتجاهات الوضعية التى ترى قانون الشعوب فى قواعد السلوك المطبقة بالفعل ، والتى تأخذ بها أغلبية الأمم الأوروبية فى حالات السلم والحرب على السواء^٢.

فقد شكلت حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ - ١٦٤٨) وما تلاها من معاهدات صلح وستفاليا شأناً ألمانياً سرعان ما تحول إلى مسألة أوروبية عامة رأى فيها البعض بداية تكوين أوروبا الحديث والقانون الدولى العام.

فهى حروب اتخذت فى بداياتها مظهر الصراع بين البروتستانت والكاثوليك فى الولايات الألمانية ، وبسبب تشريعات دستورية بين الإمبراطور الذى اجتهد لبناء سلطة مركزية للإمبراطورية الرومانية المقدسة وبين الولايات التى كافحت من أجل الحفاظ على استقلالها ، ثم امتدت لتشمل عدداً من الدول المجاورة ، حتى صارت حرباً دولية بين فرنسا وآل الهابسبورج وبين أسبانيا وهولندا وبين ملكى الدانمرك والسويد ، وقد تورط فيها أمير ترانسلفانيا ، تجرأ على أرض ألمانيا مما يبرر الصفة الأوروبية لتلك الحروب وما تلاها من معاهدات صلح^٣.

^١ Jenks , Op.Cit.,P.73.

^٢ A. Y Serra , L'Expansion De La Societe Internationale, Op.Cit.,P.145.

وهو الاصطلاح الذى نجده فى كتابات Johann Jakob Moser من خلال عدد من مؤلفاته حول "عناصر القانون السياسى وقانون الشعوب العام والأعراف بين القوى الأوروبية" عام ١٧٢٣، و"قانون الشعوب الأوروبى الأكثر حداثة" عام ١٧٧٧، وكذلك Abbe De Mably بعنوان droit Public De L'Europe Fonde Sur Les Traites عام ١٧٤٨، ومؤلف دى مارتينيس بعنوان "Precis Du Droit Des Gens Moderne De L'Europe Fonde Sur Les Traites Et L'usage" عام ١٧٨٩، ومؤلف Jean Louis Kluber بعنوان "Driot Des Gens Moderne De L'Europe" عام ١٨١٩.

^٣ أنظر فى تطورات الحرب وعلاقاتها بموقع ألمانيا فى وسط القارة:

Ferdinand Schevill , A History Of Europe , (New York : Harcourt , Brice & World Inc. , 1951 , P.P. 215 - 233).

Geoffrey Parker, The Thirty Years War, (London : Routledg & Kegan paul , 1984, P.P. 191-227).

C.V. Wedgwood , The Thirty Years War,(London : Penguin Books , 1957, P.P. 44 - 461) .

ولهذا كان السلام الألماني الذي شكل دستور الإمبراطورية Constitutio Westphalica هو أهم عناصر الصلح تأثيراً في تطورات القانون العام الأوروبي ، رغم وجود القوى الممثلة للإمبراطورية ابتداء من الإمبراطور ومندوبي أكثر من ثلاثمائة وخمسين ولاية ألمانية ، فإننا نلاحظ بداية الاستقلال الفعلي لكل ولاية في مباشرة شئونها الخارجية وعقد المعاهدات مع القوى الأخرى وذلك بشرط عدم تعارض تلك المعاهدات مع المصالح العليا للإمبراطورية ، وهو شرط أثبت التطبيق عدم جدواه^١ .

بتعبير آخر فإن أعظم انتصار حازته فرنسا وحليفتها السويد وهولندا كان في الدستور الجديد للإمبراطورية ذاتها وليس في التغييرات الإقليمية ، فقد أصبحت الولايات الألمانية حكومات ذات سيادة ، ومنحت كل واحدة منها الحق في إقامة العلاقات السياسية مع الحكومات الأجنبية وعقد المعاهدات معها . وذهب صلح وستفاليا إلى أبعد من ذلك ، حين اشترط بأنه لا يحق للإمبراطور سن القوانين ، ولا إعلان الحرب ولا تعديل بنود معاهدة صلح ما ، إلا بموافقة مجلس الإمبراطورية

"وقد كتب دستور ألمانيا ضمن معاهدة دولية ، فأصبح الناس يقولون أن الامتيازات الألمانية أو حقوق الدول الألمانية قد صارت قسماً من القانون الأوروبي العام، واختيرت فرنسا و السويد لتكونا ضامنتين لصلح وستفاليا ، وبقيت فرنسا تستفيد من هذه القاعدة القانونية للتدخل في شئون أوروبا الوسطى مدة قرن ونصف من الزمن"^٢ .

مثلاً منح حاكم كل ولاية الحق في فرض المذهب الديني الذي يعتنقه في ولايته، وعلى الأفراد الراغبين في اعتناق غير مذهب الحاكم مغادرة تلك الولاية بضمانات معينة لأرواحهم وممتلكاتهم . فلم يقم صلح وستفاليا ، ولا ما سبقه من مجامع دينية ومعاهدات صلح بين الكاثوليك والبروتستانت على أساس من الحرية الدينية للأفراد ، كما يزعم البعض ويجعلها بداية لروح التسامح الديني داخل القارة ، وإنما على مبدأ أن " الناس على دين ملوكهم " . ولا يقلل القول بأن الأفراد الذين يغادرون الولاية

روبرت بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ترجمة محمود حسين الأمين ، مراجعة د. جعفر خصباك ، (الموصل : مكتبة الوفاء ، ١٩٦٤ ، ج ١ ، ص ص ٢٢٣ - ٢٤٢) .
د. فاتح عقيل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٨ - ٤٣٨ .

^١ R. Redslob , Op. Cit., P.P. 216 et Seq.

Jacques Droz , Histoire Diplomatique De 1648 A 1919 , (Paris : Dalloz, 2 ed , 1959, P.9).

Gerard J. Mangone , A Short History Of International Organization, (New York : McGraw Hill, 1954, P.P 21- 22).

^٢ روبرت بالمر ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

Charlis Wilson , The Transformation Of Europe 1558 - 1648 , (Los Angeles : California Univ. Press, 1976 , P. 262).

إنما يغادرونها بكل الضمانات اللازمة لأرواحهم وممتلكاتهم ولمسافات قصيرة ، إذ تتقابل الحدود بين أكثر من ثلاثمائة ولاية على أرض ألمانيا من خطورة هذا الأساس الذى لا يعترف بوجود الغير فى إطار الوحدة السياسية رغم وحدة الأصول العرقية و الحضارية.

ومن ناحية أخرى ، فقد اعترفت معاهدات الصلح - سعيًا نحو تكريس تصور ما للوحدة السياسية على حساب الاختلافات الدينية - بحق كل حاكم فى الاستيلاء على الممتلكات الكنسية داخل الولاية ، وفى تنظيم المؤسسات الدينية كهيئة كهنوتية وكطقوس (التعميد - العشاء الأخير - موعد عيد الفصح وغيرها) حسب مذهبه هو ، فلا توجد داخل كل ولاية سوى مؤسسة دينية واحدة مثلما لا يوجد سوى حاكم واحد^١ .

"فهناك عادة خطأ يرتكب إذ ينسب إلى معاهدات وستفاليا أنها أقامت نظام الحرية الدينية ، وأنها أقرت مبدأ علمانية الدول . والذى حدث هو العكس تماماً ، فإن هذه المعاهدات أقرت مبدأ مساواة الدول أمام القانون الدولى بصرف النظر عن مذهب الدولة الدينى ، أو بالأحرى أقرت مبدأ مساواة الملوك الكاثوليك والبروتستانت . لكن تطبيقاً لمبدأ الناس على دين ملوكهم ؛ قد اعترفت للملوك بحق فرض عقيدتهم الدينية على رعاياهم . وهذا إلغاء لمبدأ الحرية الدينية لمصلحة السيادة الإقليمية^٢ " .

فقد تضمنت اتفاقيات وستفاليا الاعتراف رسمياً بمذهب كالفن ، وإنهاء النزاع حول استرجاع أملاك الكنيسة الكاثوليكية عن طريق تحديد عام ١٦٤٢ م كأساس للفصل فى الأملاك التى تؤول إلى كل من البروتستانت و الكاثوليك ، فالأملاك الموجودة بين أيدي كل من الطرفين حتى ذلك التاريخ تعتبر ملكاً له ، فتركز البروتستانت فى الشمال والشرق وتمركز الكاثوليك فى الجنوب والغرب . مثلما صارت الولايات البروتستانتية على قدم المساواة مع الولايات الكاثوليكية فى كل شئون الإمبراطورية ، خاصة فى المجلس الإمبراطورى الذى يتكون من أعضاء متساوين فى العدد من الطرفين .

^١ روبرت بالمر ، مرجع سابق ، ط ١ ، ص ٢٣٤ .

C.v. Wedgwood , Op. Cit., P.P. 452 et Seq.

G. Parker , Op. Cit., P.P. 213 et Seq.

F. Schevill , Op. Cit., P.P. 205 et Seq .

^٢ د.محسن الشيشكللى ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ٣٨٤ .

وأخيراً ، فإن التعويضات التي منحت لناخب براندبرج قد جعلت منه أقوى الأمراء الألمان ، حيث استولى على مجد برج و Metz وهلمستات مع تمتعه بوراثه حكم بومرانيا الشرقية ، الأمر الذي مهد لبراندبرج أن تصبح أقوى الملكيات فى ألمانيا تحت اسم مملكة بروسيا^١ .

وقد يبرر الصفة الأوروبية للتسويات ما حصلت عليه كل من فرنسا و السويد من ترصيات إقليمية وسياسية ، فحصلت السويد على مصبات أنهار الأودر والألب وغيرها ، وعلى الأسقفيات البروتستانية فى بريمن وفردون وعلى الجزء الأكبر من بومرانيا الغربية ، كما أصبحت عضواً فى الدايت الألماني ، وحصلت فرنسا على الألزاس ، ما عدا مدينة استراسبورج الحرة ، وعلى أسقفيات Metz عاصمة اللورين وتول و فردان ، وحصلت سويسرا و هولندا على استقلالها^٢ .

لكن ما هو أهم من هذه التسويات الإقليمية كان ما يتعلق بالعلاقات السياسية بين القوى الأوروبية ، خاصة فيما يتعلق بالوضع المبهم للمواد ٧٥ و ٧٦ و ٨٩ من سلام مونستر ، والتي تعترف لفرنسا بالسيادة الفعلية على الألزاس ، وعلى حقها فى ممر حر داخل أقاليم الإمبراطور حتى مدينة فليسبورج ، بينما يحتفظ بالسيادة العليا للإمبراطور الذى أقر - من ناحية ثانية - بعدم أحقية الجيوش التابعة للإمبراطور فى التدخل فى شئون الولايات المتحالفة لفرنسا مثل الكومت فرانشييه والأراضى المنخفضة^٣ . فشككت اتفاقيات الصلح تلك نهاية لسيطرة الإمبراطورية الرومانية على مقدرات أوروبا ، مثلما لم تعبأ الدول الأوروبية بمعارضة البابا لمعاهدات الصلح ووصفه لها بعدم الشرعية ورفضه التوقيع عليها.

"كما أن صلح وستفاليا وقد أنهى الحروب الأوروبية الطويلة وأكد مبدأ توازن القوى لحكم العلاقات بين دول القارة قد خلق على مسرح الحياة السياسية فى أوروبا

^١ R. Redslob , Op. Cit, P. 215.

^٢ Derek McKay , H. M. Scott , The Rise Of The Great Powers 1648- 1815, (London : Longman , 1983 , P.5).

Sir W.G.F.Phillimore, Three Centuries Of Treaties Of Peace And Their Teaching, (London :John Murray, 1917 ,P.P 19-20).

G. Parker , Op. Cit., P. 226 .

^٣ Redslob, Op. Cit, P.P. 212 - 213.

Droz , Op. Cit., P.P. 10- 11.

D. McKay , Op. Cit, P. 4.

G. Parker , Op. Cit , P. 227.

بمجتمعاً دولياً يسوده التنافس والشك و الترقب أو التزدد من قبل كل دولة لما يجرى بالأخرى من استعدادات القتال أو مراعاة لما قرره الصلح من قواعد للاستقرار . واستدعى ذلك أن تقوم الدول المعنية بإنشاء السفارات الدائمة لتقوم على موافاتها بالمعلومات اللازمة عن منافساتها من الدول الأخرى^١ .

ويرى Ward أن فكرة السفير المقيم فى بلاطات الأمراء و الملوك هو " أمر يميز أوروبا بموجب قانونها العام عن الأمم السابقة وعن الأمم الموجودة خارج القارة ، فحق إرسال السفراء فى المناسبات غير العادية هو حق ثابت وقديم قدم الاجتماع الانسانى ، لكن فكرة السفير المقيم لم تعرفها لا الأمم القديمة ولا الأمم الأخرى غير المتمدنية خارج أوروبا . لأن روابط الدين الواحد والتى بها تنتقل السيادة والأقاليم من شعب لآخر عن طريق الزواج والتوارث و الهبة دون حرج ، بالإضافة إلى القوانين العامة للنظام الإقطاعى والنمو المتزايد للتجارة بما فيها من حقوق والتزامات متبادلة ، وما يميز أوروبا من سياسات توازن القوى ، كل تلك العوامل تقود إلى جعل الاتصال فيما بين القوى الأوروبية أكثر حيوية وترابطاً^٢ .

ولم تتوافر كل تلك العوامل للأمم غير المسيحية خارج أوروبا ، فالشعوب الأخرى قد تولى اهتمامها بموضوعات التجارة والكشوف الجغرافية وتوازن القوى ، لكنها لم تكن بالضرورة ولا بالإلحاح كما هى عليه فى أوروبا ، فلا يوجد لديها - فى زعم وورد - سوى بعض الضرورات التى لا تقتضى إنشاء اتصال دائم بينها^٣ .

ويضرب مثلاً بالدولة العلية التى ترفض تبادل السفراء مع الدول الأوروبية، حيث اعتقد الأتراك دائماً بوجود تعليمات سرية لسفراء أوروبا لديها ، وقيامهم بالتجسس مع رفضهم إرسال سفراء من قبلهم إلى بلاطات أوروبا ، الأمر الذى يتعارض - فى رأيه - مع تقاليد أوروبا^٤ .

١. د. عز الدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ك ١ ، ص ١٦٥ .

٢ Robert Ward , Op. Cit., Vol. II, P. 478 .

٣ Ibid , Vol. II, P. 482 .

٤ فكرة التجسس والتعليمات السرية للسفراء هى فكرة حقيقية يؤكد وورد ذاته ولا ينكرها . وهذه النظرة إلى السفراء لم تكن غريبة على أوروبا وتعاملاتها الدولية ، بل ويرى أستاذنا الدكتور عز الدين فودة أنها أمر كان يحكم أوروبا كلها ، حيث كان ينظر إلى السفير على أن عمله الأساسى هو التجسس ، ولذلك حرم الاتصال به كما حرم عليه الاتصال بغير المختصين . ولهذا السبب نفسه كان كل من هنرى الرابع ملك فرنسا وهنرى السابع ملك إنجلترا يعاودون إنشاء السفارات الدائمة . وحتى عام ١٦٥٣ كان محرماً على عضو البرلمان البريطانى أن يتحدث إلى السفراء الأجانب ، وكذلك أخذ اتحاد ولايات هولندا فى بحث هذا الموضوع سنة

إلا إن صلح وستفاليا ، وقد أقر نظاماً للتوازن داخل القارة ، لم يتضمن دولتين كانتا تلعبان دوراً متزايداً في هذا التوازن ، إذ ظلت كل من روسيا والدولة العلية خارجتين عن الإطار الأوروبي للتنظيم الدولي . " فكان مؤتمر سلام كارلوفجة Carlowitz عام ١٦٩٩ أهم مؤتمر أوروبي بعد وستفاليا ، حيث كانت الدولة العلية وروسيا - لأول مرة - أعضاء في المؤتمر الأوروبي العام الذي كان يستهدف وضع حد للصراعات بين الدولة العلية وبين البندقية وهولندا والنمسا وروسيا.

" وبقبول الانضمام لهذه الجماعة وبالسماح لكل من إنجلترا وهولندا (وهي دول بروتستانتية وعلى علاقة وثيقة بالدولة العلية منذ ١٥٨١) بلعب دور الوساطة والتوفيق، اعترفت الدولة العلية وروسيا بالممارسات الحديثة للنظام القانوني الأوروبي ، أى التفاوض لإقرار التسوية بين الدول ومصلحة الأطراف الأخرى في مثل هذه الترتيبات الدولية " ^١.

بتعبير آخر وكما يسجل فون هامر ، "فإن صلح كارلوفجة يعتبر من المعاهدات التي تستحق الاهتمام ، فهو صلح له أهميته بالنسبة إلى المؤرخ ليس فقط بسبب التغييرات الإقليمية التي ترتبت عليه ، ولا لتسجيله للفترة التي لم يعد الناس فيها يخشون الدولة العلية باعتبارها قوة مرهوبة الجانب ، بل لأن الباب العالي وروسيا قد اشتركا للمرة الأولى في مؤتمر أوروبي عام ، ولأن إنجلترا وهولندا اللتان لم تشتركا في الحرب قد مثلتا في المؤتمر ، ومن هنا يكون كل من السلطان والقيصر قد اعترفا ضمناً بمبدأ تدخل الدول الأوروبية في نزاعاتهم من أجل المصلحة الأوروبية العامة " ^٢

١٦٥١ بقصد التخلص من اعتماد السفراء لديها . واقتزحت هولندا سنة ١٦٦٠ طرد جميع السفراء المعتمدين لديها.

Ward , Vol. II, Op.Cit., P.P. 484 et seq

١.د. عز الدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، مرجع سابق ، ك١ ، ص ١٦٦ .

^١ G. J. Mongene , Op. Cit., P.P. 24 - 26 .

^٢ Edward Creasy , History Of The Ottoman Turks , (Beirut : Khayats , 1981, P. 319).

D. Mckay , Op. Cit., P.P. 76 - 77 .

ويسجل بوغانوف أنه لم تعقد في كارلوفجة جلسات عامة لكل مندوبي المؤتمر ، بل جرت مفاوضات ثنائية بين ممثلي الباب العالي من جهة وخصومهم من الائتلاف المناهض للعثمانيين من جهة أخرى ، وبغض النظر عن موقف روسيا ومصالحها ، وقعت النمسا والبندقية مع الأستانة اتفاقيتين سلميتين منفردتين وحصلتا على مكاسب كبيرة ، حيث كسبت النمسا ترانسلفانيا والمجر العثمانية وسلافونيا ، وكسبت البندقية موريا في اليونان . وهي الأراضي التي استرجعتها الدولة العلية بعد ذلك . ولم يرغب الباب العالي أبداً في التنازل لروسيا عن الأراضي التي احتلتها الأخيرة في أسفل الدون والديير ومنطقة آزوف والبحر الأسود . مثلما يسجل قيام بطرس الأكبر في ٩ أبريل ١٦٩٩ بتعيين ماتفييف سفيراً في هولندا كأول ممثل دبلوماسي دائم لروسيا في الخارج ، وقد خدم في أوروبا حتى عام ١٧١٥ ، وكلفه بحث هولندا على العمل من أجل توقيع الصلح بين

وقد لعبت حروب الوراثة دورها فى تشكيل الحدود ما بين الممالك والأقاليم داخل القارة ، التى عرفت عنها علاقات المصاهرة المتعددة بين تيجانها الملكية ، الأمر الذى يقود إلى الاختلاف والحروب حول وراثة تلك الأقاليم والممالك ، ومن ثم الحاجة إلى عقد المؤتمرات والمعاهدات الجماعية التى تحكم قواعد انتقال الممالك والأقاليم ، وتنتهى ما قام من أجلها من حروب ومنازعات ، وبما يتفق وقواعد توازن القوى داخل القارة.

بل ويمكننا العودة بملامح القارة الأوروبية فى العصر الحديث - كما ساهمت فى تشكيلها حروب الوراثة - إلى اتفاقية فردان عام ٨٤٣م ؛ تلك الاتفاقية التى جزأت إمبراطورية شارلمان بين أحفاده الثلاثة ، فأعطت لويس الجزء الواقع منها إلى الشرق من نهر الراين ، وأعطت شارل الجزء الغربى الممتد حتى ثغور الأندلس ، بينما خصت لوثير بالإقليم الواقع بين الجزئين .

فحكم لويس الجزء الذى تسوده اللغة الألمانية ، وحكم شارل الجزء الذى تسوده اللغة الرومانية المحرفة عن اللاتينية ، وحكم لوثير منطقة الانتقال بينهما ؛ وهى منطقة ممتدة من فريزلاند على بحر الشمال إلى حدود قلورية فى شبه الجزيرة الإيطالية ، وهو إقليم مختلف الأجناس والعناصر ليس به من الأوصاف المميزة سوى أنه متوسط بين مملكتى شارل ولويس ومحور الصراع بينهما ، وأنه اشتمل على إكس لاشابل عاصمة الإمبراطورية فضلاً عن روما مقر البابوية^١ .

وقد كان على كل من الممالك الثلاث واجب الدفاع عن أوروبا ضد أخطار السلاف والنورمان والمسلمين ، ودخلوا فى علاقات متنوعة من السلم والحرب والتحالف مع قرطبة ومع مجاهدى البحر فى البروفانس وممرات الألب السويسرية^٢ .

روسيا و الباب العالى ، واستمالة هولندا إلى صف روسيا فى الحرب من أجل البلطيق أو الحيلولة دون تحالفها مع السويد فى حالة إخفاق روسيا . كما طلب القيصر من ملك بريطانيا وحاكم هولندا وملك الدانمرك وملك بولونيا التوسط فى توقيع الصلح مع الأستانة . ووقعت هدنة بين الطرفين فى عام ١٧٠٠ كسبت فيها روسيا ميناء آزوف على البحر الأسود . مثلما توقفت النمسا وروسيا عن دفع الجزية للدولة العلية بموجب هذه المعاهدات.

انظر : محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

بوغانوف ، حياة بطرس الأكبر ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٦٤ - ١٦٥ ، ص ١٨٠) .

^١ فشر ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ٩٨ - ١٠٠ .

^٢ د. مرسى الشيخ ، دولة الفرنجة وعلاقتها بالأمويين فى الأندلس حتى أواخر القرن العاشر الميلادى ، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط ٢ ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٦ وما بعدها) .

إلا أن ما يهمنا أن الأراضي المتوسطة تلك ظلت خليطاً مزعوماً لا يستقر على حال ، حتى استحال إلى عدد من الإقطاعات والإمارات والمدن التي شكلت فيما بعد محوراً لصراع الممالك الأوروبية المحيطة بها ، ومجالاً لتشكيل وتكوين قواعد قانون أوروبا العام.

وكانت البداية هي حرب وراثة الأراضي المنخفضة (١٦٦٧-١٦٦٨) والتي دخلها لويس الرابع عشر إثر موت فيليب الرابع ملك أسبانيا عام ١٦٦٥، رغم أن لويس قد نزل عن كل حق في وراثة عرش أسبانيا^١ ، الأمر الذي أدى إلى تكوين التحالف الثلاثي بين هولندا وإنجلترا والسويد وإبرام صلح إكس لاشابل عام ١٦٦٨، والذي احتفظت فيه فرنسا بفتوحاتها في شرلروا وليل و ترناى وغيرها على حدود الأراضي المنخفضة .

وقد تبعها حروب أخرى بين فرنسا وكل من هولندا والإمبراطور ونائب برندنبرج (١٦٧٢) و اللورين وأسبانيا (١٦٧٣) والدانمرك (١٦٧٤) ونائب البلاتين وبعض أمراء الألمان ، وانتهت بعقد معاهدة نيموجين ١٦٧٨، والتي نزلت فيها أسبانيا عن عدد من معاقلها على الحدود الأسبانية الفرنسية وبسطت فرنسا سيادتها على اللورين سيادة اسمية^٢ .

وكانت مسألة وراثة عرش أسبانيا مما تهتم به كل دول القارة، نظراً لاتساع أملاكها في الأراضي المنخفضة وميلان وصقلية وتوسكانية ، علاوة على مستعمرات واسعة في أفريقية والعالم الجديد وجزر متناثرة في المحيط الهادى وخليج المكسيك وبحر الكاريبي ، الأمر الذى يبرر اهتمام كل دول القارة بمن يخلف شارل الثانى على هذا الملك العريض^٣ .

وقد زاد من أهمية مسألة الوراثة تلك تعدد المطالبين بها وتنازعهم فيما بينهم ، إذ ادعاه ولى عهد بافاريا لأنه حفيد فيليب الرابع ، وادعاه الإمبراطور ليوبولد لولده الأرشيدوق شارل لأنه حفيد فيليب الثالث ، ولأنه زوج بنت فيليب الرابع ، وادعاه ولى عهد فرنسا لأن أمه كبرى بنات فيليب الرابع ، ولأن نزول لويس الرابع عشر عن

^١ R. Redslob, Op. Cit., P.P.224 .

Ward, Vol. II, Op. Cit., P.122 .

وذلك بموجب اتفاقية البرانس عام ١٦٥٩ والتي كان من شروطها أن يتزوج لويس مارية تريزا بنت ملك أسبانيا ، وأن هذا الزواج لا يخوله أى حق في وراثة عرش أسبانيا.

^٢ R. Redslob, Op. Cit., P.P.225-226 P. 244

^٣ Ibid., P. 225.

R. Briggs, Op. Cit. , P.P. 149 et seq.

حقه فى وراثة عرش أسبانيا كان باطلاً لعدم دفع الدوطة وعدم تصديق البرلمان الفرنسى ولا الكورتيز الأسبانى على هذا النزول. وبالتالى فقد دخلت الدول الطامعة فى اتفاقات سرية فيما بينها حول وراثة عرش أسبانيا ، رغم الميل إلى جعل الوراثة فى ولى عهد بافاريا ، فلم يكن فى توليته الخطر الذى يهدد الدول إذا تولى عرشها ولى عهد فرنسا أو الأرشيديوق ، ودخلت الدول فى اتفاق التقسيم الأول لذى يعطى ولى عهد بافاريا حكم أسبانيا والأراضى المنخفضة والمستعمرات ، ويقسم الباقي بين فرنسا والإمبراطور.

إلا أن موت ولى عهد بافاريا عام ١٦٩٩ فتح باب التفاوض والاتفاق على تقسيم ثانى ، يرث فيه الأرشيديوق ملك أسبانيا والأراضى المنخفضة والمستعمرات ، ويأخذ ولى عهد فرنسا جانباً من نافار ونابلى وصقلية وثغور توسكانية وميلان . وزادت الأمور تعقيداً وصية شارل الثانى بكل أملاكه عام ١٧٠٠ إلى فيليب دوق أنجوا ثانى أولاد ولى عهد فرنسا ، فأصبح العمل بمعاهدة التقسيم أو بالوصية متوقفاً على قرار لويس .

وقد قبلت الجماعة الأوروبية العمل بالوصية بشروط منها: أن يوافق على إعطاء الأملاك الأسبانية فى إيطاليا إلى الأرشيديوق شارل ، وأن يبقى هولندا حق تحصين معاقل الحدود ، وأن يمنح هولندا وإنجلترا الامتيازات التجارية التى كانت لما فى العالم الجديد . وكان رفض لويس لهذه الشروط مقدمة لتكوين "التحالف الأعظم" من إنجلترا وهولندا والنمسا ونائب البلاتين وملك بروسيا ونائب هانوفر والبرتغال ، وانتهت بمعاهدات أوترخت ١٧١٤^١ .

وقد بقى فيليب دوق أنجوا ملكاً على أسبانيا والمستعمرات وبشرط ألا يضم عرش أسبانيا إلى فرنسا ، واستولى الإمبراطور على نابلى وسردينية وميلان والأراضى المنخفضة ، وأخذ دوق سافوى صقلية ، واعترفت أوروبا لنائب براندنبرج بلقب ملك بروسيا ، واستولت إنجلترا على جبل طارق وجزر ميورقة ونيوفوندىلاند وأكاديا وخليج هدسن ، وكان لهولندا الحق فى تحصين حدوده مع فرنسا والحق فى منع مرور التجارة فى نهر الشلد دون إذن منها.

"وهكذا أدى إقرار مبدأ التوازن العادل للقوى فى معاهدة أوترخت إلى تقييم جديد لسياسة التوازن الأوروبى^٢ ، كان من أثره أن ألحقت الأجزاء الكاثوليكية فى

^١ R. Redslob, Op.Cit., P.238.

^٢ د. عزالدين فردة ، عصر التنظيم الدولى، مذكرة غير منشورة قررت على طلبة السنة الثالثة بقسم العلوم السياسية ١٩٧٣/١٩٧٤، ص ٨ .

جنوب هولندا بالنمسا ، ورابطت الحاميات الهولندية على حدودها مع فرنسا ، كما تنازلت فرنسا عن تحصين دنكرك من جهة البحر لصالح بريطانيا، فضلاً عن تنازلها لبريطانيا عن بعض مستعمراتها في أمريكا الشمالية".

فقد وضعت معاهدات أوترخت الأساس الذي يقوم عليه قانون أوروبا العام ، إذ انتقصت أملاك أسبانيا وجعلت الأراضي المنخفضة في يد غريمته، وأعطيت لهولندا مكائنها كدولة حائزة ، وارتفعت بنائب براندنبرج إلى المرتبة التي تمكنه من الوقوف في وجه فرنسا في أسفل الراين ، كما زيد في ملك سافوي وأعطيت النمسا وراءه الأراضي الإيطالية.

وفي تلك الآونة ظهر مشروع الأب دي سانت بيير في أوترخت عام ١٧١٣ ، بعنوان Project Pour Render La Paix Perpetuelle In Europe .^١

وقد تعلققت المقدمة بداية بمواجهة الخطر التركي ومن ثم مدى أهمية دعم الولايات الحدودية الحائزة ، بالإضافة إلى توحيد قوى المسيحية ، خاصة أن الأب لا يكف عن تكرار أن أمن ووحدة الجماعة الأوروبية ليست - رغم أهميتها - هدفاً نهائياً ، بقدر ما هي خطوة مميزة وحاسمة لبدء حملات صليبية أكثر عالمية وأدق تنظيمياً مما كانت عليه في الماضي . فالهدف إن شئت القول هو تكوين "عصبة أمم مسيحية"^٢ .

^١ هناك أيضاً مشروع ظهر في عام ١٧١٠ ، لمؤلفه John Bellers ، بعنوان:

Some Reasons For An European State Proposed to the Powers of Europe , by A Universal Guarantee And An Annual Congress , Senate , Dyet Or Parliament to Settle Any Disputes About The Bounds And Rights Of Princes And States Hereafter .

وهو دعوة للتجمع على أساس فيدرالي بين القوى المتحالفة ، ثم فتح الباب للقوى المحايدة . وبالتالي إيجاد مجتمع أمم خلال سبع سنوات . وتتلخص مهام برلمان أوروبا في الفصل في المنازعات . وباعتبار أوروبا حكومة واحدة ، فإن كل مملكة يجب أن تحدد عدد قواتها وأسلحتها التي سوف تحتفظ بها والتي لا تمكنها من غزو جيرانها ، وإلا فإن السلم لن يكون في هذه الحالة سوى مجرد هدنة لاستئناف القتال.

C. Lange , Op. Cit. , P.P. 281 - 282

² B. Vovenne , Op. Cit. , P. 93 .

C. Dupuis , Op. Cit , P. 18 .

C. Lange , Op. Cit. , P. 228 .

وإن كان Vesnitch يقرر - بناء على مذكرات لاحقة للأب ، أن الاتحاد المقترح لا يعنى إلغاء الأديان الأخرى ، الأمر الذي يستخلص منه عدم معارضته في فكرة دخول الأتراك أيضاً في الوحدة الأوروبية . وأن أغلبية أمراء أوروبا ، خاصة آل الهابسبورج ومالطة وجنوة سوف يسلمون بأن الأتراك في وضعهم الراهن هم جزء داخل الاتحاد الأوروبي.

R. Vesnitch , Cardinal Alberoni : An Italian Precursor Of Pasifism And International Arbitration , (The American Journal Of International Law , Vol. 7 , 1913 , P.70.)

ولأن معاهدات السلام ليس لها من ضمان للاحترام ، ولأنها - مثلما كانت طوال تاريخ أوروبا - مجرد هدن وقتية والتقاط الأنفاس بين حروب مستمرة متتابعة . فإن هذا الأمر سيظل على نفس الوتيرة طالما لم تؤلف أوروبا مجتمعاً دولياً منظماً . وهذا هو ما يقترحه في مشروعه والذي صاغه على هيئة بنود ، منها ١٢ بنداً أساسياً و ٨ بنود مهمة و ٨ أخريات مفيدة.

وتبدأ المواد الأساسية باقتراح إنشاء اتحاد بين الأمراء لتكوين ما يشبه دولة فيدرالية لها دستور ووجود مستقل ، ومهام واختصاصات متميزة عن تلك الخاصة بالدول المكونة لها . كما أنها منظمة إلزامية متى تكونت (إذا انضمت إليها ١٤ دولة) فعلى الحكام الآخرين (١٠ دول) الانضمام ، وإلا اعتبروا أعداء لأوروبا وأرغموا بالقوة على الانضمام^١ .

والجماعة الأوروبية لن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأعضاء ، إلا إذا كان ذلك من أجل المحافظة على شكل الحكم الأساسي فيها ، بتقديم معونة عاجلة أو نجدة كافية إلى الأمراء أو الرؤساء ضد المتمردين والثوار ، وبهذا تضمن الوحدات الملكية أن تستمر وفقاً للعرف السائد.

ويتأكد حفظ التوازن والمحافظة على الواقع الراهن من خلال الإقرار بضرورة استمرار واستقرار الحدود الحالية لكل الممالك ، فتبقى سيادات أوروبا كما هي في حالتها الراهنة وتكون لها نفس الحدود . فلا يجوز اقتطاع أية أراضى من أية دولة ولا إضافة أى منها بالميراث أو بالاتفاق بين البيوت الحاكمة ولا بالانتخاب ولا بالتنازل ولا بالبيع ولا بالغزو ولا بأية وسيلة أخرى . فالهدف هو استقرار الحدود بمنع وسائل اكتساب الأقاليم داخل القارة.

فعلى كل حاكم أن يقنع بالأراضى التى يمتلكها حالياً ، وعلى الجماعة ضمان استمرار هذا الوضع القائم وضمان تكامل وسلامة أراضى كل دولة عضو . فلا يستطيع الحكام أن يجروا أى تبادل فى الأقاليم أو أن يوقعوا أية معاهدات تتعلق بها ، إلا بعد موافقة الجماعة الأوروبية وبأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ، مثلما تضمن الجماعة تنفيذ الأطراف لتعهداتهم المتبادلة^٢ .

^١ Ch. Dupuis , Op. Cit ., P. 38 .

Ch. Lange , Op. Cit. , P. 228 .

^٢ Ch. Dupuis , Op. Cit ., P. 39 .

ويترتب على استقرار الحدود وبقاء الممالك الأوروبية كما هي أن تتكون الجماعة الأوروبية من كل الدول الموجودة وقتها ، وعددها ٢٤ دولة هي فرنسا وأسبانيا و بريطانيا وهولندا و البرتغال و الدنمرك و السويد وبولونيا وروسيا والنمسا وسويسرا والولايات البابوية والبندقية وجنوة وفلورنسا وسافوى واللورين وساكنس وهانوفر وبافاريا وكورلاند والبلاطين ، على أن يكون مقر مجلس أوروبا في استراسبورج أو ديجون^١ .

وإذا كان سوللى يضع القيصر خارج جمهوريته المسيحية ، فقد آن له أن ينضم إلى الجماعة الأوروبية ، لأنه مسيحي يلعب دوراً حيوياً في مواجهة أعداء أوروبا من الترك و التتر . لكن لن يكون في الجماعة الأوروبية مقعد لأى من المسلمين المجاورين لأوروبا ، والذين يقصد بهم الأتراك و التتر وشمالي أفريقيا (طرابلس وتونس و الجزائر ومراكش)^٢ .

لكن إذا لم يكن للمسلمين ثمة مكان داخل الجماعة الأوروبية ، فلا بد أن يكون للجماعة الأوروبية سلام مشروط مع هؤلاء ، ليكفل للدول الأعضاء حرية التجارة في هذه المناطق الحيوية . بل للمجلس أن يدعو مندوباً عنهم إلى المدينة التي يختارها مقراً له كلما تعلق الأمر بأى من هؤلاء المسلمين ، فإن هم رفضوا قرار مجلس أوروبا ، فيمكن أن أوروبا إعلانهم أعداء لها وإلزامهم قرار المجلس بالقوة.

والهيئة العليا للجماعة هي مجلس أوروبا ، ويكون لكل دولة عضو مندوباً بالإضافة إلى وكيلين ومساعدتين (خمسة مندوبين لكل دولة) ، ويجوز طرد أو رفض قبول أى مندوب إذا سلك مسلكاً منافياً للسلم الأوروبي بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات ، ويختار مجلس أوروبا له رئيساً بتبادل أسبوعى .

ويتداول المجلس إما على هيئة جمعية عمومية وإما على شكل اللجان ، إذ توجد لجان أربع دائمة يتألف كل منها من خمسة مندوبين وعشرة وكلاء ومساعدتين ، مثلما تنشأ لجان لبحث حالات خاصة أو وقتية.

وللمجلس أوروبا اختصاصات قضائية وتشريعية وإدارية واسعة النطاق ، للدرجة التى يتولى فيها تعيين خلفاً للأمير مات دون وريث شرعى . وتتم إجراءات الفصل فى المنازعات الدولية على مرحلتين :

^١ Rovin , Op. Cit. , P. 299.

^٢ Ch. Dupuis , Op. Cit. , P. 39 .

• مرحلة الوساطة و المساعي الحميدة : إذ يحيل المجلس إلى لجنة مختصة بالموضوع محل النزاع وتتولى محاولة فضه بالطرق الودية.

• ويترتب على فشل اللجنة في مساعيها أن تقدم تقريراً بذلك إلى أمين المجلس الذى يتولى طباعته وتوزيعه على الأعضاء ، ويتحول المجلس إلى محكمة تتولى الفصل بقرار ملزم على مرحلتين : حكم أولى يصدر بالأغلبية البسيطة ، وحكم نهائى يصدر بعد ستة أشهر على الحكم الأول ، وهو بمثابة استئناف يتم حتى دون تقديم طلب بذلك ثم يعلن الحكم النهائى إلى الدول المعنية

والحاكم الذى يمتشق السلاح أو الذى يرفض التسوية أو الحكم الذى اتخذته الجماعة ، سيعلن عدواً لها وتشن ضده الحروب حتى يفتى وينفذ كرهاً ، ولهذا لابد أن يكون للمجلس قوات دولية لفرض السلم الداخلى واحترام قراراته ، ويعين المجلس بأغلبية الأصوات قائداً عاماً لهذا الجيش الاتحادى ، على أن يرسل كل أمير فرقة عسكرية ، و يساهم المجلس فى نفقات ما تشارك به الدول الصغرى من قوات.

وتعرض المادة ١١ من المواد الأساسية للأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات داخل المجلس ، فتصدر فى المسائل العاجلة بالأغلبية البسيطة أو العادية للأصوات ، وبشرط أن يسبق ذلك التصويت بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على اعتبار هذه المسألة المطروحة من المسائل العاجلة . أما أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات فهي الأغلبية اللازمة لغير ذلك من القرارات . مع ضرورة الإجماع لكل تعديل للمواد الأساسية فى الميثاق ، وتكفى أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات لتعديل ما سواها من المواد الأخرى مفيدة كانت أو مهمة^١ .

وتهتم المادة السابعة من المواد الأساسية بتنمية التجارة بين مختلف الأمم الداخلة فى الاتحاد . فمن الأهمية بمكان لحفظ السلم و الأمن الأوروبيين ، سن القوانين المشجعة لكل نشاط تجارى وإيجاد الوسائل العملية لذلك . مثلما ينادى بالمساواة فى التجارة بين الدول الأعضاء ، وعدم الأخذ بالاستثناءات المستندة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وتنمية المبادلات الدولية ، كما يدعو إلى إنشاء غرف تجارية ومحاكم تجارية فى مختلف الدول ويمضى أبعد من ذلك فيطالب بإلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد النقود والموازين و المقاييس بين دول الجماعة^٢ .

^١ Rován , Op. Cit . , P. 299 .

Charles Dupuis , Op. Cit . , P. 38

Christian Lange , Op. Cit . , P. 215 .

^٢ Rován , Op. Cit . , P.P. 299 - 300 .

بتعبير آخر ، فإن مجلس أوروبا سوف ينشئ فى مختلف المدن غرفاً تجارية ، فيها مندوبون لهم اختصاصات قضائية وإدارية للفصل فى مختلف المنازعات بين رعايا الجماعة الخاضعين لنظم وسيادات مختلفة . وعلى كل حاكم أن يسعى فى تنفيذ أحكام غرف التجارة مثلما ينفذ قراراته وأحكامه الخاصة به.

وهذه الحرية التجارية لا يجب - لأسباب عديدة - أن تقتصر على دول الجماعة الأوروبية ، بل تشمل مستعمراتها بالأساس وكذلك بلاد المسلمين المجاورين لأوروبا ، فالمسلمون يمكنهم بالتالى المساهمة بحرية كاملة فى الحركة التجارية الأوروبية ، بشرط أن يعتمدوا مجلس أوروبا و بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء¹ .

أما المواد الثمانية المهمة ، فهى تتعلق بتسهيلات وإمكانيات قيام الجماعة بمهامها . وأولها اختيار مدينة " أوترخت " مقراً لمجلس أوروبا لاعتبارات عديدة ، أهمها أن الهولنديين أكثر شعوب الأرض اشتغالاً بالتجارة وأوسعهم باعاً فيها ، وهم أكثر شعوب العالم ميلاً إلى السلم و الهدوء . وكذلك لتوسط المدينة بين سيادات أوروبا المختلفة ، فمثلما وقع الاختيار عليها لتكون مقراً للمؤتمر الأوروبي العام بعد حرب الوراثة الأسبانية ، يجب اتخاذها مقراً للجماعة المقترحة² .

ومنها أن كل الحكام سوف يمثلون لدى المجلس بخمسة أعضاء ، وفى مقابل ذلك سوف يكون لمجلس أوروبا مبعوثون لدى عواصم الاتحاد . بل إن المجلس - من أجل الدخول فى استجابة سريعة ودائمة مع الأعضاء الكبار - سوف يرسل مقيماً آخر لكل دولة يزيد عددها عن مليونى نسمة.

وعلى كل حاكم أن يسهل من جانبه وبكل سلطاته كل المعلومات عن الأمور الداخلة فى المسائل الاتحادية ، وأن يعطى أوامره لموظفيه بتسهيل حصول المندوبين المقيمين لديه على هذه المعلومات ، لأن لهؤلاء المقيمين دوراً أساسياً فى مد المجلس بالمعلومات و البيانات التى تعينه على الحد من التسليح وضبط التوازن فيما بين دول الاتحاد ، ولتجنب المفاجآت التى قد يعدها حاكم لتحقيق طموحاته بالعدوان و التوسع . فالسيطرة على التسليح شرط ضرورى للحد من العدوانية والطموحات المنافية للسلم.

¹ Charles Dupuis , Op. Cit . , P. 39 .

² Christian Lange , Op. Cit . , P. 216 .

أما إذا نشبت الحرب فعلاً وتدخل الاتحاد فيها ، فهناك عقوبات قد تصل لدرجة الإعدام أو السجن مدى الحياة لكل موظف أو وزير أو حاكم يعمل على إثارة جريمة الحرب داخل الاتحاد ، أو يعمل لصالحه بعيداً عن مصالح الجماعة الأوربية¹ .

و النوع الثالث والأخير من المواد هي مواد مفيدة تتعلق بقضايا إجرائية أو ذات أهمية ثانوية ، وكلها تتعلق بمدينة الاتحاد من حيث الاختيار والإعداد وتأسيس قلاعها لأهمية الأشخاص الموجودين داخلها ، وتنظيم الدخول و الخروج منها سواء فى زمن السلم أو زمن الحرب² .

وبعد أن تفرغ أوروبا من حروبها الوراثية ، تتجه مرة أخرى إلى مواجهة الترك فتظهر لنا ثلاثة مشروعات ، أولها بعنوان Cardinal Remonstrance and Truly Patamai فى عام ١٧٣٣ ، ويدور حول معالجة الفوضى والانقسام فى الجماعة المسيحية ، وإنشاء صداقة دائمة بين أمرائها عن طريق إزالة أسباب الصراع الداخلية ، وإعلان حدود معينة للتوتر الناجم عن سوء الإدراك أو تناقض المصالح ، وأن تقنع كل مملكة بمحدودها الحالية وألا تتطلع إلى ما عداها من أقاليم مجاورة³ .

ثم يقترح على البلاطين الفرنسى و الأسباني - لأجل مكاتهما السامية - معاونة دوق النمسا ضد أعداء المسيحية مثلما حدث فى الحروب الإيطالية . كما يقترح قيام الروس وباقي أمراء أوروبا بمساعدة النمسا على طرد الترك من الشرق.

ويظهر المشروع الثانى فى عام ١٧٣٥ ، بعنوان:

Systeme De Pacification General Dans La Presente Conjuncture

وهو يضع مشروعاً أكثر تفصيلاً استناداً إلى أن الحرب السابقة يجب أن تقودنا إلى إقرار السلم الدائم فى أوروبا بمعاونة تلك القوى التى يكون من صالحها استمرار هذا السلم . فالحرب التى نشبت بين الأسر المالكة لها طبيعة غير عادية ، لأنها شطرت أوروبا من الشمال إلى الجنوب للدرجة التى لم تبق فيها دولة لم تتأثر بها قليلاً أو كثيراً.

ويتناول المشروع مناطق ومحاور الصراع فى أوروبا بين آل الهابسبورج و آل البوربون ، ابتداء من الوضع الإيطالى الذى كان مصدراً دائماً للتوتر و الصراع داخل القارة الأمر الذى شجع الأتراك على الهجوم وغزو إيطاليا . ويقترح ضرورة الاتفاق بين أمراء أوروبا على ألا تمتلك أية قوة أجنبية دويلة داخل الجسد الإيطالى ومنع التوارث

¹ Charles Dupuis , Op. Cit , P. 42

² Ibid , P. 43 .

³ R. Vesnitch , Op. Cit., P. 71 .

العائلي للممالك هناك ، مثلما يقترح - وهو الأهم - على كل الدول المعنية بالوضع الإيطالي الاجتماع على هيئة "دايت" للاتفاق على كل الأمور الحيوية ، مع تقديم تلك الدول والقوى المتعاقدة الضمانات الكافية باحترام أمن و استقلال إيطاليا^١ .

و يستلزم الوضع الإيطالي ثانية إنشاء علاقات قوية مع دوق ميلانو من أجل حفظ الحدود الغربية لإيطاليا ، مثلما يتطلب علاقات أكثر قوة و أوثق لحفظ الحدود الشمالية من قبل كل الأمراء في حوض البو الأدنى ، كما أن للبابا وملك صقلية والجمهوريات البحرية دوراً هاماً في الدفاع البحري عن إيطاليا بمعاونة مقدم فرسان مالطة^٢ .

فكل هذه القضايا لن يتأتى طرحها ولا حلها إلا عن طريق عقد دايت عام يخصص لمعالجتها . وطبقاً لهذه الترتيبات لن تتمتع إيطاليا بوحدتها و توازنها فقط ، بل ويمكنها المشاركة الفعالة في الصراع العام ضد الترك ، مع السماح لها بحرية التجارة مع هؤلاء ، مما يقوى الضمانات التي بذلها أمراء المسيحية ويؤكددها.

وهذا الدايت ، و الذي يخرج كل أصحاب السيادة الأجنبية عن أرض إيطاليا ، سوف يمارس اختصاصات أوسع فيما بعد للدرجة التي يقبل فيها أمراء إيطاليا أن يقوم هذا الدايت بتعيين وريث لعرش الذين يهلكون دون معقب ، بل إن الأمير الذي يترك ابنة سوف يمارس الدايت وصايته عليها ، ولا يمكنها الزواج إلا بعد موافقته^٣ .

ومن مناطق التوتر التي يحاول المشروع تنظيمها الأراضي المنخفضة وحدود الراين ، إذ يقترح ضرورة تخلي الإمبراطور عن الأراضي المنخفضة ، وأن يترك إداراتها لأسبانيا . مثلما يبدو ضرورياً فصل دوقية لوكسمبرج عن سيادته وتركها للأمير بافاريا الذي يعاضد الإمبراطور في حروبه التركية . وعن طريق استناده إلى قوة كل من الإمبراطور وإنجلترا ، فإن أمير بافاريا سوف يكون قادراً على صد التوترات التي قد تثيرها ضده فرنسا هنا^٤ .

¹Carle Bonnard , Essai sur La Conception d'une Societe des Nations avant Le XX^e siecle , (Paris : Rousseau , 1921 , P.P. 108 et Seq) .

² R. Vesnitch , Op. Cit., P. 63 .

J. S Hembeden , Op. Cit. , P. 33 .

C. Bonnard , Op. Cit. , P. 109 .

³ R. Vesnitch , Op. Cit. , P. 63 .

C. Bonnard , Op. Cit. , P. 109 .

⁴ R. Vesnitch , Op. Cit., P. 63 .

J.S . Hembeden, Op. Cit., P. 41

وتنطبق نفس المبررات و الحلول على منطقة اللورين بافتراض أن يقوم الامبراطور بإعلان دوق اللورين وريثا له ، لأن مثل هذه الدوقية المحاطة بأملاك فرنسية من كل جانب هي مصدر دائم للحرب والصراع ، ويلزم لإعلان السلم الدائم فى أوروبا نقل ملكية هذه الدوقية إلى سيادة فرنسا ، وإيجاد بديل مكافئ لآل اللورين داخل الجسد الإيطالى . ويبدو أن دوق بارما سوف يقبل انضمام هذا البيت إلى إيطاليا لخلق توازن ما بين نابولى وسردينيا و البابا.

وهكذا تنتهى كل مصادر الصراع بين الهابسبورج و البوربون ، فلا يشغلهم الآن شئ عن التفرغ و الاتحاد الجدى على طرد الترك خارج نطاق المسيحية ، ووضع حد للنزاعات المسلحة بين الدول المتجاورة ، ولاستعادة السلم وإنعاش التجارة وكفالة حريتها على قدم المساواة والتي سوف تشجع على تطور الصناعة¹ .

كما سيبدو من الصالح العام لأوروبا اتجاه أمراء ألمانيا صوب الشرق للدفاع عن حدودها وأقاليمها ضد الإمبراطورية العثمانية ، وأن يعتمدوا إلى مد سلطانتهم وسيادتهم الإقليمية فى هذا الاتجاه الشرقى فقط ، فهذا سوف يعطيهم مجالا واسعا بما فيه الكفاية للعمل ، كما أن تحالفاتهم مع الروس وبولونيا يجب أن يستغل فى هذا الاتجاه.

ويمكننا دفع الأمراء الألمان المتناحرين داخل الجسد الألماني لتوحيد قواتهم من أجل غزو الأقاليم التركية ووعدهم بأقاليم تحت سيادة النمسا فى ألمانيا . كما أن باقى القوى المسيحية يمكنها مشاركة الإمبراطور فى هذا الغزو ومد سياداتهم على حساب الترك . ففى هذا الاتجاه الشرقى ستجد كل قوة أمنها ومصليحتها ، وينعم المسيحيون بالسلم فى دولهم الشرعية ، مثلما يفكرون فى إنقاذ رعاياهم الذين أرهقتهم الحروب وأشبه الحروب التى مصدرها القلق والحسد ، ثم يتوافر لهم المجال لممارسة قدراتهم ضد الترك ، وبذلك ترتاح ضمائرهم التى أثقلها سفك الدم المسيحى الذى كان ضحية ترددهم وزيفهم عبر القرون الأخيرة² .

ولعل أكثر المشروعات تفصيلاً وأقواها عداء للأتراك ما ينسب إلى الكاردينال

البيرونى (١٦٦٤-١٧٥٢م) و الذى شغل رئاسة وزارة أسبانيا ، بعنوان:

Cardinal Alberoni's Scheme For Reducing The Turkish Empire to The obedience Of Christian Princes and for A Partitian Of the Conquest

¹ R. Vesnitch , Op. Cit., P. 63.

J. S. Hembeden , Op. Cit., P. 41.

² R. Vesnitch , Op. Cit., P. 66.

وهو يبدأ بالتذكير بالوضع الحالي للأمراء الذين هم غيورون على شرفهم ، وإن كانت لا تحركهم الكرامة ولا الشرف للانتقام من الكفار البرابرة الذين يقومون بأعمال القرصنة على سواحل أسبانيا وفرنسا ، وأخذهم الرعايا المسيحيين عبيداً إلى بلادهم دون ردع أو عقاب . فهذه الأقطار المسيحية لازالت تشن حروباً دائمة ضد بعضها البعض من أجل الدفاع عن مصالح وزير هنا أو هناك ، بينما باقى الأمراء يرضخون ويقبلون دفع الجزية وإرسال الهدايا لهؤلاء البرابرة على أمل حماية رعاياهم من شرورهم^١ .

أو بتعبير البيرونى ، فإنه " ليس من الغباء و الدهشة سوى انخراط أمراء أوروبا فى حروب لا داعى لها وغالبا ما تكون غير عادلة ، وإهدار الدم المسيحى فى سبيل مجد متوهم ، بينما أعداء المسيح أسياذ ممالك متزامة الأطراف سواء فى أفريقيا أو فى آسيا أو فى أوروبا ذاتها . فمن العجب حقاً أن أميراً مسيحياً يشن الغارات ضد آخر فى سبيل إحراز بعض الأراضى ، فى حين كان يمكنه بنفس القوة و القوات إحراز ممالك واسعة الأرجاء ، فهناك قوات مسيحية ضخمة العدد والعدة تقاتل فى ألمانيا والفلاندر وفى إيطاليا وأسبانيا وبولونيا والسويد وغيرها يمكنها التحول لقتال الكفار " .^٢

والمؤلف يدافع عن الطبيعة الدينية لمشروعه ويعلن أنها فرصة قد لا تتكرر " ، بل ويبدو أن السماء تطلب منا إزالة الإمبراطورية التركية لظروف لم تتوفر منذ أعلن المسلمون ظهورهم الأول فى العالم . وبالنسبة إليه فإن غزو مملكة الأتراك ميسور فى ذلك الوقت للدرجة التى لا ينقصه للتحقيق سوى الاتحاد الوثيق بين قوى المسيحية^٣ " .

إن مشروع الكاردينال البيرونى موجه أساساً ضد الترك . وللرد على الذين يشككون فى عدالة ومشروعية الحرب ضد هؤلاء ، يذكر الكاردينال أنه لا يجد لهم موطئ قدم فى الحضارة والتمدنين ، وأن كل امتدادهم الإقليمى كان بموجب العنف والطغيان ليس إلا . فليست هناك حاجة لمحاولة إقرار مشروعية الحرب ضدهم ، كما أن للمسيحيين الحق المطلق فى استعادة ما اغتصبه الترك بطرق تنافى وحقوق الأمم ، ولأن السلطان عند تقلده العرش يقسم على تحطيم المسيحية . وهكذا يتوافر السبب العادل للحرب وإن كنا لسنا فى حاجة إليه^٤ .

وهناك ثلاثة أسس يبنى عليها مشروع الكاردينال:

^١ Ibid , P. 74.

^٢ Ibid , p. 75.

^٣ Ibid , P. 98 .

^٤ Ibid , P. 99.

أولاً : عقد مجلس فى راتسبون ، وتتم دعوة كل القوى المسيحية إليه باسم جلالة الإمبراطور مع ضرورة عقد دايت دائم يتألف من وزراء أو مندوبين عن كل القوى ، وأن يتبع دايت راتسبون نفس القواعد و اللوائح التى يسير عليها الدايت الألمانى.

ثانياً : أن يحدد فى هذه الجمعية التأسيسية الإرث الذى يجب توزيعه بين القوى المجتمعة ، معتقداً أن مثل هذا التحديد هو الشرط الأول لنجاح هذا التجمع من ناحية ، ومن أجل نجاح التنظيم السلمى الأوروبى من ناحية أخرى ، فهذا الاجتماع يجب أن يناقش :

- المسألة الدينية داخل إمبراطورية القسطنطينية بناء على أسس سلام وستفاليا ، دون أدنى تعدى على حقوق كنائس الأرمن أو الأغريق هناك.

- التعريف الجمركية العامة التى يجب الموافقة عليها دون تفضيل أو تمييز فى المعاملة.

- عدم ادعاء أية دولة السيادة على الأرخبيل ، لأن هذا يساهم فى تطوير التجارة وفى منع النزاعات بين الدول.

- وضع نظام محدد وملزم لكل القوى فيما يتعلق بالمضايقات التركية.

- أن السيادة البحرية لإمبراطور القسطنطينية لن تتعدى حدود غاليبولى .

ويعتقد الكاردينال أن غزو الترك هو أمر من السهولة بمكان ، وأن الأصعب هو اقتسام الأسلاب بين أمراء المسيحية . ومن ثم يقترح امكانية الاتفاق على النحو التالى :

- إعلان دوق هولشتاين إمبراطوراً على القسطنطينية ، مع احتفاظه بكافة الألقاب العامة التى كان يحملها آخر أباطرتها ، وأن يضم إليه كافة المناطق والأقاليم الخاضعة لسيادة الترك حالياً فى أفريقيا و آسيا ورومانيا ، ما عدا المعلن عن ضمها لأمر آخر .

ولمكافاة الدانمرك ولعدم وجود ممتلكات تركية مناسبة إقليمياً لها ، فإن دوق هولشتاين - والسابق إعلاناً إمبراطوراً - يعلن تبعية كل الحقوق والأقاليم الخاصة به كدوق إلى جلالة ملك الدانمرك ، مع ضم الجزء الروسى من فنلاند الى آل Hess - Cassel وقيام دوق هولشتاين بمنع النزاعات المحتملة بين تاج السويد ودوقية شلنبرج.

• أن الإمبراطور الروماني المقدس الذي كان هو المدافع الأول عن العالم المسيحي كله في وجه المسلمين تنضم إليه البوسنة والهرسك وصربيا وسكالفونيا ، مع ضم مملكة بوهيميا لآل بافاريا حسما للنزاعات التي تشور هناك على أبواب فيينا . ولكافأة مملكة بولونيا التي دافعت عن المسيحية تضم إليها مولدافيا وكل أقطار تتر القرم ، وأن يعلن ملك بولونيا وريثاً لعرش ساكس لأنه الوحيد القادر على درء المخاطر هناك.

• أن يضم إلى البندقية كل دالماشيا وتستعيد المورة التي فقدتها . كما أن جهد جنوة المتفرد في محاربة أعداء العقيدة، ولأنها تتعرض دائما للخسارة التجارية، ضم إليها جزر لافاديا مع احتفاظها بسيادتها على كورسيكا . مع ضم توسكانيا إلى صقلية وقبرص إلى سردينيا ، مثلما تمثل جزر نخربونت إضافة قيمة لتاج بروسيا.

• ولأن أقاليم فرنسا واسعة وخصبة ولأن جلالة ملك فرنسا يقوم بخدمات جليلة في الحرب ، فسوف يكون سعيداً لو ألحقت به تونس فحسب . مع ضم الجزائر إلى أسبانيا ، وطرابلس إلى البرتغال . ولأن وضع بريطانيا لا يسمح لها بالتوسع الإقليمي ، ولكونها أمة تجارية تضم إليها كريت وأزمير ، مع منح هولندا جزيرة رودس ومدينة حلب.

• أنه لا يوجد أى اعتقاد بسعى فرسان مالطة إلى المكافأة الإقليمية ، لذا يجب الاحتفاظ بكل جزر الأرخبيل غير الداخلة في التوزيع السابق لمكافأة القادة المميزين في الحرب.

ثالثاً : أن الكاردينال يتخيل سيناريو العمليات الحربية على النحو التالي :

• يتقدم الجيش الإمبراطوري نحو بلغراد مع حصار فردان ونيقوبوليس وباقي جهات الدانوب والتي يجب أن تخضع في حملة واحدة لجيش يعمل على هذا المسرح.

• يتقدم جيش ولي العهد في مواجهة تتر القرم وتتاريا الصغرى ، ثم يهاجم كافة المناطق المحيطة بالبحر الأسود ، بينما تهاجم الجيوش البولونية و الدانية والسويدية فستولا وكل الحدود التركية على جانب بودوليا ثم مولدافيا وبودسيا

• تنزل الجيوش الفرنسية مع مجموعتها (أسبانيا وصقلية والبرتغال وسردينيا والبندقية وجنوة وسويسرا) في صقلية وبالقرب من الأرخبيل بقيادة ملك

سردينيا أو مارشال فرنسا ، وتعمل الأساطيل ابتداء من مسينا ، والتي هي من نصيب لجمهورون وجنوة ونابولي وباقي قوى المتوسط البحرية ، مع التحرك لغزو المضائق وحصار الساحل الأفريقي لمنع أية مساعدات تأتي منه^١ .

فهناك محاولات مستمرة لاسترجاع الأراضي وتبادل الأقاليم والأقليات وضحت في قانون أوروبا العام من كثرة منازعات الحدود والرغبة في تعديلها ، فالمشكلات الحساسة تقع في مناطق النفوذ والحدود حيث تختلط القوميات واللغات، ولم يكن غريباً أن تلقى مشكلات الحدود والأقليات اهتماماً كبيراً في مؤتمرات الصلح وغيرها من المؤتمرات الدولية الأوروبية . لأن ازدياد ونمو الروح القومية جعل امتصاص العناصر الأخرى التي تعيش داخل القومية من الصعوبة بمكان ، فافرضة على قانون أوروبا الاختيار بين نقل السكان جبراً ، أو قبول الأقليات داخل الوحدات الإقليمية ومعاملتهم معاملة خاصة.

وهو ما يمكننا رده إلى مبدأ توازن القوى باعتباره أحد المبادئ الأساسية للقانون العام الأوروبي ، فهو نظام لتوزيع القوى بحيث لا تستطيع دولة واحدة أن تملأ إرادتها أو أن تهدد أو تزيل استقلال دولة أخرى دون أن تلقى مقاومة جديده أو دون أن تستشعر الخطر على نفسها . فالتوازن هو توزيع للأقاليم والطاقة البشرية والموارد ، بحيث لا تبلغ دولة من القوة حداً تستطيع معه أن تسيطر على الدول الأخرى بسهولة . وهو كذلك أحلاف أو اتحادات تقوم في وجه قوى دولة تملك أن تخل بالتوازن إذا لم يكن هناك اتحادات تواجهها^٢ .

ولهذا جاءت معاهدة فيينا ١٨١٥ بجملة قواعد قانونية تؤلف القانون العام الأوروبي ، ومن تلك القواعد : إعادة اتحاد ألمانيا على شكل اتحاد دول ، والاعتراف بحياد سويسرا الدائم وضمان سلامة إقليمها ، ومبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية لسفن جميع الدول ، ومبدأ تحريم الاتجار بالرقيق ، وتعيين فئات رؤساء البعثات الدبلوماسية وتنظيم تقدمهم على أساس مبدأ المساواة بين الدول^٣ .

لكنها سارت على نبد مبادئ الثورة الفرنسية ومذاهبها ، وقررت العودة إلى الحالة التي سبقت الثورة . فتصرف مؤتمر فيينا بالشعوب دون أن يهتم إطلاقاً بحقوقها في تقرير مصيرها ، وعدل خارطة أوروبا السياسية من غير أن يهتم بمبدأ القوميات ، فقسمت بولونيا من جديد بين روسيا والنمسا وبروسيا ، وضمت بلجيكا إلى هولندا،

^١ Ibid , P.P. 101 et seq

^٢ د.محسن الشيشكلي ، مرجع سابق ، ك١ ، ص ٣٨٠ .

^٣ Sir.Phillimore, Op.Cit, P.P.33 et seq.

وفصلت النرويج عن الدانمرك لتتحد مع السويد في اتحاد حقيقي ، وضمت جنوة إلى مملكة سردينيا ، كما ضم إقليمى البندقية ولومبارديا إلى النمسا .

وفى واقع الأمر كان تعيين الحدود الجديدة فى مؤتمر فيينا يتأثر بعدد من العوامل ، أهمها رغبة الدول الكبرى المنتصرة فى التوسع الإقليمى توسعاً لا حد له إلا إذا اصطدم بمنافسة الدول المشتركة فى اقتسام الغنائم ، أو إذا تعارض ومقتضيات المحافظة على التوازن الدولى . فكان مؤتمر فيينا بالأساس مؤتمراً لتوزيع الأقاليم التى لم يبت فى أمرها بعد ، وهى أراضى الراين الألمانية وبعض الأراضى الإيطالية ، وكذلك إعادة تنظيم الولايات التى أنشأها نابليون ؛ وهى ولايات اتحاد الراين ودوقية وارسو . فكان قيصر روسيا يرغب فى الاستيلاء على دوقية وارسو بأكملها ، وكانت بروسيا ترغب فى تعويض أملاكها البولندية بالاستيلاء على مقاطعة سكسونيا ، غير أن إنجلترا كانت تخشى أن يودى امتداد نفوذ القيصر إلى نهر الفستولا إلى الإخلال بالتوازن الأوروبى ، مثلما رأت النمسا فى مطامع بروسيا إخلالاً بالتوازن فى ألمانيا ، وخطراً دائماً يهدد أملاكها فى بوهيميا .

فتم الاتفاق على ضم إقليم بوزن وميناء دانزج إلى بروسيا ، وأعطيت غاليسيا للنمسا ، وجعلت كراكاو جمهورية مستقلة ، ووضع ما بقى من بولندا تحت حكم القيصر على أن يحكمها حكماً دستورياً ، واستولت النمسا على التيرول وسالزبورج من بافاريا نظير إعطائها بايريت وانباخ وبلاطينات الراين ، وظفرت بروسيا بخمسة سكسونيا ومعظم الأراضى الواقعة على الشاطئ الغربى للراين ، فضلاً عن وستفاليا وتريف وغيرها من الأراضى التى انتزعت من فرنسا.

بل واشترطت كل من روسيا وبريطانيا قبل الموافقة على حضور المؤتمر ، أن تستبعد بعض المسائل من الخضوع لأى بحث أو نقاش دولى ، وأن تقوم كل من الدولتين بتقرير هذه المسائل بنفسها وبدون تدخل أحد . فقد رفضت روسيا بحث مسألة تركيا ودول البلقان ، واحتفظت ببساريا وبفنلندا وبيعض فتوحاتها فى القفقاس، ورفضت بريطانيا أية مناقشة فى مسألة حرية البحار ، واستبعدت بحث أية مسألة تتصل بالمستعمرات أو بما وراء البحار.

^١ محمد قاسم، حسين حسنى ، تاريخ القرن التاسع عشر ، (القاهرة : دار الكتب ، ١٩٣١ ، ص ٧٣ وما بعدها).

James H. Robinson , Charles Beard , The Development Of Modern Europe , (Bosten : Ginne Co. , 1929 , Vol. I, P.P. 411 et Seq).

روبرت بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ترجمة د. حسن على الذنون ، مراجعة د. جعفر خصباك ، (بغداد : دار المنبى ، ١٩٦٤ ، ج ٢ ، ص ٣٠٢).

وثانى العوامل التى حكمت التسويات هو الخوف من المد الثورى الفرنسى ، فأحيطت من كل جانب بعدد من الدول الحاجزة ، وبعثت إلى الوجود الجمهورية الهولندية التى زالت عام ١٧٩٥ باسم مملكة الأراضى المنخفضة ، وجعل على رأسها آل أورانج بطريق الوراثة وضمت إليها بلجيكا .

وكان من المؤمل أن تكون هذه المملكة من القوة بحيث تمنع فرنسا من أن تقوم بالاندفاع المستمر الذى لا يكاد ينقطع داخل الأراضى المنخفضة . وفى الجنوب استعادت مملكة سردينيا الإيطالية وعززت قوتها بأن ألحقت بها جنوة التى زالت منذ ١٧٩٧ . وفيما وراء الأراضى المنخفضة وسردينيا أقيمت دولتان كبيرتان ، وألحقت كل الضفة اليسرى للراين بروسيا ، وكان الحاجز الثانى فى إيطاليا حيث ثبتت أقدام النمساويين فى توسكانيا وميلان والبندقية التى زالت منذ ١٧٩٧ .

كما احتفظت ألمانيا بأكثر الممالك التى أنشأها نابليون وهى مملكة بافاريا ومملكة ورتمبرج ومملكة سكسونيا فضلاً عن إحياء مملكة هانوفر التى كانت تتبع ملوك إنجلترا . وفيما عدا هذه الولاية الأخيرة لم ترد إلى حالتها الأولى أية إمارة من الإمارات التى قضى عليها نابليون وأدجها فى غيرها ، بحيث أصبح عدد الولايات الألمانية ثمانية وثلاثين فقط .

وثالث العوامل التى حكمت التسويات هو مبدأ المشروعية الذى اعتبره تاليران من القانون العام الأوروبى ، ومؤداه ضرورة احترام الحق الشرعى للأمير على إقليمه ورعاياه ، فهناك رابطة مقدسة تربط بين البلاد وبين البيت المالك فيها ، وهى رابطة لا يجوز أن يقطعها لا الرعايا ولا الدول الأجنبية . ويترب على هذا المبدأ بطلان كل تصرف يمس الإقليم أو العرش من غير موافقة الأمير .

وإذا ما فقد الأمير إقليم دولته وجب - احتراماً لحقه - إعادة ما فقد منه إليه . وقد طبق المبدأ على أسبانيا وسردينيا وتوسكانيا ومودين ونابلى ، وذلك بإعادة الأسر الملكية السابقة إلى عروشها ، وأعيدت للبابا ولاياته كما أعيد تأسيس العروش السابقة فى مملكة النمسا وبروسيا ضمن حدود جديدة تحقق أغراضها التوسعية^١ .

^١R. Redslob , Op. Cit., P.P. 213 et seq

J. Robinson , Op. Cit., Vol. I , P.P. 49 et seq.

P. Guggenheim , Op. Cit., P. 18

D. Mckay, Op. Cit., P.P. 355et Seq.

بيير رونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ ، تعريب د. جلال يحيى ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ٥٤ - ٥٥) .

فقد أخذت الدول الكبرى على عاتقها تنظيم الحالة السياسية في أوروبا ، بقصد المحافظة على السلام فيها ومكافحة مبادئ الثورة الفرنسية المبنية على حق الشعوب في تقرير مصيرها الدستوري أو الدولي . وتعود تلك السياسات إلى التحالف المقدس الذي وقعه قيصر روسيا وملك بروسيا والنمسا في سبتمبر ١٨١٥ والذي لم يكن إلا اتفاقاً شخصياً بين الملوك على شكل تصريح يتضمن تعهدهم بالمسير في سياستهم على المبادئ المستمدة من الأفكار المسيحية.

وهو الاتفاق الذي يهاجمه رونوفان بشدة ، واصفاً إياه " بالوثيقة الشخصية للملوك ، الذين عبروا ، بإشاداتهم بمبادئ المسيحية ، عن تصميمهم على الاحتفاظ " بتعاليم العدل والإحسان والسلام " في علاقاتهم السياسية ، وأن يقولوا "متحدين بروابط الأخوة الحقيقية والتي لا يمكن فصلها ، وأن يعطوا لبعضهم التعاون والمعونة والإغاثة في كل فرصة وكل مكان".^١

كما أعلن الموقعون الثلاث استعدادهم بقبول كل الدول التي ستكون مستعدة للاعتراف بهذه المبادئ المقدسة داخل تحالفهم^٢ .

ولتعزيز ذلك التحالف المقدس وتحقيق أغراضه ، عقدت الدول الأوروبية معاهدة تحالف دائم فيما بينها في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ ، بهدف ضمان تنفيذ مقررات مؤتمر فيينا ولاسيما معاهدة الصلح المعقودة مع فرنسا ، وضمان الاستقرار والنظام في أوروبا على أساس مكافحة مبادئ الثورة الفرنسية ، وأنه في حالة مجئ المبادئ الثورية من جديد لتمزق فرنسا ولتهدد استقرار الدول الأخرى ، فعلى الدول الأربع أن تنسق فيما بينها وبين صاحب الجلالة المسيحي الوسائل التي يرونها ضرورية لأمن دولهم المحترمة وللهدوء العام لأوروبا^٣ .

^١ روبرت بالمر ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٧ .

^٢ رونوفان ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ - ٥٥ .

David Thomson , Europe Since Napoleon, (London : Longmans , 1960 , P.P. 71-75)

P. Guggenheim, Op. Cit., P.P.18-20

J. Robinson , Op. Cit., Vol . I, P. P. 151 et seq.

Christian Lange , Op. Cit., P.P. 357- 363 .

^٣ ويوجد نص التحالف في:

برتراند رسل ، الحرية و التنظيم ، ترجمة عبدالكريم أحمد ، مراجعة محمد بدران ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ ، ص ص ٤٣ - ٤٤) .

^٢ روبرت بالمر ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

أ.د. سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، ج ١ : الأمم المتحدة (الإسكندرية: الدار الجامعية، ط٧، ١٩٨٧، ص ص ٢٣ وما بعدها).

وبالرغم من فشل التحالف المقدس في صورته الأصلية ، وقصر المدة الذي استمر العمل به خلالها ، إلا أنه كان - ولاشك - خطوة في الطريق أعقبها تحوله إلى ما يعرف بالوفاق الأوروبي ، وهو نظام بمقتضاه اتفقت الدول الأوروبية الكبرى على التشاور فيما بينها بالطرق الدبلوماسية العادية ، أو في مؤتمرات دولية ، للوصول إلى حلول سياسية - توفق بين مصالحها - لكل ما يطرأ على القارة من مشاكل تهمها ، ثم التعاون في فرض هذه الحلول على الدول الصغرى المعنية، ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر^١.

ولتحقيق هذه الأغراض ، نصت المادة السادسة أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التي توجد بينهم سيقوم الملوك الأربعة أو وزرائهم بعقد مؤتمرات في فترات محددة يبحثون فيها الوسائل اللازمة لا مجرد ضمان استمرار السلم فحسب، ولكن ذلك لتأكيد احترام المصالح العامة الكبرى كذلك ، وبشكل خاص هدوء الشعوب ورفاهيتها. فكانت فكرة المؤتمرات الدورية تلك هي الفكرة الأكثر تحديداً ابتداء من اكس لا شابل في ١٨١٨ الذي أبقى على التحالف الرباعي مع قبول فرنسا ضمن هذه الجماعة ، وما تلاه من مؤتمرات تروباو عام ١٨٢٠ وليباخ عام ١٨٢١ وفيرونا ١٨٢٢ ، وغيرها من المؤتمرات التي انعقدت للنظر في شئون الجماعة الأوروبية^٢.

فاستناداً إلى هذا التحالف ، تدخلت النمسا في نابولي وسردينيا تنفيذاً للقرار الذي وافقت عليه بروسيا والنمسا وروسيا في مؤتمر تروباو وليباخ ، كما تدخلت فرنسا في أسبانيا تنفيذاً لقرار مؤتمر فيرونا . وتدخلت بريطانيا في البرتغال عام ١٨٢٦ ، ثم تدخلت بريطانيا والنمسا وبروسيا عام ١٨٤٠ في النزاع بين محمد علي والدولة العلية^٣.

D. Thomson , Op. Cit., P. 76.

P. Guggenhiem , Op. Cit., P.20

١.د. سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، ج١: الأمم المتحدة، مرجع سابق ، ص٢٦.

برتراند رسل ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

٢.بيير رونوفان ، مرجع سابق ، ص ٥٩

D. Thomson , Op. Cit., P. 77.

P. Guggenhiem , Op. Cit., P.21

J. Robinson , Op. Cit., Vol. I , P. 154 .

روبرت بالمر ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٣٠٦.

٣.فقد حصلت النمسا على إذن بالتدخل بقواتها باسم مصالح النظام الأوروبي ، لأن ثورة نابولي تهدد المصالح النمساوية بشكل مباشر ، فلم يكن في وسعها التخلي عن ملك الصقليتين ، وكان مترنيخ مستعداً ليعيد النظام

وتعكس تسويات ما بعد الحروب النابليونية ظهور اصطلاح الجماعة أو الكونسيرت الأوروبي ابتداء من معاهدة شومون في مارس ١٨١٤ والتي تعهدت فيها كل من إنجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا بالعمل باتفاق تام ضد نابليون^١ ، فأضحى هذا الاصطلاح تعبيراً عن تصرفات القوى الأوروبية الكبرى التي ادعت أنها تقوم بها لخدمة الصالح العام الأوروبي ، أو للإشارة إلى التعاون بين الدول الأوروبية على هدى قانونها العام.

بتعبير آخر ، فإن الجماعة الأوروبية تعنى التسليم الصريح بوضع خاص ومسئوليات خاصة للدول الأكثر قوة من غيرها ، واتخذ اصطلاح الدول العظمى معنى محدداً وأصبح ينصرف إلى فئة معينة من الدول علي نحو يكاد يكون رسمياً بعد عام ١٨١٥ ، فقد كان المؤتمر الأوروبي متدني مقصوراً على الدول الكبرى ويتألف من أعضاء نصبوا أنفسهم أوصياء على المجتمع الأوروبي ، وكانوا يسمحون - في بعض الأحيان - لبعض الدول الأوروبية الصغرى بشرف المثل في حضرتهم ، وهم وإن لم يستطيعوا أن يسيطروا على الموقف سيطرة تامة كما كانوا يرغبون ، فإنهم لم يدعوا أي مجال للشك في أن المؤتمر الأوروبي إنما كان في الواقع مؤتمر الدول الكبرى^٢ .

بوسائله الخاصة بعد أن يضمن عدم اعتراف أي دولة أخرى بحكومة نابولي الثورية ، لكنها كانت ترغب أن تحقق ، تحت غطاء التكليف الأوروبي الذي لا يضايقها ، التدخل المسلح الذي يمكنها تنفيذه بنفسها. كما كانت التعليمات التي وجهتها الحكومة الفرنسية لممثليها في مؤتمر فيرونا هي عدم طلب أو قبول أي تكليف وأن يحتفظوا بحرية العمل لفرنسا التي لا توافق على القيام بالحرب بدعوة من دول التحالف المقدس . ثم قبلت تحت ضغط شديد تكليف المؤتمر لها بالتدخل ، لكنها أوضحت تماماً أنها هي التي ستقرر ميعاد الحملة. لفرنسا و النمسا كانتا مستعدين للعمل بنفسيهما وخارج أي قرار جماعي ، وكان اجتماع المؤتمرات بهدف إعطاء تكليف أوروبي للدولتين اللتين كانتا تستعدان لتنفيذ هذا التدخل حتى في حالة عدم وجود هذا التكليف ، فكان موقفها متأثراً بالمصالح أكثر من تأثره بالمبادئ.

ولم يحصل القيصر على أية ميزة مباشرة ، لكنه وضع سوابق كان يأمل في أن يتمكن من الاستفادة منها في سياسته البلقانية فيما بعد.

بيير رونوفان ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ - ٦٩ .

برتراند رسل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ - ٤٧ .

روبرت بالمر ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٧ .

^١ نيس . ل . كلود ، النظام الدولي و السلام العالمي ، ترجمة د. عبدا لله العريان ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ، ص ١٦) .

^٢ المرجع السابق ، ص ٤٣ . ونفس الرأي لدى:

James H. Robinson , Op. Cit., Vol. I, P.P. 411 et seq .

D. McKay , Op. Cit., P.P. 345 et seq.

Christian Lange , Op. Cit., P.P. 385 - 387 .

فقد لجأت الدول الأوروبية إلى الاجتماع في مؤتمرات متباينة النطاق تبحث خلالها مشكلة أو مجموعة من المشاكل يهتم الدول المشتركة في المؤتمر أن تصل بها إلى حل يرضى الجميع. وعندما أثبتت هذه المؤتمرات فائدتها ، أخذ انعقادها يتوالى ، واكتسب خلال القرن التاسع عشر طابعاً شبه دورى فيما يعرف بالوفاق الأوروبى ، وهو نظام بمقتضاه اتفقت الدول الأوروبية الكبرى على أن تجتمع لبحث كل ما يطرأ من مشاكل دولية ، والتفاهم على الحلول المعقولة لها وفرضها على الدول الصغيرة ولو بالقوة^١ .

وقد سيطر هذا الوفاق من الناحية الواقعية على السياسة الأوروبية والعالمية خلال قرن كامل من الزمان ، وكان فى حقيقة الأمر تمهيداً أساسياً لظهور المنظمة الدولية السياسية بمعناها الصحيح فى شكل عصبة الأمم التى أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لحفظ الأمن والسلام فى العالم ، والعمل على تجنب الحروب ، وأعطيت كياناً دائماً مستقراً ووجوداً متميزاً عن الدول التى تتكون منها ، قاستجمعت بذلك خصائص كان يفتقدها الوفاق الأوروبى وغيره من المؤتمرات السياسية .

فاصطلاح " الجماعة الأوروبية " كان بمثابة دستور أوروبى تمارس الدول الأوروبية الكبرى بمقتضاه السلطة التقديرية العليا على الدول الصغرى ، وأيضاً فى مجال هام وهو تجزئة الدولة العلية ، والعمل على سلخ الأقاليم الأوروبية من تبعيتها لها ، ثم الاعتراف بها عضواً فى الجماعة الأوروبية . فقررت بريطانيا وفرنسا وروسيا مساندة الثورة اليونانية وضمنت استقلال اليونان عام ١٨٣٠ ، وتقرر فى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ استقلال مصر على شكل دولة تابعة للباب العالى ، وقرر مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ أن تصبح رومانيا وصربيا والجبل الأسود دولاً تابعة للدولة العلية ، ثم قرر مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ إنهاء تبعية هذه الدول واعتبارها دولاً تامة الاستقلال ، كما قرر استقلال بلغاريا على شكل دولة تابعة للباب العالى ، وصدقت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا عام ١٨٩٩ على دستور تكون بمقتضاه كريت تابعة للباب العالى ، ثم فرضت تلك الدول عام ١٩٠٦ الإدارة الدولية على الجزيرة ثم ضمتها إلى اليونان عام ١٩١٣ ، كما تقرر منح ألبانيا الاستقلال^٢ .

وإن لم يظهر الاصطلاح ذاته European Concert إلا فى معاهدة باريس ١٨٥٦ بمناسبة قبول الدولة العلية فى الجماعة الأوروبية .

١. د. محمد سامى عبد الحميد ، أصول القانون الدولى العام ، ج ١ : الجماعة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥١

٢. Christian Lange , Op. Cit., P.P. 385 - 387.

G.Scelle, Studies on The Eastern Question , The American Journal Of International Law, Vol. 5, Jan. 1911 , P.P. 144 - 177

"فلم تكن الدول الكبرى تمارس في سعيها إلى إعادة بناء أوروبا واستقرار السلام في مواجهة الأخطار والأنظمة الثورية نوعاً من النفوذ المؤكد على تلك الدول الصغرى التي اشتركت أحياناً ولو بصورة جزئية ، فى اجتماعات الأسرة الأوروبية ، وتمتعت أحياناً أخرى بحماية الدول الكبرى (كهولندا بالنسبة إلى إنجلترا) ، ولكن لم يحدث أبداً أن تنازلت عن سيادتها وحقوقها فى المساواة القانونية ، حتى يجوز للبعض أن يبالغ فى نتائج قيام الأسرة الأوروبية كجهاز دائم يعقد مؤتمرات مستمرة للملوك واجتماعات دائمة لسفرائهم فى باريس من أجل رقابة الأحوال والتدخل لتحقيق الأمن الجماعى الأوروبى^١ .

وكانت مؤتمرات الاتفاق أو الجماعة الأوروبية تنعقد بصورة دورية بناء على طلب إحدى الدول الكبرى ، غير أن تلك المؤتمرات تكاثرت عددها بعد النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى . وتظهر مرونة مؤتمرات الاتفاق الأوروبى من تفاوت عدد الدول المشتركة فى تلك المؤتمرات ومن تنوعها من حيث صفة المؤتمر ومن حيث مهمته .

وكان التفاوت فى عدد الدول المشتركة يقوم على أساس تصنيف الدول إلى دول كبرى ودول ذات مصلحة مشتركة فى مسألة معينة ، فضم مؤتمر لندن الذى قرر استقلال بلجيكا خمس دول كبرى هى النمسا وبريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا ، ثم جرى توسيع الاتفاق الأوروبى فى مؤتمر باريس ١٨٥٦ بإضافة سردينيا والدولة العلية إلى الدول الخمس . بما فيها بروسيا والنمسا بالرغم من بقائهما على الحياد فى حرب القرم . واشتركت الدول السبع فى مؤتمرى ١٨٧١م و ١٨٧٨ . وتزايدت إلى ثلاثة عشر دولة فى مؤتمر برلين ١٨٨٥م الذى عالج المسائل الناشئة عن التوسع الاستعمارى .

كما عالجت مؤتمرات الاتفاق الأوروبى مختلف المسائل لتسوية المسائل السياسية ووضع أحكام القانون الدولى فى شكل اتفاقيات دولية ، وتنظيم التعاون الدولى فى المجالات الاجتماعية ولاسيما فى المرافق الدولية العامة ، مثلما عالجت مختلف المسائل التى لم يرد بشأنها تنظيم قانونى فى معاهدة .

بتعبير آخر ، " فإنه خلال تطور الأسرة الأوروبية و ظهور مجتمع الدول الأوروبية الذى يضم الدول الكبرى والصغرى ، برزت سمة أخرى من خلال ظهور عدد من هذه الدول الصغرى فى عالم التجارة والمال والغزو والاستعمار إلى جانب الدول الكبرى .

Stanley Hoffmann , Organisations Internationales Et Pouvoirs Politiques Des Etats, (Paris: Librairie Armond Colin, 1954, P,P, 55-116).

١. د. عز الدين فودة ، عصر التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ٨.

فقد تم لهذه الدول فى مجموعها استكشاف إفريقيا واستعمارها بسرعة ، كما تم ربط الشرق الأقصى بأوروبا عن طريق استعمار بعض أقطاره واخضاع البعض الآخر كالصين لنظام شبه استعماري عن طريق المعاهدات غير المتكافئة ، وفتحت أبواب المنافسة للاستيلاء على الأسواق ومصادر المواد الخام على مصراعيها" .

"إذ تمت فى الواقع وحدة للعالم ساعد عليها تدفق الثروات الجديدة وسيطرة الإنسان على مصادر ضخمة للطاقة ووسائل المواصلات البرية والبحرية وزيادة عدد القنصليات لحماية المصالح التجارية والبحرية ونمو البعثات البريدية فى الخارج ، حتى اكتسبت العلاقات الدولية أبعاداً جديدة ومتزايدة ، ولكنها ظلت حبيسة المصالح الأوروبية وأفكار الأسرة الأوروبية المحدودة.

وهكذا آذنت التطورات بوضع عدد من قواعد القانون الدولى التى ساندت هذه المصالح وتطورت بالتوازن الأوروبى نحو توازن مسلح فى البر والبحر حفاظاً على الامبراطوريات الاستعمارية ، واستكملت من خلال المؤتمرات الأوروبية المتلاحقة ولجان الوساطة والتوفيق والتحقيق والتحكيم ومجموعة القواعد التى وضعتها دول التحالف المقدس والأسرة الأوروبية لتكون فى مجموعها أسس القانون العام الأوروبى الذى استهدف توجيه العلاقات الدولية الأوروبية وتنظيمها خلال الجزء الأعظم من القرن التاسع عشر .

ومن أهم القواعد التى قررها مؤتمر فيينا وأضافها إلى قانون أوروبا العام ، تنظيم حرية الملاحة فى الأنهار التى تجرى فى أقاليم أكثر من دولة أو تكون الحدود بين أكثر من دولة ، " لأن أهمية النهر للملاحة كانت فى الماضى هى المصلحة ذات الأهمية التى فرضتها حرص الدولة على سيادتها الإقليمية والمحفوفة بالمخاطر ، لأن من المصالح الحيوية لإحدى الدول الواقعة عند منبع النهر ألا تقطع الدولة الأقرب من المصب وصول سفنها إلى البحر ، كما قد يكون أيضاً من المهم للدولة غير الواقعة على ضفة هذا النهر أن تتمكن من الوصول إلى أعالي النهر" .

ولهذا ، فقد ثار النقاش فى الفقه الدولى الأوروبى حول " ما إذا كان يحق لكل دولة من الدول الواقعة على شاطئ أحد الأنهار أن تسيطر سيطرة تامة ، وأن يكون لها اختصاص عام ومطلق على جزئها الخاص من النهر ، أو ما إذا كانت هذه المصلحة أو السيطرة تقيد بما هو ضرورى لمصالح الدول الشاطئية الأخرى أو غيرها من الدول التى لا يمر بها ولا يحدوها النهر" .

١ د. عز الدين فودة ، مقدمة فى القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥

وبدهى أن تنظيم الملاحة فى الأنهار الأوروبية لم يطرح بشكل جدى إلا بعد نمو القوميات ، خاصة فى غرب القارة وسعيها إلى الوصول إلى ما اعتقدته حدوداً طبيعية لها فى مواجهة غيرها من القوميات ، وبعد أن ظهرت الحاجة للفصل بين تلك القوميات بمناطق ودويلات حاجزة ، ومن ثم تحول عدد من الأنهار التى كانت تجرى فى إطار دولة كبرى أو إمبراطورية إلى أنهار تخترق أو تفصل أقاليم عدد من الدول . خاصة مع تزايد الحاجة إلى التبادل التجارى بين دول القارة ومن ثم كفالة الملاحة فى هذه الأنهار الدولية.

فقد تمسكت الدول النهرية حتى نهايات القرن الثامن عشر باحتكارها الملاحة فى أنهارها ، فلا تسمح بالملاحة إلا لسفنها الوطنية فى الأجزاء التى تخصها من الأنهار التى تجتازها والتى تمر بأكثر من دولة ، غير معترفة بحرية الملاحة الدولية فيها ، حكمها فى ذلك حكم الأنهار الوطنية . ولم تفلح تبريرات الفقه بوجود قاعدة الحق البرئ فى استعمال ما يملكه الغير كإحدى القواعد المستمدة من أحكام القانون الطبيعى التى تلزم وتخطب جميع الدول فى التخفيف من غلواء هذه الممارسة^١ .

ويشكل نهر الراين من ناحية أول الأنهار الأوروبية تدويلاً فى بدايات القرن التاسع عشر بمقتضى معاهدة باريس بين فرنسا و ألمانيا فى عام ١٨٠٤ باعتبار الجزء الفرنسى الألمانى من النهر جزءاً عاماً بالنسبة لكل منهما ، وذلك فيما يتعلق بشئون الملاحة والتجارة ، مثلما أوجدت إدارة عامة للرسوم وتحسين الملاحة.

إلا أن معاهدة باريس فى عام ١٨١٤ هى الأساس الحقيقى لتدويل النهر بتقريرها حرية الملاحة فى الراين ابتداء من جزئه الصالح للملاحة إلى مصبه فى البحر وأحالت تنظيم مباشرة هذه الملاحة إلى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ .

^١ انظر فى هذا التطور:

Annuaire De L'Institut De Droit International , (Bruxelles ; Imprimerie Lesigne , 1928 , Vol II, P. 198, P. 364 et Seq)

فى دورة بروكسل ١٨٨٥ ، ودورة هايلبرج ١٨٨٧ . بخصوص تنظيم حرية الملاحة فى الأنهار الدولية.

L. Oppenheim , Op. Cit., Vol. I , P.P. 466 - 467.

Louis Delbez ; Les Principes Generaux Du Droit International , 3 ed , (Paris : Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, 1984, P.P. 220 - 221).

د. عز الدين على الخيرو ، الفرات فى ظل قواعد القانون الدولى العام ، (القاهرة : دار الجيل ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢٤ - ٢٨) .

أ.د. حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، مرجع سابق ، بند ٦٢٣ ، ص ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

وقد قرر مؤتمر فيينا عدداً من المبادئ التي يجب الأخذ بها في الأنهار الأوروبية ،
منها أن تتعهد الدول التي يخترق النهر إقليمها بتنظيم مسائل الملاحة فيه باتفاق تبرمه
فيما بينها ، وكفالة حرية الملاحة في الأنهار التي تخترق أقاليم عدة دول للسفن من
جميع الجنسيات ، وتوحيد قواعد الضبط و الرسوم بشكل يلائم حرية التجارة ، والتزام
كل دولة واقعة على النهر بالأعمال الضرورية لجعله صالحاً للملاحة في جزئه الذي يمر
بإقليمها^١ .

ولم يقتصر تقرير تلك المبادئ على نهر الراين وإن شكل أهم تلك الأنهار ، وإنما
جرى تقريرها على نهر اسكوت بين بلجيكا وهولندا وعلى نهر الإلب بين بروسيا
وساكس وعلى نهر البو بين إيطاليا والنمسا^٢ .

ومن ناحية ثانية قرر مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ والذي أنهى حرب القرم ، تطبيق
شروط الملاحة في الأنهار الدولية الفاصلة بين عدة ممالك أو المارة فيها على نهر
الدانوب (الطونة) ، وأن حرية الملاحة تلك تشكل جزءاً من قانون أوروبا العام وتحت
ضمانات الدول الكبرى^٣ .

وقد تزامن هذا التنظيم للأنهار الدولية داخل القارة بتنظيم مماثل لها خارج القارة
سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية بين قوة أوروبية وإحدى الدول التي ظفرت باستقلالها
في العالم الجديد ، أو عن طريق تنصيب القوى الأوروبية ذاتها كمشرع دولي من خلال
المؤتمرات الأوروبية التي تقرر حرية الملاحة في الأنهار الفاصلة بين مناطق نفوذها
الاستعماري داخل القارة الأفريقية.

كما حظيت الأقاليم والدول خارج القارة باهتمام المؤتمرات الأوروبية ، وكان
من المفترض ألا تتجاوز اهتمامات مؤتمر فيينا دراسة القضايا الأوروبية التي نجمت عن
حروب الثورة والإمبراطورية الفرنسية والسعى لإعادة بناء الخريطة السياسية للقارة وفقاً
لميزان القوى السائد . إلا أن تطلع الدول الأوروبية وسعيها لتنظيم أمورها الاستعمارية
أدخل اهتمامات أخرى تتجاوز حدود القارة ، وإن اتصلت بقانونها العام مثل
القرصنة وتجارة الرقيق وحماية المسيحيين في البلاد غير الأوروبية.

^١ L. Oppenheim , Op. Cit., Vol. I , P. 467 .

أ.د. عز الدين فودة ، مقدمة في القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

^٢ L. Delbez , Op. Cit., P. 221.

R. Redslob , Op. Cit., P.P. 387 et Seq

^٣ Redslob , Op. cit , P. 387 .

L. Oppenheim , Op. Cit., Vol I , P . 486 .

محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

بل ونلاحظ تقدم نظام فرسان مالطة ، ذلك النظام الذى قام على القرصنة بمشروع مكافحة "قرصنة الدول البربرية فى المتوسط"، مطالباً باتخاذ الإجراءات الكفيلة بقمعها على المستوى الأوروبى . فاستغل البند الذى صادق عليه المؤتمر والذى يقضى بتحريم تجارة الرقيق على سواحل غرب افريقية لدعوة الدول المعنية فى لندن لدراسة الإجراءات العملية لذلك ، وسرعان ماتحول الاهتمام من قضية محاربة تجارة الرقيق على سواحل غرب القارة (والذى تقوم به الدول الأوروبية المجتمعة) إلى موضوع قمع القرصنة التى تقوم بها إيلات الجزائر وتونس على سواحل افريقية الشمالية^١ .

وناقش المؤتمر فكرة إنشاء رابطة بحرية أوروبية تكون مهمتها قمع قرصنة المسلمين وتصفيتهما ، إذ تقوم الدول الأوروبية بإنشاء قوة بحرية مشتركة توضع تحت قيادة القائد الإنجليزى العام للقوات الإئتلافية التى تحتل فرنسا ويقوم بمساعدته فى هذه المهمة مجلس مكون من مندوبى الدول . وتم رفع الموضوع إلى مؤتمر إكس لاشابل عام ١٨١٨ حيث لم يتوصلوا إلى اتفاق على خطة للعمل المشترك ضد دول المغرب ، وسويت المسألة بإصدار تصريح يحمله مبعوثان فى مظاهرة بحرية لافتكاك تعهد كتابى من تلك الدول بعدم القيام بأعمال القرصنة مستقبلاً .

وقد حمل التصريح التأكيد على أن الدول المجتمعة فى إكس لاشابل قد عقدت العزم على إنهاء نظام القرصنة الضار بالمصالح العامة لكل الدول ، وتهديدها بقيام عصبة عامة من الدول الأوروبية ضدها فى حالة استمرار تلك الإيلات فى انتهاج القرصنة الضارة بالتجارة الأمنة.

وقد فهمت الجزائر من ذلك أن الدول الأوروبية تقصد من وراء هذا التصريح حرمانها من حقها فى إعلان الحرب ضد أى دولة اعتدت عليها ، ومطالبتها بتعويض الخسائر التى ألحقها بها ، مؤكدة أنها فى حالة سلم مع جميع الدول الأوروبية، ولا تسمح بالاعتداء على سفينة أو رعايا دولة لها قنصل فى الجزائر.

مثلما قامت الدول الأوروبية بمسعى مماثل لدى الدولة العلية بهدف إبلاغها القرارات التى اتخذت ضد الإيلات ، كمقدمة للتأكيد على أنه لا يحق لتلك الإيلات إعلان الحرب أو عقد الصلح ، لأنها تابعة للباب العالى فلا يحق لها القيام بعمل عدائى إلا ضد أعدائه ، فإذا كان لا يمكنها القيام بمحاربة الأمم التى فى حالة سلم مع الباب العالى ، فإن سفنها البحرية سوف تدرج -حال قيامها بالعدوان- فى مصاف القرصنة.

^١ جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ١٦١٩-١٨٣٠ ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٨-٢٠٩)

إلا أن الباب العالى أوضح أنه لو كان الأمر يتعلق بتنفيذ اتفاق أو تسوية نزاع ،
مثلاً حدث بسبب تطبيق الامتيازات ، فإنه على استعداد للتدخل ، ولكن " لما كان
الأمر يتعلق بإجراءات اتخذت فور مؤتمر إكس لاشابل - وهو المؤتمر الذى لانعترف به
والذى لايعتينا- من طرف الدول الأوروبية حول هذه أو تلك من المسائل ، فهذه أمور
لاعتينا أبداً ، ولا ذلك الموقف الذى يعتبرنا مسئولين عن تصرف ملوك اليمن أو
الأفغان أو بخارى لأنهم إخواننا فى الدين ، ويجب ألا يقحم الباب العالى فى أمور
ويحمل مسئوليات فى قضايا لا تخصه ولا تتصل به مباشرة^١ .

وهو الأمر الذى يعود بنا إلى كيفية استناد الأطراف المختلفة إلى قواعد ومبادئ
قانون أوروبا العام وقضاياها حين يتعلق الأمر بقضايا أو أطراف غير أوروبية ، فعلى إثر
الحملة الأسبانية على الجزائر عام ١٧٧٥ م قررت الدولة العلية إرسال معونات عسكرية
للجزائر ، ووقع الاختيار على الراية الفرنسية على اعتبار أنها توفر ضماناً أكثر لنقل
المعدات ، ولمكانتها فى المتوسط و صداقتها القديمة للدولة العلية وعلاقاتها الخاصة مع
فرسان مالطة ولكونها فى حالة سلم مع أسبانيا وإمارات إيطاليا.

وقد اتخذت فرنسا من مبادئ قانون أوروبا العام ذريعة لرفض طلب الجزائر ،
لعدم جواز قيام دولة محايدة بنقل سلع ومواد ذات طابع عسكري لطرف من أطراف
الصراع . إلا أن الجزائر قد استندت إلى اعتبارين لهما أهميتهما فى تحديد ماهية قانون
أوروبا العام ومدى التزام غيرالدول الأوروبية بقواعده ، فاستندت الى السوابق التاريخية،
وأنه سبق لها أن اكرت سفناً أوروبية لنقل هذا النوع من المعدات من الأستانة إلى
الجزائر ، ولم يسبق أن أثرت اعتراضات على ذلك ولا قدم تبرير للرفض كالذى يشار
الآن .

مثلاً طرحت قضية سريان القانون الأوروبى العام على غير الدول الأوروبية ،
وأن ما يدخل تحت مسمى البضائع المحظور استيرادها أو تصديرها هى تلك البضائع التى
تبادلها الدول الأوروبية التى ارتضت الالتزام بقانونها العام أو حتى تلك المرسلة إلى
طرف أوروبى من قبل دولة غير أوروبية ، لكن ما يتم تبادله فيما بين البلاد الإسلامية
ذاتها ، فلا يخضع لقواعد الحرب والحياد المنصوص عليها فى قانون أوروبا العام ، وأن
ما تطلبه الجزائر هو تقديم خدمة لها لاتندرج ضمن الالتزامات والتعهدات بين الطرفين .

^١ المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

الفصل الثاني

تطور القانون العام

والجماعة الدولية الأوروبية

كما سبقت الإشارة ، فإن فقهاء القانون الدولي العام يجمعون على تطوره في شكله وخصائصه الحالية ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي في رحاب دول أوروبا المسيحية ، حيثما حل التنظيم الحديث للممالك و الدول المستقلة محل التنظيم الإقطاعي الذي ساد القارة طوال القرون الوسطى ، على النحو الذي يقودهم إلى اعتبار مثل هذا القانون غير قابل للتطبيق كلية أو على الأقل بشكل كلي وكامل على الوحدات الدولية الموجودة خارج نطاق الحضارة الأوروبية المسيحية^١.

ولهذا فإننا نجد أن المؤلفات التي حاولت دراسة مثل هذا القانون حتى بدايات القرن العشرين ، إنما تشير من حيث الموضوع لا إلى القانون الدولي العام وإنما إلى قانون أوروبا العام أو القانون الدولي الأوروبي . فالقانون الدولي الحديث القائم وفق مبادئ السيادة الإقليمية والمساواة بين الدول أوجد خلال فترة تطوره مبادئ لضبط العلاقات بين الدول المسيحية وحدها ، أي تلك التي تنعم بفوائد الحضارة المسيحية. ومعنى هذا أن الحقوق والالتزامات التي يحكمها هذا القانون هي حقوق والتزامات الدول المسيحية المتمدينة فقط.

فقبل الكشف الجغرافية في القرن الخامس عشر ، كانت العلاقات القانونية فيما بين المجتمعات المختلفة داخل أوروبا تتحدد في شكل ثابت نسبياً ، وقد شكلت الإمبراطوريات الكاثوليكية قلب هذا الاتصال والتبادل ، إلى جانب دول دار الإسلام والتي كان يتم التفاعل فيما بين هذين المجالين الحضاريين بطريقة تضم عدداً من

أنظر:

Hugh Mckinnon Wood , The Treaty Of Paris And Turkey's Status In International Law ;The American Journal Of International Law, Vol . 37 , 1943 , P. 262.

Wilbur White, op.cit, P.P. 30-33.

Harold Temperley, The Treaty Of Paris Of 1856 And Its Execution, Chicago Univ.:The Journal Of Modern History , Vol. IV ,No. 4, December 1932, Part II, P.P. 523-543.

T. A. Walker, A History of The Law Of Nations, (Cambridge: Univ. Press, 1899, Vol. 1, P. 115).

M.Khadduri, Islam And The Modern Law Of Nations , The American Journal Of International Law, Vol.50,1956, P358.

المحظورات والقيود . على حين شكل المجال البيزنطي الرابط أو الجسر بين القوى الأوروبية وبين القوى الإسلامية ، وإن كان قد تم استبعاد الإمبراطورية البيزنطية ذاتها من جماعة الدول الأوروبية ومن ثم طورت قانونها الخاص بها عبر القسطنطينية^١ .

فلما امتدت الحركة الأوروبية بعد الكشف الجغرافية لتغطي غيرها من العالم ، طرح التساؤل حول طبيعة القواعد والأحكام القانونية التي يجب تطبيقها على العلاقات فيما بين المجتمعات الأوروبية وبين مجتمعات ما وراء البحار . وأول تلك التساؤلات التي ثارت هي ما إذا كانت هذه العلاقات تخضع للقانون العام الأوروبى أم لا ، ومن ثم فهل الأشكال المتنوعة من الوحدات السياسية أو التنظيمية عبر البحار يمكن أن يعترف لها بالشخصية القانونية الدولية كوحدات فى إطار قانون أوروبا العام ؟ أم أنه بالنظر لكونها غير مسيحية أو غير متمدينة فإن أهليتها القانونية و قدراتها للحركة كوحدات قانونية دولية يجب إنكارها ؟^٢ .

ومن المؤلف والشائع لدى فقهاء القانون الدولى أن الدولة العلية التركية هي أول دولة مسلمة تنضم لأسرة الأمم أو جماعة الدول الملزمة بالقواعد القانونية الدولية فيما بينها ، وأنها قد عوملت كشخص من أشخاص هذا القانون بموجب المادة ٧ من معاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ والتي عاجلت آثار حرب القرم . ويرتبون على مثل هذا القبول نتائج بعيدة المدى فيما يتعلق بالدائرة الدولية ، وطبيعة القواعد القانونية ومدى التحول فى الجماعة الدولية^٣ .

وغنى عن البيان فإن الجماعة الأوروبية لم تكن لتحدد بتوزيع القوى الفاعلة فقط ودون تحديد لمجال عمل تلك الجماعة ، أى المنطقة المتعارف بامتداد نشاط الجماعة الأوروبية إليها . وتبدو أهمية تلك المنطقة من خلال عدم اعتراف روسيا فى عام ١٨١٥ بأن الدولة العلية الأوروبية ضمن مجال الجماعة الأوروبية (المسألة الشرقية) ، أو رأى بريطانيا فى مستقبل المستعمرات الأسبانية فى العالم الجديد بعيداً عن الجماعة الأوروبية (المسألة الاستعمارية) .

بتعبير آخر ، فإن الوفاق أو الجماعة الأوروبية تعتمد فى وجودها على عدد من العوامل المشتقة من علاقات القوى بين الدول الكبرى ، وأيضاً على عامل إضافي : هو القبول الضمنى أو الصريح بالمنطقة المسموح بامتداد حركة هذا الاتفاق أو الجماعة إليها . وقد طرحت منطقة عمليات ومجال الوفاق الأوروبى تلك للتساؤل مرتين ،

^١Dieter Dorr, Savages And International Law, (Tubingen: Law And State, Vol.74, 1993, P.8)

^٢ Ibid , P.9.

^٣ M. Khadduri , Islam and The Modern Law of Nations , op.cit., P.P.359 et seq.

أولهما فى حرب القرم وما تلاها من تطورات ، والثانية فى تقسيم أفريقيا واستعمارها. وكان نتاج هذا الامتداد للجماعة والتنظيم الأوربيين ممثلاً فى معاهدة باريس ١٨٥٦ وما تلاها من اتفاقيات من ناحية والاتفاقية العامة لبرلين عام ١٨٨٥ من ناحية ثانية^١

فالفقهاء رغم إجماعهم على أوروية القانون الدولى وعلى قصر دائرة تطبيقه عليها ، قد ارتأوا وجود عدد من القواعد التى تطبق على كل الأمم المسيحية ، وأنها قد تكون ملزمة بضرورة مراعاة هذه القواعد سواء فى شئونها الداخلية أو فى علاقاتها مع غيرها من الأمم المسيحية أو الوثنية . وهو المبدأ الذى اعتنقه بعض مؤسسى القانون الدولى الذين رأوا أن تطبيق القانون الطبيعى أو قانون الشعوب لا يجب أن يقتصر بحال على المجال الأوروبى ، ولا أن يحكم العلاقات القانونية التى تنشأ فيما بين الأمم المسيحية فحسب.

فالقوى الأوروبية قد التزمت بتطبيق معين لبعض قواعد القانون الدولى فى علاقاتها بغيرها من القوى والمجتمعات ، لكنها لم تلتزم بكل القواعد التى تحكم الروابط بين مختلف القوى الأوروبية فى علاقاتها المتبادلة . كما اقتصرت دوافع تنظيم الحياة الدولية على الجماعة الأوروبية المتمدينة ، لأن المعاهدات والاتفاقات التى تعقدها الأمم الأوروبية مع البلاد الأفريقية والآسيوية قد تصلح كدلائل على وجود قانون الشعوب الأوروبى ، لكنها لا تشكل نظاماً أو جماعة دولية واحدة . وإنما بتعبير أدق مجرد ترتيبات خاصة مبنية على أساس من القانون الطبيعى وبالذات قاعدة العقد شرعية المتعاقدين.

كذلك لا يمكننا أن نتجاهل تأثير وجود اختلافات فى المستوى الحضارى بين الشعوب غير الأوروبية على تصور الجماعة الدولية . فالجماعات البشرية فى تصور جيمس لوريمر عام ١٨٨٣ تضم جماعات متمدينة Humanite Civilisee و أخرى بربرية Humanite Barbare وثالثة متوحشة Humanite Sauvage . وتشكل الأولى منها فقط الجماعة الدولية التى تطبق فيما بينها كل قواعد القانون الدولى الوضعى والطبيعى وتحظى باعتراف سياسى كامل وهى الدول الأوروبية ماعدا تركيا ، بالإضافة إلى مستعمراتها ومحمياتها مثل تونس وتونكين ومدغشقر والدول الأمريكية.

^١Richard Langharme , The Colapse of the concert of Europe , International politics 1890 - 1914 , (New York : st. martin's press , 1981 , p.p.4 - 5).

بينما تغطي الثانية منها باعتراف سياسي جزئي لأنها لا تطبق سوى القليل من القواعد الوضعية للقانون الدولي التي تدخلها في ترتيبات خاصة مع الجماعة الدولية وهذه تشمل تركيا والدول الآسيوية المستقلة مثل فارس وأفغانستان وسيام والصين وفي أفريقية مثل المغرب ثم الدول الصغرى المسلمة والوثنية في أفريقيا الاستوائية . ولا تغطي الفئة الثالثة إلا بمجرد الاعتراف الطبيعي.

وهو نفس تصور Franz Von Liszt في recht Volker عام ١٨٩٨ ، فالشعوب لديه قد تكون: Civilises أو Simi - Civilises أو Non- civilises ، وتشكل الأولى منها الجماعة الدولية وتضم دول أوروبا ومستعمراتها وملحقاتها خارجها والدول المسيحية خارج القارة الأوروبية مثل الدول الأمريكية وليبيريا والحبشة بالإضافة إلى تركيا منذ عام ١٨٥٦ وإن لم تكن على قدم المساواة مع باقي أعضاء الجماعة.

أما الشعوب شبه المتمدينة فليست بجزء من الجماعة الدولية إلا بالقدر الذي ترتبط فيه باتفاقات مع الشعوب المتمدينة . مثلما لا تنقيد إلا بموجب قواعد القانون الدولي الاتفاقي ، وبالنسبة للأمور التي تتفق عليها والتي تكون موضوعاً لمعاهداتها ، وهي في معظمها تلك الدول التي تفتح أبوابها للتجارة الدولية مثل الصين وفارس وسيام وترتبط باتفاقات صداقة مع الشعوب المتمدينة.

وسوف نتناول تطور القانون العام الأوروبي والجماعة الدولية من زاوية علاقة هذا التطور بالعلاقة الحضارية مع الآخر في مبحثين ، يعالج الأول منها موقع المسألة الشرقية في التنظيم الأوروبي من خلال ثلاثة مطالب لدار العهد في وسط وشرقي القارة ، ثم لقبول الدولة العلية في عضوية الجماعة الدولية وتطور السياسة الشرقية لتلك الجماعة ، على حين نخصص المبحث الثاني لتطور معايير العضوية في الجماعة الدولية المتمدينة من خلال التمدين والامتيازات والمسألة الاستعمارية.

المبحث الأول

المسألة الشرقية

في التنظيم الدولي الأوروبي

يناقش هذا المبحث علاقة المسألة الشرقية بتطور التنظيم الدولي الأوروبي من خلال مدى قبول الدولة العلية عضواً بالجماعة الأوروبية وتمتعها بمنافع القانون العام

الأوروبي من ناحية ، وتطورات تلك المسألة الشرقية والتي مازالت مستمرة في الرفض القاطع لأي وجود حضارى مغاير داخل القارة من ناحية ثانية.

فالساسة الشرقية بالتعريف ترتبط بالوجود الحضارى الإسلامى على أرض القارة وتستهدف ملء الفراغ الناجم عن الانكماش التدريجى للدولة العلية عن أقاليمها الأوروبية ، على النحو الذى يجعل كل النقاط التى شكلت رموزاً للوجود الحضارى الإسلامى يتم التعامل معها بمنطق الرفض وعدم القبول ، وهو الأمر الذى نلاحظه فى قسوة التعامل مع كل ما يمثل هذا الوجود الحضارى المختلف من بشر وحضارة وتراث وآثار ، الأمر الذى يدفعنا إلى تقصى مثل هذه السياسات فى أصولها الحقيقية.

ومن ثم فإن لهذا المبحث صلاته القوية بالتنظيم الدولى الأوروبى وبالجماعة الأوروبية من خلال:

أولاً: - صياغة الدولة العلية لفكرة دار العهد فى وسط وشرقى القارة ، باعتبارها جوهر التقسيم الإسلامى للمعمورة.

ثانياً: - مدى قبول الدول الإسلامية فى الجماعة الأوروبية وتمتعها من ثم بمنافع القانون العام الأوروبى.

ثالثاً- الرفض القاطع للوجود الحضارى الذى خلفه الأتراك من دار عهد أو دار إسلام ، حسب معايير السياسة الشرقية.

المطلب الأول

دار العهد فى وسط وشرقى أوروبا

يستهدف هذا المطلب الإشارة إلى الإسهام التركى فى تشكيل القانون والجماعة الدولية فى العصر الحديث من خلال مفاهيم التقسيم الإسلامى للمعمورة ، وبالذات فكرة دار العهد والتواصل الحضارى من ناحية مع مقارنة ذلك بالتصورات الأوروبية للعلاقة مع الآخر ، وقد سبق لنا بيان فكرة الامتيازات التى منحتها الدول الإسلامية عموماً للأجانب وضمنت لهم بها حرية التنقل والإقامة والتجارة من ناحية أخرى.

فقد صاغت الدولة العلية لنفسها كدولة إسلامية داخل أوروبا الوسطى والشرقية، لغة بين الحرب و السلم (دار العهد) ، ووضعت حدودها على أساس هذا المعيار الواعي للعقل السياسى . فإذا كانت دار الحرب لا تتخاطب إلا بلغة السيف والمدفع ولا سياسة معها ، فهناك دار الإسلام حيث يفترض أن تسودها وتعلو بها شعائر الإسلام . وبين هذين الحدين الأقصىين اللذين ينحيان لغة السياسة ، قامت لغة للسياسة الشرعية لا تصدر عن تقليد ولا تتجسد فى أشكال أو صيغ وعبارات ، وإنما هى مساحات بين بين للتسامح والتفاهم والتفاوض ، كى تتعرف كل هوية إلى الهوية الأخرى وتعترف بها وتتعايش معها دون أن يصل الاختلاف إلى لغة الحرب واستبداد كل طرف بالآخر^١. فالهدف من دار العهد هو التواصل الحضارى لا الاستبداد والسيطرة، كما أن الشعوب هى التى تختار تصنيفها لا أن يفرض عليها فرضاً .

ويمكن القول بأن العثمانيين على عهد سليمان القانونى وما بعده قد أمنوا دولتهم فى شرق أوروبا ووضعوا لها حدوداً وتخوماً ومناطق للدفاع عن طريق سلسلة من الملوك و الأمراء المعاهدين لهم ، بدءاً بخانية التار فى القرم ثم مملكة مولدافيا وولاشيا ثم مملكة المجر ، ونستثنى من ذلك منطقة الشمال الغربى التى دخل فيها البوشناق والأرناؤوط ومنطقة السنجق فى الإسلام وأصبحوا جزءاً من دار الإسلام، أى جزءاً من صميم الدولة العثمانية .

ويجمع بين النماذج التى مثلت دار العهد فى شرقى ووسط أوروبا ، ذلك الموقع الوسط بين القوى المتنازعة ، والتى قد يقتصر الصراع فيما بينها على مجرد مناوشات بين حراس الحدود وحاميات التحصينات وقد يتحول إلى معارك طاحنة تتقاتل فيها وحدات كاملة يقودها رؤساء الدول بأنفسهم.

لأن أمن الدولة العلية كان يحتم على السلطان أن يقاتل بلا هوادة أعداء لا يتورعون عن استغلال أى وهن للقضاء عليه ، وكان يستعمل فى ذلك كل الوسائل بما فى ذلك الحرب ، بالإضافة إلى الدبلوماسية التى بها يجهد أن يديم الخلاف بين قوى أوروبا ، وأن يضعف آل الهابسبورج المدافعين عنها ، مثلما يحرص تمام الحرص على إحاطة الدولة العلية بعدد من الإمارات والدول التى تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال متميزة عن تلك الخاضعة للحكم العثمانى المباشر ، مثل مولدافيا والأفلاق وتراتسلفانيا ودوبرفنيك وجورجيا. بل وتمتعت إمارات مسلمة بهذا الاستقلال مثل الجركس والقرم وأمراء مكة وإيالات طرابلس وتونس والجزائر. فكلها نقاط للاحتكاك الحربى ؛ مثلما هى معابر للتواصل التجارى والحضارى بين الشعوب و الأمم.

^١د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

بتعبير آخر ، فقد عرفت الدولة العلية - باعتبارها دولة ثغرية فى الأساس - ذلك التمييز بين أقاليم ومناطق تخضع للحكم العثمانى المباشر على شكل سناجق لكل منها والى أو باشا يحكمها باسم السلطان ، وبين المناطق المفتوحة على دار الحرب ، وبينهما نجد منطقة عازلة بين بين إما منطقة حدودية وإما دول تابعة . وكان بايات الحدود هؤلاء أكثر استقلالاً عن الحكومة المركزية ؛ فكان العثمانيون يضمنون لهم الاستقلال فى أمورهم الداخلية وأحياناً فى أمورهم الخارجية كذلك مقابل جزية سنوية وإمدادهم بقوات معينة حالة قيام الحرب .

وإن كانت أحياناً ما تفضل وضع الأراضى المفتوحة حديثاً تحت إدارتها المباشرة عن طريق بايات السناجق وتكوين بكربايات جديدة¹ ، وهو أمر يمر بعمليات طويلة ومعقدة من التعاقد و النقض وتحركات دار الحرب التى تقنع الدولة العلية فى النهاية بضرورة ضم تلك الأراضى إليها ، لتكون أقدر على الدفاع عنها وألا تتحول إلى وسيلة لإضعاف دار الإسلام والتدخل فى شئونها فى لحظات الضعف أو الانهيار.

فالدولة العلية فى تعاملاتها داخل القارة قد طبقت مفهومها للتقسيم الإسلامى للمعمورة بالتمييز بين دار الإسلام ودار الحرب وإيجاد منطقة فاصلة بينهما تحكمها عدد من الاعتبارات منها: أن الشعوب والدول الأوروبية هى التى تحدد موقعها فى إطار التقسيم الإسلامى للمعمورة ، فهى التى تقرر قيام علاقات الحرب أو التعاقد دون أن يفرض عليها . فلا يوجد ذلك التقسيم الجامد للشعوب إلى فئات البربرية أو التوحش أو المدنية ولا يوجد الوصف الدائم للجانب الغالب بالمدنية والجانب المهزوم بالبربرية وخلافه . والدولة العلية ملتزمة التزاماً كاملاً بالموافقة على البديل الذى اختارته القوى الأخرى فى إطار التزامها بمقتضيات الشرع ، كما أنها تجد فى هذه المناطق الوسطى مبرراً للتواصل الحضارى مع القوى الأوروبية.

¹ Ibid , P. 106 .

Albert Howe Lybyer , The Government Of The Ottoman Empir In The Time of Suleiman The Magnificent , Op.cit., P.P.114 et Seq.

² H. Inalcik , The Ottoman Empire, Op., Cit., , P. 105.

وإمدادنا خليل انالچق بقائمة البكربايات التى كانت ست فقط عام ١٥٢٠ ، وتزايدت حتى وصلت إلى ست عشرة فى أواخر عهد سليمان القانونى . لكن ما هو أهم ذلك القارق الزمنى المتفاوت بين تاريخ الفتح وتاريخ الضم . ومنها على سبيل المثال البوسنة التى فتحت عام ١٤٦٣ وأصبحت ولاية عثمانية عام ١٥٨٠ ، وطرابزون (١٤٦١/١٥٧٨) وكافا (١٤٧٥/١٥٦٨) وبودا (١٥٢٦/١٥٤١) . وهو الأمر الذى يؤكد عليه:

A.H. Lybyer , Op.Cit., P.P. 115 et Seq.

Sir Charles Elliot , Turkey In Europe, Op., Cit., P.45

ويسرد هاملتون حسب بدايات دار العهد فى أوروبا إلى عام ١٤١٧ عندما يتحدث عن "الإتاوات المفروضة على الدول المسيحية المجاورة وأنها نوع من الجزية ، أو حسب التعبير التركى "بدلى جزية ". على أنها لا تفرض بشكل فردى على المسيحيين باعتبارهم رعايا للفتح المسلم ، بل كانت تفرض بصفة جماعية على كل السكان الذين كان حكامهم حين وافقوا على دفعها ؛ قد ربطوا أملاكهم بإمبراطورية الفاتح وجعلوها تابعة لها ، وكانت والأشيا (الأفلاق) أسبق الولايات إلى دفع الإتاوة بانتظام منذ عام ١٤١٧ ثم تلتها راجوزة فى عام ١٤٥٩ ثم البغدان فى عام ١٥١١ ثم مملكة ترانسلفانيا ما بين عام ١٥٤١ و عام ١٦٩٩ " .^١

فقد شكلت ولايتا الأفلاق والبغدان الواقعة شمالى الدانوب نموذجاً لدار العهد فى علاقاتها بالدولة العلية ، مثلما لعبت كل منهما دور الدولة الحاجزة بينها وبين بولندا والمجر ثم روسيا فى الشمال والغرب . فهى محاطة بثلاث دول كبرى تتنازع عليها السيادة والولاء ، فكانت هاتان الإماراتان يحكم الموقع الجغرافى تحالفان تلك الدولة تارة وتحالفان غيرها تارة أخرى على حسب ما يتراءى لهما من نفع ومصلحة وحسب ما توحى به الظروف والأحوال . وقد سارت كل منهما على هذه السياسة التى طبعت بطابع المخاتلة والذبذبة لنيل كل مكسب ممكن وإن لم يكن ذلك بالشئ اليسير^٢ .

وكان أول اتصال العثمانيين بهذه الولايات الدانوبية على عهد السلطان بايزيد الأول ، وكانت الأفلاق بطبيعة موقعها فى الجنوب أسبق إلى هذه الاتصال ، والذى نتج عنه عقد اتفاقية عام ١٣٩٣ بين مرشا الأول أمير الأفلاق وبين بايزيد الأول^٣ .

وتتضمن تلك الاتفاقية عدداً من الامتيازات منها :

- أن يحكم أمير الأفلاق بموجب القوانين الأساسية للإمارة ، ويكون له حق إعلان الحرب والسلام وحق الحكم على رعاياه بالحياة والموت دون أن يكون مسئولاً عن ذلك أمام السلطان.

^١ هاملتون حسب وهارولد بووين ، المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨٩ ، ج ١ ، ص ٤٢) .

^٢ د. سالم الرشيدى ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

^٣ GH. Constantin, Le Traite Enter Le Sultan Bajazet Et La Valachie, (Berlin: Der Islam, Band 59, 1982, P. 255)

- عدم السماح لرعايا الدولة العلية بالاستقرار على الشاطئ الأيسر للدانوب أو اتخاذ ممتلكات هناك ما عدا التجار الحاملين لفرمانات وبغرض الإقامة المؤقتة.
- التزام الإمارة بدفع الجزية سنوياً وقدرها عشرة آلاف دوكا.

- تحتفظ الإمارة بنظمها الخاصة وإدارتها الداخلية وينتخب الأمير من قبل الأساقفة والأشراف والبويار باعتماد الدولة العلية .

وبينما ينكر عدد من المؤرخين الرومان أمثال Iogra و Panaitescu و Gurescu وجود تلك الاتفاقية أصلاً ، لا يجد مصطفى علي محمد (وهو مؤرخ روماني) فيها إلا تجديداً لاتفاقات قديمة مع الباب العالي مؤكداً أن هذه العهديات قد وجدت في عصر تشكل وتكوين العلاقات بين الدولة العلية وبين ممالك البلقان والأناضول وبيزنطة ، وأن العهد نامة كانت هي الشكل والاصطلاح الأكثر تعبيراً عن حقيقة تلك العلاقات .

فالأفلاق كانت تدفع الجزية - في رأيه - منذ عام ١٣٩٠ وأنها بالتالي قد تحولت إلى دولة معاهدة أو تابعة في إطار السلام العثماني ، ولها استقلال ذاتي مقارنة بوضع التبعية البلغارية مثلاً وحددت إقليمها بمحدود الدانوب ، وإن كنا لا نرى شرطاً يتعلق بانتخاب الأشراف شخصاً غير حائز على اعتماد السلطان أو الدفاع عن البلاد حالة تعرضها للعدوان وهي الأمور التي رأت فيها جمعية تأسيسية رومانية انعقدت بعد اتفاقية باريس عام ١٨٥٦ مبرراً للقول باستقلال كامل للأراضي الرومانية .

بتعبير آخر ، فإن هذه الجمعية قد أكدت اعتراف الدولة العلية منذ عام ١٣٩٣ بالولاية الرومانية كدولة مستقلة بمحدودها وانفصالها الإقليمي عن أراضي الدولة العثمانية وبضمان عدد من الحقوق التي تتضمن حق السيادة الداخلية (الحكم الذاتي في القوانين وانتخاب الحاكم منهم باعتماد السلطان وحق الحكم بالحياة والموت) بل وحق السيادة الخارجية (عقد المعاهدات مع القوى الأخرى و إعلان الحرب والسلام) .

وقد تأكدت تلك السياسة وأثرى مضمونها من خلال عدد من التطورات اللاحقة والمتعلقة بالموقف الدولي للأفلاق^١ ، كانت بداياتها في سعي دره قول - ابن

^١ W.S. Cooke, The Ottoman Empire and Its Tributary States, Op., Cit., P.90.

وقد استمد دره قول هذا شهرته من خلال سلسلة الفظائع التي ارتكبها في حق رسل وقواد الدولة العلية والتي أبهجت أوروبا واعتبرته المدافع عن المسيحية ، ومنها أن محمد الفاتح قد أرسل إليه رسلاً للتفاوض ، فلما مثلوا أمامه ورفضوا خلع عمائمهم - لتحيته على الطريقة الأوروبية - أمر بدق عمائمهم على رؤوسهم بالمسامير . وكان كثيراً ما يأمر بسلخ أقدام الأسرى الأتراك بل وحدد تحالفه مع المجر وعبر الطونة

مرشا الأول - والذي لم يعرف التاريخ رجلاً يضارعه في القسوة وحب التعذيب ، لتجديد المعاهدة مع السلطان محمد الفاتح عام ١٤٦٠م على غط المعاهدة السابقة ، إذ أرسل هذا الأمير وفداً يعرض على السلطان دفع جزية سنوية قدرها عشرة آلاف دوكا بشرط أن يصادق على جميع الشروط الواردة بالمعاهدة التي أبرمت عام ١٣٩٣م بين أمير الأفلاخ إذ ذاك والسلطان بايزيد الأول .

كذلك قامت الصلات بين العثمانيين وبين البغدان الأبعد نحو الشمال والأكثر تعرضاً للمؤثرات المتناقضة على مبدأ دار العهد كما تبين ذلك العهدنات التي منحها السلاطين والبراءات التي أصدرها الأمراء . وقد تدعمت الصلات التي كانت تربط الأمير بالباب العالي حين كان يتلقى تعيينه في إمارته من السلطان مباشرة اعتباراً من عام ١٥٢٧ ، ويوجب على البويار والأساقفة أن يعترفوا بأمرهم حاكماً عليهم ويصحبه أغا إلى حاضرة ملكه ويجلسه على عرشه بالخلعة والقلنسوة الحمراء ويقراً تعيينه على الملأ^٢ .

وكان استيفان الأكبر الذي حكم البغدان من عام ١٤٥٦ وحتى ١٥٠٤ كثير المخاطلة والتقلب حتى وصفه المؤرخون العثمانيون بأنه أخدع من الشيطان وأمكر ، فقد والى البولنديين والمجريين والعثمانيين والتتار ثم حاربهم جميعاً وانتصر عليهم^٣ . وقد

ورقبض على خمسة وعشرين ألفاً من الأتراك وخوزقهم جميعه على مسافة نصف فرسخ ، وقد تميز منها خازوق طويل يحمل جافرجى حمزة باشا والى بودين فى ثيابه الفاخرة .
محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

W.E.Cooke, Op., Cit., P. 89.

F. Babinger, Mohamet II, Le Conquerant Et son Temps, (Paris: Payot, 1954, P 231).

Gh. Constantin, OP., Cit., P. 257.

^٢ ابراهيم زكى خورشيد (آخران) ، دائرة المعارف الاسلامية ، مرجع سابق ، ٧م ، ع ٥٤ ، ص ٤٣٥ .

W.S. Cooke, Op.cit., P. P. 91 et seq.

على همت بركى الآفسكى، أبو الفتح السلطان محمد الثانى ، ترجمة محمد احسان عبد العزيز ، (القاهرة: مطبعة السعادة ، ١٩٥٣ ، ص ص ٢٣ وما بعدها) .

^٣ انظر: أندري كلو ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤-١٩٥ .

فقد انتصر على المجر عام ١٤٦٧ وهزم التتار وأسر ابن الخان وهزم الأتراك عام ١٤٧٥ وأرسل أسراهم إلى كازمير ملك بولندا وماتياس كورفن ملك المجر وإلى البابا سكيست الرابع وأقيمت الصلوات فى كل أوروبا شكراً ، وأمر ستيفان ببناء كنيسة وصيام أربعين يوماً . وقد كانت المجر وبولندا تتنازعان السيادة على البغدان وتنظر إلى أميرها كنابغ لها رغم هزيمته لكل منهما ،

W.S. Cooke, Op., Cit., P.90.

Teresa Ciecierska- Chlapowa, A Propos D'une Question Litigieuse Concernant Les Relations Enter Pologne Et Turquie A La Frontiere De Dniester , (Academie Polonaise Des Sciences: Centre De Cracovie: Folia Orientalia, Vol. XVIII, 1969, P.P.71-79).

أدرك الأمير أن الأتراك لابد وأن يعودوا لمهاجمته وأنه من الخير أن يخضع طواعية قبل أن يفتحوها عليه قهراً ، فأوصى ابنه عند وفاته بأن يتوجه إلى السلطان معلناً ولاءه وتم ذلك فى عام ١٥١١م.

وتعد حملة سليمان القانونى فى عام ١٥٣٨ نقطة تحول نحو توثيق علاقات أوثق مع أمير البغدان وضم ناحية بجاق لتأمين ثغر آق كرمان وإلحاق ختين وشمالى إسماعيل للأملاك العثمانية ، فقد كانت البغدان تحت الحماية التركية مقابل أربعة آلاف دوكا وأربعين فرساً وأربعة وعشرين مهراً ، لكن خيانة راراش دفعت سليمان إلى استبعاده وتعيين أخيه إيتيان محله مع وجوب موافقة الباب العالى على انتخاب خلفائه ، كما ألحق جنوب بساريا (بجاق) بأكمله بالإمبراطورية وكون بذلك سنجقاً جديداً ، وتمركز عسكر الترك فى قلعتى آق كرمان وكليا ، فأصبحت الدولة العلية تتخذ من الدينيستر حداً شمالياً لها حتى عام ١٨١٢.

وكانت الجزية التى يؤديها البغدان بوصفهم أهل عهد تعد خراجاً مقطوعاً ، والتى حددت فى عام ١٤٥٥ بألفى دوكا ، ثم زيدت إلى أربعة آلاف فى عهد استيفان الأكبر ، وإلى عشرة آلاف فى عهد راراش . كما كانت تؤدى إلى خان القرم سبعة آلاف دوكا.

وكان العهد نامة الذى يمنح للأمير ينص على أن يكون صديق أصدقاء السلطان وعدو أعدائه ، وأن يقدم العون العسكرى إذا طلب منه ، وأن يخدم الأمير بنفسه إذا خرج السلطان للقتال . على أن البراءات تنص أيضاً على أن العمال العثمانيين لا يجوز لهم أن يتدخلوا على أى وجه فى الشئون الداخلية للإمارة ، وكان للأمير البغدان ممثل (قابى كتنخداسى) فى استنبول لمعالجة المسائل التى قد تنشأ بين الأمير و الباب العالى ، وكان شعب البغدان يعد " خراج كدار رعيت " للسلطان الذى كان من مهامه حمايته من أعدائه وخلع الأمراء الذين يستبدون به^١.

^١ استعملت كلمة خراج على وجه التفضيل بدلاً من كلمة جزية حتى القرن السادس عشر الميلادى ، ثم استعملت بعد ذلك كلمة "جزية" و"جزية شرعى" . وهناك تمييز بين نوعين من أنواع الجزية ، النوع الأول : هو الذى يحدده الصلح والتعاهد والنوع الثانى : هو الجزية على الرؤوس ، ويسمى الأول : خراج مقطوع أو جزية بروجة مقطوع ، وهى تطبق على نطاق واسع عند خضوع تابع لأمير مسيحي الأمر الذى يقتضى دائماً أداء جزية سنوية متفق عليها مهما صغر مقدارها ، وهناك يعامل السلطان غير المسلمين التابعين للأمير معاملة لرعاياه هو من حيث أداء الخراج . وتعد الجزية السنوية التى تؤدى عادة بالقطع الذهبية خراجاً مقطوعاً أو فى حالة السماح للزميين الخاضعين لحكم السلطان المباشر بأداء جزيتهم مبلغاً محدداً " بروجة مقطوع " بوصفهم جماعة.

انظر : دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، مج ١٢ ، ع ٨٩ ، ص ص ١٧ - ١٨.

وهكذا احتفظت الولايتان الرومانيتان بمحكماهما الأصليين الذين يتم انتخابهم بتصديق الباب العالي مع دفع الجزية والاحتفاظ بعلاقتها مع جيرانهما من الهابسبورج وترانسلفانيا وبولندا وروسيا ، وقد عقد الاتفاق على قيام علاقة من علاقات دار العهد التي تعرفها الخبرة الإسلامية في كل المناطق التي تشكل نقاط التواصل الحضارى بين الشعوب و الهويات والثقافات ، وهى علاقة تستند إلى عدد من المبادئ لم تتحدد على نحو تفصيلي في المعاهدات أو البراءات ، مما يترك للممارسة العملية والسياسة الشرعية مجالاً واسعاً للعهد نامات والبراءات بحسب الأحوال وعلاقات القوى.

وقد استمرت الأمور على هذا المنوال ، خاصة بعدما أصبحت الولايتان منطقة حاجزة بين الدولة العلية من ناحية ودولة روسيا من ناحية أخرى ، والتي اتخذت من تدخلها في الولايات الدانوبية ذريعة لفرض سيادتها على أقاليم الدولة العلية ، ومنح الإمارات تلك مزيداً من الحقوق التي تباعد بينها وبين تعامدها ، خاصة في الاتفاقات المنفصلة الملحقه بالمعاهدات بين البلدين.

ففي معاهدة قينارجة عام ١٧٧٤ تعهدت الدولة العلية بموجب المادة السادسة عشر بضمان تمتع الإماراتين بالسيادة الداخلية ، وإقامة "مصلحتكدار" لدى الدولة العلية لرعاية شئونها على أن يعاملوا بموجب قانون الشعوب. كما كانت الولايتان مقراً لعقد عدد من الاتفاقات بين الدولة العلية وبين روسيا لتجديد امتيازات هاتين الولايتين : منها معاهدة بخارست في عام ١٨١٢ ومعاهدة آق كرمان في عام ١٨٢٦ .

انظر النصوص في:

Gabriel Effendi Naradounghian , Recueil D'Acts Internationaux De L'Empire Ottoman , (Paris : Breit Kopf et Haestel , 1902 , Tom 2 , P.P. 247 et seq).

Sir Charles Elliot ; Turkey in Europe , Op. Cit , P.P. 45 - et seq .

البند الثالث : بما أن التعهدات و القيود المختصة بالامتيازات التي تتمتع بها البغدان والأفلاق قد تقرررت بقيد اختصاصى فى البند الخامس من معاهدة بوخارست ، فالباب العالي يتعهد تعهداً صريحاً بأن يراعى تلك الامتيازات والتعهدات والعقود فى كل حين بالصادقة التامة.

وهناك عقد منفصل مرفق بالمعاهدة يوضح لنا بصورة تفصيلية علاقات دار العهد تلك بالدولة العلية منها : أولاً : أن ولاية البغدان والأفلاق يختارون من بين أشرف الوطنيين ، وأن انتخابهم بتصديق وإرادة الباب العالي يكون بواسطة جمعيات الديوان العمومية بحسب عادة البلاد القديمة وديوان كل ولاية بصفة أنهم نائبون عن الأمة، ثم يقدمون إلى الباب العالي محضراً بمن وقع عليه الانتخاب، فإذا قبل الباب العالي تعيينه فيعين والياً ويستلم براءة تعيينه، وإلا شرعوا فى انتخاب شخص آخر. ومدة تولية الوالى تحدد بسبع سنوات كاملة. ثانياً : أن الولاة -بالاشتراك مع أشرف دواوينه - يعينون ويحددون الأموال الأميرية و الضرائب السنوية ، ويمنح الباب العالي مدة ستين يعفيهما فى أثنائهما من الأموال الأميرية والتعيينات السنوية الملترمتين بدفعها إليهم .ومتى انتهت مدة الإعفاء فالجزية والتعيينات المذكورة يصير تسديدها بحسب المعدل المعين بالخط الشريف المحرر فى عام ١٨٠٢ ولا يمكن زيادته فى حال من الأحوال . -

وهكذا احتفظت الولاياتان بجميع الامتيازات و الاختصاصات التي ضمنت لهما سواء كانت بمقتضى القوانين الأساسية للبلاد أو بحسب نص المعاهدات المبرمة أو المؤيدة بالخطوط الشريفة الصادرة في أزمنة مختلفة . وقد زادت ضمانات ووسائل إبعادهم عن التبعية التركية . بموجب المواد ٢٢ - ٢٧ من معاهدة باريس ١٨٥٦ التي منعت كل توغل من سكان الشاطئ الأيمن من نهر الطونة في تخوم البغدان والأفلاق ، مع اعتبار جميع الجزائر المجاورة للشاطئ الأيسر من الدانوب ومجرى هذا النهر حداً للإمارتين من ابتداء مدخله في الممالك العثمانية لغاية التقائه مع نهر بروث ، وأن البلاد التركية الواقعة على الشاطئ الأيسر للدانوب تسلم إلى الأفلاق ، مع إعفاء الولاياتين من تقديم ما كانتا ملزمتين بتوريده سابقاً ، بخلاف الجزية السنوية التي يجب على الإماراتين دفعها للباب العالي باسم خراج أو غيره .

وكان يمكن للمجر في البداية أن تخضع لعلاقة من نفس النوع ، حينما اعترف سليمان القانوني بجان زابولا ملكاً عليها ، لكن حادثة سن ابنه جان سيجسموند ومطالبات فرديناند أرشيدوق النمسا المتواصلة بالملكة بناء على علاقات المصاهرة ومبادراته القتالية في هذا الاتجاه قد أقنعت سليمان القانوني ، بأن دار العهد تلك لا يمكن الركون إليها ، فقام بضم وسط البلد إلى صميم دار الإسلام ، غير مبق على وضعية التابع المعاهد إلا بالنسبة للجزء الشرقي للمملكة والمعروف باسم " ترانسلفانيا" . بينما ظل الشمال الغربي للمجر في أيدي الهابسبورج مع قيام فرديناند بدفع جزية عن هذا الجزء .

فالمجر شكلت أخرج نقاط التماس الحربي بين الدولة العلية وبين الإمبراطورية النمساوية ومسرحاً لمعارك متواصلة أدت إلى إخضاعها لنظام السيادة المزدوج وقيامها أحياناً بدفع الجزية لكل من طرفي الحدود^١ .

ثالثاً : يمنح الباب العالي لسكان الولاياتين حرية الاتجار بجميع محصولاتهم وصناعاتهم ، فيصرفون في ذلك كما يشاؤون ، ما عدا القيود المختصة من جهة التعيينات الواجبة سنوياً للباب العالي الذي يعتبر هاتين الولاياتين كمخازن له ومن جهة أخرى بمؤنة القطر نفسه .
انظر النصوص في : محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

Gabriel Effendi Noradounghian , Op.cit, Tom 2 , P.P. 291 et seq .

^١ فالمجر تشكل دائماً محل الرهان بين العثمانيين و النمساويين و بالإضافة إلى مسألة السيادة على ولايتي البغدان و ترانسلفانيا ، وعندما استنجد جان زابوليا باعتباره صاحب الحق الشرعي في حكم المجر بسليمان القانوني ضد الهابسبورج ، قام سليمان بتثبيت زابوليا على عرش المجر في بودا ، باعتبارها دولة تابعة ومعاهدة للسلطان . وقد رد الصدر الأعظم إبراهيم على سفراء زابوليا الذين قدموا إلى القسطنطينية لطلب معونة السلطان عام ١٥٢٨ : "فليضع سيدك يده في يدنا وليعترف بنا أسياداً له، وعند ذلك يكون له الملك -

فقد عاشت المجر لقرون كجزء من أوروبا المسيحية ، لكنها ظلت تواجه مشاكل الدولة الحدودية أو الدولة العازلة التي يعتمد بقاؤها على مدى مقدرتها على مقاومة الضغوط المتواصلة عليها من الشرق والجنوب . فكانت الملكية القوية هي وحدها القادرة على تعبئة الجيوش ونشرها في جبهة عريضة لتكون قادرة على مواجهة مهام الدولة العازلة . لكن تدهور سلطات التاج نتيجة نزوع الأرستقراطية المجرية للاستقلال بمقاطعتهم ، أدى إلى تراجع كثير من الدول والإمارات التابعة التي كانت متحلقة حول مملكة المجر ومرتبطة بها في ظل الملكية القوية مثل مورافيا وصربيا وملدافيا والأفلاق وغيرها^١ .

فالمجر كانت "دار عهد" منذ عام ١٥٢٦ وحتى عام ١٥٤١ بالشروط التي بنجدها عند غيرها من الممالك الأوروبية التابعة. فهناك تمتع جان زابوليا بالسيادة الداخلية والخارجية في مقابل التزامه بدفع حزية للسلطان الذي يتعهد بحمايته ضد أعدائه التقليديين . إلا أن تحرشات دار الحرب بالحدود الحاجزة تلك هي التي تقنع دار الإسلام بضرورة ضم تلك الدار إليها وتصبح دار إسلام ، لتكون أقدر على الدفاع عنها^٢ .

وتكون له الإعانات بالقدر الذي نحول فيه فرديناند وأصدقائه إلى غبار . نحن الأتراك قليل كلامنا كثير فعالنا وإذا اقتضى الأمر سنكون هناك وسنجعل من بودا قسطنطينية أخرى".
انظر : أ.د عز الدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
أندري كلو ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ - ١١٧ .

T. Lavallee , Op.cit , P.P. 177 et seq .

H. Inalcik , The Ottoman Empire, Op.cit , P. P. 36 et seq .

H.Inalcik , Ottoman Methods Of Conquest , Studia Islamica , 1964, P.P.103-129

^١بول كولز ، ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ - ٨٤ .
انظر في موقع المجر قبل الفتح العثماني :

W. S Cooke , op.cit , p.p. 69 et seq .

Carl Max Kartepeter , Ottoman Imperialism During the Reformation : Europe And Caucasus, op.cit., P. P. 123 - 125 .

Dinis Sinor , History of Hungary , op.cit, P. P. 109 - 121.

Sutherland Menzies , History of The Ottoman Empire in Europe , Op. Cit , P.P. 64 - 65 .

John M. Headly , The Emperor And His Chancellor , (Cambridg: Univ. Press, 1983 , P.P. 87 - 89 , P. 104 , P. 131 , P. 153).

A. Toynbee, Op., Cit., P.P. 24 et seq.

^٢فليس الأمر كما يعتقد البعض من وجود مرحلتين للاستعمار العثماني يصبح الأمراء في المرحلة الأولى تابعين للسلطان ، وبعد وقت يطول أو يقصر يتم الاستغناء عنهم ويصير الحكم للدولة التركية مباشرة حسب نظام التيمار . وقد تولى خليل إنالجي الرد على هذه النقطة بالتفصيل حينما أورد قائمة بالولايات التركية مينا فيها تاريخ الفتح ثم تاريخ تحويلها إلى ولاية عثمانية.
انظر : أندري كلو ، مرجع سابق ، هامش ص ١١٢ .

فالمجر كدار عهد قد اقتسمها كل من زابوليا كتابع للسلطان وفردناند مقابل أداء الجزية للسلطان عنها، واحتفظ الأخير في هدنة عام ١٥٣٣ بالمناطق المجرية التي كانت في حوزته واعترف بزابوليا حاكماً على الجزء الأكبر من مملكة المجر تحت التبعية التركية، مثلما سعى إلى عقد هدنة أخرى عام ١٥٤٥ أعقبها بمعاهدة ١٥٤٧ والتي تخلى فيها عن كل دعواه في المجر خلا جانباً صغيراً من مملكة المجر السابقة كان يحكمه بالفعل، وقد وافق على دفع الجزية للسلطان مقابل حكمه لهذا الجزء، فكان هذا اعترافاً بأن قبضة العثمانيين على فتوحهم المجرية لا يمكن زحزحتها^١.

وقد فقد الهابسبورج مع الزمن أى أمل في استعادة قلب مملكة المجر المفقود، واقتصرت سياستهم على سلسلة محاولات لاقتطاع ترانسلفانيا من النظام العثماني باعتبارها منطقة حدودية، مثلما حاولوا إحكام قبضتهم على المقاطعات المجرية التي لم تطلها أيدي العثمانيين بعد والواقعة إلى الشمال الغربي، وأن ينظموا وسائل الدفاع الحدودية للحيلولة دون مزيد من الهجمات العثمانية، واستيعاب رفات المملكة المجرية المتداعية في الكيان الإداري النمساوي^٢.

فقد أنشئوا إدارة عسكرية على طول الحدود الجنوبية للجانب الذي يخص النمسا من مملكة المجر، كما اتخذوا ترتيبات محلية على نسق نظام Militargrenzen الكرواتى القديم، وانتهى الوضع شبه الاستقلالى الذى كانت تمارسه من خلال مجلس تشريعى إقليمى. كما وطنوا الجنود الصرب والكروات بشكل مستمر فى هذه الأراضى مع إعفائهم من الضرائب، فقامت فى داخل المجر مجتمعات صربية متعددة ذات ولاء عميق للهابسبورج وحكم ذاتى خاص تحت إدارة الأساقفة الأرثوذكس وبطريك الصرب.

^١ بول كولز، مرجع سابق، ص ٨٧ - ٨٨.

كذلك وول ديورانت، مرجع سابق، مج ٦، ج ٥، ص ص ١٠٦ - ١٠٨.

حيث يذكر بعث فردناند لطلب الصلح وترحيب سليمان وأنه سوف يعقد الصلح لا لمدة سبع سنوات ولا لخمس وعشرون سنة ولا لمائة سنة ولا لقرنين من الزمان أو ثلاثة قرون ولكن فى الحق إلى الأبد ما لم ينقضه فردناند له، وأنه سوف يعامل فردناند كأمين له فى مقابل أن يرسل إليه مفاتيح مدينة جراتز، فأرسلها فردناند وأطلق على نفسه ابن سليمان واعترف بسيادة الدولة العلية على معظم أراضى المجر فى عام ١٥٣٣، وأن يدفع ٣٠ ألف دوكا كل سنة، وأن صاحب الجلالة سيكون صديقاً لأصدقائه وعدواً لأعداء ابنه فردناند.

ومن الطريف أن شارلكان قد أرسل إلى سليمان بإرجاع كورون للدولة العلية مقابل عودة المجر إلى فردناند، فكان رد السلطان أن الباب العالى يفضل غزو كورون مرة أخرى على امتلاكها عن طريق المفاوضات. وأن المجر قد أعطيت إلى زابولا وستبقى عنده.

^٢ بول كولز، مرجع سابق، ص ص ١٢٦ - ١٢٧، ص ٢٠٤.

لكن رفض المجريين للخضوع المطلق لسياسة الاحتواء النمساوي ورفضهم للوجود العثماني المؤثر في البلقان قد أكد على استمرار حكام النمسا وجهازهم الإداري في حالة صراع ولمدة طويلة لمواجهة هذه المعضلة ، لأن استقرار الصرب أسفل شمال الدانوب وتمتعهم بنظام شبه مستقل أي وجود هذه الجماعات التي تحكم حكماً خاصاً على الأراضي المجرية كان أمراً غير مقبول للنبل ، كما كان وجودهم يهدد سيطرة الزعماء المحليين مباشرة^١ .

وقد كان للدولة العلية دورها في سياسات الحدود تلك من خلال الأفلاخ الذين اعتنقوا الإسلام واتجهوا نحو البوسنة والمجر واعترفت الدولة العلية بوضعهم الخاص في قانون نامة ودخلت معهم في ترتيبات أمنية لحراسة الحدود ، فظهرت مؤسسة حدودية هامة يطلق عليها Serbat ، ويسمى قائد الثغور بالكابتن وتسمى إمارته بالكابتنية والتي وصل عددها إلى تسعة وثلاثين في القرن الثامن عشر^٢ .

وكانت امتيازات الكابتن تنتقل إلى أسرته بالوراثة ، كما كان معظمهم من البوسنة وليس من الأتراك العثمانيين ، الأمر الذي قاد إلى تطوير علاقات التواصل عبر الحدود بين الجانبين المتصارعين بدعم من اللغة المشتركة والتي كانت تكتب غالباً بالبوسنية .

فالأرستقراطية الحدودية تلك قد جمعت بين مناهج الحرب السلافية وبين الجهاد الإسلامي ، وكانت قوات الحدود النمساوية تستخدم نفس الموارد البشرية ، الأمر الذي قاد إلى إيجاد علاقات قوية بل وعائلية بين الطرفين . بل تطورت تلك الجماعات إلى مجتمع حدود حقيقي ، وله وجود معترف به كوسيط بين العالمين المتواجهين أكثر مما كانت مراكز لغزو متلاحق أو فتوحات .

وبعض هذه العائلات تطورت إلى ملكيات حقيقية لها إرادة ذاتية معترف بها في التعامل مع جيرانهم المسيحيين مثل سنجيتش ورضوان بيجوفيتش ، والتي استمرت في لعب دورها الهام حتى نهاية القرن التاسع عشر .

وهناك مثال ثالث لدار العهد نراه جديراً بالملاحظة نظراً لوجود وثائق تحدد مقوماته ، إذ تبودلت فيما يتعلق بالجزر الأيونية بعض الرسائل بين السلطان سليم الثالث وبين سلطان فاس عامي ١٧٥٩ و ١٧٩٩ ، بمناسبة طلب الإفراج عن سفينة

^١ W. S. Cooke, Op.cit, P.P. 169 - 171 .

M. F. Alvarez ; Op. Cit ., P. 96 .

^٢ Alexander Lopasic, Islamization Of The Balkans With Special Reference To Bosnia , Journal Of Islamic Studies, Vol.5,No.2, Jan.1994,P.173.

تابعة لهذه الجزر كانت سلطات المغرب قد احتجزتها ، وذلك على اعتبار أن تلك الجزر تحت التبعية العثمانية ، وأنه يجب على المغرب ألا تدخل سفن هذه الجزر ضمن نشاطها البحري العدائي. والرسالة الثانية المؤرخة في ٨ ذى القعدة ١٢١٤ / ١٧٩٩ م هي الأهم ، لأنها اشتملت بشكل تفصيلي ومحدد على عناصر تلك العلاقة التي تربط بين تلك الجزر وبين الدولة العثمانية.

فالجزر الأيونية هي المعروفة بجمهورية الجزر السبع في طرف الإدارياتي المواجه لجنوب شبه الجزيرة الإيطالية ، وقد دخلت في إطار العهد نامة منذ أيام محمد الفاتح إذ كان ينوي اتخاذها موطئ قدم للعبور إلى شبه الجزيرة في أوترنت . وهذه الرسائل محفوظة في دفاتر النامهايون Nam-hamayon ، والتي تتكون من ١٧ دفترًا تبدأ بتاريخ ١٦٩٩ وحتى ١٩١٧ م ، وقد سجلت فيها الأوامر و المراسيم و الأعطيات والاتفاقيات الدولية و المراسلات الشخصية بين السلاطين ورؤساء الدول الأجنبية ، وكذلك الموجهة إلى أمراء مكة والأمراء أصحاب المكانة الخاصة في الولايات العثمانية والذين يتمتعون بمكانة مميزة و لا يخضعون لنفوذ الدولة العلية رسمياً^١ .

وأول تلك العناصر هو الحكم الذاتي الذي يتخذ صورة الحكومة الداخلية ، يعنى يكون مديروهم ومدبروهم منهم و فيهم تحت التبعية العثمانية ، فصارت أهالى تلك الجزاير السبعة المطلقة عليهم هناك رسم الجمهور من أهل ذمة سلطتنا وتابعى دولتنا ومحكومين تحت حكمنا ومحمين بحمايتنا.

ويطلق على من يتخذوه رئيساً عليهم لقب كنز بشرط أن يكون من بلديهم ومنصوباً باتفاق آرائهم وبانتخابهم ، ويطلق لقب بككر على سائر يكزواتها الكائنين منهم . وإقامة نفر واحد من يكزواتهم مطلقاً عليه اسم قونسلوس فى مقر سلطتنا السنوية لأجل تنظيم أمورهم ورؤية مصالحهم^٢ .

ومنها عدم السماح باختلال الأمن داخل تلك الجزر سواء لأسباب داخلية " مما يورث اختلال ملكهم من المنافرة و المنافسة والنزاع و المجادلة و المناقشة العسيرة الاندفاع " أو بسبب الرعايا العثمانيين " فلا يلحقهم ولا يلحق ممالكهم وقلاعهم

١. محمد عبد الله آل زلفة ، الجزر الأيونية فى ضوء رسائل السلطان سليم الثالث إلى سلطان المغرب مولاي سليمان ، (تونس ، زغوان : مركز الدراسات والبحوث العثمانية و الموريسيكية ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد الأول و الثانى ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٣٣ - ٢٤٠) .

٢ المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

وإذا اقتضى صدور الأوامر السنوية الناشئة عن طرف دولتنا العلية المتعلقة بمواد واقعة فى تلك الحوالى وأمورها ، أو إرسال ما يقتضى من طرف مأمورى دولتنا إليهم يكون جميع تلك المحررات قاطبة معنونا بهذه الألقاب.

وأراضيهم ضرر من أحد من عمالنا وأرباب التجار والزعماء وغيرهم ممن هو تحت حكومتنا بوجه من الوجوه . وعلى أى وجه كانت ممالكهم وقلاعهم من قبل فى أمن وراحة يكون من بعد ذلك على ذلك الوجه^١ .

ومنها تبادل تسليم المجرمين بين البلدين ، الأمر الذى يعنى استقلال تلك الجزر واعتبار أراضيها غير تابعة لدار الإسلام ، مع تحديد الجزية السنوية بخمس وعشرين ألف قرش من السكة السلطانية تدفع كل ثلاث سنوات بواسطة أيليجيهم أوقونسلسهم الساكن فى طرفنا .

ويؤكد هذا الاستقلال ما تقرر من عدم السماح لسفن لدولة العلية بدخول موانئ تلك الجزر إلا للضرورة الملجئة من هيجان البحر وهبوب الرياح والعواصف ، فإذا ما مست الحاجة الملجئة تلك للدخول فليخبروا الجمهور المذكور ثم ليكن الدخول .

وأخيراً ، فإن حسن حال البلدان ونظام أمور الإيالات متوقف على توسيع أمور تجارتهم فعلى تقدير محاربة دولتنا العلية مع سائر الدول ، ساعدنا الجمهور المذكور فى أمور تجارتهم بعين ما ساعدنا به دوبرفنيك من الرخصة والامتياز من غير فرق ولا تمييز ، ولكن بهذه الطريقة لو تصدى أحد لإظهار الخصومة مع الدولة العلية يلزم الجمهور ألا يساعدهم بشئ من المهمات والآلات الحربية وما يتعلق بالزاد والذخيرة ، ولا يكون منهم الإعانة للعدو بوجه من الوجوه^٢ .

المطلب الثانى

معاهدة باريس ١٨٥٦

وقبول الدولة العلية فى عضوية الجماعة الدولية الأوروبية

هناك أهمية خاصة فى كتابات القانون والتنظيم الدوليين لمعاهدة باريس فى مارس ١٨٥٦ ، وأنها تشكل تسجيلاً للمرحلة التى لم تعد فيها ذلك الترادف بين الجماعة المسيحية الأوروبية وبين الجماعة الدولية ، ولم يعد مسمى القانون الأوروبى العام صالحاً للتعبير عن القانون الدولى العام . فقد ارتأت الدول الأوربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن تعامل الدولة العلية بوصفها عضواً فى المجموعة

^١ المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

^٢ المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

الأوروبية ، كما أنها سمحت لها أن تكون عضواً مشتركاً في " القانون العام " ضمن مجموعة الأسرة الأوروبية بدعوة من الدول التي وقعت معاهدة باريس عام ١٨٥٦ .

ولكن هذه العبارة على ما يبدو كانت مصدر فوضى وغموض لدى الفقهاء ، فرأى البعض أن الدولة العلية - بحسب منطوق العبارة - قد أصبحت أخيراً شخصاً قانونياً دولياً تشارك الوحدات الدولية الأخرى في الالتزام بقواعد القانون الدولي العام ، بينما رأى البعض الآخر أن الدولة العلية قد قبلت عضواً في الأسرة الأوروبية ، ولكن قبولها في تلك الأسرة لم يكن له أية علاقة بموضوع أهليتها القانونية الدولية واشتراكها عضواً عاملاً ضمن إطار القانون الدولي العام^١ . وكلا الرأيين قابل للنقاش في ضوء ما نعرفه عن ذلك الترادف بين الجماعة الدولية والجماعة الأوروبية.

وتنص المادة السابعة - موضع الجدل - على أن جلالة إمبراطور فرنسا وجلالة إمبراطور النمسا وجلالة ملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا وجلالة ملك بروسيا وجلالة إمبراطور جميع روسيا وجلالة ملك سردينيا ، يصرحون ويقررون بأن للباب العالي اشتراكاً في منافع القانون العام والجماعة الأوروبية ، ويتعهد كل منهم - فيما يتعلق به - باحترام استقلال الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها ، وتكفلوا جميعاً بضمان هذا التعهد ويعتبرون كل ما من شأنه الإخلال به مسألة تمس الصالح العام^٢ .

مثلاً تظهر عبارة " القانون الأوروبي العام " في المادة ١٥ من المعاهدة والتي تتعلق بحرية الملاحة في " الأنهار الفاصلة بين عدة ممالك أو المارة فيها " ، وتطبيق القاعدة المقررة في مؤتمر فيينا على نهر " الطونة " (الدانوب) . ورسمت بأن هذا الشرط يعد من الآن فصاعداً من القانون العام الأوروبي واتخذته تحت كفالتها^٣ .

ومن ثم يتحدد المطلب في مسألتين:

● مسألة قبول الدولة العلية - بموجب م ٧ - في الجماعة الأوروبية والانتفاع بمزايا القانون العام الأوروبي.

^١ مجيد خدوري ، الحرب و السلم في شرعة الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٨٠ .

وكذلك مجيد خدوري ، القانون الدولي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

^٢ Gabriel Effendi Naradounghian , op.cit., Tom. 3, P.P. 73-74

Sir John Fischer Williams , La Doctrine De La Reconnaissance En Droit International
Rec. Des Cours, tom.20, II, 1933, P.232.

^٣ Gabriel Effendi Naradounghian , op.cit., Tom 3 , P. 75.

محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ .

• مسألة نهر الدانوب واعتبار حرية الملاحة فيه - بموجب م ١٥ - من القانون الأوروبي العام.

أولا قبول الدولة العلية عضواً في الجماعة الأوروبية :

يرى سميث أن هناك عدداً من الكتابات التي تناولت المادة السابعة بالتعليق ، إلا أن معنى تلك المادة كان غامضاً وغير واضح تماماً ، فمعظم تلك الكتابات الفقهية قد ذهبت إلى القول بأن الدولة العلية لم تخضع في علاقاتها الدولية للقانون العام وقواعده حتى عام ١٨٥٦ ، وأن تلك المادة هي مدخلها إلى الخضوع لقواعد القانون الدولي هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإنه بقبول الدولة العلية في الجماعة الدولية لم يعد القانون الدولي بعد قانوناً يحكم العلاقات فيما بين الدول الأوروبية المسيحية فحسب ، وإنما تتحدد الدائرة الدولية بجماعة " الدول المتمدنية " .^١

ويرى أن هذه الاستنتاجات ليس لها سند من الممارسة العملية ، فلعدة قرون دخلت الدولة العلية في ممارسات دبلوماسية وعقدت المعاهدات مع بريطانيا العظمى وغيرها من القوى الأوروبية . وأن الوثائق الرسمية التي سجلت تلك الممارسات تجعل من الواضح أن قوام أو الجسد العام للقانون الدولي كان معتبراً في التطبيق . وبالتالي فليس من السهل علينا مهاجمة أي معنى حرفي ودقيق لعبارة المادة السابعة ولا في إظهار أن الاعتراف بها عضواً في الجماعة الدولية قد ترتب عليه أي اختلاف فعلي في العلاقات التركية الأوروبية ، فالمعنى العام يظهر أن الدولة العلية قد سمح لها بالانضمام لمجموعة معينة من الأمم الأوروبية نشأت اعتباراً من تسويات فيينا ١٨١٥ م^٢ .

والعبارة التي يستخدمها سميث The Specifically European Group Of Nations هي تعبير مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ الذي ضم كل الممالك الأوروبية ما عدا الدولة العلية التي استبعدت تماماً بتأثير القيصر بزعم أن الدولة العلية دولة بربرية ورغم رد كاسلريه الفرنسي بأنها تشكل في النظام العام الأوروبي شراً لا بد منه . وقد تمخضت تسويات فيينا تلك - كما سبق البيان - عن إنشاء علاقات توازن عام في إطار الجماعة الأوروبية ، والذي دعيت الدول الأوروبية للانضمام إليها وشكل بحق نوعاً من

^١ H.A. Smith; Great Britain And The Law of Nations : A selected on Documents Illustrating the View of The Government In The United Kingdom Upon Matters Of International Law, (London : P.S. King & sons, 1935 , Vol. I, P.P. 15- 16).

B.V. Roling , International Law In An Expanded World ; (Amesterdam : Djmbotan , 1960 , P. 26).

^٢ H. A. Smith , Op.cit, Vol. 1, P. 17 .

مجيد خدوري ، الحرب والسلام في شرعة الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٧٩ .

"القانون العام". وهو وصف هويتون في عام ١٨٤٦ بأن الدولة العلية لم تمثل في المؤتمر ولم تدخل في نظام القانون العام المنشئ بموجبه^١.

بتعبير آخر ، فإن عبارة الجماعة الأوروبية لها صلة وثيقة بمفاهيم القانون العام الأوروبي على النحو الذي يجعلنا نرى في المادة السابعة وجهين متكاملين : المحافظة على التوازن الأوروبي المكرس ابتداء من ١٨١٥ من ناحية ، وقبول الدولة العلية في مجموعة الدول الأوروبية من ناحية ثانية . وهذه الصلة يمكننا تأكيدها عن طريق الرجوع إلى المداولات التي سبقت إقرار معاهدة باريس في عام ١٨٥٦.

فابتداء من بروتوكولات إبريل ١٨٥٤ والتي عقدت بين القوى الغربية من ناحية وبين الدولة العلية وروسيا أثناء حرب القرم من ناحية ثانية ، نجد أن السلامة الإقليمية للدولة العلية كانت شرطاً لحفظ التوازن العام داخل أوروبا. فما هو واضح في كل المداولات أن نظام توازن القوى الأوروبي قد صمم بحيث تدخل الدولة العلية إلى مجاله القانوني .

وطورت القوى الأوروبية سياستها إلى نقاط أربع قدمت إلى روسيا ، وترتب على رفضها دخولها الحرب ضد روسيا ومضمونها : عدم استئثار روسيا بحماية مسيحي الباب العالي أو حماية ولايتي الأفلاق و البغدان ، وحرية الملاحة لجميع الدول في نهر الطونة ، وتعديل المعاهدات الخاصة بالمرور في المضائق التركية ، ووضع قاعدة جديدة لتوازن القوى في البحر الأسود . الأمر الذي يشكل أبعاد المسألة الشرقية في التنظيم الأوروبي.

كما يمكننا تفهم المادة السابعة بالإحالة إلى عملية صياغة مضمونها ابتداء من ١٩ إبريل ١٨٥٥ بناء على دعوة وزير خارجية فرنسا لعالي باشا وزير خارجية الدولة العلية لبحث صياغة ما لضم الدولة العلية إلى الجماعة الأوروبية ، فكان اقتراح عالي باشا " إعلان مشاركة الدولة العثمانية في منافع الجماعة المنشأة بموجب القانون العام بين مختلف الدول الأوروبية ، والتعهد باحترام استقلال الدولة وسلامة أراضيها كجزء مكمل لهذه الجماعة .

^١ H. Wood , op.cit, P.P. 262 - 269 .

وذلك رغم تمثيل الباب العالي في المؤتمر فكان مافروجيني باشا اليوناني هو ممثل السلطان . وعن المداولات التي دارت داخل الأروقة فيما يتعلق باستبعاد الدولة العلية وعدم تقديم أى ضمان بسلامتها الإقليمية ، انظر: Sir Charles Webster, The Congress of Vienna 1814-1815, (New York: Barnes & Noble, Inc., 1963, P.26, 79, 101, 104)

Harold Nicolson , The Congress of Vienna : A Study In Allied Unity 1812-1822, (London: Univ. Paperbacks , 1961, P. 131, 146)

وفي ٢٨ فبراير ١٨٥٦، أشار كونت ولوسكى رئيس المؤتمر إلى مسألة إلحاق الدولة العلية وإدخالها فى إطار القانون العام الأوروبى ، وقد وافقه باقى المتحدثين على أهمية إثبات هذه "الحقيقة الجديدة" عن طريق مادة خاصة بها فى الاتفاقية العامة.

وقد اقترح كونت ولوسكى فى ١٤ مارس الصيغة التالية لنص المادة:

• أن للباب العالى اشتراكاً فى منافع الجماعة الأوروبية ، مع تعهد الأطراف المتعاقدة بالمحافظة على استقلال الدولة العلية وسلامتها الإقليمية.

• أن الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة حالياً أو التى سوف تعقد فيما بعد بين الدول الأطراف وبين الدولة العلية سوف تشكل من الآن فصاعداً جزءاً من القانون العام الأوروبى.

بتعبير آخر ، فإن لجنة الصياغة قد حذفت عبارة " المنشئ " بموجب القانون العام الأوروبى كوصف للجماعة الأوروبية ، مثلما جعلت كل علاقات الدولة العلية الاتفاقية جزءاً من القانون العام الأوروبى . فهل معنى ذلك أن الاتفاقيات والمعاهدات التى سبق عقدها لم يكن لها حتى الآن أى وجود قانونى ، وأنها مجرد التزامات أخلاقية من وجهة نظر القانون الدولى المعترف به وبالتالي فإنها سوف تتمتع من الآن فصاعداً بحماية قانون أوروبا العام ؟ ولماذا تم إلغاء هذا النص فى مداولات ٢٦ مارس ١٨٥٦ ؟.

فى اجتماع ٢٦ مارس أعادت لجنة الصياغة اصطلاح (القانون العام) إلى مكانه الأول مع عدم قصر الاصطلاح على كونه مصدراً للجماعة الأوروبية ، ومن السهل علينا تفهم مبررات هذا التغيير وأنه لجعل كل التزامات الدولة العلية التعاهدية فى الحاضر والمستقبل مع كل الأطراف ذات أهمية فى إطار القانون العام الأوروبى^١ .

حاصل القول فى ضوء المداولات التى انتهت بصياغة المادة السابعة ، أنه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تعد الأسباب التى قدمت لاستبعاد الدولة العلية كلية أو بشكل جزئى عن نطاق القانون الدولى المسيحي كافية ، نظراً للتعقيد المتزايد وتناسى الممارسات الدولية الأوروبية مع الدولة العلية وتنازعها فيما بينها على التركة الأوروبية لها ، الأمر الذى يفرض ضرورة الاعتراف بإخضاع تلك العلاقات لأحكام ومبادئ القانون الدولى بدلاً من الغموض والازدواجية فى التوفيق بين الممارسات المسيحية و التركية ،والتي قد أجبرت الفقهاء على اللجوء إليها كثيراً فى مناقشاتهم للموضوع كما يتضح من العرض التالى.

^١ Gabriel Effendi Naradounghian , op.cit., Tom 3 , P. 28 .

فالدولة العلية كما يقرر جوجنهايم ، لم تطلب فى عام ١٨٥٦ الاعتراف بها شخصاً من أشخاص القانون الدولى ، وإنما مجرد السماح لها - وكما حددتها المادة السابعة بالضبط - بالمشاركة فى منافع " القانون العام " والجماعة الأوربيين . وهكذا وكما نتج عن أعماله ، فإن مؤتمر باريس كان واعياً بحقيقة أن البابدالعالى متضمن مبدئياً فى كل الاتفاقات والمعاهدات الدولية مع القوى المختلفة بموجب قانون الشعوب ، وباستقلال تام عن السماح له بالانضمام للمؤتمر أو الجماعة الأوربية ، أو الانتفاع بمزايا القانون العام الأوروبى اعتباراً من عام ١٨٥٦ م^١

بتعبير آخر ، يرى جوجنهايم فى أعمال مؤتمر باريس تمييز الدبلوماسية الأوربية بين فئتين من القواعد و الالتزامات الدولية : قواعد والتزامات دولية ذات صفة عامة وبموجب قانون الشعوب وهى تلك المشار إليها فى مادة ١٢ من المعاهدة ، وقواعد والتزامات دولية لها علاقة بتنظيم وقيام الجماعة الدولية الأوربية على هدى مبدأ التوازن وهى تلك المشار إليها فى المادتين ٧ و ١٥ .^٢

ولهذا قد يكون التعبير الصحيح هو ما قدمه لورد كليرندون للمادة السابعة ، وهو " المناداة بالدولة العلية كجزء من " النظام السياسى لأوروبا " .^٣

لكن يظل التساؤل قائماً حول إمكانية التفرقة بين تلك القواعد والتزامات ذات الصبغة العامة والتي يرددها جوجنهايم إلى قانون الشعوب ، وبين تلك القواعد والتزامات ذات الصبغة الأوربية والتي يرددها جوجنهايم إلى القانون العام الأوروبى . وذلك فى ضوء ما هو مألوف عن الأصل الأوروبى لقانون الشعوب الذى يحكم العلاقات فيما بين الدول الأوربية المسيحية المخاطبة بقواعده وأحكامه ، وأنه لم يتحول إلى قانون دولى يحكم العلاقات فيما بين الدول "المتعدنية " عموماً إلا ابتداء من عام ١٨٥٦ ، وكان قبول الدولة العلية هو مؤشر هذا التحول .

فهل يمكننا التدليل على موقف الحكومات والرأى العام فى الدول المتعاقدة ومدى وعيها بأن الدولة العلية فى باريس قد حصلت على مكانة جديدة وجوهرية فى إطار القانون الدولى أم لا عن طريق الرجوع إلى المناقشات التى دارت فى البرلمان البريطانى فى مايو ١٨٥٦ ، حيث لم يبدل متحدث الحكومة فى رده على استجواب

^١ Paul Guggenheim , Droit International General et Droit Public Europeen (zurich : Annuaire Suisse De Droit International , XVIII , 1961, P. 21).

^٢ Ibid, P.22.

^٣ H. Wood , Op.cit, P. 269 " Appelant de La Turquie a Faire Partie de System Politique de L' Europe) .

المعارضة التي أخذت على الحكومة ضعف الموقع الذي تركت المعاهدة عليه الدولة العلية ، أية محاولة لإدراج المادة ٧ كما هو متوقع ، أو الإشارة إلى أن تلك المعاهدة قد أكسبت الدولة العلية مكانة قانونية على هذا القدر^١ .

ومن بين أكثر من ٣١ متحدثاً من المجلسين ، لم يشر إلا ثلاثة فقط إلى المادة السابعة وحتى دون القول بأنها تعنى امتداد نطاق القانون الدولي إلى الدولة العلية ، وإنما للإشارة إلى النتائج غير المحسوبة المترتبة على انضمام الدولة العلية إلى نظام أوروبا الدولي من زاوية الأقليات المسيحية ، أو لوصف ذلك بأنه قد يعنى السماح لها بالدخول في النظام الأوروبي.

فقد كان هناك تخوف من أن يكون " الخط الشريف " الذي وعد الباب العالي بمقتضاه منح حقوق إضافية للمسيحيين لمجرد منع القوى الخارجية من تأكيد العدالة الواجبة في معاملة الأقليات المسيحية ، وأن الخط الشريف هذا أقل قيمة مما يبدو عليه لأنه يستبعد الأطراف المتعاقدة من التدخل لفرض تنفيذه^٢ .

وكذلك فإن الموسوعة التاريخية الفرنسية لعام ١٨٥٦ ، في تعليقها على المادة السابعة تلك ، قد اعتبرت دليلاً على تطور التسامح الديني في أوروبا ، لأنها أخرجت الدولة التركية من عزلتها الدولية وأدخلتها في مجال الحركة والسياسة الأوروبية . بينما أعلن قيصر روسيا في بيانه في ١٩ مارس : أن السلطان ، وقد اعترف أخيراً بحقوق الملل المسيحية في المشرق ، فإن هذا العمل من العدالة ما يقتضى السماح للدولة العلية بالانخراط في جماعة الدول الأوروبية .

ويعلق Heffer على مكانة الدولة العلية في الجماعة الدولية بأمرين:

• في عام ١٨٥٥ : أن العلاقات فيما بين القوى الأوروبية من ناحية وبين الدولة العلية من ناحية أخرى لا تزال من وجهة نظر القانون الدولي مجرد اتفاقات سياسية ، ولا يترتب عليها حقوق ولا التزامات قانونية دولية .

• في عام ١٨٥٦ : أن المعاهدة قد سمحت للدولة العلية بالانضمام في جماعة الدول التي تطبق فيما بينها قواعد القانون الدولي العام ، وذلك بالرغم من أنه لاحظ أن الدولة العلية غير قادرة بعد على التطبيق الأمين لتلك المبادئ والقواعد .

^١ Ibid., P. 240 .

^٢ Ibid , P.243.

بينما يرى هويتون في عام ١٨٤٦ في كتابه "مبادئ القانون الدولي":

• امتداد القانون الدولي ليغطي الأقاليم الأفريقية والآسيوية، وأن الممارسات والمعاملات الحديثة والمتزايدة بين الشعوب المسيحية من ناحية وبين الشعوب الإسلامية والوثنية من ناحية ثانية، تؤكد إمكان تقبل الشعوب الأخيرة للأعراف الدولية المسيحية.

• أن استقلال الدولة العلية وسلامة أراضيها قد أصبحتا منذ أمد عنصرياً جوهرياً في التوازن الأوروبي، وقد رأى فيها موضعاً لعدد من التزامات وأحكام اتفاقية بين القوى المسيحية وبين الدولة العلية، والتي يمكننا اعتبارها دعوة لها للدخول إلى المجال القانوني الأوروبي.

• أن هذه الملاحظة تنطبق بصفة خاصة على معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤٢، والتي بمقتضاها اعترفت الدول الأوروبية بعزم الباب العالي الخاص بمنع دخول أى سفن حربية أجنبية للمضايق، كمبدأ يجب احترامه من قبل كافة الأطراف^١.

ورأى السير روبرت فليمور في عام ١٨٥٤ من خلال مراجعة طبيعة المعاملات والممارسات الدولية بين الدولة العلية وبين غيرها من الأمم المسيحية و مناقشات البرلمان البريطاني حول المسألة الشرقية في عام ١٨٥٣ أن الباب العالي يجب اعتباره الآن شخصاً ليس فقط في إطار القانون الدولي العام، وإنما كذلك في الترتيبات الخاصة بالجماعة الأوروبية. مع وجود استثناءات تفرضها طبيعتها الإسلامية. ثم كرر نفس التأكيد في عام ١٨٧٧، ولكن بدون الإشارة إلى معاهدة باريس ١٨٥٦ م^٢.

ويرى سير Travers Twiss أن العلاقات فيما بين الباب العالي وبين القوى المسيحية الأوروبية قد تطورت تطوراً ملحوظاً وغير عادي في منتصف القرن التاسع عشر:

• ففي بدايات هذا القرن لم يكن من السهل ضبط تلك العلاقات في إطار القانون العام الأوروبي أو قانون الشعوب استناداً فيما يبدو في حكم اللورد Stowell عام ١٨٠٤ - إلى عدم معرفة رعايا الدولة التركية خاصة شمالي أفريقيا وبالتالي عدم إلزامهم بالقواعد العامة للقانون الأوروبي للأمم، أو

^١ Henry Wheaton , Elements Of International Law , Ed.Richard Henry Don, 8th Ed. , (Boston: Little, Brown & co., 1866. P.P. et Seq).

وإن كان يرى أنها ليست مستقلة بالدرجة التي عليها إنجلترا أو فرنسا.

^٢ H.Wood , Op.Cit., P. 273 .

بتعبير آخر عدم إمكانية إخضاعهم للقواعد الكلية لهذا النظام من القانون العام الذي نشأ بين الدول الأوروبية عبر علاقاتها وتعاملاتها المتبادلة لقرون خلت^١.

• من الصحيح أنه لم تجر أية مداولات بين القوى الأوروبية حول ضم الدولة العلية للقانون العام كواحدة من الأطراف المتعاقدة عام ١٨٥٦ ، لكن الباب العالي أظهر في هذه المناسبة ليس فقط قبوله إعلان السماح له بالانضمام لأسرة الجماعة الأوروبية ، وإنما كذلك التزامه بقواعد وأحكام القانون العام الأوروبي ، كما اتضح من المواد ١٥ - ١٩ والخاصة بتطبيق الاتفاقية العامة لفينا فيما يتعلق بحرية الملاحة في الأنهار الدولية على نهر الدانوب وفوهاته ، وأن هذا الأمر يشكل جزءاً من القانون العام الأوروبي تحت ضمانه الدول الأطراف^٢.

• أن ما يبدو واضحاً هو أن الباب العالي قد تقبل - لأغراض عملية - الإطار العام للقانون الأوروبي كقاعدة لممارساته مع القوى غير الإسلامية ، وفي موضوعات ليست فقط مستمدة من التزاماته التعاقدية . وإن كانت التزاماته التعاقدية قد استمرت فيما يتعلق بتنظيم المعاملات التجارية والامتيازات الأجنبية مع كل دولة مسيحية على حدة^٣ .

• أن الدولة العلية تخضع لنوعين من الالتزامات فيما يتصل بعلاقاتها غير الإسلامية:

١ . كل ما يتعلق بنظام أوروبا العام وقانونها الدولي ولولم يكن مستمداً من معاهدات.

٢ . المعاهدات الفردية التي تعقدها مع كل قوة مسيحية على حدة بصدد تنظيم تعاملات رعاياها داخل الأراضي التركية ، وإن وحد بينها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ويكتب Woolsey في عام ١٨٦٨ معتقداً أن القانون الدولي قد بدأ لتوه في الامتداد ليشمل الدولة العلية ، وقام بتحليل معاهدة باريس ١٨٥٦ لكن دون إشارة إلى المادة السابعة وعلاقتها بمكانة الدولة العلية الدولية^٤ .

^١ Sir Travers Twiss , The Law Of Nations , (Oxford : Clarendon Press, 2ed, 1884 , P. 91)

^٢ Ibid , P. 92

^٣ Ibid , P.93.

^٤ H.Wood , Op.cit,P.273.

بينما يرى أوبنهايم في عام ١٨٦٦ أن المادة السابعة قد أدخلت الدولة العلية في إطار القانون الدولي العام استناداً إلى نظرية الاعتراف المنشئ . وأن هذه المادة تعبير عن اللحظة التي توقف فيها القانون الدولي عن أن يكون قاصراً على الدول المسيحية فقط . كما أن هول في عام ١٨٨٠ قد اعتبر المادة السابعة عملاً رسمياً تدخل الدول عن طريقه لنطاق القانون الدولي^١ .

على حين كان Rivier في عام ١٨٩٦ ، وجون وستل في عام ١٩٠٤ أكثر حذراً ، إذ جعلاً المادة السابعة هي مدخل الدولة العلية إلى الشخصية القانونية الدولية فعلاً والسماح لها بعضوية أسرة الأمم ، لكن في ظل تقييد الدولة العلية بنظام الامتيازات الأجنبية ونظراً للاختلافات الحضارية بينها وبين الدول الأوروبية ، فإنها تعتبر عضوية ناقصة إلى حد كبير^٢ .

و أخيراً ، يرى خدوري أن الدولة العلية قد أخذت قبل عام ١٨٥٦ بسنوات كثيرة تعمل طبقاً للقانون الدولي بإقامتها علاقات دبلوماسية وبعقدها معاهدات مع الشعوب الأوروبية . لكن قبولها عضواً في أسرة الدول الأوروبية سنة ١٨٥٦ ، أتاح لها أن تفيد منه إفادة كاملة لا يقيدتها إلا الامتيازات الأجنبية . وهو يميل إلى الاستنتاج بأن الاعتراف بالدولة العثمانية وبسائر الدول الإسلامية بأنها داخلة ضمن إطار القانون الدولي قد تم ببطء ، وأن الدول الأوروبية التي بدأت ذلك دون سابق تدبير على الأرجح سارت بعملها إلى نهاية الشوط^٣ .

على حين يرى مصطفى كامل أن الجماعة الأوروبية قد خدعتها بمنحها امتيازات أثبتت الحوادث بعد أنهما لا يفيدانها شيئاً مذكوراً ؛ فقد تعهدت الدول كلها بضمانة استقلال الدولة العلية وسلامتها ، وأرثنا الحوادث أن دول أوروبا نفسها سلخت من الدولة العلية جملة بلاد باسم هذا المبدأ نفسه . واتفقت الدول كذلك على اعتبار الدولة العلية دولة أوروبية وقبولها في المجتمع الأوروبي ، ولم تر الدولة لهذا الامتياز فائدة ما ، بل كانت نتيجة جر البلايا عليها بازدياد تداخل أوروبا في شئونها الداخلية^٤ .

فالمعاهدة يمكن أن تعقد لأغراض سياسية بالأساس ، ألا وهي إعلان الدولة العلية رسمياً كجزء من التكوين القانوني الأوروبي ، لكن إذا فهمت على أنها عقدت لأغراض قانونية ، فهل تتعدى - في إطارها القانوني ذلك - أفعال السماح بالانضمام

^١ Ibid , P. 2 73 .

^٢ Ibid , P. 274 .

^٣ مجيد خدوري ، القانون الدولي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

^٤ مصطفى كامل باشا ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ .

المعروفة بالتفاهم الإقليمي . ومثالها في القانون العام الأمريكي كما يتخيل وود ، هو مبدأ مونرو وتكوين الجماعة الدولية الأمريكية والتي يصبح قرارها بالسماح لكندا مثلاً بالانتفاع من مزاياها مثلاً لتركيا أخرى على الأطلنطي .

فهل معنى ذلك أن معاهدة باريس لم تتعامل مع مكانة الدولة العلية في إطار القانون الدولي العام ، أى لم تكن شاهداً على الاعتراف بدولة شرقية كشخص لهذا القانون وإنما مجرد التصريح أو السماح لها بأخذ مكائنها في التركيب القانوني للقارة وفي شرعية اتفاقاتها ومعاهداتها وفي دورها في استقرار وسلم القارة وبكونها عملياً قد انخرطت في معاملات الجماعة الدولية الأوروبية ؟

هذا ما لا يمكننا الإجابة عليه إلا في مطلب لاحق.

ثانياً : حرية الملاحة في الدانوب كإحدى قواعد القانون الأوروبي العام

هناك أهمية خاصة لنهر الدانوب من زاويتين ، الدور الحيوى في تكوين الحدود فيما بين الدولة العلية من ناحية ، وكل من النمسا وروسيا من ناحية أخرى ، علاوة على تقرير حرية الملاحة عبر هذا الشريان الحيوى في قلب القارة . فالدانوب الأدنى ظل من منتصف القرن الخامس عشر وحتى القرن السابع عشر تحت سيطرة الترك سواء بشكل كلى أو رئيسى ، خاصة بعد الانسحاب التركي عقب موهاج إلى بست التي تعد في منتصف الطريق نحو فيينا.

فنهر الدانوب كان ولا يزال من أهم الأنهار الأوروبية التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل أحداث القارة ، وقد سبقت محاولات تدويله عدد من الاتفاقات والمعاهدات بين الدولة العلية من ناحية وبين النمسا وروسيا من ناحية ثانية ، سواء في ذلك عندما تعدت حدود الدولة العلية الدانوب شمالاً وجعلت من الدينستر حداً فاصلاً لها ، أو عندما تراجعت حدودها حتى أصبح نهر البروث في التقائه مع الدانوب حداً بينها وبين روسيا^١ .

فتاريخ النهر في مجال القانون الدولي يتبدى عند البعض بمعاهدة كارلوفجة ١٦٩٩ ، والتي كانت مقدمة لسلسلة من استعادة النمسا أو خسارتها للمجر وترانسلفانيا وبنات تمشوار ، حيث تحدت أولاً عند التقاء نهر السيز بالدانوب وعلى

^١ انظر هذه الاتفاقات في:

Angelo Tonbarra , Un Siecle de Collaboration internationale sur Le Danube Maritime 1856 - 1956 ; A Perce Historique editee Par La Commission Europeenne du Danube , (Rome : Imprimerie Du Ministeredes Affaires Etrangeres , 1956, P.P. 9-13).

طول نهر الساف غرباً مع استثناء المنطقة المواجهة لبلغراد بين الدانوب والساف والتي ظلت تحت السيادة العثمانية . وحصلت النمسا بموجب صلح بيساروفجة ١٧١٨ على بنات تمشوار و الأفلاق الصغرى وجنوباً حتى نوفي بازار ، وهى الأقاليم التى استعادتها الدولة العلية فى صلح بلغراد ١٧٣٩^١ .

وهكذا أصبح الدانوب - علاوة على الساف - يشكل الحدود بين الدولة العلية والنمسا من نهر أونا غرباً إلى نهر تيموك شرقاً ، بينما ظل الجزء الواقع بين تيموك ودلتا الدانوب خاضعاً للسيادة العثمانية ، وبمناطة الحد الفاصل بين مولدافيا والبغدان شمالاً وبين بلغاريا ودوبروجة جنوباً ، وظل الوضع هكذا حتى عام ١٨٥٦ حين تقرر استقلال مولدافيا والبغدان فأصبح الدانوب هو الحد الفاصل بينها وبين الدولة العلية^٢ .

لكن هناك جانب آخر وهو التقدم الروسى نحو الدانوب والذى كان ابتداء من معاهدة كوجوك قينارجة ١٧٧٤ التى أكدت استقلال أمم تار القرم بمحدود معينة ، حيث تنازلت الدولة العلية لصالح تار القرم عن المنطقة الواقعة بين أنهار الدنيبر وقوبان حتى الحدود البولندية ماعدا غابات كيرتش ومصب الدنيبر وينسى قلعة ، وهى المنطقة التى ضمته روسيا إليها منهيّة استقلال القرم عام ١٧٨٤ ، جاعلة من نهر قوبان حداً فاصلاً شرقاً والدينيستر غرباً^٣ .

وبموجب اتفاقية بوخارست ١٨١٢ تقدمت الحدود نحو نهر بروت والضفة اليسرى من الدانوب ، فأصبح الذراع الشمالى لكليا هو الحد الفاصل وإن ظلت الجزر تركية ، ومن ثم فقد أحيطت بساريا بالوجود الروسى ، ثم أصبحت الجزر ذاتها روسية على أن تظل الناحية المقابلة له على الجانب التركى أرضاً حراماً على بعد ساعتين من النهر ، وإن لم تحدد لنا المسافة^٤ .

^١ محمد فريد بك ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ ، ص ٢١٠ ، ص ٢٢٢ ، ص ٢٢٨ ، ص ٢٣٠ .

J.W. Verzijl , Op.cit. , Vol.III , P.143.

^٢ J.W. Verzijl , Op.Cit., P.144

^٣ Ibid , P.146.

^٤ ففى اتفاقية آق كرمات عام ١٨٢٦ بين الدولة العلية والروسيا التى أكدت معاهدة صلح بخارست عام ١٨١٢ ، نجد البند الثانى من الاتفاقية الأولى يقرر : حيث أن ما جاء فى البند الرابع من معاهدة بخارست بخصوص تحديد تخوم الدولتين فى الجزيرتين العظيمتين الموجودتين بالدانوب أمام مدينتى اسماعيل وكنى ، اللتين مع استمرارهما ملكاً للباب العالى ، كان تقرر بقاء جزء منها قاحلاً غير أهل بالسكان ، علم فيما بعد عدم امكان تنفيذه نظراً للموانع الناشئة عن فيضان النهر ، حيث ثبت بالتجربة ضرورة إقامة حد فاصل ثابت ذى امتداد كاف بين سكان الشواطئ الملوكة للطرفين لمنع حصول أى اختلاط بينهم ، فتقطع بهذه الوسطة كافة المنازعات التى تنتج عنها ، فتعهد الباب العالى بأن يجرى ويحافظ على النظام الذى اتفق عليه بهذا الصدد فى القسطنطينية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨١٧ .

وقد قرر مؤتمر باريس ١٨٥٦ تدويل النهر بموجب المادة ١٥ ، واعتبار حرية الملاحة فيه من القانون الأوروبي العام ، وهذه الأهمية تقرر كذلك إنشاء لجنة دولية من الدول الشاطئية وغيرها من الدول التي لا تقع عليه ، وإن كانت لها مصالح حيوية بشأن الملاحة في ممره لتتولى أعمال الصيانة والتحسين ، حتى " برهنت على أنها كانت تنظيمياً أوروبياً ناجحاً للغاية بصدد الإشراف الدولي الذي قامت به استثناء من سيادة الدول الإقليمية التي يمر بها النهر^١ " .

كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة أوروبية تتولى رعاية النهر وإعداد للملاحة الدولية ، وهي من أوائل اللجان التي تعكس تنظيمياً جماعياً أوروبياً ، لأن تشكيل لجنة الراين - رغم إقرار حرية الملاحة بالنهر منذ عام ١٨١٥ - لم يتم قبل اتفاقية مانهايم عام ١٨٦٨ ، بينما بدأت لجنة الدانوب أعمالها منذ عام ١٨٥٧ ، وقد ظل التنظيم الخاص بلجنة الدانوب بمثابة التنظيم المثالي للأنهار الدولية وللتدويل النهري بالنسبة للدول ذات المصالح في المرور به ، لأن معظم لجان الأنهار الأخرى التي تكونت كانت ذات سلطات أكثر تحديداً أو ضيقاً .

بينما تمتعت لجنة الدانوب الأوروبية باختصاصات واسعة النطاق ، سواء فيما يتعلق بمهامها الأساسية ، أو فيما يتعلق بالسيادة الإقليمية للدول التي تباشر مهامها واختصاصاتها في نطاقها^٢ .

على حين نصت المادة الثالثة من معاهدة أدونة عام ١٨٢٩ على جعل نهر بروث الحد الفاصل بين الدولتين من النقطة التي يمر فيها تخوم البغدان لغاية التقائه مع الدانوب ، ومن هذا المكان تتجه التخوم بمحاذاة مجرى الدانوب لغاية مصب ماري جرجس ، بحيث أن جميع الجزائر المتكونة بفروع هذا النهر المختلفة تكون ملكاً لروسيا . وأما الشاطئ الأيمن منه يتبقى تابعا للباب العثماني كالسابق . وأن مراكب الدولتين التجارية يكون لها الحق في الملاحة بالدانوب في جميع طوله ، والمراكب الحاملة للعلم العثماني يمكنها أن تدخل بدون ممانعة في مصبي قبلي وسولينه ، أما مصب ماري جرجس فتمر فيه مراكب الدولتين الحربية والتجارية ، ولكن المراكب الحربية الروسية لا يمكنها عند صعودها في الدانوب أن تتجاوز محل التقائه مع البروث . مثلما قررت ذات الاتفاقية في ملحق خاص بولايتي الأفلاق والبغدان ، اعتبار الدانوب حداً للإمارتين من ابتداء مدخله في الممالك العثمانية لغاية التقائه مع نهر البروث .

١. د. عز الدين فودة ، مقدمة في القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

٢. راجع المواد ١٦ - ٢٠ من معاهدة باريس ١٨٥٦ .

فقد أشارت إلى تشكيل لجنة من فرنسا و النمسا وبريطانيا وروسيا وروسيا وسردينيا والدولة العلية ، مهمتها إجراء الأعمال اللازمة لإزالة الموانع والعوائق من فوهات الطونة ، ابتداء من استشا ومن أماكن البحر المجاورة لجعل هذه المواضع في كل من النهر والبحر صالحة للملاحة السفر ، وغاية من كل ما يعوقها على قدر الطاقة (م ١٦) .

كما شكلت لجنة من النمسا وبافاريا والبسب العالي و رومانيا و أقاليم الطونة الثلاثة ، لتختص بإجراء التنظيم اللازم للسفر والشرطة ، وإزالة الدواعي المانعة من إجراء الشروط التي تقررت في اتفاقية فيينا على -

وبناء على اعتبار أن حرية الملاحة في نهر الدانوب هو أمر يتعلق بالصالح العام الأوروبي ، قررت معاهدة برلين ١٨٧٨ تأكيد حياد ونزع سلاح وإزالة القلاع والتحصينات الواقعة على شاطئ الدانوب في أجزاء معينة ، وحرمت الملاحة على السفن الحربية إلا في حدود ضيقة جداً ، وهي السفن الصغيرة التي تباشر أعمال الضبط والجمارك^١ .

كما قرر مؤتمر لندن في عام ١٨٨٣ مد منطقة نفوذ اللجنة من غلطة إلى بريلا ، وإطالة أجلها مدة ٢١ سنة أخرى ، وجعل تنفيذ لوائح الملاحة في الدانوب من اختصاص اللجنة التي صارت مكونة من بلغاريا والصرب ورومانيا والنمسا والمجر ، كما منحت اللجنة اختصاصات قضائية استثناء من حقوق السيادة التي اعترف بها لكل من روسيا ورومانيا في مداخل الطونة الواقعة بأراضيها.

وأخيراً أصبحت تتولى رعاية نهر الدانوب لجتان ، إحداهما تتولى ذلك الجزء الواقع بين البحر الأسود وبرايل ، والأخرى تتولى باقى النهر حتى أولم .

فقد قررت اتفاقية باريس ١٩٢١ حرية الملاحة في نهر الدانوب لجميع الدول من أولم بألمانيا حتى مصبه في نهر البحر الأسود ، بينما تشرف اللجنة الأوروبية على الملاحة في الدانوب البحري (ابتداء من برايل حتى البحر الأسود) ، وتشرف لجنة دولية أخرى على الملاحة في الدانوب النهري (ابتداء من أولم حتى برايل)^٢ .

الطونة ، وأن ترسم وتجرى الأعمال اللازمة في جميع مجارى النهر ، وأن تحافظ بعد انقضاء مدة اللجنة الأوروبية على وقاية المراكب وتيسير ملاحتها في فوهات الطونة وغير ذلك من الأماكن المجاورة له من البحر (م ١٧) مثلما رضيت روسيا بتعديل تخومها في بسارابيا على بعد كيلو متر من شرق بحيرة برناسولا على البحر الأسود ثم طريق اقمان وترجان وجنوب بلغراد ويستمر في طول نهر القلوبق إلى سارتسيكا ويتصل بكاتاجورى على البروت من أجل زيادة تأمين حرية الملاحة في الطونة (م ٢٠) . وأن هذه الأراضي التي تنازلت عنها تلحق بالافلاق . انظر:

A. Tonbarra , Op.cit, P.P. 10 -11.

Redslob , Op.cit, P. 388 .

C. De Visscher , Op.cit, P. 256.

١. د. حامد سلطان ، مرجع سابق ، بند ٦٢٤ ، ص ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

م ٥٢ من المعاهدة.

٢. د. عز الدين فودة ، مقدمة في القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

Redslob , Op.cit, P. 414.

^٣ وهو في الحقيقة عبارة عن الدانوب الأعلى من أولم حتى باب الحديد ، وكان خاضعاً لاتفاقية عام ١٨٥٧ بين النمسا وبلغاريا ورومانييا ، بينما كان الدانوب الأوسط من باب الحديد حتى برايل خاضعاً للاختصاص الإقليمي لكل دولة تطل عليه من صربيا ورومانيا وبلغاريا.

A. Tonbarra , Op.cit, P. 14 .

وتعمل كل من هاتين اللجنتين باستقلال عن الأخرى وعن الدول الممثلة فيهما ،
وتتمتع كل منهما بالأهلية القانونية الدولية واختصاصات تشريعية وقضائية واسعة فيما
يتعلق بالملاحة في النهر^١ .

ومن الجدير بالملاحظة أن قبول الباب العالى تطبيق مبادئ مؤتمر فيينا على الملاحة
في نهر الطونة لتصبح ضمن القانون العام الأوروبي وتحت ضمانته ، كان مقدمة
لانضمام الباب العالى إلى إعلان القانون البحري في باريس ١٦ أبريل ١٨٥٦ حيث
قبلت الدول الأوروبية حقوق وواجبات الأمم المحايدة^٢ .

المطلب الثالث

تطورات المسألة الشرقية في التنظيم الدولى الأوروبي

أظهرت حرب القرم أنها مشكلة روسية وليست بتركية ، تعود بالأساس إلى
التساؤل حول ما إذا كان يسمح لروسيا بأن تنفرد بترتيبات خاصة مع الدولة العلية ،
وأن تحوز قصب السبق نحو أقاليم البلقان والبحر الأسود والمضايق . فالقوى الأوروبية
لم تعترف باتفاقية خونكار إسكله سى ، وأعادت العمل بحرية السلطان في المضائق عام
١٨٤١ . لأن تقسيم الممتلكات العثمانية يحتاج إلى مؤتمر ، لكن التحالف المقدس يجعل
الدولة العلية خارج نطاقه ، فكان الحل الوحيد للمسألة الشرقية هو وضع الممتلكات
الأوروبية للدولة في إطار النظام والقانون العام الأوروبي^٣ .

ويمكننا من خلال المطالب التى قدمتها الجماعة الأوروبية إلى روسيا إبان الحرب،
أن نكتشف أسس الوفاق الأوروبي فيما يتعلق بالمسألة الشرقية ، والتى حكمت
تصرفات الدول الأوروبية وحذدت خطواتها فى تصفية الوجود الحضارى العثمانى فى
القارة ، خاصة أن دول الجماعة الأوروبية كانت على استعداد للدخول فى الحرب فى
حالة عدم استجابة روسيا.

^١ وهو الأمر الذى كان موضوعاً لتأكيد المحكمة الدائمة للعدل فى رأيها الاستشارى فى ٨ ديسمبر ١٩٢٧ .

C. De Visscher , Op.cit, P. 255.

^٢ sir T. Twiss , The Law Of Nations, Op.cit, P.P. 91-93.

^٣ Richard Langharme , Op.cit, P. 10 .

Alberic Cahuet , Op.cit, P.P. 118 et seq.

وتتلخص هذه المطالب^١، التي تعكس أسس المسألة الشرقية في :

- استبدال الحماية الروسية على إمارات الدانوب بحماية أوروبية عامة . أى جعل إمارات الدانوب تحت رعاية الدول العظمى وضمانتها ، ومنع الدولة العلية من إرسال جنودها إليها بدون تصريح الدول ، وتعديل الحدود من جهة بساريا.

- حرية الملاحة في نهر الدانوب وتحت إشراف أوروبي.

- تأكيد حقوق المسيحيين في الدولة العلية وضمان كل القوى لأمنهم.

- إعادة النظر في اتفاق المضائق لصالح التوازن الأوروبي.

- جواز وضع شروط جديدة إذا اقتضت مصلحة أوروبا ذلك.

لأن الهدف الأساسي من المعاهدة هو تفادي تدخل روسيا في شئون الدولة العلية ، سواء في شكل ادعاء حماية الولايات البلقانية مثل مولدافيا والأفلاق أو صربيا والجبل الأسود ، أو في شكل التدخل لحماية المسيحيين في كل أنحاء الدولة العلية . فكان الهدف بالتالي هو استبعاد ورفض أى تدخل منفرد من جانب أية قوة أوروبية في المسألة الشرقية^٢ .

ولهذا فقد رغبت إنجلترا في الاحتفاظ بالإمارات الموجودة على الحدود الروسية التركية في القوقاز وتشكيل عدد من الدول الحاجزة منها ، لتكون الدولة العلية بمعزل عن أى غزو من جانب روسيا في المستقبل . إلا أنها لم تجد دعماً من باقى الدول لاقتراحها بتشكيل لجنة أوروبية لتحديد ورسم الحدود التركية الروسية في آسيا ، ولهذا عملت على إيجاد عدد من الأمراء المحليين ليشغلوا الأقاليم الواقعة بين الدولتين^٣ .

كما كان الهدف من استعادة بساريا هو إبعاد روسيا عن كل مجرى ودلتا نهر الطونة والمجرى الأدنى لنهر البروث . وهذا يتحقق بخط يعطى الجزء الأسفل من نهر

^١ R. Langharme , op.cit, P. 11.

Stephen Price Duggan , op.cit, P.P. 103 et seq.

H. Temperley , Op.cit, Part I, P.P. 390 - 391.

د. محمد مصطفى صفوت ، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

حرب القرم ، المقتطف ، م ٣٧ ، ج ١ ، يوليو ١٩١٠ ، ص ص ٦٤١ - ٦٥٠ .

^٢ Harold Temperley , op.cit, Part I, P. 396 .

Sir w. phillimore, op.cit.,P.P.77-78

Marcel Moye, op.cit., P.P. 229 et seq.

^٣ Ibid , Part I , P. 397.

بروث لمولدافيا ، ويبعد الحدود الروسية حوالى عشرين ميلاً بعيداً عن الدانوب والبحيرات التى تغذى النهر^١ .

ومن ناحية ثانية ، كان الضمان العام لتكامل الدولة العلية وسلامتها الإقليمية موضوعاً له أهمية كبرى . فالهدف كان تدويل الضمان واستبدال النفوذ الروسى بنفوذ أوروبى عام . والشواهد على ذلك كثيرة^٢ .

وبالتالى فلم ير Sir James Headlan - Morley مثلاً فى المادة السابعة أى ضمان حقيقي لتأكيد استقلال وتكامل الدولة الإقليمى ، ولكن مجرد التزام بعدم السماح لأى طرف من أطراف المعاهدة بمخرق شروط المعاهدة بدون رضا كل الأطراف الأخرى . وأنه كلما أمعنا النظر فى العبارة كلما ازداد اقتناعنا بأنها لا تتضمن أية معانى محددة على الإطلاق^٣ .

"ولهذا بدا الأمر كما لو كانت الدول الأوروبية التى اشتركت فى حرب القرم لصالح الدولة العثمانية وغيرها من الدول الموقعة على معاهدة باريس ، قد قيدت نفسها منذ ذلك التاريخ وحتى الحرب الروسية التركية ومعاهدة برلين ١٨٧٨ ، بالوعد الذى قطعته بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للباب العالى ، واعتقد الكثيرون أن الحفاظ على استقلال الدولة العثمانية ووحدتها وتمتعها بكامل سيادتها قد أصبح حقاً جزءاً من النظام العام والقانون الدولى الأوروبى"^٤ .

^١ Ibid, Part I , P. 405 .

^٢ Ibid , Part II, P. 523.

إذ تعهدت الأطراف المتعاقدة فى الديباجة باستقلال السلطنة العثمانية وتكاملها الإقليمى ، وفى المادة السابعة تتكفل بالمحافظة على هذا التعهد وتعتبر كل أمر يفضى إلى الإخلال بذلك من المسائل الأوروبية العامة . على حين تلزم المادة الثامنة الدولة التى تدخل فى خلاف مع الباب العالى باللجوء إلى وساطة الأطراف المتعاقدة الأخرى قبل استعمال القوة . وأن الخط الشريف الذى أصدره السلطان لصالح رعاياه المسيحيين لا يوجب حقاً - حسب المادة التاسعة - للدول الأوروبية المتعاقدة ، سواء بشكل جماعى أو فردى للتدخل فى إدارة السلطنة الداخلية أو سيادة السلطان على رعاياه.

والمادة ١٥ التى توجب تطبيق مبادئ الأنهار الدولية على نهر الطونة تعد من الآن فصاعداً من القانون العام الأوروبى واتخذته تحت كفالتها وضماناتها . والمادة ٢٢ تجعل ولايات الدانوب تحت رئاسة الباب العالى وكفالة الدول المتعاقدة وتمنع بشكل صريح حق الحماية أو التدخل المنفرد فى شئونها الداخلية ، والمادة ٢٨ تضع إمارة الصرب تحت كفالة الدول المتعاقدة . فى حين تمنع المادة ٢٩ أى تدخل عسكرى فى صربيا بدون رضا الدول المتعاقدة أولاً.

محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ - ٢٨١ .

^٣ Ibid, Part II, P. 524 .

^٤ د. عز الدين فودة ، قضية القدس ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

"ولكن واقع الأمر ينم على أن الضمانات التي أعطتها الدول الأوروبية في مؤتمر ومعاهدة باريس بصدد حماية استقلال الدولة العثمانية وسيادتها ، لم تعد موضع اهتمام أحد إلا بالقدر الذي استلزمه انصراف بعض الدول عن الاهتمام بالشرق إلى حين من الدهر . فلم تزد عن أن وضعت سلاماً مؤقتاً غير مستقر ولا ثابت لا يكفل وقف الأطماع في الدولة العثمانية ، وإن عمل على تأجيل الخطط من أجل تقطيع أوصالها حتى الستينات من القرن التاسع عشر" ^١ .

فقد اجتمع مندوبو الجماعة الأوروبية بالأستانة في ديسمبر ١٨٧٦ ، " وقرروا عدم اشتراك الدولة العلية في مداولاتهم ومناقشاتهم ، بل إرسال قرار نهائي إليها بعد إتمام المداولات والاتفاق عليه . وهي أول مرة يجتمع مؤتمر دولي في عاصمة بلاد لم تشترك في هذا المؤتمر" ^٢ .

المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

انظر تقرير محمد أمين عالي باشا سنة ١٨٦٧ في كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، والتي ورد فيه: أن معاهدة باريس جعلت سلامة الممالك العثمانية تحت كفالة خمس دول ، وكان من جملة شروطها أن هذه الدول لا تتدخل مفردة أو مجتمعة في علاقة السلطان مع رعاياه، فحصل بهذه الشروط تأمين على الدولة من مخارج وتيسير لعلاقة السلطان برعاياه النصارى ، فكان المأمول مراعاة هذا التأمين وتلك الشروط ، وأن الباب العالي يكون قادراً على إدارة مصالحه بوجه مرضى . غير أن أصول هذه السياسة لم تلبث أن تغيرت تغيراً حراً الناس جميعاً ، فإن علاقة هذه الدول اعترافها التكدير ، فلم يعد في وسع الباب العالي أن يعتمد على تأمينها الذي علق به أمله.

محمود السيد الدغيم، البوسنة والمهرسك : مقالات ووثائق، (القاهرة : مكتبة السنة، ١٩٩٤، ص ٢٣٩-٢٤٣).

^٢ مصطفى كامل باشا ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ - ٣٤٧ .

وقد رفضت الدولة العلية قرارات هذا المؤتمر الذي انعقد بدون حضور مندوبى الدولة ، واتفاقهم - كما يرى صفوت باشا - "على ما يجب عرضه على الباب العالي قبل انعقاد المؤتمر بصفة رسمية ، حتى كأن المؤتمر لم يعقد إلا لعرض طلبات متفق عليها من قبل ، وطلب التصديق عليها ليس إلا " الأمر الذى ترتب عليه انفضاض المؤتمر ومغادرة السفراء للأستانة دليلاً على قطع العلاقات الدبلوماسية.

وحاولت روسيا استغلال الموقف وحسم المسألة الشرقية لصالحها ، متذرة بمصلحة الجماعة الأوروبية ككل وبما يمليه قانونها العام . وهو الأمر الذى يمكننا استخلاصه من رسالة جورجيف إلى سفير بلاده في لندن في يناير ١٨٧٧ ، إذ أن رفض الباب العالي " لإرادة أوروبا " ، قد جعل المسألة الشرقية في صورة جديدة ، وأن روسيا قد اتخذت هذه المسألة من أول الأمر " مسألة أوروبية " لا يمكن حلها إلا باتفاق عام بين الدول الكبرى . فالت الصعوبة في إقناع الدولة التركية بأن تحكم على رعية السلطان بالعدل والإنسانية كيلا تعرض أوروبا لمشاكل دائمة . فدارت المسألة على عموم الاتفاق والاشتراك في مصلحة واحدة.

كما يصف قرارات مؤتمر الأستانة بأنها "إرادة أوروبا الثابتة" ، وأن الباب العالي " قد استخف بتعهداته السابقة حال كونه عضواً في السياسة الأوروبية ، وإرادة أوروبا التى جرى عليها الاتفاق ، ولابتعاده عن أن يخطط خطوة واحدة لحل المشاكل بما يرضى الدول ، زادت المسألة الشرقية ارتباكاً . فهى في هذا الوقت سبب تهديد يخاف منه على سلامة أوروبا وعلى الإنسانية وعلى ضمائر الأمم المسيحية." =

وقد تضمن قرار الجماعة الأوروبية التنازل للصرب والجبل الأسود عن بعض المناطق والأقاليم ليتسع نطاق الإمارتين تمهيداً لإعلان استقلالهما عن الدولة العلية . وأن تمنح البوسنة والهرسك استقلالاً إدارياً ويعين لها حاكم بموافقة الجماعة الأوروبية لمدة خمس سنوات وأن يكون البوليس مسيحياً ، ويترك لهاتين المقاطعتين نصف خراجها ، وكذلك الاستقلال الإداري للقسم الموجود في شمالى البلقان من بلاد بلغاريا.

كما استهدفت معاهدة سان اسطفانوس التى فرضتها روسيا على الدولة العلية فى سنة ١٨٧١ التخلص النهائى من الوجود العثمانى على أرض القارة ، إذ لم تبقى لها فى أوروبا إلا أربعة مناطق صغيرة لا اتصال بين ثلاثة منها إلا بجزء ، ولا بين الثالثة والرابعة إلا بطريق وممر ضيق بين الصرب والجبل الأسود لا يزيد اتساعه عن خمسة كيلومترات بحيث يتيسر لإحدى الإمارتين - اللتين تقرر استقلالهما - منع الجيوش العثمانية وقطع الطريق عليها.

فالمنطقة الأولى هى مدينة الأستانة وضواحيها ، والثانية هى مدينة سالونيك ، والثالثة مكونة من ابيروس وألبانيا ، والرابعة هى البوسنة والهرسك . وما تبقى من الدولة العلية الأوروبية - التى ضمنت الدول تكاملها الإقليمى عام ١٨٥٦ - تم توزيعه على الصرب والجبل الأسود وعلى إمارة بلغاريا التى امتدت من الطونة إلى البحر الأسود واحتلتها الجيوش الروسية وأحاطت بمدينة الأستانة من جميع جهاتها البرية^١ .

محمود الدغيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣١-٢٣٣ .
وتنقل الجنان عدد يناير ١٨٧٧ عن الديبلى تلغراف أن حق الدول فى عقد المؤتمر هو قدر حق الباب العالى فى عقد مؤتمر فى دبلن للبحث فى إدارتنا المحلية ، أو فى وارسو للبحث فى أحوال بولونيا . على أن هذا الإجراء قد جعل اختلافاً فى الحقوق ، ولا بد للدولة العلية من أن تقر بهذا الحق الذى يعود إلى أن هذه الدول ممتازة بكونها مسيحية ، فإن ذلك يمكنها أن تدوس القواعد المسيحية حيث تشاء أن تدوسها ، وأن الدول هى التى وضعت المعاهدة ، وبالاتفاق تقدر أن تغيرها.

الدولة العثمانية قد قصرت فى القيام بما ينبغى أن يقام به من التمدن بعد حرب القرم ، ويحق لها أن تعتذر بأنها أمست عرضة لتهديدات دائمة ، غير أن التعديت المكثرة فى الرومللى تجعل فى يد أعدائها سلاحاً لاتقدر أن تأخذه منهم . فالأوفق لها إنفاذ إرادة أوروبا ضمن دائرة المعاهدة فإن ذلك من مصلحتها . وأمل الدولة العثمانية فى الابتداء بعصر جديد هو باكتشاف ما يرضى العالم المسيحى بالعدل وبقبول مالايمس وجودها.

^١ محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٠ .

مصطفى كامل باشا ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ٢٥٧-٢٦٣ .

Luigi Albertini , The Origins Of The War Of 1914 , Tran. Isabella Massey, (London: Oxford Univ. Press, 1952, Vol. I, P.P. 12-19).

إلا أنها أثارت "عاصفة هوجاء في لندن وفيينا ، فهي تجعل لروسيا مركزاً في بلغاريا لا يعادله مركز مماثل للنمسا في بلاد البلقان ، وهي تقسم ممتلكات الدولة العلية وتعطي روسيا مركزاً على حدود القسطنطينية لا يتفق في نظر إنجلترا وسلامة المواصلات الإمبراطورية إلى الهند. ولهذا عرضت على الباب العالي عقد حلف دفاعي لحماية الدولة العثمانية في آسيا ، على أن يضع الباب العالي جزيرة قبرص ، كقاعدة حربية للأسطول البريطاني في شرق المتوسط تحت تصرف بريطانيا .

"فقد أصبحت إنجلترا تحس ألا قبل لها بمنع زوال الدولة العثمانية في أوروبا ، وأصبح عليها أن تعمل ما استطاعت للإشراف على زوالها النهائي في آسيا . وهكذا بدأت بالفعل فكرة تقسيم الدولة العثمانية من جانب إنجلترا ، على أساس أن كلاً من روسيا والنمسا قد وسعت ممتلكاتها على حسابها في أوروبا" .

= J. Marriott , Op., Cit., P.P. 346 et seq

W. Miller, Op., Cit., P.P.383 et seq

W.Pillimore , Op.Cit.,P.P.69 et seq.

M.Moye, Op.Cit.,P.P.231 et seq.

ونجد نص الاتفاقية في :

الجنان ، عدد ١٥ أبريل ١٨٧٨ ، ص ص ٢٥٧-٢٦٤ .

محمود الدغيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٢-٢٧٨ .

أ.د.عزالدين فودة ، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

وهي نفس فكرة بونايرت في أوائل القرن ، خاصة عند استيلائه على جزر كورفو وسكالونيا وبعض الجزر الأيونية ، فكتب إلى حكومة باريس في ١٦ أغسطس ١٧٩٧ : إن الإمبراطورية التركية في طريقها إلى الانهيار ، وهي تزداد ضعفاً وسقماً يوماً بعد يوم . فاستيلاؤنا على هذه الجزر من شأنه أن يمكننا من مساعدة السلطان وإذا انتفت الفائدة من هذه المساعدة أن نأخذ حصتنا من أراضيه . وسيبدو لنا في وقت قريب أننا إذا صممنا على تخطيط بريطانيا ، فلا بد لنا من امتلاك القطر المصري . وأن انحلال الإمبراطورية التركية المترامية الأطراف يفرض علينا واجب التفكير منذ الآن في اتخاذ التدابير التي تمكننا من المحافظة على تجارتنا في الشرق .

انظر : اميل خوري ، عادل سليمان ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٥٦ .

وانظر رأي النمسا في معاهدة سان اسطفانوس في : الجنان ، أبريل ١٨٧٨ ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠ وخلاصته أن الدول الكبرى كانت تحمي السلطنة ، ليس لأنها كانت تفضل نظام إدارتها ولكن لأن في السلطنة نقاطاً ذات أهمية عظمى ، وقد جعلت معاهدة باريس ١٨٥٦ الصك الأكبر لمحاولة منع تلك النقاط عن أن تكون سبباً للحرب ، فلم تنجح هذه المعاهدة . ولاريب في أن محاولة إثبات شروط تلك المعاهدة ضرب من حماقة ، بعد أن أمست السلطنة في مركز لم يحسب لوصولها إليه حساب عندما عقدت المعاهدة المذكورة . هذا من ناحية .

ومن ناحية ثانية ، فإن بريطانيا ليست مصممة على طلب المحافظة على معاهدة ١٨٥٦ ، بدليل السماح لليونان بالاشتراك في المؤتمر ، رغم أنه لم يكن لهم دخل في مؤتمر باريس ولا اشتركوا مع الدول في عقد المعاهدة ولا ذكر اسمهم فيها . أما الآن فلا سبيل إلى صرف النظر عنهم بعد أن تأكد أنه لا بد من أن يعاد تنظيم الإدارة العثمانية كلها . ولا بد أن تجعل معاهدة باريس المركز الذي يتدنى منه بوضع التدابير الجديدة ، لأنها آخر المعاهدات المتعلقة بأراضي السلطنة ، وقد أجمعت الدول على أن أمور السلطنة لا تتقرر بدون رضاها . -

ورغم ذلك ، فقد استندت إليها أوروبا لحسم المسألة الشرقية وتقليص الوجود الحضارى العثماني على أرض القارة ، وعلى عدة أسس منها : أن الحرب قد جاءت بما يدعو إلى إحداث تغيير جوهري فى معاهدتى ١٨٥٦ و ١٨٧١ ، وضرورة أن تراعى الأسباب التى دفعت روسيا إلى الحرب ، وهى حالة رعايا السلطنة غير المسلمين بحيث تنقطع أسباب الفتن والاضطرابات ، وأنه لما كانت الدولة العلية تحت ضمان الجماعة الأوروبية ، والتى لا تعنى سوى عدم السماح بانفراد دولة منها بحسم المسألة دون موافقة باقى دول الجماعة ، فلا بد من وضع اتفاقية جديدة تتناسب وتلك الأوضاع الجديدة التى خلقتها الحرب الأخيرة^١ .

ومن ناحية ثالثة ، فليس لروسيا الانفراد بتعديل المعاهدة ، لأن الدول الكبرى لم تدعها إلى شن الحرب ولا فوضت إليها أن تبدل السلطنة بما تروم أن تبدلها به . فإنها حملت على بلاد متمتعة بالحماية ، فلا تقدر أن تقتدى بألمانيا التى أخذت من فرنسا غرامة عظيمة وضمت إلى بلادها ولايتين بدون أن تستشير أوروبا . وقد سلمت روسيا بأن حالتها ليست كحالة ألمانيا بمجرد تسليمها بطرح بعض الشروط أمام المؤتمر . غير أن طرح بعضها ليس بكاف ، وأنها لا تقدر على أن تنفذ تدابيرها المالية فى البلاد العثمانية (الغرامة الحربية وانتقال البورج العثمانية ورهن خراج مصر أو البلغار أو التحكم فى الأمور المالية فى الأستانة) ما لم تفز بقبول أوروبا كذلك.

وانظر خطاب اللورد دربي وزير الخارجية البريطانية فى نفس الموضوع فى :

الجنان ، أول مايو ١٨٧٨ ، ص ص ٢٨٩ - ٢٩٤ .

فقد تمسكت إنجلترا بأن هذه المعاهدة لما كان من شأنها تغيير معاهدات أوروبا وإجحاف بمصلحة كل دولها ، فلا يمكنها أن تعترف بصحتها ما لم تتفق عليها الدول التى وقعت معاهدة باريس . فالمسائل التى تؤول إلى مصلحة دول أوروبا يكون إبرامها باتفاق هذه الدول ، أى أن جميع المسائل المذكورة فى معاهدة سان إسطفانوس تعتبر موضوعاً للبحث فى المؤتمر ، وكل تغيير فى الشروط المقررة فى المعاهدات السابقة لا يعتبر صحيحاً إلا إذا اتفقت عليه الدول.

انظر: الجنان ، عدد يوليو ١٨٧٨ ، ص ص ٤١٥ - ٤١٦ .

" أنه لما كانت الدولة العثمانية مضمونة بتينك المعاهدتين ١٨٥٦ و ١٨٧١ ، لأن جميع الدول الكبيرة وبعض الدول الثانوية ترى لنفسها فيها مصالح كبيرة ، وكانت معاهدة سان ستيفانو غير مراعية لها ، لابد من تغيير ما ترى الدول لزوماً لتغييره فيها ، ووضع معاهدة أخرى تقوم مقام معاهدة ١٨٥٦ و ١٨٧١ ، لتكون دستوراً للسياسة من الآن وصاعداً فى الممالك العثمانية والإمارات المجاورة لها."

بل وتحددت الأمور التى يتم التفاوض حولها بما يحقق نفس أهداف معاهدة سان اسطفانوس ، مع عدم انفراد روسيا بتقرير تلك المسائل دون موافقة الجماعة الأوروبية :

- رومانيا والصرب والجبل الأسود : "والظاهر أن الدول قاطبة مصممة على منحها الاستقلال وضم بعض الأراضي إليها ، والخلاف يكون من جهة مقدار تلك الأراضي ، فإن النمسا لا تسلم بأن يعطى لها ما يمكنها من الإضرار بها بإغراء الأمم السلافية الخاضعة لها إلى المجاهرة بالعصيان طلباً للاستقلال."

- بلغاريا :- " فإنه قد تحقق أن الدول تروم منح الأمم الساكنة فى شمالى السلطنة فى أوروبا ما يتكفل براحتها وسكونها ، ويكون قاطعاً للفتن والحروب ، على أنها لا ترضى بأن تكون شاملة لأمم غير بلغارية أى سلافية بحيث تصبح السيادة لهم والقوة فى أيديهم ، فيضفون المسلمين واليونان ، فتزول جميع الموانع التى تمنع تقدمهم جنوباً للاستيلاء على سائر السلطنة فى أوروبا ، قياماً بحق السياسة الروسية ، أو غير ذلك مما يحق لدول أوروبا أن نخشى عواقبه . -

وهو الأمر الذى يحدد لنا أسس وحقيقة السياسة الشرقية فى قانون أوروبا العام،
والتي يمكننا إيجازها فى:

أولاً : تعزيز الهوية المسيحية للإمارات والأقاليم التي شكلت "دار عهد" الدولة
العلية فى أوروبا ، أو التي كانت دار إسلام ولم ينتشر الإسلام بين
سكانها ، من خلال عدد من الإجراءات ، بداية بالتدخل لتحسين
أحوالهم ، وانتهاء بإعلان استقلالها وقبولها كدول ذات سيادة فى إطار
الجماعة الدولية الأوروبية ، وبحدود جديدة لم تعرفها طوال تاريخها ،
وإنما بالحدود التي تمكنها من استيعاب أو فصل الإمارات والأقاليم
والمناطق ذات الأغلبية المسلمة عن بعضها البعض . فالدول الأوروبية
تؤمن نفسها بقاعدة عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية لها واعتبار
ذلك من الأمور السيادية ومن قواعد قانون أوروبا العام ، وإن كان لا
ينطبق على تدخلاتها فى صميم الشئون الداخلية للدولة العلية.

ثانياً: رفض قيام علاقات للجماعة الدولية الأوروبية مع المناطق والأقاليم التي
شكلت "دار إسلام" الدولة العلية فى أوروبا ، مثلما "ترفض انضمامها
كوحدة دولية مستقلة ، ضمن مشروعها القائم على أساس تعزيز الهوية
الخالصة والثقافة المسيحية للأسرة الأوروبية ككل" . وإن عملت على
تجزئة هذا الوجود وتحويله إلى مناطق معزولة لا تتوافر لها مقومات
الوحدة السياسية.

ثالثاً: الوصول بالمسألة الشرقية إلى أهدافها الحقيقية ، كما خطط لها بالفعل أو
بالتعريف وهي تصفية الوجود الحضارى العثمانى على أرض القارة ، بعد
استنفاد أغراضها المرحلية كدويلات ومناطق فاصلة أو حاجزة بين القوى
المتصارعة داخل الجماعة المسيحية الأوروبية . وسواء على مستوى

ولذلك صار التصميم على قسمة البلغار التي خططتها معاهدة سان استيفانو إلى قسمين أو ثلاثة أقسام ؛
فيكون قسم منها للبلغار ، والآخر مسلم ويونانى ، أو يكون القسم المسلم منها منفصلاً عن القسم اليونانى ،
ولا يوافق أوروبا أن تضعف جميع الأجناس التي تكون سورا بمنع انقراض السلاف على جنوب السلطنة .
- إرضاء المسيحيين الذين لا تشملهم الولايات السابقة ، وقد خيل لليونان أن هذا يكون بضم تساليا وبيروس
وكريت إليها ، وأن تنال الولايات اليونانية العثمانية الاستقلال الذاتى .
- تخفيض الغرامة الحربية التي ألفتها المعاهدة على عواتق العثمانيين ، والاكتفاء ببعض الأراضى التي ضمتها
روسيا لنفسها ، مع تسوية مسألة بيساريا .

- ألا يكون ترتيب هذه الأمور منوطاً بروسيا ، فلا بد أن تشارك الدول فى ذلك وأن تتعاون عليه .

انظر: الجنان، عدد يوليو ١٨٧٨، ص ص ٤١٦-٤١٧ .

أ.د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

العلاقات بين القوى الأوروبية الكبرى أو العلاقات بين دول البلقان ذاتها^١ .

"فرومانيا قد أنشئت كدولة سنة ١٨٥٩، بتشجيع من فرنسا والنمسا بعد أن كان آل عثمان قد استعادوها في صلح باريس ١٨٥٦، ونرى الدعم الروسي والنمساوي قد أدى إلى انتصار المتمردين في الجبل الأسود، وإقامة دولة واسعة الرقعة بما ضمت من أودية خصيبة لها ساحلها الخاص على بحر الأدرياتي على حساب مسلمي الهرسك عام ١٨٦٠ .

وانسحب الأتراك من الصرب سنة ١٨٦٢، بتدخل من فرنسا والنمسا حتى استقلت صربيا استقلالاً تاماً في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، ورحلت إثره الجيوش العثمانية نحو الشرق تاركة حدودها القديمة من خلفها، لتقوم فيها دول مستقلة تكون لنفسها حدوداً قومية جديدة، طبقاً لما استقرت عليه معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ .

فروسيا التي منحت أجزاء من أرمينية، كي يصبح ثغر باطوم تابعاً لها، منحت أجزاء من بسارابيا مقابل اعترافها بوحدة رومانيا واستقلالها . واستقلت رسمياً صربيا بعد أن ألحقت بها أربعة أجزاء إسلامية من البوسنة والبنانيا، كما استقل الجبل الأسود بعد أن اتصل ببحر الأدرياتي على حساب البوسنة - الهرسك، وأجزاء أخرى من ألبانيا^٢ .

^١ W. Miller, Op., Cit., P.4 .

Edson L. Clark , The Races Of European Turkey, (New York: Dodd , Mead & co. , 1878, P.P.507 et seq.).

L.S. stravrians, The Balkans 1815-1914 , (New York: Holt , Rinehart & Winston , 1963, P.P. 64-69).

^٢ د. عزالدين فودة ، رسالة في النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢-٦٣ .

وانظر خطاب جلادستون في البرلمان البريطاني عقب توقيع معاهدة برلين مباشرة في :

الجنان ، عدد ١٥ أغسطس ١٨٧٨ ، ص ص ٥١٣-٥١٦ .

إذ يقرر مزايا المعاهدة بأن رومانيا صارت مستقلة بعد أن كانت إمارة خراجية ، وقد ضمت إليها أراضي جديدة . وأن الصرب كانت خراجية أيضاً وقد أصبحت مستقلة بعد أن توسعت أراضيها . أما الجبل الأسود فكان مستقلاً على أن الدولة العلية لم تكن تعترف باستقلاله ، أما الآن فقد اعترفت بذلك الاستقلال وضمته إليه أراضي . وسيصير توسيع حدود اليونان.

كما يقرر أنه قد نشأ عن الاتفاقية أن سبعة ملايين من الذين كانوا خاضعين للباب العالي ، قد أصبحوا أحراراً مثلنا ، وقد يقال أن التقسيم لم يطل الدولة العلية ، غير أن الواقع أن سبعة ملايين قد خرجوا بأراضيهم وبحدود جديدة من تحت سيادتها . وإذا أضفنا إلى ذلك أن البلغار إمارة مستقلة بالفعل دون الاسم ، وأنه قد جرى تسليم البوسنة والهرسك بشروط مبهمة إلى النمسا ، وأن كلا من البلغار والبوسنة والهرسك ، قد فصلوا عن السلطنة فصلاً تاماً ، وإن كانوا غير حاصلين على ما حصلت عليه رومانيا والصرب والجبل الأسود فقد خسرت الدولة العلية من ممالكها الأوروبية بالفعل وليس بالاسم أربعة ملايين ونصف آخرين بخلاف السبعة ملايين . فإذا كان عدد رعايا الدولة العلية في ممالكها الأوروبية سبعة عشر مليوناً ، فإن مجموع الذين استقلوا

وهناك عدد من الحجج التى تذرعت بها الجماعة الأوروبية لتقليص الوجود الحضارى للدولة العلية ، منها ضرورة تراجع حدود السلطنة إلى جبال البلقان وليس نهر الطونة ، لأنها سوف تصان بسلسلة جبال لا تقطع إلا بمعابر قليلة يسهل سدها ، عوضاً عن أن تصان بنهر طويل لا يتيسر الدفاع عنه ، وأنه إذا أحصنت تلك المعابر الجبلية يصبح الحد الجديد منيعاً .^١ فى حين كان هدفها الحقيقى ومنذ عام ١٨٥٦ هو إبعاد نهر الدانوب - بأهميته القصوى فى قانون أوروبا العام - عن أية مؤثرات حضارية غير مسيحية ، يمكنها التغلغل عبر النهر نحو وسط وغربى القارة.

كما عملت على فصل البوسنة والهرسك عن باقى ممتلكات الدولة العلية، وأحاطتها من كل جوانبها بدول وإمارات مسيحية ، قطعت الاتصال المباشر بين الأستانة وبين الأراضى التى شكلت دار إسلام الدولة العلية فى القارة ، مبرراً لوضعها تحت الإدارة النمساوية . وهو لفظ غامض لم تتخذ الجماعة الأوروبية أية خطوات لتحديده و لا الحقوق والواجبات التى تلتزم بها النمسا فى إدارتها للإقليم ، ولا المدة التى تظل فيها خاضعة لهذا الاحتلال .

"مثلما قامت الجماعة الأوروبية بتوسيع خططها ونشاطاتها لاستيعاب بلاد أوروبا الشرقية ، وظهرت النزاعات والتوترات العرقية فى هذه البلاد ، وباركت الدول الأوروبية ما تقرّفه العصابات والانتفاضات الأرثوذكسية والكاثوليكية من جرائم ضد المسلمين ، واقتطاع أقاليمهم وأراضيهم وطردهم منها ، مما عبر عن رفض أوروبا القاطع لأى حيوية إسلامية فى أراضيها"^٢ .

أو أحدثت تغييرات سياسية مهمة فى علاقاتهم بالباب العالى هو إحدى عشر ونصف مليون نسمة . فمن يا ترى يدعى بعد ذلك أن الأراضى العثمانية لم تبت مقسمة ، وربما قيل أنه قد جمعت قوة السلطنة وازدادت قوتها بجمعها ، غير أنه لا يخفى أن هذا الجمع هو كجمع قوة إنسان بتكسير أعضائه .
انظر نصوص الاتفاقية فى:

الجنان ، أول أغسطس ١٨٧٨ ، ص ص ٤٧٩-٤٨٩ .

وكنز الرغائب فى منتخبات الجوائب ، فى محمود الدغيم ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٢-٣٣٨ .

W. Miller, Op., Cit., P.P. 391 et seq.

^١ الجنان ، عدد ١٥ يوليو ، ١٨٧٨ ، ص ٤٤٨ .

^٢ د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

الجنان ، عدد أبريل ١٨٧٨ ، ص ٢١٥ .

بل قيل إن هذا الاحتلال فى صالح الدولة العلية ، فطالما كانت البوسنة والهرسك عرين أهل الثورة والعصيان ، ومن أصعب الأمور على الدولة أن تحفظ الراحة والانتظام فيهما ، بعد أن أمستا منقطعتين عن الأستانة بإمارة بلغارية مستقلة فعلاً ، ولا يمكن لجيوش الدولة العلية الاستقرار داخلها ، علاوة على أن البوسنة والهرسك هى مسند الأراضى الضيقة الواقعة عند ساحل دالماشيا ، وأن الدولة التى تملك تلك الأراضى ينبغى أن تملك البوسنة والهرسك ، فيكون من المنطقى أن تستولى النمسا عليهما .

"وقد هدفت معاهدة برلين إلى تنظيم عملية تبادل مواقع السيطرة فى النظام العالمى الذى أفرزته الحروب ، لإخراج العثمانيين ومن والا هم من المسلمين من الجماعة الأوروبية . فلم يكن خروج العثمانيين من البوسنة والهرسك خروجاً اعتباطياً ، كما لم يكن دخول الإمبراطورية النمسوية - المجرية كذلك .

"فالنمسا كان لها القدر المعلى ، إذ أصبحت دولة الاحتلال والإدارة فى البوسنة والهرسك ، وعزفت عن منطقة سنجق نوفى بازار التى تصل بين الصرب والجبل الأسود ، فأعطيت مؤقتاً للدولة العلية . وقد رغب فى ذلك لعدم ضم السنجق إلى البوسنة والهرسك ، حتى لا يكون طريقاً إلى اتصال مسلمى البوسنة بغيرهم من مسلمى البلقان ، مثل قوصوة ومقدونية وألبانيا وغيرها من المناطق الآهلة بالمسلمين" .^١

"وقد أدرك هذا سكانها المسلمون الذين ثاروا فى وجه المحتلين أول ما ثاروا فى بانيا لوكا . فقد بدأت منذ عام ١٨٧٨ حروب جديدة للتصفية ، أوضحت أن ما يتفق عليه فى المؤتمر من الحقوق المدنية والسياسية للأقليات وعدم التمييز فى الاعتقادات الدينية وحقوق الأجانب كان شيئاً ، وأن ما تنفذه جيوش المحتلين الأوروبية فى ميادين الصراع ضد العسكر المغلوبة والمدنيين العزل كان شيئاً آخر . ويكفى هنا أن نشير إلى أن سلطة الاحتلال التى ضمت البوسنة والهرسك بعد ذلك إلى الإمبراطورية النمساوية سنة ١٩٠٨ ، عملت على إضعاف الهوية الإسلامية لشعب لا يعدون أنفسهم سلافاً ولكن مسلمين" .^٢

١. د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
٢٥٠ م : تتبأ عساكر النمسا والمجر ولايتى بوسنة وهرسك ، ويناط بها أيضاً أمر إدارتهما . وحيث لا تريد أن تتولى إدارة سنجقية يكى بازار الممتدة بين الصرب والجبل الأسود على الخط الجنوبى الشرقى ما وراء ميتروتسه ، فالإدارة العثمانية تبقى معمولاً بها هناك . وحيث أن المراد إقرار الأحوال السياسية الجديدة وحرية المواصلات وتأمينها ؛ فدولة النمسا والمجر تحفظ لنفسها الحق بأن يكون لها ثكنات وطرق تجارية وعسكرية فى جميع الجهات المذكورة .

٢. د. عز الدين فودة ، رسالة فى النظرية العامة للحدود ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .
انظر احتجاج الباب العالى على المذابح التى ارتكبت فى حق مسلمى البوسنة والهرسك بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٨٧٨ ، ورد النمسا عليها فى ١٤ أكتوبر فى :

Luigi Albertini , Op.cit, Vol. I, P.P. 20 et seq.

ويصف أندراسى رئيس وزراء النمسا الموقف بأن العساكر النمسوية فى بنالوكة اقتصرت على أن تدفع هجوم أولئك القوم "المتوحشين" ، وأن على الباب العالى أن يطابق بين سيرة عساكرنا الإنسانية وبين العصاة الذين انهمكوا فى الفتك والتمثيل بمن قدروا عليه . وأن القصد الذى حدانا إلى تبور هذه البلاد اتضح من الإعلان الذى نشرته دولتنا . فلو أنا قصدنا بالخصوص مراعاة النصارى دون مراعاة المسلمين وغيرهم ، لكان ضررنا من ذلك أقل وخسارتنا أخف ، وكان علامة على أننا نروم استئصال المسلمين ، والحال أننا نروم حمايتهم ، كما نروم حماية النصارى"

فقد دأبت قوات الاحتلال النمساوى والعصابات الصربية والكرواتية المدعومة من قبل النمساويين والمجريين على حروب التصفية عن طريق القتل والتهجير والاعتصام ، وسلخ أجزاء من أراضي البوسنة والهرسك وضمها إلى جيرانها في كرواتيا وصربيا والجليل الأسود . كأن سلخت سواحل الهرسك الجنوبية الغربية الواقعة على ساحل الإدرياتي وألحقها بالوحدة الإدارية في سبليت الكرواتية ، تماماً مثلما فعلت بسلخ إقليم السنجق الذي ضم فيما بعد لصربيا ، وما فعلته حين ضمت جزءاً آخر من أراضي الهرسك الشرقية إلى الجبل الأسود ، ثم جعلت له منفذاً على البحر .

"وهكذا ظهرت البوسنة - الهرسك في التخطيط النمساوى إقليماً محصوراً وأرضاً حاجزة أو حامية للسور الأمامي للكاتوليك (كما كانوا يسمون كرواتيا) ضد عدوان الصرب ، وبهذا المنطق الجيوبوليتكى رعت النمسا مصالح أبناء دينها الكروات ، فهي تعطى ساحل البوسنة على البحر الإدرياتي إلى كرواتيا ، وهي تجعل منها حداً طبيعياً ، أو إن شئت فقل دويلة حاجزة تحول دون تصادم الصرب الأرثوذكس مع الكروات الكاثوليك ، ولا تلج إلى البحر زيادة في إضعافها كدويلة للمسلمين . فمن مصلحة كرواتيا الإستراتيجية ؛ ألا يكون بينها وبين الصرب حدود مشتركة ، وأن تكون البوسنة دولة أو منطقة حاجزة بينهما" .

ولاشك أن تطور الأحداث بهذا الشكل كان غير متوقع بالنسبة للمسلمين الذين كانوا ربطوا مصيرهم بالدولة العلية . فبعد عدة قرون من الارتكان على الواقع العثماني والاستقرار الذاتى ، لم يخطر ببالهم إمكانية أن يجدوا أنفسهم خارج دار الإسلام ، لذلك فضل الكثيرون الهجرة نحو الجنوب إلى المناطق التى بقيت فى إطار الدولة العثمانية ، حتى أصبحت هذه الهجرة خطراً يهدد بتفريغ البوسنة من المسلمين .

وموقف الجماعة الأوروبية من المناطق الإسلامية فى البوسنة والهرسك ، هو ذاته موقفها من المناطق الإسلامية فى ألبانيا وتراقية ومقدونية ، فهي جميعاً كانت دار إسلام تضم عدداً كبيراً من السكان المسلمين ، وكان على الجماعة الأوروبية العمل على عدم

المرجع السابق ، ص ٦٥ .

ومما هو له دلالة رد بسمارك على اعتراض الدولة العلية على احتلال النمسا للبوسنة - الهرسك بأن " الغرض من مؤتمر برلين ليس رعاية المصالح العثمانية ، بل رعاية مصالح " أوروبا والمدنية " ، وقد اتفقوا على جعل البوسنة والهرسك تحت حكم النمسا . " وتوجد نظمات البوسنة وهرسك الداخلية التى قررتها النمسا فى :

محمود الدغيم ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ - ٣٧١ .

خاصة المادة الثامنة التى تنص على أن نظارة الخارجية النمساوية تتولى الأعمال المختصة بعلاقة البوسنة والهرسك مع بقية الدول الأجنبية ، و المادة العاشرة التى تقسم الحكومة إلى دائرة المصالح الداخلية ودوائر المصالح العدلية ودوائر المصالح المالية

الاعتراف بتلك الوحدات والأقاليم ضمن مشروعاتها الحضارية القائم في شرقي وجنوبي أوروبا ، ومحاولة حصر تلك الوحدات كمناطق حاجزة وضعيفة ، لا تقدر على الوقوف بمفردها بعد سلخ الأجزاء الأكثر حيوية منها ، وإنما مجرد "معازل" يكتفى وراءها عدد من السكان غير المرغوب فيهم ، وغير المسموح لهم بالانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

فهى لا تكتفى برفض قبول تلك الوحدات ذات الأغلبية المسلمة فى جماعتها الدولية ، مثلما سارعت إلى قبول الوحدات المسيحية ، وإنما سلخت عنها عدداً من الأقاليم الحيوية لصالح تلك الوحدات المسيحية ، فضمت الصرب أقاليم ايفرانية وقورشونلى ولسكوفاج ، كما جرى تسليم بورجورتزا وبوز وأنتيبارى (بارى) إلى الجبل الأسود .

الأمر الذى أدى إلى حدوث النزاع بين الألبان وبين الجبل الأسود ، وتدخلت أوروبا لمواجهة العصبة الألبانية التى تشكلت للدفاع عن حقوق الأمة الألبانية ، وللحفاظ على وحدة ولاياتها الأربع : يانيا وأشقودرة ومناستر وقوصوة ، وأصرت الجماعة الأوروبية على إعطاء ثغر دلسينو الإسلامى إلى الجبل الأسود ، وهددت الدولة العلية بالقيام بمظاهرة بحرية فى مياهها الإقليمية إذا رفضت هذا الضم . فما كان منها إلا أن وافقت على التنازل عن دلسينو بشرط عدم القيام بالمظاهرة البحرية ، والمحافظة على أرواح وممتلكات المسلمين والمسيحيين فيها و بقاء دينوش وجرودا فى يد الدولة العلية ، وعدم إعطاء الجبل شيئاً من أملاك الدولة فى المستقبل^١ .

^١ انظر : مصطفى كامل باشا ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ص ١٨ - ٢٢ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مرجع سابق ، مادة الأرناؤوط ، ٣م ، ١٨ع ، ص ص ١٠٩ - ١٥٥ .

W. Miller , Op.cit, P.P. 392 et seq .

فقد تشكلت العصبة الألبانية فى يونيو ١٨٧٨ للدفاع عن دار الإسلام فى مواجهة أمم البلقان التى صارت مستقلة : اليونان والجبل وصربيا ، ولكل منها تطلع نحو أرض الألبان . ولم يقتصر الحال على ذلك ، فالإمبراطورية النمساوية من ناحية ، وإيطاليا من ناحية أخرى تهتمان اهتماماً خاصاً بما يجرى فى ألبانيا .

فأرض الألبان تقع جنوبى الجبل الأسود ، وتحدها من الشمال الشرقى صربيا ، ومن الشرق إمارة البلفار ، ومن الغرب بحر الأدرياتيك . ولما رأوا أن بلادهم محفوفة بالأخطار وأن الدولة العلية مشغولة عنهم ؛ شكلوا فيما بينهم حكومة لها نظامها للدفاع عن بلادهم ، ووضعوا لائحة لذلك ؛ منها أن الأهالى لا يعترفون بغير الدولة العلية عليهم ، وأنهم عازمون على حفظ حقوق السلطنة ، ويتنقى كل من يتعمد الاحفاف بهذه الحقوق ، وترحيهم بانحياز إخوانهم القاطنين فى الولايات المجاورة لبلادهم ، وحث المسلمين فى البلقان عموماً على أن ينضموا إليهم للحفاظ على حقوقهم ، ولا يسوغ لأحد منهم أن يتوجه إلى الصرب والجبل الأسود ، ولا يسوغ للوالى العثمانى أن يتدخل فى مصالحهم ، إلا إذا حدث ما يوجب ذلك .

ويعتبر المؤرخون قيام الإمبراطورية النمساوية بضم البوسنة - الهرسك إليها في ٥ أكتوبر ١٩٠٨ هي نقطة البداية الحقيقية والمباشرة للحرب العالمية الأولى . فالنمسا - بمساندة دول الجماعة الأوروبية - قد تذرعت بسوء الإدارة التركية وعدم ارتقائها إلى مصاف الدول المتقدمة ، سبيلاً لفرض إدارتها على البوسنة والهرسك . وهو الأمر الذي قد اعترضه بعض التغيير - في اعتقاد ساسة النمسا - إثر قيام ثورة تركيا الفتاة ، وإعلانها إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية على نظم الحكم في الولايات العثمانية ، الأمر الذي قد يقودها إلى المطالبة بإعادة البوسنة والهرسك إليها .

ولقد أثار قرار الضم أزمة دبلوماسية حادة بين دول الجماعة الأوروبية ، استناداً إلى ضرورة الحصول على موافقة كل الدول التي اشتركت في مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، وعدم الانفراد باتخاذ أية خطوات يترتب عليها المساس بالتكامل الإقليمي للدولة العلية ، بدون موافقة باقي دول الجماعة الأوروبية .

وقامت صربيا بمحاث الدول الكبرى على التدخل ضد النمسا ، التي خرقت اتفاق برلين دون اعتبار لحقوق الدول الأخرى ، وأنها إذا فشلت في منع النمسا من ضم البوسنة والهرسك إليها ، فمن العدالة المطالبة بتعويض إقليمي مناسب ، وهو اقتسام سنجق نوفى بازار - الخاضع للسيادة التركية - بينها وبين الجبل الأسود^١ .

^١ Luigi Albertini , Op.cit, Vol . I , P.P. 216 - 225 .

Rene Pinon , L'Europe et La Jeune Turquie , Les Aspects Nouveaux de La Question D'orient , (Paris : Librairie Academique , 1913 , P.P. 153 et seq) .

Joseph S. Roucek, Balkan Politics : International Relations in No Man's Land, (California, Stanford Univ. Press , 1914, P.P. 81 et seq) .

على حين يبدو الأمر بشكل اتفاقى ، بدءاً بإنكار وجود اتفاق سرى بين روسيا والنمسا ، تعهدت فيه الأولى بعدم معارضة ضم البوسنة والهرسك إلى النمسا ، مقابل تأييد الأخيرة لأية مبادرة روسية تهدف إلى فتح المضائق التركية أمام السفن الحربية الروسية . ومروراً بإعلان بلغاريا استقلالها عن الدولة العلية في نفس يوم ضم البوسنة والهرسك إلى النمسا . وقيام النمسا بإعلان تنازلها عن احتلالها لسنجق نوفى بازار ، حتى لا يصبح جزءاً تابعاً لما قامت بضمه من أراضي البوسنة والهرسك ، بحجة إقناع الدول الكبرى بأنها لا تهدف إلى مزيد من التوسع في جنوب البلقان ، وأنها لا تسعى إلى السيطرة على إقليم مقدونية .

ثم مطالبة صربيا بهذا السنجق ، كنوع من التعويض رغم عدم تبعيته لأى منهما منذ البداية ، وإصرار ألمانيا على مساندة حليفها النمسا ، بشكل غير منطقي ومخالف لقواعد التحالف بينهما . وانتهاءً بإجبار الدولة العلية على التنازل عن الإقليم ، مقابل ٢,٥ مليون جنيه تركى في ٢٦ فبراير ١٩٠٩ . وفى الحقيقة فإن هذا الاتفاق واعتراف الدولة العلية رسمياً بهذا الضم ، أثار في نفوس أهل البوسنة مشاعر الإحباط بشكل لا يوصف ، ويبدو واضحاً في "مذكرة مسلمى البوسنة " إلى البرلمان العثمانى .

Pierre Renouvin , La Crise Europeenne et La Grande Guerre (1904 - 1918), (Paris: Librairie Felix Alcan , 1934 , P.P. 83 - 86) .

وقد علق أهالي البوسنة آمالهم على موقف مجلس المبعوثان ، الذى انعقد لطرح الثقة فى حكومة كامل باشا ، الذى أشيع أنه اتفق من وراء ظهر البرلمان على ضم البوسنة إلى النمسا ، وتقدم على فهمى حاييتش بكتابه إلى المجلس ، بادئاً بنواب المناطق العربية "لكى يتفهموا أهمية البوسنة ، لأنه من المعروف أن الكثيرين منهم لا يعرفون تماماً أهميتها " ، معرباً عن الصدمة العميقة لبيع الدولة العلية " للذين لم يتقاعسوا أبداً عن التضحية فى سبيل الإسلام ، مقابل مليونين ونصف جنيه ، بينما هم على استعداد لدفع عشرة ملايين ، وحتى بيع أطفالهم ، لكى يبقوا فى إطار الدولة العثمانية" ^١ .

وكان تشكيل " العصبة البلقانية " من الدول والإمارات التى استقلت عن الدولة العلية ، ومساندة دول الجماعة الأوروبية لها فى اقتسام كل الممتلكات العثمانية فى القارة ، مظهراً أكثر وضوحاً وأصدق دليلاً وحجة على مضمون السياسة الشرقية ، و على رفض الجماعة الأوروبية لأى وجود إسلامى مستقل على أراضيها .

فقد تشكلت العصبة فى مارس ١٩١٢ من خلال التحالف بين صربيا وبلغاريا ثم بلغاريا واليونان ثم انضمام الجبل الأسود إليها ، من أجل اقتسام الممتلكات الإسلامية فى القارة ، مع تنصيب قيصر روسيا حكماً فيما شجر بينها من خلافات ^٢ .

فالتحالف الصربي البلغاري تضمن الاتفاق على تقسيم البلاد العثمانية التى كانت دار إسلام ، على أساس أن تعترف صربيا لبلغاريا بكل الأراضى الواقعة شرق جبال رودوب ونهر ستروما ، وتعترف بلغاريا لصربيا بكل الأراضى الواقعة شمالى جبل شاروغريه . أما الأراضى الواقعة بين المنطقتين ، أى بين جبل شاروغريه ورودوب والأرخبيل وبحيرة أوخريده ، فإذا رأى الطرفان أنه يستحيل جعلها ولاية مستقلة ، فيعتمد فى تسوية مسألتها على عدة قواعد منها:

● تعهد بلغاريا بقبول خط حدود غوليمى عند آخر الحدود الصربية البلغارية القديمة قاطعاً نهر وردار إلى بحيرة أوخريده . أو أى خط حدود يستصوبه جلالة القيصر الروسى ويقضى به .

● أن كل خلاف ينشأ فى تأويل أو تنفيذ هذا الاتفاق يعرض على روسيا للبت فيه بقرار ملزم على إثر تصريح أحد الطرفين بعدم إمكان الاتفاق مباشرة .

^١ محمد الأرنؤوط ، الإسلام فى يوغوسلافيا ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٨-١٨٩ .

^٢ لمزيد من التفاصيل انظر:

Henry N. Haward , The Partition Of Turkey : A Diplomatic History 1913 - 1923 , (New York :Howard Fertig , 1966 , P.P. 22 et seq).

Luigi Albertini , Op.cit, Vol. I , P.P. 364 et seq .

وقد شكلت الأراضي الوسطى تلك ، أى مقدونية ما بين خط غوليمى وبحيرة أوخريده غرباً ووادى ستروما شرقاً موضعاً للخلاف والحرب بين الطرفين ، فيما يعرف بالحرب البلقانية الثانية.

وهناك عدد من الأمور المتعلقة بسياسة ودبلوماسية الجماعة الأوروبية أثناء الحرب البلقانية الأولى (أكتوبر - نوفمبر ١٩١٢) ، والتي ترتب عليها نجاح الدول البلقانية فى احتياح معظم الأقاليم التركية باستثناء أدرنة و يانيا وأشقودرة^١ ، والتي نلاحظها فى سياستها الشرقية المعاصرة :

أولاً: الإعلان عن عدم إمكانيتها تجاهل الوضع الإقليمى الجديد المترتب على نشوب الحرب ، رغم الإنذار الجماعى فى أكتوبر ١٩١٢ للدول البلقانية بأنها لن تعترف بالتغيرات الإقليمية التى قد تترتب على الحرب . بل طالبت فى مؤتمر الصلح بلندن بضم مدينة أدرنة العاصمة الثانية للدولة العلية بتاريخها الحضارى وأضرحة سلاطينها ، إلى بلغاريا رغم فشل القوات البلغارية والصربية فى الاستيلاء على هذه المدينة حتى ٢٥ مارس ١٩١٣ .

فقد انعقد مؤتمر الصلح فى لندن فى ديسمبر ١٩١٢ وحضرته الدولة العلية وبلغاريا والصرب واليونان والجبل الأسود تحت رقابة مؤتمر السفراء الذى يعكس موقف الجماعة الأوروبية من النمسا وإنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا . وأملت صربيا شروطها فى الجلسة الثانية للمؤتمر مطالبة بتنازل الدولة العلية عن جزر بحر إيجه وفى جملتها كريت ، وعن كل أملاكها فى أوروبا ؛ وفى جملتها ألبانيا التى يوضع لها قانون ووضع خاص ، بحيث لا يبقى لها سوى جزيرة غاليبولى وضواحي البسفور والأستانة ، وحدودها هى خط تقسيم تكفور طاغ إلى ميديا.

^١ Pierre Ronouvin , La Crise Européenne , op.cit, P.P. 129- 138 .

Rene Pinon , op.cit, P.P. 295 et seq.

J. Roucek , op.cit, P.P. 43 et seq.

Report of The International Commission To Inquire Into The Causes And Conduct of The Balkan Wars, (Washington D.C.: Carngie Edowment For International Peace, 1914, P.31).

سليم العقاد ، تاريخ الحرب البلقانية بين الدولة العثمانية ودول الاتحاد البلقانى ، (القاهرة : مطبعة الهلال ، ١٩١٣ ، ج١ ، ص ٣٣ وما بعدها) .

د. سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ، الجزء الأول ١٨٩٠ - ١٩١٨ ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ط٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠٤ - ٣١٠) .

ويعكس التنازل السريع للدولة العلية مقدار الضغوط الأوروبية عليها لإجابة هذه المطالب ، فقد عرضت في جلسة ٢٨ ديسمبر أن تبقى أدرنة كولاية عثمانية ، وتستقل ألبانيا إدارياً تحت سيادة السلطان ويحكمها أمير عثماني لخمس سنوات ، وتستقل مقدونية إدارياً وتكون قاعدتها سالونيك ، ويتولاها أمير ينتمى إلى دولة محايدة ، وأن تبقى جزر بحر إيجه تابعة للدولة العلية ، وأن ينظر في تسوية مسألة كريت بين الباب العالي والدول الكبرى.

ثم عرضت في ٣٠ ديسمبر تنازلاً عن جميع الأراضي التي احتلتها دول العصبة غربى أدرنة ، واستقلال ألبانيا على أن تعين الدول الكبرى حدودها ، واستبقاء ولاية أدرنة والجزر ، وتفويض الدول الكبرى في أمر كريت . ثم تنازلت في ٣ يناير ١٩١٣ عن قسم من ولاية أدرنة ، ثم وافقت في ٦ يناير على أن تمر الحدود قرب أدرنة ، تاركة المدينة للدولة العلية ، ثم التنازل عن الضفة اليمنى لنهر (مريج) مارتيزا ، الذي يمر عبر مدينة أدرنة ، وهكذا^١ .

بل وقامت الجماعة الأوروبية بتوجيه الإنذار النهائي للدولة العلية في ١٧ يناير، وإجبارها على ترك أدرنة لدول البلقان ، وعلى تحكيم أوروبا في حل مسألة الجزر . ثم إن أوروبا سوف تساعد الحكومة العثمانية على تأمين مصالح المسلمين ، والمحافظة على حرمة المساجد والمعابد في مدينة أدرنة وولايتها .

وأنه إذا عادت الحرب ونشأ عن عودتها وضع الأستانة أو الولايات العثمانية في آسيا موضع البحث ، فلا يلوم الباب العالي إلا نفسه ، ولا يرجو مساعدة الدول الأوروبية له في الخلاص من الخطر . ثم إنه لا غنى للدولة بعد عقد الصلح عن مساعدة الدول الكبرى مادياً ومعنوياً لإزالة ضرر الحرب ولتقوية مركزها في الأستانة والانتفاع بأملاكها الواسعة التي تؤلف منها قوتها الحقيقة .

فعلى حكومة السلطان ألا ترجو من مساعدة الدول الفعلية لها إلا بقدر ما تبذله من الرغبة في اتباع نصائحها التي ترمى إلى تحقيق المصالح العثمانية والأوروبية معاً . الأمر الذي يذكرنا بمأساة البوسنة والهرسك وسياسات الجماعة الأوروبية إزاءها^٢ .

^١ انظر:

Luigi Albertini , Op.cit, Vol. I , P.P. 423 et seq

Henry Haward , Op.cit, P.P. 33 et seq .

سليم العقاد ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ١ - ٦ .

^٢ Luigi Albertini , Op.cit, Vol. I , P.P. 424 et seq.

Henry Haward , Op.cit, P.P. 35 et seq .

ثانياً: التسوية ومنح القوات الصربية واليونانية والبلغارية المعونات الكافية لإسقاط أدرنة وسالونيك وأشقوردة ، ثم إكمال شروط الجماعة الأوروبية في ٢٢ مارس ١٩١٣ والتي تحدد فيها قواعد المفاوضات اللاحقة في لندن ، وقبول الدولة العلية لهذه الشروط في أول إبريل ، رغم عدم قبول العصبة البلقانية لها ، الأمر الذي ترتب عليه تعديل الشروط الأولى بما يوافق إرادة دول العصبة في ٢١ إبريل.

فقد ترتب على قبول الدولة العلية للإنذار الموجه إليها من دول الجماعة الأوروبية ، والتنازل عن أدرنة ، حدوث انقلاب عسكري وإسقاط الحكومة القائمة ، ورفض الحكومة الجديدة التنازل عن أدرنة ، لأنها " مدينة إسلامية ؛ كانت العاصمة الثانية للممالك العثمانية ، وذات علاقات غير قابلة للانفصال عن سائر بلاد السلطنة . وأن مجرد شيوع خبر التنازل عنها أهاج في الصدور عاطفة الاستياء ، وسببت هيجاناً عظيماً أفضى إلى استقالة الوزارة .

" وأنه إثباتاً لرغبة الحكومة الجديدة في السلم ، وافقت على تفويض دول الجماعة الأوروبية في أمر القسم الواقع على ضفة نهر مريج (مارتيزا) اليمنى من مدينة أدرنة ، وتحتفظ لنفسها بالقسم الواقع على الضفة اليسرى ، إذ لا يخفى أن المساجد وأضرحة الخلفاء وسائر المزارات التاريخية والدينية هي كلها في القسم الواقع على ضفة النهر اليسرى . فبقاؤها تحت سلطة الحكومة العثمانية مباشرة أمر لا مندوحة عنه " .

إلا أن الجماعة الأوروبية أصرت على فرض قراراتها على الدولة العلية متضمنة أن تبدأ حدودها في أوروبا من إينوس ثم تتبع مجرى نهر مارتيزا ثم مجرى نهر أرجين وتنتهى في ميديا ، وكل ما وراء هذا الخط إلى الغرب تنازل عنه للعصبة البلقانية ، ما عدا ألبانيا التي ستتولى الجماعة الأوروبية أمر حدودها وحكومتها. بما يتفق وسياسة القضاء على أى حيوية إسلامية في البلقان ، كما تتولى الجماعة تسوية مسائل جزائر بحر إيجه، وتتنازل الدولة العلية عن جزيرة كريت تنازلاً تاماً.

وهى شروط تم تعديلها بناء على رغبات دول العصبة البلقانية ، بحيث أصبح خط حدود إينوس - ميديا قاعدة للمفاوضات وليس كخط نهائى ، وأن تنازل الدولة العلية عن جزائر بحر إيجه يعتبر أمراً مقضياً ، مع استثناء بعض تلك الجزائر التي سينظر

المزيد من التفاصيل انظر:

Luigi Albertini , Op.cit, Vol. I, P.P. 416 et seq.

Rene Pinon , Op.cit, P.P. 291 et seq.

وقد كان من رأى جبريل أفندى نوراد نكيان وزير الخارجية فى الحكومة السابقة وجوب المحافظة على أدرنة ، لأن فيها جوامع الخلفاء وأضرحتهم ، ففقدتها يضعف هبة الإسلام ويجعل كيان السلطنة فى خطر .

فيما يتقرر بشأنها ، وأن دول الجماعة الأوروبية على استعداد لإطلاع دول العصبة على الحدود المقترحة لدولة ألبانيا في الشمال والشمال الشرقي والجنوب الشرقي . وهو ما تقرر في معاهدة لندن في ٣٠ مايو ١٩١٣ م^١ .

ثالثاً: إيجاد حدود مشتركة بين الصرب والجبل الأسود تمهيداً للتكامل الإقليمي بينهما ، من خلال اقتسام سنجق نوفى بازار بين الدولتين ، رغم تأكيد الجماعة الأوروبية أنها لن تسمح باحتلال السنجق ، بل وتوقع تدخل النمسا (أقرب دول الجماعة إلى المنطقة) عسكرياً إذا لزم الأمر ، لمنع ضم السنجق إلى الدولتين السلافيتين . فهي الآن لا تطمع في مزيد من التوسع الإقليمي في البلقان ، كما أن استيلاء صربيا والجبل على السنجق لا يهدد مصالح حيوية للنمسا هناك ، فما يهمها هو عدم سيطرة دولة قوية على ساحل الإديرياتيك ، وبالتالي التصميم على إنشاء دولة ألبانيا عليه ، ومنع الصرب من الحصول على منفذ بحرى فى تلك المنطقة^٢ .

^١Rene Pinon , Op.cit, P.P. 296 et seq.

J.s. Roucek , Op.cit, P.P. 149 et seq.

Luigi Albertini , Op.cit, Vol. I, P.P. 429 et seq .

H. Haward , Op.cit, P.P. 119 et seq .

إذا تنازلت الدولة العلية بموجب م ١ عن كل الأملاك العثمانية فى القارة الأوروبية الواقعة غربى خط إينوس على بحر إيجه - ميديا على البحر الأسود مع استثناء ألبانيا ، وفوضت ألمانيا والنمسا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا وروسيا بموجب م ٢ أمر تحديد التحوم الألبانية وكل ما يتعلق بألبانيا فى المسائل الأخرى ، وبموجب م ٥ فى أمر مصير الجزر العثمانية فى بحر إيجه ، ماعدا جزيرة كريت التى تنازلت عنها الدولة العلية بموجب م ٤.

^٢د. سمعان فرج الله ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٤-٣١٧.

وقد استندت إلى عدد من الأسباب التى تبرر اتخاذها عن التدخل لمنع اقتسام السنجق ، منها:
- أن الجماعة الأوروبية قد ألزمت نفسها بعدم الاعتراف بأية تغييرات إقليمية فى البلقان . إلا أنها لم تستطع أن تتجاهل الوضع الإقليمي الجديد ، وكان بإمكان النمسا لو أرادت التدخل دون معارضة الجماعة الأوروبية للحيلولة دون اقتسام السنجق ، بعد أن اتضح اتجاه دول الجماعة إلى الاعتراف بالوضع الجديد ، بل ورفضت التدخل لإجبار الصرب على الجلاء عن السنجق.

- أن الادعاء بالخوف من تدخل روسيا عسكرياً لمساندة الصرب ، هو ادعاء لا يستقيم وواقع العلاقات الدولية وقتئذ ، بل وأكد وزير خارجية روسيا فى ٨ أكتوبر ١٩١٢ حق النمسا فى منع الصرب من الاستيلاء على السنجق ، أو إجلائها عنه بعد احتلاله ، إذ لا تتركب النمسا فى هذه الحالة عدواناً على الصرب لأن السنجق هو إقليم تركى لا يمثل جزءاً من أراضي الصرب.

- أن الادعاء بالخوف من تفجر وتوسع نطاق الحرب فى البلقان ، إذا تدخلت باقى دول التحالف البلقاني لمساندة الصرب ضد عمل عسكري غمسى ، هو ادعاء لا يستند إلى واقع . صحيح أن معاهدة التحالف بين الصرب والبلغار تلزم الأخيرة بالتدخل لمساندة الصرب ضد النمسا ، حتى إذا تعلق الصراع بينهما بموضوع السنجق ، لكن لم يكن هناك احتمال للوفاء بهذا الالتزام ، فى وقت تورطت فيه فى الحرب مع الدولة العلية ، فضلاً عن التنافس الحاد بينها وبين رومانيا حول دوبروجة ، وبينها وبين اليونان حول سالونيك ، بل بينها وبين الصرب على مقدونية.

رابعاً: الإبقاء على ألبانيا كدولة حاضرة بين القوى المتصارعة داخل البلقان وخارجه ، إذ وافق مؤتمر السفراء في صيغة عامة غير محددة على تمتع ألبانيا بالاستقلال بضمان الجماعة الأوروبية التي احتفظت لنفسها بالحق في ترتيب وتسوية أمور الدولة الجديدة . ففرضت عليها أميراً أجنبياً هو وليم دي فيد بدلاً من زعيمها إسماعيل كمال بك ، وكلفت هولندا تنظيم الأمور الداخلية والقضاء على معارضة سكانها المسلمون ، وأرسلت إليها ثلاث لجان أوروبية للإشراف على نظام الحكم بما يوافق النمط الأوروبي ولتعيين حدودها الجنوبية والشمالية ، التي تنازعتها اليونان والجبل الأسود ، وإلى ما بعد قيام عصبة الأمم وشكوى ألبانيا من تعدى الدولتين على حدودها.

وقد استمرت المساومات والمفاوضات حول توزيع المناطق والمدن والقرى بين صربيا والجبل الأسود من ناحية واليونان من ناحية ثانية ، ورسمت اللجان حدودها رسمياً ترك مالا يقل عن نصف مليون مسلم ألباني خارج الإمارة تحت حكم الصرب أو الجبل الأسود، ومكن اليونان من نيل جزء كبير من ابيروس ويانينا ، وقيام الجبل الأسود بفرض حصار طويل على أشقوردة التي قررت الجماعة الأوروبية استمرار تبعيتها لألبانيا. مع إبرام النمسا وإيطاليا اتفاقاً سرياً يخولها احتلال ألبانيا إذا اقتضت الظروف ذلك^١ .

وقد استغلت الدولة العلية الحرب البلقانية الثانية التي أثارها اليونان وصربيا والجبل الأسود ورومانيا ضد بلغاريا لاستعادة مدينة أدرنة ، رغم ضغوط الجماعة الأوروبية وتهديداتها ، والتي أقرتها معاهدة الأستانة في سبتمبر ١٩١٣ م^٢ .

^١ Luigi Albertini, op.cit., Vol. I, P.P. 423 et seq.

J. Roucek, op.cit, P.P. 125 et seq .

R. Pinon, op.cit., P.P.297 et seq.

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة الأرناؤوط ، مرجع سابق ، ٣م ، ١٨٤ ، صص ١٣٢-١٣٣ .
وهو ما تحقق بموجب معاهدة لندن في أبريل ١٩١٥ ، إذ وافقت إيطاليا وروسيا وفرنسا وإنجلترا على امتلاك إيطاليا لاولونية ، وتسليم إيطاليا بتقسيم شمالي وجنوبي ألبانيا بين اليونان وصربيا ، على أن يبقى للألبان موطن مستقل ضئيل تهيمن إيطاليا على علاقاته الخارجية .

^٢ وما له دلالة رد الدولة العلية على هذه الضغوط بأنه " لم يغيب عن الأذهان بعد تعهد أوروبا في بدء الحرب البلقانية بتأييد سلامة الأملاك العثمانية ، وعليه فلا يخطر ببال أحد اليوم أن أوروبا التي أحجمت عن التدخل في حسم ما قام من الخلاف بين الحلفاء على الأملاك المقدونية المسيحية ترضى بإكراه الدولة العلية على أن تتناسى أن تراقية هي بلاد إسلامية ، وأن في أدرنة العاصمة العثمانية القديمة أضرحة سلاطينها العظام ، ولكان العالم الإسلامي وقف موقف الحيرة والدهشة لو أن الباب العالي أحجم وهو يرى ما يرتكب من الفظائع والمذابح عن السعى في إنقاذ مسلمي تراقية من تحت نير الاستبداد البلغاري . وأن سلامة العاصمة والدردييل وحماية المسلمين القاطنين فيما وراء خط اينوس/ميديا تقتضى اعتماد خط يضمن هذه المصالح كلها."

Report Of The International Commission, Op,Cit., P.P. 109 et seq.

سليم العقاد ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص ١٣٤ -

مثلاً عملت على حماية الأقليات الإسلامية والشواهد الحضارية الموجودة في بلاد البلقان من خلال اتفاقات ثنائية مع اليونان وصربيا وبلغاريا ، بعد أن تقلص وجودها الفعلي على أرض القارة^١ .

المبحث الثاني :

معايير العضوية في الجماعة الدولية المتمدينة : نفي الآخر

المطلب الأول :

التمدين ومعايير العضوية في الجماعة الدولية :

إذا ما تساءلنا عن ماهية المقصود بالحضارة أو التمدن في إطار القانون الدولي ، فسوف نجد التأكيد على عنصر الحياة الاجتماعية المركبة وعنصر الحكومة القادرة على حفظ النظام على إقليمها وتفهم والتزام قواعد علاقاتها مع غيرها من الأمم من خلال المنظور الأوروبي دون استبعاد الخصائص العقلية والأخلاقية والعادات والأعراف الاجتماعية^٢ .

والفقه الدولي يضرب مثلاً على ذلك بالإمبراطوريات الآسيوية (ومنها تركيا بالطبع) ، والتي طورت نمطاً معيناً من التمدن يختلف عن مثيله الأوروبي في كثير أو قليل من التفاصيل ، وسواء تعلق الأمر بأحكام الأسرة أو الإدارة والقانون الجنائي ، والتي كان من الضروري أخذها في الاعتبار حين السماح للأجانب المقيمين في تلك الأقاليم بالاحتكام إلى قناصلهم .

على أحمد شكرى (تعريب) ، مذكرات جمال باشا ، (القاهرة: مكتبة الهلال ، ١٩٢٣ ، ص ٧١) .
^١ ومثالها المعاهدة مع بلغاريا في سبتمبر ١٩١٣ ، ومع اليونان في نوفمبر ١٩١٣ ، ومع صربيا في مارس ١٩١٤ ، والتي عالجت موضوعات متماثلة : الجنسية التركية وحماية الأقليات الإسلامية والحفاظ على الأوقاف والمؤسسات الدينية .

سليم العقاد ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ١٥١ ، ص ١٥٣ ، ص ١٦١ .
مذكرات جمال باشا ، مرجع سابق ، ص ٧٩ وما بعدها .

Luigi Albertini, op.cit, P.P. 148 et seq.

² Geriut W. Gong , op.cit., P.P. 55 et seq .

H. Smith , op.cit, vol.1 , P. 16 .

بتعبير آخر ، حيثما استطاع السكان تطوير مثل هذا النمط من التمدين بدلالات الاستقرار والحكومة ؛ فإن القانون الدولي يجب أن يأخذ ذلك فى حسبانته ، لأن الدول الأوروبية أعضاء الجماعة الدولية تدخل معها فى معاهدات مثل تلك التى تسمح بمركز قانونى خاص لرعاياها على أقاليم تلك الدول ، أو تنظيم مسائل التعريفات الجمركية و التجارة والبريد ، وغير ذلك من الترتيبات التنظيمية الدولية .

ومن جانب آخر ، فإن الدول الأوروبية عندما تشن حرباً على هذه الدول غير ذات التمدين الأوروبى ، فإنها تلتزم بمراعاة قواعد وقوانين الحرب المتمدينة فيما بينها وكذلك تعقد اتفاقات السلم على ذات النمط الذى تجرى عليه الدول المتمدينة الأوروبية فيما بينها.

وما يهمنى أكثر هو رأى وستلك بأن إقليم تلك الدول غير المتمدينة على النمط الأوروبى يعتبر خاضعاً لسيادتها هى ، ومن نفس مصدر القواعد والأحكام التى تمتلك بها الدول المتمدينة وتفرض سيادتها واختصاصها الإقليمى ، فالسيادة أو الاختصاص الإقليمى للدولة موضوع المناقشة تستمدّها من ذات الأسس و الأسانيد التى تستمد منها الدول المتمدينة سيادتها واختصاصاتها الإقليمية¹ .

ومن ثم ، فلا موضع للحديث عن اكتساب السيادة الإقليمية على أقاليم تلك الوحدات التى طورت نوعاً من التمدين ولو على غير النمط الأوروبى عن طريق أى من أسباب اكتساب الأقاليم التى تعود فى أصولها إلى عدم وجود مثل هذه السيادة الإقليمية ابتداءً أو عدم الاعتراف بسيادة القبائل والوحدات المتوحشة عليها.

ورغم هذا الاعتراف فعلى التمييز فى إطار المجتمعات غير الأوروبية بين نمطين:

• نمط المجتمعات البربرية : وتمثلها الإمبراطوريات الآسيوية التى تعكس نمط التمدين على خلاف أوروبا ، حيث يتم نفي صفة التمدين عنها لمجرد مغايرتها للنمط الأوروبى ، لكنها قد تحوز السيادة الإقليمية على أراضيها ، مثلما تدخل معها الدول الأوروبية فى علاقات تنظيمية معينة . وبالتالي ضرورة التساؤل حول مدى اكتسابها للشخصية القانونية الدولية وعضوية أسرة الأمم من ناحية ، ومدى ضرورة مراعاة بعض قواعد القانون الدولى وأحكامه فى العلاقات معها ، خاصة فيما يتصل بمعاهدات تنظيم التجارة وقوانين الحرب المتمدينة من ناحية أخرى . ويبقى التساؤل الأهم حول أية مكانة يمكنها

¹ L. Oppenheim (ed) , The Collected Papers Of John Westlake on Public International Law , (Cambridge : The Univ. Press , 1914 , P. 112) .

الحصول عليها وأية عضوية فى أسرة الأمم وماهية القواعد والأحكام الدولية التى تطبق على العلاقات مع هذا النمط من المجتمعات غير تامة التمدين أو البربرية فى زعمهم.

• نمط المجتمعات المتوحشة : مثل القبائل الرحل فى أفريقيا والتى لم تعبر بعد عن قدراتها على إنشاء حكومة قادرة على تكريس سيادتها الإقليمية ، فحيث لم تستطع تلك الأقوام البدائية إنشاء مثل هذه الإدارة القادرة ، ولو على النمط الآسيوى البربرى السابق ، فإن طبيعة وشكل العلاقات معها يختلف ، وأن أحكام القانون الدولى تنظم فى هذه الحالة من أجل المنفعة الجماعية للدول المتمدينة ومنع التنافس وادعاءات السيادة على أقاليمها ، مع ترك معاملة هؤلاء "الهمج" لضمير الدولة المتمدينة التى دخلوا فى إطار سيادتها.

وهكذا تختلف معايير العضوية التى تمنحها الجماعة الأوروبية حسب درجة تمدين الكيانات غير الأوروبية ، مثلما تختلف الحقوق والواجبات فى إطار الدول غير المتمدينة ذاتها ، فالتمدين يصبح هو المعيار والنطاق الذى عن طريقه تتوزع الدول والوحدات وتقسّم المعمورة فى التصور الأوروبى إلى مجالات التمدين والبربرية والتوحش ، وتؤسس الحقوق والواجبات الدولية لكل منها على درجة التمدين المفترضة فيها.

ولا غرو أن مقومات الشخصية القانونية الدولية الكاملة ، بمعنى قدرتها على إنشاء القواعد القانونية الدولية بواسطة الاتفاق أو التراضى مع غيرها من الوحدات الدولية المتماثلة ، والتزامها بالواجبات والأحكام الدولية على نحو متبادل ، كانت تقتصر من حيث المجال على الوحدات الأوروبية المتمدينة¹.

بتعبير آخر، فإن اتخاذ التمدين معياراً فى مجال القانون الدولى يجعل من الدول والوحدات الأوروبية ومن تسمح له بالانضمام إليها، هى وحدها المؤهلة للاعتراف لها بمكانة دولية كاملة، ومن ثم عضوية الجماعة الدولية. أى أن الدول الأوروبية هى الجديرة بمفردها للاعتراف لها بكامل الشخصية القانونية ، وبكامل العضوية فى أسرة الأمم.

بل ويجعل لتلك الدول الأوروبية سلطة تحديد مقدرة الوحدات الأخرى القانونية فى مجال البربرية والتوحش ، فالطبيعة الشخصية للاعتراف بالإضافة إلى المضمون السياسى لمعيار التمدين ، يجعلان القوى الأوروبية صاحبة الكلمة العليا والقدر المعلى

¹ Gong , Op. Cit , P. P. 58 - 60 .

فى تصنيف غيرها من الأمم و الشعوب و تحديد طبيعة العلاقات القانونية التى تحكم تعاملاتها الدولية.

ولا حاجة بنا إلى القول بأن الوحدات و الدول التى تقع فى إطار البربرية أو التوحش ، قد نظر إليها على أنها تمتلك مقدرة قانونية أدنى أو غير موجودة على الإطلاق ، فهؤلاء الذين يضمهم مجال البربرية لا يمكن أن نضمن لهم فى أحسن الأحوال إلا مجرد اعتراف سياسى جزئى كدول غير مكتملة التمدين Simi - Civilized التى تحدد مكانتها وشخصيتها الدولية ، وكذلك عضوية جزئية فى الجماعة الدولية وبالتالى حماية دولية أقل أو أدنى إذا وجدت.

فالبشر ينقسمون - فى رأى لوريمر مثلاً - إلى مناطق ثلاث : منطقة البشر المتمدنين ، ومنطقة البشر البرابرة ، ومنطقة البشر المتوحشين . فالمنطقة الأولى تستحق الاعتراف السياسى الكامل ، والمنطقة الثانية (وتأتى بها البلدان غير الأوروبية التى لم تتحول إلى مستعمرات لها بعد ، ومنها تركيا والدول ذات الطابع التاريخى فى آسيا مثل فارس و الصين واليابان وسيام) تستحق اعترافاً سياسياً جزئياً ، فى حين لا تحظى المنطقة الثالثة إلا بمجرد الاعتراف الطبيعى أو الإنسانى¹ .

بتعبير آخر، فإن قدرة الدول الأوروبية على تصنيف غيرها إلى وحدات غير مكتملة التمدين أو غير متمدنة على الإطلاق ، يقودها إلى ضرورة التمييز بين الوحدات البربرية التى لديها المقدرة الفعلية على إنشاء حضارة ولو على غير النمط الأوروبى ، وبين الوحدات المتوحشة التى تفتقد كل مقومات بناء حضارة ، أو على الأقل الجزء الجوهرى منها ، وبالتالى فإن علاقات أوروبا القانونية الدولية بمثل هذه الوحدات لا تتماثل ولا تخضع لنفس قواعد التعامل ، مثلما لا يمكن أن تتشابه مع العلاقات القانونية بين الدول الأوروبية.

خاصة أن المواجهة اليابانية - الصينية فى أعوام ١٨٩٤-١٨٩٥ ، كانت مناسبة لطرح التساؤل النابع عن تطبيق معيار التمدين ، وهو مدى إمكانية الحديث عن وجود قواعد قانونية تحكم العلاقات بين الدول غير المتمدنة نفسها . فبالرغم من الإقرار بأن الدول غير المتمدنة ليست بأعضاء فى جماعة الدول وليست لديها مقدرة قانونية على إنشاء قواعد قانونية دولية ، فإنها يجب أن تلتزم بقواعد القانون الدولى المتمدين ، لأن التقيد العالمى يبدو ضرورياً لتنظيم مجمل العلاقات الدولية.

¹ Ibid , P. 61.

المهم أنه عندما نشبت الحرب بين الصين واليابان ، لم يعرف أحد ما إذا كان القانون الدولي سوف تطبق قواعده على هذا الصراع ، وما مدى تقييد الأطراف والتزامها أحكامه ، وهل سوف تخضع اليابان أو الصين في علاقاتها فيما بينهما أو في علاقاتها بالدول الأخرى للواجبات المعترف بها من قبل الدول المتمدينة أم لا ؟

لذا فقد حرص Sakaye Takahashi في مؤلفه Cases on International Law During the Chino - Japanes War , 1899. على إثبات تقييد اليابان بقواعد الأمم في حربها مع الصين ، سواء أثناء القتال أو بصدد حقوقها وواجباتها إزاء المحايدين . لكن ما يلفت النظر هو تأكيد المؤلف - بعد استعراض سلوك اليابان إزاء المدنيين وأسرى الحرب - أن هذه السماح تعود بصفة أساسية إلى الحضارة الأوروبية التي استقدمتها اليابان منذ ثلاثين عاما ، وإن كانت لها أصول عميقة في التاريخ المبكر لليابان¹ .

ويستنتج هولاند أن اليابان - رغم وحشيتها في بورت آرثر - كانت تتقيد بقوانين الحرب سواء في علاقاتها مع الأعداء أو مع المحايدين على شاكلة معظم الدول الأوروبية المتمدينة ، وأنها كانت على أعلى مستويات التسامح والإنسانية . كما يكتب وستلك أن اليابان قدمت نموذجاً مهماً ونادراً لوصول دولة شرقية إلى المصاف الأوروبية عن طريق المعاهدات مع الدول المسيحية الرائدة في أوروبا وأمريكا ، وأنها في حربها الحالية مع الصين قد بذلت قصارى جهدها لمراعاة القواعد الغربية بخصوص الحرب والحياد.

كما أثبتت نفس التساؤلات بصدد التزام الدولة غير المتمدينة بقواعد قانونية ما في علاقاتها بدولة أوروبية متمدينة من موقع القوة ، وذلك في المواجهة الحبشية الإيطالية عام ١٨٩٦ والتي مثلت أكبر هزيمة لقوة أوروبية على يد قوة غير أوروبية.

المهم أن الفقهاء قد أثاروا فعلاً مدى إمكانية وجود معايير للتمدين بخلاف النمط المؤلف لديهم ، وهل تلك الوحدات صاحبة المعيار المختلف يمكننا أن نسمح لها في يوم من الأيام بالانضمام إلى الجماعة الدولية أو أسرة الأمم ؟.

يشعر ويستلك بضرورة الاعتراف بدول مثل الصين واليابان بأنظمتها التاريخية المستقرة وبتركيبها المؤسسي المختلف كدول تامة التمدين بالرغم من اختلاف المقومات والمعايير . مثلما يرى هولاند أن العلاقات التعاهدية مع الدول جيدة التنظيم هي علاقات قانونية خاضعة للأحكام الدولية حتى عندما يختلف نمط تمدينها عن النمط الأوروبي .

¹ Roling , Op.Cit., P. 34 .

على حين يرى البعض أن عدم مقدرة الدول الخارجة عن الجماعة الدولية على تفهم قواعد القانون العام والتزامها بها في تعاملاتها ، بالإضافة إلى انعدام إمكان التبادل، يجعل من غير الطبيعي القول بتطبيق قواعد القانون العام على العلاقات التي تقوم بينها وبين دولة عضو في أسرة الأمم.

حيث يرى ديسبانيه "أنه لأجل أن يتحقق وجود قانون دولي عام في شكل عادات أو معاهدات دولية ، يجب أن يكون لدى الدول شعور مشترك بأن هناك مبادئ عامة تحكم علاقاتها بعضها مع بعض وبأنه واجب عليها أن تحترم ما تقضى به تلك المبادئ تنظيمًا لتلك العلاقات .

"وهذا الشعور لا يكون تاماً إلا لدى الدول التي تتمتع بالمدينة الأوروبية ، وهو جزئي لدى الدول التي لا تشترك في تلك المدينة إلا لحد محدود . أما الجماعات الهمجية أو المتوحشة فهي لا تشعر مطلقاً بقانون دولي عام ، وبالنسبة لها لا يفهم تقييد الدول قبلها بقواعده ، إذ كيف تلتزم دولة بتطبيق قواعد القانون الدولي إذا كانت هذه الدولة لا تعتقد نفسها ملزمة باحترام تعهد أو اتفاق دخلت فيه".

لكن ليس معنى ذلك أن يكون أمر العلاقات بين الدول الأعضاء في العائلة الدولية وبين الدول الأخرى فوضى لا تربطها قواعد ولا تحكمها أحكام ، فالواجب أن تكون هناك قواعد ولو لم تكن قواعد القانون الدولي ترجع إليها الدول المتمدينة في علاقاتها مع غيرها من الدول ، هذه القواعد يحددها أوبنهايم مثلاً في آداب الدين المسيحي^١ ، مع الإشارة إلى أنه كثيراً ما عاملت الدول المتمدينة الجماعات غير المتمدينة بشئ من القسوة والوحشية . فمن واجب الدول أن تسترشد في تصرفاتها مع الوحدات والجماعات تلك بمبادئ الأخلاق التي تعد أساساً للمدينة كوجوب احترام الحياة البشرية ووجوب احترام الملكية وغيرها.

أما أنصار المذهب المختلط الذين يرون اشتغال القانون الدولي على قواعد طبيعية وقواعد وضعية ، فإن القواعد الوضعية لا تطبق إلا فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية ، لأن تطبيق هذه القواعد يقتضى شرط التبادل ، واشتراك الدول في القانون الدولي يفترض تشابهاً أو تماثلاً في الأخلاق والعادات و في النظم الاجتماعية والقانونية وفي الوسائل التي تأخذ بها و العلاقات التي تبرمها.

^١ د. محمود سامي جنية ، القانون الدولي العام ، (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٣٣ ، ص ٤٤) .

^٢ Gong , Op.Cit . P. 62 .

على حين أن القواعد الطبيعية - وهي مجموعة القواعد الدولية العامة والمطلقة التي بدونها تكون حياة الدول وسيادتها واستقلالها عرضة للتجاهل أو أن يعتدى عليها ، فواجب تطبيقها على جميع الدول وجميع الشعوب كنتيجة طبيعية لحقها في البقاء - هي التي تطبق في علاقات الوحدات الأوروبية بغيرها من الوحدات غير المتمدينة.

أما القواعد الوضعية فيكون تطبيقها محدوداً يختلف مع اختلاف الظروف الخاصة بكل دولة منها ودرجة تمدنها ، أما في العلاقات مع الشعوب الهمجية والجماعات غير المنظمة فلا مجال للالتزام بقواعد القانون العام الوضعية مطلقاً وإنما تطبق مبادئ الإنسانية التي ينص عليها القانون الطبيعي.

وقد استندت أوروبا في فرض سيطرتها وسيادتها على الأقاليم والبحار إلى مبدأ عدم قابلية تطبيق قواعد قانون أوروبا العام المعترف بها فيما بين القوى الأوروبية خارج تلك القارة وبعيداً عن علاقاتها المتبادلة . فقد بررت البرتغال سيادتها على المحيط الهندي مثلاً واحتكارها الملاحة فيه بعدم تطبيق ما يقضى به قانون أوروبا العام فيما يتعلق بحرية البحار ، خاصة أن العرب أو الهنود لم يدعوا في وقت سابق سيادتهم على المحيط أو اكتسبوا السيطرة الفعلية عليه ، كما كانت تفعل بعض القوى والمدن الأوروبية من احتكار الملاحة في بحر معين أو نطاق معين من المحيط.

بتعبير آخر ، " فإن هناك جملة من العوامل التي مكنت البرتغاليين في البداية من السير قدماً لفرض هيمنتهم على المحيط الهندي ، لكنهم وجدوا الأساس المنطقي لهذا الادعاء بأن القانون العام الذي يجعل البحار متاحة لكل البشر لا ينطبق في أوروبا إلا على المسيحيين الذين يخضعون لمبادئ التشريع الروماني ، وقد كان الهندوس والمسلمون خارج إطار التشريع الروماني باعتبارهم خارج إطار الشريعة المسيحية^١ .

وهناك سبب قوى آخر لحرمان الهندوس والمسلمين من حق الملاحة في المياه الآسيوية ، وهو أنه قبل وصول البرتغاليين لم يدع أحد ملكية البحر بشكل وراثي أو على أنه ملكية معتصة . وكما يقول المؤرخ البرتغالي جواو دي باروس : إن وجود حق عام للجميع بالملاحة في البحار هو أمر صحيح ، وعندنا في أوروبا نعترف بحقوق الآخرين كما يعترفوا بحقوقنا ، لكن ذلك الحق لا يسرى مفعوله خارج أوروبا . وباعتبار أن البرتغاليين سادة البحار فلهم ما يبرر مصادرتهم بضائع كل من يجوبها دون موافقتهم .

١. ستافريانوس، التصديق العالمي ، ترجمة موسى الزعبي وعبد الكريم محفوض ، (دمشق: دار طلاس ، ١٩٨٦ ، ج ١ ، ص ١٤٦).

فالقوى الأوروبية المسيحية قد التزمت بتطبيق معين لقواعد القانون العام الأوروبي في علاقاتها مع القوى الإسلامية والوثنية فيما يتعلق بفداء الأسرى وحصانة السفراء وحرية التجارة ، لكنهم لم يلتزموا في حالات أخرى بالقواعد التي تحكم الروابط بين الأمم المسيحية في علاقاتها المتبادلة . ووجهة النظر تلك التي أسست العلاقات مع الدول غير المتمدينة في ترتيبات معينة ، تتوافق مع الفقه والقضاء الدوليين في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر وأشهرها حكم السير وليم سكوت في المحكمة الأدميرالية في موضوع القرصنة البحرية.

فالأحكام والقواعد الدولية لا يمكن أن تطبق بحرفيتها في حالة الدول غير المسيحية وغير المتمدينة ، إلا أن التطبيق العام للقواعد الدولية لا ينكره أحد ، وأن قوام الجسد العام للقانون الدولي يطبق على تلك الدول غير مكتملة التمدين.

"فإن ما يجادل حوله هو العنت الشديد للأشخاص المقيمين في الشرق (مملكة مراکش) إذا ما ألزموا بكل قواعد قانون الأمم كما يجري بين الدول الأوروبية . فلعدة اعتبارات لا يمكننا وضعهم على قدم المساواة تماماً مع التجار الأوروبيين ، ولكن يجوز في بعض الأمور إخضاعهم لتطبيق هين جداً للمبادئ التي رسخت نتيجة التواتر والاستعمال الطويل بين دول أوروبا في علاقاتها ، وذلك للإبقاء على تبادل وثيق ومستمر فيما بينها"¹ .

"إذ أن سكان هذه البلدان لا يملكون تماماً ما نمتلكه نحن من قانون الأمم ، ونظراً لما يتميز به وضعها وطابعها ، فإن المحكمة قد أعربت مراراً عن ميلها إلى عدم اعتبارهم ملتزمين التزاماً كاملاً بنظام القانون العام الذي درجت عليه الدول الأوروبية منذ زمن طويل في تداولها بعضها مع بعض، لأن معنى ذلك محاكمتهم وفقاً لقانون ليس معهوداً في شرعهم وعرفهم"² .

وقد استند بنكر شوك إلى هذا الحكم للقول بأن مسلمي شمال أفريقيا ليسوا بقراصنة ، وإنما مجتمعات سياسية منظمة لها إقليم محدد وحكومة تدخل معها في علاقات سلمية وحربية وبالتالي ينطبق عليهم لقب العدو . مثلما استند إليه روبرت فيليمور في قضية الشرقية عام ١٨٧٣ للقول بأنه بالرغم من أن مبادئ القانون الدولي مستمدة من الأعراف الأوروبية فإنها تطبق جزئياً على مصر . وكذلك سير ترافيس في تأكيده على صفة الدول البربرية في شمالي إفريقية استناداً إلى قيام القناصل البريطانيين

¹ H. Smith , Op., Cit., vol. 1, P.15.

²James Broun Scott , Cases On International Law (Boston:The Boston Book Co, 1902, P3)

P. Guggenheim , Op., Cit., P.15.

بممارسة اختصاصاتهم ، وبالتالي تمتعهم بالحصانات الواجبة في ظل الالتزامات التعاقدية للباب العالى ذاته^١ .

لكن مثل هذه الروح من التسامح وادعاء العالمية قد واجهتها الصعوبات في الممارسة والتعامل الدوليين ، فهناك صعوبة في النظر إلى القانون الدولي على أنه يحكم العلاقات بين الأمم المتمدينة التي لا يتحدد نطاقها المكاني بالدول الأوروبية فحسب . وهي لا تضمن لهذه الوحدات إلا اعترافاً بها كدول غير كاملة التمدين في أحسن الأحوال وشخصية قانونية ناقصة . ودعتها إلى الدخول معها في علاقات قانونية لا تخضع بالضرورة لقواعد القانون الدولي الوضعي ، لأنه بالرغم من أن هذه الدول تمتلك بوضوح نوعاً من الحضارة ، فإنها لم تصل بعد للشرط الضروري لتمكين حكوماتها وشعوبها من تفهم وتطبيق قواعد القانون الدولي والالتزام بها.

وبالرغم من أن هذه الدول ترسل وتستقبل المبعوثين الدبلوماسيين وتعقد المعاهدات فإنها لم تستقبل وبوضوح في دائرة أسرة الأمم . وهذه المبادئ تجعل الدول تلك في معضلة ، فهي داخل دائرة الجماعة الدولية في بعض منها ، وخارج تلك الجماعة في البعض الآخر ، حيث يجتمعنا الدولي لديه الحق في السماح للدول خارجه بالدخول الجزئي من غير أن يكون من الضروري أن يسمح لها بكامل العضوية ، وذلك لعدم وجود قاعدة عامة يمكن وضعها بالنظر إلى مكانتهم داخل أسرة الأمم ، فكل شيء يعتمد على الحالات الخاصة ، ويختلف من حالة إلى أخرى^٢ .

ولا عجب أن افتتح معهد القانون الدولي أعماله عام ١٨٧٧ ، بالتساؤل حول مدى إمكانية تطبيق قواعد الأمم الأوروبية على الشعوب الشرقية ، والرأي السائد في ذلك الوقت أن قانون الأمم لا يمكن أن يطبق على الأمم غير المتمدينة ، لكن في أحسن الأحوال وكما قرر Fleischmann تطبق القواعد العامة المستمدة من الإنسانية والمسيحية . ففي مواجهة الدول غير المتمدينة على الدول المتمدينة احترام المبادئ الإنسانية للقانون الطبيعي ، ولكن لا يمكنها أن تراعى قواعد القانون الدولي الوضعية^٣ .

^١ J. B. Scott., Op., Cit., P.P. 45-48.

H.Smith , Op., Cit., Vol. 1, P. 16.

^٢ Ibid , P. 61 .

^٣ B. V. Roling , Op. Cit ., P.P. 29 - 30 .

Annuaire De L'Institut De Droit International ,(Bruxelle: Imprimerie Lesigne, 1923, vol.

I, P.P.46-47, P.P. 70-71, P.P. 461et seq. P.P. 681 et seq. P.P. 886 et seq.)

إذ تمت مناقشة الموضوع من قبل اللجنة السادسة في لاهاي ١٨٧٥ ، واللجنة الرابعة في زيورخ ١٨٧٧ ، واللجنة الرابعة في بروكسل ١٨٧٩ ، ثم أو كسفورد ١٨٨٠ و تورين ١٨٨٢ .

"المبادئ والقواعد الخاصة بالقانون الدولي ، لم تكن تطبق بالفعل إلا في العلاقات بين الدول المتحضرة أو المسيحية . وكانت إفريقيا كلها على وجه التقريب وقسم كبير من آسيا في حالة استعمار ، على أن الدول الاستعمارية لم تكن تعتبر نفسها ، حتى في علاقاتها مع الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا مقيدة بمبادئ وقواعد القانون الدولي ، بل كانت تطأ بأقدامها ، في قسوة وفظاظة ، سيادة هذه الدول ، وتتدخل بوقاحة في شئونها الداخلية ، وترفض بازدراء فكرة المساواة بين البلاد الشرقية والبلاد الغربية باعتبارها من أشخاص القانون الدولي" ^١ .

فقد كان التساؤل الذي قدم إلى المعهد هو ما إذا كان يوجد بين أفكار ومعتقدات شعوب البلدان الشرقية التي نعرفها وبين الأمم المسيحية اختلاف جوهري فيما يتعلق بالتزاماتها وواجباتها نحو الأفراد والشعوب الأخرى ، بحيث يجعل من المستحيل السماح لتلك الشعوب بالدخول في المجتمع و النظام العام لقانون الشعوب ؟

كما كان التساؤل الثاني يدور حول مدى اختلاف مفاهيم الأمم الشرقية فيما يتعلق بالتزام ومراعاة شروط المعاهدات عن تلك التي لدى الشعوب المسيحية . وقد قرر T. Twiss في عام ١٨٨٠ باعتباره مقرر المعهد أن الاختلاف في أفكار ومعتقدات الأمم الشرقية عنا لا يجعل من المستحيل السماح لها بالانضمام للجماعة العامة للقانون الدولي ، وأن مفاهيم تلك الشعوب عن الالتزام بمراعاة شروط المعاهدات لا تختلف في أساسها عن تلك لدى الأمم المسيحية ^٢ .

وهو رأى لا يمكننا سير أغواره دون التعرض لكامل التقرير الذي يقدمه ، إذ جرى الأخذ بهذا الرأي في إثبات قبول الأمم المتمدنية لغيرها من الدول والوحدات خارج القارة ، وأنها لا تمنع البتة في انضمام تلك الوحدات إلى قانونها العام وتنظيمها الدولي مما يخالف جوهر التقرير ويناقضه ^٣ .

^١ ج. تونكين ، القانون الدولي العام: قضايا نظرية ، تعريب أحمد رضا ، مراجعة وتقييم أ.د. عز الدين فودة ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ٣٤) .

^٢ Paul Guggenheim , Op.Cit., P.P. 23 - 24 .

Sir Travers Twiss, The Law Of Nations, Op.Cit., P.P. 88-89.

^٣ Annuaire De L' Institut De Droit International, Op., Cit., Vol. I, P. 681.

"La Question De L' Application Du Droit Des Gens Coutumier De L' Europe Aux Nations Orientales". Oxford 1880.

مع ملاحظة أن التساؤل الأساسي كان يدور حول:

Que Les Nations Chretiennes Ne Peuvent S' arrager Le Droit D' Imposer Aux Peuples Non-Chretiens Leur Propre Civilisation Et La Religion Chretienne?

• ففيما يتعلق بالتساؤل حول مدى تطبيق قانون الشعوب الأوروبي العرفي على الأمم الشرقية ، يجب التمييز بداية فيما بين تلك الشعوب ، فلا يمكننا أن نضع الأمم الشرقية كلها في مضمار واحد ، فسكان الإمبراطورية العثمانية وفارس والصين واليابان يجب تمييزهم عن الشعوب الوثنية أو المتوحشة ؛ والعلاقات بين أوروبا وبين الصين واليابان تختلف بالتأكيد عن علاقاتها بالوحدات غير المتمدينة . وبالتالي فلا يمكننا إنشاء قواعد عامة لكل الأمم الشرقية ، لأن الروابط الدولية مع شعب ما من الشرق تختلف بالضرورة عن الروابط مع غيره حسب درجة التمدين والحضارة.

• أن الاختلاف بين أفكار ومعتقدات الأمم الشرقية عن مثيلاتها لدينا ليست بالتي تمنع في حد ذاتها من السماح لتلك الأمم بالانضمام إلى الجماعة العامة للقانون الدولي . كما أن معاني الشعوب الشرقية فيما يتعلق بالالتزام بمراعاة شروط المعاهدات لا تختلف في أساسها عن تلك التي لدى الشعوب الأوروبية المسيحية حول نفس الموضوع.

• فتلك الاختلافات ليست في النظرية والمبادئ بحال ، وإنما في الممارسة والتطبيق بالنسبة لبعض شعوب الشرق مثل الصين واليابان ، والتي تختلف فيما بينها من حيث النظام الداخلي ، إلا أنها تبني نفس الأفكار فيما يتعلق بالتزاماتهم في مواجهة الشعوب والأفراد الأجانب . وهذه الأفكار لا تختلف في أساسها عن أفكار الأمم الأوروبية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية والجوهرية لقانون الشعوب الأوروبي.

• لكن إذا كان نظام كونفوشيوس والبوذية مجرد فلسفة متسامحة مع الغير مثل المسيحية في أيامنا فلا تعلن الحرب على الكفار ، فالقرآن ليس كذلك فهو ليس بالوثيقة الأخلاقية وإنما وثيقة للقانون الدولي كذلك ، وهو ينهى عن قيام علاقات المساواة والتبادل بين دار الإسلام ودار الكفر فإرضاء حالة مستمرة من الحرب مع سكان البلاد غير الإسلامية ، ولا يسمح بعقد اتفاقات مع الكفار ، ولا يتسامح في مهادنتهم أو شروطهم . الأمر الذي يوجد اختلافاً جوهرياً في النظرية والتطبيق بين تلك الأفكار وبين قانون الشعوب الأوروبي الاتفاقي والعرفي.

• فهناك اختلافات بين الأمم الإسلامية والأمم البوذية فيما يتعلق بالدين وممارسة العدالة والفصل في المنازعات ، وبالتالي هناك ضرورة لصالح الأمم المسيحية في معاهداتها مع الأمم الإسلامية في اشتراط حماية كاملة لممارسة العقيدة المسيحية والرعايا المسيحيين . إذ يؤكد كل الخبراء الأوروبيين أو الذين دخلوا في صلات وثيقة مع البلاد الشرقية أن إدارة العدالة والقضاء هناك لم تصل بعد إلى مستوى إدارة العدالة

والقضاء فى البلاد الأوروبية . وهذا التحذير الضرورى ليس موجباً فى الاتفاقات مع الأمم البوذية أو الصين حيث النظام الكونفوشيوسى مجرد فلسفة لا ديانة.

وقد كان من رأى " Field أن الأمم الشرقية ، أو بطريقة أكثر تحديداً الأمم غير المسيحية يمكن السماح لها بالتمتع بكافة الحقوق وبالتالي كل واجبات الأمم الغربية أو بتعبير آخر الأمم المسيحية أى كل الحقوق والواجبات كما يحددها القانون الدولى ، باستثناء واحد: يجب إنشاء محاكم مختلطة بإجراءات خاصة للفصل فى كل ما يتعلق بالمنازعات الفردية والجماعية التى يكون الأوروبيون فيها أطرافاً حتى يتحقق تماثل أكبر بين المؤسسات والهيئات القضائية للأمم الشرقية والغربية¹ " .

وقد لاحظ نيومان Neuman أن الدبلوماسية الأوروبية قد اقترفت خطأ فادحاً بسماحتها لتركيا بالانضمام إلى القانون العام الأوروبى ، لأنها باستنادها إلى القرآن تظل حضارة الأتراك غير قابلة للتوافق مع حضارتنا ، وأنه بناء على دراسة نمط التمدن التركى يصبح التوافق من المستحيل ، وبالتالي فإن الاختصاص القضائى القنصرلى يصبح أمراً حيويّاً للأوروبيين القاطنين فى الممالك التركية. الأمر الذى يقودنا إلى موضوع الامتيازات الأجنبية.

على حين كان من رأى Hornug أننا قمنا باحتلال أمم الشرق وقامت أوروبا بحماية مسيحي تركيا وضمان تجارتهم بطريقة تعكس أنانيتنا ، ففى كل روابطنا مع الأقوام والوحدات الإنسانية غير المسيحية لم تعكس أوروبا إلا مصلحتها ، بنفس الأسلوب الذى اتبعته روسيا فى إخضاع أمم القوقاز المسلمة ، وفرضنا سياسة الباب المفتوح على الصين ، فأى منفعة لشعوب القوقاز فى الاحتلال أو سياسة الباب المفتوح للصين ؟.

فقبل الحديث عن أمم الشرق وواجباتها إزاءنا يجب أن يكون من المنطقى أن نتحدث عن التزاماتنا نحن إزاءهم باعتبارنا الأكثر تمديناً والقُدوة فى العدالة ، ويجب تعديل التساؤل الذى يجب علينا الإجابة عليه إلى:

Les Devoirs Et Les Droits Des Nations Civilisees A Propos De La Question D' Orient.

تطور الامتيازات الأجنبية وعلاقتها بعضوية الجماعة الدولية المتمدينة:

إن فترة الدولة المتمدينة فى القانون والتنظيم الدوليين هى فترة الدولة الحارس Rechtsstaat التى تتميز بمبادئ الرأسمالية الأساسية : حرية الحركة وحرية العمل. فإن

¹ Ibid , Vol I, P. 682.

هذه الفكرة عن الليبرالية قد سادت أسرة الأمم كذلك وأصبحت وظيفة القانون - الداخلي والدولي على حد سواء - هي تنظيم مجالات الحركة والنفوذ ، أو كما يقرر برايرلي عن قانون الأمم : "تعريف وتحديد مجالات تنظيم النفوذ التي اقتسمتها الدول الاستعمارية فيما بينها على النطاق العالمي ، وكيفية ممارسة سلطاتها وولايتها عليها"¹.

فكل الدول مستقلة عن بعضها البعض ولكل منها حكومتها الخاصة ونظامها القانوني وهناك تصادم بين اختصاصاتها المتصورة ، ومن ثم الحاجة إلى بعض المبادئ والمعايير لتحديد أين ينتهي اختصاص كل منها ليبدأ اختصاص غيرها ، وهذه المبادئ هي القانون الدولي.

كما ارتبطت تلك الفترة بسيادة المذهب الوضعي في القانون الدولي والذي يرى أنه عندما بدأت العلاقات بين الدول في التكوين كان هم كل دولة منها أن تضع لنفسها القواعد التي تسير عليها في علاقتها مع الدول الأخرى ، متوخية في ذلك بطبيعة الحال مصلحتها هي دون مصلحة الدول الأخرى . ولما كان من الطبيعي أن يصعب الاتفاق بين الدول إذا حاولت كل منها رعاية مصالحها دون المصالح الأخرى ، وجدت كل دولة نفسها مضطرة - بحكم الحاجة إلى الدخول في العلاقات المرغوبة - أن تنزل عن شيء مما كانت ترغبه لنفسها من حرية مطلقة في التصرف ليتيسر لها الاتفاق مع الطرف الآخر.

وكان من نتيجة هذا النزول الاختياري من جانب كل دولة أن غنى للدول على مدى من الزمن الاتفاق على ما ترغب في تنظيمه من العلاقات القائمة بينها ، وأن ظهرت تدريجياً عن طريق العرف وعلى أساس التفاهم والرضا القواعد المنظمة لهذه العلاقات.

واتضح للدول على مر الأيام أن هذه القواعد التي خلقها العرف من رضاها الضمني لا تكفي بمفردها لتنظيم جميع علاقاتها وهي دائمة التجدد والتنوع ، وأنه يتحتم وضع قواعد جديدة تكمل الأولى وتجعلها في مجموعها كافية لتنظيم العلاقات الدولية المختلفة ، فأبرمت فيما بينها الاتفاقات وضمنتها قواعد تنظم أنواعاً جديدة من العلاقات الدولية التي رأت ضرورة تنظيمها . وبذلك نشأ باتفاق الدول المتمدنية وبرضاها ذاك الشق الآخر من قواعد القانون الدولي العام وهي القواعد الوضعية.

وهكذا ارتبطت الوضعية بتبرير تفوق الدول الأوروبية المتمدنية وخلق الإطار القانوني الدولي الذي يبرر استعمارها غيرها وحماية مصالحها الاقتصادية الأساسية ،

¹ B. V. Roling , Op.cit, P. 34 .

لذلك وجدنا قسماً كبيراً من القواعد الدولية تقوم على فكرة التنسيق بمعنى ترك الدول الاستعمارية بعضها البعض كل تعمل في دائرة محددة وتوزيع المستعمرات فيما بينها بحيث لا تتصادم بمصالحها.

وبتعبير آخر " يقوم القانون الدولي بدور المنسق بين الأنشطة الاستعمارية لهذه الدول ، حتى لا تفوت إحداها على الأخرى الاستفادة بالمزايا التي تترتب على وجودها المتميز . وقد وضع ذلك في مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، إذ اجتمعت في هذا المؤتمر خمسة عشرة دولة تصرفت على أساس أنها السلطة المشرعة للعالم في الشؤون الأفريقية ، وأوضحت أن فكرة التنسيق تقتصر على علاقات القوى الاستعمارية بعضها ببعض^١ .

وفي ظل سيطرة الفكرة الليبرالية على القانون و العلاقات الدولية ، تأثر القانون الدولي بمبدأ الحرية الرأسمالية وحكم بشكل رئيسي مبدأ دعه يعمل باعتباره المعيار المنسق بين المصالح وعلى أساس أن المصالح المشتركة تتحقق تماماً بتتبع المصلحة الفردية والتي تجعل القانون الدولي متفقاً مع الحاجات و المصالح الأساسية للتجارة الأوروبية .

فالقانون الدولي بتعبير شوارزنبرجر " أصبح قانوناً متوافقاً مع حاجاتها كأمم رائدة في المجالين الصناعي و التجاري ، الأمر الذي قاد إلى اعتبارها استقرار الحكومة وقدرتها على حماية أرواح وممتلكات الأجانب هو محك اختبار درجة تمدين الدولة ، وأن العرف الدولي الذي يضع حداً أدنى لحقوق الأجانب يرتكز من ثم على مفهوم التمدين ، أي أن تلك الدول المتمدينة هي التي تكفل هذا الحد الأدنى من حقوق الأجانب وأنه قد جرى العمل فيما بينها على ذلك حتى أصبح في مرتبة العرف المستقر^٢ .

ويقودنا ذلك إلى طرح افتراضين أساسيين:

الأول : قصر تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص على الدول المتمدينة ، مع تعريف التمدين بما يتوافق مع الخبرة الأوروبية ، وبالتالي استبعاد الوحدات غير المتمدينة من نطاق القانون الدولي الخاص مثلما هي مستبعدة من نطاق القانون الدولي العام.

الثاني : أن عدم تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص ، فضلاً عن الفشل في توفير متطلبات الحماية القانونية و القضائية للأجانب كان داعياً للدول

^١ Geriut W. Gong , Op. Cit . , P. 27 .

^٢ G. Schwarzenberger , A Manual Of International Law , (London : Steven & Sons , 1960 , Vol. I , P. 7).

الأوروبية أن تمد حمايتها القضائية إلى رعاياها في الخارج في صورة الامتيازات الأجنبية ، مثلما كان داعياً إلى التقرير بأن الدولة التي لا يتحقق لها ذلك لا تعتبر عضواً في الجماعة الدولية .

وهكذا فقد شكلت المعاملة الخاصة بالأجانب واحداً من أهم المعايير التي تحكم بها الأمم الأوروبية حول ما إذا كان هذا القطر أو غيره مؤهلاً للاعتراف به كأمة متمدينة أم لا ، فإذا لم يكن مستوفياً للحد الأدنى من متطلبات الحماية تلك فإنه تجرى عليه أوضاع قانونية خاصة عرفت باسم الامتيازات الأجنبية ، مع ملاحظة أمرين:

الأول: ارتباط منح تلك الامتيازات بالدولة العلية العثمانية ، فهي تشير إلى تلك الاتفاقات التي عقدتها القوى الأوروبية مع الدولة العلية من أجل ضمان حرية وإقامة وتنقل تجارها ورعاياها داخل إقليم الدولة العلية بشكل ملزم لم تستطع منه فكاً حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

الثاني: أن ما استند إليه لفرض تلك الامتيازات على غير الدولة العلية ، وكذلك تبرير استمرار التزام الدولة العلية هو افتراض ضعف النظامين القانوني والقضائي بها وما ينطويان عليه من إنكار العدالة وإهدار حقوق الأجانب الأوروبيين المقيمين هناك ، وما يستدعيه ذلك من واجب تلك الحكومات وإلزام هذه البلاد بأنظمة قانونية وسلطات قضائية تعد من وجهة نظرها أكثر عدلاً وأوفر كفاءة لحماية هؤلاء^١.

لقد أصبحت الامتيازات تعرف وكأن الفرق هو عدم التكافؤ بين الأنظمة القانونية والقضائية للبلاد الأوروبية من ناحية وأنظمة البلاد الأخرى من ناحية مقابلة ، والذي يستلزم وجود تلك الامتيازات التي قصد بها تأكيد رعاية مجموعة الدول الأوروبية عندما يقيم أحد رعاياها على إقليم دولة غير أوروبية ، وتطبيق نفس مقياس العدالة التي كان يتمتع بها في بلده.

وبالفعل ، فلقد بدا للفقهاء أن هذه المعاهدات إنما تعبر عن ضرورة وتستند إلى طبيعة الالتزامات التي تترتب على عاتق هذه الدول لحماية رعاياها في البلدان التي تفتقر إلى المستويات العامة للتمدين . بتعبير آخر فإن الدول الأكثر تمديناً تجد نفسها بحاجة

انظر:

Salahi R. Sonyel , The Protege System In The Ottoman Empire And Its Abuses, (Ankara: Turk Tarih Kurumu Belleten , Cilt:LV, Sa.:214, 1991,P. P.675-686).

B. V. Roling , op., cit., P. 31

B. Schwarzenberger, op. cit., P. P. 6-7

د. خليل الحديثي ، المعاهدات غير المتكافئة ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٨٤) .

إلى عقد اتفاقيات خاصة ، بصدد الاختصاص القضائي في البلاد التي تكون مؤسساتها بمستوى متمدين أدنى أو تختلف في أسسها القانونية تماماً عن الفلسفة القانونية الأوروبية.

وهكذا فإن العدالة في النظم القانونية و القضائية القائمة على إطار المسيحية تضع على عاتق الدول الأوروبية أعضاء الجماعة الدولية واجب توفير الوسائل المناسبة والضرورية والكافية في الوقت نفسه لضمان حقوق مواطنيها حين تتعرض للانتهاك أو للإغفال والإهدار ، كنتيجة مباشرة ومنطقية لإغفال النظم القانونية خارج إطار المسيحية لقواعد العدالة والإجراءات الكفيلة بتحقيقها وتوفير الحد الأدنى منها.

وقد ترتب على ذلك التمييز بين القناصل داخل البلاد المسيحية وبين القناصل خارجها ، "ففي النصف الأول من القرن السابع عشر ، بسبب التغيرات التي حدثت على المجتمع الأوروبي ، على إثر التوسع في الإنتاج والحاجة الملحة إلى الأسواق التجارية ، ثم تكوين الوحدة القومية الإقطاعية وتثبيت السيادة والاستقلال ، أصبح الاعتراف للقناصل بولاية القضاء في المسائل المدنية والجنائية يتعارض مع السيادة الإقليمية للدول ، وبذلك فقد القناصل ولاية القضاء في الخصومات التي تنشأ بين مواطنيهم ، وصارت الدولة الإقليمية لا تتنازل ولا تفرط في أن يخضع الأجانب لقوانينها الإقليمية ولاختصاص محاكمها هي".

"وقد بدأ هذا التطور بفقد القناصل ولاية القضاء في الخصومات التي تقوم بين مواطنيهم وبين رعايا الدولة الإقليمية التي يباشرون على إقليمها وظائفهم ، ثم فقدوا بعد ذلك كقاعدة عامة ولاية القضاء حتى في الخصومات التي تنشأ بين أفراد من رعايا دولهم". ولعل ذبوع هذه القاعدة الجديدة وأهميتها في نظر الدول هو الذي دفع فرنسا وأسبانيا في المعاهدة المبرمة بينهما عام ١٧٦٩ والخاصة بتنظيم العلاقات القنصلية بين هاتين الدولتين على الاحتفاظ لقناصل كل منها لدى الأخرى ببعض مظاهر الوظيفة القضائية .

"وهو أمر يؤكد أنه من أجل الاعتراف للقناصل بولاية قضائية على رعاياهم ، كان من الضروري النص على ذلك صراحة في اتفاق دولي ، لأن مثل هذا الحل ، في نظر القواعد القانونية المستقرة في ذاك التاريخ ، يعد خروجاً واستثناء من القاعدة العامة الخاصة باختصاص القضاء الإقليمي لكل دولة بهذه المنازعات".

١.د. عبد العزيز سرحان ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤.

ثم إن ظهور واستقرار نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة في هذا العصر ، أدى إلى أن يفقد القناصل بعض مظاهر الوظيفة الدبلوماسية التي كان معترفاً بها لهم قبل ظهور نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم ، وهكذا تم الفصل بين الوظيفة الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية من جانب وبين الوظيفة القنصلية والتمثيل القنصلي من جانب آخر في العلاقات الدولية . وقد أدى هذا التغيير في طبيعة الوظيفة القنصلية والفصل بينها وبين الوظيفة الدبلوماسية ، أن فقد القناصل - كقاعدة عامة - التمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، وأصبحت القاعدة العامة هي عدم جواز مطالبتهم بها إلا إذا وجد اتفاق دولي يقضى صراحة بذلك ^١ .

لكن هذا التحول الجديد الذي ساد علاقات الدول الأوروبية فيما بينها لم يكن نافذاً في البلاد التي كانت خاضعة لنظام الامتيازات ، وذلك بالرغم من وجود البعثات الدبلوماسية إلى جانب البعثات القنصلية ، والفصل بين الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية ، فظل القناصل يتمتعون بالحصانات التي استقرت في القانون الدولي لصالح الممثلين الدبلوماسيين ويباشرون أيضاً الولاية القضائية.

وقد انعكس معيار التمدين هذا على مدى قبول الدولة في عضوية الأمم أو في الاعتراف لها بالشخصية القانونية الدولية ، استناداً إلى أن طريقة معالجة تلك البلاد لنظمها القانونية الداخلية كان لها تأثيرها القوي على تحديد موقفها في ظل القانون الدولي العام . وطالما هي لا تستطيع تقديم ضمانات معينة لحماية الأجانب فليس لها أن تدفع بقبولها في أسرة الأمم أو أن تعامل - حالة كونها ضمن الأسرة تلك - على قدم المساواة على المسرح الدولي.

وقد ذكر فيور عام ١٩١٤ أن ضرورة الأشياء تقتضي أن دولاً معينة لا ينبغي لها أن تدعى التمتع بالحقوق الدولية كما لو كانت تتمتع بالمساواة الكاملة . ولهذا فإنه من الطبيعي بل ومن المعقول أن أوربا لا تسمح لنفسها بالتساوى التام مع تركيا وتوابعها^٢

ولهذا يرى الفقهاء ضرورة وضع الضوابط الأساسية الآتية :

- يجب تحديد المساواة القانونية و التامة بالدول التي تطورت فيها الأفكار القانونية الأساسية والضرورية لتعيش الدول في المجتمع الدولي.
- أن الدولة التي تجد نفسها في موقف لا يمكنها من أن تفي بواجباتها الدولية تجاه الدول الأخرى ، إما نتيجة للمبادئ التقليدية لتنظيمها الداخلي وإما

^١ المرجع السابق ، ص ٥٧٥ .

^٢ د. خليل الخديشي، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

لأعرافها وعقائدها الدولية ، يمكنها أن تطالب بالتمتع الكامل بالحقوق الدولية بشرط أن تغير تنظيمها الداخلي كي تصبح قادرة على الوفاء بواجباتها الدولية وبإعطاء ضمانات جوهرية في هذا الموضوع.

• فإذا لم تنفذ تلك الإصلاحات ، فعلى الدول الأخرى التى تدخل فى علاقات معها أن تلاحظ شروط معاهداتها بما يمكنها من ضمان مصالحها ومصالح رعاياها مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية للدول غير المتعدية.

فالقانون الدولى الخاص من حيث النشأة وأسس تنازع القوانين ومن حيث التطبيق يجرى تفسيره على النحو الذى يجعله قاصراً على الدول المسيحية الأوروبية ، حيث تفسر قواعد المجاملة الدولية أو قواعد الأعراف و العادات المتشابهة بما يربطها بالكيان المسيحى الأوروبى ، بل وحتى تفسيرها بموجب مقتضيات العدالة إنما يكون على أساس وجود اشتراك قانونى بين كل الشعوب اللاتينية ، ففكرة العدالة عند الجميع واحدة وعلى الأخص بين الأمم الأوروبية اللاتينية التى أخذت بالقانون الرومانى ، فاشتراك هذه الأمم فى الديانة وتطبيقها قواعد القانون الرومانى مؤداه الطبيعى أن تتحد مسائل تنازع القوانين عندها جميعاً .^١

كما وضع الفقيه دايسى مبادئ التطبيق لقواعد تنازع القوانين فى النظم الأنجلوساكسونية ، على النحو الذى يجعلها قاصرة على المجتمعات الأوروبية المسيحية المستعمرات أو النظم التى تكون تحت حماية دولة أوروبية على النحو التالى:

• أنه يوجد فى قانون كل دولة القواعد القانونية التى تبين مدى إمكانية تطبيق القواعد الأجنبية.

وذلك بالرغم من الإقرار بأن انتشار التجارة و التواصل الحضارى بين كل الشعوب هو الذى قاد إلى الإدراك بضرورة وضع تنظيم العلاقات القانونية المتميزة بوجود عنصر أجنبى فيها . فالزواج المختلط وتوطين الأجانب فى غير أوطانهم وتبادل الثقافات المختلفة كلها أدلة على تعقد الحياة الدولية الخاصة وعلى أهمية الدور الذى لعبته قواعد تنازع القوانين

إلا أن سيادة مبدأ شخصية القوانين كان مانعاً من ظهور مشكلة التنازع تلك حيث يطبق على كل شخص قانونه الخاص به فى كل العلاقات القانونية مدنية كانت أو جنائية ، فشخصية القوانين كانت مطلقة لا تقف عند الحد المعترف به الآن.

ويلاحظ اقتران نشأة قواعد التنازع تلك والقانون الدولى الخاص عموماً بنمو تجارة المدن الإيطالية فيما بينها وبين غيرها من الأمم ، حيث تحررت المدن تلك من حكم الإمبراطورية الرومانية والجرمانية وتحولت إلى جمهوريات تجارية ، فإن العلاقات القانونية بين أفرادها تكاثرت وأدى ذلك إلى البحث عن القانون الواجب التطبيق بين هذه القوانين إذا ما اختلف هؤلاء الأفراد فى التبعية.

انظر د. حامد زكى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤ - ٩٦.

• أن المحاكم الإنجليزية لا يمكنها أن تتخلى عن القضاء فى العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبى ، كما أنه لا يمكنها أن تقضى فيها دائماً وفق القانون الإنجليزي لما يترتب على ذلك من انتهاك حرمة العدالة والإضرار بالإنجليز والأجانب على السواء . فيجب إذاً أن تطبق هذه المحاكم قوانين أجنبية فى بعض الأحوال بناء على الأساس السابق لا على أساس المجاملة الدولية.

• أن هناك تشابهاً بين قواعد تنازع القوانين الإنجليزية وبين غيرها من القواعد المماثلة فى تشريعات الدول المتمدينة ، لأن أغراض هذه القوانين واحدة وهى تحترم آثار الحقوق فى خارج البلاد التى اكتسبت فيها بموجب عقد أو حكم^١ . فالمحاكم الإنجليزية تعترف بكل حق يكتسب بطريقة شرعية فى ظل قانون أى من البلاد المتمدينة وتنفذه على وجه العموم .

ولتطبيق هذا المبدأ ، لابد من توافر ثلاثة شروط:

١. لابد أن يكون الحق قد اكتسب بالفعل بحسب القانون الأجنبى ، فيجب على الشخص الذى يطالب آخر بتعويض أمام المحاكم الإنجليزية عن عمل وقع فى فرنسا أن يثبت للمحكمة أن هذا العمل يخوله فى فرنسا حق طلب التعويض بحسب القانون^٢؛

٢. لابد وأن يكون الحق قد اكتسب فى بلد متمدين . ويرى دايسى أن لفظ بلد متمدين هو لفظ غامض بالضرورة وأن المقصود به على وجه الإجمال هو أى دولة من الدول المسيحية الأوروبية أو أى مستعمرة من مستعمراتها أو أى دولة تحت حماية دولة أوروبية بغض النظر عن شكل العلاقة الدولية بينهما . فالمهم أن تكون القوانين السارية فى تلك المستعمرات أو البلاد الأجنبية المحكومة مبنية على قوانين الدول المسيحية.

٣. لابد وأن يكون الحق قد اكتسب بطريقة شرعية^٣ .

^١ A.V. Dicey ; A Digest Of The Law Of England with Reference to The Conflict Of Laws , 2ed , (London : Stevens & Sons , 1908 , P.P. 723 et seq).

^٢ Ibid , P. 724 .

Pierre Arminjon , La Notion des Droits Acquis En Droit International Prive ; (La Haye : Rec. des Cours ; 1933 , Tom 44 , II, P.P. 30 - 31).

د. على الزينى ، مرجع سابق ، ج ١ ، بند ٨٠ ، ص ١٣٨ .

د. عبدالحميد أبو هيف ، القانون الدولى الخاص فى أوروبا وفى مصر ، (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٢٤ ،

ص ٦)

فقواعد القانون الدولي الخاص لا يمكن أن يعمل بها إلا بين الأمم التي وصلت إلى درجات متشابهة من الحضارة أو متقاربة في المدنية ، أى حيث يوجد تشابه في المبادئ بين الأفكار القانونية والأدبية السائدة لدى الشعوب المختلفة . وبالتالي فإن إنجلترا وفرنسا والمكسيك والولايات المتحدة والهند البريطانية فيما هي محكومة بقوانين أوروبية تعتبر بلاداً متمدينة ، بعكس الصين وتركيا فلا تعتبران في رأى دايسى بلاداً متمدينة بالمعنى المقصود هنا^١ .

على أنه يلاحظ أن دايسى لا يقصد بهذا الشرط أن ينفي إمكان الاعتراف بالحقوق المكتسبة في بلاد غير متمدينة . فكل ما يرمى إليه هو أنه إذا ثبت أن الحق قد اكتسب في بلد متمدين ، فإن المحاكم البريطانية تعترف به بلا نزاع ، أما عن كونها تعترف بالحقوق التي تكتسب في بلد غير متمدين ، فأقل ما يقال في ذلك أنه أمر مشكوك فيه .

أو بحسب تعبير دايسى : " فمن المؤكد أن المحاكم البريطانية تحترم الحقوق المكتسبة تحت سلطان القانون الفرنسى أو القانون الإيطالى ، ولكن ليس من المؤكد أن تحترم المحاكم البريطانية حقاً يدعى اكتسابه تحت سلطان قانون الصين أو قانون بلاد بتسوانا وأقل ما يقال عن ذلك أن الأمر مشكوك فيه^٢ " .

فدايسى لا يقول بعدم احترامها مطلقاً في هذه الأحوال ، فلا ينفي ذلك إمكان احترام حقوق اكتسبت تحت سلطان القانون العثمانى أو القانون اليابانى مثلاً . ولكنه لا يتكلم عن النزاع الذى يمكن أن يحصل بسبب إمكان تطبيق مثل هذه القوانين واحترامها خارج حدود بلادها ، وطبعاً لا يتعرض دايسى بالكلية لبحث الحد الذى تحترم فيه الحقوق الناشئة عن التمسك بقانون بلد من البلاد غير المتمدينة بالكلية أو البلاد البربرية بالمعنى العام ، ويرى أن دراسة قواعد القانون الدولي الخاص بهذا الشكل تكون خالية من التعقيد الذى لا ضرورة له متى رفعت عنها كل ما يتعلق بمقدار احترام المحاكم الإنجليزية لقوانين العالم غير المتمدين^٣ .

كذلك يقرر وستلك أنه توجد أمم مثل الترك و الصين تختلف في أفكارها وطرقها عنا اختلافاً يمنعنا منعاً باتاً من أن يكون بيننا وبينهم نظام معين في القانون

^١ A. V. Dicey ; Op. Cit ., P. 725 .

P. Arminjon ; Op.cit, P. 32 .

د. عبد الحميد أبوهيف ، مرجع سابق ، بند ٤٩ ، ص ٥٥ ، ص ٨٩ .

^٢ A. V. Dicey , Op.cit, P. 723 .

^٣ د. عبد الحميد أبوهيف ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

الدولى الخاص .ويطبق ذلك على نظام الوطن باعتبار أن الوطن فى القانون البريطانى هو فرع من الفروع القانونية التى لا يسمح فيها بالاتصال القانونى مع البلاد التى لا تحكمها حكومات مسيحية ، فالرعايا البريطانيون الذين يقيمون فى تركيا أو فى الصين يستبقون حتما موطنهم البريطانى أو موطن آبائهم وأجدادهم^١ .

ويقرر د. حامد زكى : " أنه لا يمكن للإنجليزى أن يفقد موطنه ولو توطن فى بلد آخر ، ما دامت هذه البلاد خالية من قانون يمكن أن يخضع له هذا الإنجليزى ، فإذا عاش هذا الشخص فى غابة فى بافاريا حتى وفاته ، فإن موطنه دائماً هو إنجلترا ، وكذلك إذا عاش فى البلاد المتبررة . أما إذا عاش فى البلاد نصف المتمدينة كمصر والعراق و الهند ، فكانت المحاكم الإنجليزية تقضى فى أول الأمر بعدم إمكان اكتساب موطن فيها ، ولكنها عدلت عن فعلتها بالنسبة لمصر بعد إعلان الحماية عليها^٢ .

فالرجل الإنجليزى أو أى شخص تابع لدولة متمدينة لا يمكن أن يصير رعية أو متوطن من الوجهة القانونية فى بلد من البلاد غير المتمدينة إذا هو جعلها مأواه النهائى ، فالإنجليزى الذى يستقر فى الصين ، ومن باب أولى فى بلد من البلاد الخالية من التمدين بالكلية ، يحتفظ بموطنه الإنجليزى رغم ذلك.

وهكذا لم يعترف لمصر مثلاً بصفة التمدين إلا بعد فرض الحماية البريطانية عليها ، وبالتالي سريان القوانين الإنجليزية عليها .وهو الأمر الذى وضع لدى قضية قاصد أوغلى والذى كان إنجليزى المولد والجنسية ، ثم غادرها إلى مصر واستقر بها لمدة ربع قرن تزوج خلالها فى كنيسة الروم الأرثوذكس مع تجديده أمام القنصل البريطانى فى الإسكندرية.

ثم حصل خلاف وطلبت الزوجة الطلاق الذى رفضته القنصلية ، فأعادت الدعوة أمام محاكم لندن استناداً إلى فكرة الوطن ، فدفع قاصد أوغلى بتوطنه فى مصر لا بريطانيا ودفعت الزوجة بأنه لم يفقد موطنه البريطانى رغم إقامته الطويلة بمصر ، لأن مصر ذات مدنية منحطة بالنسبة إلى المدنية البريطانية أو على الأقل مختلفة عنها اختلافاً بيناً ، ويعيش الزوج فيها خاضعاً للقانون البريطانى بصفته عضواً فى جالية أجنبية ممتازة ، فلا يكتسب بالتالى موطناً مصرياً ولا يفقد موطنه البريطانى.

^١ A. V. Dicey ; Op.cit, P. 724 .

J. Westlake ; A Treatise on Private International Law ;(London : Sweet & Maxwell ,1922 ; P. 321).

^٢ د. حامد زكى ، مرجع سابق ، بند ٥٠٠ ، ص ٦٢٨.

وقد قضى القاضى هوريدج فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ بقبول دعوى الطلاق ، لكن مجلس اللوردات قد انتهوا إلى أن أى رعية بريطانى يكون قد اتخذ من مصر محل إقامته الدائم فإنه يحصل على موطن قانونى فى مصر ، وبالتالي فإن المحاكم البريطانية ليس لها اختصاص الفصل فى دعوى الطلاق . وأن نفس المبدأ القضائى يجب أن يطبق على إحراز أى رعية بريطانى لموطن فى قطر شرقى متمدين غير مسيحي^١ .

لكن هذا الحكم ليس على إطلاقه ، فقد حكمت المحاكم البريطانية فى قضايا أخرى بأن الرعايا البريطانيين المقيمين فى الأقطار غير المسيحية الخاضعة لنظام الامتيازات يجب أن يخضعوا للاختصاص القضائى البريطانى ، وبالتالي لا يمكنهم إحراز موطن لهم طبقاً لقواعد قانون هذا القطر^٢ .

وعموماً ، إذا كان التنازع بين قانون أمة متمدينة وبين عادات أمم متوحشة أو بربرية ، فلا مجال لتطبيق قواعد القانون الدولى الخاص . وهو ما قضت به المحاكم البريطانية فى رحالة ذهب إلى أواسط أفريقيا وتزوج هناك وفقاً للعادات المتبعة لدى إحدى القبائل ، ثم مات عن ولد طالبت أمه بصفتها الوصية عليه بتركة والده فرفض طلبها ، "لأن العالم المتمدين لا يعترف بوجود تعاون مع الدول البربرية ، ولذلك يجب عدم تطبيق العادات السائدة فيها ، وبخاصة أن أساس هذه العادات مخالفة كل المخالفة لأنس القوانين فى البلاد المتمدينة ، فلا يجوز للمحاكم إذاً تطبيقها"^٣ .

وقد يفسر هذا الشرط بأن قواعد تنازع القوانين لا يجب أن تطبق بالنسبة إلى التشريعات الأجنبية إلا إذا كانت هذه التشريعات تنتسب لدول يمكن أن توجد بينها علائق ينظمها القانون الدولى العام ويخضعها لأحكامه وقواعده . فإذا كانت الدولة الأجنبية المطلوب تطبيق تشريعها لا تدخل فى نطاق الدول التى تنطبق عليها قواعد القانون الدولى العام ، فلا يمكننا بالتالى تطبيق قواعد تنازع القوانين بالنسبة لتشريعاتها.

ويلاحظ أن المحاكم الفرنسية قد رفضت تطبيق التشريع السوفيتى فى قضية حرير أوديسا فى ديسمبر ١٩٢٣ ، لأن الأخير إنما "يقوم على مبادئ مخالفة للمبادئ التى تقوم عليها التشريعات فى البلاد المتمدينة"^٤ على حين أنها قد ترفض تطبيق قواعد

^١ John Westlake ; A Treatise on Private International Law ; Op.cit, P.P. 321- 322.

د.على الزينى ، مرجع سابق ، بند ٣٣ ، ص ٦٨ ، هامش ص ٦٩ .

^٢ Ibid , P.P. 322-329.

^٣ A. Dicey , Op., P. 745.

^٤ د. حامد زكى ، مرجع سابق ، بند ٢٥ ، ص ٣٥ .

الشرع الإسلامى وإنما تؤسس رفضها على مخالفة قواعد النظام العام وليس باعتبار أن الشرع يقوم على أسس مخالفة للمدنية الأوروبية .

حاصل القول أن القانون الدولى الخاص لا ينشأ إلا فيما بين الدول الأوروبية المسيحية ، لأنها هى فقط التى وصلت إلى درجات متقاربة فى الحضارة ، وبذلك تخرج باقى البلاد خارج إطار المسيحية . لكن كثيراً من هذه البلاد قد قلدت أوروبا فى كثير من أنظمتها وقوانينها على النحو الذى دفع الفقهاء إلى تغيير حكمهم وإجازة تطبيق قواعد القانون الدولى الخاص عليها ، وأن قواعد القانون الدولى الخاص تلك تطبق بالتالى فيما بين الدول المتمدنية ولا يجزمون - كما كانوا يفعلون فى الماضى - بأنها لا تطبق إلا بين الدول المسيحية^١ .

إلا أنه يضعون القاعدة بشكلها الإيجابى ويسكتون عما إذا كانت تسرى أيضاً بشكلها السلبي ، وهى طريقة مأكرة للتخلص من الاعتراف بحالة لا يودون الاعتراف بها رغم أحكام المحاكم . ولذلك استعملوا لفظ المتمدنية عند التعبير عن البلاد التى يسرى عليها القانون ، وهو ما يمكن التلاعب به بدون الظهور بمظهر المتحامل على دولة دون أخرى ، ويمكن بذلك جعله يشتمل على البلاد التى تسربت إليها المدنية الغربية كمصر وتركيا دون البلاد الإسلامية الأخرى.

على أنه حتى فيما يتعلق ببلاد مثل تركيا ، فقد ظل الفقهاء لحين إلغاء الامتيازات عنها عام ١٩٢٣ يرون أن أقل ما يقال بالنسبة لها أنه ليس من المؤكد سريان قواعد القانون الدولى الخاص عليها ، مثلما كان استعمار مصر هو ميرر افتراض مدنيته، وكان رفع الحماية البريطانية - من ثم - ذريعة من تنازل عن الامتيازات تلك بضرورة العودة إليها ، وأنها ما تنازلت عنها إلا لوجود الحماية البريطانية المتمدنية على مصر^٢ .

فالأصل أن كل أمة - بما لها من حق السيادة داخل بلادها - تكون صاحبة السلطة المطلقة فى تحديد الأفعال التى تعتبرها مخلة بالأمن العام وتقرر لها العقوبات المناسبة ، كما تكون صاحبة السلطة فى محاكمة من يرتكبون تلك الأفعال . ويترتب على ذلك أن كل فرد يوجد على أرض الدولة - ولو عرضاً - يكون خاضعاً لقوانينها وقضاء محاكمها^٣ .

^١ د. عبد الحميد أبوهيف ، مرجع سابق ، بند ٤٩ ، ص ٥٥ .

^٢ د. على الزينى ، مرجع سابق ، بند ٣٣ ، ص ٧٠ .

^٣ د. على زكى العرابى باشا ، المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، د.ت ، بند ٦٨٠ ، ص ٥٠٣) .

إلا أنه بمقتضى المعاهدات التى أبرمتها الدولة العلية مع بعض الدول الأجنبية ، والتزمت بها مصر كجزء من تلك الدولة ، صارت الجرائم التى تقع بين رعايا دولة واحدة من تلك الدول المتعاهدة من اختصاص قنصل تلك الدولة . وفيما عدا ذلك يكون من اختصاص المحاكم المحلية بشرط حضور القنصل التابع له المتهم^١ .

لكن العمل لم يقف عند حدود المعاهدات ، بل جرت الأمور فى مصر بمحاكمة الأجانب أمام قناصلهم جنائيا فى كل الأحوال ، حتى ولو كانت الجريمة واقعة على مصرى خلافا للمعاهدات ، واستمرت هذه العادات حتى زمن سعيد باشا وإلى مصر ، فأقرها بلائحة ١٥ أغسطس ١٨٥٧ باتفاق "القناصل الجنرالية" مع مندوبى الدولة المصرية . ثم جاءت المادة الأولى من قانون العقوبات عام ١٩٠٤ ، ثم التعديل الذى أدخل على نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية مؤيدين لحكم تلك العادة^٢

والدول التى كانت تتمتع بالإعفاء من الاختصاص القضائى المحلى فى مصر كانت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وهولندا وبلجيكا والدانمرك والسويد والنرويج واليونان والولايات المتحدة ورومانيا وسويسرا ودوقية لوكسمبورج .

وكانت ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا من ضمن الدول المتمتعة بالامتيازات لكنها تنازلت عنها بعد هزيمتها فى الحرب . فتنازلت ألمانيا بموجب معاهدة فرساي ١٩١٩ ، والنمسا بمقتضى معاهدة سان جرمان ١٩١٩ ، والمجر بموجب معاهدة تريانون ١٩٢٠ . ولكنها عادت بعد رفع الحماية البريطانية عن مصر وتمسكت بامتيازاتها ، بحجة تغير الظروف وأنها لم ترتض التنازل عنها إلا بالنظر إلى الحماية البريطانية.

فحصلت ألمانيا بمقتضى معاهدة ١٦ يونيو ١٩٢٥ على تفويض مؤقت بحق محاكمة الرعايا الألمان بمصر أمام محاكم قنصلية فى جميع المواد التى كانت المحاكم الألمانية مختصة بنظرها حتى عام ١٩١٤ ، مع تحفظ مصر بأن الجنسية الألمانية لا يمكن تفسيرها على أنها تطبق على أهالى المستعمرات أو الأراضى المنضمة الواقعة خارج أوروبا ، الذين يمكن أن يتمتعوا بالجنسية الألمانية بقانون أو معاهدة أو أية وسيلة أخرى وكذلك حصلت النمسا على تعهد مماثل بمقتضى اتفاق ١٤ أكتوبر ١٩٢٩ .

١د. محمد كامل مرسى بك ، د. السعيد مصطفى السعيد ، مركز الأجانب فى التشريع الجنائى المصرى ، (القاهرة : مجلة القانون والاقتصاد ، س ٧ ، ع ٧ ، ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ١٠٤٨) .

٢جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ، بلون بيانات ، ج ١ ، ص ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

على حين كان قرار مجلس الوزراء فى ١٦ أكتوبر ١٩٢٣ بعدم الاعتراف بالتمثيل السياسى والقنصلى الروسى الذى كان قائماً فى مصر ، بما أنه يمثل النظام القديم الذى لم يبق له أثر يترتب عليه أن جميع الرعايا الروس فى مصر يعاملون من جميع الوجوه معاملة رعايا أية دولة أخرى ليست لها امتيازات^١ .

المطلب الثانى :

المسألة الاستعمارية :

ومعايير العضوية فى الجماعة الدولية

يعتبر مؤتمر برلين ١٨٨٥ من أوضح المؤتمرات الأوروبية التى تشكل جانباً هاماً من القانون الأوروبى العام أو ما أصطلح عليه بالقانون الدولى التقليدى الذى يتناول بالتنظيم والتنسيق بين القوى الأوروبية وضع قواعد اتفاقية محددة لاكتساب السيادة الإقليمية وكفالة حرية الانتقال والتجارة فى غير القارة الأوروبية .

وهو ما نلاحظه فى ديباجة الميثاق العام فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، التى تحدد الأطراف الموقعة على الميثاق ، "رغبة منها - بروح التفاهم الجماعى - فى تنظيم الشروط الأكثر ملائمة لتطوير التجارة والتمدين فى المناطق المعنية فى القارة الأفريقية ، وتأكيداً لمنافع الملاحة الحرة لكل الشعوب فى النهرين الأكثر أهمية فى أفريقيا المفتوحين على المحيط الأطلنطى ، وراغبين - من ناحية ثانية - فى منع سوء التفاهم الناجم عن الاستيلاء على ممتلكات جديدة مستقبلاً على سواحل أفريقيا وفى المعاملة الطيبة للسكان المحليين مادياً وأخلاقياً"^٢ .

وفى الحقيقة ، فإننا لا نكاد نلمس أقدام الأوروبيين قبل مؤتمر برلين إلا فى المناطق الساحلية من القارة حيث اتخذوها نقاطاً لتحقيق أهدافهم المحددة ، والتى تبدو من خلال المسميات المختلفة لهذه السواحل مثل ساحل الذهب وساحل العبيد وساحل العاج وبر الزنج وغيرها . ثم بذلت ست دول أوروبية كل ما فى وسعها للتكالب على المستعمرات الأفريقية ، ولا يوجد شك فى أن أشخاصاً مثل كارل بيترز وستانلى ودى برازا وغوردون كانوا يتدافعون نحو القارة.

^١ المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٢٠ وما بعدها.

^٢ The American Journal Of International Law, Supplement 1909 , Vol. III , P.7.

فلم يكن استعمار أفريقيا مخططاً في البداية ولا موضع اتفاق أوروبي عام يضع القواعد المحددة لاكتساب السيادة الإقليمية في القارة موضع التنفيذ ، إذ فضلت القوى الأوروبية تقسيم القارة فيما بينها إلى مناطق نفوذ غير رسمية ، بناء على اتفاقات ودية فيما بينها واستناداً إلى مهارة كل منها في خداع الزعماء الأفارقة وفرض حمايتها على أقاليمهم بكل طرق التحايل والتدليس ، واتخاذ تلك المعاهدات مع الزعماء الأفارقة عنصراً للاحتجاج على غيرها من القوى الأوروبية^١ .

فقد كان اهتمام القانون الأوروبي العام منذ بداية الكشف الجغرافية وحتى التكالب على القارة الأفريقية ينصب على مسألة توزيع الأقاليم المكتشفة أو القابلة للاستعمار بين القوى الأوروبية . "فاقتصرت وظيفته على تنظيم اكتساب السيادة على المستعمرات وتأكيدا لصالح الدول الاستعمارية ، وانصرف الفقه الدولي إلى استحداث المبادئ والنظم القانونية التي تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض ، فذخر القانون الدولي بالطرق المختلفة لاكتساب السيادة على الأقاليم.

^١ وأوضح مثال لهذا التدافع و التكالب الناجم عن تأخر ألمانيا في مجال الاستعمار هو دور كارل بيترز في فرض الحماية الألمانية على مناطق شرقي أفريقية . ففي مارس ١٨٨٤ أسس كارل بيترز " الجمعية الألمانية للاستعمار " ، التي بدأت نشاطها اعتباراً من نوفمبر وعادت بعد أقل من ثلاثة أشهر بعشر اتفاقيات عقدها مع شيوخ وسلاطين أوزيمبوا ونجورو و أوساجارا وأوكامى وغيرها من الأقاليم المجاورة . وبموجب هذه الاتفاقيات تنازل هؤلاء الشيوخ للشركة الألمانية التي يمثلها بيترز عن مساحات شاسعة من الأراضي تصل مساحتها إلى ٦٠ ألف ميل مربع.

والطريقة التي حصل بها بيترز على هذه المعاهدات تعطى مثلاً واضحاً للوسائل التي حصلت بها الدول الاستعمارية قاطبة على مساحات واسعة في أفريقيا ، ففي مقابل بعض الهدايا التافهة من الأقمشة والنيذ يوقع السلطان على وثيقة تسجل الصداقة بينه وبين ألمانيا ، وهذه الوثيقة المكتوبة بالألمانية ، والتي لاشك في أن السلطان كان يوقعها دون علم بمحتوياتها - تمنح الشركة الألمانية حقوقاً كاملة واضحة للسيادة في مقابل تعهدات غامضة من الشركة بالحماية.

وفي ١٢ فبراير ١٨٨٥ وصل بيترز إلى برلين ، وفي ٢٧ فبراير منحت الحكومة الألمانية الشركة مرسوماً بتأسيسها ، وفي ٣ مارس أخطرت الحكومة الألمانية الدول الموقعة على معاهدة برلين بما حصلت عليه الشركة الألمانية من أراضي وحقوق سيادة في شرق القارة . وذلك رغم احتجاج سلطان زنجبار على وضع جزء من أراضيه تحت السيادة الألمانية ، فهذه الأراضي تدخل ضمن ممتلكاته وله بها حاميات عسكرية ، وأن رؤساء القبائل الذين وقعوا المعاهدات مع الشركة لم تكن لهم السلطة في توقيع مثل هذه المعاهدات . انظر:

Elizabeth Colson , African Society at The Time Of The Scramble , In L.H. Gann , P. Duignan (eds) , Colonialism In Africa 1870 - 1960 , Vol. I , The History and Politics Of Colonialism 1870- 1914 , (London : Cambridge Univ. Press , 1969, P.P 29 et seq).

د. شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ص ٢٩٦ فما بعدها ، ص ص ٤١٤ - ٤١٨) .

" واجتهد الفقه فى وضع القواعد الخاصة بهذه الطرق وتحليلها وتحويرها كلما دعا تطور الظروف إلى ذلك ، معتمداً اعتماداً كلياً عن النظم المعمول بها فى القانون الخاص بشأن اكتساب الملكية الفردية . وتداول فقه القانون الدولى مصطلحات القانون الخاص فى هذا الشأن ، كما تبنى التقسيم التقليدى بين الطرق الأصلية لاكتساب الملكية والطرق الناقلة لها " ^١ .

وكانت بداية الاهتمام بالاحتلال الشامل للقارة الأفريقية فى مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٦ بهدف " البحث فى الوسائل الكفيلة بكشف الأقاليم الواقعة فى قلب القارة ونشر الحضارة فيها ، والعمل على وضع حد لتجارة الرقيق التى كانت منتشرة على نطاق واسع فى هذه الجهات ، والتمهيد لاستثمار موارد هذه الأقاليم " ^٢ .

وقد أسفر المؤتمر عن تشكيل " الهيئة الدولية لكشف أفريقيا وإدخال الحضارة فيها " ، ثم " هيئة دراسة الكونغو الأعلى " للسعى لعقد المعاهدات مع الزعماء والوطنيين هناك ، والسماح لهندوبى الهيئة بحرية الحركة ومزاولة نشاطهم فى الأقاليم الخاضعة لهؤلاء الزعماء ، واختير ليوبولد ملك بلجيكا رئيساً لهذه الهيئة ، التى اتخذت لها شعاراً يتمثل فى علم أزرق تتوسطه نجمة ذهبية ^٣ .

الأمر الذى دفع إنجلترا والبرتغال لعقد اتفاق بينهما فى فبراير ١٨٨٤م ^٤ ، تعترف فيه الأولى بأحقية الثانية - بموجب الاكتشاف القديم - فى الاستيلاء على إقليم الكونجو على أن تكفل حرية الملاحة فى كل من نهري الكونغو والنيجر ، وأن تعمل الدولتان سوياً للقضاء على تجارة الرقيق . الأمر الذى لاقى معارضة فرنسا وألمانيا وبلجيكا بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

^١ د. أحمد عثمان ، مبدأ التنظيم الدولى لإدارة المستعمرات وتطبيقه فى الانتداب ونظام الوصاية الدولى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ ، ص ص ٢١ - ٢٢) .

Wilfred Jenks , Op.cit, P.P. 233 et seq .

^٢ Amos S. Hershey ; History Of International Law Since The Peace Of Westphalia , Op.cit , P.52 .

Annuaire de L'Institut De Droit International , Op.cit, Vol. I, P.P. 1145 et seq.

د. شوقى الجمل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

^٣ Jean Stengers , The Congo Free State and The Belgian Congo Before 1914 , In Gann , Duignan, (eds), Op.cit, P.P. 175 et seq.

E. Colson , Op.cit, P.P. 31 et seq.

The American Journal Of International Law, Supp. Vol III, 1909 , P.P. 5 - 6.

^٤ J.Hammond , Portugal and Africa 1815 - 1910 , (California: Stanford Univ. Press , 1966, P.P. 94 et seq.)

وفي الوقت الذي كان فيه ستانلي يعمل جاهداً لنشر سلطان هيئة دراسة الكونغو الأعلى على أكبر مساحة ممكنة من حوض الكونغو ، ويعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين والتي تربط مناطقهم بالهيئة ، وتأسيس المحطات التجارية على طول النهر وفروعه ، كان دى برازا يعمل من جانبه - على الضفة اليمنى للنهر لتوثيق صلات فرنسا بالزعماء الوطنيين هناك . وأصبح الخلاف بين الدول الاستعمارية لا يمكن أن يحل إلا عن طريق مؤتمر دولي تتفق فيه القوى الأوروبية حول المسألة الأفريقية برمتها . فكانت مؤشراً ثانياً على امتداد نطاق الوفاق الأوروبي لتنظيم علاقات القوى الأوروبية خارج القارة.

وهكذا فقد عقد مؤتمر برلين (في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ وحتى ٢٦ فبراير ١٨٨٥) برئاسة بسمارك ، وحضره مندوبو ألمانيا (بروسيا) والنمسا (بوهيميا والمجر) وبلجيكا و الدنمارك وأسبانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا (لوكسمبورج) والبرتغال وروسيا و السويد (النرويج) والدولة العلية والولايات المتحدة ، فضلاً عن هيئة الكونغو الأعلى التي اعترفت بها الدول وبسيادتها الإقليمية^١.

وقد بلور بسمارك أهداف المؤتمر في عدد من الإعلانات تتعلق بما يلي^٢ :

• إعلان يتعلق بحرية التجارة في حوض الكونغو.

• إعلان يتعلق بتجارة الرقيق.

• إعلان يتعلق بحياض حوض الكونغو.

^١ The American Journal Of International Law , Supplement Vol. III, 1909, P.7.

فقد اعترفت بها الولايات المتحدة في أبريل ١٨٨٤ كعلم لدولة صديقة ، ثم حصلت على اعتراف بسمارك بها وبحدودها في أكتوبر ١٨٨٤ ، ويلاحظ في مفاوضاتها مع فرنسا في يناير ١٨٨٥ أن الهيئة قدمت خريطة بحدود جديدة أبعد إلى الجنوب بأكثر من ٤ درجات عما وافق عليه بسمارك.

J. Stengers , Op.cit, P. 275.

E. Colson , Op.cit, P.P. 60-61.

D. Thomson, Op.cit, P. 466.

W. Jenks, Op.cit, P. 236.

^٢ The American Journal Of International Law, Suppl. Vol. III , Op.cit,

د. والتر رودنى ، أوروبا والتخلف في أفريقيا ، ترجمة د. أحمد القصير ، مراجعة د. إبراهيم عثمان ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٣٢ ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٣١-٣٣) .

د. عبدا لله عبدالرازق ابراهيم ، مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا ، (القاهرة : مجلة الدراسات الأفريقية ، عدد ١٢ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦-٨) .

• اتفاق لحرية الملاحة فى نهر الكونغو ، مع إخضاعه للمواد ١٠٨ - ١١٦ من مؤتمر فيينا ١٨١٥ وهى المبادئ المتعلقة بحرية الملاحة فى الأنهار الدولية والتي تم تطبيقها على أنهار أوروبا وأمريكا ، خاصة نهر الدانوب بموجب معاهدة باريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨ ولندن ١٨٨١، ١٨٨٣.

• اتفاق حول حرية الملاحة فى نهر النيجر مع إخضاعه للمبادئ الموضوعه فى المواد ١٠٨ - ١١٦ من الاتفاقية العامة لفيينا ١٨١٥.

• إعلان يضع فى العلاقات الدولية قواعد اتفاقية موحدة لأسباب اكتساب السيادة الإقليمية التى يمكن أن تحدث مستقبلاً على سواحل القارة.

وانتهى المؤتمر بتوقيع ميثاق عام من ٣٨ مادة ، تضمن تقرير حرية التجارة فى حوض الكونغو (المواد ١-٨) ، وإلغاء تجارة الرقيق (مادة ٩) ، وتقرير حياد حوض الكونغو (المواد ١٠-١٢) ، وحرية الملاحة فى نهري الكونغو (المواد ١٣-٢٠) والنيجر (المواد ٢٦-٣٣) ، ووضع أسس جديدة للاحتلال على سواحل القارة (المواد ٣٤-٣٥) ، ثم التزامات عامة بموجب المواد من ٣٦ - ٣٨^١.

حيث تقرر حرية التجارة لكل الأمم فى كل الأقاليم التى تشكل حوض الكونغو وفروعه وفى المنطقة البحرية الممتدة على طول ساحل الأطلنطى وفى المنطقة التى تمتد إلى الشرق من حوض الكونغو. وأن كل قوة تمارس أو سوف تمارس حقوق السيادة أو النفوذ على الأقاليم محل الاعتبار لا يمكنها أن تفرض سياسات الاحتكار أو التمييز من أى نوع فى المعاملة التجارية لكل الأجانب الذين يتمتعون بدون تمييز بحماية أشخاصهم وبضائعهم.

كما التزمت كل القوى التى تمارس حقوق السيادة والنفوذ على الأقاليم المعنية - بموجب المادة السادسة - بضرورة الحفاظ على السكان المحليين واحترام أوضاعهم المادية والمعنوية وتخليصهم من ربة العبودية . وكذلك كل البعثات الدينية والمؤسسات العلمية التى تعمل من أجل هذه الأغراض أو تميل إلى إدخال السكان فى منافع التمدين والحضارة.

والتزمت القوى التى تمارس أو سوف تمارس حقوق السيادة أو النفوذ بأن تأخذ - بالسرعة التى تسمح بها الظروف - الإجراءات الضرورية لتطبيق اتفاقية اتحاد البريد العالمى على حوض الكونغو ، وحيث لا تمارس أى قوة حقوق السيادة أو الحماية تلتزم اللجنة الدولية للملاحة فى نهر الكونغو بتطبيق المبادئ السابقة .

^١ The American Journal Of International Law, Suppl. Vol. III, Op.cit, P.P. 7-29.

وبما أن الاتجار بالرقيق أصبح محرماً طبقاً لمبادئ القانون الدولي كما تعترف بها الدول الموقعة ، فعلى كل دولة أن تتعهد باستخدام جميع الوسائل التى تحت تصرفها لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة القائمين بها فى كل أقاليم حوض الكونغو.

مثلاً تقررت حرية الملاحة فى نهر الكونغو ، وتشكلت لجنة دولية لمباشرة الأعمال الخاصة بتأكيد حرية الملاحة طبقاً لحاجيات التجارة الدولية ، وعلى أجزاء النهر التى لا توجد فى اختصاص قوة تمارس حقوق السيادة أو الحماية ، وأن تتفاهم مع السلطة الشاطئية فى الأجزاء التى تمارس عليها قوة ما حقوق السيادة أو الحماية ، كما ألزمت بريطانيا وفرنسا وأى قوى أخرى نفسها بتطبيق مبادئ حرية الملاحة بموجب المواد ٢٦-٢٩ على طول نهر النيجر ومصباته وفروعه ، والتى سوف تخضعها لسيادتها أو حمايتها.

وأخيراً الموافقة على قيام دولة الكونغو الحرة ، مع ترك أمر حدودها للاتفاق مع الدول التى يهمها الأمر ، وإن كان قد تقرر اعتبار الساحل الغربى لبحيرة تنجانيقا الحد الشرقى لها ، وقد استمرت هذه الدولة رسمياً حتى عام ١٩٠٨ ، حين أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية اعتباراً من ١٨ نوفمبر ١٩٠٨ .

وهناك من يدافع عن تلك الأسس التى وضعها مؤتمر برلين من عدة زوايا تعكس جانباً من القانون الأوروبى العام فيما يتعلق بالمناطق والوحدات غير الأوروبية ، فقد ذهب إميل باننيج إلى أن المؤتمر قد حقق عدداً من الأهداف منها^١ :

- إقرار قيام دولة حرة كبرى فى قلب أفريقية الاستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب المتمدنية بينما تكون من الناحية السياسية بعيدة عن التنافس الدولى عليها أو اقتطاع أقاليمها.

- وضع أسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية للقارة والتى تقوم على مبادئ التبادل الحر والتى تحفظ حقوق كل من الأهالى والأوروبيين فى علاقاتهم بالقوى الاستعمارية.

^١ انظر: د. شوقى الجمل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٤-٣٠٥ .

د. عبد الله عبدالرازق ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦-٣٣ .

Jean Stengers , Op. Cit ., P.P. 277 et seq.

Charles P. Groves , Missionary and Humanitarian Aspects Of Imperialism From 1870 to 1914, In L.Gann, P.Puignan , Op.cit, P.P. 462- 475

Auguste Roeykens , King Leopold's Congo : Aspects Of the Development Of Race Relations In the Congo Independent State , (London : Oxford Univ. Press , 1962 , P.P. 178 et seq).

• أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الاستواء بطريقة سلمية، دون حاجة للخلافات والمعارك التي صاحبت استعمار العالم الجديد . وهكذا أمكن للشعوب المتمدينة أن تتكاتف لتخضع لسلطانها العوامل الطبيعية القاسية والأجناس غير المتمدينة.

• أن دولة الكونغو الحرة التي أقر المؤتمر خلقها ، تعتبر من وجوه عديدة حلقة الاتصال والجسر الذي تنتقل عليه أوجه النشاط المختلفة إلى كل المستعمرات المحيطة بها ، وسوف تضطلع بهذه المهمة بأمانة لتحقيق التعاون المطلوب في مختلف المجالات ، ليشعر العالم المتمدين بأنه قد كسب فعلا قارة جديدة.

ويهمنا الإشارة إلى ما وضعه المؤتمر من قواعد جديدة لاكتساب السيادة الإقليمية على السواحل الأفريقية . بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق العام ، والتي تضمنت عدم فرض أية دولة لسيادتها أو لحمايتها على منطقة ساحلية في أفريقيا ترغب في امتلاكها أو تحمل مسئولية الحماية عليها دون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الميثاق بالطريقة التي تفضلها . مع التزامها بواجب ضمان وجود سلطة محلية على الأقاليم التي ترغب في احتلالها على سواحل القارة كافية لكفالة الحقوق المكتسبة ، وعند الاقتضاء حرية المرور و التجارة في إطار الشروط التي يتفق عليها ^١.

فقد تضمن مشروع معهد القانون الدولي المبادئ التالية:

أولاً : يعتبر إقليماً مباحاً Territorium Nullius كل منطقة لا توجد تحت سيادة أو حماية واحدة من الدول التي تشكل جماعة قانون الشعوب La Communaute du Droit des Gens ، بغض النظر عن كون هذه المنطقة مأهولة أم لا .

فلا يمكننا الحديث عن السيادة الإقليمية للشعوب المتوحشة أو نصف البربرية ، وهو ما قد يتعارض مع التاريخ الذي يعتمد عليه القانون الدولي في إثبات التنازل عن

^١ انظر التقرير الذي قدمه De Martitz إلى اللجنة الرابعة في معهد القانون الدولي في دورة هابلدبرج عام ١٨٨٧ ، وتمت مناقشته في دورة لوزان عام ١٨٨٨ بعنوان :

Examen de La Theorie de Conference de Berlin de 1885 , Sur L'occupation des Territoires , Annuaire de L'Institut de Droit International , op.cit , Vol. I, P.P 426- 442 , P.P 702 - 733

فقد أشار كل من Holtzendorff و Laveleye و Moynier في عام ١٨٨٥ إلى أهمية دراسة وتقييم المبادئ المعترف بها في المادتين ٣٤ و ٣٥ من الاتفاقية العامة لبرلين التي تتعلق بالاحتلال كأحد وسائل اكتساب السيادة الإقليمية في القانون الدولي.

فأحال المعهد الموضوع إلى لجنة تشكلت - في بروكسل في ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ - لدراسة الموضوع ، وظهر تقريران ، أحدهما يخص DE Martitz ، والثاني يخص Engelhardt ، واعتمد المعهد في مناقشاته في البداية على التقرير الأول ، إلا أنه ما لبث أن اعتمد التقرير الثاني كأساس للحوار و النقاش.

السيادة الإقليمية كسبب لمشروعية الاحتلال . فاتفاقيات ومعاهدات التنازل تلك لا يمكن أن تكون إلا بين الدول المعترف بها وبسيادتها الإقليمية بموجب قانون الشعوب .

فالقانون الدولي لا يعترف بوجود قبائل مستقلة أو شعوب بدائية . أما الترتيبات التي تعقد مع زعماء تلك القبائل والشعوب فتصبح ضرورية لأجل عدم استخدام القوة ضد الشعوب الأدنى من ناحية ، ولتحديد الإقليم المحتل من ناحية ثانية . لكن سند الملكية هنا لن يكون مشتقاً أو نابعاً من هذه الاتفاقيات (عن طريق التنازل) ، وإنما هو سند أصلي^١ .

ثانياً : أن لكل دولة الحق في اكتساب الأقاليم - غير المحتلة بعد - عن طريق السيادة أو الحماية . وأن الاكتساب بالسيادة لكي يكون فعالاً يتطلب أمرين : اكتساب الملكية على إقليم ما باسم الحكومة من ناحية ، والإعلان الرسمي باكتساب الملكية من ناحية ثانية.

ثالثاً : أن اكتساب الملكية يكون عن طريق إنشاء سلطة محلية مسئولة قادرة بوسائل كافية على حفظ وتكريس النظام وتأكيد الممارسة المنتظمة لسلطتها داخل حدود الإقليم المحتل . فإقامة سلطة قادرة ممثلة لحكومة الاحتلال ليس فقط التزاماً ، بل صار شرطاً وعنصراً ضرورياً في اكتساب الملكية . وأن مهام تلك السلطة لا تقتصر بحال على التزامها باحترام الحقوق المكتسبة^٢ .

رابعاً : أن الإعلان باكتساب الملكية للدول الموقعة على الاتفاقية العامة يمكن أن يكون إما بالوسائل التي تتبعها الدولة عادة في إعلان أعمالها الدولية ، وإما عن طريق الوسائل الدبلوماسية . وقد لاقت ضرورة التحديد الجغرافي للإقليم المحتل معارضة الدول في البداية ثم اعترفت به ، لأن الإعلان دون تحديد يصبح غير كامل للموافقة على مشروعية المطالب المرفوع بها الإعلان.

خامساً : أن اكتساب الملكية عن طريق الحماية لكي يكون فعالاً يفترض عقد اتفاق مع زعيم الشعب المحلي ، يضع عن طريقه كل سلطته السياسية والإدارية تحت حماية الدولة التي تتحمل هذه المسئولية . ويجب أن يكون مصحوباً بإعلان رسمي عن هذا الاتفاق^٣ .

^١ Ibid , Vol. I , P.P. 432- 433 .

^٢ Ibid , Vol. I , P. 434.

^٣ Ibid , Vol. I , P.435.

سادساً : على السلطة المقامة على الإقليم المحتل احترام الحقوق المكتسبة ، سواء السابقة أو اللاحقة للسكان المحليين أو لرعايا الدول المتمدينة الأخرى.

سابعاً : أن القانون الدولي يلزم الأمة التي تتحمل مسؤولية الاستيلاء والحماية بواجب الحفاظ على السكان المحليين ومعاملتهم المعاملة الكريمة المادية والأخلاقية، ومنع الإضرار بهم ، وفي محاربة تجار الرقيق في نطاق ممتلكاتها¹.

وقد اعترض Englhardt على تعبير " جماعة قانون الشعوب " متسائلاً عن الشروط التي يمكننا بالاستناد إليها اعتبار دولة ما جزءاً من هذه الجماعة أم لا . وما هو موقف دولة كالمغرب أو الحبشة أو زنجبار ، وهل تشكل جزءاً من جماعة قانون الشعوب.

ويضرب مثلاً لصعوبة إطلاق اصطلاح " الإقليم المباح " بشعب Egbas الذى يحيا أفراده بين داهومى وأحد فروع نهر النيجر . فهذا الشعب لديه ثلاث مؤسسات تمارس الوظائف السياسية والقضائية والإدارية فى كل مدينة . فإلى جانب الملك هناك طائفة تمارس الأمور الحربية Ologun ، وأخرى تمارس الأمور المدنية Okbonis ، وثالثة تعالج الشؤون التجارية Parokoi . فهل إقليم مثل هذا الشعب الذى لا يعتبر ضمن جماعة قانون الشعوب يجب اعتباره مثل الإقليم المباح الذى لا صاحب له ؟².

الأمر الذى دفع Rivier إلى المطالبة بتحديد المقصود بجماعة قانون الشعوب . وهل يقتصر المصطلح على الدول المسيحية ، أم أنه يضم تركيا كذلك اعتباراً من عام ١٨٥٦ ، أم يمتد إلى القوى غير الأوروبية التى تدخل فى علاقات اتفاقية مع الدول الأوروبية ؛ مثل المغرب أو الصين وأنه من الأفضل تفادى الصعوبات الناجمة عن الاصطلاح بتعديله إلى " دولة ما " فيصبح الإقليم المباح هو كل منطقة ليست تحت سيادة ولا حماية دولة ما.

وغنى عن البيان أن هذا النقاش والجدل حول " جماعة قانون الشعوب " إنما يعكس فى حقيقة الأمر اختلاف ماهية الحقوق التى يكفلها القانون الدولي للأمم الأوروبية المتمدينة عن الوحدات غير الأوروبية . فليس للأخيرة أية حقوق بموجب القانون الدولي ، وحتى الشروط الموضوعة فى مادتي ٣٤ و ٣٥ إنما تتعلق بالتزامات فيما بين الدول المتمدينة ذاتها ، ولا تدخل فيها الوحدات غير المتمدينة ، ولو بموجب الاتفاقات الثنائية التى تعقدها القوى الأوروبية مع رؤسائها. فما يهمنا هنا هو دراسة

¹ Ibid , Vol. I, P. 436.

² Ibid , Vol. I, P.P. 707- 709 .

سعى دول الجماعة الأوروبية فى نفى الشخصية القانونية الدولية عن غيرها من الوحدات والكيانات.

ونقطة البداية فى نفى الأهلية القانونية الدولية عن الآخر المختلف حضارياً هى فكرة "جماعة الشعوب المسيحية المتمدينة"، وقد أنكرت أوائل الصكوك البابوية، خاصة فى الأعوام ١٣٤٤ و١٤١٨ و١٤٣٦ و١٤٥٥، على مجتمعات ما وراء البحار أية حقوق، وضمنت لأسبانيا والبرتغال الحق فى غزو تلك الأقاليم، "فلهم الحق فى شن الحرب والاستيلاء على ممتلكات وأقاليم السراقنة والوثنيين وكل أعداء المسيح، وأن يتخذوا من أهلها عبيداً لهم".^١

على حين كانت بدايات الصراع ومحاولة إيجاد حقوق لأقاليم ما وراء البحار داخل الكنيسة الأسبانية ذاتها، بعد أن أصبح معلوماً أن الأسبان قد اجتاحتوا إمبراطورية الأزتيك بكل الأساليب الوحشية، فأعمال المدرسة الكهنوتية هى إلى مهدت الطريق نحو قانون دولى حديث، ليس بمعنى الدفاع عن وجود الآخر المختلف حضارياً داخل الثقافة الأوروبية، وهو الأمر الذى لا تعرفه، وإنما بمعنى إيجاد أساس أو سند وضعى مقبول ومشروع لإخضاع الآخر أو إبادته عند اللزوم.

ومثالنا على ذلك هو فيتوريا الذى يرى البعض فيه المدافع الأول عن حقوق الهنود، حيث يقر بامتلاك هؤلاء للسيادة والاستقلال، وأنهم الملاك الشرعيين لأراضيهم، ومن ثم فلا يمكن للأسبان اكتساب ملكية تلك الأراضى عن طريق صكوك البابا أو الإمبراطور، فليس الأخير سيد العالم، ولا سلطة للأول على غير المسيحيين. بل إن الاكتشاف لا يعطى أى سند مشروع، لأنها أقاليم مأهولة بشعوب لها كل حقوق الملكية والسيادة، بل وحتى رفض الهنود اعتناق المسيحية لا يعطى لنا الحق فى الغزو أو تبرير الحروب.^٢

فهو إن شئت القول ينسف التبريرات الرائجة فى عصره للحروب التى تخوضها الأمم الأوروبية فى العالم الجديد، مقدماً تبريرات أكثر منطقية للحرب العادلة هناك، ومن بين الأسباب التى تقود إلى هذه الحرب العادلة يهمنى نوعان بشكل خاص: فهناك من ناحية تلك التى تستند إلى التبادل، أى أنها تنطبق على الهنود والأسبان، وتلك

^١ Dieter Dorr, op.cit.,P.8

H. Smith, op.cit.,Vol.I,P.30

^٢ Dieter Dorr, op.cit., P.10.

تريفان تودوروف، فتح أمريكا: مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعى، (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢، ص ١٦٠ وما بعدها).

حالة ما يسميه فيتوريا بالحق الطبيعي فى الاتصال والاجتماع ، والتي يمكننا فهمها على أكثر من مستوى ، من قبيل حرية الأفراد فى التنقل خارج بلدتهم الأصلية وحرية التجارة وحرية الأفكار أو التبشير^١ .

وهناك مجموعة أخرى من الأسباب طرحها فيتوريا لتبرير الحروب ، فهو يرى فى الواقع أن التدخل مباح إذا ما حدث دفاعاً عن الأبرياء ضد طغيان الزعماء أو القوانين المحلية . ومثل هذا التبرير يبدو لنا أقل وضوحاً مما يتصور فيتوريا ، وهو فى جميع الأحوال لا يستند إلى التبادل ، فحتى لو كانت تلك القاعدة تنطبق على الهنود والأسبان دون تمييز؛ فإن الأسبان هم الذين حسموا معنى ودلالات الطغيان وهذا هو الشئ الجوهرى ، فهم هنا ليسوا بمجرد طرف ، وإنما القاضى أيضاً لأنهم هم الذين يختارون المعايير التى سوف يصدر الحكم بموجبها .

فحتى لو اعترفنا بأن على المرء فرض الخير على الآخر ، فمن الذى سوف يقرر ما هى البربرية أو الحضارة ؟ وقد اعتدنا أن نرى فى فيتوريا مدافعاً عن الهنود ، إلا أننا لو تحرينا الدقة لاتضح لنا أن دوره مختلف تماماً . فتحت ستار قانون دولى مؤسس على مبدأ التبادل ، يقدم فيتوريا فى الواقع أساساً قانونياً لحروب الاستعمار ، والتي كانت حتى ذلك الحين لا تمتلك أى أساس قادر على الصمود^٢ .

فقد كان واضحاً منذ البداية عدم سهولة الاستيلاء على أراضى الهنود عن طريق الاحتلال ، لأن مبدأ عدم وجود سيادة معترف بها على الأقاليم المأهولة بالبدايين ، وحق القوى الأوروبية الكامل فى احتلالها لم يستخدم كأساس لممارسات الدول ، خاصة فى العالم الجديد حيث تسود فكرة الاكتشاف كسند . ومن ثم فإن الإقرار العام

^١ المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

^٢ المرجع السابق ، ص ١٦١ .

فهو يصف الهنود الذين يدخل معهم فى علاقات تبادلية بأنهم بالرغم من أن هؤلاء البرابرة ليسوا مجانين تماماً ، إلا أنهم ليسوا بعيدين عن الجنون ، وهم غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، شأنهم فى ذلك شأن المجانين أو البهائم المتوحشة والحيوانات ، وذلك بالنظر إلى أن غذاءهم ليس مستساغاً بدرجة أكبر من غذاء البهائم ويصعب أن يكون خيراً منه

كذلك يقدم لنا جنيس دى سيوليدا فى مناظرته الشهيرة بايادوليد مع بارتولومى دى لاس كاساس عام ١٥٥٠ ، عدداً من الأسباب من شأنها أن تجعل حرب الهنود حرباً عادلة:

- من المشروع اللجوء للقوة لإخضاع الناس الذين تستوجب حالتهم الطبيعية إذعانهم للغير .
- من المشروع دفع الجريمة الشنعاء المتمثلة فى أكل اللحم البشرى ، والتي تعتبر عدواناً صارخاً على الطبيعة ، وإنهاء عبادة الشياطين وتقديم البشر قرابين .

- المشروع إنقاذ الفانين الأبرياء الذين لاحصر لهم والذين يضحى بهم هؤلاء البرابرة سنوياً .

- أن الحرب ضد الكفار مبررة ، لأنها تفتح السبيل أمام نشر الدين المسيحى وتسهل مهمة المبشرين .

بحق المجتمعات الهندية على أراضيها وضرورة التعامل مع تلك المجتمعات على أساس من الاتفاق والمعاهدة كان حقيقيا.

فمنذ بداية الاستقرار الأوروبي على الساحل الشرقى عام ١٥٣٣ ، قد نظر إلى المجتمعات الهندية على أنها أمم كاملة السيادة ، وكان تعيين الحدود بين المستعمرات وبين اتحاد الهنود يتم بموجب اتفاقات ملزمة بين ممثلى القبائل وممثلى التاج الهولندى أو البريطانى ، وهذا يعود بصفة جزئية إلى أن القبائل الهندية قد شكلت تهديداً عسكرياً خطيراً يجب أخذه فى الاعتبار وبجدية.

كما أن الولايات المتحدة قد نهجت مع الهنود سبيل الاتفاقات ، والتي تصل إلى أربعمئة اتفاقية ولعب الضغط العسكرى دوره فى فرض الاتفاقيات سواء فيما يعرف الآن بكنساس وأوكلاهوما أو القبائل الجنوبية الأكثر تطوراً والتي تبنت الأسلوب الأوروبى فى الحياة ، ووصفتها الولايات المتحدة بأنها "القبائل المتمدينة الخمس" فى جورجيا^١.

وقد حدد لنا القاضى مارشال طبيعة العلاقة التى تربط المجتمعات الهندية بالولايات المتحدة فى عدد من أحكامه فى الفترة ١٨٢٣-١٨٣٤ ، فهو يوضح بداية أن الأمم والقبائل الهندية هى دول ووحدات سياسية خاصة وتميزة عن غيرها تمتلك بالتالى الشخصية القانونية الدولية ، وأن كل القوى الأوروبية قد تعاملت مع تلك القبائل على هذا الاعتبار، ومن ثم عقدت معها المعاهدات التى تعترف فيها بهم كشعوب لديها المقدرة على الدخول فى علاقات سلمية وحرية . الأمر الذى يعكس مدى اعترافها بأهليتها القانونية ومشاركتها فى صنع قواعد قانونية عامة مع الوحدات الدولية الأخرى^٢ .

لكن المجتمعات الهندية تلك ، أو ما تبقى منها أصبحت الآن تابعة للولايات المتحدة ، وذلك باعترافهم فى اتفاقيات الحماية والتبعية ، فهى - إن شئت الدقة - أمم تابعة احتفظت بشخصيتها القانونية وإن تأثرت أهليتها القانونية وحققها فى الحكم الذاتى بطريقة أو بأخرى بقبول هؤلاء لحماية بريطانيا ثم الولايات المتحدة . وأنه طبقاً للمبدأ المعترف به فى القانون الدولى فإن القوة الأضعف لن تفقد استقلالها ولاحقها فى الحكم الذاتى من خلال إقرارها بتبعيةها لقوة أكبر أو من خلال البحث عن حماية تلك القوة الأخيرة.

^١ Dieter Dorr , Op.cit.,P.13.

^٢ Ibid,P.14.

ومن ثم فإن هذه الأمم الهندية يمكنها الدخول فى علاقات أجنبية ، لكن فقط مع الدولة الحامية أو المتبوعة . الأمر الذى يعنى سيادة القانون الدولى على أمم الهند بضوابط معينة ، وبالتالى فإن هذا الموقف فى العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية وبين أمم الهند من ناحية أخرى ينطوى من وجهة نظر المحكمة الأمريكية العليا على عناصر من القانونين الدولى والداخلى معاً.

كذلك ظلت الحماية على الأقطار الأفريقية بصفة خاصة والأقطار غير الأوروبية عموماً شأنها خاصاً بين القوة الأوروبية الحامية وبين باقى العالم الأوروبى المتمدين ، مع محاولة إيجاد وسيلة لتقرير نوع من الواجبات والالتزامات التى تقع على عاتق الدولة الحامية والوقوف دون امتداد الشخصية القانونية الدولية إلى الأقاليم غير المتمدينة¹ .

وهكذا نجد أنه خلال القرون السابقة وحتى منتصف القرن التاسع عشر عقدت دول الجماعة الأوروبية عدداً من المعاهدات والاتفاقيات مع وحدات وصفوها بأنها شبه متمدينة أو غير متمدينة على الإطلاق ، فكيف أمكنها التوفيق بين الادعاء بقانونية هذه الاتفاقيات مع تلك الوحدات غير الأوروبية وفى نفس الوقت عدم الاعتراف بها كوحدات دولية لها أهلية قانونية تمكنها من المشاركة مع الوحدات الدولية الأخرى فى إنشاء قواعد قانونية عامة ؟

يبدو لنا الحل من خلال وضع قاعدتين سار عليهما العمل :

الأولى : أن هذه المعاهدات مع الأقطار غير المتمدينة هى معاهدات قانونية حقاً وإن أملت بها الضرورة ، أى تلك الحاجة إلى وضع ترتيبات قانونية دولية مع الوحدات غير المتمدينة ، كضرورة يملئها حفظ النظام والقانون والتعاون فى المجتمع الدولى.

الثانية : أن هذه المعاهدات - خاصة مع الوحدات غير المتمدينة - لا تشكل أى نوع من الاعتراف لها بالأهلية القانونية الدولية أو بعضوية الجماعة الدولية.

فالقانون الدولى لا يطبق إلا على العلاقات التى تقوم بين الدول المتمدينة لأنها وحدها المخاطبة بالقواعد القانونية الدولية ، أما بالنسبة إلى علاقة هذه الدول فى مواجهة غيرها من الوحدات غير المتمدينة عموماً ، فإن قانوناً آخر أو لا قانون على الإطلاق يكون هو المرجع الحاكم للعلاقة.

¹ Roling , Op.cit, P. 29.

Westlake , The Collected Papers , Op.cit, P. 189 .

بل ويصل الأمر بجون ستيوارت ميل إلى القول " بأن هناك farkاً كبيراً بين حالة يكون فيها أطراف العلاقة الدولية فى مستوى حضارى واحد أو متقارب ، وحالة أخرى يكون فيها أحد أطراف العلاقة فى مستوى عال والآخر فى مستوى منخفض فى سلم التطور الاجتماعى . والتقيرير بأن القواعد العرفية والقوانين الدولية التى تحكم العلاقة فى الحالة الأولى ؛ هى ذاتها التى تحكم العلاقة فى الحالة الثانية ؛ مثل هذا التقيرير يعد خطأ جسيماً فى التناول والتحليل"¹.

ويقدم ميل لرأيه مبررين:

الأول : أنه لا يتوقع من الأمم البربرية " أن تحترم القواعد والعادات التى تحترمها الدول المتمدينة ، ومن ثم صعوبة قيام القواعد الدولية على أساس التبادل.

الثانى: أن إخضاع تلك الأمم البربرية للحكم الأجنبى هو أمر فى صالحها تماماً ، وبالتالى فإن وصف أى فعل - أياً كان - يتخذ ضد هذه الشعوب على اعتبار أنه خرق لقواعد القانون الدولى ، يعد دليلاً على الجهل بطبيعة الموضوع.

فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للبلدان غير المتمدينة ، فإن الوضع يختلف تمام الاختلاف فى حالة البلدان المتمدينة حيث تحكم العلاقات بمبادئ مختلفة . فالقهر والغزو يعبران عن أفعال غير قانونية وغير أخلاقية بين تلك الدول ، على حين لا تعتبر كذلك فى مواجهة الدول غير المتمدينة بل قد يكون فى صالحها².

وهكذا يتم طرح التساؤل حول منفعة هذه الشعوب حال قيام أمم متمدينة بغزوها أو فرض الحماية عليها وإدخالها - بالتالى عبر الغزو أو الحماية - إلى محيط الحضارة العالمية ، فيجرى إضفاء الشرعية على هذه الأشكال الاستعمارية من خلال الهدف والمقصد.

وهو الأمر الذى أثار العديد من الصعوبات فى التطبيق العملى ، والتى قد تصل بنا فى حالة الحماية الاستعمارية إلى القول بأن الدولة يجب عليها حفظ وكفالة حقوقها عن طريق فرض الحماية على المناطق والوحدات غير المتمدينة - والتى لا تمتلك حقها فى السيادة - لمنع احتلالها أو غزوها من قبل باقى الدول المتمدينة الأخرى.

¹ Roling , Op.cit, P. 29.

² Ibid , P. 30.

ولأن الوحدات غير المتمدينة التي فرضت عليها الحماية لا يمكنها - بمنطق الحال - أن تكون طرفاً في علاقات قانونية دولية لم تسمع بها ، فإن علاقاتها بالدولة المتمدينة الحامية لا تخضع بالتالي لمبادئ القانون الدولي ، فلا تطبق قواعد القانون الدولي إلا بافتراض أن نظام الحماية يؤثر على مسئولية الدولة الحامية في مواجهة باقى الدول المتمدينة .

ويؤكد هولاند أنه عندما تعقد قوة متمدينة اتفاقاً قانونياً بخصوص شعب غير متمدين ، فإن هذا الاتفاق يصير شأناً بين الدولة الحامية من ناحية وبين باقى العالم المتمدين من ناحية ثانية . فما زالت منافع القانون الدولي قاصرة على أشخاصه المتمدينين دون الخاضعين لهم ، وكلاهما يتحدد وفق نفس المعيار من المتمدين¹ .

وقد ناقش الفقه الدولي القيمة الحقيقية لاتفاقات الحماية تلك ، وهل لها الطبيعة القانونية أم أنها لا تتعدى النطاق الأدبي . ولقد رأينا أن تقرير معهد القانون الدولي ينكر عليها الصفة الدولية ، لأن الوحدات غير الأوروبية ليست جزءاً من جماعة قانون الشعوب ، ولا يتعدى الأثر العملي لهذه الاتفاقات مجال تحديد الإقليم المفروض عليه الحماية ، وعدم ممارسة القوة ضد السكان المحليين.

والفقه الدولي فيما يتعلق بالاتفاقات تلك إنما هو فكر عملي له ثنائه الغالبة على كل ما يتعلق بالحضارة الأوروبية ، ويخدم الأغراض الاستعمارية للدول الأوروبية وتكالبها فيما بينها ، فهي تحتج على غيرها من الدول الاستعمارية بهذه الاتفاقات زاعمة أن لها صفة الإلزام القانوني ، على حين أنها تنكر على الوحدات التي تعاقدت معها الصفة الدولية فى أى مجال آخر خلاف هذا الاتفاق.

فهي بتعبير آخر تحتج على غيرها بأن اتفاق الحماية الاستعمارية هو اتفاق دولي بمعنى الكلمة ، وأن مثل هذا الاتفاق يرتب كل الآثار القانونية التي تترتب عادة على الاتفاقات التي تتم بين أشخاص قانون الشعوب ، وأن أساس قوته الإلزامية هو مبدأ وجوب الوفاء بالعهد.

بل وتصل عملية الفقه الدولي إلى الزعم بأن الدولة الاستعمارية المتعاقدة عندما تتفق مع وحدة غير أوروبية ، تقرر فى الوقت الذى تتعاقد فيه أن تلك الوحدة لها شخصية قانونية افتراضية ، تكتسبها عند التعاقد ثم تفقدها بعد إبرامه مباشرة . ولا يظن البعض أن هذا القول يقتصر على القبائل والوحدات المتوحشة فقط ، فقد أثير

¹ Gong , Op.cit, P.P. 52- 58 .

Roling , Op.cit, P. 27.

التساؤل منذ قرون حول شرعية الاتفاقات مع القوى غير الأوروبية عموماً والتي لا يعترف لها بأية حقوق بموجب قانون أوروبا العام ، وكانت نفس الإجابة فيما يتعلق بالصين والهند ودول دار الإسلام وغيرها من المدن غير الأوروبية.

فهل من المنطق فى شئ أن يكون لوحدة معنية القدرة على إنشاء قواعد قانونية دولية بالاتفاق مع شخص واحد من أشخاص القانون الدولى ، وتفقد تلك القدرة إذا ما أرادت الاتفاق مع غيرها من أشخاص القانون الدولى أو مع الوحدات المماثلة لها ؟ وهل من المنطق فى شئ أن نفترض لهذه الوحدة شخصية قانونية لمناسبة عقد اتفاق معين ثم نزول عنها هذه الشخصية بزوال المناسبة التى قام فى شأنها الافتراض ؟

وهل من المقبول أن تعتبر الدول الاستعمارية مثل هذه الوحدات من غير أعضاء " جماعة قانون الشعوب " ، وفى الوقت نفسه تفرض عليها أحكام قانون الشعوب ، فى مناسبة اتفاق واحد بعينه ؟ وهو الاتفاق الذى يكون من شأنه أن يضع تلك الوحدات فى وضع لا يستقيم بحال مع السيادة أو الاستقلال؟.

ففى إطار العالم المتمدين ، قد تبدو الحماية كعلاقة قانونية مألوفة فى القانون العام الأوروبى باتفاق دولة ما مع دولة أخرى أقوى منها ، على أن تضع الأولى نفسها تحت إحماء الثانية لتتولى الدفاع عنها ضد أى عدوان خارجى ، وتقوم برعاية مصالحها الخارجية.

وهى تستند عادة إلى معاهدة بين الدولتين تحددان فيها السلطة التى تمارسها الدولة الحامية على الشؤون الخارجية للدولة المحمية ، أو ما يتعلق بالسلطة التى يسمح بها للدولة المحمية فى مجالات داخلية ، وهى علاقة قانونية وليست موضوعاً لآى تدخل من قبل طرف ثالث فيما يتعلق بتوزيع تلك الاختصاصات.

ولما كانت معاهدات الحماية تلك تتباين أحكامها وتختلف بنودها ، وجب علينا الرجوع إلى الاتفاق الدولى المنشئ لعلاقة الحماية لمعرفة نوع العلاقة التى تقوم بين الدولتين ، ولتحديد مدى الرابطة التى تربطهما ولتعيين مدى الإشراف الذى تمارسه الدولة الحامية على شئون الدولة المحمية ، ولتحديد المركز الذى تشغله الدولة المحمية فى الجماعة الدولية.

لكن ما يهمنا هو ما يطلق عليه اتفاقات الحماية على دول غير متمدينة ، فقد يحدث أن ترغب دولة ما فى بسط سيادتها على إقليم معين ، دون أن تكون لديها الوسائل المادية اللازمة لوضع يدها عليه ، وخشية أن تسبقها دولة أخرى إلى وضع اليد على الإقليم وتملكه ، فقد جرت العادة فى إطار القانون العام الأوروبى أن تلجأ الدولة

الأولى - ضماناً لعدم ضياع الإقليم منها ، وحتى يتيسر لها وضع يدها فعلاً عليه - إلى إعلان الحماية الاستعمارية ، والتي بمقتضاها تتفق الدولة التي تريد الاستيلاء على الإقليم مع رؤساء القبائل التي تسكنه على وضعه تحت حمايتها ، فتأمن بذلك تعرض غيرها من الدول المتمدينة لشئون الإقليم حتى تسنح لها الفرصة فتضمه إليها.

وبالتالي هناك اختلاف بين اتفاقيات الحماية في الإطار الأوروبي المتمدين ، وبين ما يسمى باتفاق الحماية الاستعمارية ، والذي لم يكن إلا ذريعة للاستيلاء على مناطق واسعة بالاحتلال على سكانها والتعاقد مع رؤسائهم بشتى الطرق التدليسية ، لفرض حمايتها عليهم كوضع انتقالى يتحول إلى الضم والاحتلال فور توافر الوسائل المادية اللازمة لذلك.

ولذا فإن اصطلاح الحماية الاستعمارية ، وتمييزها عن الحماية الاختيارية هو لفظ مخادع لأنه يقودنا إلى نماذج مشابهة ومألوفة لها قواعد وعلاقات ثابتة في القانون العام الأوروبي ، فعلاقات ما يسمى بالحماية الاستعمارية تختلف تمام الاختلاف عن تلك المألوفة في الفقه الدولي ، مثلما هو لفظ متناقض يجمع بين الحماية والاستعمار.

بل ويميز البعض¹ في إطار الحماية على مناطق غير متمدينة بين أمرين ، يعرفهما قانون الأقاليم فيما وراء البحار Droit D'Outre Mer ، هما :

• الحماية بموجب قانون الشعوب : فهي حماية تنظم بموجب قانون الشعوب على دول غير متمدينة يحتفظ لها بشخصيتها الدولية ، ويقع عبء إداراتها على عاتق وزير الشئون الخارجية ، مثل الحماية على المغرب وتونس. وإن كان أيضاً يشوبه الغموض لأن السيادة الإقليمية تقسم - بموجب قانون الشعوب - فيما بين الدولتين طبقاً للاتفاق بينهما . ولكن في حالة الحماية غير المتمدينة ، فإن الأمر يكون مشكوكاً فيه .

والأهم من ذلك أن الحماية بموجب قانون الشعوب فور نشأتها - عن طريق الاتفاق بين الدولتين والذي ينظم ويضع حدود وضوابط العلاقة - فإنها تستبعد باقى الدول المتمدينة عن ممارسة أية سلطات داخل الإقليم سواء عن طريق الحماية أو عن طريق السيادة الإقليمية . بينما الحماية الاستعمارية هنا تظل - حسب المقصود منها ودوافع الأخذ بها - مجرد سند ملكية ناقص تأخذ به الدولة الحامية لظرف عدم وجود الوسائل المادية الكافية للاستيلاء ، وبغية استبعاد الدول الأخرى من وضع يدها على ذلك الإقليم.

¹Westlake , The Collected Papers , Op.cit, P. 182 .

• الحماية الاستعمارية : وهي علاقات خضوع يقع عبء تدبيرها على عاتق وزير المستعمرات ، وأن القانون الإداري هو الضابط لاتفاقيات الحماية الاستعمارية وأن علاقات الحماية تلك من أعمال السيادة . وهو النمط الأكثر شيوعاً لأنه حيث لا توجد دولة - وهو الأمر الذى يمكن أن يقال عن أية منطقة غير متمدينة - فلا توجد دولة محمية ، وبالتالي فإن مثل هذه الحماية لا توجد ، كما أن الدولة الحامية تكتسب السيادة الإقليمية على المنطقة وتمثل وتحمى الإقليم وسكانه فى كل ما يتعلق بقوة أخرى^١ .

الأمر الذى يقودنا إلى ضرورة اختيار مسمى آخر غير الحماية للتعبير عن علاقة الخضوع فيما بين الدول المتمدينة وبين غيرها من الوحدات غير المتمدينة . والنص التقليدى للمركز الدولى للحماية على الأقاليم غير المتمدينة نجده كذلك فى الفصل السادس من الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين عام ١٨٨٥ والذى يضم مادتي ٣٤ و ٣٥ .

فمادة ٣٤ تخضع لإجراء الحماية لنفس شروط إعلام الغير ، رجاء قبولها والتقييد بها صراحة أو ضمناً ، معطية الفرصة للاعتراض من قبل أية دولة متمدينة أخرى على هذا الإعلام ، الذى يكون موضوعه اكتساب السيادة الإقليمية على مناطق غير متمدينة . لكن هناك جدل حول مدى استيفاء شرط المادة ٣٥ ، والتي تلزم الدولة المتمدينة بإنشاء سلطة فعلية على الإقليم موضوع الأكتساب ، فهي لا تميز الحماية على المناطق أو الأقاليم غير المتمدينة عن الحماية على الدول .

فالسطة الضرورية لأغراض الحياة المتمدينة موجودة فعلاً لدى الدول ، ومن ثم فإن التزام الدولة الحامية ليس فى إنشاء مثل تلك السلطة الضرورية للحياة المتمدينة ، وإنما فى التعامل مع شئونها الخارجية فقط^٢ .

إلا أن هول Hall يرى أن الحماية على سواحل أفريقيا تحمل الالتزام بإنشاء سلطة مثلما هو المطلوب فى مادة ٣٥ ، ويوافقه وستلك فى ذلك لأن الدول الممثلة فى برلين - ما عدا بريطانيا - قد أشارت إلى أن الحماية تتضمن الحق فى إدارة العدالة (الاختصاص المدنى والجنائى) على رعايا الدول المتمدينة الأخرى . كما أن اتفاقية بروكسل ١٨٩٠ قد جعلت من الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا :

^١ روم لاند و ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة محمد إسماعيل على و حسين الحوت ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦١ ، ج ٢ ، ص ٢٢٣) .

د. شوقي الجمل ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦ ، المادة السادسة من معاهدة باردو فى ١٢ مايو ١٨٨١ .

Westlake , Op.cit, P. 182 .

^٢ Ibid , P. 182.

التنظيم الفعلي للأمور الإدارية والقضائية و المدنية والعسكرية فى المناطق الموضوعه تحت سيادة أو حمايه الأمم المتمدینه.

وقد كان هناك موضوع آخر تم فيه اتخاذ التمدين معياراً لاكتساب السيادة الإقليمية على المناطق غير المتمدینه أو على الأقل تم الادعاء استناداً إليه . ففى أثناء النزاع البريطانى البرتغالى حول مستعمراتها الأفريقية كان هناك ادعاء بالسيادة الإقليمية غريب.

وذلك أن البرتغال قد امتلكت لقرون فى شرقى وغربى القارة مستعمرات حكمتها بحكام منها ، كما أنها حازت دولا تابعة لها طبقا للنظام المتفق عليه بين الأمم الأوروبية المتمدینه ، كما أن لديها - وهو موضوعنا- مناطق دخلت معها فى علاقات أولية تجارية وغيرها وجدت أساس ادعائها بالسيادة عليها أولاً فى عنصر الاكتشاف ، ثم فى إدخال عناصر التمدين إليها عبر الحدود.

بتعبير آخر ، فإن البرتغال تؤسس جملة ادعائها بالسيادة الإقليمية على ثلاثة مبادئ :

المبدأ الأول : الحق الاستعماري المستند إلى الاكتشاف ثم إقامة سلطة فعلية على الإقليم ، فهى مستعمرات تديرها حكومة متمدینه عن طريق السلطة المباشرة.

المبدأ الثانى : الحماية الاستعمارية باعتبارها سلطة غير مباشرة يمارسها رؤساء الدول التابعة ، فهى حالة حمايه تمارسها دولة متمدینه وتفرضها على دول غير متمدینه.

المبدأ الثالث : اكتساب وحيازة إقليم عن طريق الاكتشاف القديم الذى يستمر مفعوله ، لا عن طريق إقامة السلطة الفعلية ولكن عن طريق الدخول فى علاقات تجارية ، مدفوعة بالرغبة فى إدخال شعوب هذه الأقاليم بحال التمدين تدريجياً .¹

لكن كان هناك اعتراض على تأسيس اكتساب السيادة الإقليمية على جهود التمدين تلك ، لأن استخدام السند الدولى للملكية يجب أن يتقرر على أسس موضوعية ملموسة وبناء على معيار واضح وقابل للتطبيق على كل الحالات، ولا يصلح القيام بدور وسيط التمدين معياراً لاكتساب السيادة ، وإنما يمكن تأسيسه على الاحتلال أو

¹ Westlake , The Collected Papers , Op.cit, P.P. 177- 179.

الاستيلاء لأنه معيار مادي ملموس ، أما سلطة التمدين فلا تعنى أكثر من نشاط البعثات التبشيرية ، أو التأثير غير المباشر للتجارة فى إدخال هؤلاء بحال التمدين.

وبالتالى فإن التجارة تجدد جزاءها فى ذاتها ، وليست صالحة لإقامة الأساس الثالث المبرر للامتداد الاستعماري عبر ادعاء البرتغال بأنها ضحت بالمقابل بالمنافع التى كان يمكنها إحرازها لو قامت باحتلال الإقليم وأقامت سلطة فعلية لها عليه . فالربح الذى تحصل عليه دولة ما من التجارة مع غير مستعمراتها المعترف بها ، لا يعطيها قانون أوروبا العام الحق فى استبعاد باقى الدول المتمدنية من التجارة فى تلك الأقاليم.

وقد يكون من المقنع أن السكان البدائيين فى إقليم ما - لم يحتل بعد - قد يتعرضون بطريق أو بآخر لتأثير شعب من أصل أوروبي قد يصل فى مداه إلى درجة إدخالهم بحال التمدين والمسيحية . وفى هذه الحالة يكون من غير الصواب أخلاقيا لشعب أوروبي آخر أن يظأ أو يضم هذا الإقليم .

لكن الدولة التى خسرت المنفعة المتصورة من الامتداد الاستعماري على هؤلاء الهمج ؛ لا يجب أن تلومن إلا نفسها ، لأنها لم تمارس على هؤلاء الجيران سلطة ما لا يفترض قيام دول متمدينة أخرى بالاعتراض عليها ، فلا موضع للحديث عن سند ملكية على إقليم كان يمكن اكتسابه من خلال التأثير غير المباشر للتمدين.

وتعليقا على النزاع بين أسبانيا وألمانيا ، والذي تم حله بوساطة البابا عام ١٨٨٥ - يرى هولزندورف أنه حتى إرسال بعثات تبشيرية لإدخال الكفار والوثنيين فى المسيحية وهو ما تؤسس أسبانيا عليه ادعاءاتها بالسيادة على جزر كارولينا ، لم يعد يعتبر عملا من أعمال الاحتلال لأن الكنيسة لا الدولة هى التى تتولى إرسالهم ، وأن سندات اكتشاف العالم الجديد من خلال المغامرين لم تعد صالحة لتأسيس وتشكيل هذا السند^١ .

ويعكس الخلاف البريطاني - البرتغالي فى الفترة من ١٨٨٧ - ١٨٩١ حول أقاليم نهر الزمبيزي مدى استناد القوى الأوروبية المختلفة إلى مقررات مؤتمر برلين فى تبرير مشروعاتها الاستعمارية فى القارة . فقد استندت بريطانيا إلى مبدأ فعالية الاكتساب أو الاحتلال الفعلى كسند للسيادة الإقليمية وإلى مبدأ حرية الملاحة والتجارة فى الأنهار الأفريقية باعتبارها من مبادئ قانون الأمم . بينما أنكرت البرتغال تطبيق قواعد المؤتمر على غير السواحل والأنهار المذكورة فيها^٢ .

^١ Ibid , P.179

^٢ H. Smith , Op.cit, Vol..2,P.P. 6 - 11.

وكانت بداية النزاع هذا هو الاتفاقيات التي عقدتها البرتغال مع كل من فرنسا وألمانيا فيما يتعلق بحدود وأقاليم ومناطق نفوذ الدول الأطراف ، والتي قامت البرتغال بنشرها وإعلامها للدول الموقعة على الاتفاقية العامة لبرلين . فاحتجت بريطانيا على منطقة النفوذ البرتغالية فيما بين أنجولا وموزمبيق ، على أساس أنه لا توجد أية دلائل على إقامة سلطة برتغالية محلية لها من الفعالية ما يكفل لها حفظ النظام وحماية الأجانب والوطنيين هناك.

وبالتالي قامت بريطانيا بإبلاغ البرتغال بضرورة تطبيق المبدأ العام الذي وافقت عليه كل الأطراف في مؤتمر برلين ، بأن ادعاء السيادة في أفريقيا - يمكن قبوله فقط بالاحتلال الفعلي للإقليم موضع الادعاء- وأن حكومة جلالة الملكة لا يسعها الاعتراف بالسيادة البرتغالية على أقاليم لم تحتلها بالقوة الكافية لفرض النظام وحماية الأجانب والوطنيين.

وقد دفعت البرتغال بأن شرط الاحتلال الفعلي للإقليم ينطبق فقط على المناطق الساحلية للقارة ، لكنه لا ينطبق على داخل القارة لأن هذا الشرط قد وضع لأجل منع النزاع حول الموانئ الساحلية في وقت اشتدت فيه المنافسة الاستعمارية.

وأنه بالرغم من أن لورد سالزبوري أرسل احتجاجاً رسمياً إلى لشبونة في أغسطس ١٨٨٧ بعد أسابيع قليلة من نشر البرتغال كتابها الأبيض ، فلم يكن لدى حكومته الوقت الكافي لاتخاذ خطوة إيجابية ، أو أى تأكيد مبنى على أساس من القانون الأوربي العام . فالاعتراض نفسه قائم على الامتداد المنطقي لمبدأ الاحتلال الفعلي ، فإذا كان لا بد من الاحتلال الفعلي لاكتساب السيادة الإقليمية على السواحل ، فإن هذه القاعدة تنطبق بشكل منطقي على الداخل كذلك . لكن هذا الانتقال المنطقي - كما أوضح الفقيه البرتغالي Barros Gomes هو أحد الأمور التي استبعد مؤتمر برلين الأخذ بها^١.

كما استندت البرتغال إلى اعتراف الأمم الأوروبية - بما فيها إنجلترا - بدولة الكونغو الحرة ، والتي تضم مناطق شاسعة لها نفس الاتساع الذي تعترض عليه إنجلترا فيما يتعلق بالبرتغال . فالكونغو قد اعترف لها باكتساب السيادة - غير الفعلية - على الإقليم الممتد من منبع نهر زائير وحتى الضفة الغربية لبحيرة تنجانيقا ، رغم عدم إقامتها

J. H. Hammond , Op.cit, P.P. 106 et seq.

^١ J. H. Hammond , Op.cit, P. 106 .

سلطة قادرة على فرض النظام فى كل تلك المنطقة . الأمر الذى يدعم القول بعدم تطبيق شروط اتفاقية برلين على المناطق غير الساحلية^١ .

بالإضافة إلى أن البرتغال قد قامت باكتشاف كل السواحل الشرقية والغربية للقارة اعتباراً من عام ١٤٤٥ ، والتي امتدت إلى داخل القارة واستمرت دون منازعة حتى اليوم . فالعلاقات التجارية واستخدام اللغة البرتغالية ووجود مبشرين داخل القارة وقيامها بإدخال خطوط الاتصال التى تربط هذه المناطق بباقي العالم يشفع للبرتغال فى إقرار باقى الدول لسنداتها الإقليمية ، وفى مد نفوذها وسيادتها لصالح كل الأمم المتعدنة.

وبالتالى فإن غياب الاحتلال الفعلى لا يمكن - طبقاً للاتفاقية العامة لبرلين - أن يلغى شرعية الاعتراف من جانب ألمانيا وفرنسا بحق البرتغال فى مد سيادتها ونفوذها المتمدين للمناطق الواقعة بين أنجولا وموزمبيق ، وأن هذا لا يعنى من ناحية ثانية أن هذه القوى يجب عليها أن تتناسى شروط هذا الميثاق الدولى بصدد سياساتها الاستعمارية.

وهناك موضوع آخر للنزاع يتعلق بحرية الملاحة فى نهر الزمبىزى ، فالدوافع البريطانية كانت من أجل ضمان حرية الملاحة للبعثات التبشيرية البريطانية المقيمة على نهر الشير الأعلى ، وهو ما اشترطته فى معاهدة الكونغو ووعدت به البرتغال فى مؤتمر برلين . لكن البرتغال دفعت بأن الزمبىزى ليس بالنهر الدولى ، وأن الدولة التى تمتلك كلاً من ضفتى النهر - كما أقر سير Travers Twiss ذاته - مهما اتسع حوضه ، لديها الحق المطلق فى استبعاد الآخرين من استخدامه ، كما أن امتلاك البرتغال للمجرى الرئيسى للنهر يجعل لها الحق فى امتلاك الفروع الثانوية التابعة له.

^١ Ibid , P. 106 .

بل وعقدت معاهدة ماكينون فى ٢٤ مايو ١٨٩٠ بين حكومة الكونغو وبين الشركة البريطانية لشرق أفريقيا، اعترفت فيها الشركة بسيادة دولة الكونغو على المنطقة الواقعة غرب الخط الممتد من الركن الجنوبى الغربى لبحيرة ألبرت شمالاً حتى لادو ، بينما اعترفت دولة الكونغو بسيادة الشركة على منطقة يبلغ عرضها خمسة أميال وتمتد من الشاطئ الجنوبى لبحيرة إدوارد إلى الطرف الشمالى لبحيرة تنجانيقا. فقد رأت إنجلترا - إزاء المنافسات الاستعمارية الفرنسية فى الكونغو الفرنسية والألمانية فى الكاميرون - من مصلحتها أن تتفق مع بلجيكا ، وفعلاً وقعت معاهدة بين الطرفين فى ٢ مايو ١٨٩٤ فى بروكسل نصت المادة الثانية منها على أن توجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد ملك بلجيكا ودولة الكونغو الحرة المناطق الواقعة غرب بحيرة ألبرت أو تتبع خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو حتى خط ٢٥ درجة شرق جريتتش ، وتبلغ هذه المناطق نقطة شمالى فاشودة.

وفى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تنادى بحرية الملاحة فى الأنهار الأفريقية كانت شركة النيجر الملكية تحتكر التجارة استناداً إلى الامتياز الممنوح لها من الحكومة البريطانية ، وأدى ذلك إلى عدة مشاكل مع الدول الاستعمارية الأخرى ومع القبائل الأفريقية التى وقفت الشركة البريطانية فى وجه نشاطها التجارى.

وذلك رغم استناد بريطانيا إلى المعاهدات التى عقدتها شركاتها مع الزعماء الأفارقة فى مناطق دلتا النيجر وفروعه وأحواض الأنهار الأخرى التى عرفت بأنهار الزيت ، للدعاء فى مؤتمر برلين أن لها مصالح وحقوق فى هذه الجهات ، وقد أقر المؤتمر بالمصالح البريطانية فى أنهار الزيت تلك^١ .

كذلك قامت بريطانيا فى عام ١٨٨٨ بإعلان الدول الموقعة على قرار مؤتمر برلين فرض حمايتها على شرقى أفريقيا من الجزء الممتد من جنوب رأس جيبوتى حتى بندر زيادة ، بعد أن دعت الدولة العلية إلى مباشرة سيادتها على هذه الجهات ، بشرط إلغاء تجارة الرقيق والتعهد بعدم جباية أية ضرائب أو رسوم جمركية أكثر مما حددته المعاهدة الإنجليزية المصرية عام ١٨٧٧ ، وأن تتعهد تركيا بعدم التنازل عن أى جزء من هذه السواحل لدولة أجنبية . وأما إذا لم تتخذ الحكومة التركية الإجراء السريع لتنفيذ ذلك ، فسيكون من الضرورى لحكومة صاحبة الجلالة أن ترسل قوة للمحافظة على النظام هناك^٢ .

فكانت الحماية تنشأ بموجب اتفاقات بين الزعماء الوطنيين وبين إحدى الشركات الاستعمارية فيما يتعلق باستغلال المعادن أو التجارة سرعان ما تتحول إلى أساس لفرض حماية الدولة التى تتبعها الشركة على كل الإقليم^٣ .

^١ J. H. Hammond , Op.cit, P. 107.

^٢ د. شوقى الجمل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧٠ - ٥٧٣ .

^٣ Westlake , The Collected Papers, Op.cit, P.P. 153 - 155.

فهو يعطينا مثلاً لهذه الحماية فى اتفاقات شركة جنوب افريقيا البريطانية مع زعماء الماكولولو فى ٢٦ سبتمبر ١٨٨٩ ، والتى تضمنت تقرير سلام دائم بين رعايا جلالة ملكة بريطانيا وبين رعايا الماكولولو ، وحرية البريطانيين فى التنقل والملكية طبقاً للقوانين الوطنية للماكولولو ، وعدم الدخول فى أية ترتيبات أو اتفاقات مع أى حكومة أجنبية إلا بوساطة حكومة جلالة الملكة.

ولا يلاحظ وستلك فى هذه الاتفاقية ومثيلاتها أى تنازل عن السيادة الإقليمية من جانب الماكولولو ولا أى ادعاء بقبول ممارسة بريطانيا يوماً لحكم منتظم على إقليمهم تحت مسمى السيادة الإقليمية . وأنه طبقاً لأحكام القانون الدولى فإن الماكولولو قد اعترف بها كأمة تحت رؤسائها ، قادرة على الدخول فى هذه الترتيبات الدولية مع القوى الأوروبية فى الأمور التى يدركونها. -

"وقد عملت إنجلترا بفوائد استعمال الشركات فى المشروعات الاستعمارية ، فساعدتها بنفوذها ورمقتها بعين رعايتها ، حتى إذا ما أثمت الشركة مأموريتهما تخلت عن حقوقها للحكومة الإنجليزية فتحل إذ ذاك محلها ، وتكتسب بهذه الوسيلة مستعمرة جديدة بدون أن تخاطر بأموالها ورجالها" .

فهى تتوحد إلى رؤساء القبائل وتتقرب منهم وتعقد المعاهدات معهم ، ثم أخذت تتذرع بهذه المعاهدات التى لم تكن فى الغالب إلا ورقة صغيرة لم يعلم شيخ القبيلة من معناها شيئاً ويضع عليها علامة ما أو بصمة أحد أصابعه ، وصارت كل دولة وصل أحد رجالها إلى إقليم أو مملكة تدعى حق الولاية عليه ، لا اعتبار هذه البلاد فى عرف الأوروبيين هملاً لا مالك لها من أصحابها^٢ .

بل وغالباً ما لجأت الدول الاستعمارية إلى جعل اتفاقاتها من نسختين ، تقدم إحداها للدول المتمدنية ، وبها إقرار الزعيم المحلى بالحماية بالمعنى المفهوم فى جماعة قانون الشعوب تلك ، وتقدم للزعيم المحلى النسخة التى ليس فيها أى إشارة إلى الحماية ومما قد يترتب عليها . ولا تنكشف مثل هذه الحيل إلا حين تختلف مصالح الدول المتمدنية وتتداخل مناطق نفوذها .

بل إن لوبنجيلولا ملك الماكولولو قد أرسل إلى الملكة فيكتوريا يستفسر عما يترتب على الاتفاق من التزامات ، وكان ردها تحذيراً له من منح أى شركة مثل هذه الامتيازات التى منحها ، فالملك قد يمنح أى غريب ثوراً لكنه لا يعطيه كل القطيع الذى يملكه.

ورغم أن الاتفاق مع الماكولولو لم يكن يشتمل إلا على حق التعدين بحشاً عن الذهب ، فإن مرسوم الشركة كان يتضمن أهدافاً أبعد بكثير منها أن تشجع الهجرة والاستعمار فى مناطق جنوب أفريقيا ، وأن تعمل لتنمية التجارة بين إنجلترا وهذه الجهات وأن تعمل لاستغلال المناجم الموجودة ، مع حق الشركة فى تكوين قوة بوليسية ليتسنى لها مزاولة الحقوق الممنوحة لها ولحفظ السلام والنظام.

وكذلك اتفاق إيطاليا مع شيوخ الصومال المستقلين فى المنطقة الواقعة بين بداية الصومال الإنجليزى المطل على خليج عدن وبين النهاية الشمالية لأملاك سلطان زنجبار ، وإبلاغها الدول فى مايو ١٨٨٩ بسط حمايتها على بلاد الصومال . بل أحياناً ما تقسم شركتان استعماريتان السيادة على إقليم أو ميناء مثل قسمايو الذى كان موضع احتلال مشترك بموجب إتفاق بين شركة شرق أفريقيا البريطانية والشركة الإيطالية لشرق أفريقيا.

محمد فريد بك ، إنكلترا فى جنوب أفريقية ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الثانية ، عدد ٢ ، نوفمبر ١٨٩٩ ، ص ٣٣ - ٤١) .

١ محمد فريد بك ، الشركة الإنكليزية الأفريقية ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الثانية ، عدد ١١ ، ٣١ مارس ١٩٠٠ ، ص ٣٢٩ وما بعدها) .

محمد فريد بك ، الإنكليز فى غرب أفريقية ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الأولى ، عدد ١٩ فى ٨ أغسطس ١٨٩٩ ، ص ٢٠٣ وما بعدها) .

٢ محمد فريد بك ، غرب أفريقيا أمام الاستعمار ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الأولى ، عدد ٢ ، ٣٠ نوفمبر ١٨٩٨ ، ص ٥٥ - ٥٨) .

المبحث الثالث

التنظيم الدولي المعاصر

عضوية المنظمات الدولية والوديعة المقدسة للحضارة

كما سبقت الإشارة ، فقد شكلت اللجان المتعلقة بالملاحة في الأنهار الأوروبية جزءاً مهماً من التنظيم الدولي وإن لم يقتصر عليها بطبيعة الحال ، فقد بدأ التنظيم الدولي في صورة مؤتمرات متعددة أسفر بعضها عن إبرام معاهدات ، ثم قامت الحاجة إلى عقد هذه المؤتمرات في اجتماعات دورية ، فاستتبع ذلك إنشاء أمانة عامة تسهر على تنظيم الاجتماعات الدورية . وكان منطقياً أن تكتسب هذه الأمانة درجة من الدوام حتى يمكنها أن تقوم بمهامها الإدارية . وكانت هذه الأمانة تخضع للقانون الوطني للدولة التي تقوم بها ثم تطور الأمر فاكسبت الأمانة استقلالاً عن الدولة التي توجد على إقليمها ، وأصبح للمؤتمر ذاتية مستقلة عن الدول التي يضمها .

وبينما أحجمت الدول عن الارتباط بتنظيم له صبغة سياسية ، وتركت تنظيم الأمور الاقتصادية للقوانين الاقتصادية ذاتها ، وحصرت جهودها في العمل على استبعاد العوائق والعقبات التي تحول دون تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية ؛ حققت في المجالات الفنية تقدماً ملحوظاً . وأبرمت الدول عدداً من الاتفاقات الدولية الجماعية أسفرت عن قيام تنظيمات دولية إدارية ، سواء كانت لجان "قومسيون" دولية نهربية أو اتحادات إدارية هدفها رعاية المصالح العامة المشتركة الناجمة عن اتساع التجارة والصلات الدولية ، مغطية أوجه النشاط المختلفة في هذا الخصوص سواء ما تعلق منها بالنقل والمواصلات أو بالمصالح الاقتصادية أو الشؤون العلمية والإدارية والاجتماعية^١

"فقد تعددت المؤتمرات بين الدول الأوروبية حتى لم تمض سنة واحدة دون اجتماع أو مؤتمر طوال الست والثلاثين عاماً السابقة على الحرب العلمية الأولى ، ولم

^١ ففي الفترة من عام ١٨٥٠ وحتى نهاية القرن عقد أكثر من ١١٦ مؤمراً أو اجتماعاً له صفة رسمية ، ويمكن القول بأنه بدءاً من اجتماع باريس ١٨٥١ توالى المؤتمرات التي تناقش كافة الموضوعات وأوجه النشاط الدولي .

انظر قائمة بتلك المؤتمرات في:

The American Journal Of International Law, 1907, Vol. I, P.P.569-623. P.P.808-829.

A. Hershey, Op. Cit., P.P. 53-57.

Paul S. Reinsch , International Union And Their Adminstrations, The American Journal Of International Law, Vol.1, 1907, P.P.569-623.

تكن الفترات التي خلت بعض سنواتها من هذه الاجتماعات والمؤتمرات إلا قليلة للغاية. أما الدول غير الأوروبية فلم تظهر إلا في المؤتمرات الدولية المتعلقة بمسائل غير أوروبية".^١

"وعلى الرغم من أن الباعث على عقد المؤتمرات الدولية الكثيرة آنفة الذكر ، لم يكن في حقيقة الأمر إلا نوعاً من معالجة بعض المشاكل وتقديم الحلول الوقتية ، دون اهتمام بإنشاء التنظيم الدولي الشامل ، فقد ظهرت في ذلك الوقت بعض التنظيمات الدولية الخاصة التي عهد إليها إدارة الشؤون المالية المتدهورة في بعض البلاد أو بالإدارة العسكرية ، كما ظهرت في نفس الوقت بعض التنظيمات الخاصة غير الحكومية ، التي عكست تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والعلمية في تلك المرحلة، وأبدت اهتماماً ملحوظاً بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي والعلمي دون أن تستهدف الربح ، فضلاً عن حركة التنظيمات الخاصة التي تستهدف الربح ، والتي ارتبطت بالتوسع الرأسمالي الذي يتميز به هذا العصر.

"أما التنظيمات القائمة بين الحكومات والتي تستهدف رعاية مصالح مشتركة للدول الأعضاء فيها ، فعادة ما تتأسس عن طريق إنشاء معاهدة جماعية ، والتي أحصى هــسون ٢٥٧ اتفاقية في الفترة ما بين ١٨٦٤ و ١٩١٤ . وكان لابد من إجراء يدعو إلى الربط بين هذه المنظمات والتنسيق بين أنواع نشاطها ، فأصبح لابد من إنشاء المكاتب الدائمة التي تتولى أعمال السكرتارية كما تقوم بشئون النشر والإعلان وتبادل الوثائق وتيسير الاتصالات، ومن ثم تطورت هذه المكاتب إلى نوع من المنظمات الدولية البدائية تحت اسم الاتحادات الدولية التي سعت في مجالاتها المتخصصة وفي طبيعة أنشطتها الفنية إلى التنسيق بين الحكومات الأعضاء .

فكانت بداية التنظيم المتكامل مع اتحاد التلغراف العالمي عام ١٨٦٥ في باريس من ممثلي عشرين دولة ارتبطت طوال القرن فيما بينها بخدمات التلغراف ، ثم أنشئ المكتب الدولي للتلغراف في برن كأمانة عامة للاتحاد، وهناك اتحاد البريد العام في ١٨٧٤ والاتفاقية الدولية للنقل بالسكك الحديدية في ١٨٩٠ ، ثم اتفاقية للتلغراف بطريق الراديو في ١٩٠٦ و ١٩١٢ . وهكذا فإن الوسائل المختلفة للاتصالات الدولية كانت موضوعاً لاتفاقيات متعددة الأطراف وشارعة ومفتوحة ولها جانب تنظيمي. "وتعود أصول التنظيم الدولي الحالي في الحقيقة إلى تلك الاتحادات ذات المقر الدائم والسكرتيرية والمشكلة من عدد من الموظفين الذين أصبحوا نواة الوظيفة الدولية في عصرها الراهن ومجلس مديرين ومؤتمر عام".

١.د. عز الدين فودة ، عصر التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

وهناك جوانب إنسانية كانت موضوعاً لتنظيم واتفاقات دولية ، مثل مكافحة الطاعون والكوليرا ، وإنشاء مكتب دولي للصحة العامة في باريس عام ١٩٠٧ ، ومنع استغلال النساء والأطفال في الأعمال في ١٩٠٢ و ١٩١٠ ، والمكتب الدولي للقضاء على تجارة الرقيق في بروكسل عام ١٨٩٠ ومكتب بحري في زنجبار.

كما دعت الحكومة الهولندية عام ١٨٩٣ لعقد مؤتمر لاهاي الأول حول القانون الدولي الخاص واتبعته بخمس مؤتمرات حتى عام ١٩٢٨ ، وكانت بداية المعاهدات الشارعة في مجال القانون الدولي في عام ١٨٦٩ . كما عقدت الدول الأمريكية فيما بينها ثمانى اتفاقيات جماعية في مجال القانون الدولي الخاص والقانون التجارى والإجراءات القضائية ، وإن لم تصدق عليها إلا بوليفيا وباراجواى وبيرو.

وهناك صورة لاتفاقيات حماية الملكية الصناعية والأدبية والتي لها صلة أكبر بالقانون الخاص ، لأنها تحمى حقوق الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطباعة للمؤلفين والفنانين ، وتم إنشاء مكتب دولي للملكية الصناعية في برن عام ١٨٨٣ وللملكىة الأدبية عام ١٨٦٦ .

وهناك لجان واتحادات عقدت لأغراض وأماكن محددة ، فهي أعمال مشتركة من قبل عدد من الدول لحماية مصالح محددة تقوم على رعايتها لجنة مؤقتة غالباً ما يتم إنشاؤها وتتحدد واجباتها في مجال معين وباختصاصات ترضيها الدول الأطراف . ومثالها اللجان التي أنشأها مؤتمر فيينا ١٨١٥ لتنظيم الملاحة في الأنهار الأوروبية الهامة مثل الراين والألب وفستولا ، ثم الدانوب بموجب معاهدة باريس ١٨٥٦ .

"فقد هدفت هذه الدول إلى متابعة التعاون بينها في ميدان الملاحة النهرية والمبادلات التجارية التي أخذت تنمو بسرعة فائقة في أوروبا الشمالية ، بغية تحقيق التوازن الراهن الذى يستند إلى تحالفها ، وبغية مواصلة فرض نظامها عند الاقتضاء على الدول الصغيرة والوسطى . فتم تنظيم الملاحة في حوض نهر الراين وإنشاء لجنة للقيام بذلك من ممثلين للدول التي يمر بها النهر، وإنشاء لجنة لنهر الدانوب تتألف من ممثلين للدول التي تقع على النهر والتي لا تقع عليه ويكون لها مصالح حيوية بشأن الملاحة في مجراه .

ويدخل ضمن هذه اللجان الدولية ما يتعلق بالملاحة في أنهار الكونغو والنيجر بموجب برلين ١٨٨٥ وفي قناة السويس ١٨٨٨ ، وفي نهريسن بالصين بموجب بروتوكول بكين ١٩٠١ ، والإشراف الدولي على طنجة وإقامة الفئارات ١٩٠٦ . كما تدخل صناديق الدين التي شكلت لإصلاح النظم المالية لدول معينة مظهراً آخر

للاتصالات الدولية ، سواء فيما يتعلق باللجنة المصرية ١٨٨٠ أو صندوق الدين العثماني ١٨٧٨ واليوناني ١٨٩٧ أو تنظيم المسائل المالية لمقدونيا عام ١٩٠٦ من قبل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والنمسا والدولة العثمانية.

بل يمكننا أن نتعرف على تلك المعاهدات والاتفاقيات الجماعية ذات الصبغة الفنية أو الاقتصادية التي عقدت بين أعضاء الجماعة الدولية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال اتفاقية لوزان في يوليو ١٩٢٣ ، إذ فرضت الدول المتحالفة على تركيا بموجب الفصل السادس من معاهدة السلام التي شكلت أولى أجزاء اتفاقية لوزان ، أن تعيد إلى حيز التنفيذ عدداً من الاتفاقات والمعاهدات ، أو أن تشرع في التصديق عليها أو أن تنضم إليها ابتداءً^١ .

فمن ناحية أولى ، كان على تركيا بموجب المادة ٩٩ أن تعيد إلى حيز التنفيذ ثمانى معاهدات في مجال حماية الكابلات البحرية (مارس ١٨٨٤ ، ديسمبر ١٨٨٦ ، مارس ١٨٨٧ ، يوليو ١٨٨٧) والتعريفات الجمركية (يوليو ١٨٨٥) والصحة العامة (ديسمبر ١٩٠٧) ومنظمة الزراعة الدولية في روما (يونيو ١٩٠٥) وحرية المرور في قناة السويس (أكتوبر ١٨٨٨) وفي نهر الشيلد (يوليو ١٨٦٣) واتحاد البريد العالمي واتحاد التلغراف الدولي في سان بطرسبرج (يوليو ١٨٧٥) وحتى توصيات لشبونة في ١٩٠٨ م^٢ .

ثم كان عليها بموجب المادة ١٠٥ التصديق على عدد من معاهدات برن فيما يتعلق بنقل البضائع بالسكك الحديدية في أكتوبر ١٨٩٠ وسبتمبر ١٨٩٣ ويونيو ١٨٩٨ وسبتمبر ١٩٠٦ م^٣ .

ومن ناحية ثانية ، كان عليها أن تنضم إلى أربعة عشر اتفاقية ومعاهدة دولية بموجب المادة ١٠٠ فيما يتعلق بعربات الموتور (أكتوبر ١٩٠٩) والسكك الحديدية (مايو ١٨٨٦ وبرتوكول ١٩٠٧) ، وترتيبات التصادم والإنقاذ البحري (سبتمبر ١٩١٠) ومعاملة السفن التي تشتغل بالإنقاذ (ديسمبر ١٩٠٤) وتجارة الرقيق الأبيض (مايو ١٩٠٤ ومايو ١٩١٠ وسبتمبر ١٩٢١) وتجارة الرقيق الأسود (يوليو ١٨٩٠) وسان جرمان في سبتمبر ١٩١٩) وتحريم المشروبات الروحية في أفريقيا (سان جرمان ١٩١٩) والإعلانات الفاحشة (مايو ١٩١٠) واستعمال الفوسفور الأبيض في صناعة الكبريت (سبتمبر ١٩٠٦) وتنظيم الملاحة الجوية (أكتوبر ١٩١٩) والتلغراف عن

^١ American Journal Of International Law , Supl. Vol.18, 1924, P.P.39-42.

^٢ Ibid , P.39.

^٣ Ibid , P.42.

طريق الراديو (يوليو ١٩١٢) وما يتعلق بالصحة العامة (يناير ١٩١٢) ومكافحة الأمراض (نوفمبر ١٨٨١ وإبريل ١٨٨٩) والأفيون (يناير ١٩١٢ وبرتوكول ١٩١٤).

ومن ناحية ثالثة ، أوجبت المواد ١٠١ - ١٠٤ ضرورة الانضمام إلى توصيات مؤتمر برشلونة في إبريل ١٩٢١ فيما يتعلق بحرية الملاحة في المجارى المائية والموانئ الموضوعات تحت الإشراف الدولي والاعتراف بأعلام الدول غير الساحلية . كما وافقت بموجب المادتين ١١٧-١١٨ على الانضمام مع الدول المعنية في تشكيل لجنة للتعاون الصحي من أجل الحج تحت إشراف المكتب الدولي للصحة العامة ، وأن ترفع تقاريرها إلى عصبة الأمم والمكتب الدولي^١ .

إلا أن ما يهمنا هو طبيعة الجماعة الدولية في التنظيم المعاصر من حيث الأحكام والقواعد ودائرة التطبيق ، فهل مازالت الجماعة الدولية تعتبر نفسها "جماعة الأمم المتمدينة" ، وتعرف قانونها الدولي بمثابة القواعد والمبادئ القانونية العامة المعترف بها من قبل الأمم المتمدينة ، والتي اجتمعت لهذا الغرض المشترك في مؤتمرات لاهاي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ؟

فقد كانت دعوة قيصر روسيا بمثابة إجابة عن التساؤل المطروح حول أى الأمم هي المؤهلة لحضور المؤتمر الأول ومن ثم دعوتها إليه . ومن بين ٥٩ دولة كانت تدعى الاستقلال آنذاك دعيت ست وعشرين منها كانت ممثلة في بلاط سان بطرسبرج ، منها تسعة عشر دولة أوروبية وخمس آسيوية واثنين أمريكية ، وكانت هناك ست أمم أفريقية تدعى الاستقلال لكن لم توجه إليها دعوة ولم تمثل أى منها في المؤتمر الأول ، بل ولم تنضم إليه لاحقاً كما فعلت دول أمريكا اللاتينية^٢ .

وهكذا اجتمع مائة مندوب اعتبروا أنفسهم ممثلين للعالم المتمددين في مؤتمر كانت مهمته إقرار المبادئ القانونية العامة المعترف بها من قبل الأمم المتمدينة في مجال فض المنازعات بالطرق السلمية واحترام موثيق و أعراف الحرب البرية على أساس

¹ Ibid , P.42

² G. Gong , Op.,Cit.,PP. 70-74

فقد دعيت الصين واليابان وفارس والدولة العلية وسيام ، وقد تكون سيام استثناء إلى حد كبير لأنها لم تكن ممثلة في بلاط القيصر ، وإنما سمح لها بالمشاركة نظراً لاعتبارات الصداقة بين القيصر وملك سيام . على حين حضرت الولايات المتحدة والمكسيك ، واعتذرت البرازيل بحجة أنها سبقت المؤتمر في إقرار ما تريد الأمم المتمدينة إقراره من قواعد.

تصريح بروكسل ١٨٧٤ وتطبيق اتفاقية الصليب الأحمر عام ١٨٦٤ وتعديلاتها في عام ١٨٦٨ على الحرب البحرية^١ .

ومن بين ٥٧ دولة كانت تدعى السيادة عام ١٩٠٧، دعت ٤٤ دولة منها ومثلها ٢٥٦ مندوباً اجتمعوا في لاهاي في يونيو ١٩٠٧، إذ مثلت كل الدول الأوروبية وكل الدول الأمريكية التي دعت إلى الانضمام لاتفاقات المؤتمر الأول، علاوة على الدولة العلية وفارس واليابان والصين وسيام من آسيا ولم تمثل أفريقيا في المؤتمر الثاني رغم ادعاء الحبشة وليبيريا الاستقلال^٢ .

وقد كان قيام عصبة الأمم فاتحة عصر التنظيم الدولي الحديث من حيث:

• تغليب الحاجة إلى إقامة نوع من التنظيم والتكامل لمظاهر العلاقات الدولية المتشعبة، والتي لم تعد الإمكانات والدواعي الوطنية والقومية المحدودة بقادرة على مواجهتها.

• الحد من إطلاق السيادة أمام الاعتبارات العملية التي أخذ يتطلبها التعاون الدولي الوليد عن طريق قيود قانونية لازمة لقيام المؤسسات العالمية^٣ .

"وبذلك برز التطور نحو إنشاء قانون دولي جديد أساسه الإحساس بالمصلحة المشتركة لكل الأسرة الدولية، فظهر قانون المنظمات الدولية كأحد الجوانب الرئيسية والفروع الحيوية للقانون الدولي العام. فإلى جانب القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقات الدولية، ينظم قانون المنظمات الدولية بصفة أساسية خدمات ومرافق المجتمع الدولي. فبينما يعد الأول مظهراً لتغليب النزعة الفردية، يعتبر الثاني رمزاً لتغلب النزعة الجماعية، فبينما تجسد الدولة في القانون الدولي رمزاً للاستجابة إلى مصالحها الوطنية،

^١ وهو الأمر الملاحظ فيما توصل إليه من اتفاقات، خاصة احترام أعراف الحرب البرية "وضرورة المحافظة على السكان المدنيين وحمايتهم من أخطار الحروب، كنتيجة مستمدة من عادات وأعراف الأمم المتعدنية ومن قوانين الإنسانية ومتطلبات الوعي والإدراك العام". مثلما أعلنوا في الاتفاقيات التي تضع حلولاً سلمية للنزاعات الدولية أنهم "مدفوعين بالمتطلبات الأكثر تزايداً للتمدنين، وإلى الاعتراف برابطة التضامن بين أعضاء الأمم المتعدنية، وراغبين في بسط سلطان القانون وتقوية ما للعدالة الدولية من تقدير ومؤمنين بأنه مما يحقق هذا الغرض إقامة هيئة دائمة للتحكيم الدولي لجميع الدول المستقلة، وأنه من المرغوب فيه أن ينص في اتفاق دولي على مبادئ الحق والعدل التي يقوم عليها أمن الدول ورفاهية الشعوب".

Roling , Op.Cit., P.40.

Gong , Op.Cit.,P.71.

^٢ Amos S. Hershey, Op.Cit., P.P.59 et seq.

The American Journal Of International Law, Supl.Vol.2, P.P.772-810.

^٣ د. عز الدين فودة، عصر التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ١٩.

تجد في الثاني محوراً لتنظيم المصلحة المشتركة وضماناً لاحترام الدولة لقواعد التنظيم الدولي^١ .

ويهدف هذا المبحث الأخير إلى إلقاء الأضواء على موضوعين لهما صلة وثيقة بمجال الدراسة وتطورها ، وهما موضوع العضوية في المنظمات الدولية ، وموضوع الوديعة المقدسة للحضارة.

فالعضوية في المنظمات الدولية هي عضوية مشروطة ، فلا تفتح تلك المنظمات أبوابها لجميع الدول التي تدخل في نطاقها الجغرافي دون قيد أو شرط ، وإنما لابد من توافر شروط معينة سواء كانت شروطاً موضوعية أم شكلية . فالشروط الموضوعية تتعلق بالدولة طالبة العضوية و الشروط الشكلية تتعلق بالإجراءات والأجهزة التي تتخذ القرار بعضوية الدولة أو عدم عضويتها.

فهل يمكننا الاعتماد على تلك الشروط الموضوعية والشكلية في استخلاص معايير العضوية في الجماعة الدولية المعاصرة ؟ وهل الانسحاب أو الطرد من التنظيم الدولي يعنى عدم تشكيل الدولة المنسحبة أو المطرودة جزءاً من الأسرة الدولية ؟ الأمر الذي يطرح بداية ضرورة وضع العلاقات الارتباطية بين الجماعة الدولية وبين المنظمات الدولية ، أو إن شئت فقل العلاقة بين عضوية المنظمات الدولية وعضوية الجماعة الدولية ؟ وماذا عن الدول غير الأعضاء في المنظمات الدولية خاصة أن ميثاق المنظمة قد يحدد علاقة غير الأعضاء بالمنظمة بل ويفرض عليهم الالتزام بقواعد معينة للسلوك الدولي لا يلتزم بها سوى الأعضاء ؟.

كما أن البداية الحقيقية لمبدأ الوديعة المقدسة للحضارة تعود إلى بدايات الاستعمار الأوروبي وإلى القرارات البابوية بحق الدول الأوروبية في فرض سيادتها على الأقاليم غير المسيحية وغير المتمدينة ، سيادة غير منازع فيها من قبل باقي الدول الأوروبية ، مقابل إدخال شعوب تلك الأقاليم بحالى التمدين والمسيحية.

والاهتمام الأول للقوى الأوروبية وسعيها في إيجاد ترتيب دولي للمشكلة الاستعمارية كان محوره تنظيم التنافس الأوروبي وتكالب قوى القارة على حيازة المستعمرات ، والتي كان آخرها وأوضحها الاتفاق العام لمؤتمر برلين ١٨٨٥ . ذلك الاتفاق الذى أوجد ترتيبات دولية لأسس ومعايير اقتسام القارة السوداء ، وذهبت إحدى مواده إلى ضرورة أخذ مصالح السكان الوطنيين في الاعتبار ، وأن تراعى في معاملتهم المعايير الأخلاقية للسلوك المتمدين ، وأن تجلب إليهم خيرات الحضارة.

^١ المرجع السابق، ص ١٩.

وهكذا شكلت الحضارة ذلك الإطار القانوني المبرر للسيادة الاستعمارية ،
والسند الدولي لوضع الهيمنة الأوروبية . وتكفل عهد عصبة الأمم بتطبيق هذه المعايير
والمعاملة الإنسانية- كوديعة مقدسة في عنق التمدين - على المستعمرات السابقة لكل
من تركيا وألمانيا والمأهولة بشعوب غير قادرة بعد على القيام بمهام السيادة
والاستقلال¹ .

مثلما كانت الوصاية على تلك الشعوب القاصرة من مهام الأمم المتمدينة ، وإن
لم تحظ هي ذاتها بالاستقلال ولا بالمقدرة الفعلية على ممارسة اختصاصات دولية للصالح
العام . وكذلك نجد نفس الفكرة عن الأمانة المقدسة في ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها
- في إطار نظام الوصاية - على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ومن ثم فقد مرت فكرة الوديعة المقدسة للحضارة والتمدين بعدد من المراحل
ابتداء من مفهوم الإدارة الاستعمارية للصالح العام الدولي ، مروراً بالانتداب في عهد
العصبة ، وانتهاءً بالوصاية في ميثاق الأمم المتحدة . والتي سوف نتناولها بإيجاز وبالقدر
الذي يسمح لنا بإلقاء الضوء على موقع القوى غير الأوروبية من الجماعة الدولية في
عصر التنظيم الدولي الحديث . وعلى المعايير التي يستند إليها في تبرير السيطرة
الأوروبية على غيرها من الشعوب والقارات والأقاليم ، ومدى اعتبارها استمراراً
للمعايير التي حكمت تكوين وسلوك الجماعة الدولية منذ نشأتها في بدايات العصر
الحديث.

وبالتالي فإن هذا المبحث يتكون من مطلبين متكاملين:

المطلب الأول : معايير العضوية في الجماعة الدولية المعاصرة : شروط العضوية
في المنظمات الدولية.

المطلب الثاني : الوديعة المقدسة للحضارة : الانتداب - الوصاية.

¹Charmian Taussaint ,The Trusteeship System Of The United Nations , (NewYork :
Frederick Praeger Inc., 1956, P P.3- 9)

Emil J. Sady, The United Nations And Dependent Peoples, (Washington:The Brokings
Inc.,1956, P.P.8-13).

Roling , Op. Cit., P. 28.

المطلب الأول:

معايير العضوية فى الجماعة الدولية المعاصرة

شروط العضوية فى المنظمات الدولية:

العضوية فى عصبة الأمم :

تنظم المادة الأولى من عهد العصبة شروط العضوية داخل التنظيم الدولى ، من خلال حديثها عن أنواع العضوية تلك وفئات الأعضاء سواء كانوا أعضاء مؤسسين للعصبة وأعضاء مدعويين وأعضاء منتخبين حسب تقسيم البعض^١ أو أعضاء أصليين وأعضاء غير أصليين^٢. والأهم هى الفئة الأخيرة فى التقسيمين ، لأنها هى التى تحدد لنا شروط العضوية فى عصبة الأمم ، والتى يمكننا من خلالها معرفة معايير العضوية فى الجماعة الدولية المعاصرة.

١. فالأعضاء الأصليون أو المؤسسون للعصبة : هى الدول التى اشتركت فى الحرب وصدقت على معاهدات صلح فرساي أو غيرها من معاهدات السلام ، والتى تضمنت فيما بينها عهد العصبة وكان عددها ٢٨ دولة من الحلفاء ومؤيديهم . وهناك دول اشتركت ولم تنضم لعدم تصديقها على معاهدات الصلح وهى الحجاز والإكوادور والولايات المتحدة^٣ .

٢. والأعضاء المدعويون :- هى الدول المحايدة التى أخذ رأيها عند مناقشة نصوص العهد وتحريره ، وكان عددها ١٣ دولة . واشترط فى عضويتها أن تقدم كل منها طلباً بالانضمام حالياً من أى تحفظ فى ظرف شهرين . وفى إبريل ١٩٢٠ تم إلحاق كل هذه الدول بدون قيود^٤ .

^١ بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

^٢ Manley O. Hudson , Membership In The League Of Nations, American Journal Of International Law, Vol. 18, 1924, P. 436.

N. Feinberg , L'Admission De Nouveaux Membres A La Societe Des Nations Et A L'Organisation Des Nations, Rec. Des Cours, 1952/1, Tom.80, P.P.324 et seq.

^٣ Manley Hudson , Op. Cit., P.437

^٤ Ibid , P.P.437-438.

N. Feinberg , Op. Cit., P.325

٣. والأعضاء غير الأصليين : هي الدول التي دخلت العصبة عن طريق الانضمام اللاحق ، إذ أباحت المادة الأولى من العهد عضوية العصبة لأي دولة أو دوميون أو مستعمرة تحكم نفسها بنفسها ، إذا وافق على ذلك ثلثا أعضاء الجمعية العمومية ، وإذا قدمت الضمان الكافي على خالص نيتها في احترام التزاماتها الدولية ، وصرحت أنها تقبل كل ما تضعه العصبة من النظم خاصاً بالتسليح أو بالقوة البرية و البحرية والجوية^١

فالوحدة الدولية التي تطلب الانضمام يجب أن تحكم نفسها بنفسها ، وأن تعطى ضمانات كافية لمراعاة التزاماتها الدولية ، وتقبل ترتيبات العصبة فيما يتعلق بالتسليح وقواتها المسلحة .

وتعرض طلبات الانضمام على اللجنة الخاصة بالعضوية التي تقوم بدراسة كل حالة على حدة ، ثم تقدم تقريراً يتضمن نتائج بحث عدد من النقاط هي :

⇐ هل استوفى طلب الانضمام شروطه الشكلية ؟ .

⇐ هل حكومة الدولة صاحبة الطلب معترف بها قانوناً أم فعلاً ومن أى الدول صدر الاعتراف ؟ .

⇐ هل حكومة الدولة حكومة ثابتة ولها حدود واضحة معينة ؟ .

⇐ هل تحكم نفسها بنفسها ؟ .

⇐ ماذا قدمت من الوثائق والبيانات الخاصة باحترام التزاماتها الدولية و باحترام تعليمات العصبة الخاصة بالتسلح ؟^٢ .

^١ M. Hudson , Op. Cit., P.P. 442et seq.

^٢ ومثال ذلك مناقشة اللجنة تقرير طلبات عضوية أذربيجان و أوكرانيا وأرمينية وجورجيا في عام ١٩٢١ ، حيث انتهت في تقرير أذربيجان إلى أن

- هناك حكومة فعلية في باكو لكن تنازعها أخرى السلطة.
- هناك صراعات حدود مع أرمينية وجورجيا، ولا يعرف مدى امتداد سلطة حكومة باكو على إقليمها، ولا أن هذه الحدود تشكل حدوداً نهائية لأذربيجان.
- هناك اعتراف فعلي من جانب بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في يناير ١٩٢٠.
- مدى قبول انضمام دولة لا يوجد بها أى اعتراف قانوني من جانب أى عضو في العصبة.
- أن أذربيجان لا يبدو أن لها حكومة ثابتة ومستقرة وتمتد سلطتها على كل إقليمها

League Of Nations, Op. Cit., P. 166 .

M. Hudson , Op. Cit., P.P. 444-446.

وقد ترى اللجنة ضرورة إلزام بعض الدول بشروط أخرى قبل الموافقة على عضويتها وأهمها مبدأ حماية الأقليات الذي يعود به لورد روبرت سيسل مقرر اللجنة إلى مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، إذ قبل الاعتراف بأى دولة أوروبية جديدة وضمها إلى الجماعة الدولية أو ضم بعض الأقاليم إليها ، كان لابد من التعهد بحماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية فى هذه الدول . وهذا المبدأ قد نال اعترافاً كاملاً من جانب مؤتمر السلام عام ١٩١٩ ، خاصة لدى تشيكوسلوفاكيا وصربيا وبولندا ورومانيا واليونان وأرمينيا والنمسا وبلغاريا ، والتي توجد فى كل منها أقليات تحتاج إلى تعهد بالحماية.

ومن ثم فقد بدا للجنة العضوية ضرورة عدم انتهاك هذه السياسة بقدر المستطاع على الرغم من عدم الإقدام على فرض شروط جديدة للعضوية لا ينص عليها عهد العصبة. وهكذا ففى حالة تقدم ألبانيا ودول البلطيق والقوقاز للعضوية فى العصبة، على الجمعية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ معاهدات الأقليات وأن ترتب مع المجلس التفاصيل المطلوبة لذلك^١.

٤. وهناك نوع من العضوية الناقصة أثر بمناسبة طلب لخينشتاين الانضمام للعصبة ، وقامت اللجنة بفحص أمر الدويلات التي يمنع صغر حجمها من قبول عضويتها بناء على اقتراح M. Motta السويسرى ، بأن على العصبة إيجاد وسيلة ما تمكن هذه الدول ذات السيادة حسب نص المادة الأولى من العهد ، والتي بسبب من صغر حجمها لا يمكن السماح لها بالانضمام كعضو عادى . وهو الأمر الذى امتد إلى موناكو (١٦ إبريل ١٩٢٠) وسان مارينو (٢٤ إبريل ١٩١٩) وإيسلندا (٢ يوليو ١٩١٩)^٢ .

فكان هناك اقتراح بالعضوية الناقصة ، أى المشاركة فى اجتماعات الجمعية العمومية دون أن يكون لها حق التصويت . الأمر الذى أثار الكثير من الاعتراضات لمخالفته لمبدأ المساواة القانونية الذى يعتبر من مقومات التنظيم الدولى . وانتهى الأمر بهذه الدول إلى المشاركة فى المنظمات الدولية الفنية للإفادة من أعمالها دون أن يكون لها حق التصويت^٣ .

^١ The League Of Nations , Op. Cit., P.P. 135 - 136 , P. 137 , P.142, P. 151 .

^٢ The League Of Nations, Op.Cit., P. 165.

M. Hudson , Op. Cit., P. 447.

^٣ The League Of Nations, Op. Cit., P. 166.

M. Hudson , Op. Cit., P. 447.

كما حدث حين تقدمت حكومات أرمينيا وجورجيا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا بطلبات عضوية إلى عصبة الأمم ، أن أثير التساؤل حول مدى قبول دولة لا تعترف بها قانوناً أى دولة عضو فى العصبة . مثلما لفتت تشيكوسلوفاكيا الأنظار إلى عناصر عدم الاستقرار فى موقف هذه الدول فى ظل الاعتبارات الناجمة عن انهيار الإمبراطورية الروسية السابقة.

معايير العضوية فى الأمم المتحدة:

الشروط الموضوعية : مادة ١/٤

منحت المادة الرابعة العضوية فى الأمم المتحدة " لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام ، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيها " . وأن يتم القبول بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن^١ .

وبالتالى فإن الشروط الموضوعية التى يلزم توافرها لعضوية الأمم المتحدة أن تكون دولة محبة للسلام ، قادرة على تنفيذ ما تعهدت به من الالتزامات المقررة فى الميثاق ورغبة فى ذلك . دون اشتراط لمستوى معين من التمدين أو الإلتواء إلى حضارة وقيم معينة . وإن كنا سوف نلاحظ أن هذه العضوية ليست على إطلاقها ، وإنما يوجد عدد من المعايير المشتقة عن الشروط الموضوعية تلك للحكم على مؤهلات الدولة الراغبة فى اكتساب العضوية أو مدى أهليتها لعضوية الأمم المتحدة.

١. أن تكون دولة محبة للسلام:

أ. فيجب بداية أن يكون طالب الانضمام دولة^٢ : بغرض استبعاد المستعمرات والأقاليم التابعة ، والتنظيمات الدولية والإقليمية والفنية الأخرى ، غير أن الميثاق لم يتعرض لتعريف الدولة ولا وضع شروطاً معينة لنظمها السياسية والاجتماعية . فهل يعنى ذلك ضرورة الأخذ بتعريف القانون الدولى لها

^١ Hans Kelsen , The Law Of The United Nations : A Critical Analysis Of its Fundamental Problems , (London: Stevens & Sons , 1951, P.52)

G. Schwarzenberger ,International Constitutional Law,(London:Stevens & Sons,1976, P.242) .

د. طلعت الغنيمى ، التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

^٢ G. Schwarzenberger , International Constitutional Law,Op.,Cit. , P.242 .

كوحدة سياسية تتوافر فيها عناصر الشعب والإقليم والسيادة ، وأن تفهم السيادة في مظهرها الداخلي (وجود سلطة عليا تمارس اختصاصاتها في مواجهة الشعب) والخارجي أى استقلال الدولة في علاقاتها الدولية عن غيرها من الدول الأخرى ؟

في حقيقة الأمر فإن الأمم المتحدة في فهمها لاصطلاح الدولة الوارد في نص المادة الرابعة لم تتقيد بدقة بالمفهوم القانوني لهذا الاصطلاح ، وإنما ترخصت لنفسها في تفسير هذا الاصطلاح تفسيراً موسعاً بناء على ما أعطاه الميثاق من سلطة تقديرية في التحقق من توافر شروط العضوية فيمن يطلبها . ولعل ذلك ما أعطى اصطلاح الدولة - كما فهمته الأمم المتحدة في بعض الأحوال - مدلولاً متأثراً بالاعتبارات السياسية حتى ولو لم يتفق تماماً مع المفهوم القانوني لاصطلاح الدولة.

ودلت تجارب الأمم المتحدة على أنه قد أسبغ على كلمة دولة تفسيراً واسعاً شاملاً يمكن أن تنطوي تحته أقاليم لم تستكمل مقومات الدولة ، مثلما كشفت عن تساهل الهيئة عند تقدير توافر صفة الدولة في التمسك بضرورة توافر عنصر السيادة بصورة دقيقة ، خاصة في مظهرها الخارجي المتعلق باشتراط الاستقلال السياسي للدولة طالبة الانضمام.

فمن ناحية ، نجد أن الميثاق قد اعتبر من قبيل الأعضاء الأصليين بعض الوحدات التي قد لا تنطبق عليها بدقة كافة عناصر الدولة التي يعرفها القانون الدولي، نظراً لانتقاصها لعنصر السيادة في مظهره الخارجي¹ . وما حدث بالنسبة للأعضاء الأصليين ، حدث أيضاً بالنسبة للأعضاء المنضمين ، حيث قبلت الهيئة في عضويتها بعض الدول التي ثار الشك حول مدى تمتعها بالاستقلال السياسي².

¹ Hans Kelsen , op. cit., P. 68 .

N. Feinberg , op. cit., P.P. 331 et seq.

ويرى كلسن أنه طبقاً لنص المادتين الثالثة والرابعة ، فإن الدول وحدها يمكن أن تصبح أعضاء في الأمم المتحدة . إلا أنه كان من بين الوحدات التي وقعت وصدقت على الميثاق ما لا تنطبق عليها صفة الدولة بالمعنى المقصود في القانون الدولي . فالهند لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد بصورة رسمية وكذلك الفلبين ، بل يبدو التساهل واضحاً وتغليب الاعتبارات السياسية مهيماً في منح أوكرانيا وروسيا البيضاء العضوية الأصلية ، وهما دولتان لا تتمتعان بالاستقلال ، لأنهما تعدان من الوجهة القانونية والفعلية جزءاً من الاتحاد السوفيتي، ولم يمنح لهما وصف الدولة إلا بناء على نص داخلي يقرر الدستور فيه حق كل جمهورية فيدرالية في تبادل العلاقات الدبلوماسية ، وأن تيرم المعاهدات ذات الصلة الدولية مع الدول الأخرى.

² H. Kelsen , op. cit., P. 69.

فقد رفضت بولندا الاعتراف بعضوية المملكة الأردنية ، لأنها لم تعتبرها دولة ذات سيادة . ورفضت الولايات المتحدة التصويت لصالح انضمام منغوليا لأنها لم تلق أية معلومات تكون قناعتها بأن منغوليا هي في الحقيقة

ومع هذا فإن الأمم المتحدة قد راعت دائماً - حتى مع تساهلها في فهمها لاصطلاح الدولة - ألا تنهب بسلطتها التقديرية في هذا الشأن إلى حد التغاضي تماماً عن المفهوم القانوني لاصطلاح الدولة ، الذي يشترط أن يكون هناك حداً أدنى لسيطرة الهيئة الحاكمة على إقليم الدولة وشعبها ، حتى ولو لم تكن - في علاقاتها الخارجية - متمتعة بكامل استقلالها السياسي¹.

ب. أن تكون دولة محبة للسلام : وهو لفظ مبهم والواقع أن الهيئة تتمتع بسلطة تقديرية كاملة - في كل حالة على حدة - لتقرير ما إذا كانت الدولة طالبة العضوية محبة للسلام أم لا.

لأنه إذا كان هذا الشرط يتفق مع الباعث الأساسي لإقامة التنظيم الدولي ، إلا أنه في الواقع شرط يحتمل تفسيرات متعددة ويصعب انعقاد الاتفاق على مدلوله . وفي ظل هذه الحالة من عدم التحديد تعددت المعايير التي قيل بها لتفسير هذا الشرط².

جمهورية مستقلة . وأعلنت استراليا أن الدول التي تحتل أقاليمها جيوش أجنبية مثل النمسا والمجر وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا لا يمكن النظر إليها باعتبارها دولاً مستقلة ذات سيادة . كما أثير التساؤل حول ما إذا كان من الممكن السماح للدول التي لازالت في حالة حرب قانونية مع أعضاء الهيئة بالانضمام إليها . فلا يشترط في تعريف الدولة ما ينص عليه القانون الدولي بشأنها ، بل يكفي أن تكون متمتعة بحق حكم نفسها مع الأخذ بالاعتبار مدى اتساع تمثيلها الدبلوماسي ومدى خضوعها لنفوذ أجنبي ، الأمر الذي يعود بنا إلى معايير العضوية في عصبة الأمم.

N. Feinberg , op. cit., P.P. 334 et seq.

¹ H. Kelsen , op. cit., P. 65.

G. Schwarzenberger, International Constitutional Law, op. cit., P. 243.

² N. Feinberg , op. cit., P. 334.

H. Kelsen , op. cit., P.P. 66 et seq.

ففي أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو ثار التساؤل عن حب الدولة للسلام ، فقيل بأن يكون هذا الحب قد دفعها إلى الحرب من أجل السلام ، واستناداً إلى هذا التفسير قبلت الدول التي أعلنت الحرب على دول المحور . ثم عند مناقشة عضوية بعض الدول ، قيل بأن يكون هذا الحب للسلام قد دفعها إلى التصرف الحسن أثناء الحرب وعدم التعاون مع دول المحور . ولهذا عارضت قبول البرتغال وإيرلندا لأنها قدمت لدول المحور خدمات أثناء الحرب

ومن تفسيرات هذا الشرط أن تكون الدولة طالبة الانضمام لم تقم حكومتها بمساعدة دولة من دول المحور ، ولهذا لم تقبل عضوية أسبانيا ، لأن حكومتها قامت على أساس المساعدات العسكرية التي قدمتها إليها دول المحور ، فهي بطبيعة تكوينها ومصدرها وسجلها واتصالها الوثيق بالدول المعادية ، لا تتوافر فيها الشروط اللازمة للعضوية ، رغم أنها قبلت عضوية دول المحور ذاتها بعد توقيع معاهدات السلام.

ولم تقتصر التفسيرات على طريقة قيام الحكومة ذاتها ، بل امتدت إلى طبيعة النظام السياسي ، حيث أشار وفد هولندا إلى ضرورة أن يكون قبول الدولة مرتبطاً بوجود نظام سياسي يجعلها في خدمة مواطنيها ، على حين كان من رأى وفد هايتي ارتباط القبول بتطبيق الدولة لمبدأ عدم التفرقة العنصرية.

٢. أن تكون قادرة على تنفيذ التزامات الميثاق رغبة فيها :^١

والشرط الثانى لقبول عضوية الدول فى الأمم المتحدة : أن تكون قادرة على تنفيذ ما تعهدت به من التزامات وفقاً للميثاق وأن تكون رغبة فى ذلك.

أ. وتتمتع الهيئة بسلطة تقديرية كاملة فى التعرف على مدى قدرة الدولة على تنفيذ الالتزامات التى يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء ، وأنها تنظر فى كل حالة على حدة للحكم على مدى قدرة الدولة طالبة العضوية على القيام بذلك.

فالقادرة على تنفيذ الالتزامات الدولية مظهر من مظاهر السيادة الخارجية للدولة. وقد نوقش هذا الشرط عندما عرض طلب انضمام منغوليا الخارجية فذكر المعارضون أنه ليس لديهم معلومات كافية لمعرفة مدى قدرة هذه الدولة على تنفيذ الالتزامات المبينة فى الميثاق ، إذ تنقصها الخبرة اللازمة فى الشئون الدولية ، واستدلوا على ذلك بأنها لا تتبادل التمثيل الدبلوماسى إلا مع دولتين فقط.

وقد حاول البعض إيجاد عدد من العناصر القانونية أو الواقعية التى تعكس مدى القدرة على تنفيذ الالتزامات الواردة فى الميثاق ، منها:

- أن القدرة على تنفيذ الالتزامات الواردة فى الميثاق لا تتحقق إلا إذا كان إعلان الرغبة فى الالتزام بأحكام الميثاق قد تم وفقاً للإجراءات الدستورية السلمية.

- أن يكون لدى الدولة الأهلية القانونية اللازمة التى تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بما فى ذلك تحقيق الأمن الجماعى ، الأمر الذى يثير مشكلة قبول الدول المحايدة التى يرتب حيادها الدائم التزامات قد لا يمكن مراعاتها فى نفس الوقت مع تنفيذ بعض التزامات الميثاق.

- كل ما يتعلق بعدم المقدرة الواقعية على تنفيذ الالتزامات ، سواء كانت عدم المقدرة هذه راجعة إلى أسباب سكانية أو جغرافية أو اقتصادية أو عسكرية أو كلها ، الأمر الذى يثير مشكلة قبول الدول الصغرى.

^١ N. Feinberg , Op. Cit., P. 336

H. Kelsen , Op.Cit.,P.P.68 et seq.

G. Schwarzenberger, International Constitutional Law,Op.,Cit. , P.244 et seq.

فمن ناحية أولى ، فقد قبلت الهيئة كلاً من النمسا ولاوس في عضويتها بالرغم من تمتعها بوصف الحياد الدائم ، إذ قدرت بالنسبة لهاتين الدولتين أن ما تلتزم به من التزامات ناتجة عن حالة الحياد الدائم لا يمنع من طلبها الانضمام^١ .

ومن ناحية ثانية ، أثارت مسألة قبول الدول بالغة الصغر مدى إمكانية إيجاد شكل آخر لانتساب تلك الدول إلى الأمم المتحدة دون أن تكون عضواً كاملاً بها ، وحيث يتاح لمثل هذه الدول أن تتمتع ببعض الامتيازات دون أن تتحمل كامل الالتزامات التي يفرضها الميثاق على الأعضاء^٢ .

فقد دعا يوثانت عام ١٩٦٧ إلى ضرورة التمييز بين حق الدول الصغرى في الاستقلال وبين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، مما أدى إلى تشكيل لجنة في أغسطس ١٩٦٩ سميت The Ministate Committee لدراسة تلك المعضلة وكتابة توصياتها حولها^٣ .

ولم تسر الأمور بهذه اللجنة سهلة ، نظراً لحساسية المهمة التي أسندت إليها ، وهي بحث مراكز الدول بالغة الصغر من مشكلة العضوية في الأمم المتحدة . فهذه المهمة كانت موضع استنكار الكثير من الدول وخشيتها أن تصبح أعمال اللجنة مقدمة لتقنين التفرقة الفعلية بين الدول المختلفة بحسب ما تتمتع به من مراكز واقعية.

فكان اقتراح الولايات المتحدة هو نوع من المقايضة بين حق التصويت وبين الالتزام بدفع النفقات المالية ، عن طريق عضوية منتسبة يكون للدول كل حقوق الأعضاء العاديين ، ماعدا حق التصويت والمشاركة في أعمال اللجان الفرعية ، كما تتحمل كل التزامات الأعضاء العاديين ، ماعدا دفع النفقات المالية . على أن يتم قبول العضو المنتسب بنفس إجراءات المادة الرابعة من الميثاق^٤ .

على حين كان الاقتراح البريطاني هو تنازل الدولة بمحض إرادتها عن حقوقها في التصويت أو المشاركة في أعمال فروع الهيئة ، يصدر على شكل إعلان تعرب فيه الدولة البالغة الصغر عن رغبتها في عضوية الأمم المتحدة ، وفي تتمتع بكل المزايا المترتبة على تلك العضوية ، خاصة حماية ومعونة الهيئة فيما يتعلق باستقلالها السياسى

١. عائشة راتب ، النظرية المعاصرة للحياد ، (القاهرة : مجلة القانون والاقتصاد ، س ٣٢ ، ع ١٤ ، مارس ١٩٦٢ ، ص ص ٦٧ - ٧٦) .

٢ Michael M. Gunter , What Happened to The United Nations Ministate Problem? , (American Journal Of International Law , Vol. 71 , 1977 , P.P. 110-124) .

٣ Ibid , P. 111.

٤ Ibid , P. 113 .

وسلامتها الإقليمية . على أنها لا ترغب فى المشاركة فى التصويت فى أى من فروع الهيئة ، ولا أن ترشح نفسها للانتخاب فى أى من الفروع الثلاثة المنشئة بموجب الميثاق أو اللجان الفرعية فى الجمعية العامة¹ .

وكلا الاقتراحين رغم تأكيده على الطبيعة الإرادية لهذا الاختيار ، إلا أنه أثار من المخاوف والتساؤلات ما استدعى معرفة رأى محكمة العدل الدولية ، لا لتعريف الدولة بالغة الصغر ووضع معايير لها ، وإنما حول مدى إمكانية خلق فئة لعضوية الدول بالانتساب دون حاجة إلى تعديل الميثاق ، وهل للدولة فى مقابل تنازلها عن بعض الحقوق أن يكون لها الإعفاء من بعض الالتزامات² .

فكان من رأى محكمة العدل - فيما يتعلق بالاقتراح الأمريكى - أن المادة الرابعة التى تحدد شروط العضوية لا تشير من قريب أو من بعيد إلى عضوية انتساب ولا أعضاء منتسبين ولا غير هذه الاصطلاحات فى أى موضع آخر فى الميثاق . ومن ثم فلا يمكننا بدون تعديل الميثاق إيجاد وسائل أخرى للعضوية أو الانتماء إلى الأمم المتحدة ، وأن الأعضاء على طريق الانتساب ليسوا بأعضاء فى الهيئة بموجب الميثاق الحالى، علاوة على ذلك فإن قبول العضوية بالانتساب أو حسب تعبير المحكمة Associate No Member تقتضى تعديلات إضافية فى المواد ١/٩ ، ٢/١١ ، ٢/٣٥ ، ٣٢ و ٦٩ من الميثاق³ .

وكان من رأى محكمة العدل - فيما يتعلق بالاقتراح البريطانى - حيث تصبح الدول الصغرى أعضاء كاملى العضوية فى الأمم المتحدة ، إلا أنها تتنازل طوعية عن حقها فى التصويت والمشاركة فى أعمال اللجان ، ما قد لا يكون هناك حاجة لتعديل جوهرى فى الميثاق ، خاصة المادة التاسعة المتعلقة بتكوين الجمعية العامة.

لكن هل إعفاء الدول تلك من التزاماتها المالية أو حتى تخفيضها إلى مستوى رمزى يتفق مع أحكام المادة الرابعة ، التى تشترط القدرة على تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بالميثاق ؟ كما أن المادة ١/١٨ تجعل لكل عضو فى الجمعية العامة صوت واحد. فهل التنازل طوعية عن هذا الحق يتفق مع روح ونص الميثاق ؟⁴ .

والأهم من ذلك كله هو المادة ١/٢ التى تؤسس الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين كل أعضائها ، أى المساواة فى الحقوق والالتزامات الجوهرية المتعلقة بالميثاق، فهل يجوز لدولة أن تتنازل عن حقوقها الجوهرية ثم تدعى السيادة والمساواة

¹ Ibid , P. 114.

² Ibid , P. 118 .

³ Ibid , P. 119.

⁴ Ibid , P. 120 .

فيها بعد ذلك ؟ وهل إذا قبلنا التنازل عن الحقوق الجوهرية ، ألا يقودنا ذلك إلى التخلي عن الالتزامات الجوهرية بالمقابل خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ؟.

كما طرحت المحكمة التساؤل حول ما إذا كانت ترتيبات الاقتراح البريطاني شرعية لبعض الدول الأعضاء ، فلماذا لا تصبح كذلك لغيرها من الدول الأعضاء غير بالغة الصغر، والتي قد تضطرها ظروفها الاقتصادية إلى عدم المشاركة بكامل التزاماتها في الهيئة ، وما هو الطريق لذلك ؟^١ .

ب - والشق الثاني من الشرط الثاني يثير العديد من التساؤلات حول معنى أن تكون الدولة راعية في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق ، فهل يكفي مجرد إعلان من الدولة يتضمن هذه الرغبة في تنفيذ الالتزامات بحيث يترك تقدير تلك الرغبة إلى عوامل الثقة أو الشك في الدولة الراغبة في الانضمام ؟ أم يتعين توافر تصرفات معينة تعبر عملياً عن هذه الرغبة ؟ الأمر الذي يترك في الحالتين سلطة تقديرية واسعة للهيئة.

الشروط الإجرائية : المادة ٢/٤

إلا أن استكمال الشروط الموضوعية السابقة ليست بكافية لقبول الدولة عضواً في الهيئة ما لم تقرر الجمعية العامة - بناء على توصية مجلس الأمن - قبولها . ومن ثم فإن رد حكومة منغوليا على رفض طلب عضويتها بأنها تعتبر نفسها عضواً بالهيئة لأن لها كل الحق في ذلك ، هو أمر لا يجد له سنداً في الميثاق^٢ .

فالمادة الرابعة في فقرتها الأولى ، قد تكون مثلاً لشروط قانونية غير كافية . لأنه لو كانت النية معقودة على فتح الهيئة أمام كل الدول التي تتوافر فيها تلك الشروط؛ فلا بد من وجود ضمان ما من تعسف هيئات الأمم المتحدة المعنية في تقدير سلطتها على الدول التي لها كامل الحق في العضوية ، بناء على توافر الشروط المذكورة في الفقرة الأولى وعدم تركها للاعتبارات السياسية . فإذا لم يوجد مثل هذا الضمان ؛ لكان من الأولى حذف الفقرة الأولى اكتفاءً بالفقرة الثانية ، طالما أن للمجلس وللجمعية كامل السلطة التقديرية في العضوية .

^١ Ibid , P. 121 .

^٢ H. Kelsen , Op. Cit., P. 71.

"لأنها دولة ذات سيادة ومحبة للسلام وديمقراطية بذلت كل ما في وسعها لخدمة القضية الأساسية للأمم المتحدة في الحرب الأخيرة ، وأنها تطورت على أسس ديمقراطية ، وتتبع سياسة السلم والتعاون مع كل شعوب العالم."

المطلب الثاني :

الوديعة المقدسة للحضارة :

الانتداب في عهد عصبة الأمم :

شكل نظام الانتداب - في رأى البعض - نوعاً من التوفيق بين وضع المستعمرات السابقة لكل من الإمبراطوريتين التركية والألمانية تحت الإدارة الدولية ، وبين الضم بالشكل التقليدي في القانون الدولي العام . الأمر الذى أثار عدداً من القضايا والمشاكل ، لم يكن من السهل الوصول إلى حلول نظرية لها ولا حلول عملية^١.

فنظام الانتداب الذى قرره المادة ٢٢ من عهد العصبة ؛ يهدف إلى إقامة إدارة دولية للمناطق المتخلفة أفضل من تلك المعهودة فى كل نظم الاستعمار أو الحماية أو مناطق النفوذ . بمعنى أنه أكثر فعالية فى تحقيق حرية ورفاهية وتطور السكان من ناحية؛ وفى تقديم الفرص المتساوية والمشاركة المتبادلة لكل الدول أعضاء العصبة فى تجارة وموارد هذه الأقاليم والمناطق .

والعناصر الأساسية لنظام الانتداب كما وردت فى م ٢٢ هى^٢:

١. أنه يجب أن يطبق على المستعمرات والأقاليم التى خرجت بانتهاء الحرب عن سيادة الدول التى كانت تحكمها قبلاً ، والمأهولة بشعوب غير قادرة بعد على أن تدير

انظر :

Norman Bentwich , The Mandates System ,(London:Longmans Green, 1930.).

Duncan H.Hall , Mandates , Dependencies, and Trusteeship , (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1948.).

League of Nations, The Mandates System: Origin, Principles, and Application, (League of Nations, 1945, VI.A.1).

Qwincy Wright , Soveriegnty of The Mandates, American Journal of International Law, Vol 17 , 1923 , P.P. 691 .et seq.

G.Diena , Les Mandates Internationales ,R.ec. Des Cours, Vol.4 , Tom. 5 , 1924 , P.P. 218 et seq.

² N.Bentwich , Op. Cit., P.P. 31 et seq.

G. Diena , Op. Cit , P.P. 218 et seq.

Q . Wright , Status of Inhabitants in Mandated Territory , Amrerican Journal of International Law , Vol. 18 , 1924 , P.P. 306 et seq .

شئونها بنفسها فى ظل الشروط الصعبة للعالم الحديث ، المبدأ القاضى بأن رفاهية سكان هذه المستعمرات وتقدمها أصبح وديعة مقدسة فى عنق التمدين والحضارة ، وأنه من المتعين أن يتضمن العهد الضمانات اللازمة لأداء هذه الأمانة.

٢. أن أفضل وسيلة لتطبيق هذا المبدأ ؛ أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى الأمم المتقدمة التى تجعلها ثرواتها وتجاربها ومركزها الجغرافى ؛ خير من يتحمل هذه المسئولية ، والتى تقبل تحملها فعلاً وأن تبشر هذه الوصاية بصفاتها منتدبة عن العصبية.

٣. أن خصائص الانتداب يجب أن تختلف طبقاً لدرجة تقدم الشعب والموقع الجغرافى للإقليم وأحواله الاقتصادية وغيرها من الظروف المشابهة الأخرى.

٤. أن الوحدات التى كانت تابعة للإمبراطورية التركية والتى وصلت إلى مرحلة من التطور تسمح بالاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلة ، بشرط أن تسترشد فى إدارة شئونها بمشورة ومعاونة الدولة المنتدبة ريثما تستطيع إدارة شئونها منفردة . وعلى أن تكون لرغبات هذه الوحدات الاعتبار الرئيسى فى اختيار الدولة المنتدبة.

٥. أن الشعوب وعلى الخصوص الموجودة منها فى وسط أفريقيا التى تستلزم الدرجة التى وصلت إليها قيام الدولة المنتدبة بإدارة الإقليم ، بشرط ضمان حرية الضمير والدين فى حدود النظام العام والأخلاق ، وتحريم تجارة الرقيق والأسلحة والمشروبات الروحية ، أو إقامة الاستحكامات أو القواعد الحربية أو البحرية ، أو تدريب سكان الإقليم عسكرياً إلا لأغراض البوليس أو الدفاع عن الإقليم . وأن تكفل شرط المساواة فى المبادلات التجارية لجميع أعضاء العصبية.

٦. أن درجة تأخر السكان وصغر حجم الإقليم وبعده عن مراكز المدنية وتلاصقه الجغرافى مع إقليم الدولة المنتدبة وباقى الظروف الأخرى ، كما هو الحال فى جنوب غربى أفريقيا وفى جزر المحيط الهادى ، تجعل من الأفضل أن تخضع لإدارة وقوانين الدولة المنتدبة كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من إقليمها هى ، بشرط مراعاة الضمانات السابقة لسكان البلاد الأصليين.

فتناول المسألة الاستعمارية فى عصر التنظيم الدولى الحديث لم يكن يستهدف الوصول إلى اتفاق أو تنظيم أو ترتيب دولى عام لكل المسألة الاستعمارية ، وإنما كان بمناسبة بحث مصير الممتلكات والأقاليم التى خرجت عن سيادة تركيا وألمانيا ، ورغبة الحلفاء فى إتباع القواعد التقليدية فى اكتساب السيادة على هذه الأقاليم بموجب

الاتفاقات السرية فيما بينهم ، مع توفير الغطاء الشكلي لهذه القواعد بالصورة التي تبرزها في صورة مغايرة عما ألقته الدول من قواعد وتنظيم.

بتعبير آخر ، فإن طرح المسألة الاستعمارية - في اقترانها بالمسألة الشرقية كذلك - كان يهدف إلى اختيار الوضع القانوني والمكانة الدولية للمستعمرات السابقة لكل من الدول المنهزمة في إطار الجماعة الدولية . فلم يكن من المعقول إعادتها إلى حالتها السابقة ، مع تبرير شكلي هو سوء معاملة ألمانيا لمستعمراتها وسوء معاملة تركيا للقوميات غير التركية التي كانت خاضعة لها . فما كانت المستعمرات ولا القوميات الخاضعة لدول الحلفاء لتحظى بمعاملة أفضل ، ولا تستطيع تلك الدول أن تمنى المستعمرات السابقة لألمانيا وتركيا بمعاملة أفضل من مستعمراتها الخاصة بها.

كما لم يكن في الإمكان - في ظل وعود الحلفاء عن حق تقرير المصير - ضم هذه المستعمرات بالطريق المباشر أو إعلان استقلالها ، لتعارض ذلك الاستقلال مع مطامعها الاستعمارية وبحجة أن هذه الأقاليم والمستعمرات - على اختلاف درجاتها - بحاجة إلى بعض الوقت والوصاية لاستكمال مقومات الوحدة الدولية بالشكل الذي يمكنها من تحمل تبعات الاستقلال والسيادة^١ .

وبالتالي هناك شرط مزدوج لتطبيق نظام الانتداب من حيث المحل^٢ :

١ . المستعمرات الألمانية في أفريقيا والمحيط الهادئ ، والتي تنازلت عنها بموجب م ١١٩ من صلح فرساي إلى الحلفاء ، وم ١١٨ والتي قرنت التنازل عن كل حقوقها وسندياتها على الأقاليم خارج حدودها - المتفق عليها في صلح فرساي - بالموافقة على كل ما تعترمه دول الحلفاء وما تتخذه من إجراءات مع أطراف ثالثة فيما يتعلق بمستقبل إدارة هذه الأقاليم^٣ .

٢ . الأقاليم العربية التي خرجت عن نطاق السيطرة التركية بموجب المواد ٩٤ - ٩٧ من معاهدة سيفر ١٩٢٠ ، علاوة على أرمنية بموجب المواد ٨٨ - ٩٣

^١ G. Diena , Op. Cit., P.P. 218 - 219 .

M. Mills , Op. Cit., P. 52 .

D. Hall, Op.Cit., P.P. 32 et seq.

د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

^٢ G. Diena , Op. Cit., P 219.

Q. Wright, Mandates Under The League, (Chicago: Chicago Univ. Press, 1930., P.P. 44 et seq.)

^٣ American Journal Of International Law , Supl. Vol. 17 , 1923 , P.P. 51 et seq.

من نفس الاتفاقية والتي استبدلت - لعدم التصديق - بمعاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣ .

وتبدو أهمية هذا الشرط من خلال مقارنة ما تم وضعه تحت الإدارة الدولية باسم الانتداب ، وبين المستعمرات الأخرى التي ظلت تابعة لدول الحلفاء وتدار بموجب قانونها الداخلي وإدارتها المباشرة.

واشترطت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ في الدولة المنتدبة أن تكون أمة متمدينة؛ وأن تؤهلها مواردها وتجاربها ومركزها الجغرافي لتحمل مسئوليات هذا الانتداب ، وأن توافق على ذلك . فلا يشترط عضويتها في العصبة ، إذ قبلت الولايات المتحدة في البداية الانتداب على أرمينية ، رغم تصريحها بعدم الانضمام إلى العصبة . كما أن المقصود ليس دولة وإنما أمة حتى يمكن للمستعمرات البريطانية ذات الاستقلال الذاتي أن تتولى الانتداب على غيرها من المستعمرات الألمانية في أفريقيا والمحيط الهادئ^١ .

ومن ثم ، فإن العهد لم يحدد ذات الدول التي ستولى الإدارة نيابة عن العصبة في الأقاليم المشمولة بالانتداب ، وإنما حددت الفقرة الثانية الشروط الواجب توافرها في هذه الدول^٢ . وكان من المفترض أن تكون العصبة صاحبة الاختصاص القانوني في اختيار الدول التي ستولى الإدارة وفي تحويلها السلطة اللازمة لإدارة هذه الأقاليم.

ولكن سيطرة العوامل السياسية وعدم خروج نظام الانتداب عما سبقه من أحداث ومعايير ، جعلت من تحديد الدول القائمة بالإدارة هي تلك الدول التي كانت في موقع الاحتلال الفعلي للأقاليم التي مارست انتدابها عليها ، بل واتبعت - بشكل رئيسي - نفس الحدود التي تتفق مع المعاهدات التي عقدها فيما بينهم زمن الحرب^٣ .

بتعبير آخر ، فإن تعيين الدول المنتدبة خضع للاتفاقيات بين القوى الاستعمارية ذاتها، والتي عقدت أثناء الحرب بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا بالنسبة للمستعمرات الألمانية في أفريقيا ، وبين فرنسا وبريطانيا بالنسبة للأقاليم العربية ، وبين بريطانيا واليابان بالنسبة للمستعمرات الألمانية في المحيط الهادئ.

^١ Ibid , Supl. Vol 18 , 1924 , P. 9.

^٢ G. Diena , Op. Cit., P. 220 .

^٣ د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

^٤ Q . Wright , Soveriegnity Of The Mandates , Op. Cit., P. 697 .

D. Miller , Op. Cit., P. P. 283 et seq.

وبالتالى ، فإن تطبيق المادة ٢٢ / ٢ الخاصة بانتداب الأمم المتحدة التى تمكنها موارد وموقعها الجغرافى وخبراتها من تحمل مسؤولية هذا الانتداب لم تكن تعنى شيئاً على الإطلاق ، إذ تقررت الدول المنتدبة وحدود الأقاليم التى يفرض عليها الانتداب بأوضاع قوات الحلفاء المختلفة يوم الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، علاوة على الاتفاقات والمساومات الاستعمارية فيما بينها^١ .

وبناء على هذه الاتفاقات الاستعمارية ، وأخذاً فى الاعتبار المواقف التى كانت تتخذها قوات الحلفاء يوم الهدنة ، قام المجلس الأعلى للحلفاء بتحديد الأقاليم التى سوف تخضع لانتداب العصبة ، التى كانت تابعة لألمانيا فى ٧ مايو ١٩١٩ ، والتى كانت تابعة لتركيا فى ٢٥ إبريل ١٩٢٠ .

ومن الطبيعى ألا يكون للانتداب صفة محددة واحدة ، نظراً لاختلاف الشروط والأحوال داخل الإقليم محل الانتداب ، والتى نظر إليها من زاوية تطورها وحضارتها وموقعها الجغرافى وإمكاناتها الاقتصادية . ومن ثم فقد ميزت فقرات المادة ٢٢ بين ثلاث فئات ، لكل منها خصائص مميزة يجب مراعاتها عند ممارسة الانتداب . فما يميز فئات الانتداب الثلاث هو تعبير المادة ٢٢ ذاتها ، التى استخدمت مصطلحاً بعينه لوصف كل فئة ، له خصائص تقتضى أسلوباً متميزاً فى الإدارة الدولية . فاستخدمت لفظ مجتمعات لانتداب أ ، ولفظ شعوب لانتداب ب ، ولفظ أقاليم لانتداب ج^٢ .

فالفئة الأولى التى تشمل الأقاليم العربية ، هى مجتمعات وصلت إلى مرحلة من الرقى قد تسمح لها بالوجود المستقل ، ومن ثم تتحدد مهمة الدول المنتدبة فى المعونة والنصيحة الراجعة لها حتى يمكنها إدارة شئونها منفردة . على حين أن الفئة الثانية التى تضم الكاميرون وتوجولاند وأفريقيا الشرقية ، هى شعوب تستلزم درجة تطورها قيام الدولة المنتدبة بمهام الإدارة بالضمانات المحددة فى العهد وفى صك الانتداب . وأخيراً فإن طبيعة ظروف الفئة الثالثة التى تضم أقاليم جنوب غربى إفريقيا ومجموعة الجزر

١د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ - ١٢٧ .

G. Dena , Op. Cit., P.P. 221 et seq.

²G. Dena , Op. Cit., P.P. 221 - 222.

وانظر صكوك الانتداب المختلفة فى:

American Journal Of International Law, Sup 1 , Vol. 17 , 1923 , P.P. 138 - 193.

صك الانتداب على الكاميرون (ص ص ١٣٨ - ١٤٨) وعلى توجولاند (ص ص ١٨٢ - ١٩٢) وعلى شرقى أفريقيا (ص ص ١٤٩ - ١٥٧) وعلى فلسطين (ص ص ١٦٤ - ١٧١) وعلى سوريا ولبنان (ص ص ١٧٧ - ١٨٢) وعلى الممتلكات الألمانية فى المحيط الهادى جنوب الاستواء (ص ص ١٥٨ - ١٥٩) وشمالى الاستواء (ص ص ١٦٠ - ١٦١) وعلى ساموا (ص ص ١٧٣ - ١٧٤) وعلى نارو (ص ص ١٦٢ - ١٦٣) .

الألمانية فى المحيط الهادى ، تجعل الدولة المنتدبة تتولى إدارة شئونها كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من إقليمها.

لكن هناك التزامات عامة يفترض قيام الدولة المنتدبة بها على كل الأقاليم المشمولة بالانتداب بغض النظر عن درجة تقدمها أو فئتها ، سواء فى مواجهة الإقليم أو باقى أعضاء الجماعة الدولية أو فى مواجهة عصبة الأمم.

فمن ناحية ، تلتزم الدولة المنتدبة بتحريم تجارة الرقيق وغيرها من أشكال العبودية وأعمال السخرة وتجارة الأسلحة والذخائر والمشروبات الروحية^١. مثلما تتخذ من السلطات الإدارية والتشريعية ما يكفل لها تحقيق الالتزام الرئيسى فى حسن معيشة ورفاهية سكان الإقليم . وتختلف هذه السلطات باختلاف درجة تطور الإقليم موضوع الانتداب.

فالدولة المنتدبة على الأقاليم من الفئة الأولى تلتزم بوضع دستور أساسى للبلاد بالاتفاق مع السلطات المحلية وبما يراعى حقوق ومصالح ورغبات كل الأهالى ، وأن تعمل على تسهيل إجراءات التطور التقدّمى للبلاد كدولة مستقلة^٢. كما تكون الامتيازات الأجنبية والقضاء القنصلى سارية المفعول حين وضع نظام قضائى يؤكد للأهالى والأجانب الضمانات الكاملة لحقوقهم وبما يراعى خصائص الشعوب ومصالحها الدينية^٣.

على حين يكون للدولة المنتدبة على الأقاليم من الفئة الثانية والثالثة كل سلطات التشريع ، على أن يدار بقوانين الدولة المنتدبة كجزء لا يتجزأ من إقليمها وبالتعديلات التى تتطلبها الأحوال المحلية .

كما تلتزم الدولة المنتدبة فى كل الأقاليم - خاصة فى الفئة الثانية - بألا تقيم على الإقليم أى قواعد عسكرية أو بحرية ولا أى استحكامات ولا تنظيم أى قوات عسكرية من الأهالى خارج أغراض البوليس والدفاع عن الإقليم . مع إصرار فرنسا على تضمين صكوك انتدابها إمكانية استخدام تلك القوات خارج إطار الإقليم فى حالة نشوب حرب عامة^٤.

^١ م ٣ من صكوك انتداب الفئه ج . م ٤ من الانتداب البريطانى والفرنسى على الكمرون وتوجولاند . م ٥ من الانتداب البريطانى والبلجيكي على شرق أفريقيا.

^٢ م ١ من الانتداب على سوريا - م ٧ من الانتداب على فلسطين.

^٣ م ٥ ، م ٦ من الانتداب على سوريا - م ٨ ، م ٩ من الانتداب على فلسطين.

^٤ م ٣ من انتداب الكمرون وتوجو لاند ، م ٤ من انتداب بريطانيا وبلجيكا على شرق أفريقيا ، م ٢ من انتداب سوريا ، م ١٢ من انتداب فلسطين ، م ٤ من انتدابات فئة ج.

ومن ناحية ثانية ، تلتزم الدولة المنتدبة فى مواجهة أعضاء الجماعة الدولية خاصة فى الأقاليم من الفئة الأولى والثانية ، بتأكيد المساواة بين مواطنيها وبين أفراد الدول أعضاء العصبة فى أمور التجارة والانتقال والمرور والملاحة وممارسة الوظائف والحرف واستغلال الثروات الطبيعية للأقاليم فيما لا يتصل بتنظيم الأعمال والخدمات العامة الضرورية^١ .

كما تلتزم بتأكيد حرية الضمير والدين وكل أشكال العبادة بما يتفق مع النظام العام والأخلاق مع كفالة حرية دخول الإقليم لكل البعثات التبشيرية من كل الدول أعضاء العصبة ، وحق كل بعثة فى ممارسة أنشطتها بما تتطلبه من حيازة وملكية للأراضي وبناء مؤسسات ومدارس وحرية التبشير والانتقال والمرور^٢ .

وتلتزم بأن تطبق على الأقاليم أية معاهدات دولية عامة فيما يتعلق بتجارة الرقيق والأسلحة والذخائر والخمور والمخدرات ، أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور والملاحة والاتصالات البرية والبحرية والجوية والبرقية وحماية الملكية الفنية والأدبية والصناعية^٣

ومن ناحية ثالثة ، تلتزم الدولة المنتدبة فى مواجهة عصبة الأمم بتقديم تقارير سنوية عن الإجراءات التى تتخذها فى الإقليم المشمول بالانتداب ، مع ضرورة موافقة مجلس العصبة على أى تعديل فى شروط الانتداب . وإحالة أى نزاع يتعلق بالانتداب بين الدولة المنتدبة وبين أى دولة عضو بالعصبة ، إذا لم يمكن حله عن طريق المفاوضات، إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولى^٤ .

الأمر الذى يطرح قضية السيادة على الأقاليم المشمولة بالانتداب ، أو إن شئت فقل التكييف القانونى للانتداب فى ظل قواعد القانون الدولى . إذ تعتبر إدارة إقليم ما مظهراً من مظاهر السيادة عليه ، فكان من الطبيعى أن يثير البحث فى الانتداب موضوع صاحب السيادة على تلك الأقاليم.

^١م من انتداب الكمبيرون وتوجولاند ، ٧م من انتداب شرقى أفريقيا ، ١١م من انتداب سوريا ، ١٨م من انتداب فلسطين.

^٢م من انتداب فئة ج ، ٨م ، ١٠م من انتداب سوريا ، ١٥م من انتداب فلسطين ، ٧م من انتداب الكمبيرون وتوجولاند ، ٨م من انتداب شرقى أفريقيا.

^٣م ١٢ من انتداب سوريا ، ١٩م من انتداب فلسطين، ٨م من انتداب الكمبيرون وتوجولاند ، ٩م من انتداب شرقى أفريقيا.

^٤م ٦ ، ٧م من انتدابات فئة ج ، ١٠م ، ١١م ، ١٢م من انتداب توجولاند والكمبيرون ، ١١م ، ١٢م ، ١٣م ، من انتداب شرقى أفريقيا ، ١٧م ، ١٨م ، ٢٠م من انتداب سوريا ، ٢٤م ، ٢٦م ، ٢٧م من انتداب فلسطين.

وفى حقيقة الأمر ، فإن هناك عدداً من الأسباب قادت إلى غموض وتضارب الآراء الفقهية حول موضوع الانتداب ، منها أنه ترتيب جديد كلية فى إطار قانون الشعوب ، هدفه الحقيقى هو كفالة وجود وتطور وتقدم الشعوب غير القادرة بعد على حكم نفسها وسكان الأقاليم التى لم تعد بعد الحرب خاضعة للحكومات السابقة . كما يسعى - فى حدود معينة - إلى إنشاء نظام للحرية والمساواة التجارية بين أعضاء الجماعة الدولية^١ .

والسبب الثانى لغموض الترتيب ، هو عدم وجود معنى متفق عليه للاصطلاح فى إطار القانون الدولى . فلو كان لمصطلح الانتداب هذا المعنى المقبول فى القانون الدولى ، فلن يثور الشك حول مقصود الأطراف المتعاقدة حوله . لكن المصطلح لم يتكرر كثيراً فى الفقه الدولى^٢ .

ولا يمكننا الاعتماد على التشابه بينه وبين المصطلح الرومانى Mandatum ولا مفهوم الوصاية Tutelage فى القانون البريطانى^٣ .

والواقع أن ترتيب الانتداب ليس غريباً تماماً على قانون الشعوب ، فهناك حالات ينطبق عليها مضمون الانتداب وهى حالات التدخل الجماعى المعروفة فى العمل الدولى، أى تدخل جماعى يتخذ صفة الانتداب أو تفويض واحدة من تلك القوى للتدخل باسم الجماعة الدولية ككل . ويضرب مثلاً عليها بتدخل فرنسا لحماية الموارنة عام ١٨٦٠ والذى اتخذ صفة التدخل الجماعى ، لأنه كان انتداباً لفرنسا من قبل باقى الجماعة الأوروبية . فما دامت هناك دولة تمارس مهام الانتداب فى إطار علاقاتها بالقوى الأخرى ، فإن الانتداب - كترتيب دولى - ليس غريباً تماماً عن قانون الشعوب^٤ .

كما يمكننا التعرف على الخصائص القانونية للانتداب بالرجوع إليها فى القانون الداخلى ، وهى مبادئ تم قبولها وتطبيقها بصفة عالمية فى مختلف تشريعات الأمم المتمدينة . وإن كان من الخطأ البين النقل البسيط لقواعد القانون الداخلى إلى قانون الشعوب ، نظراً لاختلاف المصدر وتنوع العلاقات القانونية التى تنطبق عليها.

وفى ضوء ما سبق كان موضوع أصل السيادة فى الأقاليم المنتدبة من أعقد الموضوعات القانونية التى أثارها النظام ، والتى استفاد الشراح فى معالجتها ومحاولة

^١ G. Diena , Op. Cit., P. 215 .

^٢ Q. Wright , Op. Cit., P. 694.

^٣ Ibid , P. 694.

G. Diena , Op. Cit., P. 230 .

^٤ G. Diena , Op. Cit., P. 230 .

إيجاد الحلول لها ، حتى تعددت النظريات الرئيسية والفرعية التي حاولت نسبة السيادة إلى هذه الجهة أو تلك من الجهات التي كانت لها علاقة بالإدارة في الأقاليم المنتدبة . بل وذهب البعض إلى القول بأنه ليس هناك ما يدعو إلى الربط بين فكرة السيادة ونظام الانتداب^١ .

ويمكننا معالجة موضوع السيادة على الأقاليم المشمولة بالانتداب من خلال عدد من الجهات التي يفترض نسبة السيادة إليها ، وهى عصبة الأمم والحلفاء والدول المنتدبة وشعب الإقليم الخاضع للانتداب . إذ ليس من المؤكد أن كامل السيادة توجد فى جهة ما ، على الرغم من المنطق التقليدى للسيادة الواحدة والمطلقة وغير القابلة للتعدد أو التجزؤ . خاصة أن كل أشكال وأنماط النظم الفيدرالية والكونفيدرالية والحماية والتبعية ومناطق النفوذ والدومنيون ، تفترض مثل هذا الموقف^٢ .

فهناك من يرى وضع السيادة فى الحلفاء ، استناداً إلى سكوت المادة ٢٢ عن تحديد الجهة التي تتولى اختيار الدول المنتدبة ، وإلى مواد التنازل عن السيادة فى معاهدات الصلح مع ألمانيا وتركيا ، والتي نقلت السيادة إلى دول الحلفاء على الممتلكات التركية والألمانية خارج حدودها الإقليمية المتفق عليها . وكذلك موافقة الدولتين على كل إجراء يتخذه الحلفاء فى تنظيم النتائج التي تترتب على تنازلها عن حقوقها وسندات سيادتها^٣ .

وبدون شك فلو أن القانون الرومانى للانتداب Mandatum قد طبق على العصبة لوضحت الصورة ، لكن الحلفاء الذين إليهم تم التنازل عن الأقاليم ، قد حولوا الأقاليم مباشرة إلى الدول المنتدبة وانتخبوا عموماً القوة التي كانت فى موقع الاحتلال الفعلى ، واتبعوا وبشكل رئيسى نفس الحدود التي تتفق مع المعاهدات التي عقدها فيما بينهم زمن الحرب^٤ .

وهذا النقل تم تحت تحفظ رئيسى وهو أن الأقاليم يجب أن تدار كانتداب لصالح عصبة الأمم ، إلا أنهم لاحظوا بناء على الحقائق السابقة - وكما قرر لورد بلفور - أن الانتداب لم يكن من صنع العصبة ، ولا تستطيع أن تدعيه من جانبها ، وأن القوى المنتدبة تحت إشراف العصبة لا سيطرتها .

١. د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

^٢ Q. Wright , Soveriegnty of The Mandates, op. cit., P. 694.

^٣ Francis B. Sayre, Legal Problems Arising From The United Nations Trusteeship ,The American Journal Of International Law, Vol.42, No.2,Ap.1948. P.268.

^٤ Q. Wright , Soveriegnty of The Mandates , op. cit., P. 697 .

علاوة على أن السلطة فى انتداب الفئة الثالثة الذى يدار بقوانين الدولة المنتدبة وكجزء لا يتجزأ من إقليمها يحدد السيادة بشكل أكثر دقة . وسمطس الذى كان له أكبر تأثير فى إيجاد نظام الانتداب ، أقر - فيما يتعلق بسلطة اتحاد جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غربى أفريقيا - بأن الانتداب لا يفرق كثيراً عن الضم . وفى الحقيقة فإن عدداً من الأقاليم المشمولة بانتداب الفئة الثانية كانت تدار أيضاً كأجزاء مكملة مع المستعمرات المجاورة ، والتي تخضع للإدارة الاستعمارية للدول المنتدبة^١ .

وأيضاً من الصعب وضع السيادة فى الوحدات والأقاليم المشمولة بالانتداب ، لأن م ٢٢ تعبر بوضوح أن سكان هذه الأقاليم غير قادرين بعد على الوقوف بأنفسهم فى ظل الظروف الصعبة للعالم الحديث . وبالممارسة فإن شعوب أقاليم الفئة الثانية والثالثة ليس لهم أية سيطرة فعلية ، بل إنهم استبعدوا من التمثيل فى المجالس الحاكمة . على حين أن الوحدات المشمولة بانتداب الفئة الأولى على درجة قريبة من السيادة بلا شك ، لأنها وصلت إلى مرحلة من التمدين تجعل وجودها كأمر مستقل تحت مشورة ومعاونة الدول المنتدبة أمراً يمكننا الاعتراف به^٢ .

وفى ضوء ما سبق ، يمكننا معالجة موضوع السيادة على الأقاليم تحت الانتداب من خلال عدد من النقاط منها:

أولاً : علينا بداية ضرورة التمييز بين مفهوم السيادة من ناحية ، وبين مظاهر السيادة من ناحية أخرى ، بمعنى التفرقة بين اكتساب السيادة على إقليم ما بإحدى الوسائل المعهودة فى الفقه الدولى ، وبين ممارسة السلطات التى تنفرع عن السيادة . فهما فى الأحوال العادية وفى مجمل الأوضاع لا يفرقان ، حتى ليظن الباحث أنهما سواء.

لكن قد توجد فى التطبيق العملى حالات تفرق فيها السيادة عن مظاهرها ، ومن ثم تثبت السيادة على إقليم ما لدولة معينة ، فى حين أن مظاهر السيادة على هذا الإقليم تمارسها دولة أخرى . والمعيار الذى يعول عليه فى هذه الحالات هو ثبوت السيادة على الإقليم ، أما مظاهر السيادة فليس لها - فى هذا النطاق - اعتبار فيما يتعلق بتبعية الإقليم للدولة صاحبة السيادة . والأمثلة العملية لهذه الحالات كثيرة ، منها الإيجار والتنازل عن الإدارة والاحتلال العسكرى^٣ .

^١ Q. Wright , Soveriegnity Of The Mandates , Op. Cit., P. 696.

^٢ Ibid , P. 696 .

F. Sayre, Op. Cit, P. 271.

^٣ Q. Wright , Status Of Inhabitants In Mandated Territory , Op. Cit., P.308

فالدولة المنتدبة لا تستطيع أن تمارس أية سلطة من السلطات المنبثقة عن ثبوت السيادة ذاتها ؛ فالاتفاقات الدولية التي تعقدها الدولة لا تمتد إلى الإقليم الذي تديره بوصفها الدولة المنتدبة أو بوصفها السلطة القائمة بالإدارة . وجنسية الدولة لا تشمل رعايا هذه الأقاليم ، وسلطان الدولة في التصرف في الإقليم الخاضع لسيادتها عن طريق الإيجار أو التنازل أو غير ذلك من أنواع التصرف لا يمتد إلى الأقاليم التي انتدبت الدولة لإدارتها . كما أن إدارة الدولة لهذه الأقاليم تخضع لرقابة العصبية^١ .

ثانياً : أن الانتقادات التي وجهت إلى كل من الآراء السابقة ، وعدم كفاية أى منها لتكوين قناعتنا بموضع السيادة على الأقاليم المشمولة بالانتداب ؛ قادت إلى القول بتوقيف السيادة أو تعليقها على شرط واقف : أى أن البحث عن السيادة وموضعها فيما يتعلق بالأقاليم تحت الانتداب يتوقف على اكتمال عناصر الاستقلال لهذه الأقاليم ، بالتالى انتهاء موضعها ومكانتها في إطار نظام الانتداب . وأن الأمر الأكثر أهمية وحيوية ليس في معرفة لمن تثبت السيادة ، بل تحديد ماهية الحقوق والواجبات الثابتة للدولة المنتدبة بالنسبة لنطاق الإقليم الذي تديره^٢ .

ثالثاً : على حين أن طبيعة التنظيم الجديد من حيث المقاصد والإشراف الدولي على إدارته ، والخوف من مغبة تحول الانتداب إلى شكل من أشكال الضم لإقليم الدولة القائمة بالإدارة ، قادت البعض إلى وضع السيادة في الشعوب الخاضعة للانتداب منذ البداية ، والتي تمارس كل سلطات الانتداب لصالحها .

F. Sayre, Op.Cit., P.270.

^١ D.Hall, Op. Cit., P. 234

N. Bentwich, Op. Cit., P.P. 231 et seq.

A. Margalith, Op. Cit., P.P. 56 et seq.

وأنظر رأى محكمة العدل في الخلاف بين بريطانيا باعتبارها دولة الانتداب على فلسطين وبين اليونان باعتبار جنسية مافروماتيس في:

Edwin M. Borchard , The Mavrommatis Concessions Cases , American Journal Of International Law, Vol. 19, 1925, P.P. 728 - 738 .

Q. Wright , Status Of Inhabitants In Mandated Territory ,Op. Cit., P.. 310 .

^٢د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، مرجع سابق، ص ٤٦٤ .

وهو رأى أرنولد ماكنير المعبر عن محكمة العدل الدولية في يوليو ١٩٦٠ ، لأن نظام الانتداب (أو الوصاية) في رأيه هو تنظيم جديد أو علاقة جديدة بين إقليم وسكانه من جهة وبين حكومة تقوم بتمثيلهما دولياً من جهة أخرى . وهي رابطة حكومية دولية لا تندرج تحت الإدراك القانوني القديم لفكرة السيادة وتعد غريبة عنه . فمبدأ السيادة غير قابل للتطبيق على هذا التنظيم الجديد . فتعد السيادة هنا موقوفة . ومتى حصل سكان هذه الأقاليم على الاعتراف بهم كدولة مستقلة - كما حدث في بعض حالات الانتداب - فإن السيادة سوف تحيا من جديد في الدولة الجديدة.

فالسيادة على هذه الأقاليم ثابتة لشعوبها وحدها ، بهذا الاعتبار فقط ودون انتظار لاكتسابها الشخصية القانونية الدولية بالاستقلال رغم صعوبة قبول مثل هذا الرأي . إذ لو كانت هذه الشعوب ، خاصة تلك الخاضعة للفئة الأولى تمتلك السيادة بالمعنى المعهود فى الفقه الدولى ؛ لما خضعت لنظام الانتداب أصلاً ، ولا طرحت التساؤلات حول موضع السيادة على هذه الأقاليم

لكن ما يبرر - فى رأى هؤلاء - وضع السيادة فى شعب الإقليم ، أن هدف الانتداب كنظام وكرتيب دولى جديد هو عدم ضم الأقاليم الخاضعة للنظام لسيادة أية دولة أخرى ، والعمل على ترقية الأهالى واطراد تقدمهم فى مجال الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يتلاءم مع الظروف الخاصة بكل إقليم .

بتعبير آخر ، فإن الوديعة المقدسة للتمدين هو أمر يحتاج به فى مواجهة الدول القائمة بالانتداب ، رغم أن المبدأ ذاته قد اتخذ مبرراً لفرض السيطرة الاستعمارية على أفريقيا فى مؤتمر برلين ١٨٨٥ ومن خلال معايير الاحتلال الفعلى وسياسة الباب المفتوح ، وكفالة حرية الملاحة والتجارة لكل الدول فى المجالات الاستعمارية داخل القارة . وهى أمور قد لا تختلف كثيراً فى ظل نظام الانتداب^١ .

نظام الوصاية فى الأمم المتحدة:

يشكل نظام الوصاية^٢ - مثل نظام الانتداب - موقفاً وسطاً فى معالجة المسألة الاستعمارية بين إخضاع كل الأقاليم والمستعمرات للإشراف والتنظيم الدولى ، وبين تعليق تطبيق الوصاية على إقليم معين على رضا الدولة التى تتولى إدارته أو المسئولة عنه . " إذ أثار الاتجاه نحو تطبيق نظام الوصاية بصفة إجبارية على جميع المستعمرات والمحميات احتجاج الدول الاستعمارية ، على أساس أن لها فى تلك الأقاليم غير الأوروبية حق مكتسب ، وأن أية محاولة لفرض هذا النظام على مستعمراتها دون موافقتها يعد فى

^١ F. Sayre, Op. Cit., P.P. 270-271.

د. حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣ .

^٢ انظر فى نشأة نظام الوصاية:

James Murray , The United Nations Trusteeship System, (Urbana , Illinois Univ. Press, 1957, P.P. 11 et seq) .

C.F. Toussaint , Op. Cit., P.P. 23 et seq.

H. Kelsen , Op. Cit., P.P. 550 et seq.

Francis B. Sayre ,op. Cit., P.P. 268-288.

نظرها نوعاً من التدخل فى شئونها الداخلية ، وتجاوزاً لمقترحات ديمبارتن أو كس التى تقوم على مبدأ احترام الاختصاص الداخلى للدول الأعضاء " ^١ .

ولما كان من المتعذر هكذا أن يكتفى بحل المسألة الاستعمارية على أساس الأخذ بنظام اللوصاية يكون تطبيقه اختيارياً ، ظهرت الحاجة إلى حل وسط يجمع بين نظامين : أحدهما عام التطبيق على إدارة جميع المستعمرات ويقف عند حد تقرير مبادئ والتزامات تراعيها الدول المستولة عن هذه المستعمرات ، وهو ما تضمنه الفصل الحادى عشر من الميثاق . على حين يتميز النظام الثانى بقوة تدخل الجماعة الدولية فى تنظيم الإدارة على غرار نظام الانتداب ، على أن يتوقف تطبيقه فى إقليم معين على رضا الدولة المستولة عنه ، وهو ما تضمنه الفصلان الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق .

أولاً : الفصل الحادى عشر من الميثاق:

يمكننا تتبع مبدأ الأمانة المقدسة للدول الأوروبية فى مواجهة الدول والجماعات الأخرى من خلال الفصل الحادى عشر من الميثاق ، والذى حمل عنوان " التصريح الخاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى " ^٢ . وافتتح بالنص على التزام عام تعترف فيه الدول أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون فى الحال أو فى المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى ، بالمبدأ القاضى بأن مصالح أهالى هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويقبلون أمانة مقدسة فى أعناقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهالى هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع فى نطاق نظام السلم والأمن الدوليين الذى رسمه هذا الميثاق.

ثم فصلت فقرات المادة ٧٣ النواحي المختلفة لهذا الالتزام العام فى:

أ. كفالة تقدم هذه الشعوب فى شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم كما يكفلون معاملتها بإنصاف وحمائتها من ضروب الإساءة مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب.

١. د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ٩١ - ٩٢ .

² H. kelsen , Op. Cit., P.P. 550 et seq .

L. M. Goodrich , Op. Cit., 300 - 302 .

Ch. E. Toussiant , Op. Cit., P.P. 18 et seq.

E. Sady, Op. Cit., P.P.22-25

ب. تنمية الحكم الذاتى ، ويقدرّون الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً ، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها المختلفة.

ج. توطيد السلم والأمن الدوليين.

د. تعزيز التدابير الانشائية للرقى والتقدم ، ويشجعون البحوث ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصلة فى هذه المادة تحقيقاً عملياً.

ويشير التصريح الخاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى عدداً من التساؤلات، ابتداء من تحديد المقصود بتلك الأقاليم والتي ينطبق عليها التصريح من حيث المحل ، والطبيعة القانونية الملزمة للدول التى تتولى مسئوليات الإدارة ، ومدى إشراف الهيئة الدولية على تطبيق التصريح. فالسؤال الأكثر أهمية كان فى تعريف الأقاليم التى تنطبق عليها التزامات الفصل الحادى عشر ، لأن التعريف بها على أنها الأقاليم التى لم تنل شعوبها قسطاً وافراً من الحكم الذاتى هو تعريف غامض إلى حد كبير ، وكان مشار مداولات عدة داخل اللجنة الرابعة أو الجمعية العامة.

لأن مصطلح الحكم الذاتى قد يقصد به شكلاً معيناً من طرق الحكم يتمتع بها فى إطاره شعب الإقليم بحرية سياسية كبيرة ، وهو الأمر الذى لا يستبعد حتى فى شعوب بعض الدول الأعضاء بالهيئة ، والتى يمكن أن تضطلع بتبعات إدارة الأقاليم. فهل شرط المادة ٧٣ /ب ينطوى على التزام دولة عضو لا تكفل لشعبها هذا الشكل من الحكم الذاتى بضرورة مراعاة هذا الشكل فى إدارة المستعمرات والأقاليم التابعة لها؟

وكلمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى تختلط بالمستعمرات غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، لكن كلمة مستعمرة أو محمية ليست بأقل غموضاً من غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، الأمر الذى لا يعنى فى النهاية سوى الأقاليم المأهولة بسكان بدائيين وحالة تخلف حضارى تبرر الصفة المقدسة لتدخل الدول الأوروبية فى رعاية مصالحهم والوصول بهم إلى مرتبة من التمدين والحكم الذاتى^١ .

^١ H. Kelsen , Op. Cit., P.P. 554 et seq.

وقد رأت الهند تطبيق الفصل الحادى عشر على أية أقاليم تديرها دولة عضو فى الهيئة ولا تتمتع بهذا القسط من الحكم الذاتى ، على حين رأى الاتحاد السوفيتى أن التعريف يجب أن يشمل كل الممتلكات والمحميات والأقاليم التى لم يصل سكانها بعد لمرتبة الحكم الذاتى ولا يمتلكون الحق فى اختيار أجهزة حكم ذاتى محلى أو المشاركة فى الأجهزة التشريعية والتمثيلية بنفس درجة مشاركة شعب دولة الإدارة . على حين كان

والأمر الثانى يتعلق باختصاص تحديد الأقاليم التى تقع فى فئة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . فلو كانت الجمعية العامة هى المختصة بوضع توصيات فيما يتعلق بالفصل الحادى عشر ، فإن الجمعية يمكنها - فى شكل توصية - أن تحدد هذه الأقاليم . لكنها ليست لها صفة الإلزام لأنها تعتمد فى النهاية على الدول الأعضاء فى تقرير ماهية الأقاليم التى تضعها تحت تصريح الفصل الحادى عشر¹ .

والأمر الثالث يتعلق بالالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء ، وقد صيغت فى مصطلحات غامضة . كما أن قيمة تقرير " أن مصالح سكان هذه الأقاليم لها الاعتبار الأول " تعتمد على التساؤل حول من هو المختص بتقرير ماهية مصالح السكان ، ومدى تعارضها مع التزامات دول الإدارة فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

كما أن التزام دولة الإدارة بتطوير الحكم الذاتى ومراعاة الرغبات السياسية للشعوب ومعاونتهم فى التقدم المطرد نحو مؤسسات سياسية حرة ، مقيد بالظروف الخاصة للإقليم وشعوبه ودرجة تقدمها الحضارى والتى تنفرد دولة الإدارة بتقريرها حتى ولو كان للجمعية العامة التوصية بكفالة الحكم الذاتى لإقليم غير متمتع بالحكم الذاتى²

وعلى حين أن م ٧٣/ب تستهدف تطوير الحكم الذاتى فقط ، فإن م ٧٦/ب تتطلب التطور المطرد نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال ، لأن الاستقلال يمثل رغبة عدد من الشعوب التابعة وهو ما لا يجوز استبعاده بنص الميثاق³ .

وأخيراً ، فإن الفقرة هـ من م ٧٣ تضع إشرافاً ما للهيئة الدولية على تطبيق الفصل الحادى عشر ، من خلال التزام الدول الأعضاء بإرسال تقارير منتظمة إلى السكرتير العام . وإن كانت هذه السلطة محددة بالبيانات ذات الطبيعة الفنية فى الأمور

اقترح مصر هو ذلك الشعب الذى يعيش فى غير إقليم الدولة الأم ويختلف عنها فى العرف والحضارة واللغة.

Le Baron F.M. Van Asbeck , Le Status Actuel Des Pays Non Autonomes D'outre-Mer ,
Rec. Des Cours , 1947 , Vol. 71 , Tom II, P.P. 356 -363 .

¹ Ch. Toussaint , Op. Cit., P.P. 225 et seq.

J. Murray , Op. Cit., P.P.

L. M. Goodrich , Op. Cit., P. 301.

² Ch. Toussaint , Op. Cit., P.P. 233 et seq.

J. Murray , Op. Cit., P.P.

³ H. Kelsen , Op. Cit., P. 559.

الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ، وأنها للعلم فقط ، وعلى حسب ما تسمح به الاعتبارات الأمنية والدستورية . التي قد تفسر بما يتعلق بالأمن القومى الخاص بدولة الإدارة^١ .

ثانياً : نظام الوصاية الدولى:

ظهر من تجربة الانتداب أن الاختصاص التشريعى الذى منحه المجتمع الدولى لعصبة الأمم لتنظيم إدارة الأقاليم لم يستطع التغلب على الدول صاحبة النفوذ فى العصبة ، والتي كان الأمر الواقع فى جانبها نتيجة كون الإدارة الفعلية فى يديها ، ولهذا لم يمنح المجتمع الدولى الأمم المتحدة سلطة تشريعية منبثقة من الميثاق نفسه للتدخل فى إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ، بل سلك فى تنظيم إدارة الأقاليم طريق الاتفاق ، فجاء كل نظام الوصاية مبنياً على أساس الاتفاقيات الدولية ، الأمر الذى حدد طبيعة النظام وجوهره وهو ما نركز عليه فى البحث والتناول.

فالأهداف الأساسية لنظام الوصاية - كما وردت فى مادة ٧٦ - تتعلق بداية بأمور تتجاوز الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية . فالهدف الأول منها (توطيد السلم والأمن الدولى) والجزء الأول من الهدف الثالث (التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء) تتعلق بالأغراض العامة للأمم المتحدة المنصوص عليها فى المادة الأولى من الميثاق. على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين هذه الأغراض العامة وبين الهدف الأساسى للوصاية .

على حين أن باقى الهدف الثالث (التشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تقييد بعضهم بال بعض) ، والهدف الرابع (كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء الأمم المتحدة) تشير أكثر إلى مصالح باقى الشعوب بالمقارنة مع شعوب الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية . بل إن مبدأ الباب المفتوح قد يكون فى غير صالح شعوب الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية.

ومن ثم ، فإن الهدف الأساسى للوصاية - كما ورد فى م ٧٤/ب - هو العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد

^١ L. Goodrich , Op.Cit., P.P. 306- 307 .

Ch. toussaint , Op. Cit., P.P. 243 - 247 .

H. Kelsen , Op. Cit., P.P. 560 - 561 .

والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما تلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه ويتفق مع رغباتها^١ .

وعملت اتفاقات الوصاية ، والتي يعول عليها كثيراً فى بناء النظام مثل صكوك الانتداب على تفصيل هذا الهدف الأساسى وترجمته إلى مجموعة من الالتزامات، منها:

١. تنمية النظم السياسية الحرة فى الإقليم ، وأن يكون لسكانه نصيب متزايد فى إدارة شئونهم والمشاركة فى هيئاته التشريعية.

٢. حماية حقوق سكان الأقاليم الأصليين على أراضيهم ، وعدم السماح بانتقال ملكية أراضيهم أو ثروتهم الطبيعية إلا بعد موافقة سلطة الإدارة.

٣. العمل على تقدم التعليم فى الإقليم.

٤. أن تطبق فى الإقليم جميع الاتفاقات الدولية التى تتلاءم مع ظروفه ، وتقبل نيابة عن سكانه الانضمام للمنظمات والاتحادات الفنية الدولية والوكالات المتخصصة^٢ .

وطبقاً لنصوص الميثاق ، فإن عناصر النظام الأساسية هى:

أولاً : إقليم يوضع تحت الوصاية.

ثانياً : دولة تتولى سلطة إدارة الإقليم ، أو أكثر من دولة ، أو الأمم المتحدة كسلطة إدارة.

ثالثاً : الهيئة الدولية بصفتها الإشرافية لا الإدارية.

فما هى الأقاليم التى يمكن أن تخضع لنظام الوصاية ، ومن يقرر وضعها ومدى سلطة الإدارة ، ووظائف الهيئة كإشراف ، وأين تقع السيادة على تلك الأقاليم ؟

^١ H. Kelsen, Op. Cit., P. 565.

J. Murray , Op. Cit., P.P.46 et seq.

Van Asbeck , Op. Cit., P. 467.

^٢ د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

Emil J. Sady, Op. Cit., P.P. 25-29

Ch. Toussaint , Op. Cit, P.57, P.66

F.Sayre, Op.,Cit., P.P. 279 et seq.

١. على حين حددت م ٢٢ من عهد العصبة الأقاليم التى يجب أن تخضع للانتداب وعرفت على نحو قاطع بأنها الأقاليم والمستعمرات التى خرجت بمناسبة الحرب عن سيادة الدول التى كانت تحكمها سابقاً ، والمأهولة بشعوب غير قادرة بعد على الوقوف بمفردها ، فإن الميثاق لم ينشئ أى التزام بوضع أقاليم معينة فى إطار نظام الوصاية.

وهكذا تضمنت المادة م ٧٧ / ١ تطبيق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتية ، مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية:

أ. الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب.

ب. الأقاليم التى قد تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية.

ج. الأقاليم التى تضعها فى الوصاية - بمحض اختيارها - دول مسئولة عن إدارتها^١.

ولا يفرض الميثاق على أى من أعضائه الالتزام بوضع أقاليم معينة تحت الوصاية ، لأن الإقليم لا يوضع تحت الوصاية إلا عن طريق الاتفاقيات فقط . ومن ثم فإن الرضا الإرادى للدولة التى لها حق إدخال الإقليم تحت الوصاية هو أمر ضرورى بنص م ٧٧/٢ ، فتعين أى الأقاليم من الفئات سالفه الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقاً لأى شروط يكون من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات^٢.

فكل الأقاليم التى يمكن وضعها تحت الوصاية تحتاج إلى الفعل التطوعى للدولة المسؤولة عن إدارتها أو المختصة بإدخالها فى إطار النظام ، لأن كل نظام الوصاية - الذى ينشأ عن طريق الاتفاقات - له طبيعة تطوعية ، وبدون اتفاقات الوصاية لا يمكننا وضع أقاليم تحت النظام . بل إن الطابع الإرادى الاتفاقى ليس ضرورياً فقط لوضع إقليم تحت الوصاية ، وإنما لتحديد الشروط التى يتم بمقتضاها وضعه تحت الوصاية.

٢. ونصت م ٨١ على أن يشمل اتفاق الوصاية الخاص بكل إقليم تعيين السلطة التى تباشر إدارة ذلك الإقليم والتى قد تكون دولة واحدة أو أكثر من دولة

^١ J. Murray , Op. Cit., P.P.344 et seq.H. Kelsen , Op. Cit., P. 571.

L. Goodrich , Op. Cit., P.302

F. Sayre, Op.Cit., P.P.272-274

د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٦.

^٢ J. Murray , Op. Cit., P.74

H. Kelsen , Op. Cit., P. 571.

Ch. Toussaint, Op, Cit., P.P. 42 - 44

واحدة أو الأمم المتحدة ذاتها كسلطة إدارة (على حين أن الهيئة الدولية طرف في اتفاقات الوصاية كسلطة إشراف) ، وتشكل الدول المعنية بالأمر مباشرة أطرافاً أخرى في الاتفاق . فشروط الوصاية لكل إقليم وكل تعديل يطرأ عليها يتفق عليه برضا الدول المعنية مباشرة بالأمر ومنها الدولة المنتدبة في حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة (م ٧٩)^١ .

لكن لم يحدد الميثاق معنى الدول المعنية مباشرة بالأمر ولم يحدد طبيعة دورها في اتفاقات الوصاية ، والذي يمكن أن يتراوح بين مجرد العلم أو ضرورة الموافقة أو كونها طرفاً متعاقداً فيها ، رغم أن هذا التحديد يعتبر ركناً أساسياً لإدخال ووضع الأقاليم تحت الوصاية . وبالتالي فقد انفردت كل دولة بتقرير أى الدول تعتبر - في رأيها - معنية بالأمر مباشرة^٢ .

فالدول المعنية مباشرة هي التي يعترف لها بالحق في المشاركة بشكل أو بآخر في عقد وتعديل اتفاقات الوصاية^٣ ، فلا يعطى الميثاق لسكان الإقليم الموضوع تحت الوصاية أى حق - مهما كان - في المشاركة في الاتفاق ، حتى ولو كانوا منظمين في جماعة أو وحدة قانونية وقت وضع الإقليم تحت الوصاية ، فليس لهذه الوحدة أن تدعى الحق في المشاركة في عقد الاتفاق الخاص بإقليمها.

وفي هذا الأمر يختلف الانتداب من حيث النص القانوني عن الوصاية ، لأن رغبات المجتمعات السابق خضوعها للسيادة التركية كان لها بموجب العهد الاعتبار الرئيسي في اختيار الدول المنتدبة . على حين أن تحديد السلطة التي تتولى مهام الإدارة هو اختصاص مطلق للدول المعنية مباشرة وللمنظمة الدولية. ولوجود اعتبارات أخرى تتحكم في اختيار سلطة الإدارة بخلاف رغبات الشعوب ، حيث تعد الاعتبارات الاستراتيجية عنصراً هاماً في اختيار سلطة الإدارة.

¹ H. Kelsen , Op. Cit., P. 572.

J. Murray , Op. Cit., P.P.48 et Seq.

F. Sayre , Op. Cit., P..283

² H.Kelsen , Op. Cit., P. 587.

Georg V.Wolfe, The States Directly Concerned : Article 79 Of The United Nations Charter, American Journal Of International Law, 1948, Vol.42, P.P.368-388.

³ G.Wolfe, Op. Cit., P. 284

H. Kelsen, Op. Cit., P. 583

Ch. Toussaint, Op. Cit., P. P.80-82.

E. Sady, Op. Cit., P.P. 26 -27.

وتثير الأقاليم الموضوعة سابقاً تحت الانتداب موضوع تحديد صاحب الاختصاص فى وضع تلك الأقاليم تحت الوصاية . فهذه الأقاليم وضعت تحت الانتداب بموجب اتفاق الحلفاء الذين تم التنازل إليهم والقوى المنتدبة وعصبة الأمم . ووضع مثل هذه الأقاليم تحت الوصاية ينطوى على إنهاء الانتداب . وإذا افترضنا أن ابتداء الانتداب كان عن طريق الاتفاقات الدولية ، فيمكن أن ينتهى عن طريق اتفاق آخر بين نفس القوى ، ومن ثم فإن رضا الحلفاء والقوى المنتدبة والعصبة يصبح ضرورياً لتحويل الأقاليم إلى نظام الوصاية¹ .

فإذا كان الحلفاء قد استنفذوا حقهم فيما يتعلق بالأقاليم بإدخالها فى نطاق العصبة ، فإن رضا الدولة المنتدبة والعصبة يصبح ضرورياً . وما دامت العصبة موجودة قانوناً ، فإن تحويل الانتداب إلى الوصاية يكون عن طريق اتفاق بين العصبة والدول المنتدبة من ناحية ، وبين الأمم المتحدة من ناحية أخرى² .

لكن لا يوجد أى إلزام على القوى السابق انتدابها فى الاستمرار فى إدارة الأقاليم ولا تحويل الهيئة سلطة وضع ترتيبات جديدة ، لأن نظام الانتداب لن يستبدل بصفة آلية بنظام الوصاية ، والأمم المتحدة ليست بوارث حقوق العصبة فيما يتعلق بالأقاليم السابق وضعها تحت الانتداب.

وقد دعت الجمعية العامة الدول التى تقوم بإدارة أقاليم كانت خاضعة للانتداب لاتخاذ خطوات عملية وعقد اتفاقات وصاية مع الدول المعنية مباشرة . وبالتالى فهى لم تدع الدول المنتدبة وإنما الدول التى تتولى إدارة أقاليم سابق الانتداب عليها ، وسواء كانت الدولة المنتدبة أم غير ذلك فالمقصود بها الأقاليم التى تحددت مكانتها فى م ٢٢ من عهد العصبة .

٣. وهناك عدد من الالتزامات التى تتحملها دولة الإدارة ، ومنها التزامات بموجب الفصل الحادى عشر ، فهل يمكننا اعتبار الالتزامات المنصوص عليها فى الفصل الحادى عشر فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى هى أيضاً التزامات على السلطة التى تقوم بإدارة أقاليم خاضعة للوصاية ؟

¹ L. Goodrich , Op. Cit, P. 304.

H. Kelsen , Op. Cit., P. 592.

Ch. Toussaint , Op. Cit., P.P. 104 et seq.

J. Murray, Op. Cit., P.78

² H. Kelsen , Op. Cit., P.P. 593 et seq.

• إن الالتزامات المنصوص عليها في الفصل الحادى عشر تتعلق بالأقاليم " التى لم تنل شعوبها قسماً كاملاً من الحكم الذاتى " ، على حين يطبق نظام الوصاية على أقاليم غير مشار إليها بشكل مباشر ومحدد على أنها أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى . وإنما يمكننا استنتاج التعريف والمحل من خلال م ٧٦ ب ، ليقصد بها الأقاليم التى لم تنل شعوبها بعد الحكم الذاتى أو الاستقلال . ويفترض انتهاء الوصاية بالنسبة للأقاليم تلك إذا وصلت لمرتبة الحكم الذاتى أو الاستقلال . وبالتالي فإن كل الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية هى أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى ، وتسرى عليها الالتزامات المنصوص عليها فى الفصل الحادى عشر^١ .

فإذا كانت التزامات الفصل الحادى عشر مفروضة بشكل مباشر وغير مشروط على الدول الأعضاء ، وأنها لا تعتمد - مثل التزامات سلطة إدارة إقليم تحت الوصاية - على اتفاقيات تحدد هذه الالتزامات ، وإذا كانت الالتزامات الموضوعة فى الفصل الحادى عشر هى أيضاً التزامات سلطة إدارة أقاليم الوصاية ، فلا توجد حاجة لإدراج التزامات الفصل الحادى عشر فى اتفاقيات الوصاية.

• إلا أن الالتزامات المنصوص عليها فى الفصل الحادى عشر تتعلق من حيث الخطاب وسلطة الإدارة بأعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون فى الحال أو فى المستقبل بتبعات إدارة الأقاليم الموصوفة فى م ٧٣ ، لكن م ٨١ تجعل ليس فقط الدول الأعضاء وإنما مجرد " دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ذاتها " هى سلطة الإدارة على الأقاليم تحت الوصاية ، فهل الدول غير الأعضاء فى الهيئة التى تتولى إدارة أقاليم تحت الوصاية ملزمة بمراعاة شروط الفصل الحادى عشر ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الالتزامات الموضوعة فى الفصل الحادى عشر قد تتشابه مع أهداف نظام الوصاية (م ٧٣ ج ، م ٧٦ أ) توطيد السلم والأمن الدوليين ، م ٧٣ أ ، م ٧٦ ب كفالة تقدم الشعوب فى أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم) ، إلا أنها قد تختلف أيضاً (م ٧٣ أ) تكفل معاملة الشعوب بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة ومراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب. على أنها لم تعلن فى م ٧٦ كهدف رئيسى لنظام الوصاية) . وفى الحالتين

¹ Ch. Toussaint , Op. Cit., P.P.229-232

H. Kelsen , Op. Cit., P. P. 631 et seq.

فإن التزامات الفصل الحادى عشر هى التزامات مفروضة على الدول الأعضاء وغير مشروطة بمحدود اتفاقيات الوصاية^١ .

• أن التزامات اتفاقيات الوصاية هى التى تسود على التزامات الفصل الحادى عشر حينما تشير إلى نفس الموضوع ، م٧٣/ب تلزم الدول الأعضاء بتنمية الحكم الذاتى مع الأخذ فى الاعتبار الرغبات السياسية للشعوب ومعاونتهم فى التقدم المطرد نحو مؤسسات سياسية حرة طبقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه ومراحل تقدمها المختلفة.

على حين تجعل م٧٦/ب من أهداف الوصاية العمل على ترقية أهالى الأقاليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال ، حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حررتها ، وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية.

وبالتالى فإن الالتزام المشروط بمحدود الاتفاق فى م٧٦/ب ، أبعد فى المدى من الالتزام المباشر فى م٧٣/١ ، وفى حدود المدى الذى يختلف فيه هدف م٧٦ عن التزام م٧٣ ، فإن م٧٦ هى التى تطبق على القوى المفترض مسئوليتها عن إدارة أقاليم الوصاية.

• هناك التزام موجود فى م٧٣/هـ يقتصر على الأقاليم غير الخاضعة لنظام الوصاية وهو الخاص بموافاة الأمين العام بتقارير منتظمة وبيانات فنية مع مراعاة القيود المتعلقة باعتبارات أمنية ودستورية . فلا تتعلق بالأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية.

• وهناك التزامات على سلطة الإدارة وفقاً للمادة ٧٦:

لأن أهداف نظام الوصاية تنطوى على التزامات سلطات الإدارة ، وكل الاتفاقيات تنشئ التزامات على سلطة الإدارة بمراعاة الأهداف الأساسية الموضوعة فى م ٧٦ ، أو بتعبير آخر فإن كل اتفاقيات الوصاية تحتوى على شرط عام بأن تأخذ سلطة الإدارة فى اعتبارها أن تدير الإقليم بالطريقة التى تحقق الأهداف الأساسية لنظام الوصاية^٢ .

^١ H. Kelsen , Op. Cit., P.P. 632 et seq.

Ch. Toussaint , Op. Cit., P.P. 234 et seq

J. Murray , Op. Cit., P.P. 56 et seq.

^٢ H. Kelsen , Op. Cit., P. 635.

لكن ليست كل الالتزامات الموجودة فى م ٧٦ هى التزامات خاصة بسلطة الإدارة فى مواجهة الإقليم ، فالهدف المصاغ فى م ٧٦/١ والخاص بتعزيز السلم والأمن الدوليين يشكل امتداداً لأغراض الهيئة ، ولا ينطوى على التزام فى مواجهة سكان الإقليم بقدر ما يشكل إحدى مهام الهيئة ككل.

فالالتزامات التى تنطوى على أهداف أساسية وتلزم سلطة الإدارة فيما يتعلق بسكان إقليم الوصاية هى الفقرة ب ، والتى تنشئ نوعين من الالتزامات : تشجيع التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى لسكان الإقليم ، وتشجيع تطوره المبرر نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال . والالتزام الأخير تابع للالتزام الأول وهى التزامات مشروطة بالظروف الخاصة بالإقليم وشعوبه ، وتقدير ماهية الظروف الموجودة وإلى أى مدى تشجع أو تمنع من التقدم نحو الاستقلال أو الحكم الذاتى ، هو أمر يدخل فى اختصاص سلطة الإدارة التى تلتزم بإعطاء الشعب الفرصة للتعبير الحر عن رغباتهم نحو الاستقلال أو الحكم الذاتى^١ .

• وهناك التزامات على سلطة الإدارة بموجب م ٨٤ :

فقد نصت م ٨٤ صراحة على أن يكون واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بنصيبه فى حفظ السلم والأمن الدوليين . وحددت المادة الوسائل التى يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الغرض وهى استخدام قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم للقيام بالالتزامات التى تعهدت بها السلطة لمجلس الأمن وللدفاع عن الإقليم وإقرار النظام داخله^٢ .

وهكذا تمتعت سلطات الإدارة بحق إنشاء قواعد عسكرية وبحرية وجوية وإقامة الاستحكامات فى الإقليم ، وأن تضع وتستخدم قواتها المسلحة فى الإقليم بل وتتخذ جميع الإجراءات التى تعتبر فى رأيها ضرورة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين والدفاع عن الإقليم . وقد تضمنت اتفاقيات الوصاية هذه الحقوق سواء فيما يتعلق بالمساحات الاستراتيجية أو غيرها^٣ .

وبالتالى فإنها تشكل اختلافاً عن عهد العصبة الذى يمنع إنشاء الاستحكامات والقواعد العسكرية أو البحرية أو التدريب العسكرى للأهالى لأغراض بخلاف البوليس والدفاع عن الإقليم . فلا م ٨٤ ولا غيرها تحرم إنشاء القواعد العسكرية أو تعبئة

^١ H. Kelsen , Op. Cit., P. 639.

J. Murray , Op. Cit ., P.P.342 et seq.

^٢ د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦.

^٣ H. Kelsen , Op. Cit., P. 644.

القوات العسكرية على إقليم الوصاية لتأكيد مشاركة الإقليم بواجباته فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ولا يوجد ما يمنع سلطة الإدارة من استخدام أو تدريب قوات عسكرية محلية متطوعة ليس فقط للأغراض الداخلية للإقليم وإنما لخدمة الأمن الجماعى كذلك^١ .

لأن فكرة إدخال الأقاليم المشمولة بالوصاية فى نظام الأمن الجماعى لم تقف عند حد التغيير الجوهرى السابق ، بل سهلت الفكرة إنشاء نظام المناطق الإستراتيجية ، والتي تنتقل سلطة الإشراف عليها من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن^٢ .

٤ . لا يحتوى الميثاق على شرط صريح فيما يتعلق بإنهاء وضع الوصاية ، لكن يمكننا تأويل م٧٦/ب بما يشير بشكل غير مباشر إلى ذلك ، فلو كان الهدف الرئيسى لنظام الوصاية هو أن يكفل لسكان الأقاليم تطورهم المطرد نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال ، فإن وضع الوصاية يجب أن ينتهى حالما يصل الشعب للمكانة السياسية للحكم الذاتى أو الاستقلال . إذ الوضع القانونى آنذاك يتعارض مع وضع الوصاية.

وإنهاء وضع الوصاية غير ممكن قانوناً ضد رغبة سلطة الإدارة وبدون مصادقة الهيئة^٣ ، والموضوع يتوقف على مدى وجود شرط يتعلق بإنهاء الوصاية فى الاتفاقيات ؛ فإذا كان يوجد مثل هذا الشرط فإن التساؤل يدور فقط حول ضرورة مصادقة الهيئة أم لا . فلو اشترطت دولة الإدارة إنهاء الوصاية بالانسحاب بعد فترة محددة ، فلن تتعارض مع أحكام الميثاق حتى ولو لم تتحقق أهداف وضع الإقليم تحت الوصاية.

كما تتضمن اتفاقيات الوصاية شرطاً بانتهاء الوصاية بوصول الشعب إلى مرتبة الحكم الذاتى أو الاستقلال . وبالتالي فإن إنهاء وضع الوصاية يكون بالتوافق مع هذا الشرط . ولكن حتى لو لم يوجد مثل هذا الشرط ، فإنه يؤول بالنظر إلى تحقق أهداف م٧٦/ب.

ويتحقق هدف الوصاية ، وبالتالي انتهاء الوضع بالاستقلال أو الحكم الذاتى . وهذا يعنى أن وضع الوصاية يمكن إنهاؤه ليس فقط بوضع الإقليم فى سيادة مستقلة به . ولكن أيضاً بترك الإقليم تحت سيادة الدولة التى تمارس مهام الإدارة عليه فترة الوصاية،

^١ Ibid , P. 646.

^٢ د. أحمد عثمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧.

H. Kelsen, Op. Cit., P. 444.

^٣ H. Kelsen , Op. Cit., P. 657.

F. Sayre , Op. Cit., P.65.

وذلك عن طريق كفالة الحكم الذاتى لشعب الإقليم وبدون الحصول على استقلال أو شخصية قانونية دولية خاصة به^١.

بل يمكن إنهاء وضع الوصاية وكفالة الحكم الذاتى عن طريق آخر ، وهو مد المكانة أو الوضع السياسى لأفراد الدولة التى تتولى مهام الإدارة إلى أفراد إقليم الوصاية. ويتوقف ذلك على التبرير القانونى لوضع السيادة على الأقاليم الخاضعة للوصاية . فإذا كانت دولة الإدارة هى صاحبة السيادة الإقليمية ، فإن إنهاء وضع الوصاية بمد حقوق شعب الدولة الأم إلى الأهالى ممكن قانوناً ، لأن إقليم الوصاية جزء من إقليم سلطة الإدارة.

أما لو لم تكن سلطة الإدارة هى صاحبة السيادة الإقليمية ، فإن تحقيق الحكم الذاتى لشعب الإقليم تحت سيادة دولة الإدارة يكون بموافقة صاحب السيادة الإقليمية ، والتى يمكن أن تكون الهيئة أو أى دولة معنية مباشرة ، والتى تكون طرفاً فى اتفاقيات الوصاية.

وقد يتحقق هدف م٧٦/ب أيضاً بوضع أو ترك الإقليم تحت سيادة دولة أخرى غير الدولة التى تمارس مهام الوصاية ، بشرط أن تضمن لشعب الإقليم المكانة السياسية للحكم الذاتى ، سواء عن طريق مد مكانة الحكم الذاتى التى يتمتع بها شعب الدولة التى يتم وضع أو ترك الإقليم تحت سيادتها ، أو أن تكفل لشعب الوصاية - كوحدة سياسية منفصلة - مكانة خاصة به من الحكم الذاتى تحت سيادتها.

أما فى حالة ما إذا كانت الهيئة الدولية هى سلطة الإدارة وفى نفس الوقت صاحبة السيادة الإقليمية عليه ، فإن وضع الوصاية يمكن إنهاؤه فقط بكفالة استقلال الإقليم الموضوع تحت الوصاية وليس بمجرد الحكم الذاتى ، لأن الهيئة ليست مخولة لممارسة مهام السيادة على إقليم ليس فى وضع الوصاية.

٥. الأمر الذى يطرح موضوع السيادة على الأقاليم الخاضعة للوصاية . ولأن أى إقليم لا يمكن وضعه تحت الوصاية إلا عن طريق جهة ما تكون صاحبة السيادة الإقليمية عليه ، فإن التساؤل حول موقع السيادة تلك يعنى ما إذا كانت تلك الجهة التى تملك حق وضع الإقليم تحت نظام الوصاية ، تنقل - بهذا الوضع - السيادة عليه إلى السلطة التى تتولى الإدارة أم إلى الهيئة الدولية التى تتولى الإشراف ، أم أنها تحتفظ بحق السيادة تاركة ممارسة مظاهرها التشريعية والإدارية والقضائية للجهة التى لديها اختصاص الإدارة بإشراف

^١ H. Kelsen , Op. Cit., P. 659.

الهيئة الدولية . كما يثور التساؤل أيضاً في حالة ما إذا كانت الجهة التى لها حق وضع الإقليم تحت الوصاية هى التى سوف تتولى الإدارة كذلك ، وهل هناك تحويل للسيادة على الإقليم لصالح الهيئة الدولية كسلطة إشراف؟

إن جانباً كبيراً من الأقاليم التى وضعت تحت نظام الوصاية كانت هى الأقاليم السابق وضعها تحت نظام الانتداب فى فتيه الثانية والثالثة ، وبافتراض أن الدول التى وضعتها تحت الوصاية ليست بصاحبة السيادة الإقليمية عليها . وأن السلطة القانونية على الإقليم تنحصر فى سلطة الإدارة وسلطة الإشراف حسب نصوص اتفاقيات الوصاية لكل إقليم على حدة.

فلا يمكننا بداية أن نضع السيادة الإقليمية فى الهيئة الدولية على غرار ما يرى البعض مقارنة بعهد عصبة الأمم ، لأن العهد كان أكثر تعبيراً من الميثاق عن أهلية العصبة التى تمارس الدولة مهامها بصفتها منتدبة عن العصبة وباسمها (م/٢٢) وهى التى تحدد من خلال المجلس أو الأعضاء سلطات وواجبات الدول المنتدبة (م/٢٢ ٨) .

ففى الميثاق ، لن نجد مثل هذه التعبيرات التى تجعل سلطة الإدارة تمارس مهام الوصاية لصالح وباسم الأمم المتحدة، ولا أن شروط الوصاية تحدد من قبل الهيئة ذاتها سواء من خلال أعضائها أو من خلال فروعها ، بل ولا حتى مجرد الالتزام بوضع الأقاليم تحت نظام الوصاية.

وهكذا فإن مضمون الوصاية وسلطات الدول القائمة بالإدارة ، إنما تحدد من خلال الاتفاقيات المعقودة بين الدول المعنية مباشرة بالأمر ، والتى لا يشترط عضويتها فى الهيئة ، ولا يعقد الأعضاء بها اتفاقياتهم بهذه الصفة ، وليسوا ملزمين بالدخول فى تلك الاتفاقيات ، ولا يفقدون سلطاتهم الإدارية بفقد عضوية الهيئة.

حقيقة فإن للهيئة حق المصادقة على اتفاقيات الوصاية تلك ، لكنها مجرد جزء من عقد اتفاقية تصبح فيها الهيئة طرفاً متعاقداً ، على حين كان لمجلس العصبة - بإرادته المنفردة - حق تحديد درجة السلطة والسيطرة والإدارة التى تمارسها الدولة المنتدبة فى كل حالة على حدة ، ما لم يكن قد سبق الاتفاق عليها بين أعضاء العصبة وداخل نطاقها فقط.

فالحق الذى تخوله اتفاقيات الوصاية للهيئة ليس بكاف لتبرير وجهة النظر بأن الدولة التى تضع الإقليم تحت الوصاية ثم تصبح سلطة الإدارة عليه ، قد تخلت عن سيادتها على الإقليم إذا كانت تمتلكها فرضاً بطريق التنازل إلى الهيئة . خاصة فى حالة وصف الإقليم باعتباره منطقة استراتيجية .

على حين أن اتفاقيات الوصاية تنطوي في مجموعها على أن الدولة التي تمارس مهام الإدارة هي صاحبة السيادة على الإقليم ، الأمر الذي قاد البعض - مثل كلسن - إلى هذه النتيجة.

١. فكل الاتفاقيات - عدا الخاصة بالجزر السابق انتداب اليابان عليها - تفيد بأن الدولة التي سوف تمارس مهام الإدارة هي الجهة التي أدخلت الإقليم بإرادتها تحت نظام الوصاية ، الأمر الذي يفترض سبق وجود سند قانوني بذلك . وباعتبار الواقع فإن الجزر السابق انتداب اليابان عليها ليست استثناءً ، لأن الولايات المتحدة - كسلطة إدارة - هي التي وضعتها تحت الوصاية مثلما فعلت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وأستراليا ونيوزيلندا بالأقاليم السابق انتدابها عليها.

٢. أن كل الاتفاقيات - عدا الخاصة بغينيا الجديدة - قد ضمنت لسلطة الإدارة كل اختصاصات التشريع والإدارة والقضاء على الإقليم ، بينما جعلت أستراليا إدارتها على غينيا الجديدة كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من أستراليا ذاتها الأمر الذي يعنى كامل السلطة عليها .

وأيضاً فإن كل الاتفاقيات - عدا الخاصة بالجزر السابق انتداب اليابان عليها وتنجانيقا وساموا ونارو - قد اشترطت أن يدار الإقليم كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من إقليم الدولة التي تمارس مهام الإدارة . وهي في مجموعها تعبير عن حقيقة امتلاك دولة الإدارة كامل السلطة على الإقليم والتي كان لها السند في إدخاله تحت الوصاية ، بل وإلحاقه بوحدات أخرى تابعة لها على شكل إدارى أو طبيعى أو فيدرالى^١ .

إن سلطة دولة الإدارة لا تتقيد إلا بالشروط التي وضعتها هي ذاتها في اتفاقيات الوصاية ، وليس للهيئة الدولية من اختصاص سوى ما تركته لها سلطة الإدارة ، ولا تمتلك حق فرض قيود أخرى على سلطة دولة الإدارة ولا أن تتنازل عنها بدون رضاها . وهكذا ففى رأى أصحاب هذا الاتجاه ، فإن شروط اتفاقيات الوصاية التي تضمن لدولة الإدارة كامل السلطات والاختصاصات قد لا تعنى سيادتها على الإقليم . لكن لا توجد غير تلك السلطة التي يمكننا - فى إطار القانون الدولى العام - أن نعتبرها صاحبة السيادة الإقليمية.

^١ H . Kelsen , Op. Cit., P. 685:

F. Sayre , Op. Cit., P.P.269.

وهناك اتجاه آخر عبرت عنه الهند والصين والعراق ، يجعل السيادة الإقليمية كامنة في شعب الإقليم الموضوع تحت نظام الوصاية ، على النحو الذى سبق الحديث عنه فى السيادة على الأقاليم المشمولة بالانتداب . إذ اقترحت الهند أن دولة الإدارة سوف تتولى إدارة الإقليم لصالح منفعته ومصلحة شعوبه فقط . وأن اختصاصات دولة الإدارة تتوقف عند انتهاء الوصاية ، وعليها أن تسلم الإقليم بكل ما عليه من الممتلكات العامة للشعوب التى سوف يكون لها الاستقلال والسيادة المعترف بها.

مثلما أعلنت الصين أن جوهر نظامى الانتداب والوصاية هو إبقاء " السند القانونى " على الإقليم لشعبه وأن الملكية تكمن فى الشعب ذاته ، وأنه مهما كانت اختصاصات دولة الإدارة ، فهى كاختصاصات الحارس الإدارى لمصلحة الشعب . على حين علقت العراق على اتفاقية الوصاية على ساموا الغربية بأنها تؤكد حقيقة أن السيادة على الإقليم هى حق طبيعى لشعبه ، وأن السلطة الإدارية مجرد وكيل أو فرع من فروع الأمم المتحدة لكفالة التقدم المطرد فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لهذا الشعب.

وهو اتجاه لا يخلو من انتقاد ، لأن القول باستبقاء السيادة لصالح شعوب لازالت غير مستقلة لا يعنى شيئاً بالنسبة لسيادة دولة الإدارة . فالقول بأن السيادة كامنة فى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى أو الاستقلال ليس له أساس من الميثاق ، إذ ليس للشعب الشخصية القانونية الدولية المعترف بها لتوصيف السيادة على الإقليم . كما قد تكون سلطة الإدارة مجرد وكيل عن الهيئة الدولية ، لكنها ذات طابع تعاقدى لا يمكن أن تستبعد سيادتها على الإقليم.

خاتمة الدراسة

البوسنة والهرسك : مقدمات التحليل والتناول

أولاً : تزايد الإحساس برفض أوروبا القاطع لأى حيوية حضارية إسلامية فى قلبها النابض . فما يجرى على أرض البوسنة وما يدبر لغيرهم من مسلمى البلقان وما يرافقه من تحركات الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية يدفعنا إلى هذا الاستنتاج بقوة.

وفى حقيقة الأمر فإن رفض قيام كيان سياسى له هوية إسلامية أو يضم أغلبية مسلمة فى هذه المنطقة من أوروبا ليس بالموقف الجديد ، وإنما هو موقف متجدد يعود مراراً لىتم تأكيده من قبل قوى القارة ، الأمر الذى يلقى ظلالاً كثيفة على مستقبل العلاقات بين الجماعة الأوروبية وبين العالم الإسلامى.

بتعبير آخر ، فإن أوروبا أعلنت رفض انضمام تركيا إليها ، وهى من خلال مواقفها حيال مجازر الصرب فى البوسنة أكدت رفضها الاعتراف بحقوق الأقليات الإسلامية ورفضها لقبولهم ككيانات أو جماعات ذات هوية إسلامية واضحة فى إطار مشروعها القائم على تطهير أوروبا منهم^١ .

بل هناك من يضع الجرائم التى ترتكب ضد المسلمين فى البلقان فى إطارها التاريخى الصحيح باعتبارها منطقة التقاطع الحضارى أو خطوط التقسيم بين الحضارات والتى حلت محل الحدود السياسية والأيدولوجية للحرب الباردة^٢ .

فصدام الحضارات يحدث على مستويين : حيث تتصارع على المستوى الجزئى المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضارات بصورة عنيفة عادة للسيطرة على أراضى بعضها البعض ، بينما تتنافس على المستوى الكلى دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية ، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة وتروج قيمها الدينية والسياسية الخاصة بصورة متنافسة^٣ .

فالخلافات بين الحضارات خلافات حقيقية ومهمة ، وسيحل النزاع بين الحضارات محل الأشكال الأخرى باعتباره الشكل العالمى للنزاع ، وسيتم نزع الطابع

^١ محمد خليفة ، أزمة يوغوسلافيا ومأساة البوسنة فى ظل النظام الدولى الجديد ، (فالينا : مستقبل العالم الإسلامى ، ص ٣ ، ١٠٤ ، ١١ ، ربيع / صيف ١٩٩٣ ، ص ١٢٣) .

^٢ صمويل هانتجتون ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ - ٢٠٣ .

^٣ المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

الغربي للعلاقات الدولية بصورة متزايدة حتى لتغدو مباراة تكون فيها الحضارات غير الغربية قوى فاعلة ، وسيزداد احتمال تطور المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية الناجحة داخل الحضارات وليس عبرها ، وستكون المنازعات بين المجموعات فى الحضارات المختلفة أكثر عنفاً من المنازعات بين المجموعات فى الحضارة نفسها .

ومن ثم فإن التعددية الأوروبية والليبرالية الديمقراطية لن تتسع لحيوية حضارية إسلامية ، والحضارة التى لا تقبل التفاعل مع جاليات مسلمة صغيرة هنا أو هناك لا يمكنها أن تقبل من باب أولى بقيام دولة ذات صفة إسلامية ، مهما تشبثت تلك الدولة بأهداب الديمقراطية ، ومهما تحدثت عن رغبتها فى أن تكون جسراً للتواصل والتفاعل الحضارى بين العالم الإسلامى الذى تنتمى إليه هذه الجمهورية ثقافياً وبين العالم الأوروبى الذى تنتمى إليه جغرافياً وسياسياً بل وعرقياً^١ .

ثانياً : وهو الأمر الذى يقودنا إلى الربط بين سياسات التطهير العرقى وبين السياسة الشرقية فى مجموعها ، أو إن شئت فقل الربط بين الترك وبين الوجود الحضارى للإسلام على أرض القارة ، الأمر الذى يهدد بامتداد أحداث البوسنة إلى كل نقاط التواجد الإسلامى داخل القارة مثل مقدونيا وقوصوة والسنجق وألبانيا وغيرها من الجزر التى احتفظت بوجودها الإسلامى فى وسط معادى لها تماماً.

فلا ترى شعوب البلقان ما يميز بين الإسلام وبين الترك ، وأن كل ما هو إسلامى هو بالضرورة مسئول عن الاحتلال العثمانى لبلادهم ، وعليه فإن الأقليات المسلمة هى خلاصة ذلك الاحتلال المائلة للعيان تذكرها به ، ولا ترى حلاً لها إلا بالقضاء على الوجود المسلم بين ظهرانيها ، الأمر الذى أدى إلى تطابق السياسات التى تنتهجها دول البلقان التى تحوى أقليات مسلمة على الرغم من اختلاف توجهاتها السياسية والأيدولوجية.

والقضاء على الحيوية الحضارية الإسلامية يكون بكل المعانى المادية والروحية والثقافية والجغرافية ، وبكل الأساليب من التهجير القسرى وحروب الإبادة والاغتصاب

^١ محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

محمد الأرناؤوط ، الإسلام فى يوغوسلافيا ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

حيث يراهن ميلوشفيتش منذ ١٩٨٦ على دعم أوروبا الغربية لصربيا فيما تقوم به لإنقاذ أوروبا من الخطر الإسلامى ، فأوروبا تجد نفسها محصورة بين مد أصولى إسلامى فى شمال أفريقيا وبين خطر مستقبلى فى أوروبا الجنوبية الشرقية ، يتمثل فى جيب إسلامى متماسك ومتوسع باستمرار . فليس من المستغرب أن يشير تحريض ميلوشفيتش بعض الصدى والتجاوب فى أوروبا الغربية ، وحماية أراضى أوروبا من محاولة مد إسلامى جديد تكون متممة لما حصل بعد معركة قوصوة (أمسلفيلد) من نشر هادئ للديانة الإسلامية ، وتوفير الإقناع الذى يؤكد وجود العديد من الكنائس والكاتدرائيات - بما فيها الصربية - إلى جانب المساجد .

وتدمير كل ما يمت بصلة للوجود الحضارى الذى تمثله المآذن والتكايا والأسبله والأوقاف والنمط العمرانى الشرقى لمدن البلقان^١ .

فالصرب يشيرون إلى مسلمى البوسنة تاريخياً بالأتراك ، وأنهم بالتالى ليسوا من سكان البلاد الأصليين ، وإنما هم بقايا فتح أجنبى مغاير حضارياً ودينياً ويجب طردهم لإعادة البلاد إلى أصحابها الشرعيين^٢ . وحقوق الإنسان لا تسمح بطرد مسلمى البوسنة حتى لو كانوا أتراكاً ، وهم ليسوا كذلك حقيقة بل سلاف من الصرب والكروات ، اختار أجدادهم لأسباب مختلفة لا دخل لإكراه فيها دخول الإسلام بعد الفتح العثمانى عام ١٤٦٣^٣ .

ويرى البعض أن من دخل الإسلام فى البوسنة كانوا من أتباع الكنيسة البوغوملية الذين كانوا يعتبرون هراطقة فى نظر الكاثوليك والأرثوذكس ، وقد كان هؤلاء ملاحقين من قبل روما والقسطنطينية . والواقع أنه كانت هناك هوة عميقة بين البوغوملية وبين كل من الأرثوذكسية والكاثوليكية . وقد وجد أتباعها أنفسهم أقرب إلى الإسلام ولفطرته البسيطة فاعتنقوه^٤ .

^١ Smail Balic, Destruction of the Bosnia Architectural Heritage : An Interim Report , Journal of Islamic Studies , Vol. 5 , no. 2 , July 1994 , p.p. 268 - 273 .

^٢ وهو ما أعلنه ميلوشيفتس بمناسبة الذكرى الـ ٦٠٠ لمعركة قوصوة ١٣٨٩ - ١٩٨٩ ، التى حطمت صربيا ، وأعلن استرداد صربيا كوسوفا ثانية ، وإعادة توحيد صربيا وهى أمور سابقة على تفكيك الاتحاد اليوغسلافى ، لأن ممثلى لوبليانا أعلنوا عن امكانية استخدام حقهم فى إخراج جمهورية سلوفينيا من الاتحاد بعد هذه الحادثة بثلاثة شهور كاملة ، ولم تكن زغرب قد تحركت نحو الاستقلال بعد.

Haji Yakub Selimoski , Memorandum about Muslim Community in Yugoslavia : Its Position and Views on The Solution Of The Present Political Crisis. A paper Presented to The International Parliamentarians Against Genocide in Bosnia and Hercegovina , Brussels , April 28 - 29 th 1994.

Dusko Doder , Yugoslavia : New War , Old Hatreds , Foreign Policy , no. 91 , Summer 1993 , P. 19

^٣ حيث يرى المؤرخ سيتون واتسون أنه لا يعى كثيرون أن عدد الأتراك الذين سكنوا البوسنة والمهرسك قليل جداً . وأن البوسنيين الذين أطلق عليهم الأتراك لاعتبارات دينية هم من أصل صربى - كرواتى إلى حد كبير . وأيده بيتر شوغر الذى يقرر بناء على دراسة وافية بأن هجرة الترك إلى البوسنة خلال الفترة من ١٤٦٣ - ١٨٧٨ لم تتعد ٢٦ موظفاً حكومياً ، وقد غادروا المنطقة عام ١٨٧ مع الجيش العثمانى . اريك دانيلسون ، الجذور التاريخية للنزاع القائم فى البلقان ، (بيروت : المجلة العربية للدراسات الدولية ، ص ٥ ، ع ١٤ ، شتاء ١٩٩٤ ، ص ص ٧٦ وما بعدها) .

^٤ Alexander Lopasic , op. cit., P.P. 164 et seq.

تنسب البوغوملية إلى الراهب Bogumil فى بلغاريا على عهد الملك بطرس (٩٢٧ - ٩٦٨) انطلاقاً من معتقدات كانت سائدة فى حوض البحر الأسود ككل ، ثم انتشر فى صربيا ولاقى النجاح حين ارتداد ملك

ولو أنهم فعلوا ذلك من أجل المحافظة على أملاكهم - كما يرى البعض^١، لما وقفوا قبل الفتح التركي ضد الصرب والكروات لسنوات طوال، ولما آثروا الهجرة فراراً بدینهم من بلغاريا إلى صربيا فالبوسنة والمهرسك.

وفي الحقيقة أن الإسلام لم يقتصر في انتشاره على البوسنة فقط، بل انتشر لاحقاً في ألبانيا المجاورة، ولكن مع الفارق بين الحالتين. ففي البوسنة انتشر الإسلام في صفوف الصرب والكروات ليشمل معظم السكان في البوسنة، بينما انتشر الإسلام في ألبانيا في وسط الألبانيين ليشمل أغلييتهم وليصبحوا الشعب الوحيد في أوروبا الذي اعتنق الإسلام بغالبية.

إلا أن الفارق الأساسي بين انتشار الإسلام في البوسنة وفي ألبانيا يكمن في نقطتين:

- أن الإسلام قد انتشر في أقل من نصف قرن في البوسنة، بينما لم يشمل أغلبية الألبان إلا بعد قرنين من الزمان.

- تميز الإسلام في البوسنة بالطابع السني، بينما غلبت الميول الصوفية على الإسلام في ألبانيا، نظراً للدور الذي قامت به التكايا ودراويش الطرق الصوفية المختلفة في نشر الإسلام هناك^٢.

صربيا متيفين نيمانجا عن البوغومولية واعتناقه الأرثوذكسية واضطهاده أتباع مذهبه السابق، فهاجر كثيرون منهم إلى البوسنة والمهرسك حيث عرفوا باسم الباتاران وامتد نفوذهم حتى إيطاليا. وظلوا عرضة للاضطهاد بتهمة الزندقة من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية على حد سواء.

وتتميز عناصر البوغومولية بعدد من الأمور التي جعلتهم أقرب إلى الدخول في الإسلام ومنها:

- إنكار الولادة الإلهية للمسيح.
 - عدم الإيمان بنظرية الثالوث المقدس.
 - اعتبار أن معجزات السيد المسيح كانت بالمعنى الروحي لا المادي.
 - رفض المراسم والاحتفالات الدينية.
 - عدم الاعتراف بمؤسسة الإكليروس وممارسة الصلاة في أي مكان ويمكن أن يترأس الصلاة أي واحد من المؤمنين دون أن يكون رجل كهنوت.
 - أن التعميد يتم بعد البلوغ ولا يكون لا بالماء ولا بالزيت وإنما بالصلاة والتطهر النفس.
- د. محمد الأرنؤوط، الإسلام في يوغوسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، مرجع سابق، ص ١٦٤.
- محمد السماك، التقاطع الديني والقومي في حروب البوسنة والمهرسك (نص تقرير تاديوش مازوفسكي عن الحرب)، الحياة، ١٥ مارس ١٩٩٣.

^١ Peter Brock, op. cit., P.P. 158 et seq.

^٢ د. محمد الأرنؤوط، الإسلام في يوغوسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، مرجع سابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.

فالبوسنة لم تكن المنطقة الوحيدة التي فتحها العثمانيون في البلقان ، بل كانوا قد فتحوا قبل ذلك مقدونيا وصربيا واليونان وبلغاريا وألبانيا . ولكن الإسلام لم ينتشر في هذه المناطق كما انتشر في البوسنة . وعلى الرغم من مرور عدة قرون على هذا الحدث ، وانشغال عدد كبير من الباحثين ، إلا أنه لا تزال لدينا قضايا مفتوحة تتعلق بانتشار الإسلام في البوسنة والعوامل المساعدة له ومدى انتشاره لدى الأرثوذكس .

ولكن لدينا تسليم بأمرين أساسيين:

١ . الانتشار السريع للإسلام سواء في الريف أو في المدن ، حتى أنه بعد نصف قرن فقط أصبح الإسلام يشمل أغلبية السكان في البوسنة^١ .

٢ . أن الإسلام لم ينتشر بالعنف في البوسنة ، وهذا الأمر تؤكد المصادر المسيحية قبل غيرها^٢ .

وقد ترتب على انتشار الإسلام في البوسنة أمران مهمان في تشكيل الميراث الحضاري لشعوب البلقان:

- ظهور شعب جديد : حيث أخذ المسلمون في التمايز عن جيرانهم الصرب والكروات والسلاف المجاورين ، سواء في الطعام أو اللباس والعادات والتقاليد الجديدة التي كانت نابعة من الإسلام أو تتوافق معه ، أو حتى اللغة التي دخلتها مفردات عربية وتركية كثيرة^٣ . علاوة على النظرة للدولة العلية التي كانوا على استعداد للدفاع عنها

^١ H. Inalcik , Ottoman Methods Of Conquest , op. cit., P.P. 120 et seq.

Alexander Lopasic , op. cit., P. 166.

Antonion Zheliazhova , op. cit., P.P. 188 et seq.

محمد الأرناؤوط ، الإسلام في يوغوسلافيا : من بلغراد إلى سراييفو ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

^٢ Alexander Lopasic , op. cit , P. 165 .

حيث يشير الدفتر العثماني لعام ١٤٨٨ والذي نشره N. Filipovic إلى وجود ٣٧,١٢٥ أسرة مسيحية (علاوة على ٨,٧٧٠ أعزب و ١٤٧ أرامل) في مقابل ٣٣١ عائلة مسلمة منهم ٢٣٦ في القرى و ٦٨ في المدن والأسواق . على حين أن دفتر ١٤٨٩ الذي نشره خليل إنالچق يذكر فيه وجود ٤,٥٠٠ أسرة مسلمة مقابل ٢٥ ألف أسرة مسيحية ، فهناك زيادة كبيرة خلال سنة واحدة فقط . والكتاب المسيحيون يؤكدون عدم استخدام الزك للإكراه ، أو حتى سعيهم لنشر الإسلام هناك . والمثال الأثير عندهم هو الرحالة Benedikt Kuripesic الذي طاف بهذه النواحي عام ١٥٣٠ مؤكداً ترك الأتراك السكان وما يدينون .

^٣ محمد الأرناؤوط ، الإسلام في يوغوسلافيا ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

وإن كان ذلك لا يعنى القطيعة التامة بين المسلمين وبين المسيحيين ، فقد استمرت العلاقات القوية بين المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك وبين المسلمين في مدن وقرى البوسنة ، ومنها المعونة الجماعية في الحصاد المعروفة باسم moba ، وتبادل الضيافة بين القرى ذاتها . علاوة على الأب الروحي كفكرة سلافية استمرت في أعرفهم حتى بعد الإسلام وخاصة في الهرسك ، حيث كان المسلم يقوم بدور شاهد زفاف أو أب رוחي لأبناء جاره المسيحي ، الأمر الذي ساعد على إيجاد علاقات جيدة أكثر مما هي موجودة فيما بين

فى كل وقت . على عكس الصرب والكروات الذين ظلوا متمسكين بمسيحيتهم ومرتبطين بالكنيسة كمؤسسة دينية وسياسية ، وينظرون نظرة عدائية للدولة العلية ويأملون معاونة الجماعة الأوروبية لهم فى التخلص من الحكم العثمانى .

- بروز نمط حضارى جديد: فهناك ترابط بين انتشار الإسلام وبين انتشار العمران الجديد المنسجم معه ، وبعد أن كانت البوسنة تمثل النمط الإقطاعى الأوروبى الوسيط من حصون ومدن منغلقة واقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتى ومستوى محدود من التبادل النقدى ، تغيرت بعد اندراجها فى دولة عالمية وأخذت تنمو فيها المدن بشكل سريع وعلى نمط منفتح كمراكز إدارية وتجارية وثقافية.

فقد برزت عدد من المدن بملامح شرقية إسلامية متميزة ، سواء كانت قد توسعت إلى جوار الحصون والمدن التى وجدت فى العصر الوسيط ، مثل سرايفو وترافيك وبايتسه ، أو كانت مدناً جديدة توسعت بالاستناد إلى نواة إسلامية من تكية أو جامع ، وذلك بفضل الوقف الذى لعب دوراً كبيراً فى انتشار الإسلام والعمران ، ولا زالت بعض مدن البوسنة تحمل اسم وقف مثل اسكندر وقف و غورنى وقف ودونى وقف^١ .

ثالثاً : أن التطورات المتلاحقة تؤكد الربط بين البوسنة والهرسك وبين السياسة الشرقية فى جوهرها ، حيث يرى كيسنجر أن بداية الخطأ كان فى الاعتراف باستقلال البوسنة والهرسك وقبولها عضواً بالأمم المتحدة ، وأن هزيمة البوسنة كانت ناشئة عن

القرى الإسلامية ذاتها . فالبابا baba أو الكن Kun عادة غير موجودة بين القرى الإسلامية ذاتها لأنها أعراق سلافية . ويعطينا كاتارينو زينو دبلوماسى البندقية الذى زار البوسنة فى طريقه إلى عاصمة الخلافة عام ١٥٥٥ أمثلة عن مشاركة المسلمين فى أعياد الصرب، خاصة نهر صارة المقدس.

Alexander Lopasic , Op. Cit., P.P. 174 - 178 .

^١ Alexander Lopasic , Op. Cit., P.P. 170.

حيث يرى أن العامل الأكثر أهمية فى انتشار الإسلام هو بناء المدن التى تصبح ليس فقط مراكز للإدارة وثكنات للجيش بقدر ما هى عرض للحياة والحضارة الإسلامية فى المجال المادى والمعنوى ببيوتها وشوارعها وجوامعها ومدارسها ومكتباتها وحماماتها ومقاهيها وتكاياها وخاناتها . مثل سرايفو ونوفى بازار وتشار بازاريك وتيرانا ، ويذكر جورجفيتش عام ١٦٢٦ أن بسرايفو ١١٥ مسجداً.

محمد الأرناؤوط ، الإسلام فى يوغوسلافيا ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

فالوقف يمثل أحد الجوانب الأصلية للحضارة الإسلامية ، لأنه يهدف إلى إقامة منشآت تخدم الآخرين فى مجالات عديدة (جوامع ومدارس ومكتبات ومستشفيات واستراحات للمسافرين ومطاعم وأسبله) ، ونظراً لأن الواقف يحرص على استمرار وقفه إلى أن تقوم الساعة ؛ فهو ينشئ مؤسسات أخرى من حمامات ودكاكين ومطاحن توفر دخلاً دائماً من تأجيرها ، وتغطى بذلك نفقات المنشآت الأولى . وهكذا فقد كان كل وقف يعنى بناء مجموعة من المؤسسات المختلفة ذات الطابع الدينى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى.

إخفاق مفاهيمي بين كل من الحكومات المتحالفة ، أكثر منها عن بنية حلف لم يقيم أبداً للتعامل مع الصراعات الإثنية في حدوده .

وإلا فإن الديمقراطية الغربية كانت لترجع البصر كرتين قبل الاعتراف بدولة البوسنة في إطار حدود لا تنسجم والوحدة الإثنية واللغوية والتاريخية المرتبطة تقليدياً بهذه الحالة . فما الذي جعلهم يفكرون بأن الكروات والصرب والمسلمين الذين أدت أحقادهم إلى انهيار يوغوسلافيا يمكن أن يكونوا قادرين على التعايش في دولة موحدة في البوسنة الأصغر كثيراً^١ .

ولهذا يصل البعض لدرجة اقتراح ضرورة تخلي الجمهورية عن استقلالها وقبولها وصاية الأمم المتحدة أو الجماعة الأوروبية عليها^٢ . فمن أجل منع وجود البوسنة والهرسك الموحدة التي هي شرط لذاتية سياسية مسلمة ، يجب تقسيمها وجعلها غير مركزية ، لكي لا تبقى للمسلمين مناطق تتناسب مع نسبة وجودهم ، ولا تبقى لهم عناصر ديمقراطية لتقرير مصيرهم.

فلو كان دستور تنظيم البوسنة والهرسك المقترح للتقسيم موضوعاً على المعايير التي تفاخر بها أوروبا العالم وتستخدمها أحياناً لضرب الخصوم بحجة إخلالهم بها من الديمقراطية والتعددية السياسية والاقتصاد الحر والتقرير الديمقراطي بالأغلبية وحماية حقوق الإنسان ؛ لكانت مسألة التقسيم هامشية . ولو كان التقسيم الإقليمي مبنياً على أسس أوروبية معاصرة ؛ لكان شكل التنظيم الدستوري أخف بكثير ، ولكانت مسألة اشتراك القوميات غير المتساوية في الحكم محلولة بالاتفاق والتوافق.

مثلاً تخلت الجماعة الدولية عن كل معاييرها ومبادئها المتعلقة بحق تقرير المصير وحق كل دولة معترف بها في الدفاع عن نفسها والحفاظ على وجودها وسيادتها الإقليمية وغيرها من مبادئ مؤتمرات لندن وبروكسل وجنيف ونيويورك وروما.

فأخذ الصرب مكافأة على عدوانهم رغم التأكيد على عدم الاعتراف بالمكاسب الإقليمية المترتبة على العدوان^٣ ، وحصل الكروات على ما لم يستطيعوا الحصول عليه

^١ هنري كيسنجر ، توسيع الناتو وتوازن الاعتبارات المتصارعة ، الشرق الأوسط ١٨/١٢/١٩٩٤

^٢ Jone Fenske, The West And The Problem From Hell, Current History , 1993, P.354.

^٣ Bosnia -Hercegovina Information Center, Abandonment of The London Conference Principles , August 1993.

Mirza Hajric , Lee Bryant , Legalising Genocide , B-Her Information. 1993.

وبها خطة أوين - ستولتيرج ، والتي سنعمد عليها في الدراسة.

بالقتال ، وتعرض المسلمون للضغوط الدولية المتلاحقة لإقرار الأمر الواقع والرضا بالتنازلات التى تقررها الجماعة الدولية لصالح المعتدين .

فقد أقر مؤتمر لندن وما تلاه من ناحية أولى الالتزام الأساسى باحترام استقلال وسيادة كل دول المنطقة وتكاملها الإقليمى ، حسب قرار مجلس الأمن رقم ٧٥٢ فى ١٥ مايو ١٩٩٢ وقرار الجمعية العامة رقم ٤٦ / ٢٤٢ فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ وقبول البوسنة والهرسك كعضو فى الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٥٥ فى ٢٠ مايو ١٩٩٢ . وضرورة الاعتراف بالحدود الدولية للجمهورية ومن ثم إنكار ورفض كل الأفعال التى ترمى إلى اكتساب الأراضى وتغيير الحدود القائمة عن طريق القوة حسب قرارات مجلس الأمن المتلاحقة رقم ٨١٩ (فى ١٦ إبريل ١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٧ إبريل ١٩٩٣) ورقم ٨٣٦ (يونيو ١٩٩٣) ورقم ٨٣٨ (١٠ يونيو ١٩٩٣) وإعلان المجلس الأوروبى فى ٢٢ يونيو ١٩٩٣ .

كما أقر المؤتمر من ناحية أخرى مبدأ عدم الاعتراف بالمكاسب التى تحصلت بموجب القوة أو إضفاء طابع شرعى عليها ، وضرورة احترام حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية (قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ فى ٦ أكتوبر ١٩٩٢ ورقم ٧٩٨ فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢) وإيجاد ضمانات دستورية لحقوق الإنسان وحررياتهم الأساسية لكل الجماعات والأقليات العرقية . وإنكار كل عمليات التطهير العرقى التى تستهدف تغيير التركيبة الإثنية للمناطق.

ويمكننا رؤية مدى مصداقية هذه القرارات من خلال قراءة خطة فانس - أوين لتقسيم البوسنة والهرسك إلى عشرة أقاليم (وهو مشروع سابق على اتفاق دايتون) على النحو التالى:

• جعل سرايفو منطقة حرة ، مع مشاركة الطوائف الثلاث على قدم المساواة فى الحكم والسلطة المركزية.

• تقسيم الدولة إلى عشرة أقاليم : يحصل الصرب على ثلاثة منها (رقم ٢ بعاصمته بنىالوكا فى الشمال الغربى ، ورقم ٤ على حدود صربيا شرقاً ورقم ٦ شرقى الهرسك بعاصمته نيويستينة) ويحصل المسلمون على ثلاثة منها (رقم ١ أقصى الشمال الغربى وبه مدينة بيهاج ، ورقم ٥ فى الوسط وبه توزولا ومجلاى ، ورقم ٩ فى الجنوب) ويحصل الكروات على ثلاثة أقاليم (رقم ٣ فى الشمال ، ثم رقم ٨ وعاصمته موستار ، ورقم ١٠

وعاصمته ترافنيك في الجنوب الغربي) مع جعل سرايفو (رقم ٧) إقليمياً مشتركاً.

ويمكننا تلخيص الخطة في عدد من النقاط :

١. يحدد الدستور البوسنة والهرسك كدولة غير مركزية من ثلاثة شعوب ، مع نقل معظم صلاحيات الدولة إلى عشرة أقاليم باعتبارها وحدات مكونة للجمهورية على النحو الذي لم تعرفه البوسنة طوال تاريخها العريق . وينظم الدستور العلاقة بين الشعوب الثلاثة على قدم المساواة ، ومن ثم يحصل ١٧٪ من الكروات على ٣٣٪ من الحكم على مستوى الجمهورية ، ويحصل ٤٤٪ من المسلمين على ٣٣٪ من الحكم . وحتى لو أصبحت نسبة الكروات مستقبلاً ١٠٪ ونسبة المسلمين ٦٠٪، فسيكون لهم نفس النصيب . وهي علاقات لا يمكن تغييرها ، إذ يملك كل شعب حق الاعتراض على أي تغيير لمبادئ الدستور.

كما تجعل المادتان الرابعة والتاسعة للبوسنة حكومة وصاية من قبل الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية للإشراف الدولي على تنفيذ الاتفاق وحل الخلافات . فما تتميز به البوسنة على مستوى الدولة هو المساواة بين الشعوب الثلاثة، والإجماع على كل القرارات، والرقابة أو الوصاية الدولية.

وليس لهذه الدولة من جيش ولا شرطة ، الأمر الذي لا يوفر لها إمكانيات قيام الدولة وحماية حدودها ونظامها الدستوري الموحد . فلا تبقى لها من صلاحيات سوى إدارة العلاقات الخارجية ونظام اقتصادي عام وعملة موحدة ومحكمة دستورية وجمارك.

٢. أن صلاحيات الدولة قد نقلت إلى الأقاليم ، فلها حق الشرطة ووضع القوانين وإصدار المراسيم والخزانة والضرائب والاقتصاد والتعليم والثقافة والمواصلات وتخطيط المدن والقضاء والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية ، وهي أمور تتقرر بالأغلبية في الأقاليم ذات الأكثرية العرقية دون حق الاعتراض أو الاستئناف . وهكذا تتحول البوسنة والهرسك إلى عشر دويلات (أو على الأقل ثلاث) لكل منها ارتباطات أخرى بدول مجاورة ، ولأن الدستور لا ينص على منع ذلك ، فإن للأقاليم الكرواتية والصربية أن ترتبط فيما بينها باتفاقيات وبرامج ومشاريع وقوانين^١.

^١ انظر : تحليل خطة الوسيطين الدوليين وانس - أوين لاحتلال السلام في جمهورية البوسنة والهرسك ومستقبل المسلمين ، إعداد وكالة الأنباء البوسنوية المستقلة بزرغوب ، أغسطس ١٩٩٣.

وهكذا لن تطبق قرارات محاكمة مجرمى الحرب لأن القضاء من صلاحيات الأقاليم ، وكل وسائل التأثير الثقافى مثل اللغة والأدب والتلفزيون وغيرها ستأتى من صربيا وكرواتيا دون رقابة ، وهى تضمن السيطرة الكاملة للأغلبية فى الإقليم وتنمية الوعى بوحدة قومية بالدول المجاورة . وتكون سياسة الهجرة والاستيطان تحت مراقبة السلطات الإقليمية.

٣. أن التقسيم إلى عشرة أقاليم أو إلى ثلاث وحدات ذات الأغلبية الصربية أو الكرواتية أو المسلمة وإبقاء سرايفو منطقة حرة ، إنما يستهدف منع قيام دولة ذات أغلبية من المسلمين فى البوسنة أولاً ثم تفتيت وحدة البلاد فى نهاية المطاف ، الأمر الذى يجعل كل المشاريع الراهنة أو المستقبلية جزءاً من السياسة الشرقية فى جوهرها . والتى يمكننا ملاحظة عناصرها فى عدد من الأمور:

• قيام مشروعات التقسيم على المعيار العرقى فقط وعلى أساس الأمر الواقع ، فهى لا تأخذ فى اعتبارها وحدة الدولة وتكامل أقاليمها على نحو جغرافى أو اجتماعى أو اقتصادى أو غيرها من المعايير . وفى الأقاليم المسلمة يعيش ٥٦,١ ٪ من المسلمين أى ١,٠٧١,٠٠٠ نسمة ، وفى الأقاليم الكرواتية ٦٣,٤ ٪ من الكروات (٤٧٧ ألفاً) وفى الأقاليم الصربية ٥٢,٨ ٪ (٧١٩ ألفاً من الصرب) وإذا أضفنا سرايفو ، يكون هناك ٣٦,٥ ٪ من الصرب و ٢٩,٩ ٪ من المسلمين و ٢٩,٧ ٪ من الكروات يعيشون خارج أقاليمهم ، الأمر الذى يوفر أساساً آخر للتوتر داخل الأقاليم ذاتها.

ولا تأخذ مشاريع التقسيم فى اعتبارها وديان ومصبات الأنهار مع أنها أهم اعتبار للترابط الاقتصادى فى مناطق جبلية كالبوسنة ، فيقسم نهر فرباس مثلاً مدن وقف وياتيسة للكروات وبانياالوكا للصرب . وعلى حين يكون المجرى الأعلى لنهر البوسنة حتى مدينة دبوى للمسلمين ، يكون المجرى الأسفل حتى مدينة بيلينا للصرب ، مثلما يقسم نهر صاوة بين الجميع للصرب (إقليم ٢ ، ٤) وللكرروات (إقليم ٣) وللمسلمين (إقليم ٥ من خلال ممر ضيق من مدينة توزولا حتى برتشكو)^١ .

كذلك لا تأخذ فى اعتبارها معيار البنية التحتية ، لأن العمود الفقرى للبوسنة بأكملها من الجنوب إلى الشمال خلال وادى نهري نيريتفا وبوسنة يقسم إلى عدة

أنظر:

Robin Alison Remington , Bosnia : The Tangled Web , Current History, 1993 , p. 366 .

تحليل خطة الوسيطين الدوليين ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ١٦ .

أجزاء مع الكروات (إقليم ٨) ، كما يقسم من الشرق عبر مدينة زفورنيك أو عبر مدينة فيشغراد بين المسلمين (إقليم ٥) والصرب (إقليم ٦) ثم سرايفو . فكل الطرق والسكك الحديد مجزأة بهذا الشكل.

ولا تأخذ في اعتبارها التكامل الاقتصادي للدولة ، فمناجم الحديد في ليوبوفيا معزولة تماماً عن مصانع الصلب في زنيثا وموستان ويايتسه . وتوزعت سلسلة المصانع العسكرية والشركات البوسنية العملاقة إلى خمسة أقاليم . فالمعيار الأساسي في تقسيم البوسنة كان عرقياً ، لأن هذا المعيار يدمرها مباشرة بينما تضعها المعايير الأخرى على أسس ترسخ وحدة واستقلال الجمهورية^١.

• أن البوسنة قد قسمت مرتين على خط شمال / جنوب بالأقاليم الصربية ٦،٢ وعلى خط شرق / غرب بالأقاليم الكرواتية ١٠ ، ٨ في الجنوب و ٣ في الشمال . الأمر الذي جعل الإقليم المسلم ١ محاطاً بالإقليم الصربي ٢ من جهة الشرق والجنوب وبالمناطق الصربية في كرواتيا من جهة الغرب والشمال فأصبح معرضاً للانقراض بسبب حصره من كل الجهات بالأقاليم الصربية.

وهكذا فإن وحدة وتماسك أراضي الإقليم رقم ٢ بهذه المساحة التي تجعله أكبر مرتين من كل الأقاليم^٢ ، إنما يستهدف الفصل الدائم لثلث أراضي البوسنة من جهة الغرب ووضعها تحت مراقبة موحدة ، كما أن هذا الإقليم يربط فيما بين المناطق الصربية في كرواتيا من جهة الجنوب ومن جهة الشمال ، فيحقق للصرب جزءاً من مشروعاتهم الطموح لحدود غربية للدولة في كارلوفجة و كارلوباغ وفيروفيينا^٣.

• أن الأقاليم الكرواتية رقم ١٠ ، ٨ تقع على الحدود مع كرواتيا حيث يراقب الكروات حدود البوسنة من الغرب ، على حين يمكن مراقبة الحدود الشمالية عن طريق الإقليم ٣ الكرواتي و ٢ ، ٤ الصربيين باستثناء جزء من مدينة برتشكو على نهر صاوة والذي منح للمسلمين بعد تعديل الخطة . ويمكن مراقبة الحدود الجنوبية عن طريق الإقليم ٦ الصربي الذي يقع على الحدود مع الجبل الأسود وصربيا شرقاً^٣.

^١ تحليل خطة الوسيطين الدوليين ، مرجع سابق ، ص ١٥.

^٢ المرجع السابق ، ص ١٨.

^٣ المرجع السابق ، ص ١٩.

• اقتطاع أجزاء ومحافظات مسلمة كاملة وضمها للأقاليم الصربية والكرواتية ، فتحوّلت الأقلية الصربية في مدن شيكوفتسي وخان بيساك وسوكولاتس وبالة إلى إقليم كامل مستقل ، وضمت أجزاء من المحافظات المسلمة تسولاتس وترنوفو وفوتشا وبرتشكو ودبوي وبريدور وسانسكي موست إلى الأقاليم الصربية ، كما ضمت محافظات مسلمة كاملة إلى الإقليم ٨ الكرواتي وهي ستولاتس وموستان وياابلانيتسا وكوتيس ، وضمت أخرى إلى الإقليم ١٠ الكرواتي وهي ترافنيك ويايتسه ودوني وقف وبوغوينو وغورني وقف ، وضمت أجزاء من محافظات مسلمة إلى الإقليم ٣ الكرواتي وهي غراداتشاتس ودبوي وبرتشكو^١ .

كما استخدم التلاعب في حدود الأقاليم لتغيير الهيكلية السكانية السابقة داخلها بشكل لا يضمن للمسلمين أية أغلبية خارج الأقاليم المسلمة الثلاثة . فقد استخدم الجيب الكرواتي في وسط البوسنة مثلاً لتدمير المناطق المسلمة الواسعة هناك ، وبدلاً من أن تضم ثلاث محافظات كرواتية صغيرة إلى إقليم زينيتسا كما كانت حالتها الإدارية عبر القرون ؛ ضمت ست محافظات مسلمة كبيرة إلى إقليم ١٠ الكرواتي.

وبعد ضم ليفنو ودوفنو إلى إقليم ترافنيك ؛ أصبح هناك خللاً ديموغرافياً لصالح الكروات ، مع أن ليفنو ودوفنو كانتا دائماً تابعتين لإقليم موستان . لأن إقليم ترافنيك بدون هاتين المدينتين كان سيصبح إقليماً مسلماً به ٤٣,٥ ٪ من المسلمين مقابل ٣٦,٨٥ ٪ من الكروات و ١٣,٩ ٪ من الصرب و ٥,٨ ٪ من باقي القوميات.

لا يمكن تفسير زرع الجيب الصربي شيكوفتسي (إقليم ٦) والمحاط بإقليم ٥ المسلم باعتبارات اقتصادية أو جغرافية ، بل ولا تفسير كيف يتكون من أربعة أجزاء ثلاثة منها متصلة بالممرات والرابع مفصول تماماً إلا بهدف فصل شرق البوسنة عن سرايفو . ويكشف إنشاء خط تريبيانة - كاليوفيك - سوكولاتس - شيكوفتسي - بيلينا عن هذا الهدف بوضوح ، أي فصل شرق البوسنة عن مستنده الخلفي سرايفو وقد اتضح أنه حصن على نهر درينا غير ممكن الاستيلاء عليه ، فيجب فصل الجسد المسلم فيما بين ستولاتس وسرايفو وبرتشكو إلى نصفين ، والإحاطة بشرق البوسنة من خلال صربيا شرقاً وإقليم ٦ غرباً^٢ .

^١ المرجع السابق ، ص ١٩ .

^٢ المرجع السابق ، ص ٢٠ .

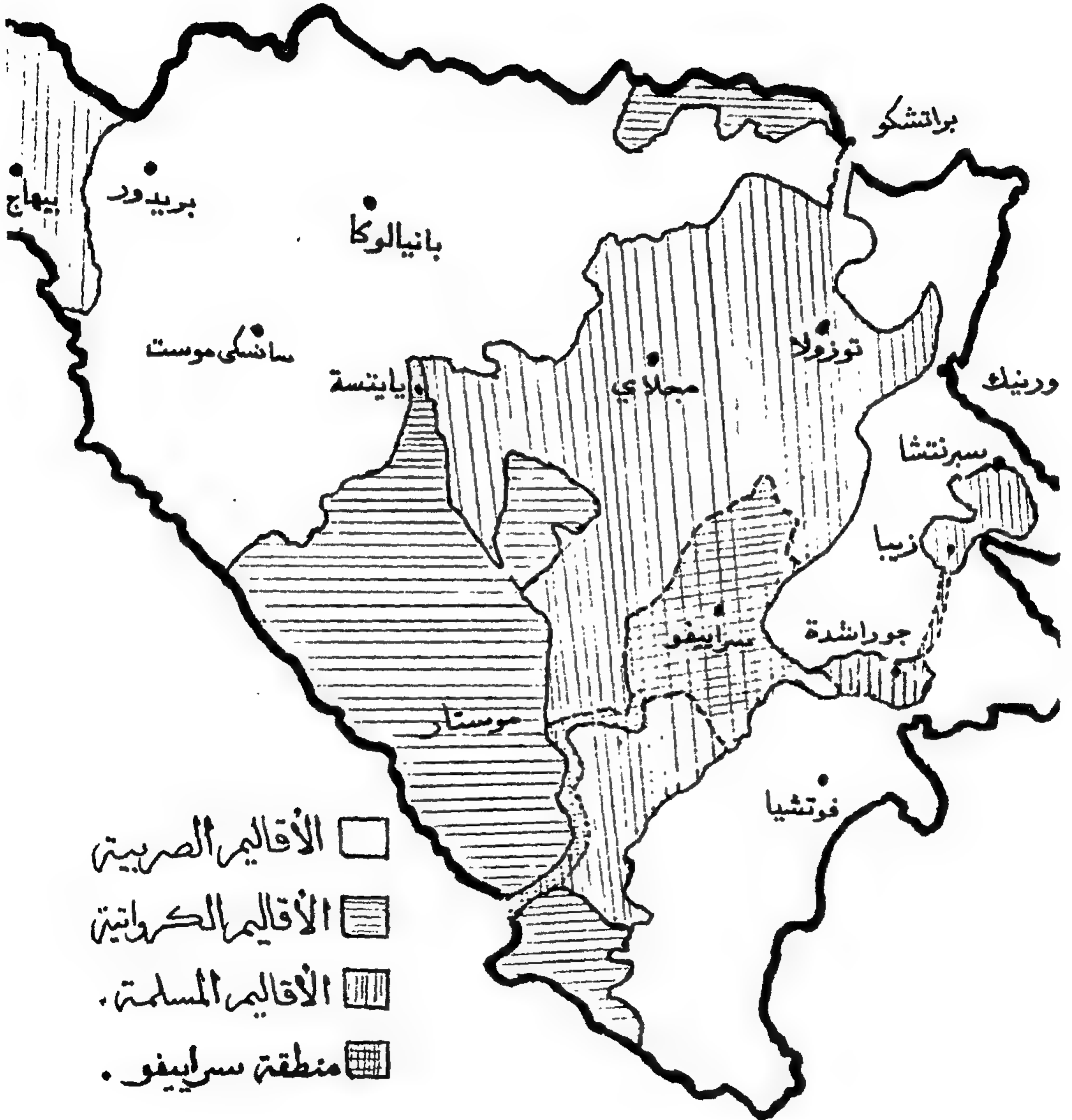
وبشكل ممر زفورنيك- سو كولاتس أساساً جيداً للهجوم على المناطق المحيطة به، خاصة عدم وجود ما يحرك اقتصاد هذا الإقليم ، لأنها من أضعف مناطق البوسنة اقتصادياً وأكثرها تخلفاً ، ولا يوجد طريق واحد يربط بين مدن الإقليم ، الأمر الذى يوحى بأهميته الإستراتيجية فى أن يكون للصرب موضع قدم فى شرق الهرسك يفصل الجسد المسلم فى البوسنة والهرسك عن منطقة السنجق.

ومن ثم إبقاء الأقاليم المسلمة ٩ و ٥ و ١ مفصولة عن بعضها البعض وتقع على مساحات صغيرة ودون اتصال بالحدود الخارجية للدولة ، باستثناء الحدود على نهر درينا من الشرق مع صربيا وجزء من مدينة برتشكو فى الشمال ، فتصبح البوسنة رهينة المحبسين من الداخل بالأقاليم الكرواتية والصربية ومن الخارج بكرواتيا وصربيا . بل وتفرض الرقابة الدولية على العاصمة منزوعة السلاح والمفتوحة للجميع ، مع توفير ممر دولى ضيق وكثير التعاريج فضلاً عن مروره على الأقاليم الكرواتية إلى البحر الإدرىاتى. وهكذا يسيطر الصرب على ٤٤٪ من الأراضى وعلى نصف حدود البوسنة ، قاطعين إياها من الشمال إلى الجنوب ، فاصلين المحافظات المسلمة الصغيرة وإقليم رقم ١ عن باقى مناطق المسلمين ، وفصل منطقة السنجق عن باقى الجسد المسلم عبر الإقليم السادس .

على حين يحصل الكروات على ٢٥٪ من الأراضى وتغلغلوا من جهة الجنوب إلى عمق وسط البوسنة ، جاعلين من موستار عاصمة لهم ، كما أن الإقليم الثالث من الشمال يقسم البوسنة إلى نصفين.

ويحصل المسلمون على مجموعة من الأراضى مقسمة إلى أجزاء منفصلة بدون أية روابط وفى الغالب تفصلهم مناطق الصرب والكروات عبر ممرات تحت الإشراف الدولى، الأمر الذى يحول البوسنة والهرسك إلى مستعمرة منزوعة السلاح ، ويضع المسلمين فى مناطق منعزلة وجزر صغيرة كمقدمة للقضاء عليهم.

خطة أوين - ستولتبرج
لتقسيم البوسنة والهرسك



ثبت المراجع

الكتب العربية

١. آصاف ؛ يوسف بك، المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، (القاهرة: المطبعة العمومية ، ١٨٩٦) .
٢. أبو العينين ؛ سمير، العلاقات الدولية فى العصور القديمة ، (القاهرة : مطابع الطوبجى ، ١٩٨٩)
٣. أبو هيف ؛ عبد الحميد، القانون الدولى الخاص فى أوروبا وفى مصر ، (القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٢٤) .
٤. أبوزهرة ؛ محمد ، العلاقات الدولية فى الإسلام ، (القاهرة :الدار القومية للطباعة و النشر، ١٩٦٤) .
٥. الإدريسى ؛ الشريف، نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، (بيروت : عالم الكتاب ، ط ١ ، ١٩٨٩) .
٦. ابراهيم ؛ نجيب ميخائيل، مصر و الشرق الأدنى القديم ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣) .
٧. ابن الهمام ؛ الكمال، فتح القدير على الهداية ، (بيروت : دار إحياء التراث العربى ، د.ت) .
٨. ابن تيمية ؛ تقى الدين، الفتاوى الكبرى ، (بيروت : دار المعرفة ، د.ت ،) .
٩. ابن خلدون ؛ عبدالرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، (فاس : المكتبة التجارية ، ١٩٣٦) .
١٠. ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، (استانبول : المطبعة العثمانية ، ١٣٢٤هـ) .
١١. ابن عبدالحكم ؛ أبو القاسم عبدالرحمن، فتوح مصر وأخبارها ، (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٤) .
١٢. ابن كثير ؛ أبو الفداء ، السيرة النبوية ، تحقيق د. مصطفى عبد الواحد ، (القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٩٦٦) .

١٣. ابن هشام ؛ أبو محمد بن عبد الملك، السيرة النبوية ، تحقيق د. فهمى السرجاني ، (القاهرة : المكتبة التوفيقية ، د.ت).
١٤. اسكندر ؛ فايز، الحياة الاقتصادية فى أرمينية أبان الفتح الإسلامى ، (الاسكندرية : دار الفكر الجامعى ، ١٩٨٨)
١٥. اسكندر ؛ فايز، الفتوحات الإسلامية لأرمينية ، (الاسكندرية : دار نشر الثقافة ، ١٩٨٣).
١٦. اسكندر ؛ فايز، الفتوحات الإسلامية لبلاد الكرج ، (الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، ١٩٨٨).
١٧. بدر ؛ محمد ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، (القاهرة: مطبوعات جامعة عين شمس ، د.ت)
١٨. البلاذرى ؛ أبو الحسن ، فتوح البلدان ، (بيروت : دار الهلال ، ١٩٨٣).
١٩. التميمى ؛ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر ، كتاب أصول الدين ، (القاهرة ، مكتبة دار السلام ، د.ت .
٢٠. الثعالبي ؛ أبو منصور ، تاريخ غرر السير المعروف بكتاب غرر أخبار ملوك الفرس و سيرهم ، (طهران : مكتبة الأسدى ، ١٩٦٣).
٢١. الجمل ؛ شوقى ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١).
٢٢. جنينة ؛ سامى، قانون الحرب ، (القاهرة ، مطبعة نوري، ١٩٤١).
٢٣. جنينة ؛ سامى، القانون الدولى العام ، (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٣٣).
٢٤. الجوزية ؛ ابن قيم، أحكام أهل الذمة ، تحقيق د. صبحى الصالح ، (بيروت : دار العلم للملايين ، د.ت).
٢٥. حافظ ؛ على، أساس العدالة فى القانون الرومانى ، (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥١).
٢٦. حافظ ؛ فؤاد حسن، تاريخ الشعب الأرمنى ، (القاهرة : دار نوبار للطباعة ، ١٩٨٦).

٢٧. الحديثي ؛ خليل، المعاهدات غير المتكافئة ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٠).
٢٨. حسن ؛ سليم، مصر القديمة ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠) .
٢٩. الحموي ؛ شهاب الدين ياقوت، معجم البلدان ، (بيروت : دار صادر ، ١٩٥٥).
٣٠. الخنبلي ؛ ابن رجب ، الاستخراج لأحكام الخراج ، تحقيق السيد عبدا لله الصديق ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٩).
٣١. خدوري ؛ مجيد ، الحرب و السلم فى شرعة الإسلام ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ط١ ، ١٩٧٣).
٣٢. خدوري ؛ مجيد ، القانون الدولى الإسلامى ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ط١ ، ١٩٧٥).
٣٣. خلاف ؛ عبدالوهاب، السياسة الشرعية ، (القاهرة : دار الأنصار، ١٩٧٧).
٣٤. خورشيد ؛ إبراهيم (وآخرون) ، دائرة المعارف الإسلامية ، (القاهرة : مطابع الشعب ، د.ت).
٣٥. خورى ؛ إميل، عادل إسماعيل ، السياسة الدولية فى الشرق العربى ، (بيروت : دار النشر للسياسة ، ١٩٩٠ ، ج ١).
٣٦. الخيرو ؛ عزالدين على، الفرات فى ظل قواعد القانون الدولى العام ، (القاهرة : دار الجليل ، ١٩٧٥).
٣٧. الدغيم ؛ محمود السيد، البوسنة والهرسك : مقالات ووثائق، (القاهرة : مكتبة السنة ، ١٩٩٤).
٣٨. الدقاق ؛ محمد سعيد ، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها فى إرساء قواعد القانون الدولى ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤).
٣٩. الدمشقى ؛ شمس الدين أبوعبدا لله محمد أبى طالب الأنصارى، نخبة الدهر فى عجائب البر و البحر ، (ليبزج : اوتو هارسوتز، ١٩٣٣).
٤٠. الرافعى ؛ أبو القاسم عبدالكريم القزوينى، الفتحة العزيز شرح الوجيز، بهامش كتاب المجموع للإمام النووى ، (القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت).

٤١. رمضان ؛ أحمد ، تاريخ فن القتال البحري في البحر المتوسط (العصر الوسيط) ، (القاهرة ، هيئة الآثار المصرية ، ١٩٧٧) .
٤٢. الزحيلي ؛ وهبة ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، (بيروت : دار الفكر، ط٣، ١٤٠١ هـ) .
٤٣. زكي ؛ حامد ، أصول القانون الدولي الخاص ، (القاهرة: مطبعة نوري ، ١٩٣٨) .
٤٤. زيدان ؛ عبدالكريم، أحكام الذميين و المستأمنين في دار الإسلام ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٢) .
٤٥. الزيلعي ؛ فخر الدين ، تبين الحقائق شرح كنزالدقائق ، (بيروت : دار المعرفة ، د.ت) .
٤٦. الزيني ؛ على ، القانون الدولي الخاص ، (القاهرة : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٠ ، ج ١) .
٤٧. سرحان ؛ عبد العزيز، التنظيم الدولي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٣) .
٤٨. سرحان ؛ عبدالعزيز ، القانون الدولي العام ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧) .
٤٩. السرخسي ، محمد بن أحمد أبو سهل ، المبسوط في شرح كتاب الكافي للحاكم الشهيد ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٩٧٩) .
٥٠. السرخسي ؛ محمد بن أحمد أبو سهل، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد و عبدالعزيز أحمد ، (القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٧) .
٥١. سعد ؛ مصطفى، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠) .
٥٢. سلامة ؛ أحمد، القانون الدولي الإسلامي الخاص (القاهرة : عالم الفكر ، د.ت) .
٥٣. سليمان ؛ أحمد عبد الكريم ، المسلمون والبيزنطيون في شرقي البحر المتوسط ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ج ١) .

٥٤. السيد ؛ رضوان، مفاهيم الجماعات فى الإسلام ، (بيروت: دار التنوير ، ١٩٨٤) .
٥٥. الشاعر ؛ فتحى، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية فى القرن السادس الميلادى (عصر جوستينيان) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩) .
٥٦. الشيخ ؛ مرسى ، دولة الفرنجة وعلاقاتها بالأموين فى الأندلس حتى أواخر القرن العاشر الميلادى ، (الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط ٢ ، ١٩٩٠) .
٥٧. الشيشكللى ؛ محسن ، الوسيط فى القانون الدولى العام ، (طرابلس : منشورات الجامعة الليبية ، كلية الحقوق ، ل ١ ، ١٩٧٣) .
٥٨. صفوت ؛ محمد مصطفى، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، ١٩٥٨) .
٥٩. الظاهرى ؛ ابن حزم، المحلى ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، د.ت) .
٦٠. عاشور ؛ فايد حماد، العلاقات بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامى فى العصر الأيوبي ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) .
٦١. عامر ؛ صلاح الدين، قانون التنظيم الدولى : النظرية العامة (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٤) .
٦٢. عبد الحميد ؛ محمد سامى ، أصول القانون الدولى العام ، ج ١ : الجماعة الدولية ، (الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ط ١ ، ١٩٧٩) .
٦٣. عبد الحميد ؛ محمد سامى ، قانون المنظمات الدولية ، ج ١ : الأمم المتحدة ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، ط ٧ ، ١٩٨٧) .
٦٤. عبد السلام ؛ جعفر، قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشرعية الإسلامية ، (القاهرة : مكتبة السلام العالمية، ١٩٨١) .
٦٥. عبدالعاطى ؛ عبدالغنى محمود ، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية فى عهد الإمبراطور الكسيوس كومنين، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) .

٦٦. عبدالعزيز ؛ محمد كمال، تاريخ القانون الدولي فى الفكر الإسلامى بين الشريعة و الفقه و التطبيق ، القانون والعلوم السياسية ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٢ ، مج ٢).
٦٧. عثمان ؛ أحمد ، مبدأ التنظيم الدولى لإدارة المستعمرات وتطبيقه فى الانتداب ونظام الوصاية الدولى، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣).
٦٨. عثمان ؛ فتحى ، الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربى والاتصال الحضارى ، (القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨).
٦٩. العربى باشا ؛ على زكى، المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف و الترجمة ، د.ت).
٧٠. العقاد ؛ سليم، تاريخ الحرب البلقانية بين الدولة العثمانية ودول الاتحاد البلقانى ، (القاهرة : مطبعة الهلال ، ١٩٢٣).
٧١. عقيل ؛ محمد فاتح ، مشكلات الحدود السياسية ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٧ ، ط ٢).
٧٢. على ؛ جواد، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٩٦٩).
٧٣. العمرى ؛ ابن فضل الله ، التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، (بيروت: دار الكتب العلمية ، د.ت.).
٧٤. العينى ؛ أبو محمد محمود بن أحمد ، البناية فى شرح الهداية ، (القاهرة : دار الفكر ، ١٩٨٠).
٧٥. الغنيمى ؛ محمد طلعت ، الوسيط فى القانون الدولى العام (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢).
٧٦. الغنيمى ؛ محمد طلعت ، التنظيم الدولى ، (الاسكندرية: منشأة المعارف ، ١٩٧٤).
٧٧. الفراء ؛ أبويعلى، المعتمد فى أصول الدين ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، د.ت).

٧٨. فرج الله ؛ سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ، الجزء الأول ١٨٩٠ - ١٩١٨ ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ط ٢ ، ١٩٨٠).
٧٩. فطاني ؛ اسماعيل لطفى، اختلاف الدارين وأثره فى أحكام المناكحات والمعاملات ، (القاهرة : مكتبة دارالسلام ، ١٩٩٠).
٨٠. فهمى ؛ عبد العزيز ، مدونة جوستينيان فى الفقه الرومانى ، (القاهرة : دار الكاتب المصرى ، ١٩٤٦).
٨١. فهمى ؛ عمر ممدوح ، القانون الرومانى ، (الاسكندرية : مطابع البصر ، ١٩٥٤).
٨٢. فهمى ؛ نعيم زكى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣).
٨٣. فودة ؛ عزالدين ، المجتمع العربى : مقومات وحدته وقضاياها السياسية، (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٦ ، ط ٢).
٨٤. فودة ؛ عزالدين ، رسالة فى النظرية العامة للحدود : رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام ، مستخرج من كتاب حدود مصر الدولية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٣).
٨٥. فودة ؛ عزالدين ، النظم الدبلوماسية ، الكتاب الأول : فى تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدها ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦١).
٨٦. فودة ؛ عزالدين ، مقدمة فى القانون الدولى العام ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٧).
٨٧. قاسم ؛ محمد، حسين حسنى ، تاريخ القرن التاسع عشر ، (القاهرة : دار الكتب ، ١٩٣١).
٨٨. القلقشندى ؛ أبو العباس أحمد بن على ، صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة ، د.ت).
٨٩. القوصى ؛ عطية ، تاريخ دولة الكنوز الإسلامية ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨).

٩٠. الكاسانى ؛ علاء الدين أبوبكر مسعود، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، د.ت).
٩١. كامل باشا ؛ مصطفى ، المسئلة الشرقية ، (القاهرة: مطبعة اللواء ، ط ٢ ، ١٩٠٩).
٩٢. الكتانى ؛ مصطفى ، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الإسلامى ١١٧١ - ١٢٩١ ، (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١).
٩٣. الكندى ؛ أبو عمر محمد بن يوسف، كتاب الولاة و القضاة ، (بيروت : مطبعة الآباء اليسوعيين ، ١٩٠٨).
٩٤. مؤنس ؛ حسين ، أطلس تاريخ الإسلام ، (القاهرة : الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٧).
٩٥. محمود ؛ حسن ، الإسلام والحضارة العربية فى آسيا الوسطى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨).
٩٦. المرتضى ؛ أحمد بن يحيى ، السيل الجرار على عيون الأزهار ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ).
٩٧. المرصفاوى ؛ فتحى ، شريعة الرومان : البيئة ، المصادر ، المآل ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣).
٩٨. المسعودى ؛ أبو الحسن على بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر فى التاريخ ، (القاهرة : المطبعة البهية ، ١٩٢٧).
٩٩. مصطفى ؛ أحمد عبدالرحيم ، فى أصول التاريخ العثمانى ، (القاهرة : دار الشروق ، ط ٢ ، ١٩٩٣).
١٠٠. المقدسى ؛ عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغنى على مختصر أبى القاسم عمر بن حسين الخرقى ، (القاهرة: مكتبة الجمهورية ، د.ت).
١٠١. نصحى ؛ صبحى، تاريخ الرومان ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣ ، ج ٢).
١٠٢. النويرى ؛ شهاب الدين ، نهاية الأرب فى فنون الأدب ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧١).

١٠٣. الهيتى ؛ ابن حجر ، التحفة على حواشى الشروانى وابن القاسم ،
(القاهرة : المطبعة العلمية ، ١٩٠٦).

١٠٤. ياقوت ؛ محمد كامل ، الشخصية الدولية فى القانون الدولى العام
والشريعة الإسلامية ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧١).

الكتب المترجمة

١٠٥. أومان ، الإمبراطورية البيزنطية ، ترجمة د. مصطفى بدر ، (القاهرة : دار الفكر
العربى ، د.ت).

١٠٦. استارجيان ؛ ك. ل. ، تاريخ الأمة الأرمنية ، (الموصل : مطبعة الاتحاد الجديدة
، ١٩٥١).

١٠٧. الآفسكى ؛ على همت بركى ، أبو الفتح السلطان محمد الثانى ، تعريب محمد
إحسان عبدالعزيز ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٥٣).

١٠٨. اندرو ؛ روم ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة محمد إسماعيل على و حسين الخوت ،
(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦١).

١٠٩. بالمر ؛ روبرت ، تاريخ العالم الحديث ، ترجمة د. حسن على الذنون ، مراجعة
د. جعفر خصباك ، (بغداد : دار المتنبي ، ١٩٦٤ ، ج ٢).

١١٠. بالمر ؛ روبرت ، تاريخ العالم الحديث ، ترجمة محمود حسين الأمين ، مراجعة
د. جعفر خصباك ، (الموصل : مكتبة الوفاء ، ١٩٦٤ ، ج ١).

١١١. بوغانوف ، حياة بطرس الأكبر ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٩٠).

١١٢. تودوروف ؛ تزفيتان ، فتح أمريكا : مسألة الآخر ، ترجمة بشير السباعى ، (
القاهرة : دار سينا للنشر ، ١٩٩٢).

١١٣. تونكين ؛ ج. ١ ، القانون الدولى العام : قضايا نظرية ، ترجمة أحمد رضا ،
مراجعة أ. د. عز الدين فودة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢).

١١٤. جارنى ، الحثيون ، (القاهرة : مطابع البلاغ ، د.ت).

١١٥. جب ؛ هاملتون، هارولد بووين ، المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة د.أحمد عبد الرحيم مصطفى ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨٩) .
١١٦. خليفة أفندى ، اتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شارلكان ، مسبقاً بمقدمته المسماة اتحاف الملوك الالباء بتقديم الجمعيات فى أوروبا ، منذ انقراض الدولة الرومانية إلى أوائل القرن السادس عشر ، من السنين المسيحية ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٢٦٠ هـ) .
١١٧. ديورانت ؛ وول ، قصة الحضارة : قيصر و المسيح ، ترجمة محمد بدران ، (القاهرة : مطبوعات الجامعة العربية) .
١١٨. رسل ؛ برتراند، الحرية و التنظيم ، ترجمة عبدالكريم أحمد ، مراجعة محمد بدران ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠) .
١١٩. رودنى ؛ والتر، أوروبا والتخلف فى أفريقيا ، ترجمة د. أحمد القصير ، مراجعة د. إبراهيم عثمان ، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٣٢ ، ديسمبر ١٩٨٨) .
١٢٠. رونوفان ؛ بيير، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ ، تعريب د. جلال يحيى ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) .
١٢١. ستافريانوس ؛ ل.، التصدع العالمى ، ترجمة موسى الزعبي وعبد الكريم محفوض، (دمشق: دار طلاس ، ١٩٨٦) .
١٢٢. سميث ؛ جوناثان رايلي، الإستبارية : فرسان القديس يوحنا فى بيت المقدس وقبرص ١٠٥٠-١٣١٠، ترجمة صبحى الجابى ، (دمشق : دار طلاس ، ١٩٨٩) .
١٢٣. شتراير ؛ جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة ، ترجمة محمد عيتانى، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٢) .
١٢٤. شكرى ؛ على أحمد (تعريب) ، مذكرات جمال باشا ، (القاهرة: مكتبة الهلال، ١٩٢٣) .
١٢٥. الفردوسى ، الشاهنامة ، ترجمة الفتح بن على البندارى ، تحقيق د. عبدالوهاب عزام ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .
١٢٦. فوست ، جغرافية الحدود ، ترجمة محمد سيد نصر ، (القاهرة : دار النهضة المصرية، د.ت) .

١٢٧. كلو ؛ أندري ، سليمان القانوني ، تعريب البشير بن سلامة ، (بيروت : دار الجليل ، ١٩٩١).
١٢٨. كلود ؛ انيس . ل ، النظام الدولي و السلام العالمي ، ترجمة د. عبد الله العريان ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤).
١٢٩. كوبريلي ؛ محمد فؤاد ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة د. أحمد السعيد سليمان ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣).
١٣٠. كورنيمان ؛ ميشيل ، موريس رونييه ، أيديولوجيات الإقليم ، في فرانسوا شاتليه (إشراف) ، أيديولوجيا الغزو ، ترجمة جوزف عبد الله (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤).
١٣١. كولز ؛ بول ، العثمانيون في أوروبا ، ترجمة د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣).
١٣٢. لومبارد ؛ موريس ، الجغرافية التاريخية للعالم الاسلامي خلال القرون الأربعة الأولى ، ترجمة د. عبدالرحمن حميده ، (دمشق : دار الفكر ، ١٩٧٩).
١٣٣. لويس ؛ أرشيبالد ، القوى البحرية و التجارية في حوض البحر المتوسط ، ترجمة أحمد محمد عيسى ، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦١).
١٣٤. ماكيافيلي ؛ نيقولا ، مطارحات ماكيافيلي ، ترجمة خيرى حماد ، (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٦٢).
١٣٥. ميكل ؛ أندريه ، جغرافية دار الإسلام البشرية ، ترجمة إبراهيم الخورى ، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ج ٢ ، ١٩٨٥).
١٣٦. هايد ؛ ف. ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة أحمد رضا ، مراجعة وتقديم أ.د عزالدين فودة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ١ ، ١٩٨٥).
١٣٧. هايد ؛ ف. ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، ترجمة أحمد رضا ، مراجعة وتقديم أ.د عزالدين فودة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ٢ ، ١٩٩٣).

١. آل زلفة ؛ محمد عبدا لله، الجزر الأيونية فى ضوء رسائل السلطان سليم الثالث إلى سلطان المغرب مولاي سليمان ، (تونس ، زغوان : مركز الدراسات والبحوث العثمانية و الموريسيكية ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد الأول و الثانى ، ١٩٩٠).
٢. أوغلو ؛ محمد مقصود، تسمية العثمانيين :الدولة العثمانية أم الامبراطورية العثمانية ، (اسلام آباد: مجلة الدراسات الاسلامية ، مج ٢٨ ، ع ١٤ ، ربيع ١٩٩٣).
٣. ابراهيم ؛ عبدا لله عبدالرازق، مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا ، (القاهرة : مجلة الدراسات الأفريقية ، عدد ١٢ ، ١٩٨٣).
٤. خانكى بك ؛ عزيز ، اختلاف الدارين ومتى يكون مانعاً من الإرث ، (القاهرة ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٣٤ ، ع ٥).
٥. دقة ؛ محمد على، السياسة العامة فى بلاد العرب قبل الإسلام ، (دمشق : التراث العربى ، س ٧ ، ع ٢٨ ، يوليو ١٩٨٧).
٦. راتب ؛ عائشة ، النظرية المعاصرة للحياة ، (القاهرة : مجلة القانون والاقتصاد ، س ٣٢ ، ع ١٤ ، مارس ١٩٦٢).
٧. السقا ؛ محمود ، العلاقات الدولية الرومانية خلال عصر الإمبراطورية العليا فى نطاق فلسفة المدينة العالمية، (القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، س ٦٥ ، ع ٣٨٥ ، أكتوبر ١٩٧٤).
٨. الشريف ؛ أحمد ، قريش قبيلة العرب قبل الإسلام ، (الكويت : جامعة الكويت، مجلة كلية الآداب والتربية ، ع ١٤ ، يونيو ١٩٧٢).
٩. شعيرة ؛ محمد عبدهادى ، الممالك الخليفة أو ممالك ماوراء النهر والدولة الإسلامية إلى أيام المعتصم ، (الاسكندرية، مجلة كلية الآداب ، ١٩٤٨ ، م ٤).
١٠. العريان ؛ عبدا لله، فكرة التنظيم الدولى :تطورها التاريخى وخصائصها المعاصرة ، (القاهرة : مجلة القانون والاقتصاد ، عدد مارس - يونيو ، ١٩٥٥).
١١. عنان ؛ محمد عبدا لله، شارلمان والرشيد: صفحة من تاريخ الدبلوماسية فى الإسلام وعلاقات الإسلام والنصرانية ، (القاهرة: مجلة السياسة الأسبوعية ، مايو ١٩٢٨).

١٢. محمد فريد بك ، إنكلترا فى جنوب أفريقية ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الثانية ، عدد ٢ ، نوفمبر ١٨٩٩).
١٣. محمد فريد بك ، الشركة الإنكليزية الأفريقية ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الثانية ، عدد ١١ ، ٣١ مارس ١٩٠٠).
١٤. محمد فريد بك ، غرب أفريقيا أمام الاستعمار ، (القاهرة : مجلة الموسوعات ، السنة الأولى ، عدد ٢ ، ٣٠ نوفمبر ١٨٩٨).
١٥. مرسى بك ؛ محمد كامل ، د. السعيد مصطفى السعيد ، مركز الأجانب فى التشريع الجنائى المصرى ، (القاهرة : مجلة القانون والاقتصاد ، ن ٧ ، ع ٧ ، ديسمبر ١٩٣٧).
١٦. النديم ؛ عبد الله ، لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا ، (القاهرة : مجلة الأستاذ ، السنة الأولى ، ج ٢٢ ، ١٧ يناير ١٨٩٣).

الرسائل الجامعية

١. السفينانى ؛ عابدين ، دار الإسلام ودار الكفر وأصل العلاقة بينهما ، رسالة ماجستير غير منشورة ، نوقشت بكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، ١٤٠١ هـ .
٢. صقر ؛ عبدالعزيز ، دور الدين فى الحياة السياسية فى الدولة القومية : تحليل تجريبي رسالة دكتوراه غير منشورة نوقشت بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
٣. المنصورى ؛ محمد الأمير ، رسالة فى اختلاف الدارين وأثره فى الأحكام الشرعية (جامعة الأزهر: رسالة بكلية الشريعة والقانون ، برقم ١٥٧).

المراجع الأجنبية

وثائق :

1. Annuaire De L'Institut De Droit International , (Bruxelles ; Imprimerie Lesigne ,1928).
2. Bosnia - Hercegovina Information Center , Abandonment Of The London Conference Principles , August 1993).
3. Hajric ; Mirza , Lee Bryant , Legalising Genocide , B-HIrc , 1993.
4. Naradounghian ;Gabriel Effendi, Recueil D'Acts Internationaux De L'Empire Ottoman , (Paris : Breit Kopf et Haestel , 1902).
5. Report Of The International Commission To Inquire Into The Causes And Conduct Of The Balkan Wars, (Washington D.C. : Carngie Edowment For International Peace, 1914,)
6. Selimoski ; Haji Yakub , Memorandum about Muslim Community in Yugoslavia :Its Position and Views on The Solution of The Present Political Crisis. A paper Presented to The International Parliamentarians Against Genocide in Bosnia and Hercegovina , Brussels ,April 28 - 29 th 1994.)

1. Albertini ; Luigi, The Origins Of The War Of 1914, Tran. Isabella Massey, (London : Oxford Univ. Press, 1952)
2. Alvarez ; Manuel Fernandez, Charles V : Elected Emperor and Hereditary Rules , (London : Thomes & Hudson , 1975).
3. Alvarez ; Aljandro, Le Droit International Nouveau, (Paris: Editions Pedon. 1959).
4. Armstrong ; Edward , The Emperor Charles V , (London : Macmilan Co. , 1910).
5. Babelan ; Jean , Charles - Quint 1500 - 1558 , (Paris , Meilleur Lire , 1958).
6. Babinger ; F., Mohamet II , Le Conquerant Et son Temps , (Paris: Payot , 1954).
7. Bentwich ; Norman , The Mandates System, (London: Longmans Green, 1930).
8. Bonnard ; Carle , Essai sur La Conception d'une Societe des Nations avant Le XXe siecle , (Paris : Rousseau , 1921).
9. Bonnefous ; E. ; L'idee Europeenne Et Sa Realisation , (Paris : Editions duogrand Siecle , 1950).
10. Budge ; Wallis, The Egyptian Sudan : Its History And Movements , (London : Kegan Pall , 1907 , Vol. 2).
11. Cahuet ; Alberic, La Question D'Orient Dans La Histoire Contemporaine , (Paris: Dujarric et Cie Editeurs , 1905).
12. Clark ; Edson L., The Races Of European Turkey, (New York: Dodd, Mead & co., 1878.).
13. Colson ; Elizabeth, African Society at The Time Of The Scramble , In L.H. Gann, P. Duignan (eds) , Colonialism In Africa 1870 - 1960 , Vol. I , The History and Politics Of Colonialism 1870- 1914 , (London : Cambridge Univ. Press , 1969).
14. Creasy ; Edward , History Of The Ottoman Turks ,(Beirut : Khayats , 1981).
15. Delbez ; Louis ; Les Principes Generaux Du Droit International , 3 ed , (Paris : Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, 1984).
16. Dicey ; A.V. ; A Digest Of The Law Of England with Reference to The Conflict Of Laws , 2ed , (London : Stevens & Sons , 1908).
17. Droz ; Jacques , Histoire Diplomatique De 1648 A 1919 , (Paris : Dalloz, 2 ed , 1959).
18. Du Chopoïs ; Brion, Charles - Quint et L'Europe , (Bruxelles : Brepols , 1962).
19. Duroselle ; J.B. , L'idee D'Europe Dans L'Histoire , (Paris: Editions Denoel , 1965).
20. Elliot ; Sir Charles , Turkey In Europe ,(London : Edward Arnold , 1988)
21. Fawcett, J. E , The Law Of Nations , (London : Penguin Press , 1968) .
22. Fenwick ; Charles, International Law, (New York: The Century Co., 1924).
23. Fichtner ; Paula Sutter , Ferdinand I Of Austria (New York: Columbia Univ. Press , 1982) .

24. Freund ; Julien, *L'Essence Du Politique*, (Paris: Editions Sirey, 1965).
25. Friedenthol ; Richard , *Luther :His Life And Times*, (New York::Harcourt Brice , Jovanovich, 1970).
26. Galati ; Stephen Fisher-, *Ottoman Imperialism And German Protestantism, 1521-1555* , (Cambridge:Harvard Univ. Press, 1959).
27. Gaztawh , Thodee , *La Pologne et L'Islam* , (Paris : Societe Francaise d'Imprimerie et de Librairie, 1907).
28. Gong ; Geriut W. , *The Standard Of Civilization in International Society* , (Oxford : Clarendon Press , 1984).
29. Grousset ; Rene , *L'Empire du Levant : Histoire de La Question D'orient* , (Paris :Payot , 1949).
30. Hall ;Duncan H., *Mandates , Dependencis, And Trusteeship* ,(Washington: Carngie Endowment For International Peace, 1948.).
31. Hamidulah ; M., *Muslem Conduct Of State*, (Lahor:Ashraf Press, 1953).
32. Hammond ; J. , *Portogal and Africa 1815 - 1910* , (California: Stanford Univ. Press , 1966).
33. Hassal ; Mark , *Romans and Non-Romans* , In John Wacker (ed) , *The Roman World* , (London : Routledge Kegan Poul , 1987) .
34. Haward ; Henry N., *The Partition Of Turkey : A Diplomatic History 1913 - 1923* , (New York :Haward Fertig , 1966).
35. Headly ; John M. , *The Emperor And His Chancellor* , (Cambridg Univ. Press ,1983).
36. Hembeden ;J. S. , *Plans for World Peace Through Six Centuries* , (Chicago :The Univ. Of Chicago Press , 1945).
37. Inalcik ; Halil , *The Ottoman Empire* , (London , Weidenfeld & Nicolson , 1973).
38. Inalcik ; Halil, *The Turkish Impact On The Development Of Modern Europe*, In:Kemal H. Karpas (ed), *The Ottoman State And Its Place In World History* (Leiden : Ej. Brill , 1974).
39. Jones ; A. , *The Later Roman Empire 284 - 602* , (Oxford : Basile Black Well , 2 ed. , 1986).
40. Jenks ; Wilfred ,*The Common Law Of Mankind* , (London: Stevens & Sons, 1958).
41. Kartepeter ;Carl Max , *Ottoman Imperialism During the Reformation : Europe and The Caucasus* ,(New York : New York Univ. Press , 1972).
42. Kelsen ; Hans , *The Law Of The United Nations : A Critical Analysis Of its Fundamental Problems* , (London: Stevens & Sons , 1951).
43. Kiraly ;B., P. Pastor, *The Sublime Port and Ferenc II Rakoczi's Hungary: An Episode in Islamic Christian Relation* , In Abraham Ascher (ed), *The Mutual Effect of the Islamic and Judeo - Christian World : The East European Pattern* , (NewYork: Broklyn College Press, 1975).
44. Lambert ; W.A., *Treatise On Good Works (1520)*, In:Theodore G.Tappert (ed), *Selected Writings Of Martin Luther*, (Philadelphia:Fortress Press, 1967, Vol.I).
45. Lamouche ;Colonel , *Histoire de La Turquie* , (Paris : Payot , 1934).
46. Langharme ;Richard ,*The Collapse of the concert of Europe, International politics 1890 - 1914* , (New York : st. martin's press , 1981).

47. Lavallee ; Theophile , Histoire de L'Empire Ottoman ,(Paris : Garnier Freres , 1855).
48. Lokkegaard ; Fred , Islamic Taxation In The Classic Period , (Copenhagen :Branner & Korch , 1950).
49. Marriott ; J., The Eastern Quetion (Oxford: The Clarendon Press, 1940).
50. Mckay ;Derek , H. M. Scott , The Rise Of The Great Powers 1648- 1815, (London : Longman , 1983).
51. Menzies ; Sutherland , History of Ottoman Empire in Europe , (London : William Collins , 1877).
52. Meyer ; Georges, L'Egypte Contemporaine et Les Capitulations,(Paris: P.U.F. , 1930).
53. Moye; Marcel , Le Droit des Gens Moderne ,(Lyon : Librairie Phily , 1920).
54. Murray ; James , The United Nations Trusteeship System, (Urbana , Illinois Univ. Press, 1957) .
55. Nicolson ; Harold, The Congress Of Virnna : A Study In Allied Unity 1812-1822, (London: Univ. Paperbacks , 1961).
56. Oppenheim ; L. (ed) , The Collected Papers Of John Westlake on Public International Law , (Cambridge : The Univ. Press , 1914).
57. Ostrogorsky ; Georges, Histoire De L'Etat byzantin, (paris :Payot, 1956).
58. Parker ;Goeffrey, The Thirty Years War, (London : Routledg & Kegan paul ,1984)..
59. Pinon ; Rene , l'Europe et La Jeune Turquie , Les Aspects Nouveaux de La Question D'orient , (Paris : Librairie Academique , 1913) .
60. Redslob ; Robert , Histoire Des Grands Principes du Droit Des Gens (Paris : Rousseau et c. , 1923 .) .
61. Renouvin ; Pierre , La Crise Europeenne et La Grande Guerre 1904 - 1918 ,(Paris: Librairie Felix Alcan , 1934).
62. Robinson ; James H., Charles Beard , The Development Of Modern Europe (Bosten : Ginne Co. , 1929).
63. Roeykens ;Auguste , King Leopold's Congo : Aspects Of the Development Of Race Relations In the Congo Independent State , (London : Oxford Univ. Press, 1962).
64. Roling ;B.V. , International Law In An Expanded World ; (Amesterdam : Djmbotan ,1960).
65. Roucek ; Joseph S. , Balkan Politics : International Relations in No Man's Land ,(California , Stanford Univ. Press , 1914).
66. Rovnan ; Joseph , L'Europe, (Paris : Editions Du Seuil , 1966).
67. Rovndal ; Gabriel Bie, The Origin Of The Capitulations And Of The Cosuler Institution , (Washington : Government Printing Office, 1921).
68. Ruyssen ; Theodore , Les Sources Doctorinales De L'Internationalism , (Paris: P.U.F. ,1954, Tom. 1).
69. Schevill ; Ferdinand, A History Of Europe , (New York : Harcourt , Brice & World , 1951).
70. Schmitt ; Carl , La Notion de Politique , (Berlin : Calmann -Levv , 1972).
71. Schwarzenberger ; G. , A Manual Of International Law , (London : Steven & Sons , 1960 , Vol. I).

- 72.Scott ; James Broun, Cases on International Law (Boston: The Boston Book Co, 1902).
- 73.Sinor ;Denis , History of Hungary , (New York : Frederick A. Praeger , 1959).
- 74.Smith ; H.A. ; Great Britain And The Law of Nations : A selected on Documents Illustrating the View of The Government In The United Kingdom Upon Matters Of International Law , (London : P.S. King , 1935).
- 75.sorel ; Albert, The Eastern Question In The Eighteenth Century, (London : Methueu & Co., 1898).
- 76.Sousa ; Nasim, The Capitulary Regime of Turkey , Its History , Origin and Nature , (Baltimore : John Hopkens , 1933).
- 77.Spitz ; Lewis, The Protestant Reformation 1517-1559, (New York :Harper & Row , 1985).
- 78.Stravrians ; L.S., The Balkans 1815-1914,(New York:Holt, Rinehart & Winston, 1963).
- 79.Taussaint ;Charmian , The Trusteeship System Of The United Nations ,(New York : Frederick Praeger Inc., 1956),
- 80.Thobie ; Jacques, Interetes Et Imperialisme Francais Dans L'Empire Ottoman , (Paris: Univ. de Paris, Publications de la sorbonne Imprimerie Nationale ,1977).
- 81.Thomson ;David , Europe Since Napoleon, (London : Longmans , 1960).
- 82.Tonbarra ;Angelo , Un Siecle de Collabration internationale sur Le Danube Maritime 1856 - 1956 ; A Perce Historique edite Par La Commission Europeenne du Danube , (Rome : Imprimerie Du Ministeredes Affaires Etrangeres , 1956).
- 83.Toynbee ;Arnold J., The Ottoman Empire's Place In World History, In: K. Karpat (ed), The Ottoman State And Its Place In World History , (Leiden: E.J. Brill ,1974).
- 84.Twiss ; Sir Travers , The Law Of Nations , (Oxford : Clarendon Press, 2ed, 1884).
- 85.Verzijl ; J. W., International Law In Historical Perspective, Vol. I, General Subjects, (Leyden: A.W. Sijthoff, 1968).
- 86.Voyenne ;B. , Histoire de L'Idee Europeenne , (Paris , Payot , 1964).
- 87.Walker ; T. A., A History Of The Law Of Nations, (Cambridge: Univ. Press, 1899, Vol. 1).
- 88.Ward ; Robert, An Enquiry Into The Foundation And History Of The Law Of Nations In Europe, (London: Strahan & Wood Fall, 1795).
- 89.Webster ; Sir Charles, The Congress Of Vienna 1814-1815, (New York: Barnes & Noble, Inc., 1963).
- 90.Wedgwood ;C.V., The Thirty Years War , (London : Penguin Books , 1957.) .
- 91.Wells ; H. G., A. Short History of the World , (London : Penguin Books , 1958).
- 92.Westlake ; John. ; A Treatise on Private International Law ; (London : Sweet & Maxwell; 1922).
- 93.Wheaton ; Henry, Elements Of International Law , Ed.Richard Henry Don, (Boston: Little, Brown & co., 1866.).

94. Wilson ;Charlis , The Transformation Of Europe 1558 - 1648 , (Los Angeles :California Univ. Press, 1976).
95. Wright ; Q., Mandates Under The League, (Chicago: Chicago Univ. Press, 1930).

الدوريات :

1. Al- Arnaut ; Muhamed Mufaku, Islam And Muslims In Bosnia 1878-1918: Two Hijras And Two Fatwas,(Journal Of Islamic Studies, Vol.5, No.2, July1994).
2. Arminjon ; Pierre , La Notion des Droits Acquis En Droit International Prive ; (La Haye : Rec. des Cours ; 1933).
3. Balic ; Smail , Destruction Of the Bosnia Architectural Heritage : An Interim Report, Journal Of Islamic Studies , Vol. 5 , no. 2 , July 1994).
4. Baron ; H.,Imperial Reform And The Hapsburgs ,American Historical Review, Vol.XLIV,1938-1939).
5. Borchard ;Edwin M. , The Mavrommatis Concessions Cases , American Journal Of International Law, Vol. 19, 1925).
6. Bourrilly ; V.L., Antonio Rincon Et La Politique Orientale De Francois 1er 1522-1541 ,Revue Historique ,Vol.113, 1913).
7. Chlapowa ; T.Ciecierska-, L'Affaire Czarnacki: Une Contribution A L'Histoire Des Relations Commerciales Polono-Turques, Folia Orientalia, Tom.Ix, 1963).
8. Chlapowa ; Teresa Ciecierska-, A Propos D'une Question Litigieuse Concernant Les Relations Enter Pologne Et Turquie A La Frotiere De Dniester , (Academie Polonaise Des Sciences: Centre De Cracovie: Folia Orientalia, Vol.XVIII,1969)
9. Christensen ;Carl C., John Of Saxony's Diplomacy 1529-1530 . Reformation Or Real Politik, The Sixteenth Century Journal , Vol.XV,No.4, 1984).
- 10.Constantin ; Gh., Le Traite Enter Le Sultan Bajazet Et La Valachie, (Berlin:Der Islam, Band 59, 1982).
- 11.Crone ; Patricia, Serjeant and Meccan Trade (Lieden : Arabica , Vol XXXIX, 1992).
- 12.Diena ; G. ,Les Mandates Internationales , Rec. Des Cours, Vol.4 , Tom. 5 , 1924).
- 13.Doder ;Dusko , Yugoslavia : New War , Old Hatreds , Foreign Policy , no. 91 ,Summer 1993).
- 14.Dorr ; dieter , Savages and International Law , (Tubingen : Law & State , Vol 74 , 1993).
- 15.Dostal ; Walter , Mecca Before The Time Of the Prophet, Attempt Of an Anthropological Interperatation , (Berlin : Der Islam , Band 68 , Heft 2 , 1991).
- 16.Dupuis ;Charles , Les Antecedents De La societe Des nations , Rec. Des Cours , 1937, Tom 60).
- 17.Fenske ; Jone, The West And The Problem From Hell, Current History, 1993).

18. Forand ; P., Early Muslim Relations With Nubia, (Berlin, Der Islam , Band 48 ,Heft 1 , Juli 1971).
19. Forell ; G.W., Luther And The War Against The Turks, Church History ,Vol.XIV, 1945).
20. Galati ; S.Fisher-, Ottoman Imperialism And The Lutheran Struggle For Recognition In Germany 1520-1529, Church History, Vol.XXIII, 1954).
21. Guggenheim; Paul , Droit International General et Droit Public Europeen (zurich : Annuaire Suiss De Droit International , XVIII , 1961).
22. Gunter ; Michael M. , What Happened to The United Nations Ministate Problem? ,(American Journal Of International Law , Vol. 71 , 1977).
23. Hammer ;Joseph Von, Memoire Sur Les Premieres Relations Diplomatiques Entre La France Et La Port, Journal Asiatique, Vol.10, 1827).
24. Horniker ;Arthur L., William Harborn And The Beginning Of Anglo-Turkish Diplomatic And Commercial Relations, Journal Of Modern History, Vol.14, 1942).
25. Hudson ; Manley O., Membership In The League Of Nations, American Journal Of International Law, Vol. 18, 1924).
26. Inalcik ; Halil., Ottoman Methods Of Conquest, Studia Islamica , 1964).
27. Jensen ;De Lamar, The Ottoman Turks In Sixteenth Century French Diplomacy ,The Sixteenth Century Journal, Vol.XVI, No.4, 1985).
28. Kavar ;Irfan, The Arabs In Peace Treaty Of A.D. 561 , (Leiden , Arabica, Tome III , 1956).
29. Khadduri ; M. , Islam and The Modern Law Of Nations , The American Journal of International Law , vol 50 , 1956 .)
30. Kolb ; Robert A., German Lutheran Interpretations Of The Diet Augsburg, The Sixteenth Century Journal, Vol.XI, No.1 1980).
31. Kress ; Robert, The Roman Catholic Reception Of The Augsburg Confession, The Sixteenth Century Journal, Vol.XI, No.1, 1980).
32. Krodel ;Gottfried G., Law, Order And Almighty Taler: The Empir In Action At The 1530 Diet Of Augsburg, Missouri Univ.: The Sixteenth Century Journal ,Vol.XII, No.2, 1982).
33. Lange ;Christian ,Histoire De La Doctrine Pacifique et Son Influence Sur La Developpement Du Droit International ,Rec. Des Cours , 1926 , tom. 13 , III).
34. Lopasic ;Alexander, Islamization Of The Balkans With Special Reference To Bosnia, Journal Of Islamic Studies, Vol.5, No.2, Jan. 1994.)
35. Miller ;David Hinter , The Origin Of The Mandates System , Foriegn Affairs , Vol. 6 . No. 2 , Jan. 1928 .)
36. Mills ;Mark Carter, The Mandatory System, American Journal Of International Law , Vol. 17, 1923.)
37. Rechid ; Ahmed , L'Islam et Le Droit des Gens , Rec. des Cours , Tom 60 ,II , 1937).
38. Remington ; Robin Alison , Bosnia : The Tangled Web , Current History, 1993).

39. Sayre ; Francis B., Legal Problems Arising From The United Nations Trusteeship ,The American Journal Of International Law, Vol.42, No.2 ,Ap.1948.).
40. Scelle ;G. , Studies on The Eastern Question, The American Journal Of International Law , vol. 5, Jan. 1911)
41. Schultz ; Robert C., An Analysis Of The Augsburg Confession, The Sixteenth Century Journal . Vol.XI. No.1, 1980).
42. Serjeant ; R.B. , Meccan Trade and The Rise of Islam , Journal of the American Oriental Society , Vol . 110 , No. 3 , 1990).
43. Simon ;R. , Humes et Ilaf : au Commerce Sans Guerre : Sur La Genese et La Caractere du Commerce de La Macque, Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae , T. XXIII ,2 , 1970).
44. Sonyel ; Salahi R., The Protege System In The Ottoman Empire And Its Abuses, (Ankara:Turk Tarih Kurumu Belleten , Cilt:LV, Sa.:214, 1991).
45. Temperley ; Harold, The Treaty Of Paris Of 1856 And Its Execution, (Chicago Univ.:The Journal Of Modern History , Vol. IV .No. 4, December 1932, Part II).
46. Todorova ; Maria, The Balkan: From Discovery To Invention, Slavic Reveiw, Vol.53 , No.2, summer 1994).
47. Van Asbeck ; Le Baron F.M., Le Status Actuel Des Pays Non Autonomes D'outre- Mer , Rec. Des Cours , 1947 , Vol. 71 , Tom II).
48. Van Kan ; J., L'idee de L'organisation Internationale dans Ses Grandes Phases,: Rec. Des Cours, 1938 , T. 66 , Vol.IV).
49. Vesnitch ; R., Cardinal Alberoni : An Italian Precursor Of Pasifism And International Arbitration ,(The American Journal Of International Law , Vol. 7 ,1913) .
50. Wolfe ;Georg V., The States Directly Concerned : Article 79 Of The United Nations Charter, American Journal Of International Law, 1948).
51. Wood ; Hugh Mckinnon , The Treaty Of Paris And Turkey's Status In International Law ; (The American Journal Of International Law , Vol . 37 , 1943),
52. Wright ; Q ., Status Of Inhabitants in Mandated Territory , Ammerican Journal Of International Law , Vol. 18 , 1924).
53. Wright ;Qwincy ,Soveriegnty Of The Mandates, American Journal Of International Law , Vol 17 , 1923).
54. Zheliazhova ;Antonina, The Penetration and Adaptation of Islam In Bosnia from The Fifteenth To the Nineteenth Century, Journal Of Islamic Studies ,Vol.5,No.2,1994).

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لنعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في نأصيل قصايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بعيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قصايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

دراسة فى العلاقة بين حضارتين من خلال موقف كل منهما من قضية الآخر المختلف دينياً وحضارياً ، وعبر فكرة التنظيم الدولى والتى تقوم على أساس من الاعتراف للأفراد ببعض الحقوق فى غير دارهم والاعتراف بوجود دار ثالثة للعهد أو الصلح تقوم بمهام الدولة الحاضرة للصراع بين الدول المتنافسة وبمهام التواصل التجارى والحضارى عموماً فى وقت لم تكن المنظمات الدولية قد ظهرت بعد .

وهى دراسة لحضارة تفتح على الآخر وترك لكل وحدة حرية تحديد مساحة اتفاقها أو اختلافها مع دار الإسلام ، فى إطار احترام القيم العمرانية والحضارية الإنسانية ، وبما يحقق مهام التواصل اللازم للدعوة الإسلامية . وذلك فى مقابل حضارة تنغلق على ذاتها وتنشئ فيما بينها مجتمعاً دولياً مغلقاً لا يفسح مجالاً للاشتراك فيه لغيرها ، وتنشئ بإحدى يديها قانوناً أوروبياً عاماً تتعامل به فيما بينها على أساسه وتنشئ باليد الأخرى قانوناً قائماً على نسق المبادئ التى يقوم عليها القانون الأوروبى العام تتعامل به مع العالم غير الأوروبى .

ثم هى دراسة فى العلاقة بين حضارتين من خلال فكرة (التقسيم الإسلامى للمعمورة) التى حملتها دولة رائدة إلى قلب القارة التى تشكلت منها جماعة كانت نواة التنظيم الدولى الحديث .